المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية
سلسلة نشر الرسائل الجامعية
- ٩ -





ثمار الصناعة

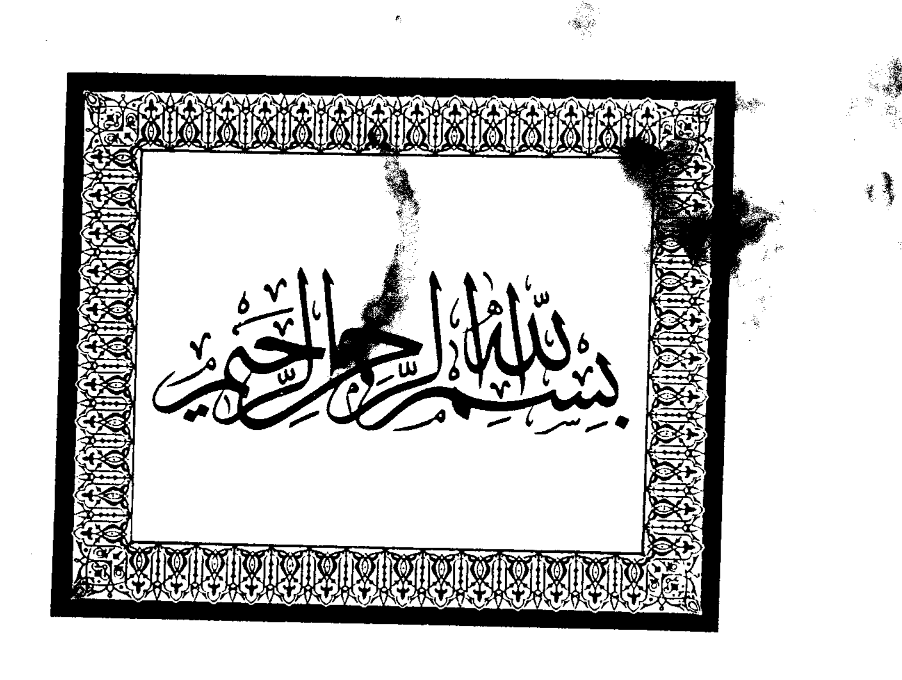
"في علم العربية"

لأبي عبد الله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري
الملقب بالجليس
" من علماء القرن الخامس الهجري "

دراسة وتحقيق

الدكتور / محمد بن خالد الفاضل
الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالرياض

طبع بمناسبة افتتاح المدينة الجامعية
١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م
أشرفت على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بالجامعة


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديـــم لمعالي مديـر الجامعــة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء وخاتم المرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين . . ، وبعد :

فامتـداداً لاهتمـام الجـامعـة بنشـر الرسائل العلمية قد اختيرت رسالة (ثمار الصنـاعة في علم العربية) لأبي عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الملقب بالجليس دراسة وتحقيق الدكتور محمد بن خالد الفاضل .

حوى القسم الأول من الرسالة وهو (الدراسة) أربعة فصول :

تحدث في الفصل الأول عن حياة المؤلف فترجم له وعدد مؤلفاته .

وفي الفصـل الثـاني تحـدث عن كتاب (ثمار الصناعة) من حيث صحة نسبة الكتـاب إليـه وسبب تأليفـه ، ومادته ، ومنهجه ، وقيمته العلمية ، ومصادره ، وشواهده ، والملحوظات العامة عليه .

وخصص الفصل الثالث للحديث عن الاتجاه النحوي عند الدينوري، فبين موقفه من البصريين والكوفيين. والآراء التي وافق فيها العلماء ، والآراء التي لم يسبق اليها .

وتحـدث في الفصـل الأخير عن الكتاب المحقق ومخطوطتيه ، وبين منهج التحقيق ، وعرض نماذج وصورا من المخطوطتين .

وفي القسم الثـاني حقق نص الكتـاب ووثق مادتـه بعرضها على كتب النحو والأصول والتعليق على ما يحتاج إلى ذلك منها . وخرج الآيات والأحاديث وشرح شواهده الشعرية والنثرية .

وقد ختم التحقيق بعمل فهارس للآيات ، والأحاديث ، والأمثال ، والشعر ، وأعـلام الأشخـاص ، والقبـائـل ، والأمـاكن ، والكتب ، والمـراجـع ،

والموضوعات ، مما يخدم متن الكتاب ويسهل على المطالع الوصول إلى غايته بيسر وسهولة .

نفع الله بهذا الجهد العلمي وجعله خالصا لوجهه الكريم .

وهـذا الكتـاب يصـدر ضمن سلسلة علمية مختارة من الكتب رأت الجامعة إصدارها بمناسبة انتقالها إلى المدينة الجامعية الجديدة إسهاما منها في خدمة اللغة العربية والثقافة الإسلامية والفكر الإسلامي الأصيل ، ولتؤكد أن البناء الحضاري الشامخ لا يقتصر على المادة وإنما يتجاوز ذلك إلى نهضة في الفكر ونشاط في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع والدعوة الإسلامية .

وإن هذه المـدينة الجديدة الرائعة ينبغي أن تكون عونا وحافزا للجامعة على التقدم والرقي في جميع المجالات وأن تكون من شواهد الأعمال المجيدة لحكومة خادم الحرمين الشريفين ـ أيده الله ـ في خدمة العلم وأهله وطلابه والله أعلم .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وآله وصحبه أجمعين .

مدير جامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلاميـة

د. عبدالله بن عبد المحسن التركي

« المقدمـــــــة »

الحمدُ لله وحده ، والصلاةُ والسلام على من لا نبيَّ بعده ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه ، أما بعد :

فقد مَنَّ الله عليَّ ووفقني في الحصول على موضوع جيد قدمته لنيل الماجستير وهو : (أبـو عبيدة ودراسـاتـه النحـوية في كتابه مجاز القرآن) واستفدت استفادة كبيرة من صُحبتي الطويلة له , ولمّا بدأت التفكير في موضوع الدكتوراة رأيت أن أسلكَ الطريق الثـاني من الـطريقـين اللذين يسلكهـما ـ عادة ـ مُرتادو هذه الدراسات وهو طريق التحقيق وإحياء التراث ، وذلك لكي أجمع في رسالتيَّ هاتين بين الاستفادة من محاسن الطريقين ، فعقدت العزم على ذلك ـ مستعيناً بالله ـ ثم شرعتُ في التنقيب في فهارس دُور المخطوطات في أنحاء العالم ، وبعد بحثٍ طويل اهتديت بفضل الله ثم بفضل مشورة بعض المختصين المخلصين إلى هذا الكتاب الذي أقدمه الآن بهذه المقدمة وهو : (كتاب ثمار الصناعة في علم العربية لأبي عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدِّيْنَوَرِيّ ، الملقب بـ (الجليس) من علماء القرن الخامس الهجري ، وعندما وَقَعَتْ في يدي إحدى نسختيه وقرأتها قراءة مُتَأَنِّية ازددت اقتناعاً بالإقدام عليه والمُضِيِّ في تسجيله ، وذلـك نظراً لما فيه من جِدَّةٍ وطرافة ؛ أما الجِدّة فتتجلىٰ : في حديثه عن العلل النحوية بحديث لم يُسبق إليه ، حاز على إعجاب من وَقَف عليه ممن جاء بعده من العلماء ونال عندهم شهرة لا بأس بها ، حتى أصبح الدينوري لا يُعْرَفُ ولا يُعَرَّفُ الا بكتابه (ثمار الصناعة) وبهذه العلل . وأما الطرافة : فتبدو واضحة في تقسيماته للاسم والفعـل والحرف بطريقة لم أجدها مجتمعة بهذه الصورة إلا عنده وهذا كله موضح ومفصل فى القسم الأول وهو (الدراسة) . ومع ما ذكرت فإنّ الكتاب لم يَحْظَ هو ولا مؤلفه بما يستحقانه من الشهرة ، قديماً أو حديثاً ، ولا أذكر أني سألت عنه أحداً فَأَلْفَيْتُ عنده منه علماً، مما زادني اقتناعاً بضرورة إحيائه وإخراجه للناس ، فسعيتُ إلى إحضـار صورة من نسخته الثانية ـ ولا يوجد له غيرهما فيما أعلم ـ وشرعت في

العمل وفق خطة وأسلوب يتحقق بهما الوفاء بما يستحقه الكتاب ليخرج بصورة مشرفة ، وذلك على النحو التالي :

قسمت العمل ـ كالمعتاد ـ إلى قسمين رئيسين :

- القسم الأول : الدراسة . - والقسم الثاني : التحقيق .

***فأما القسم الأول** : (وهو الدراسة) فقد حوى أربعة فصول :

الفصل الأول : حياة المؤلف ، ويشمل : * مدخل .
* اسمه وكنيته ولقبه . * شيوخه . * مؤلفاته . * وفاته .

الفصل الثاني : كتابه (ثمار الصناعة) عرض ودراسة ، ويشمل :

١ ـ توثيق نسبة الكتاب وتسميته .
٢ ـ سبب تأليفه .
٣ ـ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه .
٤ ـ منهجه في الكتاب .
٥ ـ قيمة الكتاب وبعض سماته وخصائصه .
٦ ـ مصادر الكتاب .
٧ ـ شواهد الكتاب .
٨ ـ استدراكات وملحوظات عامة على الكتاب .

الفصل الثالث : الاتجاه النحوي عند الدينوري ، ويشمل :

١ ـ موقفه من البصريين .
٢ ـ موقفه من الكوفيين .
٣ ـ الآراء التي وافق فيها بعض العلماء .
٤ ـ الآراء التي لم يُسبق إليها .

الفصل الرابع : وقفات بين يدي التحقيق . . . . ، ويشمل :

١ - وصف نسختى الكتاب المخطوطتين.

٢ - بيان منهجي في التحقيق .

٣ - عرض نماذج مصورة من مخطوطتي الكتاب .

* **وأما القسم الثاني** : (وهو التحقيق) فهو لُبّ العمل، وقد أوضحت منهجي فيه بطريقة مفصلة في مكانه المعتاد في نهاية الدراسة في ص (١١٧) . ولا أود هنا أن أعيد ما قلته هناك ، وسأكتفي بالإشارة إلى أني أفرغت ما أملك من جهد ووقت في ذلك ، وعملت جاهداً على أن يسير عملي على نور وبصيرة؛ فقرأت كل ما أعرف مما أُلّف حول طرق ومناهج تحقيق المخطوطات ، واطّلعت بتَأَنٍّ على أعمال مشاهير المحققين المعتبرين، واستصحبت معي نتائج ذلك كله لكي أسير عليه في عملي حتى لا أكون كمن يخوض البحر قبل أن يحسن السباحة، ولم أكتفِ بذلك وإنما ألزمت نفسي بلزوم مالا يلزم؛ وذلك بجَمْعِ كل ما أستطيع جمعه من كتب النحو المطبوعة والمخطوطة المتقدمة على الدينورى ، وعَرْضِ مادة كتابه عليها لكي أتمكن من معرفة مصادره التي اعتمد عليها دون أن يشير إلى أصحابها، وهي كثيرة جدا؛ لأنه لم يكن كثير الإشارة إلى العلماء أو المصادر التي ينقل منها ، وقد خرجت من ذلك بنتائج تَلْفِتُ النظر دَوّنْتُها في الفصل الثاني من الدراسة في الحديث عن (مصادره) . ولو كنت أكتفي في ذلك بتخريج الآراء المنسوبة إلى أصحابها فقط - كما هي عادة أكثر المحققين - لما استغرق الأمر مني وقتا يذكر ولما تمكنّتُ من معرفة الرجل والحكم عليه بالطريقة التي أريدها وأطمح إليها . ويكفي للتدليل على ذلك أن (ابن بابشاذ) لم يرد له ولا لكتبه أي ذكر في (ثمار الصناعة) ولكني توصلت - بتوفيق الله - إلى أن الدينورى قد نقل عنه في أكثر من مائتي موضع ومن هذه المواضع ما هو أبواب وفصول بحذافيرها . ومثله (ابن برهان) في عدم ورود ذكره، ومع ذلك فقد عثرت له على أكثر من اثنين وعشرين موضعا . وغيرهما من العلماء مما هو موضح ومبسوط في الحديث عن (مصادره) في ص (٤٨) من الدراسة . هذه النتائج كلها لم أكن لأصل إليها لولا انتهاجي هذه الطريقة وهي طريقة نافعة ومجدية على الرغم مما فيها من المشقة .

وقـد بذلت الجهـد نفسـه في جوانب التحقيق الأخـرى ؛ فخـدمت الأحاديث النبوية ـ وهي قليلة ـ خدمة كبيرة لم تَجْرِ العادة بمثلها في هذا التخصص ، ومن أمثلة ذلك ما كتبته في حاشية ص (٢٣٣).

وبذلت جهداً كبيرا في شواهد الشعر وبخاصة تلك التي لم تكن خُدِمَتْ من قبل ، ومن أمثلة ذلك ما كتبته عن الشاهد رقم (٥٨) فى ص (٤٠٧)، والشاهد رقم (٥١) في ص (٣٨٠)، والشاهد رقم (٦١) في ص (٤١٥).

ولم أدخر وسعا في توثيق مادة الكتاب العلمية بعرضها على كتب النحو الأصول والتعليق على ما يحتاج إلى ذلك منها، وقد كان من ثمرة ذلك أن وَقَعْتُ على بعض ما أظنه أوهاما أو أخطاء وقع فيها المؤلف ، وقد سَجّلْتُ منها في ص (٧٩) من الدراسة ـ في فقرة خصصتها لها ـ أكثر من مائة ملحوظة ، وقد اعتذرت هناك عن المؤلف بما يستحقه وبينت أنها وجهات نظر مني تحتمل الخطأ والصواب ، وربما كان خطؤها أكثر من صوابها.

إلى غير ذلك من أعمال أخرى تفصح عنها حواشي التحقيق ، كما يفصح عنها ما كتبته حول منهجي في التحقيق .

وقد ختمت التحقيق بعشرة فهارس : للآيات ، والأحاديث، والأمثال ، والشعر وأعلام الأشخاص، والقبائل، والأماكن، والكتب ، والمراجع، والموضوعات، وهذه الفهـارس كلهـا تخدم متن الكتـاب المحقق فقط ، ماعدا فهرس الموضوعات فقد أَدْخَلْتُ فيه الدراسة. وهذا هو الأسلوب المَرْضِيّ عند شيوخ التحقيق كالأستاذ / عبدالسلام هارون ـ مثلا ـ الذى نص على ذلك في ص (٧) من معجم شواهد العربية.

أمـا مراجع العمل ومصادره : فقد رجعت إلى كل كتاب أستطيع الوصول إليه وأظنه مظنة لما أريد من المخطوطات والمطبوعات ، لكني لم أثبت في فهرس المراجع إلا الكتب التى أخذْتُ منها فعلا، وورد ذكرها في حواشى الرسالة.

وقبل أن أضع القلم أحب أن أشكر في هذا العمل ثلاثة : أولهم الأستاذ الدكتور/

محمد عبدالخالق عضيمة ـ رحمه الله وأسكنه فسيح جناته ـ وهو المشرف الأول على الرسالة والذي رعاها في مراحلها الأولى في فترة التأسيس ، لكني لم أتمتع بعلمه طويلا بسبب انتقاله إلى رحمة الله تعالى . وثانيهم : أستاذي الجليل وشيخي الفاضل الأستاذ الدكتور / أحمد حسن كحيل ـ المشرف الحالي على الرسالة والذي رعاها خطوة خطوة ، وكان له رأي صائب وتوجيه سديد في كل جزئية من جزئيات هذا العمل ، وقد فتح لي صدره ومنزله طوال فترة عملي ، وقد كان خير خلف لخير سلف . وثالثهم : الدكتور / عبدالرحمن بن سليمان العثيمين ـ مدير مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة الذي تكرم مشكورا فهيأ لي الحصول على نُسْخَتَيِ المخطوط ، كما استفدت كثيرا من خبرته الواسعة في هذا المجال .

وأخيراً أشكر كل من له يد طيبة عليّ في هذا العمل في الجامعة والكلية ، وأخص بالشكر أيضا أساتذتي الكرام أعضاء لجنة المناقشة المحترمين ، الذين تكرموا بقبول مناقشة هذا البحث ، فجزاهم الله خير الجزاء، وأعانني على الاستفادة من ملحوظاتهم وتوجيهاتهم القيمة .

وأسأل الله أن يجعل أعمالنا كلها خالصة لوجهه الكريم . . والحمد لله أولا وآخرا . .

محمد بن خالد الفاضل

١٤٠٦/٧/١هـ ـ الرياض

القســـمُ الأول

الـــدرَاسَـــــة

وتشتمل على أربعة فصــول :

الفصـــل الأول : حياتـــــه
الفصـــل الثانـي : كتابه : ثمـــار الصناعـــــة
«عرض ودراســـــة»
الفصـــل الثالـث : اتجاهـــه النحـــوي
الفصـــل الرابـع : وقفات بين يدي التحقيـــق .

« الفصـــل الأول ـ حياتـــه »

وفيـــه :

- مـدخــل .
- اسمه وكنيته ولقبــه .
- شيوخـــه .
- مؤلفاتـــه .
- وفاتـــه ـ

الفصل الأول

« الدينـــوري ـ حياتـــــــه »

- مـدخـــل :

منـذ عقـدت الصحبة مع الدينوري ، وسجلت كتابه (ثمار الصناعة) موضوعا لرسالتي واجهتني مشكلة قلة المعلومات عن حياته وسيرته بعامة ، وكنت أظن أن مرور الأيام ومـداومـة البحث هنـا وهناك في كتب التراجم وغيرها ، ومعايشة كتابه (ثمار الصنـاعـة) كفيلة بحل هذه المشكلة وذلك بإمدادي بما أحتاج إليه في هذا الصدد وزيادة . لكن المحصلة النهائية من هذه الصحبة التي دامت قرابة أربعة أعوام لم تزدني جديداً على ما تحصل لديّ في الأيام الأولى ، وآخر ما تجمع لديّ عن الرجل إلى هذه اللحظة : اسمه وكنيته ولقبه واسم أبيه وجده ونسبته إلى (دينور) . واسم كتابين من كتبه غير (ثمار الصناعة) . واسم شيخ من شيوخه على سبيل الظن لا الجزم . وأن كتـابـه (ثـمار الصناعة) كتاب له شهرة طيبة ، حيث ورد منسوباً له لدى جمع من العلماء ، ونقلوا منه بعض النقول اليسيرة . هذا كل ما لديّ عن الرجل . وكنت أتمنى أن أظفر بشيء دقيق عن زمن ولادته أو مكانها ، أو زمن وفاته أو مكانها ، أو مكـان نشأته وطلبه للعلم ، أو شيوخه أو تلاميذه حتى أتمكن من خلال ذلك من تحديد عصره الذي عاش فيه تحديداً دقيقاً ، كي أستطيع أن أتحدث عن هذا العصر والظروف المحيطة به من أوضاع سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها ، ومدى تأثيرها عليه سلباً أو إيجاباً . لكن شيئاً من ذلك لم يحصل لي على سبيل اليقين ، وإنما لجأت إلى تلمس ما يعين عليه تلمساً ، فخلصت إلى أن الدينوري قد عاش في القرن

الخامس الهجري ، بأدلة ستأتي مفصلةً - إن شاء الله - في مكانها من هذه الدراسة ، ومن أبرزها ثلاثة أدلة :

١ - صلته بأبي نصر الواسطي - شيخ ابن بابشاذ - واحتمال تتلمذه عليه . (وسيأتي إيضاح ذلك بعد قليل عند الحديث عن شيوخه) .

٢ - صلته القوية جداً بابن بابشاذ واحتمال كونه معاصراً له .

٣ - صلته الجيدة بابن برهان واحتمال معاصرته له .

وهؤلاء العلماء الثلاثة كلهم من علماء القرن الخامس الهجرى . وسأعرض - بإذن الله - لصلة الدينوري بكل واحد من هؤلاء الثلاثة بالتفصيل .

بعد هذه المقدمة الضرورية يحسن بي أن أفرد كل جزئية من الجزئيات المشار إليها بالحديث ، وكنت أود أن يكون ضمن هذه الجزئيات الحديث عن عصره - كما جرت به العادة الحسنة - لكن الجهل بزمانه على سبيل التحديد ، وأهم منه الجهل بمكانه ؛ فلا يدرى: هل عاش بالمشرق حيث مكان نسبته ، أو عاش ببغداد حاضرة الخلافة ، أو عاش بمصر حيث الواسطي - في آخر أيامه - وابن بابشاذ أو في غير ذلك؟ كل هذا جعلني أصرف النظر عن إفراد عصره بالحديث ، وأتوجه بالاهتمام إلى ما توصلت إليه من معلومات يطمأن إليها وتشتد الحاجة إليها .

- اسمه وكنيته ولقبه[1]

أسمه : الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري .[2] .

(١) انظر في ذلك : شرح أبيات سيبويه لسليمان بن بنين بن خلف (المتوفي سنة ٦١٤هـ) ورقة ٤٧١/أ (المخطوط). وإشارة التعيين لأبي المحاسن اليمني ورقة ٣٢ ، والتذييل والتكميل لأبي حيان ١٥٧/٤/ب ، والبلغة للفيروزابادي ٦٩ ، وطبقات ابن قاضي شهبة ورقة ١٣٢/ب ، وبغية الوعاة للسيوطي ٥٤١/١ ، والاقتراح للسيوطي ١١٥ ، وشرحه لابن علان ورقة ٩٣/أ ، وروضات الجنات للخوانساري ٢٤٥ ، وكشف الظنون ٥٢٣/١ ، وذيله (هدية العارفين) ٣١٠/٥ ، وبروكلمان ٢٤٠/٥ ، ومعجم المؤلفين ٦٥/٤ . ومقدمة (ثمار الصناعة) .

(٢) الدينوري : نسبة إلى بلدة (دِيْنَوَر) بكسر الدال المهملة، وإسكان الياء وفتح النون والواو . وهكذا ضبطها

وكنيتـه : أبو عبـدالله .

ولقبــه : الجليس . وهو لقب متميز لا يكاد عند إطلاقه ينصرف إلى غيره .

* * *

- **شيوخــه** :

ليس عندي ما يصلح أن يندرج تحت هذا العنوان سوى معلومات غير مؤكدة تفيد بتلمذه على أبي نصر الواسطي وهو : القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي الضرير، أبو نصر النحوي ، قال عنه ياقوت[1] : «لقي ببغداد أصحاب أبي علي ، وتنقل في البلاد حتى نزل مصر فاستوطنها، فقرأ عليه أهلها ، وأخذ عنه أبو الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ وبه تخرج ، وزوَّجه من أخته ، وكان ابن بابشاذ يخدمه وبه انتفع .

= ابن خلكان في الوفات ٢ / ٤٤ (عند ترجمته لابن قتيبة). وأنكر على السمعاني فتح الدال فيها. وضبطها بكسر الدال ـ أيضا ـ صاحب القاموس ٢ / ٣١ . وهي بلدة من بلاد الجبل بالقرب من قرميسين (المسماه حالياً كرمنشاه) ويحدها من الشرق : مدينة همذان (العامرة إلى اليوم والواقعة غرب طهران عاصمة إيران) ومن الغرب : حلوان بالقرب من الحدود العراقية . ومن الشمال : أذربيجان. ومن الجنوب : ما سبذان ونهاوند إلى الشرق قليلا . وقد دخلت (الدينور) تحت مظلة الإسلام في سنة إحدى وعشرين من الهجرة أو بعدها بقليل بعد فراغ المسلمين من الفتح العظيم فتح نهاوند ، حين توجه أبو موسى الأشعري رضى الله عنه إليها فأقام عليها خمسة أيام وصالحه أهلها على الجزية. وكانت تعرف في عهد معاوية بن أبي سفيان باسم (ماه الكوفة) أي : قصبة الكوفة ؛ لأن ما يحصل منها من الخيرات يجبى لصالح أهل الكوفة. وقد ظلت الدينور مزدهرة أيام الدولة الأموية والعباسية، إلى أن حل بها ما حل بالبلاد الإسلامية على أيدي المغول. وقد زارها أخيراً الرحالة المشهور (شتراوس) ووقف على أطلالها وآثارها، وأفاد بوجود بقايا طريق قديم كان يربطها ببغداد . وقد نسب إلى الدينور علماء كثيرون من علماء الإسلام منهم : ابن قتيبة الدينوري، وأبو على الدينوري ، ختن ثعلب ، وأبو حنيفة الدينورى، وصاحبنا مؤلف ثمار الصناعة وغيرهم كثير. انظر : معجم البلدان لياقوت ٣/٥٤٥ (دينور)، ٤ /٣٣٠ (قرميسين)، ٥/٣١٣ (نهاوند)، ٥/٤١٠ (همذان). والكامل لابن الأثير ٣/٧. ومقدمة كتاب الأخبار الطوال التي عملها المحقق عبد المنعم عامر.

(١) انظر : معجم الأدباء ١٧/٥، وبغية الوعاة ٢/٢٦٢ .

ومات بمصر، وله من الكتب : كتاب شرح اللمع[1]، وكتاب في النحو رتبه على أبواب الجمل[2] وشرح من كل باب مسألة ». ومن شيوخ الواسطي المشهورين أبو الحسن علي بن عيسى الربعي[3] (٣٢٨هـ - ٤٢٠هـ).

وهذه المعلومات التي لديّ عن تتلمذ الدينوري على الواسطي تصيَّدتها من كتابنا (ثمار الصناعة)، وهي :

أولاً : قوله في ص ٢٢٠ : «وكان الشيخ أبو نصر رضي الله عنه يستحسن هذا القول ويفضله على غيره بعد قول سيبويه رحمه الله . . ». وهو يريد بذلك : أبا نصر الواسطي، وكنية (أبو نصر) لم ترد في (ثمار الصناعة)إلا في موضعين - هذا أحدهما وسيتلوه الآخر- ولا شك في أنه يريد الواسطي بقرائن ظاهرة في مواضعها من الكتاب .

ثانياً : قوله في ص ٢٧٤ : «وقد عَوَّلَ الشيخ أبو نصر النحوي رحمه الله على هذه العلة في (شرحه للجمل) لا ثقةً بها وترجيحاً لها، بل لأنه كتاب تقريب وإيجاز». وشرح الواسطي للجمل هو الذي مرت قبل قليل إشارة ياقوت إليه ضمن مؤلفات الواسطي .

ثالثا : قوله في ص ٢٧٨ : - عند توجيهه لعود الضمير على متأخر لفظا ورتبة في قول الشاعر :

جَزى ربُّه عني عَدِيَّ بن حاتمٍ . . . .

«فيه قولان : مبتذل عام، ومُدَّخر خاص . فالأول : أنه جاز لضرورة

---

(١) شرح اللمع للواسطي : حققه الباحث : حسن عبدالكريم الشرع ونال به درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة القاهرة في عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م . وقد اطلعت على نسخة منه بمكتبة جامعة القاهرة مسجلة برقم (١١٦٣).

(٢) ورد ذكر هذا الشرح في ثمار الصناعة منسوبا لأبي نصر - (وسيرد ذلك بعد ستة أسطر من هذا الموضع تقريباً).

(٣) انظر : شرح المقدمة ١/١٢٢، وإنباه الرواة ١/٧.

الشعـر . . . ، والثـاني ما ذكـره شيخنـا ـ رضي الله عنـه ـ وهـو أن (الهاء) ضمير (الجزاء) ، وهو وإن لم يجر له ذكر بمنزلة المذكور؛ لأن (جزى) قد دل عليه ، إذ كان الفعل بلفظه يدل على مصدره، فكأنه قال : جزى رب الجزاء ».

وقد وردت في كلام الدينوري كلمة (شيخنا) ولم يصرح باسم ذلك الشيخ . وأنا أميل إلى أنه ربما كان يقصد الواسطي بدليلين ليسا بالقويين ، ولكنهما مؤنسان وهما :

١ ـ الترضي عنه بقوله (رضي الله عنه). وهو قد فعل ذلك مع (أبو نصر) في الموضع الأول .

٢ ـ أن ابن بابشـاذ ـ تلميذ الـواسـطي وأخـا زوجتـه ـ كثيرا ما يأخذ آراء شيخه ويستحسنهـا في كتبـه ، وقـد أخـذ هذا الرأي في شرح الجمل ورقة ٩٣/ب واستحسنه ـ ولكنه لم ينسبه ـ فلعله يكون من آراء شيخه الواسطي . ولم أجده عند أحد من المتقدمين قبل هؤلاء.

هذا ما لديَّ من الأدلة ، وهي كما نرى ليست بالأدلة القاطعة بما نريد ، ولكنها أدلة مؤنسة ، وليس في الإمكان ـ الآن ـ أكثر منها . على أنه يحسن بي قبل أن أطوي صفحة الصلة بين الدينوري والواسطي أن أختم ذلك بما أراه من تتمة الموضوع ، وأعني بذلك الآراء والمسائل التي عرض لها الدينوري في (ثمار الصناعة) ، وهناك في (شرح اللمع) للواسطي ما يشبهها أو ما يقاربها، مما أرجح معه استقاء الدينوري لها من هذا الكتاب وهي كثيرة جداً ، لكني حاولْت أن أنتقي منها ما تشابهت فيه العبارة وأحسست فيه بقوة الرابطة، وصَرَفْتُ النظر عما اشتبه فيه ما عند الواسطي بما عند غيره ، وبخاصة ما وجدته عنده وعند ابن بابشاذ فقد رجحت أن يكون الدينوري أخذه من ابن بابشاذ وليس من الواسطي لأن صلة الدنيوري بابن بابشاذ صلة ظاهرة ظهور الشمس ـ مع أنه لم يرد له ذكر في ثمار الصناعة بتاتاً ـ ولا تدانيها أو تقاربها صلته بالواسطي التي تتلمس تلمساً. ومن هذه الآراء والمسائل ما يلي :

١ ـ في ص ١٩١ ـ ١٩٢ : تحدث الدينوري عن أوجه الشبه بين الإعراب والبناء

بطريقة غير واضحة، ولم أفهمها إلا عندما وجدت ما يشبهها عند الواسطي في شرح اللمع ص ٧ ـ ٩.

٢ - في ص ١٩٢ : حديثه عن لغات (حيث) شبيه بها في شرح اللمع ص ١٠ .

٣ - في ص ٢٢١ : تشبيهه الألف والياء في التثنية بياءي النسب وتاء التأنيث. شبيه بها فى شرح اللمع ص ٢٣ .

٤ - في ص ٢٥٧ : حديثه عن الإخبار بالظرف شبيه بها في شرح اللمع ص ٣٥ ـ ٣٦.

٥ - في ص ٢٦٩ : قوله : «وقد قيل : إن حمل على معنى الجمع اعتقد فيه التذكير، وإن حمل على معنى الجماعة اعتقد فيه التأنيث» . شرح اللمع ص ٤٠ .

٦ - في ص ٢٧٣ ـ ٢٧٤ : حديثه عن علل رفع الفاعل، منه ما هو فى شرح اللمع ص ٣٨، ومنه ما هو في شرح الجمل له أيضا كما نص على ذلك الدينوري .

٧ - في ص ٤٠٣ : الفرق بين (حضرموت) و (خمسة عشر). شرح اللمع ص ٢٣٦.

٨ - في ص ٤١٣ : الحديث عن (يا) للنداء وهل هي عاملة بنفسها أو نائبة مناب الفعل . شرح اللمع ص ١٥٦ .

إلى غير ذلك من آراء أخرى ومسائل أحلت عليها في مواضعها من حواشى النص ، وهذا كل مالديَّ مما يصلح أن يندرج تحت عنوان (شيوخه).

* * *

- مؤلفاتــــه :

الكتب التى عرضت للدينوري والتي أشرت إليها في حاشية الصفحة الأولى كلها لا تذكر له إلا كتاباً واحداً هو (ثمار الصناعة) وهو الوسيلة الوحيدة لديهم للتعريف بالدينوري . ولم يشذ عن هذا الإجماع ـ حسب علمي ـ إلا إسماعيل باشا البغدادي صاحب : هدية العارفين ٥/٣١١ (ذيل كشف الظنون) حيث ذكر له كتاباً آخر

سماه : (الحروف السبعة من الكلام) ، وهو كتاب غريب لم أجد له ذكراً عند غيره ـ كما ذكـرت ـ كما أني لم أجـدله ذكراً في (ثمار الصناعة) مع أن الدينوري كان من عادته ـ كغيره من العلماء ـ أن يحيل على كتبه الأخرى في حديثه عن بعض المسائل التي يكون قد استقصاها في بعض كتبه ولا يرغب التوسع فيها هنا . وقد أحال فى (ثمار الصناعة) على اثنين من كتبه هما :

الأول : تصفح الجمل : أشار إليه في موضعين :

١ ـ في ص ٣٠٣ : بقوله : «ولأبي القاسم الزجاجي في (كان) هذه رأي آخر قد تقصيناه في (تصفح الجمل) ».

٢ ـ في ص ٣١٤ : بقوله : وقد تكلمنا في (تصفح الجمل) على الوجه الذي أجازه أبو القاسم الزجاجي وهو ضعيف ، وعلى الوجه الذي أنكره على سيبويه وهو جائز» .

وليس عندي من العلم عن هذا الكتاب أكثر من هذا، وأتوقع أنه شرح مختصر لجمل الزجاجي .

الثاني : اقتراح النجيب : أشار إليه في موضع واحدفي ص ٣٦٣ بقوله : «وقد أشبعنا الكلام عليها ـ أي الباء ـ واستوفينا شرح وجوهها ومعانيها في كتابنا الموسوم بـ (اقتراح النجيب) ». ولا أعرف عنه غير هذا، ويبدو من اسمه أنه كتاب أُلِّفَ بناءً على رغبة واقـتراح من أحـد تلاميذه النجبـاء. كما هو الحال في سبب تأليف (ثمار الصناعة) الموضح في مقدمته.

وأخلص من هذا إلى أن كتب الدينوري المقطوع بثبوتها وصحتها ثلاثة هي :

١ ـ ثمار الصناعـة　　　٢ ـ تصفح الجمل .　　　٣ ـ اقتراح النجيب .

وأما الكتاب الرابع الذي تفرد بذكره صاحب هدية العارفين وهو كتاب (الحروف السبعة من الكلام) فسيبقى محل شك في نظري حتى أجد الدليل على صحته .

وليس عندي مزيد من القول حول مؤلفاته أكثر مما قلت ، ما عدا (ثمار الصناعة) فسأفرد له فصلاً مستقلاً : أخصه فيه من الحديث بما يستحقه .

* * *

- **وفاتـــــه** :

أشرت فيما تقدم إلى أن الغموض يكتنف حياة الدينوري من كل جوانبها : زماناً ومكاناً ، وولادةً ، ونشأةً ، ووفاةً، وأشرت إلى أني من خلال ما استنتجته من صلةٍ له بالواسطي وابن بابشاذ وابن برهان ـ مع أن الأخيرين لم يرد لهما ذكر في كتابه ـ أميل إلى أنـه من علماء القرن الخامس ، وأنه مات في أواخر هذا القرن ولم يدرك القرن السادس . وهذا الاحتمال وجدت ما يؤيده ـ وإن كان ينقصه الدليل ـ لدى إسماعيل باشا البغدادي الذي نص في هدية العارفين ٥/ ٣١١ على أن الدينوري توفي في حدود سنة ٤٩٠هـ ، وهو تاريخ يجد قبولاً كثيراً لديَّ . ولكنه مع ذلك يبقى دعوى ـ مني ومنه ـ بلا دليل قاطع . وقد تفرد به إسماعيل باشا كما تفرد بكتاب (الحروف السبعة من الكلام) المشار إليه قبل قليل.

* * *

هذا، وفي نهاية الحديث عن سيرته أود الإشارة إلى أنه استوقفني في كتابه أمران أوحت إليّ بهما ـ مجرد إيحاء بعيد ـ بعض العبارات وهما :

الأول أنه ربما كان شيعي المذهب . وقد أوحى إليّ بذلك نهجه طريقة الشيعة في الصلاة على النبي وآله . دون صحبه. في ثلاثة مواضع من الكتاب : في المقدمة، وفي آخر الجزء الأول، وفي آخر الكتاب . وهذا الدليل ليس قاطعاً ؛ لأن ذلك ربما كان من عمل النساخ وليس من كلام المؤلف ، كما أنه ليس نهجاً خاصاً بالشيعة وإنما هو غالب عليهم .

الثانـي : أنه ربما كان مكفوف البصر ، وقد استوحيت ذلك من هذه العبارات :

قوله في المقدمة : «وهأنذا مملياً عليك . . .» وفي نهاية الجزء الأول ص ٢٤٨ : «وقد اشتمل ما أمليته عليك». وقوله في ص ٢٩٤ : «وقرىء علـيَّ في كتاب صنفه بعض البغـداديين المتـأخرين . . .». وانطلاقاً من هذا الإيحاء تَلَمَّسْتُ ترجمته في كتاب : نكت الهميان في أخبار العميان للصفدي . فلم أظفر بشيء.

ولا يخفي عليَّ أن هذه العبارات ليس فيها الدليل الكافي ، ولكن قلة المعلومات عن حياته وسيرته حملتني على تصيّد مثل هذه الأمور البعيدة .

الفصـــل الثانـــى

« كتابه (ثمار الصناعة) عرض ودراســة »

وفيـــه :

١ ـ توثيق نسبة الكتاب وتسميته.

٢ ـ سبب تأليفه.

٣ ـ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه .

٤ ـ منهجه في الكتاب .

٥ ـ قيمة الكتاب وبعض سماته وخصائصه.

٦ ـ مصادر الكتاب .

٧ ـ شواهد الكتاب .

٨ ـ استدراكات وملحوظات عامة على الكتاب .

الفصل الثاني

« كتابه (ثمار الصناعة) »

عرض ودراسة

أولاً : توثيق نسبة الكتاب وتسميته :

لم أعثر طوال صحبتي للدينوري وكتابه ـ على أي إشارة صغيرة أو كبيرة تثير الشك حول نسبة كتاب (ثمار الصناعة) للدينوري ، أو حول تسميته بهذا الاسم ، ولهذا فربما يرد التساؤل عن سبب إفرادي قضية (توثيق النسبة والتسمية) بالحديث ، وأجيب بأني لم أصل إلى هذه المرحلة من الاقتناع والجزم بذلك إلا بعد طول الصحبة والملازمة ، فأردت أن أسوق هذه الحقيقة للقارىء وأدعمها من الأدلة بما يطمئن على سلامتها وثبوتها، ومن ذلك :

١ ـ نسختا الكتاب كتب على غلافهما عنوانه : (ثمار الصناعة) ، واسم مؤلفه الدينوري .

٢ ـ وجد بداخل الكتاب ما يؤيد المكتوب على غلافه ، فقد صدرت مقدمته باسم مؤلفه على هذا النحو : « قال الشيخ الجليل الجليس أبو عبدالله الحسين ابن موسى بن هبة الله الدينوري . . » ، كما تضمنت المقدمة في نهايتها قول الدينوري : « . . . وملقباً كتابي هذا بـ (ثمار الصناعة) . . . » وورد في نهاية الجزء الأول منه في ص ٢٤٨ قوله : « نجز الجزء الأول من ثمار الصناعة . . . » وورد في ص ٤٨٨ في نهاية الجزء الثاني ما نصه : « نجز الجزء الثاني من ثمار الصناعة . . . » وورد في الصفحة الأخيرة من الكتاب قوله : « تمَّ الجزء الثالث من ثمار الصناعة وبتمامه تم الكتاب .

٣ - ورد الكتاب بهذا الاسم منسوباً للدينوري لدى كل من تحدثوا عنه أو نقلوا منه ، بل إن العلماء عند حديثهم عن الدينوري لا يجدون ما يعرفونه به سوى الإشارة إلى أنه صاحب كتاب (ثمار الصناعة) ، وقد مَرَّت الإشارة إلى هذه المراجع في الحاشية قبل قليل عند الحديث عن اسمه وكنيته ولقبه ، كما ورد في هذه المراجع نُقُولٌ - تطول وتقصر - من كتاب (ثمار الصناعة) وكلها موجودة بنصها في نسختي الكتاب اللتين اعتمدنا عليهما، وقد أشرت إلى ذلك في مواضعه من حواشي التحقيق .

هذا ما يتعلق بتوثيق نسبة الكتاب ، وهي نسبة ثابتة قطعية لا مدخل للشك فيها لهذه الأدلة ولعدم وجود ما يعارضها.

أما تسمية الكتاب فيندرج عليها ما يندرج على (نسبته) من قوة الأدلة وعدم المعارض. كما أني لا أعرف كتاباً يشاركه في هذه التسمية ويُخشى من التباسه به, إلا أني عثرت أخيرا على نسخة خطية لكتاب صغير اسمه (ثمرة الصناعة)[1]، ومكتوب عليه : «المقدمة المباركة المسماة : بـ(ثمرة الصناعة) في النحو، تصنيف الشيخ الإمام العالم العلامة المحقق المحصل : أبو علي الحسن بن جعفر النحوي ثم الإسكندري تغمده الله برحمته وأسكنه فسيح جناته». وأول الكتاب بعد البسملة وحمد الله ما يلي : « قال الشيخ الامام العالم العلامة أبو على الحسن بن جعفر النحوي الإسكندري . . . . : فإني [لما] تأملت صناعة النحو ورأيت كلام النحويين وما اعتمدوا عليه في صناعتهم من تقديم الاسم وتوسيط الفعل وتأخير الحرف مشكلاً، ووجدته - وإن اقتضاه القياس - عسيراً على الطالب تناوله، بعيداً من ذهنه تأوله. قدمت الحرف وحصرته ليكون باقي الكلام اسماً، ثم حصرت المبني من الأسماء ليكون الباقي منها معرباً، ثم حصرت المعرب بالحرف ليكون الباقي من الأسماء معرباً بالحركات . . . . . » إلى آخره.

وهذه النسخة صغيرة تقع في (١٩) تسع عشرة صفحة، في كل صفحة (١٧) سبعة عشر سطراً، في كل سطر (١١) إحدى عشرة كلمة تقريباً وفي أثنائها سقط لا يعلم

(١) بروكلمان ٣٠٣/٥ (الطبعة العربية).

مقداره ، وهي محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم (٧٦٩١/٢١٨٨ د ٥) في الرف رقم (١٠).

وقد ذكرت كل هذه المعلومات عن هذه المقدمة لكي أبين أنها لا علاقة لها بكتابنا،ولا تشترك معه إلا في التسمية، مع اختلاف يسير في أنها (ثمرة) وكتابنا (ثمار).

أما مؤلف هذه المقدمة فقد ترجم له السيوطي في البغية ١/ ٥٠١ بما يلي : «الحسن بن جعفر بن حسن بن عبدالرحمن بن مروان النحوي الإسكندراني . أبو علي ، قال ابن مكتوم في تذكرته : له كتاب في النحو سماه (المذهب) ذكر فيه أنه قرأ النحو على أبي الحسن مكي بن محمد بن عيسى بن مروان ، وعلى عمر بن يعيش بالإسكندرية . وكان موجوداً في سنة سبع عشرة وخمسمائة [1]» .

ثانيا : سبب تأليفه :

يرجع السبب في تأليف (ثمار الصناعة)إلى ما جرت به العادة في أغلب كتب السلف ، وهو الاستجابة إلى رغبة تلميذ أو تلاميذ طلبوا ذلك من الشيخ وألحوا في طلبه . ويقص علينا الدينوري في مقدمة (ثمار الصناعة) طرفاً من ذلك بقوله : «أما بعد : فإنك أيها الولد البار والتلميذ السار والأخ الشفيق والصديق الصدوق ، أمتعني الله بخالص ودادك ، وثَبَّتَ لي ما أَلِفْتُه من حسن اعتقادك ، قصدتني في أن أُمِلّ عليك كتاباً ينظم أصول علم العربية وجمله ، وما لا يسع المتأدب فيه أن يجهله ، واقترحت عليَّ أن أودعه منه ثماراً وعقوداً وأقتضب [لك] فيه أعداداً وحدوداً، وأن أعدل عن الاستشهاد والتمثيل، ولا أتشاغل ببسط الخلاف والتعليل ، بل أجعله كالتذاكير والجوامع ، المشتملة ـ بإيجاز ـ على الفوائد والمنافع ، رجاء أن يكون أقرب إلى أن يتناوله حفظك ، وأسرع في أن يتوفر من تصوره حظك ، فسبرت صدق رغبتك ، واستبرأت صحة عقيدتك بتكلف التسويف والمطاولة،ومَدِّ أرسان التعلل

(١) انظر ـ أيضا ـ بغية الوعاة ٢/ ٢٢٨ ـ ٣٠٠، ففي الموضع الأول ترجمة شيخه عمر ، وفيها أنه قرأ على شيخه كتاب سيبويه سنة ٤٩٨هـ . وفي الموضع الثاني ترجمة شيخه مكي وفيها ذكر لتتلمذه عليه .

والمماطلة، فلما أبيتَ الا الملازمة والمطالبة ، ولم تأل جهداً في المراجعة والمخاطبة ، بل وصلت الاقتضاء بالاقتضاء ، وأَلْحَحْتَ في المسألة صباح مساء، أخذاً بموجب الصبر والأدب ، وسلوكاً لقوانين التعلُّم والطلب. عرفت منك مكان الاستحقاق لإسعاف سؤالك، والمصير إلى قضاء آرابك وآمالك ، وهأنذا مملياً عليك وملقياً إليك ما سما إليه شريف همتك، وتعلق به صادق عزمك ، وملقباً كتابي هذا بـ (ثمار الصناعة) ومفرغاً في العناية بتلخيصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة . . . »،

هذا ما حكاه الدينوري عن سبب تأليف كتابه ، ولم يكتف بالإشارة إلى أن رغبة هذا التلميذ كانت هي السبب في تأليف الكتاب ، بل تعداه إلى بيان أن خطة الكتاب ومنهجه كانت مقترحة ومرسومة من قِبَل هذا التلميذ ابتداء من قوله : «واقترحت عليَّ أن أودعه منه ثماراً وعقوداً . . . وأن أعدل عن الاستشهاد والتمثيل . . . » إلى آخره. ولست أدري هل كل ما يسوقه أغلب العلماء أمثال الدينوري من نحو هذه القصة له نصيب من الصحة أو أنها مقدمة لطيفة يستطيبها العلماء ليزفّوا من خلالها مؤلفاتهم إلى قلوب القراء ، أمران محتملان ، ولا اعتراض على أيّ منهما .

ثالثا : عرض ما دته وطريقة تبويبه وترتيبه :

جعل الدينوري كتابه في ثلاثة أجزاء رئيسة :

الجزء الأول : يبدأ - بعد المقدمة - بتعريف النحو ، وينتهي بانتهاء ص ٢٤٨ ، وقد ختمه الدينوري بقوله : « وقد اشتمل ما أمليته عليك إلى هذا الحد على الأصول التي مدار القسم الإعـرابي من هذا العلم عليها ، والرجعى فى سائر أجزائه اليها، فلا تنفك عنها أو عن بعضها منه مسألة ، ولا تنحل فيه بغيرها مشكلة، ومن هاهنا نشرع في تفصيل ما أجملناه من المعربات فنلخصه تلخيصاً شافياً. . . » . وفي عبارته الأخيرة إشارة مجملة إلى مضمون الجزء الأول، وإلى ما سيرد في الجزء الثاني. وقد جعل الجزء الأول نصفين ، ينتهي النصف الأول منهما في ص١٨٧، وقد ختمه بما يفصح عن محتـواه ، فقال في آخره : «قد مضت في الكلام على الاسم والفصل والحرف جمل شافية إن عنيت بتصفحها وتبحرها وحملت نفسك على حفظها وتصورها أغنتك عن

مطالعة غير هذا المصنف من الكتب ، وأدركت بها البعيد منها عن كتب إن شاء الله تعالى ». ولم يتضمن هذا النصف أي باب من الأبواب وإنما جعله مجموعة من الفصول ضَمَّنَها بعض التقسيمات والتفريعات للاسم والفعل والحرف بصورة موجزة جداً ووعد بتفصيلها فيما بعد. وهذا عرض موجز لموضوعات هذا النصف :

- تعريف النحو.
- ذكر اعتلالات النحويين وتقسيمها إلى صنفين، ثم سرد علله الثلاث والعشرين التي تميز بها الدينوري وتفرّد.
- التفريق بين الكلام والقول. وبيان مم يأتلف الكلام ؟
- تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف، وتعليل تقسيمها وترتيبها على هذا النحو ، وتعريف كل قسم.
- الحديث عن الاسم من حيث : اشتقاقه وعلاماته الأربع عشرة ، والأسماء المشبهة للحروف كالأسماء الموصولة وأسماء الاستفهام وأسماء الشرط ، وتقسيمه إلى ما يعبر به عن عين وما يعبر به عن غير عين وبيان ذلك ، وتقسيمه إلى ظاهر ومضمر ومبهم وبيان ذلك، وتقسيم المضمر إلى منفصل ومتصل وبارز ومستتر وضمائر رفع ونصب وجر وبيانها، وتعريف المبهم وبيان أنه أسماء الإشارة ثم سردها ، وتقسيم الاسم إلى نكرة ومعرفة وبيان أقسام كل منها وأحكامه ، وتقسيمه إلى متمكن وغير متمكن ، والمتمكن إلى صحيح ومعتل وتعريف كل منها وبيانه وأقسامه، وتقسيم آخر للمتمكن إلى جنس ومنقول من جنس ومشتق من جنس ثم الاستطراد إلى الجامد والمشتق .
- الحديث عن الفعل من حيث : تعريفه، وتقسيمه من حيث العمل إلى أفعال ترفع الاسم وتنصب الخبر، وأفعال تتعدى إلى مفعولين، وأفعال تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل وبيان ذلك والوعد بتفصيله ، وتقسيمه إلى متصرف وغير متصرف وبيان الأفعال غير المتصرفة ، والاستطراد في آخرها عند حديثه عن (عسى) إلى ذكر أفعال المقاربة ،وتقسيمه باعتبار زمانه إلى : ماض وحاضر ومستقبل وبيان ذلك وتعليله ، وتقسيمه قسمة تصريفية إلى خمسة أقسام : ماض وحاضر ومستقبل وأمر ونهي ،

وتقسيمه إلى : متصرف على أصله ومعدول عن أصله ، وتقسيمه قسمة مثالية إلى عشرين قسما وبيان ذلك، وتقسيمه إلى : متعد ولازم مع بيان ما يندرج تحتها بما في ذلك أفعال الظن والعلم ، ثم عرض إلى الخلاف حول أصل الاشتقاق وهل هو الفعل أو المصدر ورجح كونه المصدر بالأدلة ، ورد أدلة من يرى أنه الفعل .

- الحديث عن الحرف من حيث : تعريفه ، واشتقاقه ، وتقسيمه من حيث الوضع إلى أربعة أقسام ، وتقسيمه من حيث التأثير وعدمه إلى أربعة أقسام ، وتقسيمه من حيث العمل إلى ثلاثة أقسام : حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل تارة ولا تعمل أخرى ، ثم بين أن الحروف العاملة تسعة وثلاثون حرفاً وسردها ، والحروف غير العاملة أربعة وسبعون حرفاً وسردها ، والحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى تسعة حروف وسردها ، ثم قال : فجملة حروف المعاني العاملة وغير العاملة والتي تعمل على صفة دون أخرى مائة واثنان وعشرون حرفاً ، ووعد بتفصيل ما أجمل منها فيما بعد ، ثم قَسّم الحرف من جهة أخرى إلى أربعة أقسام : حروف مختصة بالاسم أو بالفعل ، وحروف مشتركة بينهما، وحروف رابطة ، وحروف زائدة ثم بين ذلك كله .

وأنهى بذلك هذا النصف الأول من الجزء الأول وختمه بالعبارة التي أشرت إليها قبل قليل وهي قوله : « قد مضت في الكلام على الاسم والفعل والحرف جمل شافية . . . » إلى آخره.

والواقع أن الدينوري لم يورد المعلومات المشار إليها بهذا الترتيب الذي رتبتها به ، وإنما كان ينتقل في حديثه من الاسم إلى الفعل ثم يعود للاسم والحرف وهكذا ، لكني آثرت أن أضم النظائر إلى بعضها في هذا العرض ، وسترد مرتبة حسب ترتيبه لها في الفهارس بإذن الله .

وأما النصف الثاني من هذا الجزء فإنه يبدأ من ص ١٨٩ ، وينتهي في ص ٢٤٨ ، ويشتمل على ستة أبواب في كل منها عدة فصول ، وهي : باب الإعراب ، وباب الأسماء المعتلة المضافة ، وباب الجمع ، وباب الأفعال ، وباب العوامل ، وباب

المعربات ، وكان المفروض أن تكون سبعة ـ حسب مقتضى التوزيع وحسب ما صرّح به ـ وذلك بإفراد التثنية بباب مستقل كما فعل بالأسماء الستة ، وبالجمع السالم لأنه قد وعد بذلك إلا أنه لم يفعله ولعل جَعْلَها تحت عنوان (فصل) وليس (باب) إنما هو من عمل الناسخ .

ـ **فأما الباب الأول** : وهو باب الإعراب فقد ضمنه عدة أمور منها :

معنى الإعـراب ومعنى البناء ، وأوجه الشبه والاختلاف بينهما ، وسرد المبنيات الخمسة ، ثم بَيّن أن أصل البناء السكون وأصل الإعراب الحركة وفَصّل ذلك وعَلّله ثم قال : « وستقف على سائر المبنيات بتفصيلها وتعليلها في باب مفرد نثبته بعد الفراغ من العـوامـل إن شاء الله ». ولكنـه لم يفعـل ذلك وإنما جعل في ذلك المكان باباً للمعربات , فلعله يريد ذلك وحصل سهو أو تحريف . ثم بَيّن أن المعرب نوعان : الاسم المتمكن تامـه ونـاقصـه ، والفعـل المضارع ، والإعراب صنفان : ظاهر، ومقدر ، والمعرب صنفان : صحيح له الظاهر ، ومعتل له المقدر، ومن الصحيح : الممنوع من الصرف وتحدث عنه وعن علله ووعد بإفراد باب مستقل له ـ وقد فعل فى ص ١٩٨ ـ ، وقَسّم الإعراب الظاهر إلى أربعة أقسام : إعراب بالحركة، وإعراب بالحـرف ، وإعـراب بالسكـون ، وإعـراب بالحـذف ، وقَسّم الإعراب إلى أربعة أقسام : الرفع والنصب والجر والجزم ، وبَيّن مكان كل واحد منها ، ثم عرض للوقف ولغاته السبع ، ثم المعتل من الأسماء وهو المنقوص والمقصور ، ثم المضارع الصحيح والمعتل ، ثم ختم الباب بالأسماء المعربة العشرة، وبَيّن أن سبعةً منها تعرب بالحركات وثلاثة تعرب بالحروف ثم سردها موجزة وقال في نهايتها : « وسنذكر لكل واحد من هذه الثلاثة المعربة بالحروف باباً نستوعب شرحه فيه ونودعه ما يليق بهذا التصنيف من أحكامه ومعانيه . . . ». وقد فعل ما وعد به إلا أنه ـ كما ذكرت قبل قليل ـ لم يفرد للتثنية باباً مستقلاً وإنما تحدث عنها حديثاً جيداً تحت مجموعة من الفصول .

ـ وأما الباب الثاني : فهو باب الأسماء المعتلة المضافة (الأسماء الستة)، وهي أول الأصناف الثلاثة التي تعرب بالحروف من الأسماء ، ثم فَصّلها وبَيّن أحكامها والأقوال السبعة الواردة في الواو والألف والياء منها .

ثم انتقل إلى المثنى وهو الصنف الثاني مما يعرب بالحروف وأفرد له خمسة فصول بَيَّنَ فيها أحكامه . ثم انتقل إلى :

ـ الباب الثالث : وهو باب الجمع ، وهو الصنف الثالث من الأسماء التي تعرب بالحروف ، وتحدث فيه عن الجمع وأنواعه ، وأفاض في الحديث عن جمع المذكر السالم .

ـ وأما الباب الرابع : فهو باب الأفعال ، وقد بدأه بقوله : « قد ذكرنا حد الفعل وقسمته وكثيرا من أحكامه فيما تقدم ، ونذكر في هذا الباب ماذخرناه له واخترناه لنخصه به ». وقد تحدث في هذا الباب عن تقسيم الفعل إلى أربعة أقسام باعتبار المضي والاستقبال من حيث لفظه ومعناه أو لفظه فقط أو معناه فقط ، ثم تحدث عن أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم ، ثم تحدث عن فعل الأمر ، وختم الباب بالحديث عن نوني التوكيد .

ـ وأما الباب الخامس : فهو باب العوامل ، وقد قَسّم فيه العامل إلى قسمين : عامل معنوى ، وعامل لفظي ، وبدأ بالمعنوى فبَيّن أنه نوعان : عامل الرفع في المبتدأ ، وعامل الرفع في الفعل المضارع ، وفصّل الحديث عنهما ، ثم انتقل للعامل اللفظي فبين أنه ثلاثة أنواع : حروف وأفعال وأسماء ، ثم ذكر أصناف كل نوع .

ـ وأما الباب السادس والأخير من أبواب الجزء الأول فهو : باب المعربات ، وقد قَسّم فيه المعربات إلى أربعة أنواع : مرفوعات ، ومجرورات ، ومنصوبات ، ومجزومات وبَيّن الأصناف التي تندرج تحت كل نوع . وآخر فصل في هذا الباب ذكر فيه أنواع التوابع بإيجاز؛ لأنه سيفصلها في أبواب مستقلة في آخر الجزء الثاني ابتداءً من ص ٢٤٨ . وختم هذا الجزء بالعبارة التي سبق أن ذكرت طرفاً منها في البداية وهي قوله : « وقد اشتمل ما أمليته عليك إلى هذا الحد على الأصول التي مدار القسم الإعرابي من هذا العلم عليها . . . ومن هاهنا نشرع في تفصيل ما أجملناه من المعربات . . . ». وهو ما سيبحثه في الجزء الثاني .

الجزء الثاني :

وقد فَصّل فيه المعربات التي عرض لها بايجاز في الباب السابق ، وقد استأثر هذا الجزء بحيّز كبير من حجم الكتاب يزيد على النصف حيث يبدأ من ص **٢٤٩** وينتهى في ص ٤٨٨ . ويقع هذا الجزء في أربع مجموعات رئيسة وهي :

الأولى : المـرفوعات . الثانية : المجرورات . الثالثة : المنصوبات . الرابعة : التوابع . وكان المفروض أن تكون هذه المجموعات خمساً ، كما كانت عندما عرض لها في باب المعربـات السابق ، لكنه ـ هنا ـ تعمد إغفال المجموعة الخامسة وهي (المجزومات) وعلل ذلك عند حديثه في ختام هذا الجزء، وسأورد ذلك في نهاية عرضي لهذا الجزء إن شاء الله .

فأمـا المجمـوعـة الأولى : وهي (المـرفـوعـات) فقد شغلت تسعاً وتسعين ورقة واشتملت على ثمانية أبواب ومجموعة من الفصول وهي :

- باب المبتدأ والخبر : وقد فَصّل القول في كثير من أحكامهما وأحوالهما في سبع عشرة ورقة .

- باب الفـاعـل : وقـد تحدث عنه حديثاً جيداً في أربع عشرة ورقة، وحظي المفعول به بنصيب وافر من الحديث ، ثم ختم الباب بفصل عن (التنازع) يقع في خمس صفحات مستقلة .

وفي نهاية باب الفاعل قال : « ومما يلحق بالفاعل الصريح ـ أعني ماليس مشبها بالفاعل ولا مفعولاً أقيم مقام الفاعل ـ ثلاثة أنواع : الأول : ما ارتفع بعد (نعم وبئس) وأشباههما. والثاني : ما ارتفع بفعل التعجب . والثالث : ما ارتفع بالأسماء الخمسة العاملة. ونحن نفرد لها أبواباً ، تتضمن من فوائدها خلاصة ولبابا» . وقد فعل فأفرد لها الأبواب التالية :

- باب نعم وبئس وماضارعهما ووقع في معناهما : وقد تحدث عنهما وماشابههما حديثاً وافياً في ثلاث عشرة ورقة ، وخص (حبذا) بنصيب لا بأس به من هذا الحديث .

- باب التعجب : وقد تحدث عنه وعن صيغتيه والخلاف فيهما في سبع ورقات ودمج معه الحديث عن التفضيل .

- باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل : ويريد بها الأسماء الخمسة العاملة التي ألمح إليها قبل قليل ، وهي : اسم الفعل ، والمصدر ، والصفة المشبهة ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، وصيغ المبالغة . وقد عدها خمسة مع أنها هنا تبدو ستة ؛ لأنه ألحق اسم المفعول باسم الفاعل لاتفاقهما في الأحكام . وقد تحدث عنها في اثنتى عشرة ورقة حديثاً جيداً وبخاصة الصفة المشبهة واسم الفاعل .

- باب مالم يسم فاعله : وقد تحدث عنه حديثاً موجزاً في أربع ورقات ، وعرض فيه للأفعال الملازمة للبناء للمفعول ، وللأشياء التي تنوب عن الفاعل وغير ذلك .

- باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر : وهي (كان وأخواتها)، وقد فَصّل القول فيها في عشر ورقات وتحدث فيها عن (ما) الحجازية ، واستطرد في آخر الباب فختمه بأفعال المقاربة .

- باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر : وهي (إنّ وأخواتها) وقد تحدث عنها في تسع ورقات وشمل حديثه عنها الحديث عن (لا) النافية للجنس .

ونظراً للشبه بين اسم (لا) النافية للجنس وبين المنادى في أن كلاً منهما يكون مفرداً ومضافاً وشبيهاً بالمضاف ، فقد أعقب (لا) النافية للجنس - استطراداً - بالحديث عن (النداء) في خمسة فصول، ثم استطرد بعده - للمناسبة - إلى الحديث عن : الندبة ، ثم الترخيم ، ثم الاستغاثة .

وبذلك أنهى الحديث عن مجموعة المرفوعات . وانتقل بعده إلى :

المجموعة الثانية : وهي (المجرورات) وقد شغلت ثمانياً وأربعين ورقة واشتملت على مقدمة وبابين :

وقد جعل المقدمة للحديث عن الإضافة بإيجاز في ورقة وبعض أخرى .

وأما الباب الأول من البابين فقد أفرده لحروف الجر ، وقد تحدث عنها حديثاً جيداً مشبعاً في خمس وثلاثين ورقة ، عرض فيها لعملها ومعانيها وأحكامها واستعمالاتها ، وخص القَسَمَ وحروفه بحديث جيد .

وأما البـاب الثـاني منهما فهو (باب الأسماء التي لا تنصرف). وفي إدخاله مع المجرورات بعض الغرابة ـ عندي ـ ولكن ربما حمله على ذلك أن الحديث عن الجر يقتضى الإشارة إلى أن هناك باباً خرج عن قاعدة الجر بالكسرة ، إلى الجر بالفتحة نيابة عنها واسمه : (مالا ينصرف)، واستتبع ذلك شرحه والإفصاح عن حقيقته . المهم أنه أورده هنا وأكمل فيه المباحث التي لم يعرض لها عندما أورد طرفاً منه في الجزء الأول في ص ١٩٧ ، وقـد استغرق الحديث عنه هنا إحدى عشرة ورقة . وقد ختم الحديث عنه وعن المجرورات بقوله : «وإنما رتبت المجرورات بعد المرفوعات وقَدّمْتُها على المنصوبات مراعاة للمخارج ؛ لأن مخرج الجر وهو وسط اللسان أقرب إلى مخرج الرفع وهو الشفتان من مخرج النصب وهو الصدر ». وانتقل بعد ذلك إلى الحديث عن :

المجموعة الثالثة : وهي (المنصوبات) وقد شغلت ثمانياً وثلاثين ورقة ، واشتملت على خسمة أبواب تحتها مجموعة فصول وهي :

- باب المفعولات الخمسة : وكان حقه أن يجعله خمسة أبواب لكل مفعول منها باب مستقل ، لكنه جعل لكل مفعول فصلاً أو فصولاً ، وبدأها بفصل عن (المفعول المـطلق) ثم تلاه بفصـل عن (المفعـول به) وأحال فيه إلى حديثه السابق عنه (مع المتعدي واللازم ومع باب الفاعل). واستطرد فيه فألحق به (المنادى) . ثم انتقل إلى (المفعول فيه) فأفرد له ثلاثة فصول ، وانتقل بعده إلى (المفعول له) فتحدث عنه في فصـل واحـد . وتـلاه بآخرها وهو (المفعول معه) فخصص له الفصل الأخير من الباب ، ولما فرغ من المفعولات انتقل إلى الباب الثاني وهو :

- باب الحال : وتحدث عنه في ورقة واحدة ، وانتقل بعده إلى الباب الثالث وهو :

- باب التمييز : وقد أفرد له سبع ورقات ، رجع خلالها إلى باب الحال قليلاً في فصـل جعله للتفـريق بين الحـال والتمييز ، كما عرض في هذا البـاب إلى (كـم) الاستفهامية والخبرية. وإلى الحديث عن العدد وتمييزه . وختم الباب بقوله : « وفي هذا البـاب أيضا ـ أعني باب التمييز ـ معارضات ومطالبات ، ولها وجوه ومخارج ،

والتشاغل بها يخرج معه الكتاب عن حده، وفيما بيناه من جمله وعقوده كفاية لمن وفق لرشده ». وانتقل بعد هذه الخاتمة إلى الباب الرابع وهو :

- باب الاستثناء : فتحدث عنه حديثاً لا بأس به في ست ورقات ، ثم انتقل إلى الباب الخامس والأخير وهو :

- باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة : وهو آخر ما في المنصوبات ، وقد شغل الصفحات الباقية من هذه المجموعة وعددها ست عشرة ورقة ، وقد تحدث عنها حديثاً جيداً ، وأفرد كل أداة على حدة . وختم الباب بفصل ذكره استطراداً وخصصه للحديث - بإيجاز - عن الجوازم وقال في أوله : « قد ذكرنا المجزومات والجوازم لها، ونأتي هاهنا بزيادة ينتفع بها، ولعل بعضها مذكور إلا أنه يتأكد بالتكرير . . . » وقد سَبَقَتْ مني الإشارة في أو الحديد عن الجزء الثاني إلى أنه لم يفرد مجموعة المجزومات بحديث كما فعل مع المرفوعات والمجرورات والمنصوبات ، والسبب في ذلك أنه استغنى بورود طرف من ذلك في ص ١٤٣ ، وص ١٧٥ عن إفرادها بحديث مستقل، ثم رجع أخيراً في هذا الفصل - في نهاية المنصوبات - واستدرك ما قد يكون فاته فيما مضى فتحدث عنها بهذا الحديث اليسير في ورقتين . وانتهت بهذا المجموعة الثالثة من الجزء الثاني ، وانتقلَ بعدها إلى : المجموعة الرابعة والأخيرة وهي : (التوابع) وقد شغلت ثلاثين ورقة ، واشتملت على مقدمة وستة أبواب على النحو التالي :

- المقدمة : وقد عرف فيها التابع ، ورَتَّبَ التوابع حسب رأيه مع التعليل ، وبَيَّنَ أنه يلحق بالتوابع الخمسة ما تبع بالحكاية ، وما تبع بالمجاورة .

- الباب الأول : باب التأكيد، وقد تحدث عنه حديثاً جيداً في سبع ورقات .

- الباب الثاني : باب النعت ، وقد تحدث عنه حديثاً جيداً في سبع ورقات .

- الباب الثالث : باب عطف البيان ، وقد تحدث عنه حديثاً موجزاً في ورقة واحدة .

- الباب الرابع : باب البدل ، وقد تحدث عنه حديثا لا بأس به في أربع ورقات .

- الباب الخامس : باب عطف النسق ، وقد تحدث عنه حديثاً جيداً في سبع

ورقات ، وقال في آخره : « قد ذكرنا في باب التأكيد من أحكام العطف على المضمر مافيه بلاغ ومقنع ، وكذلك (التابع على المجاورة) ذكرناه في باب النعت » .

- الباب السادس : باب الحكاية ، وقد ذكره هنا ؛ لأنه يرى أن التابع بالحكاية والمجاورة ملحقان بالتوابع الخمسة، وقد سبق له أن قال في مقدمة التوابع في ص ٤٥٤ : « فأما التابع بالحكاية والتابع بالمجاورة فليسا في الأصل من التوابع ولا معدودين فيها، بل لاحقين بها ومضافين إليها » . وقد سبق له أن قال مثل ذلك عندما سرد أسماء التوابعفي ص ٢٤٨ في آخر الجزء الأول . ولقد كان حديثه عن الحكاية في بابها هنا حديثاً موجزاً في ورقة واحدة .

وبعد ذلك وفي ص ٤٨٨ ختم الجزء الثاني بفصل قال فيه : « قد يظن المتطلع في كتابنا هذا أنا قد أهملنا بعض ما شرطناه ، وأخللنا بشيء مما ضمناه ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأنا تحرينا الإيجاز والاختصار وتوقينا الترداد والتكرار ، فإذا أوردنا معنىً ما قبل موضعه ودون المكان المرتّب له ؛ لاقتضاء الكلام إياه ، وتعلقه به ، والمناسبة بينه وبينه ، اكتفينا به ، واقتصرنا عليه ، ولم نتكلف إعادته في بابه إذا انتهينا إليه ، ولذلك لم نفرد باباً للمجزومات ، ولم نسق عند ذكرنا فصل الجر بعض أحكام المجرورات ، ومن ذلك ما يشتمل على معنيين ويترتب تحت جنسين مختلفين ، فإذا لم يتفق ذكر متقدمهما في موضعه ، ووقع السهو عن الأول منهما عند المكان اللائق به ، اعتمدنا إضافته إلى الجنس الأخير ، وتلافينا الفارط منه هناك بحسن التحيّل والتدبير ، ولم نكن بذلك مفسدين لنظام الكتاب ، ولا خارجين عما قررناه من ترتيب الأبواب . . . » .

ثم قال أخيرا : « نجز الجزء الثاني من ثمار الصناعة ، وتم بتمامه شرح العوامل ، والمعربات منها ، وهو القسم الإعرابي من علم النحو ، والحاجة إليه أمس منها إلى ما بعده ، وكلٌ محتاجُ إليه ، وغير مستغنى عنه . . . » .

وبهذا انتهت مباحث النحو من هذا الكتاب ، وانتقل المؤلف بعدها إلى مباحث الصرف ، وخصص لها (الجزء الثالث) من الكتاب وهو الأخير .

الجزء الثالث :

وقد شغل الحيّز الباقي من الكتاب ومقداره ثمان وثلاثون ورقة ، واشتمل على عشرة أبواب من أبواب الصرف مرتبة على النحو التالي :

- الباب الأول : باب همزة الوصل والقطع : وقد تحدث عنهما وعن مواضعهما في ثلاث ورقات .
- الباب الثاني : باب الجمع المكسر : وقد ذكر فيه مالم يسبق له أن ذكره من أحكامه عندما عرض لباب الجمع في الجزء الأول في ص ٢٢٧ وكان حديثه عنه هنا حديثاً موجزاً في ثلاث ورقات .
- الباب الثالث : باب الهجاء : وقد عرض له المؤلف في ست صفحات ، وقال في بدايته : « مدار هذا الباب على معرفة ثمانية أشياء : الممدود ، والمقصور ، والمهموز والوصل ، والقطع ، والحذف ، والزيادة ، والبدل ». وقد تحدث عن كل واحد من هذه الثمانية حديثاً لا بأس به يتناسب مع المقام . وقد أشرت في حواشى ص ٤٩٧ عند ورود هذا الباب إلى أن حديث الدينوري عنه مطابق تماماً لحديث ابن بابشاذ عنه في المقدمة المحسبة وشرحها .
- الباب الرابع : باب التصغير : وقد تحدث عنه حديثاً موجزاً في ثلاث صفحات .
- الباب الخامس : باب النسب : وقد تحدث عنه حديثاً موجزاً في ثلاث صفحات .
- الباب السادس : باب الإمالة : وقد تحدث عنها حديثاً موجزاً في صفحتين .
- الباب السابع : باب المذكر والمؤنث : وكان حديثه عنه - أيضا - موجزاً في ثلاث صفحات.
- الباب الثامن : باب الإدغام : وقد تحدث عنه حديثاً جيداً في أربع صفحات.

- الباب التاسع : باب المقصور والممدود : وقد تحدث فيه عن صيغهما القياسية بإيجاز في صفحتين ، وصرف نظره عن الصيغ السماعية قائلاً : « فأما ما يعلم من المقصور والممدود سماعاً فهو في الحقيقة بمعزل عن نظر النحوي ، ومختص بالمطلب اللغوي ».

- الباب العاشر والأخير من الجزء الثالث والكتاب معاً هو : (باب التصريف) :

وقد تحدث فيه حديثاً جيداً في تسع صفحات عن بعض أحكام الإعلال والإبدال والزيادة وبين غاية ما يبلغه كل من الاسم والفعل بالزيادة إلى غير ذلك.

وفي نهايته ختم الحديث بقوله : « تم الجزء الثالث من ثمار الصناعة ، وبتمامه تم الكتاب والحمد لله رب العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين فُرغ منه بمصر في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة ». والله أعلم .

رابعاً : منهج المؤلف في الكتاب :

مَرَّ بنا في عرض مادة الكتاب لَمَحَاتٌ موحية ومعبرة عن منهج المؤلف الذي اختطه لنفسه وسار عليه في هذا الكتاب ، وقد جعل مقدمته التي سطرها وزف بها الكتاب لقرائه دستوراً يسير على نهجه ، ويتمثل حروفه وكلماته ، ويتحرك بوحي من منطوقه ومفهومه ، وفي حدود ما يمليه عليه ، ولا يحيد عنه قيد أنملة. ومع أني قد أسلفت إيراد تلك المقدمة أو بعضها فإني هنا محتاج إلى الاستشهاد منها بما يفصح عما نحن بصدده، ويتيح لنا استخلاص بعض ملامح هذا المنهج كي نسلكها في فقرات وَنُوفِّي كل فقرة منها ما تستحقه من الحديث ، يقول الدينوري فيها : «أما بعد : فإنك أيها الولد البار . . . . قصدتني في أن أُمِلّ عليك كتاباً ينظم أصول علم العربية وجمله ، وما لا يسع المتأدب فيه أن يجهله ، واقترحت عليّ أن أودعَه منه ثماراً وعقوداً وأقتضبَ [لك] فيه أعداداً وحدوداً ، وأن أعدلَ عن الاستشهاد والتمثيل ، ولا أتشاغلَ ببسط الخلاف والتعليل ، بل أجعله كالتذاكير والجوامع المشتملة بإيجاز على الفوائد والمنافع . . . . فسبرت صدق رغبتك . . . . فلما أبيت إلا الملازمة والمطالبة . . . .

عرفت منـك مكان الاستحقاق لإسعاف سؤالك . . . . وهأنذا مملياً عليك وملقباً إليك ما سما إليه شريف همتك . . . . وملقباً كتابي هذا بـ (ثمار الصناعة) ومفرغاً في العناية بتلخيصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة . . . . » .

هذه مقدمته التي رسم فيها منهجه ، وهو منهج أبرز ما يظهر فيه :

- الحرص الشديد على الإيجاز والاختصار :

ويتمثل ذلك في قوله :

١ - وأقتضب لك فيه أعداداً وحدوداً .

٢ - وأن أعدل عن الاستشهاد والتمثيل .

٣ - ولا أتشاغل ببسط الخلاف والتعليل .

٤ - بل أجعله كالتذاكير والجوامع المشتملة بإيجاز على الفوائد والمنافع .

٥ - ومفرغاً في العناية بتلخيصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة .

ولقد وُفِّق المؤلف في الالتزام بما ألزم نفسه به من الإيجاز إلى حد كبير، وكان يُذكِّر نفسه بهذا المنهج بين الحين والحين كلما رأى أن المجال قد يجره إلى الاسترسال، فيقول في ص ١٥٨ - عند حديثه عن خلاف العلماء في ترتيب أنواع المعارف - : « ولكل منهم علل يتسع شرحها، ويطول الخطب في استقصائها » . ويقول في ص ٢١٧ - عند حديثه عن اللغات الجائزة في (أبوك) ونحوه، بعد أن ذكر لغتين منها - : «فأما اللغات الأخر فلا داعي إلى ذكرها، ولا جدوى في تعليلها في هذا الموضع» . وفي نهاية الحديث عن الآراء السبعة الواردة في (الواو والألف والياء) من الأسماء الستة، قال في ص ٢٢٠ : « ولكل منهم علل لا فائدة في اقتصاصها هاهنا » . وفي آخر بـاب التمييز قال في ص ٤٢٧ : وفي هذا الباب - أعني باب التمييز - معارضات ومطالبات ، ولها وجوه ومخارج ، والتشاغل بها يخرج معه الكتاب عن حده ، وفيما بيناه من جمله وعقوده كفاية لمن وفق لرشده » وهذا الكلام يؤكد الرغبة الشديدة لدى المؤلف في عدم الخروج عما رسمه لنفسه في مقدمة الكتاب . وأظهر من هذا وأوضح منه ماقاله في ختام الجزء الثاني في ص ٤٨٨ حيث قال : « قد يظن المتطلع في كتابنا هذا أنا قد أهملنا بعض ما شرطنـاه ، وأخللنا بشيء مما ضمناه ، والأمر بخلاف ذلك ؛ لأنا تحرينا الإيجاز

والاختصار ، وتوقينا التراد والتكرار ، فإذا أوردنا معنىً ما قبل موضعه ، ودون المكان المرتب له لاقتضاء الكلام إياه ، وتعلقه به ، والمناسبة بينه وبينه ، اكتفينا به ، واقتصرنا عليه ، ولم نتكلف إعادته في بابه إذا انتهينا إليه ، ولذلك لم نفرد باباً للمجزومات ، ولم نسق عند ذكرنا فصل الجر بعض أحكام المجرورات ، ومن ذلك ما يشتمل على معنيين ، ويترتب تحت جنسين مختلفين ، فاذا لم يتفق ذكر متقدمهما في موضعه ، ووقع السهو عن الأول منهما عند المكان اللائق به ، اعتمدنا إضافته إلى الجنس الأخير ، وتلافينا الفارط منه هناك بحسن التحّيل والتدبير ، ولم نكن بذلك مفسدين لنظام الكتاب ، ولا خارجين عما قررناه من ترتيب الأبواب . . . . » . وهذا منهج في غاية الوضوح وكلام في غاية الروعة والجودة والنفاسة ، وإذا ضَمّ القارىء ما قاله الدينوري هنا إلى ماقاله في المقدمة ، استطاع أن يطلع على ما عمله الدينوري في كتابه ، قبل أن يقرأ الكتاب ويغوص في أعماقه ، ولو أراد متعقب أن يتعقب المؤلف ليرى مدى تمكنه من الالتزام بمنهجه المرسوم ، فإنه سيرى الدِّقَّة في تحقيق ذلك والوفاء به ، إلا ما ندر بسبب نسيان أو نحوه. ويشهد لذلك كثرة إحالاته في ثنايا الكتاب على موضوعات سابقة أو لاحقه خشية التكرار والإطالة وقد عانيت كثيراً أثناء التحقيق في الربط بين الموضوعات المتناثرة وألزمت نفسي بالدلالة ـ في الحواشى ـ على مواضع الإحالات المتقدمة والمتأخرة ، ولما تم لي ذلك رأيت الرجل صادقاً فيما ذكره هنا ، وقد تقدم عند عرضي لمادة الكتاب طرف من ذلك . ومما يشهد لالتزامه بمنهجه أنه قال في المقدمة : « وأن أعدل عن الاستشهاد والتمثيل » ومراده ـ بلا شك ـ عدم الإسراف في الاستشهاد ، وليس عدم الاستشهاد بالكلية ؛ لأنه لا يتصور كتاب نحو بدون شواهد . وقد التزم بعدم الإفراط في الشواهد إلى حد كبير حيث لم تزد شواهده الشعرية على ثمانية وسبعين شاهداً ، وهذا عدد قليل جداً بالنسبة لكتاب تقع مخطوطته في أكثر من ثلاثمائة وعشر صفحات . وكم من الكتب في مثل حجمه أو أقل تزيد شواهدها على الثلاثمائة .

وأما قوله في المقدمة : « ولا أتشاغل ببسط الخلاف والتعليل» فقد التزم به إلى حد كبير في شقه الأول وهو (الخلاف) حيث لا يرى الناظر في كتابه بسطاً لخلافات العلماء

وأقوالهم ، وإنما نُبَذٌ صغيرة هنا وهناك حسبما تدعو إليه الحاجة . وأما الشق الثاني من هذه الفقرة، فلم يلتزم به الدينوري التزاماً تاماً حسب تفسيري للتعليل ، ولعله التزم به حسب تفسير يراه هو ؛ فإن كان يقصد أنه لا يسرف في بسط التعليلات الكثيرة للمسألة الواحدة فقد صدق ، وأما إن كان يريد أنه يترك أغلب المسائل دون تعليل ويقف عند النزر اليسير منها فذلك أمر في كتابه ما يخالفه ، لأني رأيته في الكتاب يهتم بالعلة والتعليل كثيراً ، وعندما هممت بحصر بعض النماذج رأيت الأمر واسعاً ولا تكاد تخلو صفحة من الصفحات من عدة نماذج صادقة معبرة. وحديثه عن اعتلالات النحويين في الصفحة الأولى بعد المقدمة ، وتقسيمه ذلك إلى صنفين وبيان ذلك ، وسَرْدُه العلل الثلاث والعشرين وقوله في الصفحة الثانية عن هذه العلل : « نثبت أسماءها وألقابها حسب في هذا الموضع ، وتمر بك الأمثلة على تفاريقها وتفاصيلها عند ذكر الأقيسة في كل باب من أبواب هذا الكتاب . . . . ». كُلُّ ذلك دليل على احتفائه بالعلل وعنايته بها .

* * *

خامسا : فيمة الكتاب وبعض سماته وخصائصه :

كتاب الدينوري ـ على الرغم من أنه حوى أغلب أبواب النحو والصرف بطريقة أو بأخرى ـ فإنه لا يخرج عن كونه كتاباً من كتب النحو المختصرة ، ولا يمكن بحال إدراجه ضمن مطولات النحو ذات البسط الهائل من الآراء والخلافات والتعليلات والشواهد ، ولو حاول معجب به أن يبالغ في تضخيمه والتعظيم من شأن حجمه فلن يعدو به أغلب مثيلاته من كتب معاصريه متوسطة الحجم . فإذا قرنا هذا وسلّمنا به أدركنا أن قيمة كتاب الدينوري لن تكون من حيث ضخامة الحجم وغزارة المادة والشمول لمسائل الفن كبيرها وصغيرها ، وإنما سنلتمس له أموراً أخرى في الشكل أو المضمون نتوقع أنها هي التي أضفت عليه ما يستحقه ـ في نظري ـ من مكانة تليق به . وقد نظرت إلى الكتاب من مختلف جوانبه ، وظفرت بعدة أمور أرى أنها قد رفعت من منزلة الكتاب وأضفت عليه قيمة تؤهله إلى أن يكون محل الاهتمام والنظر

والدراسة ، وأن يكون جديراً بأن يبذل فيه جهد كبير لتحقيقه وإخراجه للناس . وهي أمور كثيرة عند من عني بتتبعها واستقصائها لكني سأقتصر منها على أمرين ظاهرين وهما :

الأول : حديثه عن العلل النحوية ، وتفرّده فيه بتقسيم وتفريع لم أجده عند غيره من الذين سبقوه، ولا من الذين أتوا بعده ، ولست وحدي الذي حكم بتفرّده بهذه العلل ، وإنما كبار العلماء أمثال : عبدالباقي اليمني ، وابن مكتوم ، والفيروزابادى ، والسيوطي ، والخوانساري ـ ممن سبقت الإشارة إليهم في أول هذه الدراسة ، وفي حاشية ص ١٣٥ من التحقيق ـ هم الذين حكموا بذلك ، فقد عرض هؤلاء العلماء للدينوري ولم يجدوا ما يعرفونه به سوى كتابه (ثمار الصناعة) ، ولم يستوقفهم في هذا الكتاب فيشيروا إليه سوى هذه العلل الثلاث والعشرين ، ومع أنهم كلهم قد ذكروها وسردوها ، وفيهم من شرحها فإنه لم يشر واحد منهم إلى أنه يعرف لها صاحباً قبل الدينوري ، أو أن أحداً بعد الدينوري قد ذكرها وعزاها لنفسه دون أن ينسبها للدينوري . فتفرّده ـ إذن ـ بهذه العلل يعد منقبة كبيرة له ولكتابه ، ومن تمام الكلام في هذه العلل يجمل بي أن أسوق طرفاً من حديثه عنها والذي بدأه بقوله في ص ١٣٥ « واعتلالات النحويين صنفان : علة تطرد على كل كلام العرب ، وتنساق إلى قانون لغتهم ، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله ، وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته . وهم للأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً ، وهي واسعة الشعب كثيرة الافتنان ، إلا أن مدار المشهورة منها في الجملة ـ عند من عني بجمعها ، وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها ـ على ثلاثة وعشرين نوعاً، نُثْبتُ أسماءها وألقابها حَسْبُ في هذا الموضع ، وتمر بك الأمثلة على تفاريقها وتفاصيلها عند ذكر الأقيسة في كل باب من أبواب هذاالكتاب . وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، . . . . » إلى آخر العلل الثلاث والعشرين . وقد عَلقّتُ على هذه العلل في مكانها من التحقيق بما تستحقه ، وسُقْتُ شرح ابن مكتوم لها مأخوذاً من كتاب الاقتراح ١١٥ ، وثَنَّيْتُ على ماذكره السيوطى من أن الدينوري قد اهتم بالصنف الأول من هذه العلل وفَصّلَ القول فيه ، وضرب صفحاً عن الصنف الثاني ، وأن

ابن السراج في الأصول ١/ ٣٧ قد عرض لهذين الصنفين بإيجاز شديد، وكذلك ابن جني في الخصائص ١/ ١٧٣ له شيء من ذلك . وإشارتي إلى هذا هنا لا تغني عن الرجوع إلى التفاصيل في حواشي ص ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ .

الثاني : طريقته في ترتيب الكتاب وتنظيمه ، وما اشتمل عليه النصف الأول من الجزء الأول من تقسيمات طريفة جداً للاسم والفعل والحرف يندر أن توجد مجتمعة بهذه الصورة في كتاب غيره ، ـ وقد أَبَنْتُ عن ذلك في عَرْضي لمادة الكتاب بطريقة تدعم ماذكرته ـ ، ثم انتقاله بعد ذلك لتفصيل هذه المجملات فيما بقي من الجزء الأول ، وفي الجزء الثاني الذي فصّل فيه ذلك في توزيع طريف حيث جعله في أربع مجموعات ، بادئًا فيها بمجموعة المرفوعات ثم المجرورات ثم المنصوبات ثم التوابع . وتخصيصه الجزء الثالث لما يراه مهماً من مباحث الصرف. فشكلُ الكتابِ اللطيفُ ، ومضمونُه المختصرُ البديعُ . أرى أنها من الأمور التي أضفت عليه قيمة علمية وقيمة جمالية ، وأعطته نوعا من التفرّد والتميزّ يضمن له البروز وعدم الضياع في خضم أمثاله من الكتب التي تتفق معه في الحجم وعدم شهرة المؤلف ؛ لأن أكثر الكتب يضمن لها الانتشار شهرة مؤلفها وإن لم تكن ذات قيمة كبيرة، وبعض الكتب يساعدف على شهرتها حجمها الكبير وطولها وإن لم تكن جيدة المحتوى . أما كتاب الدينوري فقد افتقد الأمرين : شهرة المؤلف وضخامة الحجم ، فمعتمده في الشهرة ـ إذن ـ سيكون على ما أشرت إليه من تفرده بهذه العلل وظهوره بهذه الطريقة من الترتيب والتنظيم .

هذا ما أردت قوله مما يمكن أن يبرز قيمة الكتاب ويفصح عن أهميته ، وبقي لديَّ جزئيات يستلزمها العنوان الذي اخترته لهذه الفقرة ، وهي أمور تتعلق ببعض سمات الكتاب وخصائصه في أسلوبه ، وقد لَفَتَ نظرى من ذلك أمور ثلاثة :

الأول : ميله للسجع كلما وجد المجال متاحاً له ، ولم يظهر ذلك بوضوح في الكتاب؛ لأن النحو ليس ميداناً رحباً للسجع ، وأكثر ما يجد السجع متنفسه في الأساليب الإنشائية، ومن هنا فقد رأينا السجع في هذاالكتاب ظاهراً في المقدمة حيث بدت مسجوعة بطريقة جيدة وغير متكلفه ، وكذلك في خاتمة الجزء الأول في ص ٢٤٨ ، وفى خاتمة الجزء الثاني في ص ٤٨٨ . وهذه المواضع الثلاثة هي الأماكن الوحيدة في

الكتـاب التي أرخى المؤلف فيهـا لنفسه العنان وتركها على سجيتها فظهر فيها حبه للسجـع ورغبته الشديدة فيه، أما بقية أبواتب النحو وفصوله فكلها حدود وقواعد ومسائل نحوية لا تتيح الفرصة للاسترسال وتنسيق الكلام وتطريته .

الثاني : طول الجمل الاعتراضية ، وقد لحظت ذلك في عدة مواضع منها :

١ ـ قوله في ص ٣٣١ ـ في الحديث عن كان ـ : «فأما المستتر فيها ضمير الشأن والقصة للمبالغة في التفخيم والتعظيم ـ على أن يقع بعده جملة مفسرة له كقوله سبحانه :

﴿ أَوَ لَمْ تَكُن لَّهُمْ آيَةً ﴾ .

في قراءة من قرأ بالتاء ورفع آية وهو ابن عامر ، وقول الشاعر :

إذا مُتُّ كانَ النّاسُ نِصْفانِ . . . .

ـ فليست غير (كان) الناقصة . . . . » . فقد بلغ الاعتراض سطرين وآية وبيت شعر ، ولم يرد جواب (أمّا) إلا بعد ذلك كله .

٢ ـ قوله في ص ٣٦٨ ـ في الحديث عن (رُبَّ) ـ «وحقها أن يقع بعدها الماضي خاصة، كما أنها ـ وليست معها (ما) ـ لمّا وجب تعلقها كسائر حروف الجر بفعل ـ وإن تأخر عنها للزومها صدر الكلام وحذف في الأكثر للعلم به ـ لم يكن إلا ماضياً» . فالعبارة كلها سطران ونصف تقريباً ، ومع ذلك تخللها جملتان معترضتان طول الأخيرة منهما قرابة سطر. وقد استغلق عليَّ فَهْمُ هذه الأسطر حتى توصّلتُ إلى تحديد الجملتين المعترضتين .

٣ ـ قولـه في ص ٤٩٠ : «وإذا أمـرت بالفعـل الثـلاثي الذي في أوله الهمزة الأصلية ـ بعد أن تحذف منه لام الأم وحرف المضارعة فلا يكون ذلك إلا للمواجهة ـ حَذَفْتَ الهمزة كقولك : خذ وكل . . . . » .

٤ ـ وقوله في الصفحة نفسها : « فإن أَمَرْتَ بالفعل الثلاثي الذي لا همزة فيه إحْتجْتَ ـ لسكـون فائـه بعد حرف المضارعة وتَعَذُّرِ الابتداء به إذا حَذَفْتَ حرف المضارعة في الأمر للمواجهة ـ أن تجتلب له همزة ليستند الساكن إليها ويعتمد عليها » .

هذه بعض الأمثلة على الجمل الاعتراضية ، وهي ليست بالكثيرة بحيث تصبح ظاهـرة من الظواهر ولكنها مع قلتها قد استوقفتني وأخذت مني ـ كما قلت ـ بعض الجهد في فَهْمِ ما تخللته من الكلام حتى توصّلتُ إلى تحديدها ووضعها داخل العلامة الخاصة بها ؛ كما أنها قد أورثت أسلوبه نوعاً من الغموض .

الثالث : استعمال بعض الألفاظ الغريبة وغير المأنوسة ، وليس معنى ذلك أنها غير صحيحة ، وإنما ليس لها تداول وانتشار في أغلب كتب النحو التي أتعامل معها ، فبدتْ غير مألوفة بالنسبة لي على الأقل ، وإن كانت عند غيري ـ ممن لهم باع طويل في اللغة ـ قد لا تبدو كذلك ، ومن هذه الألفاظ :

١ ـ كلمة (التَّظَنِّي) في قوله في ص ٣٨ «وقد ترد في كلامهم جمل توهم التعطل عن الإفـادة فيقـع التظني بها من أجل ذلك أنها ليست كلاماً » . ومعناها : إعمال الظن ، وأصلها : التظنّن .

٢ ـ كلمة (عبارته) في ص ١٥٧ في قولـه معرفاً النكرة : « وعبارته أن يحسن معه (رب) » . أي وعلامته ـ كما يبدو لي ـ .

٣ ـ كلمة (اعتبرته) في ص ١٦٦ من قوله : « فهو كذلك إذا اعتبرته» . أي : إذا تأملته ـ كما يبدو ـ .

٤ ـ كلمـة (يعتـبر) في الصفحـة نفسها في قوله : « والأول : يعتبر بأن يكون المفعـول الثـاني غير الأول . . . . والثـاني : يعتـبر بـأن يكـون المفعـول الثـاني هو الأول . . . » ومعناها ـ كما يبدو ـ في الموضعين : ويعرف .

٥ ـ كلمة (عَيَّنّا على) في موضعين في ص ١٧٠ في قوله : «وقد ذكرنا أن فيه خلافاً ، وعَيّنّا على وجوه الخلاف جملة لا تفصيلاً » . وفي ص ٢٤٩ في قوله : «قد عَيّنّا على المحقق من الآراء في الرافع للمبتدأ أو الخبر . . . . » . والغرابة في استعماله الفعل (عَـيَّنَ) مُعَدًّى بـ (على) مع أنه يتعدى بنفسه ، فكأنه ضَمّنه معنى فعهل آخر كـ (نَبّهنا) أو نحوه .

٦ ـ كلمة (الاعتبار) في موضعين : في ص ٢٠٨ في قوله : «فأما ظبي وفرو وكرسي وآي ورداء ومقرىء ومتكأ ، ونظائرها فليست من ضربي المعتل في شيء ؛ لأن شرط

الاعتلال معدوم منها ، والاعتبار يكشف لك ذلك» . وفي ص ٢٣٥ في قوله : « . . . والاعتبار بـ (أمس) و (غد) يرجع إلى المعنى لا إلى مجرد اللفظ . . . . ». ومعنى الكلمة مختلف في الموضعين . فهي في الموضع الأول ـ كما يبدو ـ بمعنى التأمل . وفي الموضع الثاني بمعنى : أن الاعتداد أو التعويل أو الاستدلال بـ (أمس) و (غد) منظور فيه إلى المعنى . . . .

٧ ـ كلمة (رأساً) في موضعين : في ص ٢٣٩ في قوله : «والخفيفة يبدل منها في الوقف ألف ، وتثبت وصلاً إلى أن يلقاها ساكن فإنها تحذف رأساً فرقاً بينها وبين التنوين». وفي ص ٤٦٨ في قوله : «وإذا اختلف الإعرابان أو العاملان بطل النعتُ رأساً ووجب القطع . . . » . ومعناها في الموضعين ـ كما يبدو ـ : مباشرة . ولعلها من قبيل المجاز لأني لم أجد لها أصلاً .

٨ ـ كملة (النَّحِيْزَةَ) في ص ٢٤٢ في قوله : «وسيأتي في هذا الكتاب منه . . . . مافيه بلاغ لمن تدبره واستعمل فيه نحيزته وتصوره». ومعناها ـ كما في المحكم ـ الطبيعة ، وقيل : النفس أو السيرة والطريقة .

٩ ـ كلمة (الأَنَسَة) في ص ٢٦٥ في قوله : «وهذه المسألة تعطيك الأَنَسَةَ بها والارتياض فيها . . . » ومعناها : الأُنس والإلف .

١٠ ـ كلمة (مُطَرِّق) في ص ٢٧٢ في قوله : « إذا تقدم الفعل على المفعول الذي يتعدى إليه فقد وقع في أخص مراتبه وقويت عُلقته به ، واستغنى في تعدّيه إليه عن الاستعانة بمتوسّط ومُطَرِّق ؛ ولم يفتقر معه إلى مُوَصِّلٍ ومُبَذْرِق ». وهي مأخوذة من قولهم : طَرَّقَ للإبل : أي جعل لها طريقاً. كما في القاموس .

١١ ـ كلمة (مُبَذْرِق) التي وردت في آخر العبارة السابقة ومعناها : الحارس .

١٢ ـ كلمة (النِّصْبَة) في موضعين : في ص ٢٧٢ في قوله : «إذا تقدم الفعل على المفعول الذي يتعدى إليه فقد وقع في أخص مراتبه . . . . فإذا تأخر عنه كان بالعكس من هذه النِّصْبة» . وفي ص ٢٧٣ : « . . . . فلما كانا على هذه النِّصْبة» . ومعناها ـ فيما يبدو ـ الهيئة .

١٣ ـ كلمة (مَعْذُوْق) في ص ٢٧٦ في قوله : «وبالجملة فإن جواز تقديم المفعول

على الفاعل مَعْذُوْقٌ ومعلّق بفهم المخاطب لها . . . » . ومعناها : مختص أو مرتبط .

١٤ ـ كلمة (وَعِبْرَتُه) في ثلاثة مواضع : في ص ٤٠١ في قوله : «وما كان منه جنساً كـ (ديباج) و(إستبرق) انصرف في الحالين، وعبرته أن تحسن معه الألف واللام » . وفي ص ٥١١ : « وتقول : (يدوي) في النسب إلى (يد)؛ لأن المحذوف منها لا يظهر في التثنية . وهذه عبرته » . وفي ص ٥٣٠ : « . . . . وقد تكسر في ذوات الواو نحو : (خِفْتُ) و (نِمْتُ)، وعبرة هذا أن يكون مستقبله بالألف نحو : يخاف وينام ». وهي ـ فيما يبدو ـ بمعنى : علامته .

وما ذكرته من ألفاظ إنما هو نماذج قصدت بها التدليل على ماذكرت وليس المقصود منها الحصر لأني لم أرمِ إلى ذلك .

* * *

سادساً : مصــادر الكتاب :

من العسير جداً على الباحثين في كتب التراث الوصول إلى نتيجة قاطعة في تحديد المصادر التي اعتمد عليها عالم من علماء السلف في تأليف كتاب من كتبه ، وذلك راجع إلى المنهج الذي يعتمده هؤلاء العلماء في التأليف والنقل والاقتباس من كتب سابقيهم ومعاصريهم ، حيث يبيحون لأنفسهم الاستفادة المطلقة من تراث من قبلهم ولا يرون حرجاً في الأخذ منه بأي شكل من الأشكال حتى ليبيح بعضهم لنفسه تفريغ كتاب أو كتب في كتابه دون أن يشير إلى ذلك بأدني إشارة، ولا يجد أي غضاضة في ذلك ، ولا يجد اعتراضاً من أحد من معاصريه أو من لاحقيه ، وهذا يدل على أن هذا الأمر مألوف وغير مستهجن . حتى جاء عصرنا الحاضر وظهرت معه منهجّيةٌ محمـودة يتواصى بها الباحثون وأربابُ صناعة البحث والمناهج ، رَسَمَتْ للباحثين طريقاً ليسلكوه واضحَ المعالم بَيِّنَ الحدود ، وَخَصّت التعامل مع كتب السابقين بمزيد من الاهتمام حيث أباحتْ الاستفادة مما خَلفّه الأقدمون والمعاصرون بأيّ شكل من

أشكال الاستفادة بشرطين : تَحَرِّي الدقة التامة في كل ما يُنقل ، ونسبة ذلك إلى أصحابه .

ويصدق ما أشرت إليه من منهج السابقين على شيخنا الدينوري ـ رحمه الله ـ فقد عانيت الصعـوبة المشار إليها في تحديد مصادره بالدقة التي أطمح إليها وتمثل ذلك أمامي في ظاهرتين :

الظاهرة الأولى : وجود أسماء علماء يتردد ذكرهم في كتابه ، مع أني أرجح بأنه لم يطلع على كُتبٍ لهم ولم يَسْتَقِ هذه المعلومـات المنسوبة إليهم من مصادرها الأصلية وهي مؤلفاتهم وإنما أخذها من كتب المتأخرين من معاصريه أو شيوخه .

الظاهرة الثانية : وهي أهم : وجود معلومات كثيرة مدونة تصل فى بعض الأحيان إلى أبوابٍ كاملة بحذافيرها ، مأخوذة بنصها أو تكاد من كتبٍ لعلماء لم يرد لهم أيّ ذكر أو إشارة من قريب أو بعيد في (ثمار الصناعة) ، وقد وفقني الله فتوصلت إليها بعد جهد ، وهي تشكل نسبة كبيرة قد تساوى نصف الكتاب ، وأقصد بذلك ما نقله الدينوري من ابن بابشاذ من كتابه : شرح المقدمة ـ وهو كثير ـ وكتابه : شرح الجمل ـ وهو أقل ـ وكذلك ما أخذه من شرح اللمع لابن برهان ـ وهو قليل ـ .

بعد هذه التوطئة الموجزة سأشرع في تفصيل ما توصلت إليه مما يصلح أن يندرج تحت (مصادر الكتاب) ، وسأسلك ذلك في فقرتين :

الفقرة الأولى : العلماء الذين ورد ذكرهم في كتابه ، وسأرتبهم حسب كثرة الآراء ، بِغَضّ النظر عن المصادر التى أُخذت منها هذه الآراء وهم : سيبويه : وقد ورد ذكره في ثلاثين موضعاً ، والزجاجي في اثنى عشر موضعاً ، والأخفش في عشرة مواضع ، والكسائى في تسعة مواضع ، والفارسى كذلك في تسعة ، والفراء في سبعة ، والمبرد وابن السراج لكـل منهـما خمسة ، والجرمي في أربعة ، والخليل في ثلاثة ، والمازني والزجاج وأبو نصر الواسطي لكل منهم موضعان ، وأما أبو عمرو وقطرب وابن كيسان وثعلب والسيرافي والرمَّاني والربعي والحَوْفي فلكل منهم موضع واحد .

هؤلاء هم العلماء الذين وردت آراؤهم مقرونه بأسمائهم صراحة في الكتاب وهم

قليلون جداً بالنسبة لمادة الكتاب مما يدل على أن أغلب مادة الكتاب وموضوعاته قد أُخذت من المصادر دون نسبة . وهذا ما سأوضحه في الفقرة الثانية .

الفقرة الثانية : مصادر الكتاب الحقيقية الفعلية التي تشكلت منها مادّته ، سواء منها المنصوص عليه أَمْ على صاحبه ، أم التي لم يرد لها ولا لأصحابها أي ذكر وإنما هدى الله إليها بعد مداومة البحث والتنقيب ، وسأرتبها حسب التسلسل التاريخي :

أولا : كتاب سيبويه : لم يستغن باحث في النحو بعد سيبويه ـ رحمه الله ـ عن الرجوع إلى كتابه ، والدينوري أحد أولئك الباحثين الذين اعتمدوا عليه واستفادوا منه وقد مَرَّ بنا في الفقرة الأولى أن اسم سيبويه حظي بالنصيب الأكبر من التردد في كتابنا، وليس الاعتماد على كتاب سيبويه في آرائه هو فقط ، وإنما في الاستفادة من آراء شيخه الخليل ؛ لأن كتابه يعد أهم مصدر تُطْلَبُ فيه آراء شيخه الخليل ، والآراء الثلاثة التي نسبها الدينوري للخليل كلها في كتاب سيبويه . وللدينوري عدة طرق في نقل آراء سيبويه ؛ فتارة يأخذها من كتابه ، وتارة يأخذها من علماء أخذوها من الكتاب وهذا الأسلوب الأخير مظنّة الخطأ ، وقد وقع للدينوري فيه عدة مزالق ، وقد هممت بتسجيل بعضها هنا ، لكني رأيت ـ أخيراً ـ أن أفردها مع غيرها من ملحوظات واستدراكات ـ وهي كثيرة ـ بعنوان خاص أختم به حديثي عن دراسة الكتاب .

أما المواضع الثلاثون التي ورد ذكر سيبويه فيها فهي موضحة في فهرس الأعلام .

ثانيا : كُتُب المبرد وبخاصة (المقتضب) ، وقد مَرّ بنا في الفقرة الأولى أن اسم المبرد ورد في خمسة مواضع من الكتاب ، وقد عثرت على موضعين منها في المقتضب ، وليست صلة الدينوري بالمقتضب قاصرة على هذين الموضعين أو المواضع الخمسة ، وإنما هناك صلة أوضح وأكبر في آراء ومسائل لم ينسبها الدينوري للمبرد لكني أرجح أن يكون استقاها من المقتضب دون أن أجزم بذلك . . . ومنها :

١ ـ حديثه في ص ١٤٦ عن (كان وأخواتها) وأنها أفعال لفظية. قريب مما في المقتضب ٣/٣٣ .

٢ ـ تحديده في ص ١٤٧ لمعنى (كان زيد قائماً) . مطابق لما في المقتضب ٣/٣٣ ، ٩٧ .

٣ ـ حديثه في ص ٢٨٦ عن المَثَل : (الصَّيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَن). مشابه لما في المقتضب ٢/١٤٥ .

٤ ـ إجازته في ص ٢٩٠ لنحو : (نعم الرجل رجلاً زيد) واستشهاده على ذلك بقول الشاعر :

تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا ... فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زَادَا

وتنظيره بقولهم : (عندى من الدراهم عشرون درهماً). كل هذا موجود في المقتضب ٢/١٥٠ .

٥ ـ إبطاله البدليّةَ في نحو (نعم الرجل زيد) في ص ٢٩٣ . موافق لما في المقتضب ٢/١٤٢ ، فلعله أخذه عنه ، أوعن الأصول ١/١٣٣ لابن السراج ، الذي أخذه من المقتضب .

٦ ـ حديثه عن (ما) في (ما أفعله) في التعجب في ص ٣٠٤ وعدم جواز الاستعاضة منها بغيرها ، موافق لما في المقتضب ٤/١٧٣ .

٧ ـ تفسيره في ص ٣٠٨ لكلمة (أعمى) الثانية في قوله تعالى : ﴿ **وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِ أَعْمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلْآخِرَةِ أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً** ﴾ بتفسيرين موجودين في المقتضب ٤/١٨٢ ، وأخذهما ابن السراج في الأصول ١/١٢٣ . وقد أخذهما الدينوري عن أحدهما .

٨ ـ الأوجه الثلاثة الجائزة في نحو : (ياتَيْمُ تَيْمَ عَدِيّ . . .) في ص ٣٥٢ ، هي عين مافي المقتضب ٤/٢٢٧ ـ ٢٢٩ .

إلى غير ذلك من مسائل كثيرة صَرَفْتُ النظر عنها بسبب اشتهارها بين العلماء مما يحول بيني وبين ترجيح أن يكون الدينوري أخذها عن المقتضب . أما المواضع الخمسة التي نص فيها الدينوري على اسم (المبرد) فهي موضحة في فهرس الأعلام .

ثالثا : كُتُب ابن السرّاج ، وبخاصة (الأصول) بكثرة، و (الموجز) بقلة.

وقد ذَكَرْتُ قبل قليل أن ابنَ السراج ورد ذكره في كتابنا في خمسة مواضع ، لكن

المسائل التي أخذها الدينوري من الأصول دون نسبة كثيرة جداً ، وواضحة جداً؛ لأن بعضها ورد مأخوذاً بنصّه ، ومن هذه المواضع :

١ - تقسيم العلل إلى صنفين في ص ١٣٥ لا شك في أنه مأخوذ من الأصول ١/ ٣٧. وقد نص على ذلك وأكده السيوطي في الاقتراح ١١٨ .

٢ - جَعْلُ (إذ ما) الشرطية ظرفاً في ص ١٤٤ ، وهو ما قاله ابن السراج في الأصول ٢/ ١٦٥ والموجز ٨٢ ، وليس بعيداً أن يكون الدينوري لم يأخذ ذلك عن ابن السراج ، وإنما أخذه من الفارسي في الإيضاح ١/ ٣٢١ الذي قد أخذه من ابن السراج .

٣ - حديثه في ص ١٦٦ عن أفعال النَّفْس ، وثيق الصلة بما في الأصول ١/ ٢٠٣ .

٤ - حديثه في ص ١٩٦ عن تاء (المضارعة) وافق ما في الأصول ١/ ٥٠ ، ولم يَرْضَ بما قاله أكثر العلماء .

٥ - حديثه في ص ٢٦٧ عن (الأفعال غير الحقيقية) موجود كما هو بأمثلته في الأصول ١/ ٨٢ - ٨٣ .

٦ - رَدُّهُ على المبرد في ص ٢٩٠ في عدم جواز نحو : (نعم الذي قام زيد) موجود في الأصول ١/ ١٣٣ .

٧ - إجازته في ص ٢٩٢ دخول (كان) و (ظن) على المخصوص بالمدح مسبوق إليها بما في الأصول ١/ ١٣٩ .

٨ - إنكاره في ص ٢٩٣ البدلية في المخصوص بالمدح وَرَدُّهُ على من أجازه قياساً على قوله تعالى : ﴿ وَحَسُنَ أُولَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾ . كل ذلك موجود بحذافيره في الأصول ١/ ١٣٩ .

٩ - في ص ٢٩٦ : فَصْلٌ بكامله حول أخوات (نعم وبئس) لا شك في أنه مأخوذ بِرُمَّتِه من الأصول ١/ ١٣٦ - ١٣٧ .

١٠ - في ص ٢٩٨ : قوله : «وقال بعضهم : (نِعْم) الموصولة بـ (ما) . . . » يغلب على الظن أنه يريد به ابن السراج ، لأن الكلام المذكور موجود في الأصول ١/ ١٤٣ .

١١ - رأي الأخفش في ص ٢٩٩ في (حبذا) : مأخوذ من الأصول ١/ ١٤٢ ؛

لأن صلة الدينوري بالأصول في هذا الباب وهو باب (نعم وبئس) واضحة جداً ولا مِراء فيها .

١٢ - في ص ٣٠٠ : رأي الكسائي في (نعم) والفصل الذي ورد فيه بكامله مأخوذ من الأصول ١/١٤٠ بأمثلته وشواهده .

١٣ - في ص ٣٠٦ : قوله : « وما كان من الخِلَق الثابتة . . . » قريب جداً مما في الأصول ١/١١٩ - ١٢١ .

١٤ - في ص ٣٢٦ : فَصْلٌ كاملٌ حول ما ينوب عن الفاعل من مفعولي (أعطى وأخواتها) موجود في الأصول ١/٨٨ - ٨٩ .

١٥ - الفصل الذي يليه في الصفحة نفسها حول عدم جواز (كِيْنَ زيدٌ قائماً) موجود في الأصول ١/٩١ .

١٦ - قوله في ص ٣٦٨ : « وقد حمله قوم على إضمار (كان) » . . . « وهو رأي ابن السراج في الأصول ١/٥١١ .

١٧ - كلامه في ص ٣٩٦ عن (مذ ومنذ) موجود بحذافيره في الموجز ٥٩ ، وقد تناقله العلماء بنصه كالفارسي في الإيضاح ١/٢٦١ ، وابن برهان ١/١٩١ وغيرهما ، ولا أدري هل نقله الدينوري من الموجز مباشرة أو من أحد هذه الكتب ؟

١٨ - حديثه في ص ٤٢٥ عن (كم) مطابق لما في الأصول ١/٣٩٢ بما في ذلك استشهاده بالآيتين .

١٩ - قوله في ص ٤٥١ إن (لَمّا) ظَرْفٌ بمعنى حين . هو قول ابن السراج في الأصول ٢/١٦٢ ، وأَخَذَ به الفارسي في الإيضاح ١/٣١٩ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٤٤ . فلا يُدرى هل الدينوري قد أخذه من مصدره الأول (الأصول) أو من أحد هذين الأخيرين ؟ .

هذه بإيجاز المواضع التي ظهرت لي فيها صلة الدينوري بابن السراج وما أخذه منه دون أن ينسبه إليه ، أما المواضع الخمسة المنسوبة فبيانها في مكانها من التحقيق وفي فهرس الأعلام .

رابعاً : كُتُب الزجاجي وبخاصة (الجمل) بكثرة ، (والإيضاح في علل النحو) بقلة .

وصلة الدينوري بكتاب (الجمل) صلة ظاهرة لا يدانيها صلة ، فمن مظاهر احتفائه به أنه أَلّفَ حوله شرحاً صغيراً أسماه (تصفح الجمل)، وأنه ظل قريناً له خلال عمله في (ثمار الصناعة) فلا يكاد يخلو باب أو فصل من النقل عنه أو نقده أو الرد عليه ، تارة بذكر اسمه وكثيراً بدون ذلك ، وقد مَرَّ بنا في الفقرة الأولى أن المواضع التي ورد فيها ذكر الزجاجي أو كتابه بلغت اثني عشر موضعاً ، وهذه لن أعرض لها هنا ؛ لأن بيانها سيأتي في أماكنها وفي فهرس الأعلام والكتب ، أما المواضع التي سأخصها بالحديث هنا فهي المواضع التي يغلب على ظني أنها أُخِذت من الزجاجي دون أن تُنسب إليه بأيّ شكل من الأشكال ، ومن هذه المواضع :

١ ـ قوله في ص ١٤٧ عن (كان وأخواتها) : «وقد سماها بعض البصريين [حروفاً] تَسَمّحاً وتقريباً » . يريد به الزجاجي في الجمل ٤١ . وقد رَدّ عليه في ص ٣٢٨.

٢ ـ تعريفه للنكرة في ص ١٥٧ موافق لما في الجمل ١٧٨ .

٣ ـ حديثه عن الإعراب في ص ١٨٩ ، وثيق الصلة بما قاله الزجاجي عنه في كتابيه : الجمل ٢٦١ ، والإيضاح ٩١ .

٤ ـ حديثه في ص ١٩٢ عن أصناف الإعراب الظاهر الأربعة وتشعبها إلى تسعة موجود في الجمل ٦ .

٥ ـ لغات الوقف السبع في ص ٢٠٢ موجودة كما هي في الجمل ٣٠٩ .

٦ ـ قوله في ص ٢٠٨ في حديثه عن الأفعال الخمسة : «وقد تضلل قوم بهذه الأمثلة فزعموا أن الأفعال تُثنى وتجمع . . . . » ينطبق على الزجاجي فقد نص على مثل ذلك في الجمل ٥ ، ١٨٤ .

٧ ـ قوله في ص ٢٣٥ في حديثه عن المُضي والاستقبال في الفعل : « ومن أطلق ذلك إطلاقاً فقد جازف وتعرض للمناقضة ». الغالب أنه يريد به ماقاله الزجاجي عن الموضوع في الجمل ٧ .

٨ ـ حديثه في ص ٢٧٦ عن إضمار الاسم وأنه لا يجوز إلا لأجل ثلاثة أشياء ، كل هذا المبحث وثيق الصلة بما في الجمل ١١٧ ـ ١٢٠ .

٩ ـ تفصيل الحديث والخلاف في ص ٢٨٢ حول عبارة (ضربت وضربني زيد) موجود كما هو في الجمل ١١٢ ـ ١١٣ .

١٠ ـ حديثه عن اسم الفاعل في ص ٣١٧ أغلبه مأخوذ مما في الجمل ٨٥ .

١١ ـ حديثه في ص ٣٢٤ عن بناء اللازم للمجهول ، ورده على سيبويه ، وذكره آية الحاقة موجود في الجمل ٨١ .

١٢ ـ حديثه عن (عسى) في ص ٣٣٦ موجود بشواهده في الجمل ٢٠٠ .

١٣ ـ جعله (لكن) في ص ٣٣٩ للتوكيد والاستدراك فيه مجاراة للزجاجي واستفادة مما قاله عنها في الجمل ٥١ ، ومخالفة لرأي الجمهور فيها .

١٤ ـ تعليله في ص ٣٤٢ عمل الحروف الناسخة بتضمنها معاني الأفعال . . . . موجود في الجمل ٥٢ .

١٥ ـ الفصلان اللذان في ص ٣٤٩ ، ٣٥٠ بشواهدهما لا يخرجان عمّا في الجمل ١٥٣ ـ ١٥٥ .

١٦ ـ فصل (الترخيم) في ص ٣٥٥ صلته وثيقة جداً بالجمل ١٦٨ ـ ١٧٣ .

١٧ ـ إجازته في ص ٣٧٣ في (عدا) الوجهين يتمشى مع مافي الجمل ٢٣٣ ، ويخالف الجمهور .

١٨ ـ قوله في ص ٣٨٠ : « والتاء بدل من الواو كما أُبدلت في (تُراث) . . . . و . . . . » مأخوذ بنصه من الجمل ٧٢ .

١٩ ـ حديثه في ص ٣٨٦ عن القَسَم ، يلتقي فيه مع الزجاجي في الجمل ٧٢ .

٢٠ ـ حديثه في ص ٣٨٧ عن (عَوْض) في القَسَم مماثل لما في الجمل ٧٥ .

٢١ ـ قوله في ص ٣٨٨ : « وقد ظن قوم أن (جَيْرِ) مُقْسَم به . . . . » الغالب أنه يقصد الزجاجي ؛ لأنه قد ذكر (جير) في الجمل ٧٤ ضمن الأسماء التي يُقْسَم بها .

٢٢ ـ إجازته في ص ٣٨٨ حذف (ما) و (لا) من جواب القسم ، وتعليله لذلك ، كله يتمشى مع ما ورد في الجمل ٧٠ ، ويخالف ما عليه غالبية العلماء .

٢٣ ـ حديثه في ص ٣٩١ ـ ٣٩٤ عن (مذ) و (منذ) كله يدور في فلك الزجاجي

في الجمل ١٣٩ ـ ١٤٠، وقد صرّح باسمه في بعض جوانب الحديث . وربما يكون فهم عنه غير ما يريد .

٢٤ ـ حديثه في ص ٤٠٦ ـ ٤٠٩ حول أسماء القبائل والأحياء ونحوها ، وحكمها من حيث الصرف وعدمه ، مطابق لما في الجمل ٢٢٤ ـ ٢٢٧ مع شواهده .

٢٥ ـ الفصل الذي في ص ٤٢٦ حول تذكير العدد وتأنيثه قريب مما في الجمل ١٢٥ .

٢٦ ـ الفصل الذي في ص ٢٧٠ حول تعريف العدد ، موجود بشواهده في الجمل ١٢٩ ، ١٣٣ .

٢٧ ـ جَعَلَ أدوات الاستثناء في ص ٤٢٩ ـ ٤٣١ إحدى عشرة أداة بزيادة (إلا أن يكون) وهو في هذا مُجارٍ للزجاجي في الجمل ٢٣٣ . ومخالفٌ للجمهور .

٢٨ ـ قوله : في ص ٤٥٣ : « ولهذا قيل : إن (نفسه) و (عينه) يؤكد بهما ما تثبت حقيقته ، و (كله) و (أجمعون) يؤكد بهما ما يتبعض » هذه العبارة موجودة في الجمل ٢١ .

٢٩ ـ باب الحكاية بكامله في ص ٤٨٧ لم يخرج عما في الجمل ٢٣٢ ـ ٢٣٨ .

٣٠ ـ حديثه في ص ٥٠٧ عن تصغير (قُدّام) و (وراء) هو عين ما في الجمل ٢٥٠ .

٣١ ـ باب المقصور والممدود في ص ٥٢٣ ـ ٥٢٤ مطابق لما في الجمل ٢٨٣ ـ ٢٨٦ .

٣٢ ـ باب التصريف ابتداء من ص ٥٢٧ أغلب مباحثه مستقاة من الجمل ٤٠٢ ـ ٤٠٨ كما تشير إلى ذلك حواشي التحقيق .

٣٣ ـ حديثه في ص ٥٣٢ وما بعدها عن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان موجود بحذافيره في الجمل ٣٨٨ ـ ٣٨٩ ، وقد وَهِمَ الزجاجي في بعض أحكامه ـ كما يبدو لي ـ وتابعه الدينوري في ذلك ، وقد أوضحت الأمر فى الحواشي ، وسأعرض له مع غيره من أوهام وملحوظات في آخر هذا العرض .

هذه خلاصة المباحث التي استفاد فيها الدينوري من الزجاجي ، فإذا أضفنا إليها

المواضع الاثني عشر التي نص فيها على اسم الزجاجي بلغت خمسة وأربعين موضعاً ، ولو استقصيت الأمر لوجدت أكثر من ذلك . إلا أن هذا العدد وحده فيه دلالة كافية على مدى صلة الدينوري بالزجاجي بل بكتاب (الجمل) على وجه الخصوص .

خامساً : شرح الكتاب للسيرافي استفاد الدينوري بلا شك من هذا الكتاب ، لكنها استفادة محدودة جداً ـ حسب ما ظهر لي ـ ، وقد انحصرت في موضعين :

١ ـ في تعريف الاسم في ص ١٤٠ ، فقد عَرّفه الدينوري بتعريف هو أقرب ما يكون إلى تعريف السيرافي له في شرح الكتاب الورقة ٤/أ . ولم يشر الدينوري إلى السيرافي هنا ، وإنما توصلت إليه من خلال البحث .

٢ ـ أما الموضع الثاني فقد نص عليه الدينوري بقوله في ص ٢٥٣ : « وحكى أبو سعيد السيرافي في شرحه للكتاب أن قوماً يرون مثل ذلك في قولك : مررت بزيد . . . » .

سادساً : كتب الفارسي وبخاصة الإيضاح والتكملة :

مَرّ بنا في الفقرة الأولي أن ذِكْر الفارسي ورد في تسعة مواضع من كتابنا . لكنها قليلة بالنسبة للمواضع التي استقاها من الفارسي دون أن ينسبها إليه . ومنها :

١ ـ قوله في ص ١٤٨ : « وبعضهم يرى أنها أربعة . . . . » ربما كان يريد به الفارسي ؛ لأنه جعلها كذلك في الإيضاح ١/١٧٥ .

٢ ـ قوله في ص ١٦٦ : « . . . سمعت زيداً قارئاً أو يقرأ . . . » وما يتصل به من الكلام ، موجود في الإيضاح ١/ ١٧٠ ـ ١٧١ ومشتهرة نسبته للفارسي ، بما في ذلك الاستشهاد بالآيتين .

٣ ـ حديثه في ص ٢٠٥ ـ ٢٠٦ حول إضافة المعرفة للنكرة، قريب مما في الإيضاح ١/٢٦٨ .

٤ ـ حديثه في ص ٢٥٦ عن أن خبر المبتدأ يجب أن يكون هو المبتدأ أو مُنَزَّلاً منزلته، موجود مع الآية المستشهد بها والمثال في الإيضاح ١/ ٤٩ .

٥ ـ قوله في ص ٢٥٧ : «والدليل على تضمن الصفة للضمير قولهم : مررت بقوم عرب أجمعون . . . . » موجود بنصه في الإيضاح ١/ ٣٧ ـ ٣٨ .

٦ ـ الحديث في ص ٢٥٨ لا يخرج عما ورد في الإيضاح ١/٤٤ ـ ٤٥.

٧ ـ فَصْلُ (ضمير الشأن) في ص ٢٥٩، موجود في الإيضاح ١/١٠٣ ـ ١٠٥ مع الآيات المستشهد بها.

٨ ـ الفصل الخاص بدخول الفاء في الخبر في ص ٢٦٠ ـ ٢٦١ موجود بشواهده في الإيضاح ١/٥٣ ـ ٥٥.

٩ ـ تعليله في ص ٢٦٧ تسمية الفاعل بهذا الاسم، منصوص عليه في الإيضاح ١/٦٤.

١٠ ـ حديثه في ص ٢٧٦ عن الإضمار قبل الذكر مع الاستشهاد بالآيتين، مماثل لما في الإيضاح ١/٦٥.

١١ ـ فَصْلُ (التنازع) في ص ٢٨١ ـ ٢٨٣ بشواهده القرآنية والشعرية موجود في الإيضاح ١/٦٦ ـ ٦٧.

١٢ ـ قوله في ص ٢٨٣ : «ولا أدرى كيف غبي عن الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهداً لجواز إعمال الأول . . . » الغالب أنه يريد الفارسي؛ لأنه ثبت عنه ذلك في الإيضاح ١ /٦٧.

١٣ ـ حديثه في ص ٢٨٩ عن المرفوع بنعم وبئس، واستشهاده بقول الشاعر: (فَنِعْمَ صاحِبُ قَوْمٍ . . . .) كله موجود في الإيضاح ١/٨١ ـ ٨٥ بصورة تؤكد رجوعه إليه، ويزيد ذلك تأكيداً الفقرة التالية (رقم ١٤).

١٤ ـ وهي حديثه في ص ٢٩١ عن وجهي الرفع في المقصود بالمدح أو الذم، وحديثه عن الضمير الراجع إلى المقصود بالمدح أو الذم، كل ذلك موجود في الإيضاح ١/٨٥ بحذافيره، حتى بلغ به الأمر إلى أن جارى الفارسي في نسبة كلام لسيبويه لم يتطابق مع مافي كتابه عندما عرضته عليه.

١٥ ـ حديثه في ص ٢٩٣ من بدايتها حول جواز حذف المقصود بالمدح أو الذم للعلم به، موجود فى الإيضاح ١/٨٧ ـ ٨٨، بما في ذلك الآيات المستشهد بها.

١٦ ـ حديثه في ص ٣٠٢ عن زيادة (كان) بعد (ما) التعجبية أشار فيه إلى رأى لأبي علي يغلب على الظن أنه أخذه من المسائل البغداديات ١٦٧ (المسألة ١٧).

١٧ ـ الفصل الخاص بما خالف الشروط في التعجب في ص ٣٠٦ ، موجود في الإيضاح ٩٣/١، وقبله في الأصول ١١٩/١، ولا أدري عَمّن أخذه الدينوري منهما .

١٨ ـ حديثه في ص ٣١٣ في الصفة المشبهة عن الوجوه الجائزة بعد التنوين ، وعما يجوز في قوله تعالى :

﴿ جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ﴾ .

موجود في الإيضاح ١٥٤/١ ، وللفارسي في الآية رأي يخالف البصريين والكوفيين . وقد أخذ به الدينوري دون نسبة .

١٩ ـ حديثه في ص ٣٥٦ عن ترخيم (طَلْحَة) ونحوه . متفق مع ما في الإيضاح ٢٣٨/١ .

٢٠ ـ حديثه عن (رُبَّ) في ص ٣٦٨ ـ ٣٧٠ موجود في الإيضاح ٢٥٢/١ ـ ٢٥٤ ، مع الآيات الثلاث المستشهد بها بصورة تقطع برجوعه إليه وأَخْذِه عنه .

٢١ ـ عِبارة : « وهذا معنى كونه ثانياً من جهتين » في ص ٣٩٩. استعصى عليَّ فهمها لعدم وضوحها في المخطوطة، حتى وجدتها بنصها في موضعين من الإيضاح ١٣/١، ٢٩٤ .

٢٢ ـ حديثه في ص ٤١١ عن نحو : « ضربته ضرب الأمير اللص » وتقديره ومعناه . مستقى من الإيضاح ١٦٨/١ .

٢٣ ـ رَدُّه في ص ٤٢٢ على من زعم أن خبر كان ، والمفعول الثاني من ظننت منصوبان على الحال . موجود في الإيضاح ٢٠٠/١ ـ ٢٠١ .

٢٤ ـ الفصل الخاص بنصب المضارع بعد الفاء في ص ٤٤٦ موافق لما في الإيضاح ٣١٢/١ ـ ٣١٣ بما في ذلك الاستشهاد بالآيتين .

٢٥ ـ وكذلك الفصل الخاص بـ (حتى) في ص ٤٤٨ ـ ٤٥٠ . مأخوذ من الإيضاح ٣١٥/١ ـ ٣١٨ .

٢٦ ـ تقسيمه في ص ٤٩٣ لجمع التكسير إلى ثلاثة أقسام . موجود في التكملة ١٤٧ وقد نص الفارسي على أنها قِسمة أبي عمر .

فهذه ستة وعشرون موضعاً إذا أضفنا اليها المواضع التسعة التي نسبها إليه صار لدينا خمسة وثلاثون موضعاً، دون استقصاء تام ، وهي كفيلة بأن تدلنا على مدى استفادة الدينوري من الفارسي وبخاصة كتابه : الإيضاح .

سابعاً : شرح كتاب سيبويه للرماني :

وهو من مراجعه ـ كما ظهر لي ـ لكنني لم أهتد إلى مواطن رجوعه إليه إلا في موضع واحد في ص ٢٠٠، نص عليه بقوله : «وذكر ابن الرماني . . .» شرح الكتاب ٢/ب .

ثامناً : كتب ابن جني :

واستفادته منها ليست بالمقطوع بها عندي ، لأن اسم ابن جني لم يرد له أيّ ذكر في (ثمار الصناعة) ، لكني وقفت على نصوص ومسائل تَرَجَّحَ لدي استفادته فيها من (الخصائص) و (اللمع) و (سر الصناعة) ، ذلك أني لم أجد لها ذكراً فيما لديّ من المراجع سوى في هذه الكتب والله أعلم بالصواب ، ومن هذه المسائل :

١ ـ قوله في ص ١٣٧ «ولذلك يقول المسلمون: القرآن كلام الله ولا يقولون قول الله . . . .» وما حولها من الحديث في التفريق بين الكلام والقول . موجود في الخصائص ١/١٨ .

٢ ـ حديثه في ص ١٥١ عن لغات (أُفٍّ) وتدليله على أن أسماء الأفعال أسماء . موجود في الخصائص ٣/٣٧ ، ٤٤ .

٣ ـ حديثه في ص ١٥٧ عن النكرة. له صلة بما ورد في اللمع ٩٨ .

٤ ـ تعريفه للابتداء في ص ٢٤١ مطابق لما في اللمع ٢٥ ، ولا أدري هل الدينوري أخذه منه أو من شرح اللمع للواسطي ٣٠ أو لابن برهان ١/٣٣ ، فكلاهما قد ذكره .

٥ ـ حديثه في ص ٣٧٨ ، ٣٧٩ عن الباء في القسم واستشهاده ببيت عمرو بن يربوع ومقارنته الباء بالواو. كله لم يخرج عما في سر الصناعة لابن جني ١/١٥٩ - ١٦٠ ، ويُقَوِّي ذلك أني لم أجد بيت عمرو بن يربوع في كتاب من كتب النحو

المشهورة التي يَعْتَمِدُ عليها الدينوري قبل كتابي ابن جني : سر الصناعة، والخصائص ١٩/٢ .

٦ ـ أغلب حديثه عن المفعول المطلق في ص ٤١٠ ، ٤١١ موجود في اللمع ٤٩ ـ ٥٠.

٧ ـ تعريفه للتميز في ص ٤٢١، مطابق تماماً لتعريف ابن جني له في اللمع ٦٤ .

تاسعاً : كتاب الموضح لأبي الحسن الحَوْفي :

وهو كتاب مفقود ـ في حدود علمي ـ ، وقد نص الدينوري على أَخْذِه عنه بقوله في ص ٢٧٢ : «وقد أثبت أبو الحسن الحَوْفي في كتابه الذى وسمه بـ (الموضح) عشرة فروق بن الفاعل والمفعول» .

عاشراً : كُتُب أبي نصر الواسطي :

ـ شيخه فيما أظن ـ وبخاصة : شرح الجمل ، شرح اللمع ، فأما (شرح الجمل) فلم يصل إلينا ـ فيما أعلم ـ ، ودليلنا على استفادة الدينوري منه هو قوله في ص ٢٧٤ : «وقد عول الشيخ أبو نصر النحوي على هذه العلة في شرحه للجمل . . . ».

وأما شرح اللمع فقد أشرت إلى المواطن التي أتوقع أنه استقاها منه عند حديثي عن (شيوخه) في أول هذه الدراسة، ولم يشر الدينوري إلى هذا الكتاب أيّ إشارة .

حادي عشر : شرح اللمع لابن برهان :

وهذا الكتاب لم يشر الدينوري إليه ولا إلى صاحبه بأيّ إشارة تدل عليه، ولكني بعد البحث وقفت على آراء ومسائل تأكدّ لي من خلالها استفادة الدينوري من هذا الكتاب واطلاعه عليه، ومنها :

١ ـ حديثه في ص ١٧١ عن الأشياء الثلاثة التي تُعَدّي الفعل وأنها عكس البناء للمفعول ، مماثل لما عند ابن برهان ١/٤٥ .

٢ ـ ربما كان يقصده بقوله في ص ٢٢٤ « وبهذا ـ أيضا ـ يبطل القولِ بأنها وضعت في الأصل للعِوَض . . . » لأنه قد ذكر مثل ذلك في شرح اللمع ١/٢٤ .

٣ ـ قوله في ص ٢٥٢ : « وإذا اجتمع معرفتان . . . » . موجود لدى ابن برهان ١/٣٤.

٤ ـ وَصْفُه في ص ٢٥٣ المبتدأ بأنه معتمد البيان ، والخبر معتمد الفائدة. هو نص تعبير ابن برهان ١ / ٣٤.

٥ ـ الفصل الخاص بخبر المبتدأ في ص ٢٥٥ ، وتقسيمه إلى ضربين مفرد وجملة، والتنظير لذلك بقيام المرأتين مقام الرجل الواحد فى الشهادة. كل ذلك موجود بحذافيره لدى ابن برهان ١ / ٣٥.

٦ ـ حديثه في ص ٢٥٥ عن الخبر المفرد المشتق إذا كان بمعنى الاستقرار أو الوجود وتعلق به ظرف أو جار ومجرور. أغلبه موجود بنصه في شرح اللمع ١ / ٣٧.

٧ ـ ويمتد حديثه حول الموضوع إلى ص ٢٥٦ ، فتتضح هنا صلته به أكثر وأكثر ، بما في ذلك التمثيل بالبسملة ، والحديث عن الإخبار بالظرف عن الجنة والمصدر إلى آخر الصفحة ، كله موجود بحذافيره في شرح اللمع ١ / ٣٩.

٨ ـ وحديثه في ص ٢٥٨ عن حذف الخبر الجملة إذا دل عليه دليل واستشهاده بآية الطلاق ، وكذلك حذف الضمير الراجع من الجملة إلى المبتدأ وتمثيله بـ (السَّمْنُ مَنَوَانِ بِدِرْهَم) و (الْبُرُّ الْكُرُّ بِستِّين). كل هذا موجود برمتّه في شرح اللمع ١ / ٣٩. والواقع أن صلة الدينوري بابن برهان في باب (المبتدأ والخبر) قوية ظاهرة لاتحتاج إلى تأكيد.

٩ ـ الفصل الواقع في أعلى ص ٢٦٨ ، موجود بكامله لدى ابن برهان ١ / ٤١ ، ويؤكد ذلك وجود عبارة فيه غير واضحة في المخطوط وأعانني على الجزم بها وجودُها واضحةً في نص ابن برهان .

١٠ ـ وفي الفصل الذي يليه في نفس الصفحة شَبَّهَ الفعل عند النحويين بالعَرَض عند المتكلمين. وتشبيهه هذا ، وما حوله من الحديث موجود عند ابن برهان ١ / ٤٢.

١١ ـ الأدلة الثلاثة التي ذكرها في ص ٢٨٨ على أن (نعم) و (بئس) فعلان . موجودة بنصها وترتيبها عند ابن برهان ٢ / ٤١٧.

١٢ ـ وفي الصفحة نفسها ورد قوله : « وهما موضوعان عند أهل هذا اللسان للمبالغة في المدح والذم . . . وهذا خلاف ما اعتقدت العامة فيهما من أنهما موضوعان

للاقتصاد في المدح والذم . . . » ثم استشهد بآيتي الصافات والذاريات . وهذا الكلام برمته موجود لدى ابن برهان ٢/٤١٧ مع شواهده القرآنية .

١٣ ـ قوله في ص ٢٩٤ : «وقرىء علي في كتاب صَنّفه بعض البغداديين المتأخرين . . . » لا أكاد أشك في أنه يقصد شرح اللمع لابن برهان ٢/٤٢١، لأن النص المشار إليه موجود بعينه في شرح اللمع مع الآية المستشهد بها، علماً بأني لم أجده في كتاب آخر على الرغم من مواصلة البحث. كما أن صلة الدينوري بابن برهان في باب (نعم وبئس) ظاهرة جداً من خلال الفقرتين الماضيتين .

١٤ ـ قوله في ص ٢٩٦ ـ عن (حبذا) ـ : « ثم منهم من أبقى حاءه على حركتها، ومنهم من نقل حركة الباء إليها » . وَرَدَ بلفظ أوضح عند ابن برهان ٢/٤٢٠ حيث قال : « ومن العرب من ينقل حركة العين إلى الفاء . . .» . وقد استشهدا معاً ببيت الأخطل .

١٥ ـ الحكم في ص ٣٣٠ بجواز وقوع (كان) موقع (صار) والاستشهاد بآية آل عمران، موجود في شرح اللمع ١/٥٠.

١٦ ـ حديثه في الصفحة نفسها من مضارع (زال) التامة والناقصة، قريب مما في شرح اللمع ١/٥٥.

١٧ ـ تفصيله في ص ٣٣١ـ٣٣٢، لأحكام (كان) ومواضعها الأربعة، لم يخرج عما عند ابن برهان ١/٤٨ ـ ٥١.

١٨ ـ في ص ٣٤٤ جارى الدينوري ابن برهان ١/٦٥ في نسبة رأي لسيبويه، وفي الكتاب ما يخالفه، ذلك أنهما يتحدثان عن لام الابتداء ، وسيبويه إنما كان يقصد لام القسم. والظاهر أن الدينوري أخذ رأي سيبويه من شرح اللمع وليس من كتاب سيبويه فاشتركا في هذا الوهم .

١٩ ـ تعليله في ص ٣٦٤ لكسر باء الجر ولامه. شبيه بما ورد في شرح اللمع ١/١٧٩، منقولاً عن أبي سعيد.

٢٠ ـ حديثه في ص ٣٧٠ عن (رُبَّ) له صلة بها عند ابن برهان ١/١٦٨ ـ ١٧٢.

٢١ - حديثه في ص ٣٩٣ - ٣٩٤ عن بيت زهير، وعن لغات (مذ ومنذ) وأحكامهما. له صلة بما عند ابن برهان ١/١٨٨ - ١٩٤.

٢٢- وفي ص ٣٩٥، ورد الكلام الذي سبق أن أشرت إلى أن أصله في الموجز لابن السراج ٥٩، وتناقله عنه الفارسي وابن برهان ١/١٩١ والدينوري وغيرهم، وأنا أرجح أن الدينوري أخذه عن ابن برهان وليس عن مصدره الأصلي (الموجز) نظراً لقرب عبارته من عبارة ابن برهان، ولأنه استقى منه - كما يبدو لي - أغلب أحكام (مذ ومنذ).

وإلى هذا الحد أقف في تسجيل المواضع التي رأيت فيها صلة واضحة قوية بين الدينوري وابن برهان، على الرغم من أن الدينوري - رحمه الله - لم يشر إلى فضله وسبقه واستفادته منه بأيّ إشارة.

ثاني عشر: كتب ابن بابشاذ، وبخاصة: شرح المقدمة وشرح الجمل:

وهذا - أي ابن بابشاذ - بيت القصيد - كما يقولون -؛ لأن استفادة الدينوري منه. وأَخْذَه عنه - كما أرى - يفوق ما أخذه عن العلماء المتقدمين مجتمعين وغيرهم أضعافاً مضاعفة، وأظن أن ما أخذه الدينوري: عنه يشكل ثلثي (ثمار الصناعة) أو يزيد. وعلى الرغم من ذلك فإن الدينوري - رحمه الله - لم يشر إلى ابن بابشاذ ولا إلى كتابيه بأي إشارة، وربما يشفع له في ذلك أن هذا هو منهج المتقدمين ومنهج التأليف في عصره، بما فيه من تسامح في الاستفادة من مصنفات سابقيهم دون نسبة أو عَزْوٍ، لكنه يبقى بالنسبة لنا موقفاً مستغرباً نُحِسّ ببعض المرارة في تقبله.

وقد حاولت حصر المواضع التي أرى أن الدينوري استقاها من كتابي ابن بابشاذ، فألفيتها تزيد على مائتين وعشرة مواضع، وفيها ما هو فصول وأبواب كاملة تبلغ الصفحات، وسأشير إلى طرف منها بإيجاز هنا؛ لأني قد تعقبته فأوضحتها كلها في مواضعها من الحواشي. فمن ذلك:

١ - في ص ١٣٤ وافقه في حد النحو. شرح المقدمة ١/٨٨.

٢ - ص ٣٣٨ بكاملها مستقاة من شرح المقدمة ١/٩٢، وبعضها من شرح الجمل ١/ب.

٣ ـ في ص ١٤٠ فَصْلٌ في اشتقاق الاسم ، شرح المقدمة ١/٩٧، شرح الجمل ١/ب .

٤ ـ في ص ١٤٠ فصلٌ في اشتقاق الحرف. شرح المقدمة ١/٢١٥، شرح الجمل ٢/أ .

٥ ـ في ص ١٤٠ علامات الاسم اللفظية والمعنوية الاثنتان والعشرون. شرح المقدمة ١/١٨٩ ـ ١٩٢ ، شرح الجمل ٢/أ .

٦ ـ في ص ١٤٢ علامات الفعل الأربع عشرة. شرح المقدمة ١/٢١٢ ـ ٢١٤ ، شرح الجمل ٣/ب ـ ٤/أ.

٧ ـ في ص ١٤٢ فصل في الأسماء الموصولة. شرح المقدمة ١/١٧٦ ، ٢١٥.

٨ ـ في ص ١٤٣ فصل في أسماء الاستفهام وأسماء الشرط. شرح المقدمة ١/١٧٢ ـ ١٧٦، ١/٢٤٣ ـ ٢٥٠ .

٩ ـ في ص ١٤٥ المجازاة بـ (إذا) إذا صارت معها (ما). وافق فيها ابن بابشاذ وخالف الجمهور، شرح المقدمة ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨، وشرح الجمل ٥١/أ.

١٠ ـ في ص ١٤٨ الغالب أنه يريده بقوله : «وقد حصرها قوم في أربعة عشر فعلاً ولم يرضني ذلك العدد. . .» شرح المقدمة ٢/٣٠٢ ـ ٣٥٥ .

١١ ـ وكذلك بقوله في الصفحة نفسها : «وقد ذكر بعضهم أنها سبعة . . .» شرح المقدمة ٢/٣٠٢ ، ٣٦٣.

١٢ ـ في ص ١٤٩ الأفعال غير المتصرفة . شرح المقدمة ٢/٣٧٧ ـ ٣٨٥ .

١٣ ـ في ص ١٥٣ الغالب أنه يريده بقوله : «ولذلك حَدّ بعضهم الاسم بأن قال. . .»، لأن الحد المذكور موجود بنصه في كتابيه : شرح المقدمة ١/٩٤ ، وشرح الجمل ٢/أ .

١٤ ـ في ص ١٥٣ ـ تقسيمه للاسم وللضمائر. شرح المقدمة ١/٩٨.

١٥ ـ في ص ١٥٤ ضمائر الرفع المتصلة عشرة مضمرات . شرح المقدمة ١/١٤٣ .

وضمائر النصب اثنا عشر مضمراً. شرح المقدمة ١/١٤٦ .

وضمائر الجر اثنا عشر مضمراً. شرح المقدمة ١/١٤٧.

وضمائر الرفع المنفصلة اثنا عشر مضمراً. شرح المقدمة ١/١٤١.

وقبلها في ص ١٥٣ اثنان للمتصل المستتر. وقال في نهايتها: «فجملة المضمرات - إذن - ستون مضمراً». شرح المقدمة ١/١٥٥.

١٦ - في ص ١٥٥: الخلاف في (ياء) تفعلين، شرح المقدمة ١/١٥٧، وشرح الجمل ٢٠٨ / ب.

١٧ - في ص ١٥٥: الخلاف في كاف (إياك). شرح المقدمة ١/١٥٢ - ١٥٤، وشرح الجمل ٩٧ / ب.

١٨ - في ص ١٥٦: المبهم (أسماء الإشارة). شرح المقدمة ١/١٦١.

١٩ - في ص ١٥٦: أوجه الشبه الثلاثة بين أسماء الإشارة والمظهر، وأوجه الشبه الثلاثة بينها وبين المضمر. شرح المقدمة ١/١٦٣. وكذلك أحوال (ذا) و(تا) الثلاثة. شرح المقدمة ١/١٦٦.

٢٠ - في ص ١٥٧: وافقه في ترتيب المعارف. شرح المقدمة ١/١٧٠، وشرح الجمل ١٣٤/ب، ١٣٦/أ. وإن كانا معاً سارا على ترتيب البصريين. إلا أن في الكلام مايدل على تأثره به.

٢١ - في ص ١٦١: وافقه في تعريف المتمكن، شرح المقدمة ٢/٣٢٧.

٢٢ - في ص ١٦٢: ومن الأسماء المشكلة (إذ) و(إذا). شرح المقدمة ١/١٨٢.

٢٣ - في ص ١٦٣ تقسيم الفعل إلى: ماض وحاضر ومستقبل، شرح المقدمة ١/١٩٤.

٢٤ - في ص ١٦٤: تقسيمه إلى خمسة أقسام: ماض وحاضر ومستقبل وأمر ونهي. شرح المقدمة ١/٢٠٣.

٢٥ - في ص ١٦٥: وتقسيمه بجهة أخرى إلى عشرين قسماً: شرح المقدمة ١/١٩٤.

٢٦ - في ص ١٦٥: تقسيمه إلى متعد وغير متعد. شرح المقدمة ٢/٣٢٥. وتعريف غير المتعدي. شرح الجمل ٢٨ / ب.

٢٧ - في ص ١٦٦ : أفعال النفس، وأفعال الحواس الخمس ، شرح الجمل ٢٨/ب . وشرح المقدمة ٢/٣٠٢ ، ٣٦٥ .

٢٨ - في ص ١٦٨ حكم (ظن وأخواتها) إذا توسطت أو تطرفت. شرح المقدمة ٢/٣٥٧ .

٢٩ - ص ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧١ : جل مباحثها من شرح المقدمة ٢/٣٥٧ - ٣٨٤ .

٣٠ - في ص ١٧٢ : وكل فعل كان متعديا أو غير متعد فإنه يتعدى إلى سبعة أشياء وهي : . . . ، شرح المقدمة ٢/٣٧٦ .

٣١ - من ص ١٧٤ إلى ١٨٣ : عشر صفحات كلها تقسيم للحروف إلى عاملة، دقيقها وجليلها موجودة في شرح المقدمة ١/٣١٦ إلى ٢٧٧ ، ٢/٣٨٦، وشرح الجمل ٤/ب - ٥/أ .

٣٢ - في ص ١٨٩ : حديثه عن الإعراب ووجوهه وتعريفه . موجود في شرح الجمل ٥/ب .

٣٤ - في ص ١٩٣ : فصل : المبنيات خمسة . . . شرح الجمل ١٨٧/أ .

٣٥ - في ص ١٩٣ - ١٩٤ : فصل: حول أصل البناء وأصل الإعراب وعلل البناء . شرح الجمل ١٨٧/أ - ب . وتخلله في ص ١٩٤ ذكر الأوجه الخمسة للشبه بين الماضي والمضارع. شرح الجمل ١٠/أ .

٣٦ - في ص ١٩٨ - ١٩٩ : حول أصناف الإعراب الظاهر وما يتشعب منها. شرح الجمل ٩/ب ، وشرح المقدمة ٢/٢٨٥ ، ٢٩٣ - ٢٩٧ ، ٣٢٩ ، ٣٤٠ .

٣٧ - في ص ٢٠٠ : موضعان حول الحركات . . . . من شرح الجمل ٧/أ .

٣٨ - في ص ٢٠١ والجر من ألفاظ البصريين، والخفض من ألفاظ الكوفيين. شرح الجمل ٦٢/أ .

٣٩ - في ص ٢٠١ : العلة في انقسام الإعراب أربعة أقسام لا غير. . . شرح الجمل ٦/أ .

٤٠ - في ص ٢٠٣ : وهاهنا نكتة حسنة غريبة وهي : . . . . شرح المقدمة ١/٢٠١ .

٤١ - في ص ٢٠٦ : التنوين دليل الانفصال ، والإضافة دليل الاتصال . شرح الجمل ٦/أ.

٤٢ - في ص ٢٠٦ : أحكام المنقوص . . . . شرح المقدمة ١/١١٣ - ١١٥ .

٤٣ - في ص ٢٠٧ : أحكام المقصور . . . . شرح المقدمة ١/١١٦ .

٤٤ - في ص ٢١٠ : تشبيه الحرف الجازم بالدواء المسهل . . . . شرح المقدمة ٢/٣٤٠ .

٤٥ - في ص ٢١٠ فصل : جملة الأسماء المعربة عشرة أنواع . . . . شرح المقدمة ١/٩٩ إلى ١٤٠ .

٤٦ - في ص ٢٠٣ : ومن هاهنا غلّطنا من يقول في الدعاء : اللهم صلّ على محمد وذويه. شرح المقدمة ١/١٢٣ ، وشرح الجمل ٨/ب .

٤٧ - في ص ٢١٧ : فصل : حول تعليل إعراب الأسماء الستة بالحروف . . . شرح المقدمة ١/١٢٠ ، ١٢٨ .

٤٨ - في ص ٢١٧ : فصل : وفي حروف العلة من هذه الأسماء الستة أقوال: . . . . شرح المقدمة ١/١٢٠.

٤٩ - في ص ٢٢٠ : فصل : في التثنية . شرح الجمل ١١/ب . وشرح المقدمة ١/١٣١ .

٥٠ - في ص ٢٢١ : فصل : التثنية ثلاثة أقسام : . . . . شرح الجمل ١٢/أ.

٥١ - في ص ٢٢٢ : فصل : في الألف من قولنا : (الزيدان) في الرفع ثلاثة معان : . . . . شرح المقدمة ١/١٢٨ ، وشرح الجمل ١٢/أ - ب .

٥٢ - في ص ٢٢٤ : ربما كان يريده بقوله : «فأما من زعم أنها تكون عوضا من الحركة في موضع . . .» . شرح المقدمة ١/١٢٩ .

٥٣ - في ص ٢٢٧ : وتكسير الكلمة يكون بأحد ثلاثة أشياء : . . . . شرح الجمل ١٢/ب - ١٣/أ.

٥٤ - في ص ٢٢٧ : في جمع المـذكر السالم : . . . . . لأنه مما تتنكر معرفته وتتعرف نكرته كالتثنية . . . شرح المقدمة ١/١٣١ .

٥٥ - في ص ٢٢٨ : الاستدلال بآية : ﴿رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾ . شرح الجمل ١٣ / أ.

٥٦ - في ص ٢٢٩ : حديثه عن (عشرون) وأخواته ، وما حوله من حديث . شرح الجمل ١٣/ أب .

٥٧ - في ص ٢٣٠ : فصل : الواو في قولك (الزيدون) دخلت لثمانية معان : . . . . شرح المقدمة ١/ ١٣٣ .

٥٨ - في ص ٢٣٠ : فصل : في تعليل رفع التثنية بالألف ، ورفع الجمع بالواو . . . . شرح المقدمة ١/ ١٢٨ ، ١٣٣ .

٥٩ - في ص ٢٣١ : تعليل حمل النصب على الجر في جمع المؤنث السالم . . . . شرح المقدمة ١/ ١٠٩ .

٦٠ - في ص ٢٣١ : تعليل حذف التاء من المفرد عند جمعه جمع مؤنث سالماً . شرح المقدمة ١/ ١١٠ - ١١١ ، وشرح الجمل ١٣/ب .

٦١ - في ص ٢٣٢ : حديثه عن المؤنث الممدود إذا جمع جمع مؤنث سالماً ، واستشهاده بحديث (ليس في الخضراوات صدقة) «شرح المقدمة ١/ ١١٢ ، وشرح الجمل ١٤/أ.

٦٢ - في ص ٢٣٤ : فصل : في جمع وزن (فعلة) بفتح الفاء وكسرها وضمها . . . . شرح المقدمة ١/ ١١١ ، وشرح الجمل ١٠ / ب .

٦٣ - في ص ٢٣٥ : فصل :الفعل في المضي والاستقبال أربعة أقسام : . . . . شرح الجمل ١٠ / ب - ١١ / أ .

٦٤ - في ص ٢٣٥ : فصل : في أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم . . . شرح الجمل ١١ / أ .

٦٥ - في ص ٢٣٧ : فصل : الحديث عن همزة الوصل مع فعل الأمر . . . . شرح المقدمة ١ / ٢٠٦ .

٦٦ - في ص ٢٣٨ : فصل : ونونا التوكيد يدخلان في خمسة مواضع : . . . . شرح المقدمة ١/ ٢١١ .

٦٧ - في ص ٢٤١ - ٢٤٣ : حديثه عن العامل المعنوي الرافع للمبتدأ وللفعل المضارع . شرح المقدمة ٢/ ٣٤٤ - ٣٤٨ .

٦٨ - في ص ٢٤٣ - ٢٤٤ : العامل اللفظي . موجود كما هو هنا ثم مشروح ومفصل في شرح المقدمة ٢/ ٣٤٨ - ٤٠٤ .

٦٩ - في ص ٢٤٥ : الحديث عن المرفوعات وأنها سبعة أصناف . . . شرح المقدمة ٢/ ٢٨٨ .

٧٠ - في ص ٢٤٦ : فصل : والمجرور ستة أصناف . . . . شرح المقدمة ٢/ ٣٣٠.

٧١ - في ص ١٠٦ : فصل : والمنصوب أحد عشر صنفا . . . شرح المقدمة ٢/ ٣٠٠.

٧٢ - في ص٢٤٧ : وغير الموجب سبعة أشياء . . . . شرح المقدمة ١/ ٢٣٤ ، ٢٤٩ ، وشرح الجمل ١٤١/ أ.

٧٣ - في ص ٢٥٠ : أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله . شرح الجمل ٣٨ / أ.

٧٤ - في ص ٢٥١ : فصل : يجب أن يعتبر في المبتدأ ستة أحكام . . . شرح الجمل ٣٨/ أ.

٧٥ - في ص ٢٥٧ : في قولهم (الليلة الهلال) : من نصب أراد أحد وجهين . . . شرح الجمل ٣١ / ب .

ويلاحظ أن الدينوري هجر ابن بابشاذ من ص ٢٥١ إلى ص ٢٥٧ ، أي حوالي ست صفحات وليس ذلك من عادته ، وعند البحث عن العلة نجد أن هذه الصفحات الست هي التي قويت فيها صلته بابن برهان - كما تقدم - ، وهذا يدل على أنه ربما كان يكتفي بالكتاب الواحد في موضوع ما ، عند ما يرى أن بغيته فيه .

٧٦ - في ص ٢٥٧ : رأيا الأخفش وسيبويه . . . . شرح الجمل ٤٠ / أ .

٧٧ - في ص ٢٦٣ : وجواز النصب فيه يتنزل ثلاث منازل . . . . شرح الجمل ٤٣ / أ .

٧٨ ـ في ص ٢٦٥ : الاستشهاد بآية : ﴿ وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ ﴾ . . . . شرح الجمل ٤٥/ب .

٧٩ ـ في ص ٢٧٠ : الحديث عن لغة (أكلوني البراغيث) والاستشهاد بآيتي الأنبياء والمائدة . شرح الجمل ١٦ / ب .

٨٠ ـ في ص ٢٧٦ : نَقَل رأيا لسيويه لايتطابق تماما مع مافي كتابه ، لكنه موجود كذلك في شرح الجمل ١٥ / أ .

٨١ ـ في ص ٢٧٧ : الحديث حول الإضمار قبل الذكر بشواهده القرآنية، والأشياء الثلاثة التي يضمر الاسم لأجلها . شرح الجمل ١٥ / أ ، ٩٢ / ب .

٨٢ ـ في ص ٢٧٨ : الثاني : ما ذكره شيخنا رضي الله عنه وهو أن (الهاء) ضمير الجزاء . . . . شرح الجمل ١٥ / أ ، ٩٢ / ب .

٨٣ ـ في ص ٢٨١ ـ ٢٨٢ : فصل : في التنازع والخلاف فيه . شرح الجمل ٨٨ / ب ـ ٩٠ / ب .

٨٤ ـ في ص ٢٩٨ ـ ٢٩٩ : الوجوه في (حبذا) . شرح المقدمة ٢ /٣٨٣، وشرح الجمل ٨٧ / ب .

هذا ويلحظ ضعف صلة الدينوري بابن بابشاذ في الصفحات ما بين ٢٨٢ و ٢٩٨ والتي تمثل باب (نعم وبئس) والسبب في ذلك أن جل اعتماده في هذا الباب كان على ابن السراج وابن برهان ـ كما تقدم ـ .

٨٥ ـ في ص ٣٠١ : تعريف التعجب . شرح المقدمة ٢ / ٣٧٩، وشرح الجمل ٧٧/ب .

٨٦ ـ في ص ٣٠١ : المذاهب في (ما) التعجبية . شرح الجمل ٧٧ / ب .

٨٧ ـ في ص ٣٠٥ : الخلاف في (أَفْعِلْ به) ورأى الزجاج. شرح المقدمة ٢/٣٨٢ .

٨٨ ـ في ص ٣٠٩ : أسماء الأفعال، والأشياء الأربعة التي تنقص بها عن الفعل . شرح المقدمة ٢/٣٩٢ ، وشرح الجمل ٣ / أ .

٨٩- في ص ٣١٠ : الحديث عن عمل المصدر. شرح المقدمة ٢/٣٩٣ـ ٣٩٦ .

٩٠- في ص ٣١١ : الحـديث عن الصفة المشبهة. شرح المقدمة ٢/٣٩١ـ ٣٩٢ ، ٣٩٧ـ ٤٠١.

٩١- في ص ٣١٥ : الفرق بين اسم الفاعل والفعل في العمل . شرح المقدمة ٢/٣٨٩ـ ٣٩٠.

٩٢- في ص ٣٢٣ : اللغـات الثـلاث في الفعـل المعتـل العـين عنـد بنـائه للمجهول. شرح المقدمة ٢/٣٧١.

٩٣- في ص ٣٢٧ : وهو في الحقيقة خبر عن الاسم الواقع بعدها. شرح المقدمة ٢ / ٣٤٩ .

٩٤- في ص ٣٣٠ : تقسيم أخوات (كان) والمؤاخاة بين كل واحدة ونظيرتها . شرح المقدمة ٢ / ٣٥٠ .

٩٥- في ص ٣٣٥ : شروط عمل (ما) الحجازية. شرح المقدمة ١/٢٧٦ .

٩٦- في ص ٣٣٦ : الحديث عن عسى . . . . شرح المقدمة ٢/٣٥٢.

٩٧- في ص ٣٤٠ : كسر همزة (إنّ) وفتحها في نحو : نظرت وإذا أنه عبد. ومسألة عضد الدولة . . . . شرح الجمل ٦٠ / ب ـ ٦١ / أ .

٩٨- في ص ٣٤٥ : أغفل (أنّ) ولم يدرجها مع (إنّ) و (لكنّ) في جواز النعت والعـطف على الموضع ، ويبدو أنه عمل ذلك مجاراة لابن بابشاذ في كتابيه : شرح المقدمة ١/٢٢١ ، وشرح الجمل ٥٥ / أ.

٩٩- في ص ٣٤٩ : فصـل : في النـداء . قريب مما في شرح الجمـل ١١٦ / ب ـ ١١٧ / أ.

١٠٠- في ص ٣٥٧ـ ٣٥٨ : حديثه عن الإضافة. شرح المقدمة ٢/٣٣٠ـ ٣٣٦.

١٠١- في ص ٣٥٩ : حديثه عن حروف الجر . شرح المقدمة ١/٢٤١ـ ٢٤٥ .

١٠٢ - في ص ٣٦١ : الحديث عن (إلى) في آية المائدة :
﴿ إِلَى الْمَرَافِقِ ﴾. شرح الجمل ٦٢ / ب .

١٠٣ - في ص ٣٦٣ : عبارة : (أفي الله شك). فيها خطأ وصَحّحْتُهُ من شرح الجمل ٦٢ / ب .

١٠٤ - في ص ٣٧٣ : شروط العطف بـ (حتى). شرح الجمل ٦٥/ب .

١٠٥ - في ص ٣٧٥ : الأوجه في نحو : أكلت السمكة حتى رأسها. شرح الجمل ٦٤ / ب .

١٠٦ - في ص ٣٧٦ - ٣٧٧ : الحديث عن (حتى) في هاتين الصفحتين. موجود في شرح الجمل ٦٤ / ب - ٦٥ / أ .

١٠٧ - من ص ٣٧٨ إلى ٣٩٠ : وهو الحديث عن القَسَم وحروفه ومجموعه اثنتا عشرة صفحة مأخوذ من شرح الجمل ٦٥ / أ - ٦٨ / ب .

١٠٨ - في ص ٣٩١ : في الحديث عن لفظ (مذ ومنذ). شرح الجمل ١١١ / أ .

١٠٩ - وفي ص ٣٩٥ : في الحديث عما بعد (مذ ومنذ) . شرح الجمل ١١١ / ب .

١١٠ - في ص ٤٠٠ : فصل : وهاهنا اثنا عشر مثالا لا ثني عشر نوعا . . . . شرح المقدمة ١ / ١٠٧ ، وشرح الجمل ١٥٣ / ب - ١٥٤ / أ .

١١١ - في ص ٤٠٣ : الحديث عن العلة في منع صرف (أحاد). شرح الجمل ١٥٨ / أ - ١٥٨ / ب .

١١٢ - في ص ٤٠٤ : الحديث عن العلة في منع صرف نحو : (سكران) و (حمراء) و (حُبلى) شرح الجمل ١٥٥ / ب - ١٥٦ / أ .

١١٣ - في ص ٤٠٦ : الحديث عن حكم صرف (جَوَارٍ) ونحوه. شرح الجمل ١٥٧ / أ .

١١٤ - في ص ٤٠٦ : الحديث عن حكم أسماء القبائل والأحياء من حيث الصرف وعدمه . . . . شرح الجمل ١٦٣ / أ .

١١٥ - في ص ٤٠٩ : الحديث عن أسماء البلاد . . . . شرح الجمل ١٦٣ /أ .

١١٦ - في ص ٤١٢ : ويجوز تعريفه وتنكيره - أي المصدر - إلا أن يقع موقع الحال . شرح الجمل ٣٠ / أ .

١١٧ - في ص ٤١٥ : المفعول له . . . شرح المقدمة ٢ / ٣٠٨ .

١١٨ - في ص ٤١٦ : المفعول معه . . . شرح المقدمة ٢/٢٠٩، وشرح الجمل ٢٣٠ / أ .

١١٩ - في ص ٤١٩ : باب الحال . . . شرح المقدمة ٢ / ٣١٢.

١٢٠ - في ص ٤٢١ : أقسام التمييز . . . . شرح المقدمة ٢ / ٣١٥ ، وشرح الجمل ١٧٣ / أ.

١٢١ - في ص ٤٢٩ : تعريف الاستثناء . . . شرح المقدمة ٢ / ٣٢١ ، وشرح الجمل ١٦٤ / ب. والآراء في عامل النصب في المستثنى . . . شرح الجمل ١٦٥ / أ.

١٢٢ - في ص ٤٣٢ : وما بعد (إلا) ينصب على أربعة أوجه . . . شرح المقدمة ٢ / ٣٢٠-٣٢٣.

١٢٣ - في ص ٤٣٧ - ٤٣٨ : باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقلة . . . . شرح المقدمة ١ / ٢٢٦ - ٢٣٥ .

١٢٤ - في ص ٤٣٩ - ٤٤١ : حديثه عن (إذن) . . . شرح الجمل ١٤٠ / ب ، كما وافقه في نسبة القول بتركيبها إلى الخليل . . . شرح المقدمة ١ / ٢٣٢ ، وشرح الجمل ١٣٩ / ب - ١٤٠ / أ . وهو قول غريب .

١٢٥ - في ص ٤٥١ : الفروق بين (لم) و (لَمّا) . . . شرح المقدمة ١/٢٤٣ - ٢٤٤ .

١٢٦ - في ص ٤٥٣ : تعريف التابع وترتيب التوابع مع التعليل . . . شرح المقدمة ٢/٤٠٧ .

١٢٧ ـ من ص ٤٥٥ إلى ٤٦١ : وهو باب التوكيد . . . موافق لما في : شرح المقدمة ٢ / ٤٠٧ ـ ٤١٠ ، ٤٣٠ ، وشرح الجمل ٢٣ / ب ـ ٢٤ / ب .

١٢٨ ـ من ص ٤٦٣ إلى ٤٦٧ : وهو باب النعت . . . جُلّ مباحثه موجود في شرح المقدمة ٢/٤١٣ ـ ٤١٩ ، وشرح الجمل ١٨ / أ ـ ٢١ /أ.

١٢٩ ـ في ص ٤٧١ : باب عطف البيان . . . شرح المقدمة ٢ / ٤٢١ ـ ٤٢٣ ، وشرح الجمل ٢٦ / أ ، وقد نسب الدينوري فيه رأيا لسيبويه غير موجود في كتابه بهذه الصورة ، والغالب أن الدينوري إنما أخذه من كتابَي ابن بابشاذ ولم ينظر في كتاب سيبويه .

١٣٠ ـ في ص ٤٧٣ ـ ٤٧٦ : حديثه عن باب البدل . . . شرح المقدمة ٢/٤٢٤ ـ ٤٢٨ ، وشرح الجمل ٢٦ / ب ـ ٢٧ / ب .

١٣١ ـ في ص ٤٧٩ ـ ٤٨١ : باب عطف النسق . . . شرح المقدمة ٢ / ٤٢٩ ، وشرح الجمل ٢٢ / أ .

١٣٢ ـ في ص ٤٨٣ : الحديث عن (أو) و (إمّا) . . . شرح المقدمة ١ / ٢٦٠ ، وشرح الجمل ٢٢ / ب ، وكذلك حديثه عن (أم) في ص ٣١٩ .

١٣٣ ـ في ص ٤٨٩ : حديثه عن همزة الوصل . . . شرح الجمل ١٨٦ / أ .

١٣٤ ـ من ص ٤٩٧ إلى ص ٥٠٣ : وهو باب الهجاء موجود بِرمّته وحذافيره في متن المقدمة المُحْسِبَة ٥١ ـ ٥٧ ومشروح شرحا مفصلا في شرح المقدمة ٢ / ٤٣٤ ـ ٤٦٨ .

١٣٥ ـ في ص ٥١٣ : تعريف الإمالة . . . شرح الجمل ٢٧ / أ .

وأكتفي بهذا القدر للتدليل على صلة الدينوري القوية بكتابَي ابن بابشاذ ، واستفادته منهما استفادة كبيرة، وقد تعمدت إغفال بعض المسائل استغناء بتسجيلها في حواشي الرسالة لأني قد بذلت في الحواشى غاية الجهد في استقصاء ذلك وتسجيله .

* * *

سابعاً : شواهـد الكتاب :

لـم يخـرج الـدينـوري فـي شـواهـده عـن النمط الـذى سـار عليه سـابقـوه ومعـاصـروه من علمـاء العربيـة ، فجـاءت شـواهده مستمـدة من الأصـول الأربعـة التى يُعَـوّل عليها في هـذا الشـأن وهـي :

١) القـرآن الكـريم ٢) والحديث الشـريف.
٣) ومأثور كلام العرب من النثر. ٤) ومأثور كلامهـم من الشعـر

فلنتناول كل واحد منها على حدة بإيجاز شديد :

أولا : القرآن الكريم :

اهتم الدينوري بالاستشهاد به اهتماماً كبيراً إذا قيس ببقية شواهده من الحديث والنثر والشعر، ولكنه يبقى قليلاً إذا قيس بما في نظائره من الكتب السابقة والمعاصرة واللاحقة حيث لم تزد الآيات التى استشهد بها عن (٢٣٠) ثلاثين ومائتي آية ، وهو عدد طيب .

ومن هذه الآيات : اثنتان وعشرون آية ، استشهد فيها بوجه من أوجه القراءات الـواردة فيهـا وأغلبهـا قراءات سبعية، ومنها واحدةٌ عَشْرية، واثنتان شاذّتان .وقد جاءت القراءات المستشهد بها في الصفحات التالية : (١٦٩ ـ ٢٣٧ ـ ٢٣٩ ـ ٢٥٩ ـ ٢٦٥ ـ ٢٧٥ ـ ٣٢٥ ـ ٣٢٧ ـ ٣٣٢ ـ ٣٨٢ ـ ٣٨٩ ـ ٤١٧ ـ ٤٢٤ ـ ٤٣١ ـ ٤٣٥ ـ ٤٣٨ ـ ٤٤٩ ـ ٤٥٩ ـ ٤٦٠ ـ ٥٣٣).

ثانيا : الحديث الشريف :

كان نصيب الحديث الشريف من شواهد الدينوري قليلاً جداً، حيث لم يزد على أربعـة أحـاديث فقط ، وهذا أمر لا يدعو إلى الغرابة؛ لأن الدينوري ـ كما يبدو ـ يجاري جمهور العلماء الذين لا يرون الاحتجاج بالحديث بسبب تعرضه للرواية بالمعنى وعدم التأكد من وصوله إلينا بلفظ النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ، وللدينوري في كتابه هذا كلام يؤكد ذلك قالـه في تعريفه للنحـو في ص ١٣٤ وهو قوله : « للنحو حَدّان : لغوي وصناعي ، . . . فالصناعي : أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب

الله عز وجل ، وكلام فصحاء العرب ». فقد قصر الاحتجاج على كتاب الله ، وكلام فصحاء العرب . وأهمل الحديث مما يدل على أنه لا يرى الاحتجاج به . وقد فهم السيوطي ذلك عنه فقال في الاقتراح ٥٤ - في حديثه عن الاستشهاد بالحديث - : «ومثل ذلك قول صاحب ثمار الصناعة : «النحو علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله تعالى وكلام فصحاء العرب). فقصره عليهما ولم يذكر الحديث ».

وهـذا يفسر لنا إقلاله من الاستشهاد بالحديث ، واقتصاره على أربعة أحاديث مشهـورة سبقه إلى إيرادها جَمْعٌ من العلماء ، وهي موجودة في الصفحات التالية : ١٨٩ - ٢٣١ - ٢٨٤ - ٣١٢ .

ثالثا : أقوال العرب وأمثالهم :

لم يحظ المأثور من كلام العرب المنثور بمجال أرحب وأوسع مما حظي به الحديث النبـوي لدى الدينوري ، ذلك أنّ غاية ما وجدته من ذلك لا يزيد على أربعة أو خمسـة ، منها ثلاثة أمثال وهي : (مُكْرَهٌ أَخَاكَ لَا بَطَل) في ص ٢١٧، و(تَسْمَعَ بالْمُعَيْدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه) في ص ٢٥١ ، و (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَن) في ص ٢٨٧ . وقولهم : على التَّمْرةِ مِثْلُهَا زُبْداً) في ص ٤٢١ . وقولهم : (هَذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ) في ص ٤٦٥.

رابعـا : الشعـر :

ذكرت في موضع سابق أن شواهد الدينوري الشعرية قليلة إذا نُسِبَتْ إلى حجم الكتـاب وقيست بشـواهد الكتب المماثلة ، وأشرت إلى أنها لم تزد على (٧٨) ثمانية وسبعين شاهدا، وقد تكرر منها اثنان في موضعين آخرين . وقد سار الدينوري في شواهده على طريقة مَنْ سبقه ؛ في الاستشهاد بالرجز ، وبالشعر، وفي نسبة بعض الأبيات وإهمال البعض الآخر ، وفي إيراد البيت كاملا أحيانا وأحيانا نصفه، وأحيانا يقتصر على موضع الشاهد في كلمتين أو ثلاث ، وربما أورد أبياتا متأخرة عن فترة الاحتجاج على سبيل التمثيل لا الاستشهاد. وسأعرض لإيضاح هذه الأمور بإيجاز على النحو التالي :

١ ـ أبيات الرجز بلغت تسعة أبيات ، وهي ذات الأرقام التالية : (١ ـ ٥ ـ ٦ ـ ٧ ـ ١٠ ـ ١٢ ـ ١٣ ـ ١٤ ـ ٧٨) أما بقية الشواهد وعددها (٦٩) فكلها من الشعر .

٢ ـ الأبيات التي نسبها لأصحابها ـ من الشعر والرجز ـ بلغت عشرة أبيات ، وهذه أرقامها : (١١ ـ ١٩ ـ ٢٢ ـ ٢٧ ـ ٣٥ ـ ٤٣ ـ ٥٦ ـ ٦٨ ـ ٧١ ـ ٧٨)، أما الباقية وعددها (٦٨) فلم ينسبها.

٣ ـ الأبيات التي أوردها كاملة ـ من الشعر ـ بلغت (٢٤) أربعة وعشرين بيتا، والأبيات التي اكتفى منها بشطر واحد بلغت (٤٠) أربعين بيتا، والأبيات التي اكتفى منها بموضع الشاهد في كلمتين أو ثلاث بلغت (٥) خمسة أبيات . أما أبيات الرجز فقد أوردها كلها كاملة ما عدا البيت رقم (١) فقد اكتفى منه بموضع الشاهد .

٤ ـ أورد ثلاثة أبيات متأخرة عن عصور الاحتجاج ـ على سبيل التمثيل ـ وهي الأبيات ذات الأرقام : (٢٧ ـ ٥٣ ـ ٧٨). الأول والثاني منها للمتنبي ، والثالث من مقصورة ابن دريد .

هذا ما يتطلبه المقام من الحديث عن شواهده ، ويلحظ الناظر في شواهده الشعرية قلة عدد الأبيات التي نسبها إلى أصحابها، مع أن أغلب الأبيات غير المنسوبة من الوضوح بحيث لا تخفى على مثله ولعل وضوحها هو السبب في أهمالها لها. وإنْ كان الدينوري ليس بدعا في ذلك .

ثامنا : استدراكات وملحوظات عامة على الكتاب :

كنت أحسُّ بحرج بالغ عند إثبات هذا العنوان وهذه الفقرة ؛ إذ كيف يسوغ لطويلب علم مبتدىء مثلي أن يتطاول مستدركا على عالم من علماء السلف الفضلاء الذين لازلنا إلى يومنا هذا عالة على فتات موائدهم العامرة بكل أصيل ومفيد من العلوم ، ولكني تجرأت ورأيت أن واجب العلم والبحث يفرض عليَّ تسجيل ما ظهر لي من ذلك ، وهي مجرد اجتهادات ووجهات نظر مني تخطيء وتصيب ، وربما كان خطؤها أكثر من صوابها، فلا ضير في تسجيل ما تيسر منها بأدب جَمٍّ ، ورعاية تامة لحق الشيخ وسابقته وعلمه وفضله . ولقد رأيت أن الأولى عند عرض هذه الملحوظات

أن أسردها حسب ترتيب الصفحات حتى يسهل على القارىء تتبعها والرجوع إليها متسلسلة، دون تكليفه عناء التنقل هنا وهناك . وهي على النحو التالى :

١ - في ص ١٤٣ : ذكر أن صلة الموصول - غير أل - ثلاثة أشياء، وأهمل الرابع وهو : جملة الشرط كما أهمل اسم المفعول من صلة (أل).

٢ - في ص ١٤٥ : «وذكر أبو علي: (أيّ حين)». مما يوحي بأنه متفرد بذكرها وأنه أول من ذكرها. في حين أنها موجودة لدى سيبويه ١/ ٤٣٢.

٣ - في ص ١٤٧ : نسب للكوفيين القول بحرفية (كان وأخواتها). وهي نسبة غريبة لم أجدها عند غيره ممن سبقه .

٤ - في ص ١٥٦ : قال: «وفي (تا) ثلاث لغات : تا، وذه ، وذي». فلم يورد إلا واحدة ، والباقيتان خاصتان بـ (ذا).

٥ - في ص ١٥٧ : عند حديثه عن ترتيب المعارف : بدأها بالمضمر ثم العلم ثم المبهم ثم المعرف باللام ثم المضاف . وقال : ومنهم من قَدّم (العَلَم) على (المضمر) كالزجاجي . والصحيح أن الزجاجي لا يرى أن (العلم) قبل (المضمر) بدليل قوله في الجمل ١٧٨ : وأعرف المعارف (أنا) ثم (أنت) ثم (هو) ثم (زيدٌ) ثم (هذا) . . . » فهذا نص صريح في تقديمه المضمر على العلم . لكنه حين ذكر أنواع المعارف وسردها قدم العلم على المضمر في السرد ، وهو بلا شك تقديم اعتباطي بدليل النص الصريح ، فلعل الدينوري اكتفى به وبنى عليه .

٦ - في ص ١٧٤ : قال: «ولا يوجد في أبنية الحروف مازاد على أربعة». فيستدرك عليه بوجود حرف خماسي وهو (لكنَّ). انظر حاشية الصفحة المذكورة .

٧ - في ص ١٧٥ : قال في حديثه عن الجر بـ (رب) : « . . . و (رب) و (واوها) ، و (فاؤها)، على أن أبا علي يرى أن (رب) مضمرة بعدهما، وأن الجر بها لا بهما » وكلامه يوحي بأنه رأي لأبي علي قد تفرد به، في حين أنه مسبوق إليه بما في سيبويه ١/ ١٣٣.

٨ - في ص ١٧٧ : تحدث بإيجاز عن حروف العطف ، وآخى بين المتماثلات منها ، وجعل (حتى) مفردة بدون أخت ، وفي ص ٣١٥ آخى بينها وبين الواو والفاء وثم . وهذا شبه تناقض وهو مُجارٍ فيه لا بن بابشاذ في كتابيه : شرح المقدمة ٢ / ٤٢٩ ، وشرح الجمل ٢١ / ب .

٩ - في ص ١٨٧ : حكم على الكوفيين - دون أن يسميهم - بأنهم غلطوا غلطا فاحشا ظاهرا في جَعْلِهم (ما) اسما نكرة بمعنى شيء والجملة بعدها صفة لها ، وحجته أن ليس في الجملة ضمير يرجع الى (ما)، والواقع أن ماقالوه لا يُعدّ غلطا فاحشا ؛ لأن الضمير قد يكون مقدرا ولذلك نظائر كثيرة .

١٠ - في ص ١٩٤ : قال : «والفتح مستمر في الأفعال الماضية مالم يعرض لها عارض بنقلها إلى الضم وهو اتصال واو الجمع به مع صحة لامه ، أو إلى الكسرة وهو أن تلحقه تاء التأنيث ويلقاها ساكن» . وكلامه غريب في آخره ؛ لأن الماضي مع تاء التأنيث لم يخرج عن البناء على الفتح ، أما الكسرة التي يشير إليها فهي للتاء وليس لآخر الفعل؛ لأن التاء ليست من بنية الفعل .

١١ - في ص ١٩٥ : قال : « وستقف على سائر المبنيات بتفصيلها وتعليلها في باب مفرد نثبته بعد الفراغ من العوامل إنْ شاء الله تعالى » . ولكنه لم يَفِ بها وعد وإنما أفرد بابا للمعربات .

١٢ - في ص ١٩٦ : قوله إنّ همزة (أكرمْتُ) وشبهه أصلية . إما تسامح أو خطأ؛ لأنها زائدة .

١٣ - في ص ١٩٨ : قوله : «وذلك أنّ حركات الإعراب ثلاث : الرفع والنصب والجر . . . » الأحسن أن يقال : الضمة والفتحة والكسرة، كما قال الزجاجي في الجمل ٦ ، وابن بابشاذ في شرحه ٩ / ب .

١٤ - في ص ٢٠٠ : سمى (الرماني) بـ (ابن الرماني) وهو خلاف المشهور؛ لأن اللقب له وليس لأبيه .

١٥ - في ص ٢٠٩ : قوله : « والنون في الخمسة الأمثلة إعراب ، وليس فيها

حرف إعراب على مذهب أبي علي الفارسي . . . » يوحي بأن هذا رأي للفارسي لم يسبق اليه، مع أنه هو مذهب سيبويه .

١٦ - في ص ٢١٣ : قوله : « . . . إذ ليس في لسانهم اسم على حرفين ، ومهما وجد من ذلك كان محذوف الآخر . . . » ليس على إطلاقه ؛ لأن الحذف قد يكون من الوسط وليس من الآخر نحو (سه، ومُذْ، أصلهما) : سَتَه، ومنذ.

١٧ - في ص ٢١٣ : استدل على أن لام (ذو) المحذوفة واوٌ بأن المؤنث منه يثنى على (ذواتا)، وهذا لا يخدمه في شيء كما يبدو لي ، وإنما هو دليل على أن أصلها (فَعَلْ).

١٨ - في ص ٢١٧ : نسب لسيبويه رأيا في حروف العلة من الأسماء الستة، مع أن سيبويه - فيما أعلم - لم يعرض لها بشيء ، وإنما عرض للألف والياء من المثنى ، فلعل الدينوري قاسه عليه، المهم أن الدينوري مسبوق إلى مثل ذلك بما قاله ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١ / ١٢١ .

١٩ - في ص ٢١٩ : تقديم وتأخير لا يستقيم الكلام إلا بالتنبه له ، وقد نبهت عليه في الحاشية .

٢٠ - في ص ٢٢٢ : الفصل الذي في أسفل الصفحة زِدْتُ في نهايةِ سَطْرِه الأول (واوا) لا يستقيم الكلام إلا بها في نظري .

٢١ - في ص ٢٢٢ : قوله بأن الألف في التثنية حرف الإعراب ، ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر. كلام فيه غرابة، وفيه ما يشبه التناقض في نطري ، وقد علقت عليه هناك بما أرى . وقد كرر ذلك في ص ٢٣٠ .

٢٢ - في ص ٢٢٦ : في آخرها : جزم بأن نحو (زيدان) المثنى إذا سمي به أعرب بالحركة إعراب الواحد فقط ، وهذا خلاف المشهور عند العلماء الذين أشرت إليهم في حاشية الصفحة المذكورة .

٢٣ - في ص ٢٣٠ : قوله بأن (الواو) في نحو (الزيدون) علامة العلمية ، غير واضح ويحتاج إلى نظر ، وجَمْعُهُ - أيضا - بين كونها علامة الرفع وحرف الإعراب ، يوحي بما يشبه التناقض .

٢٤ - في ص ٢٣١ : قوله : « والمؤنث المقصور تقلب ألفه ياء » حكم ليس على

إطلاقه ؛ لأن ألف المقصور المؤنث تارة تقلب ياء وتارة تقلب واوا ، انظر إيضاح ذلك في الحاشية

٢٥ - في ص ٢٥٤ : يفهم من قوله في آخر الصفحة : « والخبر المحذوف الذي سد هذا الفاعل مكانه . . . . لا يكون إلا ظرفا أو جارا ومجرورا » أن الخبر الذى سد الفاعل مسده مراد ومقدر وأنه ظرف أو جار ومجرور. وقد بَيّنتُ في الحاشية رقم (٨) من هذه الصفحة أن ذلك غير مسلم به .

٢٦- في ص ٢٦٩ : يرى المؤلف أن المؤنث غير الحقيقي إذا كان ظاهرا لحقت الفعل علامة التأنيث ، وإن لم يظهر كنت مخيرا في إلحاق العلامة وعدمه . والذي نعرفه من تتبع كتب النحو في هذا : أن المؤنث غير الحقيقي إذا كان اسما ظاهرا متصلا جاز فيه الوجهان لكن إلحاق التاء أرجح ، وإذا كان مضمرا فإلحاق التاء واجب إلا في الضرورة .

٢٧ - في ص ٢٧١ : قوله : « لا بد من تقدم الفعل على فاعله لمجرد كونه خبرا عنه » كلام غير مسلم به وقد علقت عليه في الحاشية رقم (١) ونقلت رد ابن يعيش على مثله .

٢٨ - في ص ٢٧٤ : وردت كلمة (المفعول) في النسختين ، وصحتها - عندي - (الفاعل) وقد علقت عليها بالحاشية رقم (٥) .

٢٩ - في ص ٢٧٥ : قوله في آية فاطر : «مع وقوع الخشية موقع العلم» قول غريب لم يقل به أحد - فيما أعلم - وإنما المشهور عند العلماء : موقع الإجلال والتعظيم .

٣٠ - في ص ٢٧٥ : وردت كلمة (الفاعل) في النسختين ، وصحتها - عندي - (الفعل) . وقد علقت عليها بالحاشية رقم (٥) .

٣١ - في ص ٢٨١ : وردت كلمة (المفعول) في النسختين ، والصحيح أنها (الفاعل) . انظر حاشية (١) .

٣٢ - في ص ٢٨١ : - أيضا - وردت كلمة (الفعل) في النسختين ، والصحيح (الفعلين) . انظر حاشية (٢) .

٣٣ - في ص ٢٨٣ : وردت كلمة (ولا أعمل) في النسختين ، وصحتها - عندي - (وأعمل) بحذف (لا) .

٣٤ - في ص ٢٩٢ : نسب لسيبويه كلاما لم يتطابق مع مافي كتابه ، والسبب في ذلك : أنه لم يأخذه من كتاب سيبويه وإنما أخذه من الإيضاح العضدي ١/٨٦ . انظر حاشية (٢) .

٣٥ - في ص ٢٩٢ : عَبّر بكلمة (الضمير) في موضع يحسن فيه التعبير بكلمة (الرابط)؛ لأنه لا ضمير فيه . انظر : حاشية (٤) .

٣٦ - في ص ٣٠٠ : قوله إنّ (فيك) صلة . تعبير فيه تسامح ؛ لأن الصلة هي كلمة (الراغب) و (فيك) معمول لها .

٣٧ - في ص ٣٠٩ : قوله عن أسماء الأفعال : « إنّ العاملة منها هي المتضمنة لمعنى الأمر ». كلام غير دقيق ؛ لأنها كلها عاملة ، حتى المتضمنة معنى الماضي ومعنى المضارع . انظر : حاشية (٢) .

٣٨ - في ص ٣١٠ : قوله عن المصادر : « وأما العامل من المصادر فهو ما قدر منها بـ (أنْ) الخفيفة مع الفعل » ، فيه إيحاء بأن الأمر مقصور على (أنْ) المصدرية . مع أن أختها (ما) لها الحكم نفسه . انظر : حاشية (١) .

٣٩ - في ص ٣١٠ : قوله : « ولا يجوز حذف الفاعل إلا في هذا الباب » كلام ليس على إطلاقه ؛ لأن الفاعل يحذف في عدة مواضع غير هذا . انظر : حاشية (٤) .

٤٠ - في ص ٣١١ : خلط بين التفضيل والصفة المشبهة . انظر : حاشية (٥) .

٤١ - في ص ٣١٢ : جعل مسألة الكحل مسألتين ؛ أي أنه جعل كل مثال من مثاليها المشهورين مسألة مستقلة . انظر : حاشية (١) .

٤٢ - في ص ٣١٨ : نسب للزجاجي كلاما في ثبوته عنه نظر . وقد علقت على ذلك تعليقا طويلا بالحاشية رقم (٢) .

٤٣ - في ص ٣١٩ : نسب لسيبويه حول (أل) أنّ عبارته : (اللام) حسب ، وقد علقت على هذه المسألة تعليقا طويلا بالحاشية رقم (١) ، وبينت أنه ظهر لي خلاف ذلك من كتاب سيبويه .

٤٤ - في ص ٣٢٠ : كلامه حول الخامس من أمثلة المبالغة فيه غموض وشبه تناقض ، وقد علقت عليه تعليقا طويلا بالحاشية رقم (١).

٤٥ - في ص ٣٢٣ : ذكر أن الفعل الماضي إذا بُني لما لم يسم فاعله : يُضم أوله ويُكسر ما قبل آخره مالم يكن مضعف العين فإنه يبقى على حاله ، أو معتلها فإنّ فيه ثلاث لغات . وكلامه ليس على إطلاقه في مضعف العين . فإنه تجوز فيه اللغات الثلاث المذكورة في المعتل . انظر : حاشية (٢).

٤٦ - في ص ٣٢٥ : تعبيره بوقوع الجار والمجرور موقع المرفوع فيه تسامح ؛ لأن حرف الجر في الآيتين زائد ، وما بعده هو المرفوع محلا . انظر : حاشية (٢).

٤٧ - في ص ٣٣٩ : ذكر في (لكن) أمرين : أحدهما : أنها للتوكيد ، وهذا خلاف ما عليه الجمهور ، والثاني : أنه قصر الاستدراك بها على ما بعد النفي فقط . مع أنه يستدرك بها بعد الإيجاب . انظر: حاشية (١).

٤٨ - في ص ٣٤٤ : نسب لسيبويه رأيا وفي كتابه ما يخالفه : حول جواز دخول لام الابتداء على (إنّ) المكسورة ، فقد ذكر أن سيبويه أجازه ، مع أن سيبويه أجازه مع (لام) القسم ، وليس (لام) الابتداء . انظر : حاشية (٢) .

٤٩ - في ص ٣٤٥ : قوله : « ويجوز النعت والعطف على موضع (إن) المكسورة ، و (لكن) المشددة» تعبير فيه تسامح ، لأن العطف إنما هو على موضع اسمهما ، وليس على موضعهما هما . انظر : حاشية (١).

٥٠ - في ص ٣٤٥ : أجاز النعت والعطف على الموضع في (إنّ) و (لكنّ) . وتَرَكَ (أنّ) مع أنها مثلهما في ذلك ، وقد يكون فعل ذلك عن قصد ، مجاراة لابن بابشاذ . انظر : حاشية (٢).

٥١ - في ص ٣٤٦ : حديثه حول (لا) النافية للجنس يستدرك عليه من ناحيتين :

الأولى : أنه عَمّم في الحكم ببنائها مع المنفي بها ، وهو ليس دائما. انظر : حاشية (١) من ص ٣٤٦ .

الثانية : ذَكَر أنه اذا فصل بين (لا) وبين اسمها بطل النصب وصارت بمنزلة

(ليس) . ويفهم من ذلك أنها ستعمل عمل (ليس) وسيرتفع الاسم بها . والصحيح أنها مهملة والاسم مرفوع على الابتداء . انظر : حاشية (٢) من ص ٣٤٦ .

٥٢ - في ص ٣٤٧ : قوله : «فإذا نعت المنفي ب (لا) جاز في النعت وجهان» ليس على إطلاقه، وإنما هو مشروط بتحقق أمرين في النعت . انظر حاشية رقم (٢) .

٥٣ - في ص ٣٤٩ : قوله في المنادى المبني : «ووجه اختصاصه بالضم . . .» تعبير فيه تسامح ، والأسلم ألا يقال : مبني على الضم ، وإنما : مبني على ما يرفع به ليدخل فيه المثنى وجمع المذكر السالم . انظر : حاشية (١).

٥٤ - في ص ٣٥٥ : تكلم عن ترخيم (ثمود) كلاما غير واضح ، وقد علقت عليه تعليقا طويلا بالحاشية رقم (١).

٥٥ - في ص ٣٥٩ : وردت كلمة (وإما موجوداً) في النسختين بالنصب ، وصحتها - عندي - بالرفع ؛ لأنها معطوفة على مرفوع قبلها وهو قوله : (وهو إما محذوف) انظر : حاشية (٤)، ولعلها من عمل النّساخ .

٥٦ - في ص ٣٦٣ : ذكر من معاني (اللام) الملابسة . ولم أجده عند غيره - فيما أعلم - . انظر : حاشية (٧) .

٥٧ - في ص ٣٦٨ : نسب لسيبويه رأيا حول إضمار (كان) بطريقة توحي بوجوده عنده، ولكني لم أجد في كتاب سيبويه أي إشارة لذلك . وتبين لي أخيرا أن الدينوري جارى الفارسي في هذه النسبة ، إلا أن عبارة الفارسي كانت أدق وأسلم . انظر : حاشية (٧).

٥٨ - في ص ٣٧١ : نسب لسيويه أنه استشهد على حرفيّة (حاشا) بقول الشاعر :

حاشى أبي ثوبان . . . .»

مع أن هذا البيت غير موجود في كتاب سيبويه المطبوع ، كما أني لم أجد أحدا نسبه إليه غير الدينوري .

٥٩ - في ص ٣٧٣ : نسب لسيبويه - أيضا - القول بأن (اللام) في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ ﴾ . زائدة ، مع أن هذه الآية لم ترد في كتاب سيبويه المطبوع

- كما ظهر لي ولمفهرسي الكتاب - ولعل مراده : أن مقتضى رأى سيبويه يستلزم الجزم بزيادتها وما ماثلها . انظر : حاشية (١) .

٦٠ - في ص ٣٧٥ : قوله عن (حتى) : « وتكون ناصبة للفعل المضارع بإضمار (أن) » . غير دقيق ؛ لأن المضمرة معها (أن) جارة لا ناصبة عند البصريين ، فهم لا يثبتون الناصبة . أما الكوفيون فيجعلونها ناصبة بنفسها دون الحاجة إلى إضمار (أن) . فكأن في كلام الدينورى خلطاً بين المذهبين . انظر : حاشية (٤) .

٦١ - في ص ٣٨٣ : وقع في حديثه عن : (إي ها الله ، ولا ها الله) خطأ ربما كان منه أو من الناسخ . انظر : حاشية (٥) .

٦٢ - في ص ٤٠٤ : قوله عن (حمراء) ونحوها : « إنّ فيها ألفي تأنيث » تعبير فيه تسامح ؛ لأن الألفين ليستا للتأنيث كلتاهما، وإنما الأخيرة هي التي للتأنيث ، والأولى ألف زيدت للمد . انظر : حاشية (٣).

٦٣ - قس ض ٤٠٩ : قولـه : «ذهب بـ (هَجَر) إلى معنى البلد فحمله على التذكير وصرفه» . فيه عكس للمسألة ؛ لأن الشاعر إنما حمل (هَجَر) على التأنيث فمنعها من الصرف ، والعلماء يستشهدون بالبيت على ذلك . انظر : حاشية (٢) .

٦٤ - في ص ٤١٨ : وردت في النسختين كلمة (أو) في موضع لا يحسن فيه إلا (الواو). انظر : حاشية (١) .

٦٥ - في ص ٤٣١ : خالف الجمهـور في عَدِّهِ (إلا أن يكـون) أداة استثنـاء برأسها . انظر : حاشية (٢) .

٦٦ - في ص ٤٣٥ : قوله : « بالرفع على البدل من موضع (مِنْ) » تعبير فيه تسامح ؛ لأنه ليس من موضع (مِنْ) ، بل من موضع مجرورها. انظر : حاشية (٣) .

٦٧ - في ص ٤٣٧ : حديثه حول إضمار (أن) فيه تعميم وليس على إطلاقه . انظر : حاشية (٧) .

٦٨ - في ص ٤٣٨ : قد يفهم من كلامه أن (أن) المصدرية لا تنصب إلا وهي مسبوقة بأحد الأفعال المذكورة . والواقع أنها تنصب وهي غير مسبوقة بشيء . انظر : حاشية (٤) .

٦٩ - في ص ٤٤٠ : نسب القول بتركيب (إذن) إلى الخليل . وهو قول غريب لم ينسبه قبله أحد للخليل - كما أعلم - إلا ابن بابشاذ. فلعله أخذه عنه دون تمحيص . انظر : حاشية (٤) .

٧٠ - في ص ٤٤٣ : قوله : « والواو تنصب . . . » تعبير فيه تسامح ؛ لأنها ليست هي الناصبة، وإنما (أن) المضمرة بعدها. انظر : حاشية (١) .

٧١ - في ص ٤٤٣ : تفسيره لعبارة (لا تأكل السمك وتشربُ اللبن) في حال رفع الفعل (تشرب) ، تفسير كما يبدو لي غير دقيق ، ولا يتناسب إلا مع حالة النصب . انظر : حاشية (٣) .

٧٢ - في ص ٤٥١ : قوله : « ويجوز حذف الفاء » يوحي بأن حذفها جائز في السعة والاختيار، والصحيح أنها لا تحذف إلا للضرورة . انظر : حاشية (١٠).

٧٣ - قس ض ٤٥٥ : حول تعريف التوكيد وردت عبارة : « بإعادة اللفظ والمعنى » وصحتها - عندى - إما : (بإعادة اللفظ أو المعنى) . وإما : (بإعادة اللفظ والمعنى أو المعنى فقط). انظر : حاشية (٢) .

٧٤ - في ص ٤٦٣ : أطلق الكلام فيما يوافق النعت منعوته فيه وَعَمَّمَهُ دون أن يفرق بين النعت الحقيقي والسببي . انظر : حاشية (٤) .

٧٥ - في ص ٤٦٦ : قوله : « فإنْ سقط الشرطان أو أحدهما بطل القطع ووجب الإتباع » ليس بدقيق . والأحسن أن يقال : ضعف القطع وحسن الإتباع . انظر : حاشية (٤) .

٧٦ - في ص ٤٦٨ : في السطر الأخير ورد في النسختين « مسجد مكان الجامع » ، وصحتها - عندى - مسجد المكان الجامع .

٧٧ - في ص ٤٧١ : نسب لسيبويه كلاما حول البدل وعطف البيان . وفي كتاب سيبويه ما يخالفه . وهو في هذا مُجارٍ لابن بابشاذ ، وإنْ كان ابن بابشاذ أدقّ منه عبارة . انظر : حاشية (٥) .

٧٨ - في ص ٤٧٥ : له رأى غريب خالف به إجماع العلماء ، ولم أجد من ذكره

غيره وهو جَعْل الفعل (يلق) بدلا من الفعل (يفعل ذلك) في قوله تعالى :
﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثاماً يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ ﴾
وجَعْلَ الفعل (يضاعف) جوابا للشرط . انظر : حاشية (٧) .

٧٩ - في ص ٤٧٦ : ذكر رأيا واستحسنه - مع أن العلماء يضعفونه - في كلمة (مَنْ) من قوله تعالى :
﴿ وَلِلّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيْلاً ﴾ .
انظر حاشية (٤) .

٨٠ - في ص ٤٧٩ : قوله : «فقد صارت حروف النسق بعد التحرير والتحقيق تسعة » ، الذي يظهر لي أن المحررة المحققة منها ستة لا تسعة . انظر : حاشية (٥) .

٨١ - في ص ٤٨٠ : قوله : « إنّ الواو في اختلاف الأسماء . . . . نظيرتها في اتفاق الأسماء» في العبارة سقط أو تصحيف وقد بينته في حاشية (٩) .

٨٢ - في ص ٤٨٢ : خالف الجمهور فأجاز العطف بـ (لكن) بين جملتين ، والجمهور يرون أنها ابتدائية . انظر: حاشية (٣) .

٨٣ - في ص ٤٨٩ : وردت عبارة : « وهذه الستة مسموعة » في النسختين . والصحيح - عندى - أنها (العشرة) وليست (الستة) ؛ لأن هذه الأسماء عددها عشرة وليس ستة ، وكلها مسموعة ، إلا إن كان يقصد الستة الأخيرة بحجة أن ألفها ليست للتعويض كالأربعة الأولى .

٨٤ - في ص ٥٠٥ : أورد أوزان التصغير في صورة الأوزان الصرفية ، بطريقة غريبة . انظر : حاشية (٨) .

٨٥ - في ص ٥٠٦ : كلامه عن حذف الزائد فيه إجمال وإبهام . انظر : حاشية (٣) . وكذلك حديثه عن بقاء علامة التأنيث . انظر : حاشية (٧) . وكذلك كلامه عن الألف والنون في نحو : سكيران وعثيمان . انظر : حاشية (٨) .

٨٦ - في ص ٥٠٧ : استعمل عبارة (غير متمكن) ومَثَّل لها بـ (عند) ويريد

بها : (غير متصرف) ؛ لأن (عند) متمكن ، لكنه غير متصرف ، وهو في هذا مخالف للاصطلاح المشهور ، وموافق للزجاجي وابن بابشاذ . انظر : حاشية (٢) .

٨٧ - في ص ٥٠٩ : خالف الجمهور في النسب إلى مافيه الياء نحو (قريش) ، فنص على حذف الياء ، مع أن الوجه في مثل ذلك إثباتها . انظر : حاشية (٤) .

٨٨ - في ص ٥٠٩ : في النسب إلى (حنيفة) ونحوه مما اجتمعت فيه الياء والهاء ذكر وجهين في ذلك وجعلهما متساويين في الجودة ، والجمهور يردون الوجه الثاني وهو إثبات الياء ويضعّفونه . ا نظر : حاشية (٦) .

٨٩ - في ص ٥٠٩ : في النسب إلى المقصور ذكر كلاما وحكما ليس على إطلاقه . انظر : حاشية (٧) .

٩٠ - في ص ٥١٠ : كلامه عن النسب إلى ما آخره ياء مشددة ليس على إطلاقه . انظر : حاشية (١)

وكذلك كلامه عن النسب إلى المنقوص . انظر : حاشية (٢) .

وكذلك كلامه عن النسب إلى الممدود . انظر : حاشية (٤) .

٩١ - فى ص ٥١١ : ذكر في النسب إلى (يد) وجها واحدا هو (يَدَوي) ، وترك الوجه الآخر وهو (يَدِيّ) وعلل لـ (يَدَوي) بتعليل يوحي بأنه يريد (يَديّ) فلعله أخطأ هو أو الناسخ أو لعله ذكر الوجهين فسقط أحدهما وهو (يديّ) . انظر حاشية(١) .

٩٢ - في ص ٥١٦ : أشار إلى أن تاء (بنت) و (أخت) عوض من لام الكلمة المحذوفة وهي (الواو) ، وجعل أصلهما : (بنوة) و (أخوة) . وعندي أن ذلك ليس بصحيح لأن فيه جمعا بين العوض والمعوض . وأن التقدير الصحيح هو : (بِنْو) كـ (جِذْع) و (أُخْو) كـ (قُفْل) . انظر : حاشية (٥) .

٩٣ - في ص ٥١٩ : قوله في الحديث عن نحو (شدّ) و (مدّ) : « فأما الفعل فإنه أثقل من الاسم فلذلك جاز الإدغام فيه مع كون عينه مفتوحة » الصحيح أن الإدغام في مثل ذلك واجب لاجائز . انظر حاشية (٢) . وكذلك قوله في السطر الذى يليه : « فأما (فَعِل) بكسر العين ، و (فَعُل) بضم العين فالإدغام جائز فيهما » . الصحيح أنه واجب كسابقه . انظر : حاشية (٥) .

٩٤ - في ص ٥٢٧ : قوله : «ولا يوجد في الاسم أقل من ثلاثة أحرف أصول إلا أن يحذف آخرها لعلة نحو : يَد ودَم» الأفضل - عندي - أن يقال : (يحذف أحدها) بدل (آخرها)؛ لأن المحذوف ليس دائما هو الأخير، وإنما قد يكون الأول نحو : (عِدَة) و (زِنَة) أو الثاني نحو : (مُـذْ) انظر : حاشية (٤).

٩٥ - في ص ٥٢٨ : قوله : «إلا أربعة أفعال يجوز في مستقبلها الفتح والكسر» الصحيح أنها خمسة أفعال . انظر : حاشية (٧).

٩٦ - في ص ٥٢٩ : قوله : «وقد جاءت ثمانية أفعال من هذا المثال محذوفة الفاء مكسورة العين ». الصحيح أنها أكثر من ثمانية ، وقد تصل إلى ستة عشر فعلا . انظر : حاشية (٢).

٩٧ - في ص ٥٢٩ : قوله : « واسم الفاعل على (فعيل)». تعبير فيه تسامح ؛ لأن (فعيل) صفة مشبهة، وليس باسم فاعل اصطلاحي. انظر : حاشية (٨) .
حاشية (٨).

٩٨ - في ص ٥٢٩ : قوله : «وتصح الواو منه في المستقبل إذا كانت فاؤه أو عينه نحو : وضُـؤ وضـوءاً» . فيه تصحيف - كما يبدو - وقد علقت عليه تعليقا طويلا بالحاشية (١٠).

٩٩ - في ص ٥٣١ : قوله : « وإذا اجتمعت الياء والواو قلبت الواو ياء وأُدغمت إحدى الياءين في الأخرى » . كلام ليس على إطلاقه ، بل هو مشروط بسكون الأولى منهما ، فلو كانت متحركة نحو (طويل) فلا قلب ولا إدغام . انظر : حاشية (١).

١٠٠ - في ص ٥٣١ : قوله : « فأما الرباعي : فإنّ حرف المضارعة منه مضموم وعينه مكسورة» . تعبير غير دقيق ، ولو قال : (وما قبل آخره مكسور) بدل (وعينه مكسورة) لكان أدق ، لكي يشمل المجرد والمزيد ؛ لأن عبارته هذه تخرج المجرد مثل (يد حرج) لأن عنيه ساكنة وليست مكسورة . انظر : حاشية (٣).

وقد كررها مرة أخرى في آخر هذه الصفحة وفي ص ٣٣٢ ، حاشية (١).

١٠١ - في ص ٥٣١ : قوله : « وأما الخماسي والسداسي فحرف المضارعة منهما

مفتوح وعينها مكسورة «كلام ليس على إطلاقه ؛ لأن عينها ليست مكسورة دائما ؛ فما بُدِئَ فيه الماضي بتاء زائدة نحو (تَعَلَّمَ) و (تَجَاهَلَ) لا تكسر عينه في المضارع وإنما تفتح . ومثله ما كانت فيه اللام مدغمة نحو (احْمَرَّ) . انظر : حاشية (٦) . وقد استثنى الدينوري من حكمه هذا الخماسي المعتل العين نحو : (يختار) و (ينجاب) والصحيح أنه لم يخرج عن هذا الحكم وهو كسر ما قبل الآخر ؛ لأن أصله : (يَخْتَيِرُ) فكان حقه ألا يستثنيه . انظر : حاشية (٧) .

١٠٢ - في ص ٥٣٢ : قوله : « وكل ما جاء على (فَعَل يَفْعِل) بفتح الماضي وكسر المستقبل وهو متعد فالمصدر منه على (فَعْل) » كلام ليس على إطلاقه ؛ لأن وزن (فَعْل) للمصدر وزن غالب لا لازم ، فقد ورد على أوزان أخرى ، ولو قال : (الغالب أن يكون المصدر منه على (فَعْل) لكان أدق . ومثله ما ذكره بعده من أفعال ومصادر فكلها مصادر غالبة ، وقد ورد لها مصادر بصيغ أخرى . انظر : حاشية (٢) .

١٠٣ - في ص ٥٣٣ : قوله : إن المصدر الميمي من باب (ضرب) على (مَفْعَل) بفتح العين . ليس على إطلاقه ؛ لأنه قد يكون على مَفْعِل) بكسرها ، وذلك إذا كان فعله مثالا واويا صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع . فكان حقه أن يستثنيه في موضعه هنا ، على أنه قد استثناه بعد ذلك دون تفصيل . انظر : حاشية (١) .

وأطلق كذلك في اسم الزمان والمكان منه فجزم بمجيئه على (مَفْعِل) بكسر العين . ولم يستثن ما كان فعله ناقصا نحو : (رمى) و (جرى) فإنه يأتي على (مَفْعَل) بفتح العين . انظر : حاشية (٢) .

وأطلق كذلك في صياغة المصدر الميمي والزمان والمكان من بقية أمثلة الثلاثي غير باب (ضرب) فجزم بأنها تأتي على وزن (مَفْعَل) بفتح العين ، واستثنى من ذلك ثمانية أفعال ، لكنه لم يستثن ما كان فعله مثالا واويا صحيح اللام على وزن (فعل يفعل) نحو : وضع يضع ، ووجل يوجل . فإنها كلها (المصدر والزمان والمكان) تأتي منها على وزن (مفعل) بكسر العين . انظر : حاشية (٣) .

١٠٤ - في ص ٥٣٤ : قوله : « إلا أن حرف العلة ينقلب ياء إنْ كان واوا » عند

حديثه عن الفعل الأجوف من باب (ضرب) . أظن أنه كلام غير سليم ؛ لأن باب (ضرب) لا تكون عينه واوا . كما أنه أورد الفعل (قال) من (القيلولة) وخلط بينه وبين (قال) من القول . وأظن أنه وَهِمَ في ذلك ، وسبقه إلى الوَهَم فيه الزجاجي في الجمل ٣٨٩. ويتضح الأمر أكثر بالرجوع إلى الحواشي (٣) ، (٤) . وحاشية (١) من الصفحة نفسها .

١٠٥ - في ص ٥٣٥ : (وهي الصفحة الأخيرة) قال : «ولم يستعملوا الماضي من (يذر) وهو (وَذَرَ)، ولا الماضي من (يدع) وهو (وَدَعَ) استغناء عنهما بـ (ترك) » . كلامه ليس على إطلاقه ؛ فقد أصاب في الأول وهو (وذر) حيث لم يسمع منه لا قليل ولا كثير . أما الثاني وهو (ودع) فالصحيح أنه مسموع ومستعمل ولكن بقلة ، وله شواهد من القرآن والحديث والشعر . انظر : حاشية (٥) .

هذا ما تيسر لي من استدراكات وملحوظات على الكتاب ، وهي - كما قلت في البداية - أغلبها وجهات نظر تخطيء وتصيب ، وأسأل الله لي ولشيوخي المغفرة والعصمة من الزلل والتجاوز عن العثرات .

وقد يكون من تتمة الموضوع أن أشير إلى بعض الأخطاء التي عثرت عليها - غير ما ذكر - وهي مما يقع مثله كثيرا من النساخ ، ولكن آتفاق النسختين عليها يدعو للغرابة ، ويحتمل معه - ولو احتمالا ضعيفا - أن تكون مقصودة . . ومنها :

١) في ص ١٩٤ : وردت كلمة (للتمكن) في النسختين . وصحتها - كما أرى - (للمتمكن) فلعلها خطأ من الناسخين كليهما.

٢) في ص ١٩٥ : وردت كلمة (اثنان) في النسختين ، وصحتها - عندي - (اثنتان) - فلعلها كسابقتها .

٣) في ص ٢٢٧ : وردت كلمة (عند) بدون هاء في النسختين ، وصحتها - كما أرى - (عنده) .

٤) في ص ٢٢٨ : وردت كلمة (مكسورة) في النسختين ، وصحتها - عندي - (مكسور) .

٥) في ص ٢٣١ : اضطراب في النص وتقديم وتأخير، وقد أصلحته وعلقت عليه .

٦) في ص ٢٧٨ : وردت كلمة (الاتساع) في النسختين هكذا ، وصوابها - عندي - (للاتساع).

٧) في ص ٢٨٧ : وردت كلمة (فيها)، ولو استبدل بها كلمة (منها) لكان أولى . انظر : حاشية (٣).

٨) في ص ٤٠٠ : وردت كلمة (مثل) . وصحتها - عندي - (لمثل) . انظر : حاشية (٢).

الفصـــل الثالـــث

«الاتجاه النحوي عند الدينوري»

وفيـــه :

١ - موقفه من البصريين .
٢ - موقفه من الكوفيين .
٣ - الآراء التي وافق فيها بعض العلماء .
٤ - الآراء والأحكام التي لم يسبق إليها .

الفصل الثالث

« الاتجـاه النحـوي عند الدينـــوري »

مَرّ بنا في الفصل الثاني ـ الذي عرضنا فيه مادة الكتاب وتحدثنا فيه عن منهجه وبعض سماته وخصائصه ، وسجلنا في آخره بعض الملحوظات عليه ـ إشارات كثيرة تصلح أن تندرج تحت هذا العنوان ، بل لا أبالغ إذا قلت : إنها ربما كانت كافية للوفاء بما نريد أن نقوله تحت هذا العنوان ، ولكني مع ذلك آثرت أن أخص هذا الأمر بفصل أجمع فيه المتفرق وأضم فيه النظائر إلى بعضها وأسلّط فيه الأضواء على أمور لا تصلح إلا له وليس لها مكان في غيره ، ولذلك فسوف أقصر حديثي هنا على فقرات أربع لن أعدوَها وهي :

١) موقفه من البصريين .

٢) موقفه من الكوفيين .

٣) موافقته لأفراد من العلماء في آراء سوف أذكرها .

٤) الآراء التي ظهر تفرده بها .

وسأعرض لكل فقرة من هذه الفقرات بالتفصيل :

أولا : موقفه من البصريـين :

يتبين للمطلع على ثمار الصناعة للوهلة الأولى أن مؤلفه يميل إلى البصريين ويبالغ في محبتهم وتمجيد آرائهم والدفاع عنها وتفنيد ما عداها ، بل إنه يعد نفسه بصريا في كثير من عباراته نحو قوله : في ص ١٥٨ : « وعلة أصحابنا. . . . » ويريد بهم البصريين ، وفي ص ١٧٢ : « بالإجماع منا ومنهم » أي من البصريين ومن الكوفيين ،

وفي ص ٣٩٣ : « وتقديره عندنا . . . » وهو تقدير البصريين . وفي ص ٤٢٢ : « ومن ها هنا رددنا . . . . » والرد إنما هو من البصريين . إلى غير ذلك من العبارات وهي عبارات كثيرة واضحة الدلالة على ما نريد ، ويعضد ذلك ويؤيده تلك الآراء الكثيرة التي تبع فيها البصريين وردَّ على من عداهم ، وهي من المسائل البارزة التي اشتهر الخلاف فيها بين المدرستين ، لأني لم أرم إلى الاستقصاء هنا والغوص للبحث عن مسائل أخرى وإنما اكتفيت بما طفا منها على السطح ، ومن ذلك :

١ - في ص ١٣٩ : وافقهم - ضِمناً - في أصل اشتقاق الاسم . انظر : حاشية (٦) .

٢ - في ص ١٤٩ ، وص ٢٨٧ : وافقهم في القول بفعلية (نعم وبئس) ورد على الكوفيين انظر : حاشية (٤) من ص ١٤٩ وحاشية (١) من ص ٢٨٧ .

٣ - في ص ١٤٩ - ١٥٠ : وافقهم في القول بفعلية صيغة التعجب. ودلل على ذلك وأكده في ص ٣٠٤. انظر : حاشية (٥) من ص ١٥٠ وحاشية (٦) من ص ١٦١ .

٤ - في ص ١٥٤ : وافقهم في حرفية الكاف من (إياك) ونحوها. انظر : حاشية (٢).

٥ - في ص ١٥٧ : وافقهم في ترتيب المعارف. انظر : حاشية (٩) .

٦ - في ص ١٦٧ : وافقهم في وجوب إعمال (ظن وأخواتها) إذا تقدمت وعُدِم المانعِ . انظر : حاشية (٧) .

٧ - في ص ١٧٢ : وافقهم في أن المصدر أصل الاشتقاق ودافع عن رأيهم ، ورد على الكوفيين . انظر : حاشية (٣) ، (٤).

٨ - في ص ١٧٩ : وافقهم في أن الهاء ليست للتأنيث أصالة ، وإنما هي مبدلة من التاء في الوقف ، ودلل على صحة مذهبهم . انظر : حاشية (٣).

٩ - في ص ١٨٢ : وافقهم في أن (الميم) المشددة في (اللهم) عوض من حرف النداء انظر : حاشية (٣) .

١٠ - في ص ١٨٧ وص ٣٦٩ : وافقهم في أن (ما)مُهَيِّئة في قوله تعالى :

﴿ رُبَّما يَوَدُّ الَّـذِيْنَ كَفَـرُو . . . ﴾ وأنكر على الكوفيين ـ دون التصريح باسمهم ـ جَعْلَهـا نكـرة بمعنى شيء والجملة بعدها صفة لها ، وقال : إنهم قد غلطوا غلطا فاحشـا ظاهـرا ، إذ ليس في الجملة ضمير يرجع إلى (ما) . وقد علقت على ذلك بالحاشيتين رقم (١) و (٢). من ص ١٨٧ ، والحاشية (١) من ص ٣٦٩ .

١١ ـ في ص ١٩١ : وافقهم ـ ضمنا ـ في التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء ، وبَيَّنَ أن الكوفيين لا يفرقون بينها . انظر : حاشية (٣).

١٢ ـ في ص ١٩٢ : وافقهم في أن الاعراب أصل في الأسماء ، والبناء أصل في الأفعال. انظر : حاشية (٣).

١٣ ـ في ص ٢٠٣ : وافقهم في أن الاشـمام يقـع في المرفوع حسب . انظر : حاشية (١).

١٤ ـ في ص ٢٣٧ : وافقهم في أن فعل الأمر مبني . انظر : حاشية (١).

١٥ ـ في ص ٢٤١ : وافقهم في أن عامل الرفع في المبتدأ هو الابتداء . انظر : حاشية (١).

١٦ ـ في ص ٢٤٣ : وافقهم في عامل الرفع في الفعل المضارع ، وذكر الآراء الباقية ورد عليها . انظر حاشية (٤).

١٧ ـ في ص ٢٤٥ : وافقهم في رافع الخبر . انظر : حاشية (٢).

١٨ ـ في ص ٢٥٤ : وافقهم في وجوب اعتماد الوصف الرافع للفاعل على نفي أو استفهام . انظر حاشية (٤).

١٩ ـ في ص ٢٥٥ : وافقهم في أن الخبر غير المشتق لا يتضمن الضمير . انظر : حاشية (٣).

٢٠ ـ في ص ٢٦٢ : وافقهم في أن (إذا) لا يليها إلا الفعل ، فإنْ كان موجودا والا فهو مقدر. انظر : حاشية (٤).

٢١ ـ في ص ٢٦٢ : وافقهم في عدم جواز نحـو : (زيد قام) على أن يكون التقـدير : قام زيد قام ، وأنكر على القائلين بذلك وقال : إنّه ضعيف وبعيد عن الصواب . انظر : حاشية (٦).

٢٢ - في ص ٢٦٥ ، وص ٣١٦ : وافقهم في وجوب إبراز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هُوَلَهُ ، انظر : حاشية (٢) من ص ٢٦٥ .

٢٣ - في ص ٢٧١ ، وص ٢٧٥ : وافقهم في عدم جواز تقدم الفاعل على فعله . انظر : حاشية (٢) بالنسبة للصفحة الأولى ، وحاشية (٧) في الصفحة الثانية .

٢٤ - في ص ٢٨٠ - ٢٨٢ : وافقهم - فيما يبدو لي على بعد - في إعمال العامل الثاني من العاملين في التنازع ، وقد أطال في ذكر رأيهم ورأي الكوفيين ، ويفهم من إيراد ، تعليل البصريين وشواهدهم أنه يميل إلى رأيهم ، انظر : حاشية (٣) و (٤) و (٥) . من الصفحة الأولى . وحاشية (٣) و (٤) من الثانية .

٢٥ - في ص ٢٩٠ : وافقهم - ضمنا - في عدم جواز نحو : (فَنِعْمَ صَاحِبُ قَوْمٍ لا سِلَاحَ لَهُم . . .) لأن المرفوع بـ (نعم) ليس معرفا بـ (أل) ولا مضافا إلى ذلك، وإنما مضاف إلى مجرد منها. ونقل عن الفراء والكوفيين إجازة ذلك ، انظر : حاشية (١).

٢٦ - في ص ٢٠٧ : وافقهم في عدم جواز التعجب والتفضيل من العيوب والألوان بدون وساطة . انظر : حاشية (١).

٢٧ - في ص ٣٠٩ : وافقهم في أن أسماءَ الأفعال أسماءٌ ، وليست أفعالاً كما يرى الكوفيون , أنظر : حاشية (١).

٢٨ - في ص ٣٠٩ : وافقهم في منع تقدم معمول أسماء الأفعال عليها. انظر : حاشية (٥).

٢٩ - في ص ٣١١ : وافقهم في منع عمل المصدر وهو محذوف . انظر : حاشية (٢).

٣٠ - في ص ٣٢٥ : وافقهم في أولوية المفعول به في النيابة عن الفاعل إذا وجد معه غيره. انظر : حاشية (١).

٣١ - في ص ٣٣٣ : وافقهم في جواز تقدم خبر (كان وأخواتها) عليهن إلا مالزمته (ما) النافية منهن . انظر : حاشية (٥).

٣٢ - في ص ٣٣٤ : وافقهم في منع تقدم معمول خبر (كان وأخواتها) وإيلائه لها، وأنه إنْ حصل شيء من ذلك فلا بد من تقدير ضمير الشأن. انظر : حاشية (٤).

٣٣ - في ص ٣٤١ : وافقهم في كسر همزة (إنَّ) بعد القسم , انظر : حاشية (٤).

٣٤ - في ص ٣٤٢ : وافقهم في أن (لعل) أصلها (عَلّ). انظر : حاشية (١).

٣٥ - في ص ٣٤٣ : وافقهم في أن خبر (أن خبر (إنّ) محذوف في قوله تعالى : ﴿ إنَّ الّذِيْنَ كَفَرُو وَيَصُدُّوْنَ عَنْ سَبِيْلِ اللّهِ . . ﴾.

وتقديره : (هلكوا) أو (خسروا)ونحوه. وليس هو كلمة (يصدون) على زيادة الواو كما يرى الكوفيون. انظر : حاشية (١).

٣٦ - في ص ٣٤٥ : وافقهم في منع العطف على موضع (إنّ) قبل تمام الخبر. وذكر أن الكوفيين يجيزونه قبل الخبر. انظر : حاشية (٤).

٣٧ - في ص ٣٥٥ : وافقهم في منع ترخيم الثلاثي غير المختوم بتاء التأنيث. انظر : حاشية (١).

٣٨ - في ص ٣٥٧ : وافقهم في أن الترخيم خاص بالمنادى المبني على الضم، ويريد به المفرد العلم. انظر : حاشية (٤).

٣٩ - في ص ٣٥٨، وص ٤٦٨ : وافقهم في أن الموصوف لا يضاف إلى صفته، ورد على الكوفيين. انظر حاشية (٢) من ص ٣٥٨، وحاشية (٤) من ص ٣٠٨.

٤٠ - في ص ٣٥٩ : وافقهم في تسمية حروف الجر بهذا الاسم، والكوفيون يسمونها: حروف الخفض أو حروف الصفات. انظر : حاشية (١).

٤١ - في ص ٣٦٠ : وافقهم في منع زيادة (من) في الموجب. انظر : حاشية (١).

٤٢ - في ص ٣٦٠ : وافقهم في أن (إلى)لانتهاء الغاية فقط. انظر : حاشية (٤).

٤٣ - في ص ٣٦٢ : وافقهم في أن حروف الجر لاينوب بعضها عن بعض، وأنكر على من أجازه. انظر: حاشية (٤).

٤٤ - في ص ٣٦٥ : وافقهم في اسميّة (عن) و (على) إذا دخلت عليهما (مِنْ). انظر : حاشية (٣).

٤٥ - في ص ٣٦٦ : وافقهم في القول بِحَرفِيَّةِ (رُبَّ) بإيراده لها ضمن حروف الجر. انظر : حاشية (١).

٤٦ - في ص ٣٦٩ : وافقهم في وجوب نعت مجرور (رب). انظر : حاشية (٥).

٤٧ - في ص ٣٧٤ ، وص ٤٨١ : وافقهم في أن (حتى) تجيء عاطفة. انظر : حاشية (٦) من ص ٣٧٤ . وحاشية (٤) من ص ٤٨١ .

٤٨ - في ص ٣٧٥ : وافقهم في أن النصب بعد (حتى) إنما هو بـ (أن) مضمرة وليس بـ (حتى) نفسها، وإنْ كانت عبارته غير دقيقة . انظر : حاشية (٤).

٤٩ - في ص ٣٧٧ : وافقهم - أيضا - ونص على سيبويه في أن (حتى) الجارة تجر بنفسها. انظر : حاشية (٢).

٥٠ - في ص ٣٧٧ : وافقهم - أيضا - في أن (حتى) لا تدخل على الضمير. انظر : حاشية (٤).

٥١ - في ص ٣٩١ : وافقهم في أن (منذ) بسيطة غير مركبة. انظر : حاشية (٦).

٥٢ - في ص ٣٩٢ : وافقهم في قصر (مِنْ) على الغاية في المكان دون الزمان . انظر : حاشية (٣).

٥٣ - في ص ٣٩٥ : وافقهم في أن التقدير في نحو : (ما رأيته مذ يومان) : أمد ذلك يومان؛ أي أن (مذ) أو (منذ) في موضع رفع مبتدأ، والمرفوع بعده خبره وانتصر لرأيهم وسماهم: المحققين، وأبطل ما عداه. انظر : حاشية (١) و (٢) و (٤) .

٥٤ - في ص ٣٩٩ : وافقهم في أنه لا يجوز للشاعر ترك صرف ما ينصرف ، وقد نص على رأيهم وعلل له ، ولم يعترض عليه ولم يذكر غيره مما يوحي بموافقته عليه . انظر : حاشية (١١).

٥٥ ـ في ص ٤٠٠ : وافقهم ـ أيضا ـ في أن الشاعر له أن يقصر الممدود ، وليس له عكسه . انظر : حاشية (١).

٥٦ ـ في ص ٤٠٤ : وافقهم في علة منع صرف ماكان على وزن (فعلان). انظر : حاشية (٥).

٥٧ ـ في ص ٤١٧ : وافقهم في أن المفعول معه منصوب بالفعل . انظر : حاشية (١).

٥٨ ـ في ص ٤١٩ ، وص ٤٢٣ : وافقهم في جواز تقدم الحال على عاملها إذا كان فعلا ، من غير نظر لصاحب الحال . انظر حاشية (٣) من ص ٤١٩ ، وحاشية (٤) من ص٤٢٣ . كما وافقهم في عدم جواز ذلك إذا كان العامل غير فعل . انظر : حاشية (٤) ص ٤١٩ .

٥٩ ـ في ص ٤٢٢ : وافقهم في أن خبر (كـان) والمفعول الثاني من (ظن) لا ينتصبان على الحال ، وأنكر على الكوفيين القول بذلك . انظر : حاشية (١).

٦٠ ـ في ص ٤٢٤ : وافقهم ـ على ما يبدو ـ في عدم جواز جر ما بعد (كم) الخبرية بإضمار (من) إذا فصل بينها وبينه ، وأشار إلى أن هناك من يجيزه ـ ويقصد الكوفيين ـ انظر : حاشية (٧).

٦١ ـ في ص ٤٢٦ : وافقهم في أن العدد المضاف يتعرف بتعريف المضاف إليه لا بتعريفه هو . انظر : حاشية (٤).

٦٢ ـ في ص ٤٢٩ : وافقهم في أن الفعل هو العامل للنصب في المستثنى . انظر : حاشية (٣).

٦٤ ـ في ص ٤٣٠ : وافقهم في ظرفية (سوى) ودلَّل على ذلك . انظر : حاشية (٦).

٦٥ ـ في ص ٤٣٠ : وافقهم في تقدير اسم (ليس) و (لا يكون) المحذوف عندما يستثنى بهما . انظر : حاشية (١٠).

٦٦ ـ في ص ٤٥٧ : وافقهم في عدم جواز توكيد النكرة توكيدا معنويا . انظر : حاشية (١).

٦٧ - في ص ٤٥٩ : وافقهم في منع العطف على الضمير المتصل المرفوع إلا بعد توكيده بضمير منفصل ، أو وجود فاصل. انظر : حاشية (٤).

٦٨ - في ص ٤٥٩ : وافقهم في وجوب إعادة الجار عند العطف على الضمير المجرور ووصف عدم إعادته بأنه قبيح ولحن . انظر : حاشية (٨).

٦٩ - في ص ٤٦٦ : وافقهم في جواز النعت باسم الإشارة . انظر : حاشية (١).

٧٠ - في ص ٤٧٣ : وافقهم في تسمية (البـدل) بهذا الاسم ، أما الكوفيون فيسمونه : تكريرا أو ترجمة أو تبيينا. انظر : انظر : حاشية (١).

٧١ - في ص ٤٧٤ : وافقهم في جواز إبدال الضمير من الضمير. انظر : حاشية (٧).

٧٢ - في ص ٤٧٧ : وافقهم في حمل آيتي :

﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾

و﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ ﴾

على بدل الاشتمال. انظر : حاشيتي : (٢) و (٣).

٧٣ - في ٤٨٢ : وافقهم في أن (بل) يجوز العطف بها بعد الإيجاب . انظر : حاشية (١).

٧٤ - في ص ٤٨٢ : وافقهم في أن (لكن) لا تقع بعد الإيجاب إذا كان معطوفها مفردا ، فإن دخلت على جملة جاز ذلك . انظر : حاشية (٢).

٧٥ - في ص ٤٨٤ : وافقهم في تقدير (أم) المنقطعة بـ (بـل) والهمزة . انظر : حاشية (١).

٧٦ - في ص ٤٨٤ : وافقهم في جعل (أم) منقطعة في آية الزخرف : «أم أنا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ . . . .» ، انظر : حاشية (٧) .

ثانيـا : موقفه من الكوفيين :

ما أشرت إليه في بداية حديثي عن (موقفه من البصريين) من فرط إعجابه بهم وتمجيده لآرائهم ودفاعه الشديد عنها ، نجد هنا في (موقفه من الكوفيين) ما يقابله

تماما ؛ فبالقدر الذى يُمَجِّدُ به آراء البصريين نجده يُضَعِّفُ آراء الكوفيين ، وبقدر دفاعه عن آراء أولئك نجده يَدْحَضُ آراء هؤلاء ، وفي الوقت الذى يصف فيه آراء البصريين بالصحة والجودة والقوة ، وينعتهم بـ (المحققين) و (شيوخنا) ونحو ذلك من عبارات الإعجاب والثناء ، نراه يستخدم مع الكوفيين عبارات فيها شيء من الشدة والقسوة ومن ذلك قوله في ص ١٨٧ : « . . . . . وقد غلطوا غلطا فاحشا ظاهراً » وكذلك في ص ٣٦٩ عندما أعاد الآية ثانية ، وفي ص ٢٥٠ ـ ٢٥١ : ذكر رأيهم في رافع المبتدأ والخبر وناقشهم فيه وَرَدَّ عليهم ووصف رأيهم بأنه باطل ، وفي ص ٢٦٢ : قال عن أحد آرائهم : « وهو ضعيف وبعيد عن الصواب إذ لا داعي له ولا ضرورة تحمل عليه » ، وفي ص ٣٦١ : قال عن أحد تخريجاتهم : «وليس ذلك بشيء ؛ لأنه تأويل وتخريج ، ومثل ذلك لا يطلق إلا عند الضرورة ، وليست هاهنا ـ بحمد الله ـ ضرورة إليه ؛ لأن لنا عنه مندوحة . وفي ظاهر اللفظ مجالا وفسحة ، وَحَمْلُ الكلام على ما يُبْقِي به على حاله ولا يُعْدَلُ معه عن ظاهر لفظه أحرى وأولى اذا أمكن» . وقد تعقبهم بالرد عليهم ومناقشتهم في مواضع أخرى في الصفحات التالية : (١٤٩ ـ ١٥٠ ـ ١٧٢ ـ ١٧٣ ـ ٢١٠ ـ ٢٥٤ ـ ٣٩١ ـ ٣٩٥ ـ ٤٢٢ ـ ٤٦٢ .

ولو حاولنا أن نبحث عن آراء الكوفيين التي حظيت بإعجاب الدينوري ووافقهم فيها ، فإننا لن نظفر من ذلك إلا بالنزر اليسير، وهو ـ على قلته ـ غير واضح الدلالة ، وإنما يُتَلَمَّسُ تَلَمُّساً ، فقد يكون استنتاجنا له صحيحا، وقد يكون غير ذلك . . ومن ذلك :

١ ـ في ص ١٧٥ : وافقهم في أن الجر بواو (رب) وفائها ، وليس بـ (رب) المضمرة نفسها وربما يكون الدينوري لم يأخذ بهذا الرأى مجاراة الكوفيين أنفسهم ، وإنما مجاراة للمبرد وابن السراج؛ لأنهما يريان ذلك . انظر : حاشية (٢) .

٢ ـ في ص ٢٥٦ : أظن أنه وافقهم في متعلق الجار والمجرور (بسم) في البسملة. انظر : حاشية (٥) .

٣ - في ص ٣٦٣ : وافقهم في إثبات (لام العاقبة). انظر : حاشية (٧).

٤ - في ص ٤٤١ : توحي عبارته : « و (كي) تنصب على كل حال » بأنه يوافقهم فيها. انظر : حاشية (٤).

٥ - في ص ٤٧٤ : كأنه يوافقهم في التأكيد على وصف النكرة عندما تبدل من معرفة أو يبدل منها معرفة . انظر : حاشية (٣).

٦ - في ص ٤٧٩ : سمى عطف النسق بهذا الاسم وهو اصطلاح كوفي . وسيويه أكثر ما يسميه بـ (باب الشركة). انظر : حاشية (١).

ثالثا : الآراء التي وافق فيها بعض العلماء :

لن أتوسع في هذه الفقرة كثيرا ؛ لأن ذلك ربما أفضى بي إلى تكرير ما قلته في الحديث عن (مصاره) ، وبخاصة وأني - هناك - قد أفردت كل عالم من العلماء المتقدمين عليه - ممن استفاد منهم - بحديث خاص أشرت فيه إلى مواطن ما أخذه من كتبهم ، وهذه الفقرة قريبة الصلة - كما نرى - مما ذكر هناك ، ولذلك فسأقتصر فيها على ما وافق فيه بعض العلماء من آراء واجتهادات نحوية عرف أكثرها واشتهر بنسبته إلى هذا العالم أو ذاك ، وكان - في الغالب - مخالفا لما عليه جمهور العلماء ، وسأنسب الرأى لأقدم عالم وجدته منسوبا إليه ؛ لأننا قد نرى رأيا اشتهرت عند العلماء نسبته للفارسي - مثلا - مع أنه في حقيقة الأمر للأخفش ، فسأنسبه للأخفش - بصفته المتقدم - ثم أشير إلى نسبته للفارسي ، وهكذا . . وذلك على النحو التالى :

١ - الخليـــل :

١ - في ص ٢١٣ : وافقه - فيما يبدو - دون أن يصرح باسمه ، في أن لام (ذو) أصلها الواو. والأكثرون على خلاف ذلك . انظر : حاشية (٢).

٢ - في ص ٢٩٦ : وافقـه هو وسيبـويه دون تصـريح في أن (حبذا) رُكّبت فغلبت عليها الاسمية . انظر : حاشية (٥) و (٤) ص ٢٩٧ .

٢ - سيبويـــه :

ذكـرت في حديثي عن (مـوقفه من البصريين) أنه قد وافقهم في (٧٦) ست وسبعين مسألة ، وهذه المسائل إذا نظرنا فيها وجدنا أنها كلها أو جُلّها تصلح أن تنـدرج تحت عنـواننا هذا ، وهو : ماوافق فيه سيبويه من الآراء ؛ لأن البصريين تابعون لإمامهم سيبويه في ذلك . فإذا قررنا - بناء على ذلك - أن نصرف النظر هنا عن إعـادة تلك المسـائل ، فإنه لن يبقى لنا ما نتحدث عنه هنا إلا النزر اليسير المتمثل فيما يلي :

١ - في ص ١٥٥ : قال : « وفي الياء من مثال (تفعلين) خلاف ، فهي عند سيبويه اسم وعند الأخفش علامة التأنيث » ، ثم أعاد الكلام ثانية في ص ١٩٦ وختمـه بقـوله : « والصحيح رأى سيبويه »، انظر : حاشية (١) من ص ١٥٥، وحاشية (٣) من ص ١٥٦ .

٢ - في ص ٢٢٢ : وافـقــه - دون تصــريح - في أن (ألـف المثنى) حرف الإعراب . انظر : حاشية (٦) .

٣ - في ص ٢٩٧ : وافقـه - كما أشرت قبل قليل - في تركيب (حبذا) وَغَلَبَةِ الاسمية عليها. حاشية (٤) و (٥) ص ٢٩٦

٤ - في ص ٣٠١-٣٠٢ : ذكر أن في (ما) التعجبية مذهبين : أحدهما : مذهب الأخفش ، والثـاني : مذهب سيبــويه. وقـد رد على مذهب الأخفش وأبـطله ، ولم يعتـرض على مذهب سيويه ، مما يدل على موافقته له ، انظر : حاشية (٣) من ص ٣٠١ ، وحاشية (٤) من ص ٣٠٢ . ، وقد نسب سيبويه هذا الرأى للخليل ، لكن الدينوري قد نص فيه صراحة على سيبويه ولم يشر للخليل .

٥ - في ص ٣٤١ : وافقـه دون تصـريح في تقدير اللام قبل (أنّ) في قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاْجِدَ لِلّه . . . ﴾

انظر : حاشية (٣)، وينسب - أيضا - للخليل والكسائي .

٦ - في ص ٣٧٧ : ذكر ثلاثة آراء في (حتى) الجارة لسيبويه ، والكسائي ، والفراء، وختمها بقوله : « والصحيح قول سيبويه » وهو أنها جارة بنفسها . انظر : حاشية (٢).

٧ - في ص ٣٨٥ : وافقه - فيما يبدو - في أن همزة (أيمن الله) همزة وصل. فقد ذكر رأيه ورأى الفراء ، ثم استشهد لرأيه ، بما يوحي بمتابعته له . وقد نسب سيبويه ذلك إلى يونس ، انظر : حاشية (٣).

٨ - في ص ٣٩٩ : وافقه في أن الجر غير الصرف . انظر : انظر : حاشية (٩).

٩ - في ص ٤١٨ : وافقه في تقدير (قعد القرفصاء). حاشية (٢) و (٣) .

هذه خلاصة ما وافق فيه سيبويه بعد استبعاد المسائل التى وافق فيها البصريين والتى ذكرت في مكانها هناك . وصلة الدينوري بسيبويه لا تقف عند ذلك ؛ فقد نسب له الدينوري كلاما في عدَّة مواضع ، وتبين لي بعد البحث أن أغلبها غير صحيح ، وقد أشرت إلى مواضع ذلك في آخر الفصل الثاني في فقرات الملحوظات والاستدراكات . بقي أن أشير إلى آخر مالديَّ من صلة الدينوري بسيويه ويتمثل ذلك في بعض المواضع التى ذكر فيها الدينوري رأي سيبويه مع غيره من الآراء ثم خالفه ، وهذا قليل ومع قلته فهو غريب نظرا لفرط إعجابه به وتقديره له . ومن ذلك :

- ما ورد في ص ١٤٤ ، وص ٢٤٧ : حيث ذكر رأيه في حرفية (إذ ما) وخالفه ووافق القائلين بأنها اسم . انظر : حاشية (٥) من ص ١٤٤ ، وحاشية (٣) من ص ٢٤٧.
- قوله في ص ٣٢٤ : «لا يجوز أن يبنى غير المتعدي لما لم يسم فاعله ؛ لئلا يبقى حديثا عن غير مُحَدَّثٍ عنه إلا عند سيبويه فإنه يجيز ذلك على إضمار المصدر وهو ضعيف . . . .» . ولم ينص الدينوري على تضعيف رأى سيبويه إلا في هذا الموضع .

- ما ورد في ص ٣٧١ : حيث ذكر رأيه في لزوم (حاشا) الحرفية ، وخالفه ووافق القائلين بجواز الوجهين فيها : الفعلية والحرفية. انظر : حاشية (٢) و (٣) .
- ما ورد في ص ٤٥٥ : حيث لم يوافقه في عَدِّ (جميع) و (عامة) من ألفاظ التوكيد المعنوي - انظر : حاشية (٥).

٣ - الأخفـــش :

سبقت مني الإشـارة في الحـديث عن (مصـادره) في الفصـل الثاني إلى أن الأخفش ورد له ذكـر في عشرة مواضـع من ثمار الصناعة ، وكان الغالب على الدينورى أن يقف منه موقف المعارض ، وأن يتصدى لإبطال رأيه وتفنيده ، وربما كان قاسيا في ذلك ، كقوله في ص ٢٩٩ : « والأخفش يقول : (حبذا) يرفع الاسم وينصب الخبر، وهذا القول مما يجب أن يُتَصامم عنه ، ولا يُتَشاغل به لضعفه وَرِكَّتِه» .

وفي مجال موافقته له لم أجد من ذلك إلا خمسة مواضع يحتمل أن يكون قد وافقه فيها ؛ لأن رأيه جاء قريبا من رأيه دون أن يذكر اسمه أو يصرح بأى شيء يدل عليه .

ومن ذلك :

١ - في ص ٢٠٤ : وافقه - فيما يبدو - في أن الفعل المضارع يبنى إذا اتصلت به نون التوكيد مطلقا ؛ أى سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة . انظر : حاشية (١) وهذا هو رأى الأخفش . وقد سبق ابنُ بابشاذ الدينوري إلى ذلك ، فالغالب أنه أخذه عنه كالعادة. وقد ورد في ص ٢٣٨ ما يؤكد أن الدينوري يرى البناء مطلقا مع نون التوكيد . انظر : حاشية (٦).

٢ - في ص ٣٧٣ : وافقه - كما يظهر - في جواز الوجهين (الحرفية والفعلية) في (عـدا) والجمهـور لا يثبتـون لها إلا الفعلية. انظر : حاشية (٢). وقد أجاز الوجهين فيها - قبل الدينوري - الزجاجي وابن بابشاذ . فالغالب أن الدينوري أخذ ذلك عنهما . لكن الأخفش سابق للجميع .

٣ - في ص ٣٩٠ : ربما كان موافقا له في جَعْلِ حرف النفي المحذوف (ما) وليس (لا) في قوله تعالى : ﴿ قَالُوْا تَاللَّه تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوْسُفَ ﴾
والجمهور على أن المحذوف (لا) ولا يجيزون حذف (ما). انظر : حاشية (٤).

٤ - في ص ٤٠٥ : وافقه في أن تنوين (جوارٍ) ونحوه تنوين صرف ، وليس

تنوين عوض كما يرى الجمهور . انظر : حاشية (٥). وقد قال بذلك ابن بابشاذ ـ قبل الدينوري .

٥ ـ في ص ٤١٧ : قال عن المفعول معه : « وهذا الباب عندنا موقوف على السماع ». وهذا مايراه الأخفش ، أما الجمهور فيرون أنه مقيس . انظر : حاشية (١).

٤ ـ المبرد :

أشرت في الفصل الثاني في الحديث عن (مصادره) إلى أن المبرد لم يرد له ذكر كثير كالأخفش ، حيث لم يرد ذكره صراحة في أكثر من خمسة مواضع ، ولكن استفادة الدينوري منه كانت كبيرة ، وأغلب ذلك لم ينسبه إليه ، وهذا كله ـ المنسوب وغير المنسوب ـ تقدم بيان مواضعه بالتفصيل ، وفي إطار المنهج الذى رسمته لهذا الفصل لا يوجد أمامي ما يصح أن يندرج تحته سوى ثلاثة مواضع أرجح أن يكون الدينوري قد وافق فيها المبرد وأخذ برأيه ، وهي :

١ ـ في ص ٢٠١ : وافقه في تعليل جر الأسماء ، وجزم الأفعال ، وفَضَّلَ رأيه على بقية الآراء بقوله : « والأول قول المبرد ، وهو أقواها وأحسنها وأقيسها » انظر : حاشية (١).

٢ ـ في ص ٢٩٠ : وافقه في جواز الجمع بين فاعل (نِعْمَ) وتمييزها نحو : نعم الرجل رجلا زيد. والجمهور يمنعون ذلك . وممن ثبت عنه القول بالجواز قبل الدينوري وبعد المبرد : ابن السراج والفارسي . انظر : حاشية (٢) ففيها تفصيل طويل لهذه المسألة .

٣ ـ في ص ٣٧١ : وافقه في جواز الوجهين (الحرفية والفعلية) في (حاشا). ومع أن هذا الرأي ليس خاصا بالمبرد وإنما ينسب إلى مجموعة من العلماء قبل المبرد وبعده : كالفراء والأخفش وأبي زيد والجرمي والمازني وغيرهم . فإنه اشتهر بنسبته للمبرد وله فيه حديث في المقتضب وغيره ، حتى إن صاحب الإنصاف (م ٣٧) اكتفى بنسبته له وحده د ون غيره.

٥ - ابن السـراج :

استفـاد الدينوري منه استفادة كبيرة على الرغم من أنه لم يذكر اسمه إلا في خمسة مواضع ، وقد مضى تفصيل ذلك في (مصادره)، أما ما يتعلق بالآراء التي وافقه فيها فهي قليلة جدا حيث لم تزد على اثنين ـ كما ظهر لي ـ ولعل السبب في قلتها هو قلة الآراء التي اشتهر عن ابن السراج التفرد بها . والرأيان هما :

١ - في ص ١٤٤ : وافقه في القول بأن (إذ ما) ظرف ، وليست حرفا كما يرى سيبويه والجمهور. وقد قال الفارسي ـ أيضا ـ بالظرفية . وينسب بعض العلماء ذلك إلى المبرد ، لكني وجدته في المقتضب يقول بحرفيتها كسيبويه . انظر : حاشية (٥).

٢ - في ص ٤٥١ : وافقـه في أن (لَمّا) ظرف بمعنى (حين) وليست حرف وجود لوجود كما يرى سيبويه والجمهور. وقد قال بظرفيتها ـ أيضا ـ الفارسي وابن بابشاذ ـ انظر : حاشية (٨).

٦ - الزجاجـــي :

صلة الـدينـوري بالـزجـاجي وبكتـابـه (الجمل) قوية جدا ، وقد أشرت في (مصادره) في الفصل الثاني إلى أن الدينوري استفاد منه في خمسة وأربعين موضعا ـ على الأقـل ـ ولم يصرح باسمه إلا في اثني عشر موضعا منها ، وكثيرا ما كان الدينوري يعترض عليه ، وربما اشتد في نقده والرد عليه ، ومن ذلك : قوله في ص ٢٠٠ :عن رأي الـزجـاجي في علة جر الأسمـاء وجزم الأفعال : « وهو قول ضعيف ، والزجاجي أخذ بعضه من كلام سيبويه ، وأضاف مالم يُجْدِ طائلاً إليه » وقوله في ص ٢٠٨ : عن الأفعال الخمسة : «وقد تضلل قوم بهذه الأمثلة فزعموا أن الأفعال تثنى وتجمع وتؤنث ، وليست كذلك ». وهو يريد الزجاجي ـ كما أرى ـ وقوله في ص ٢٣٥ : « والاعتبار بـ (أمس) و (غـد) يرجع إلى المعنى ، لا إلى مجرد اللفظ ، ومن أطلق ذلك إطلاقا فقد جازف وتعرض للمناقضة » وهو يقصد الزجاجي ـ كما ظهر لي ـ. وقوله في ص ٣١٤ ـ ٣١٥ : « وقد تكلمنا في (تصفح الجمل) على الوجه الذى أجازه أبو القاسم الزجاجي وهو ضعيف ، وعلى الوجه الذى أنكره

على سيبويه وهو جائز » . إلى غير ذلك من المواضع ، وهي كثيرة ويكفينا منها هذه النماذج .

أما الآراء التي وافق فيها الدينوري الزجاجي فهى قليةٌ بالنظر إلى ما شرطناه من شهرة الرأي وتداوله بين العلماء منسوبا إلى صاحبه ، وكثيرةٌ لو نظرنا فيها إلى ما أخذه منه من كلام أيّ كلام ، وعندي مما يدخل تحت شرطنا هذه المواضع :

١ - في ص ٣٣٩ : وافقه في القول بأن (لكن) للاستدراك والتوكيد. وخالف الجمهور . انظر : حاشية (١).

٢ - في ص ٣٨٦ : وافقه ـ فيما يبدو ـ في تقدير فعل متعد هو (أُلْزِمُ) يكون هو الناصب لبعض ألفاظ القسم عند ورودها منصوبة . وان كان ابن السراج قد سبقهما إلى شيء مثل ذلك ، إلا أن الدينوري طابق الزجاجي في لفظ الفعل ونص العبارة. انظر : حاشية (٣).

٣ - في ص ٣٧٧ : وافقه في جواز حذف (ما) و (لا) من جواب القسم ، وأغلب العلماء يرون الحذف خاصا بـ (لا) فقط . وقد قال بمثل قولهما ابن بابشاذ. انظر : حاشية (١) و (٢).

٤ - في ص ٤٢٩ وص ٤٣١ : وافقه في جعل (إلاَّ أن يكون) أداة برأسها من أدوات الاستثناء . والجمهور لا يرونها كذلك. انظر : حاشية (٥)من ص ٤٢٩ . وحاشية (٢) من ص ٤٣١.

٥ - في ص ٥٢٩ : وافقه في النص على أن الأفعال المسموعة من المثال الـواوى المحذوف الفاء المكسور العين في المستقبل ثمانية أفعال فقط . بينما يوصلها بعض العلماء إلى قرابة ستة عشر. انظر : حاشية (٢).

٧ - الفارســـي :

مَرّ معنا في الحديث عن (مصادره) أنه استفاد من الفارسي في خمسة وثلاثين موضعـا، ولم يصرح باسمه إلا في تسعة منها فقط ، وكان أغلب تلك المواضع نصـوصا وفصولا كاملة من (الإيضاح) وقد مضى بيان ذلك كله . أما فيما يتعلق بمـوافقته له في بعض الآراء المشهورة له ، فلم أجد من ذلك إلا موضعا واحدا

خالصا له ، وموضعين قد سَبَقَ إليهما ابنُ السراج ، وإن كان للفارسي في الأخذ بهما شهرة وهما : القول باسمية (إذ ما) واسمية (لَمّا). وقد ذكرتهما قبل قليل مع ابن السراج . أما الرأي الخاص به هو ـ كما ظهرلي ـ فهو :

١ ـ في ص ٣١٤ : وافقه في جواز تعريف معمول الصفة المشبهة ـ إذا كانت منونة ـ ورفعه على البدلية من المضمر ، وخالف البصريين والكوفيين . انظر : حاشية (٤).

٨ ـ ابن بابشاذ :

تبين لنا في الحديث عن (مصادره) وقبله وبعده أن صلة الدينوري بابن بابشاذ لاتدانيها صلة بحال من الأحوال ، وأشرت هناك إلى استفادته منه في مائة وخمسة وثلاثين موضعا ، وفيها ما هو أبواب وفصول بحذافيرها ، مما يوحى بأن نصف (ثمار الصناعة) أو قريبا من ذلك مأخوذ من ابن بابشاذ ، ولو كان ابن بابشاذ من العلماء المستقلين والمجددين المشهورين بالتفرد بالآراء ، لوجدنا كثيرا منها لدى الدينوري ؛ لأنه مترسم لخطاه في الكثير من حديثه ، ولكن أغلب ما أخذه منه إنما هو من تلك الأمور العامة التي يشترك فيها الجميع من السابقين واللاحقين ، ولم أسجل مما يصلح لما نحن فيه سوى هذه المواضع القليلة :

١ ـ في ص ١٤٤ : وافقه ـ فيما يبدو ـ في أن (إذا) إذا زيدت عليها (ما) شُرِط بها في الشعر وغيره . انظر إيضاح ذلك في حاشية (٦).

٢ ـ في ص ٣١٢ : وافقه في جعل (مسألة الكحل) مسألتين . انظر : حاشية (١).

٣ ـ في ص ٣٨٧ : وافقه في الإنكار على الزجاجي ؛ لأنه عد (جَيْرِ) اسما مقسما به . انظر : حاشية (٥).

٤ ـ في ص ٤٤٠ : وافقه في نسبة القول بتركيب (إذن) إلى الخليل ، وهو قول غريب . انظر : حاشية (٤).

٥ ـ في ص ٤٥٥ : وافقه في جعل ألفاظ التوكيد المعنوى تسعة. انظر : حاشية (٥).

رابعا : الآراء والأحكام التي لم يسبق إليها :

للدينوري - كما لغيره - بعض الأحكام والآراء التي لم يُسبق إليها - في حدود علمي - ، وهي ليست بالكثيرة ؛ لأن الدينوري يعد من متوسطي العلماء وليس من الرواد المجددين ، وقد مر معنا في آخر الفصل الثاني في الملحوظات والاستدراكات كثير من ذلك . وبقي لديّ مما يصلح لهذا الفصل نزر يسير يتمثل فيما يلي :

١ - في ص ١٣٥ - ١٣٦ : تفرد بذكر العلل الثلاث والعشرين، وهي علل لا أعرف له فيها سابقاً ولا لاحقاً والعلماء إلى اليوم يُجمعون على نسبتها إليه، ويعرفونه بها، انظر : حاشية (٦) من ص ١٣٦ .

٢ - في ص ١٤٧ وص ٣٢٧ : تفرد بنسبة القول بحرفية (كان وأخواتها) إلى الكوفيين انظر : حاشية (٤) من ص (١٤)، وحاشية (٧) من ص ٣٢٧ ، وحاشية (١) من ص ١٨٢ .

٣ - في ص ١٦٩ : ذكر لـ (ظن) ثلاثة معان ، وفعل ذلك من بعده من العلماء ، وبحثت عند سابقيه فلم أجد - من اطلعت عليه منهم - يشير إلا إلى معنيين فقط . انظر : حاشية (١).

٤ - في ص ١٩٤ : قال: «والفتح مستمر في الأفعال الماضية مالم يعرض لها عارض ينقلها إلى الضم . . . أو إلى الكسرة وهو أن تلحقه تاء التأنيث ويلقاها ساكن » . ولم يقل أحد - فيما أعلم -: إنّ الفعل الماضي مبني على الكسر مع تاء التأنيث . وإنما هو باق على بنائه على الفتح ، والكسرة المشار إليها كسرة التاء وليس الفعل. انظر : حاشية (٥).

٥ - في ص ٢٤٨ و ص ٤٥٤ : أشار إلى أنه قد يعد من التوابع : ما تبع بالحكاية والمجاورة. ولا أعرف أحدا أشار إلى ذلك غيره.

٦ - في ص ٢٧٥ : فسر (الخشية) بـ (العلم) في قوله تعالى :
﴿ إِنَّما يَخْشَى اللّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ ﴾ .
على قراءة رفع لفظ الجلالة (الله) ونصب (العلماء) على فرض صحتها. وهو تفسير

غريب لم أجده عند غيره. انظر : حاشية (٤).

٧ - في ص ٢٨٣ : قال في توجيه بيت أمرىء القيس :

فَلَو أنّ ما أسْعى لِأدْنى مَعِيْشَةٍ كَفَانِى وَلَمْ أطْلُبْ قَليلٌ مِن المالِ

« والذي يَقْوَى في نفسي وما سبقني إليه أحد أن قوله : (ولم أطلب) معناه : (ولم أسع) وهو غير متعد ، فلذلك لم يحفل به وأعمل الأول ، ولا أدري كيف غبي على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول ». وقد نص الدينوري على أنه توجيه لم يسبقه إليه أحد . انظر : حاشية (١) و (٣) و (٥).

٨ - في ص ٣٠٩ : قال : « أما الأسماء التي سميت بها الأفعال فإنّ العاملة منها هي المتضمنة لمعنى الأمر » ، فقد قصر العمل عليها ، مع أنّ العلماء يعملون أسماء الأفعال كلها بأنواعها . انظر : حاشية (٢).

٩ - في ص ٣١٠ : نص على امتناع حذف الفاعل إلا مع المصدر فقط . والعلماء يجعلونه مطردا في أكثر من موضع. انظر التفصيل في حاشية (٤).

١٠ - في ص ٣٤٦ : شبه (لا) النافية للجنس - إذا فصل بينها وبين اسمها - بـ (ليس)، وهو تشبيه غريب ؛ لأنها حينئذ تهمل ولا تعمل عمل (ليس) . إلا إنْ كان يريد وجه شبه غير العمل ، فذلك أمر لم يظهر لي . انظر : حاشية (٢) من ص٣٤٦ .

١١ - في ص ٣٧١ : نسب إلى سيبويه أنه استشهد على حرفية (حاشا) بقول الشاعر :

حَاشَى أبي ثَوْبانَ إنّ لَهُ ضِنًّا على المَلْحَاةِ والشَّتْم

وهذا البيت لا يوجد - كما أعلم - في كتاب سيبويه . ولا أعرف أحدا نسب له الاستشهاد به غير الدينوري . انظر : حاشية (٥). كما نسب له - أيضا - القول بأن (اللام) زائدة في قوله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاْشَ لِلَّهِ ﴾.

مع أن الآية - كما أعلم - لم ترد في كتاب سيبويه . انظر : حاشية (١) من ص ٣٧٣.

١٢ - في ص ٤٣٨ : قد يفهم من كلامه فيها أن (أن) لا تنصب إلا وهي مسبوقة . مع العلم أنها تنصب وهي مصدرة. انظر : حاشية (٤).

١٣ - في ص ٤٦٤ : خَرّج قراءة الجر لكلمة (خُضْر) في قوله تعالى : ﴿ عَالِيَهُمْ ثِيَابُ سُنْدُسٍ خُضْرٍ ﴾ بأنه على المجاورة . وهو قول غريب لم أجده عند أحد غيره ممن سبقه . انظر : حاشية (١).

١٤ - في ص ٤٧٥ : انفرد وخالف الجمهور بجعله الفعل ﴿ يَلْقَ أَثَامًا ﴾ بدلاً من الفعل (يَفْعَلْ ذلك) في قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ وجواب الشرط (يضاعف له العذاب). وهو رأي غريب . انظر : حاشية (٧) .

١٥ - في ص ٤٨٢ : ذكر أن (لكن) إذا وقعت بين جملتين عطفت جملة على جملة . والذى عليه الجمهور أنه إذا وليها جملة فليست بعاطفة ، وإنما هي حرف ابتداء . انظر : حاشية (٣) .

١٦ - في ص ٥٠٥ : أورد أوزان التصغير في صورة أوزان الصرف بطريقة غريبة، انظر : حاشية (٨).

١٧ - في ص ٥٠٩ : لم يذكر في النسب إلى ما فيه الياء نحو (قريش) إلا الوجه السماعي الذى لا يقاس عليه عند الجمهور ، وأهمل الوجه المشهور القياسي . انظر : حاشية (٤) .

١٨ - في ص ٥٠٩ : - أيضا - ذكر في النسب إلى نحو (حنيفة) مما اجتمعت فيه الياء وتاء التأنيث ، وجهين ، وجعلهما متساويين في الجودة ، وخَيّر بينهما. والجمهور يحكمون بشذوذ الثاني منهما. انظر : حاشية (٦).

١٩ - في ص ٥١٦ : جعل أصل كلمتي (بنت) و (أخت) (بنوة) و (أخوة). والعلماء يذكرون أن أصلهما : (بِنْو) كـ (جِذْع) و (أُخْو) كـ (قُفْل). انظر : حاشية (٥).

٢٠ - في ص ٥١٩ : أشار في موضعين من هذه الصفحة إلى جواز الإدغام في مسألتين ، بينما الجمهور يرونه واجبا فيهما. انظر : حاشية (٢) و (٥).

هذه خلاصة المسائل والأحكام التي خالف فيها الدينوري العلماء . وهناك أمور ومسائل كثيرة غير هذه تصلح للتسجيل هنا . وقد حَمَلْتُ أكثرها على أنه خالف فيه العلماء من باب التسامح في التعبير أو نحو ذلك ، فلذلك أهملتها هنا ، على أنه سبق لي أن سجلتها في الفصل الثاني في فقرة (الملحوظات والاستدراكات) وهي ـ كما قلت ـ كثيرة .

وبهذا ينتهي الفصل الثالث . وتنتهى به دراسة حياة المؤلف وكتابه واتجاهه النحوي .

ويليه (الفصل الرابع) وهو (وقفات بين يدي التحقيق لوصف النسخ وإيضاح المنهج وعرض نماذج من المخطوط) .

الفصـــل الرابـــع

وقفـــات بـــين يـــدي التحقيـــق

«لوصف النسخ وإيضاح المنهج وعرض نماذج مصورة من المخطوط»

وفيـــه :

١ ـ وصف نسخ الكتاب المخطوطة.
٢ ـ منهجي في التحقيق.
٣ ـ نماذج مصورة من مخطوطتي الكتاب.

الفصل الرابع

وقفات بين يدي التحقيق

«لوصف النسخ ، وإيضاح المنهج ، وعرض نماذج مصورة من المخطوط» .

أولا : وصف نسخ الكتاب المخطوطة :

توصلت بعد بحث بذلت فيه غاية الجهد ، واستعنت فيه بالمختصين من أرباب هذه الصناعة إلى أنه لا يوجد لكتابنا (ثمار الصناعة) سوى نسختين خطيتين هما :

١ ـ النسخة الأولى : نسخة المتحف البريطاني في لندن ، ورقمها هناك (Or. St. Browne ـ ١٤٧ ـ ٧٩) ولها صورة في مركز البحث العلمي التابع لجامعة أم القرى بمكة المكرمة ، وقد تفضل مدير المركز الدكتور / عبدالرحمن العثيمين ـ فمكنني من الحصول على صورة منها. كما أني تمكنت ـ بفضل الله ـ من الاطلاع على النسخة الأم في المتحف البريطاني وصَوّرتُ منها بعض الأوراق التي لم تكن واضحة في مصورة المركز .

وتقع هذه النسخة في (١٥٧) مائة وسبع وخمسين ورقة، أى : (٣١٤) أربع عشرة وثلاثمائة صفحة، وفي الصفحة (١٥) خمسة عشر سطرا ، وفي السطر ثمان كلمات تقريبا، وقد كتبت بخط مشرقي جيد ، وهي كاملة لا نقص فيها ، وقد كتب عليها تاريخ نسخها في آخر سطر من آخر صفحة كما يلي : « فُرِغ منه بمصر في شهر ربيع الآخر ، سنة ثلاث وثمانين وخمسمائة ». ولم يكتب اسم ناسخها وقد كتب على غلافها اسم الكتاب هكذا : « كتاب ثمار الصناعة للدينوري في علم

العربية ». وتجمع هذه النسخة مع الكمال ـ المشار إليه ـ الصحة والدقة ، وقد كتب عليها في أحد عشر موضعا منها أنها قوبلت بالأم فصحت . وهذه النسخة ـ كما يبدو لي ـ أقدم من النسخة الثانية ؛ لأن النسخة الثانية ـ وإن لم تكن مؤرخة ـ فإنّ خطها شبيه برسم القرن السابع كما يقول المختصون في الخطوط . ولذلك فقد عَوّلْتُ على هذه النسخة كثيرا نظرا لكمالها وصحتها ودقتها ، ولكني لم أتخذها أصلا ، وإنما انتهجت أسلوب اختيار الأفضل والمزج بين النسختين. (وسأوضح ذلك في منهج التحقيق). وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (أ). وهذه النسخة ـ كما يبدو ـ هي التي يذكر صاحب روضات الجنات ص ٢٤٥ الخوانساري أنه قد رآها بقوله : « رأيت منها في هذه الأواخر نسخة جيدة الخط في الغاية، عتيقة جدا ، قد أنيف تاريخ كتابتها على ثمانين وخمسمائة ». فهذا التاريخ الذى أشار إليه يدل على أنه يريد نسختنا هذه. وقد أشار بروكلمان ٥/ ٢٤٠ (الطبعة العربية) إلى هذه النسخة وذكر رقمها في المتحف البريطاني وبعض المعلومات عنها.

٢ ـ **النسخة الثانية** : نسخة جامعة اسطنبول في تركيا، ورقمها هناك (٣٨٧٦/ A) ولها صورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة وقد تفضل مدير المركز بإعطائي صورة منها . كما يوجد لها صورة في قسم المخطوطات بجامعتنا جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض مسجلة برقم (٢٧١٠) وقد حصلت على صورة منها لعلها تكون أوضح في التصوير فَتُعين على تجلية ما قد يلتبس من مصورة المركز . ومع هذا فقد تمكنت ـ بفضل الله ثم بتعاون الجامعة ـ من السفر والاطلاع على النسخة الأم لهاتين المصورتين في مكانها في جامعة اسطنبول. وتقع هذه النسخة في (١٦٠) مائة وستين ورقة. أى : (٣٢٠) ثلاثمائة وعشرين صفحة، وفي الصفحة (١٣) ثلاثة عشر سطرا، وفي السطر عشر كلمات تقريبا. وقد كتبت بخط مشرقي جيد ، وهي واضحة جدا وكاملة إلا أنها قد سقطت منها الورقة الثامنة. وليس عليها تاريخ يوضح زمن نسخها ، ولكن بعض المختصين يذكرون أن خطها يوافق رسم وطريقة القرن السابع ، وممن ذكر ذلك الدكتور / رمضان ششن ، حين عرض لها في كتابه (نوادر المخطوطات ٢/ ١٩) ، وأُحِبّ أن أشير هنا ـ بالمناسبة ـ إلى أن الدكتور رمضان حين عرض

لهذه المخطوطة في كتابه ذكر أن لها نسختين في جامعة اسطنبول ، الأولى برقم (٣٨٧٦) ، والثانية برقم (٣٨١٦) ولكني عندما سافرت إلى اسنبول للتأكد من ذلك ، لم أجد عندهم إلا واحدة فقط وهي الأولى . وأكدوا لي أن الأمر خطأ أو وهم من الدكتور رمضان ، ثم قابلت الدكتور رمضان نفسه وذكرت له الأمر فوعدني بالبحث والتأكد ، فلما التقينا ثانية أخبرني بأن الأمر فيه خطأ وأنه لا يوجد فعلا في جامعة استطنبول إلا النسخة التي تحمل رقم (٣٨٧٦) .

وهذه النسخة تجمع مع الوضوح ، الصحة فأخطاؤها قليلة ، ولا توجد فروق تذكر بينها وبين نسخة المتحف البريطاني ، كما أنها قد قوبلت على غيرها ، وقد نص على هذه المقابلة في أربعة عشر موضعا من النسخة بعد كل عشر ورقات ، وقد كتب على غلاف النسخة اسم الكتاب واسم مؤلفه هكذا : « ثمار الصناعة - تأليف الشيخ الجليس عالم العلماء أبي عبدالله الحسين بن موسى الدينوري رحمه الله » . وعلى الغلاف - أيضا - تملكات كثيرة غير واضحة تماما ، وقد رمزت لهذه النسخة بالرمز (ب) . ولم يشر بروكلمان إلى هذه النسخة عندما عرض للكتاب .

وأخيرا : أود أن أعيد ما أشرت إليه في الفصل الثاني عند حديثي عن توثيق نسبة الكتاب وعنوانه ، وهو أنه يوجد في مكتبة بلدية الإسكندرية مخطوطة باسم (ثمرة الصناعة) وكنت أظنها قبل الاطلاع عليها نسخة ثالثة من كتابنا ، ولكني تَبَيَّنْتُ حقيقتها على النحو الذي أفصحت عنه هناك .

* * *

ثانيا : منهجي في التحقيق :

عندما بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب وضعت أمام عيني هدفين :

الأول : الاهتمام بنصه في شكله العام اهتماما يخرجه بالصورة التى أرادها المؤلف أو قريب منها .

الثاني : خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد وآراء ومسائل وأعلام ونحو

ذلك . . وفي سبيل الوصول إلى هذين الهدفين انتهجت كل سبيل نافع أراه موصلا إليهما. على النحو التالي :

أولا : في مجال العناية بالنص من حيث الشكل قمت بما يلي :

١ ـ نسخت نسخة (أ) ، وقابلت عليها نسخة (ب)، وما اختلفتا فيه ـ وهو قليل ـ أَثْبَتُّهُ بين معقوفين وعَلّقْتُ عليه في الحاشية. وكنت أحرص على أن يكون المثبت هو ما في (أ) مالم أجد أن مافي (ب) أصح منه أو أفضل منه في تحقيق المعنى المراد ، وعندما تزيد نسخة عن أخرى ، فإن كانت الزيادة في (أ) أثبتها بين معقوفين إلا إذا كانت لا محل لها. وإن كانت الزيادة من (ب) لم أحرص على إثباتها في المتن إلا إذا كانت ضرورية ، وإلا فإني أعلقها في الحاشية . وعندما أرى أن مافي النسختين خطأ يفسد المعنى فإني أضع بديلا له من عندى يستقيم به المعنى وأجعله بين معقوفين وأعلق على ذلك. فإن كان المعنى يستقيم به على ضَعْفٍ أو بُعْدٍ فإني أبقيه وأشير في الحاشية إلى أنه هكذا ورد في النسختين ، والأفضل كذا وكذا.

٢ ـ اعتنيت بعلامات الترقيم قدر الطاقة ومَيَّزتُ الجمل المعترضة وهي كثيرة وبعضها فيه طول ، وجعلت الكلام يبدأ من أول السطر عندما يكون فكرة جديدة مستقلة ، أو أنواعا أو شروطا أو نحو ذلك مما يتضح المعنى ويحسن بجعله في أول السطر ، وأكملت ذلك بالاستعانة ببعض الخطوط أجعلها تحت بعض الجمل أو الكلمات عندما أرى أن الحاجة تدعو إليها بشدة .

٣ ـ وضعت عنوانات جانبية فوق بعض الفصول كى يتبين القارئُ محتواها قبل قراءتها ، وقد حملني على ذلك كثرة الفصول التي لا تربط بينها رابطة وبخاصة في الصفحات الخمسين الأولى ، واستحسنت ذلك فَسِرْتُ عليه إلى نهاية الكتاب . وقد ميزت هذه العنوانات بجعلها بين معقوفين ليفهم من ذلك أنها دخيلة على النص . أما عنوانات الأبواب فهي من عمل المؤلف ، ولم أضعها بين معقوفين .

٤ ـ اجتهدت كثيرا في الربط بين المسائل المتماثلة ؛ لأن المؤلف من عادته

أن يعرض لبعض المسائل في موضعين متباعدين ، وقد يحيل على أحدهما وقد لا يحيل ، وقد التزمت بالدلالة على ذلك كله .

٥ ـ ضبطت الكلمات الموهمة أو الغريبة بالشكل ، وفسرت منها ما يحتاج إلى تفسير من معاجم اللغة ، وبينت مراجع الضمائر التي تحتاج إلى ذلك .

٦ ـ وضعت خطاً مائلاً هكذا / بين نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط وبداية التي تليها ، ووضعت أمام هذه الشرطة في الجانب الأيسر من الصفحة رقم صفحة المخطوط التي ابتدأت وجعلته بين معقوفين هكذا [١ / ب].

٧ ـ وضعت ثلاث نجوم في وسط السطر تفصل بين كل فصل والذي يليه.

٨ ـ وضعت خطا طويلا في أعلى كل صفحة ، وكتبت فوقه اسم الباب الذى تتبع له هذه الصفحة بطريقة تعين القارىء على الوصول إلى غرضه سريعا .

٩ ـ بدأت كل باب جديد من أول صفحة جديدة ، ولم أجعله يبدأ في منتصف الصفحة أو في نهايتها.

* * *

ثانيـا : في مجـال خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد ، وآراء ومسائل ، وأعلام ونحو ذلك . . قمت بما يلي :

أ ـ بالنسبة للشواهد :

خدمت كل مجمـوعة من مجموعات الشواهد الأربع المعروفة وهي : القرآن الكريم ، والحديث الشريف ، والأمثال والأقوال ، والشعر . الخدمة التي تستحقها حسبما درج عليه المحققون ، وذلك على النحو التالي :

المجموعة الأولى : شواهد القرآن الكريم ، وقد انحصر عملي فيها فيما يلي :

١ ـ جعلت كل آية بين قوسين مضاعفين هكذا : « ».

٢ ـ ضبطت الآية بالشكل من المصحف .

٣ - بينت في الحاشية اسم السورة ورقمها ، ثُمَّ رقم الآية .
٤ - أكملت بعض الآيات التي أوردها المؤلف مبتورة .
٥ - خرجت القـراءات القـرآنية التي عرض لها المؤلف وأحلت عليها في كتب القراءات المعتبرة.

المجموعـة الثانيـة : شواهد الحديث : وهي قليلة حيث لم تزد على أربعة ، وقد جعلت كل واحد منها بين قوسين ، وضبطتها بالشكل ، وفصلت ـ في الحاشية ـ القول في تخريجها والحكم عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجرح والتعديل وكتب التخريج الحديثة .

المجمـوعة الثالثـة : الأمثال والأقوال : وهي قليلة ـ أيضـا ـ ، وقد جعلت كل واحـد منها بين قوسين ، وضبطتها بالشكل ، وخرجتها ـ في الحاشية ـ من كتب الأمثال وكتب النحو .

المجموعة الرابعـة شواهد الشعر والرجز : وقد حظيت بنصيب وافر من العناية تَمَثَّلَ فيما يلي :
١ - جعلت لكل بيت رقما متسلسلا أمامه في الجهة اليمنى من الصفحة ، وجعلته بين معقوفين [ ] .
٢ - أَثبتُّ في المتن ما أورده المؤلف من البيت ، سواء أكان كلمتين أم شطرا أم بيتا كاملا ، أم بيتا وبعض بيت . ثم قمت بإكمال الباقي في الحاشية .
٣ - ضبطتُّ الأبيات بالشكل .
٤ - نسبت الأبيات ـ غير المنسوبة ـ لأصحابها ، وحققت القول فيما اختلف في نسبته .
٥ - عرفتُ بقائليها تعريفا موجزا .
٦ - شرحت معاني الأبيات وفسرت غريبها .
٧ - أشـرت إلى بعض الـروايات التي تؤثـر في الشـاهـد. ونبهت على الرواية المشهورة إذا كان المؤلف قد أورده برواية غريبة.
٨ - بَيّنْتُ بحر كل بيت .

٩ ـ خَرّجْتُ الأبيات من دواوين أصحابها ومن كتب النحو المشهورة ومن كتب شروح الشـواهـد، ومن المجمـوعـات الشعـرية المعتبـرة كالأصمعيات والمفضليات والنقائض والحماسة ونحوها. وقد راعيت في ذلك كله التسلسل التاريخي .

ب ـ **بالنسبة للآراء والمسائل النحوية** :

ألفيتها تندرج تحت مجموعتين :

١) المجموعة الأولى : الآراء التى نسبها لأصحابها .

٢) المجموعة الثانية : الآراء التي أخذها دون نسبة .

فأما المجموعة الأولى : وهي الآراء والأقوال التي نسبها لأصحابها فقد قمت فيها بما يلي :

١ ـ تخـريجهـا من كتاب صاحبها ـ إن كان له كتاب موجود ـ فإن لم أجدها ، خرجتها من أقدم كتاب بعده أظفر بها فيه ، فإن لم أستطع تدرجت إلى من بعده حتى أصل إلى عصر الدينوري فإن لم أظفر بها في كتاب قبله ، لجأت اضطرارا إلى تخريجها من كتاب متأخر عنه ، وأظن أنني ـ بفضل الله ـ لم أحتج إلى بهذا الأسلوب الأخير.

٢ ـ عند وجود الرأي أو القول في كتاب صاحبه ، أتحقق من مطابقته له وصحة النسبـة والنقـل عنه. وإذا وجدت خلاف ذلك أشرت إليه. كما حصل مع مجموعة من آراء سيبويه المنسوبة إليه . مما سبقت الإشارة إلى نماذج منه في الاستدراكات والملحوظات في الفصل الثاني .

وأما المجموعة الثانية : وهي الآراء والأقوال التى أثبتها في كتابه دون نسبة بطريقة توحي بأنها له ، فهي كثيرة جدا، وقد وفقني الله في العثور على عدد كبير منها، والسبب في ذلك : أنني جمعت أمامي كل ما أستطيع جمعه من الكتب المتقدمة على الرجل من المخطوطة والمطبوعة وكنت أعرض مادة كتابه عليها فترة طويلة، وبعد مداومة العمل على هذه الحال وفقني الله إلى التعرف على مراجعه بصورة شبه

قطعية ، واستبعـدت المـراجـع الباقية، وصرت بعد ذلك أعرض أبواب الكتاب وفصـوله على هذه المراجع ومالم أجده في هذا أجده في الآخر وهكذا ، حتى تمكنت ـ بفضل الله ـ من إرجاع أغلب مادة هذا الكتاب إلى مصادرها الاثني عشر التي تقدمت في الفصل الثاني في الحديث عن (مصادر الكتاب).

ج ـ بالنسبة للأعـلام :

١ ـ أعلام الأشخاص : ترجمت لكل واحد منهم ترجمة موجزة في سطرين أو ثلاثة من كتب التراجم المعروفة والمشهورة كتراجم النحاة والقراء وغيرها، وأردفت ذلك بمصادر الترجمة.

٢ ـ أعلام الأماكن والبلدان : وهي قليلة، عرفت بها تعريفا موجزا من كتب البلدان القديمة والحديثة.

وهذا ما قمت به ـ موجزاً ـ في سبيل خدمة هذا الكتاب شكلاً ومضموناً. وقد ختمت ذلك كله بالفهارس الفنية الكاشفة التي تدني مادة الكتاب للقارىء وتجعلها في متناوله.

والحمـــد للـــــه أولاً وأخـــــيراً .

ورقة الغلاف من (أ)

بسم الله الرحمن الرحيم

ثمار الصناعة

تأليف الشيخ الرئيس عماد العلماء أبي عبد الله

الحسين بن موسى الدينوري رحمه الله

ورقة الغلاف من (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ ... الجليس ابو عبد الله الحسين بن

موسى ... الدينوري رحمه الله

الحمد لله مولي الحكم، ومفيد العلم، وواهب الفهم، وصلى

الله على رسوله محمد خاتم اولي العزم، وسيد العرب

والعجم، واشرف نفس نشئت في الجسم، وعلى آله

الطيبين الطاهرين وسلم تسليما. اما بعد فانك

ايها الولد البار، والتلميذ العمار، والاخ الشفيق

والصديق الصدوق امتعني الله بك، وادام ... واد ...

وثبت لي ما الفته من حسن اعتقادك فصدتني في

ان امنن كتابا ينشر اصول العربية وجمله وما لا

يسع المتادب ... افترحت علي ان اودعه

منه ثمارا وعقودا ... ثبت له فيه اعدادا واحدودا

وان ... لعن ... ودوا المثل ولا اشاغل ببسط

... جعله ... اكبر الجوامع

بسم الله الرحمن الرحيم وبه أستعين

الحمد لله مؤتي الحكم ومفيد العلم وواهب الفهم
وصلى الله على رسوله محمد خاتم أولي العزم وسيد
العرب والعجم وأشرف من نشأ في الحرم وعلى آله الأطيبين
الأطهرين وسلم تسليما أما بعد أيها الولد البار والنجل السار
والأخ الشفيق والقرين الصديق أمتعني الله بخالص ودادك
وبصيرة الفهم من حسن اعتقادك فقد رأيت أن أملي عليك
ما يحصر أصول علم العربية بجملته وما لا يسع المتأدب
أن يجهله واقترحت علي أن أودعه منه ما أدعو
وأنصب أمره اعتدادا وحرزا وأن أعدل عن الاستشهاد
والتمثيل لا أشتغل بذكر الخلاف والتعليل بل أجعله
[illegible] الجوامع المشتملة اختصارا على الفوائد والمنافع
حتى [illegible] أقرب إلى أن تتناوله حفظك وأسرع

إن تتوفر من تصوره حظك فسبرت صدق عنايتك واستبرأت
حقيقة رغبتك بحملك التسويف والمطاولة ومدارسا
التعلل والمماطلة فما ابتليت إلا الإدمة والمطالبة
لما أخذا في المراجعة والمخاطبة بل وصلت
الاقتضاء إلا انثناء وأبحث في المسألة صباح مساء آخذا
بواجب الصبر والأدب وسالكا أنهج العلم
والطلب عرفت منك مكان الاستثناء لا تبتدئ
لك والميل إلى تيسير إيرادك وآمالك وصار
مما أملك وملقيا إليك ما أسميته شرف همتك
ونعا به بإرادة عزمك وملقياك به هذا استمرار
الصاغة ومفرعا في العناية بتحصيله وتنبيهه الانتشار
والله ولي الهداية إلى سواء الصراط والعصمة من التفريط
والإفراط وهو حسبنا ونعم الوكيل

الورقة الأولى من (ب)

من بَذَرَ وهو وذَرَ لا الماضي من بذع وهو دع أو يدع فاستغنا
عنهما بترك وما كان على مِفعال وفاؤه واو قلبت
واوه ياء لانكسار ما قبلها نحو ميعاد وميزان وميقات
وكان الاصل موعاد وموزان وموقات واصل قل اقول
واستثقلت الضمة على الواو فسكنت ونقلت ضمتها الى القاف
فاستغنى عن الهمزة وحذفت لانها انما اجتلبت ليتوصل
بها الى النطق بالساكن فبقى على قول فحذفت الواو
لالتقاء الساكنين وكذلك اصل بع ابيع فاستثقلت
الكسرة على الياء فسكنت ونقلت كسرتها الى الباء
واستغنى عن الهمزة فحذفت للعلة المذكورة وكذلك ما
اشبههما وجميع العقود التي اوردناها في هذا الباب هو موضوع
على القياس ومنها ما قد سمع خلافه فيستعمل الاصل
قياسا والمسموع استحسانا ٥

تم الجزء الثالث من ثمار الصناعة وبتمامه تم الكتاب
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على سيدنا محمد واله اجمعين
وفرغ منه نصر في سهح الاخر سنه ... والسبعمائة ... نبيه

الورقة الأخيرة من (أ)

الورقة الأخيرة من (ب)

كتـــــاب

ثمـــارُ الصِّنَاعَـــة

« فــي عِلــمِ العَربيَّـــةِ »

لأبِي عَبْد اللَّهِ الحُسَيْنْ بنِ موسىٰ بنِ هبة اللّهِ الدِّيْنَوَرِي

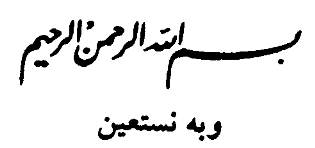
الملقـب بـ « الجليـــس »

(من علماء القرن الخامس الهجري)

تحقيـــق

دكتور محمد بن خالد الفاضل

١٤١١هـ - ١٩٩٠م



وبه نستعين

/[قال الشيخ الجليل الجليس[1] أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري رحمه الله تعالى[2]] : الحمد لله مؤتي الحِكَم ، ومُفيد العِلْم ، وواهب الفهم . وصلى الله على رسوله محمد خاتم أولي العزم ، وسيد العرب والعجم ، وأشرف نفس أنشئت في الجسم ، وعلى آله الأطيبين الأطهرين وسلم تسليما . أما بعد : [١/ب]

فإنّك أيّها الولد البار، والتلميذ السار[3]، والأخ الشفيق ، والصديق الصدوق ، أمتعني الله بخالص وِدَادِك ، وثبَّتَ لي ما أَلِفْتُه من حُسْن اعتقادك ، قصدتني في أن أُمِلَّ عليك كتاباً ينظم أصولَ علمِ العربية وجُمَلَه ، ومالا يسع المتأدب فيه أن يجهله، واقترحتَ عليَّ أن أُودِعَه منه ثماراً وعقوداً، وأقتضبَ[4] له[5] فيه أعداداً وحدوداً ، وأن أعدلَ عن الاستشهاد والتمثيل ، ولا أتشاغلَ ببسط الخلاف والتعليل ، بل أجعله كالتذاكير[6] والجوامع ، / المشتملة بإيجاز على الفوائد [٢/أ]

---

(١) الجليس : لقبه، وهو لقب مشهور لا يكاد عند إطلاقه ينصرف إلى غيره.

(٢) ما بين المعقوفين من (أ) وموجود في (ب) ولكن ليس هنا في افتتاح المقدمة، وانما في الصفحة الثالثة في افتتاح الكتاب.

(٣) لم أتمكن من معرفة شيء عن هذا التلميذ الذى ألف الكتاب لأجله.

(٤) أقتضب : قال في القاموس : «قضبه يقضبه : قطعه، كاقتضبه. .» ١/١١٧.

(٥) في النسختين (له)، وعندي أن الأحسن: (لك).

(٦) التذاكير : جمع تذكار ، والتذكار بمعنى الحفظ كالذكر ، وهو مصدر وجاز جمعه مع أنه مصدر ، لأنه اختلفت أنواعه، والمراد هنا: العبارات الموجزة التي يسهل حفظها واستذكارها، كما يدل عليه كلامه بعد سطر. وانظر: القاموس (مادة ذكر) ٢/٣٥، والمعجم الوسيط (مادة ذكر) ١/٣١٣. هذا وبين البصريين والكوفيين خلاف في مثل هذا المصدر مما جاء على وزن (تفعال) وهل هو سماعي أو قياسي. وذلك موضح في شرح الشافية للرضي ١/١٦٧.

والمنافع ، رجاء أن يكون أقرب إلى أن يتناوله حِفْظُك ، وأسرع في أن يتوفرَ من تصـوّرِه حَظُّك ، فَسَبَـرْتُ صدق رغبتـك ، واسْتَبْـرأت[1] صحة عقيدتك بتكلّف التسـويف والمـطاولة ، وَمَدِّ أرسان التعلل والمماطلة ، فلما أبيتَ إلا الملازمة[2] والمـطالبـة ، ولم تأل جهـداً في المـراجعـة والمخـاطبـة، بل وصلت الاقتضاء بالاقتضـاء، وألححت في المسألة صباح مساء ، أَخْذاً بموجب[3] الصبر والأدب وسُلوكا لقوانين التعلم والطلب . عرفت منك مكان الاستحقاق لإسعاف سؤالك ، والمصير إلى قضاء آرابك وآمالك ، وهأنذا مُملياً عليك ، ومُلقياً إليك ماسما إليه شريف هِمّتك ، وتعلق به صادق عزمك ، ومُلَقِّباً كتابي هذا بـ (ثمار الصناعة)، ومُفْرِغاً في العناية بتلخيصه وتنقيحه نهاية الاستطاعة، والله ولي الهداية إلى سواء الصراط ، والعصمة من التفريط والإفراط ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

[٢/ب] /[قال[4] أبو عبدالله] : للنحو حَدّان : لغوي ، وصناعي[5]. فاللغوي : أنه القصد إلى معرفة كلام العرب . والصناعي : أنه علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله عز وجل وكلام فصحاء العرب[6] . واسم النحو في الأصل مصدر

---

(١) في المعجم الوسيط : ٤٦/١ (برأ): «استبرأ الشيء : تقصى بحثه ليقطع الشبهة عنه «وانظر: أساس البلاغة ١٨.

(٢) في (أ): (الملاومة). وقد اخترت مافي (ب) لأنها أظهر. وإن كانتا كلتاهما تؤديان المعنى المطلوب.

(٣) فى (ب): بمواجب.

(٤) ما بين المعقوفين من (أ) وفي (ب): [قال الشيخ الجليل الجليس عالم العلماء أبو عبدالله الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري رحمه الله تعالى]. وقد تقدم ذكر هذا السطر في الصفحة الأولى مأخوذا من نسخة (أ)، وتنقصه عبارة : (عالم العلماء).

(٥) انظر في حد النحو : إيضاح الزجاجي ٨٩، والخصائص ٣٤/١. وشرح المقدمة لابن بابشاذ ٨٨/١، وكلام الدينوري قريب جدا مما فيه

(٦) أثبت السيوطي تعريف الدينوري للنحو في كتابه الاقتراح ص ٥٤ وصرح باسمه مشيرا إلى أنه جارى جمهور العلماء في عدم الاحتجاج بالحديث الشريف، وقصر الاحتجاج على القرآن وكلام العرب.

كزيد وَوَعْد. وخُصّ به هذا الفن من العلم كما خُصّت الكعبة باسم البيت ، وعلم الشريعة باسم الفقه[1].

واعتلالات النحويين صنفان[2] : علة تطرد على [كـل[3]] كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم . وعلة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم ومقاصدهم في موضوعاته[4] . وهم للأولى أكثر استعمالا وأشد تداولا . وهي واسعة الشعب ، كثيرة الافتنان . إلا أن مدار المشهورة منها[5] في الجملة عند من عُني بجمعها وصرف الاهتمام إلى تتبعها وحصرها على ثلاثة وعشرين نوعا ، نثبت أسماءها وألقابها حسب في هذا الموضع ، وتمر بك / الأمثلة على تفاريقها [٣/أ] وتفاصيلها عند ذكر الأقيسة في كل باب من أبواب هذا الكتاب . وهي : علة سماع ، وعلة تشبيه ، وعلة استغناء ، وعلة استثقال ، وعلة فرق ، وعلة توكيد ، وعلة تعويض ، وعلة نظير ، وعلة نقيض ، وعلة حمل على المعنى ، وعلة مشاكلة، وعلة معادلة، وعلة قرب ومجاورة ، وعلة وجوب ، وعلة تغليب ، وعلة اختصار ، وعلة تخفيف ، وعلة دلالة حال ، وعلة أصل ، وعلة تحليل ، وعلة إشعار، وعلة تضاد ، وعلة أَوْلَى[6] .

* * *

(١) انظر : شرح المقدمة ١/٨٨.

(٢) من الكتب التي سبقت الدينوري في الحديث بإسهاب عن العلل النحوية : كتاب الإيضاح في علل النحو للزجاجي٦٤ ، وكتاب الخصائص لابن جني ١/٤٨، إلى ٩٦، ١٤٤ إلى ١٩٧ . وغيرها من المواضع.

(٣) ليست في (ب).

(٤) انظر : الأصول ١/٣٧ ففيه ذكر للصنفين . وانظر الاقتراح ١١٨ .

(٥) اعترضت هنا في نسخة (ب) كلمة (الافتنان). ولا داعي لها .

(٦) اشتهر الدينوري عند العلماء بهذه العلل ، وأصبح كل من ترجم له لا يجد ما يعرفه به سوى كتابه : «ثمار الصناعة» ثم سرد هذه العلل منسوبة إليه، وممن فعل ذلك : عبدالباقي اليمني في كتابه : إشارة التعيين ٣٢ (المخطوط) وابن مكتوم في تذكرته ـ كما سيأتي ـ والفيروزا بادي في البلغة ٦٩، والسيوطي في بغية الوعاة ١/٥٤١، وفي الاقتراح ١١٥ ، والخوانساري في روضات الجنات ٢٤٥ . ومع أن الدينوري ذكر أنها ثلاث

فصــل : بين الكلام والقول فُرقانٌ ظاهرٌ عند أهل هذه الصناعة ؛ لأن الكلام

وعشرون علة وسردها كذلك وفعل مثله اليمني والفيروزابادي، فإن ابن مكتوم ذكر أنها أربع وعشرون علة وسردها كذلك بزيادة علة واحدة وهي : (علة جواز). ولا أدري كيف جاء بها، وتبعه في ذلك السيوطي في كتابيه المذكورين لأنه ناقل عنه ، وتبعهما الخوانساري لأنه ناقل عن السيوطي . هذا وإني لأرى أن هذه العلل بحاجة إلى شرح وتمثيل لها، وأحسن شرح لها ما ورد في تذكرة ابن مكتوم ـ فيما نقله عنه صاحب الاقتراح ١١٥ ـ حيث قال : «قوله : علة سماع، مثل : قولهم : امرأة ثدياء ، ولا يقال : رجل أثدى ، ليس لذلك علة سوى السماع . وعلة تشبيه : مثل : إعراب المضارع لمشابهته الاسم ، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف . وعلة استغناء : كاستغنائهم بـ (ترك) عن (ودع). وعلة استثقال : كاستثقالهم الواو في (يعد) لوقوعها بين ياء وكسرة. وعلة فرق : وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ، ونصب المفعول ، وفتح نون الجمع ، وكسر نون المثنى . وعلة توكيد : مثل إدخالهم النون الخفيفة والثقيلة في فعل الأمر لتأكيد إيقاعه . وعلة تعويض : مثل تعويضهم الميم في (اللهم) من حرف النداء. وعلة نظير : مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملا على الجر إذ هو نظيره، وعلة نقيض : مثل نصبهم النكرة بـ (لا) حملا على نقيضها (إنّ). وعلة حمل على المعنى : مثل : (فمن جاءه موعظة) ذكر فعل الموعظة وهي مؤنثة حملا لها على المعنى وهو الوعظ . وعلة مشاكلة : مثل قوله : (سَلاسلا وأغلالا). وعلة معادلة : مثل جرهم مالا ينصرف بالفتح حمـلا على النصب ثم عادلـوا بينهما فحملوا النصب على الجر في جمع المؤنث السالم . وعلة مجاورة : مثل الجر بالمجاورة في قولهم : جحر ضب خرب ، وضم لام (لله) في (الحمد لله) لمجاورتها الدال ، وعلة وجوب : وذلك تعليلهم لرفع الفاعل ونحوه . وعلة جواز : وذلك ما ذكروه في تعليل الإمالة من الأسبـاب المعـروفة فإن ذلك علة لجواز الإمالة فيما أميل لا لوجوبها، و علة تغليب : مثل : (وكانت من القـانتين) . وعلة اختصـار : مثـل باب الترخيم و (لم يك). وعلة تخفيف : كالإدغـام ، وعلة أصـل : كاستحوذ ، ويؤكرم ، وصرف مالا ينصرف . وعلة أولى : كقولهم إن الفاعل أولى برتبة التقديم من المفعول . وعلة دلالة حال : كقول المستهل : الهلال، أي: هذا الهلال، فحذف لدلالة الحال عليه . وعلة إشعار : كقولهم في جمع موسى : موسون . بفتح ما قبل الواو إشعارا بأن المحذوف ألف . وعلة تضاد : مثل قولهم في الأفعال التي يجوز إلغاؤها متى تقدمت وأكدت بالمصدر أو بضميره : لم تلغ لما بين التوكيد والإلغاء من التضاد . قال ابن مكتوم : وأما علة التحليل فقد اعتاص عليَّ شرحها وفكرت فيها أياما فلم يظهر لي فيها شيء . وقال الشيخ شمس الدين بن الصائغ : قد رأيتها مذكورة في كتب المحققين كابن الخشاب البغدادي حاكيا لهـا عن السلف في نحو الاستدلال على اسمية (كيف) بنفي حرفيتها لأنها مع الاسم كلام ، ونفي فعليتهـا لمجاورتها الفعل بلا فاصل، فتحلل عقد شبه خلاف المدعى» انتهى كلام ابن مكتوم منقولا من الاقتـراح. وممن شرح هذه العلل وأفاض فيها؛ ابن علان في شرحه للاقتراح من الورقة ٩٣/أ إلى الورقة

عنـدهم [هـو[1]] عبارة عن الجملة التامة المفيدة . والقول عبارة عن الأصوات المقطعة بالحروف ، كانت جملة أو جزءاً من جملة وأفادت أو لم تفد[2] فالقول ـ إذن ـ عندهم أعم من الكلام ؛ لأن / كل كلام قول ، وليس كل قول كلاما ؛ [٣/ب] ولذلك يقول المسلمون : القرآن كلام الله . ولا يقولون : قول الله[3]. فِراراً من الصفة المحتملة لوصمة العجز وهُجْنة النقص إلى السِّمة المُعَرّاة من ذلك ؛ إذ الأفعال المضافة إلى الله سبحانه منزهة عن أن يلحق بها تقصير أو يشوبها نقصان .

فصــل : الكلام يأتلف من شيئين : اسم مع اسم ، أو اسم مع فعل ، أو ماينوب مناب الفعل ويسد مسده من ظرف أو جار ومجرور أو حرف نداء . وقد ينوب الحرف الواحد مناب الجملة ، وهي حروف الجواب نحو : نعم ، وبلى ؛ لأنها وضعت

= ٩٦/ب . والملاحظ أن الدينوري فصل في الصنف الأول من العلل وذكر تقسيماته ، لكنه ضرب صفحا عن الصنف الثاني فلم يتعرض له بشيء. ولهذا قال السيوطي ـ تتمة لكلامه السابق ـ: «وأما الصنف الثاني فلم يتعرض له الجليس ولابينه، وقد بينه ابن السراج في الأصول [٣٧/١] فقال : اعتلالات النحويين ضربان: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا : كل فاعل مرفوع ، وكل مفعول منصوب . وضرب يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا : لم صار الفاعل مرفوعا، والمفعول منصوبا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما يستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، ويتبين به فضل هذه اللغة على غيرها. وقال ابن جني في الخصائص. [١٧٣/١] : هذا الذى سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ ، فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة . . . . »

انتهى كلام السيوطي .

(١) ليست في (ب).

(٢) تعريفه للكلام والقول هو مضمون ما ذكره ابن جني في الخصائص ١٧/١ ، وإن لم يكن بلفظه، وهو لا يعدو ما اتفق عليه العلماء في ذلك ، وإن كان تعريف الدينوري للقول فيه إيهام بأنه يراه مرادفا للفظ ، أى أنه قد يشمل المهمل والمستعمل، وهو في نظري لم يقصد ذلك ولم يرد إلا المستعمل من الألفاظ دون المهمل فهو متـابع لابن جني في ذلك، لكن ابن جني قطع الشك باليقين حينما مثل للناقص غير المفيد بنحو: زيد ومحمد . . . والدينوري لم يمثل. وانظر في : تعريف الكلام والقول: شرح المفصل ١٨/١، وشرح الكافية للرضي ٣/١، والتصريح ١٨/١ .

(٣) الخصائص ١٨/١ .

موضع الجملة التي وقعت جوابا [لها[1]] . فأغنت عن تكرارها ، وأفادت فائدتها . وقد يقتصر على بعض الجملة لمثل هذه العلة كجواب الاستفهام . وقد ترد في كلامهم جمل توهم التعطّل عن الإفادة فيقع التظني[2] بها من أجل ذلك أنها ليست كلاما ، والأمر فيها بخلاف / ذلك ، وهي نحو قولهم : النار حارة ، والعشرة أكثر من الخمسة ، ونظائرهما[3] . وقد تدخل الحروف على الجمل للمعاني المخصوصة بها ؛ من إيجاب ، ونفي ، وأمر ، ونهي ، واستفهام ، وشرط ، وتعدية ، وعطف وغير ذلك . [٤أ]

* * *

<u>فصـــل</u> : كلّ كلمة لا تنفكُّ من أن تكون أحد ثلاثة أشياء : اسما ، أو فعلاً ، أو حرفاً[4] .

والعلةُ في ذلك السماعُ ؛ لأنهم استقروا وتصفحوا كل جزء من الأجزاء التي تركَّب منها الكلام ، والأجزاء الداخلة عليه ، فألْفوها محصورة في هذه القسمة غير خارجة عنها ؛ لأن العبارة[5] على حسب المعبر عنه ، والمعبر عنه لا يخلو [مـن[6]] أن يكون ذاتا ، أو حدث ذات ؛ أو واسطة بين الذات وحدثها ، [تكون لإيجاب شـيء لها[7] أو نفي شـيء عنها] .

---

(١) ليست في (ب) وإن كان هناك إشارة ـ كالعادة ـ إلى أنها ربما كانت معلقة في الهامش لكنها لم تظهر في التصوير.

(٢) قال في القاموس ٤/٢٤٥ : «التظنّي : إعمال الظن ، وأصله التظنّن».

(٣) هذه القضية محل خلاف بين العلماء، وقد فصل القول فيها الشيخ يس في هامش التصريح ٢١/١ .

(٤) الكتاب ٢/١، المقتضب ٣/١، إيضاح الزجاجي ٤١ .

(٥) من هنا إلى نهاية الفصل وكذلك الفصل الذي يليه أغلبه موجود بنصه تماما في شرح المقدمة المحسبة ٩٢/١ .

(٦) ليست في (ب).

(٧) ليست في (ب).

فالاسم : عبارة عن الذات . والفعل : عبارة عن الحدث . والحرف : عبارة عن الواسطة بينهما[1]. فقد ثبت وتقرر بهذه العلة / السماعية الاستقرائية أن الاسم [٤/ب] والفعل من أجزاء الكلام ، والحرف طارىء عليهما ، وداخل لمعنى مضاف إليهما، ولا رابع لها موجود في شيء من الأقاويل عربيها وعجميها[2] فافهمه .

* * *

فصل : العلة في ترتيبهم هذه الثلاثة على الرتبة المذكورة من تقديم الاسم وتأخير الحرف وتوسيط[3] الفعل هي : أن الاسم : يخبر به ، ويخبر عنه فتقدم لقوّته ، والحرف : لا يخبر به ، ولا [يخبر[4]] عنه فتأخر لضعفه ، والفعل : يخبر به ، ولا يخبر عنه فوقع بينهما[5].

[اشتقاق الاسم] :

فصل : قيل في أصل الاسم واشتقاقه قولان[6] :

أحدهما : قول البصريين ، وهو أن أصله سِمْوٌ ، وفيه لغتان : سِمْوٌ وسُمْوٌ ،

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (الورقة ١/ب).

(٢) المقتضب ٣/١ وهذا ما يراه علماء العربية، ولبعض العلماء من غير العرب رأي غير ذلك، فأرسطو ـ مثلا ـ يذكر في كتابه (فن الشعر) ص ٥٥ : «أن المقولة تتألف من الأجزاء التالية : الحرف الهجائي، والمقطع والرباط والأداة والاسم والفعل والتصريف والقول».
والواقع أن تقسيم العرب أدق في نظري وأكثر اختصاراً؛ لأن تقسيمات أرسطو يمكن أن يدخل بعضها في بعض حتي لا يبقى إلا : الاسم والفعل والحرف .

(٣) في (أ) : وتوسط . وقد اخترت ما في (ب) ليشاكل ماقبله.

(٤) ليست في (ب).

(٥) شرح المقدمة ٩٢/١.

(٦) انظر في هذه المسألة : المخصص ١٣٤/١٧ ، وشرح المقدمة لابن بابشاذ ٩٧/١، وشرح الجمل له (الورقة ١/ب)، وابن الشجرى ٦٦/٢، والإنصاف (م ١) ٦/١، وابن يعيش ٢٣/١ .

واشتقاقه عندهم من السموّ ؛ كأنه سما بمُسَّماه فأوضحه وكشف معناه . والآخر : قول الكوفيين ، وهو أن أصله وَسْمٌ . وهو مشتق عندهم من السِّمة وهى العلامة ؛ قالوا : / لأن الأسماء إمارات وعلامات تعرف بها السميَّات . وحجة البصريين : أن التكسير والتصغير يردان الأشياء إلى أصولها ، وإذا اعتبر اسم وجد تكسيره (أسماء) ، وتصغيره (سُميًّا) ، فتعود لام الكلمة المحذوفة ، قالوا : ولو كان كما زعم الكوفيون لكان تكسيره (أوساماً) وتصغيره (وُسَيماً) مع أنه لا يوجد في العربية مثال ينقاس عليه ماذكروه في لفظة اسم . [٥/أ]

* * *

[اشتقاق الحرف] :

فصـل : قيل في اشتقاق الحرف قولان[1] : أحدهما : أنه مأخوذ من حرف الشيء وطَرَفه ؛ لأن الحرف آخر متطرف . والآخر : أنه مأخوذ من الانحراف ؛ لأنه انحرف عن معنى الاسم والفعل جميعا ؛ إذ معنى الاسم والفعل فيهما ، ومعنى الحرف في غيره .

* * *

[حد الاسم والفعل والحرف وعلاماتها] :

فصـل : الحدود المرضية لهذه الأقسام الثلاثة عند شيوخنا ـ رحمهم الله ـ هي أن :

الاسـم[2] : كلمة تدل بنفسها على معنى غير مقترن / بزمان محصل في أصل موضوعها ، [٥/ب]

(١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ (الورقة ٢/أ)، وشرح المقدمة ٢١٥/١ .

(٢) للعلماء في حد الاسم كلام طويل وآراء متشعبة، وقد تعرض لها بالتفصيل والنقد والتحليل كل من الزجاجي في الإيضاح ٤٨ إلى ٥٢، وابن فارس في الصاحبي ٨٩ إلى ٩٢، وابن السيد في إصلاح الخلل ٥ إلى ١٧ .
وهذا الحد الذى جاء به الدينوري أشبه ما يكون بحد السيرافي الذى ذكره في شرحه لكتاب سيبويه (الورقة =

والفعل(١) : كلمة تدل بنفسها على معنى مقترن بزمان محصل في أصل موضوعها(٢) .

والحرف(٣) : كلمة تدل على معنى في غيرها ، وليست بأحد جزأي الجملة .

وأما رُسومها المعتاضة(٤) عن حدودها لتناولها أكثر أمثلتها، واستغراقها لمعظمها ـ فكثيرة جدا ، إلا أنها إذا تُتبعت وتُقصيت وُجدت علامات الاسم منها تنحصر في قسمين : لفظية ، ومعنوية .

فالمعنوية : ككونه فاعلا أو مفعولا ، أو مخبرا عنه ، أو منعوتا ، أو مشارا إليه ، أو منكرا، أو معرفا، أو مضافا، أو مضافا إليه ، مالم يكن جملة فإن المراد يكون غيره .

واللفظية تتنوع إلى نوعين : أحدهما : ما يكون في صيغة اللفظ ومن جملته : كالتصغير مالم يزد عليه(٥) والتكسير ، والإظهار ، والإضمار.

والآخر : يكون زائداً / عليه . وهذا يفتن إلى ضربين : [٦/أ]

٤/أ) بخلاف يسير حيث قال : الاسم (كل شيء دل لفظه على معنى غير مقترن بزمان محصل)، وقد نسبه له ابن السيد في الإصلاح ص ٩. وبعد أن عرض ابن السيد هذه الآراء وناقشها اختار تعريفا أقرب ما يكون إلى تعريف الدينوري حيث قال ص ١٤ : «وأشبه الأقوال بأن يكون حدا أن يقال : الاسم كلمة تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يفهم بنفسه». وانظر : التبصرة ١/٧٤.

(١) انظر في حد الفعل بتفصيل جيد كلا من : إيضاح الزجاجي ٥٢، ٥٣. والصاحبي ٩٣، ٩٤ والتبصرة ١/٧٤، وإصلاح الخلل ١٧ إلى ٢٥.

(٢) تعريف الفعل كله مكرر في (ب).

(٣) قال الزجاجي في الجمل ص ١ معرفا الحرف بأنه : «مادل على معنى في غيره» وعقب عليه ابن السيد في الإصلاح ٢٧ بقوله : «هذا الحد غير صحيح عند التأمل حتى يزاد فيه : ولم يكن أحد جزأي الجملة المفيدة». ومعنى هذا : أن ابن السيد يتفق مع الدينوري في تعريفه وإن لم ينص على ذلك. وتعريفهما هذا لا يبعد عن تعريف سيبويه ١/٢ للحرف. وانظر في حد الحرف بتفصيل جيد : إيضاح الزجاجي ٥٤، والصاحبي ٩٥، وإصلاح الخلل ٢٧ الى ٣١، وابن يعيش ٨/ ٢ ـ ٣.

(٤) معناها : التي يؤتى بها لتكون عوضا من حدودها ومغنية عنها. انظر القاموس مادة (عوض) ٢/٣٣٨.

(٥) في (ب) غيره.

أحـدهما : ما يزاد قبله : كحروف الجر ، وحروف النداء ، ولام التعريف ، و (لولا) التي يمتنع بها الشيىء لوجود غيره ، و (إنّ) المشددة .

والثـانى : ما يزاد بعـد تمـامـه : كالتنوين مالم يكن ترَنّماً ، والتثنية والجمع المنقلبين وياءي النسب ، وتـاء التأنيث المبدلة في الوقف هاء . فَعِدَّةُ علامات الاسم على ما ظهر في تفصيلها اثنتان وعشرون علامة[1] .

وعلامات الفعل تقابل في قسمتها علامات الاسم : فالزائدة عليه قبله : كقد ، والسين ، وسوف ، وحروف المضارعة ، و (أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون الناصبة للفعل وأخواتها ، و (لم) وأخواتها [ولـو[2]] .

والزائدة عليه بعد تمامه : كتاء التأنيث الثابتة وصلا ووقفا ، واتصال الضمائر به على حد : فعلا وفعلوا، ونوني التأكيد الشديدة والخفيفة .

[٦/ب] والتي من صيغته وجملته : ككونه أمرا مالم يكن / موضوعاً موضع غيره وهي أسماء الأفعال ، أو نهياً، أو متصرفاً .

والتي في معنـاه : كونـه خبراً ولا يخبر عنه ، أو مسندا ولا يسند إليه . فَعِدَّةُ علامات الفعل على ما استبان في تفصيلها أربع عشرة علامة[3] .

ويقتنع في رسم الحرف : بأن يعتبر بسلب علامات الأسماء وعلامات الأفعال ؛ فأيّة كلمة تَعَرّتْ منها كلها ، ولم تكن أحد جُزأي الجملة كانت حرفاً .

* * *

[الأسماء الموصولـة] :

فصــل : من الأسماء أسماء تشابه الحروف ، وهي : الأسماء النواقص المفتقرة

---

(١) انـظر هذه العلامات كما ذكرها الدينوري في كتابي ابن بابشاذ : شرح بالمقدمة ١/١٨٩ ـ ١٩٢، وشرح الجمل ٢/أ.

(٢) ليست في (ب) .

(٣) انظر : شرح المقدمة ١/٢١٢ ـ ٢١٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٣/ب ـ ٤/أ.

إلى الصـلات والعوائد . وجملتها[1] تسعة ، وهي[2] : الذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهمـا مجازا ، والألف واللام اللتان بمعناهما ، ومَنْ ، وما ، وأي ، والأُلى (بمعنى الذين) ، وذو (في لغة طيء) ، وهي عندهم بالواو في حال النصب والرفع والجر ، و (ذا) الذي مع (ما) إذا كان بمعنى الذي .

وصلاتها تنقسم أربعة أقسام : جملة من مبتدأ وخبر ، وجملة من فعل وفاعل ، / وظرف أو ما يقوم مقامه من جار ومجرور ، واسم فاعـل ولا يوصل به إلا الألف [٧/أ]
واللام[3] . ووجه شبهها بالحروف نقصانها وعدم استقلالها بأنفسها وافتقارها إلى ما يوضحها [ويبينهـا[4]] .

* * *

[أسماء الاستفهام والشرط] :

فصــل : ومن الأسماء أسماء تتضمن معاني الحروف : فمنها أسماء الاستفهام ، وهي متضمنة معنى همزة الاستفهام . وجملتها تسعة[5] وهي :
مَنْ ، وما ، وأي ، وأين ، وأنى ، وكيف ، وكم ، ومتى ، وأيان . وهذه الأسماء قد تقع مبتدآت فيخبر عنها ، ومفعولات ، وليس منها ما يصح وقوعه فاعلا ؛ لأن الفـاعل أبداً مستند إلى ما قبله ، والاستفهام له صدر الكلام ، وقد تدخل على أكثرها حروف الجر . ومعانيها تتفسر بأجوبتها .

---

(١) في (ب) : وجملها.

(٢) شرح المقدمة ١/١٧٦، ٢١٥.

(٣) الأسماء الموصولة ـ ماعدا (أل) ـ توصل بأحد أربعة أشياء: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل، وجملة الشرط ، وظرف أو جار ومجرور، وبأشياء مختلف فيها، أما (أل) فإنها توصل باسم الفاعل ، واسم المفعول، باتفاق ، وبأشياء مختلف فيها كالصفة المشبهة وغيرها، مما هو موضح في الكتب التالية : شرح المقدمة ١/١٧٦ ، وابن يعيش ٣/١٤٣، ١٥٠ ، والتصريح ١/١٤١، والأشموني ١/١٦٤، والهمع ١/٨٥. وقد أغفل الدينوري جملة الشرط. وكذلك، اسم المفعول من صلة (أل).

(٤) ليست في (ب).

(٥) شرح المقدمة ١/١٧٢ ـ ١٧٦ .

ومنها أسماء الشرط : وهي متضمنة معنى (إنْ) الخفيفة ، وجملتها عشرة[1] :
[٧/ب] منهـا أربعة مجردة / من الظرفية، وهي : مَنْ ، وما ، وأي ، ومهما[2]. والباقية ظروف وهي :
(أين[3]) ، (وأنَّى) ، (ومتى) (وحيثما[4]) ، (وإذ ما[5]) ، (وإذا ما[6]). وذكر أبو

---

(١) شرح المقدمة ١/٢٤٣ - ٢٥٠.

(٢) انظر : المقتضب ٤٦، والموجز ٨١، وشرح المقدمة ١/٢٤٣ وغيرها، وهذا ما عليه الجمهور وهو أن هذه الأربعة أسماء مجردة من الظرفية. وورد عن ابن مالك في التسهيل ٢٣٦، وفي شرح الكافية ٣/١٦٢٥ أن (ما) و (مهما) قد استعملا ظرفين في شواهد كثيرة. وقد ناقشه في ذلك ورده عليه : ابنه وابن عقيل والمرادي وغيرهم. انظر التفاصيل في : المساعد ٣/١٤١ - ١٤٢، والجنى الداني ٦٠٩. وأما (أي) : فهي بحسب ما تضاف إليه، فإن أضيفت إلى اسم ليس فيه دلالة على زمان أو مكان فهي عارية من الظرفية، وإن أضيفت إلى اسم زمان فهي ظرف زمان ، وإن أضيفت إلى اسم مكان كانت ظرف مكان. انظر : شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦٢٤.

(٣) في (أ) أينما : وقد اخترت مافي (ب) لأن الأصل فيها أن تكون بدون (ما) ويجوز أن تلحقها (ما). المقتضب ٢/٥٤.

(٤) فى (أ) حيث وقد اخترت ما في (ب) لأن سيبويه ١/٤٣٢، ٤٣٣، والمبرد في المقتضب ٢/٤٧، ٤٨، ٥٤ وغيرهم نصوا على أنه لا يجازى بـ (حيث) إلا إذا اقترنت بها (ما).

(٥) رأى سيبويه ١/٤٣٢ والمبرد في المقتضب ٢/٤٦ أن (إذ ما) حرف بمنزلة (ان)، والدينوري تبع ابن السراج في الأصول ٢/١٦٥، والموجز ٨٢، والفارسي في الإيضاح ١/٣٢١ ومن وافقهم في القول بظرفيتها. وانظر شرح الكافية لابن مالك ٣/١٦٢٢، والمغنى ١٢٠. والغريب أن أغلب العلماء ومنهم ابن مالك وابن هشام ينسبون القول بظرفيتها إلى المبرد مع أن كلامه في المقتضب يخالف ذلك، ولعله قال به في كتاب آخر.

(٦) الدينوري عد (إذا ما) من أدوات الشرط الجازمة، ثم قال : ولا يشرط بـ (إذا) وليس معها (ما) إلا في ضرورة الشعر. وكلامه هذا فيه مخالفة لأئمة النحاة المتقدمين؛ فقد ثبت عن سيبويه ١/٦٨ ، ٤٣٤، والمبرد في المقتضب ٢/٥٦، وثعلب في مجالسه ١/٧٤، وابن السراج في الأصول ٢/١٦٦، وغيرهم أنه لا يجازى بـ (إذا) إلا في الشعر فقط ، ولَم يفرقوا بينها إذا كانت بـ (ما) أو بدون (ما). أما الدينوري فالمفهوم من كلامه أنها إذا كانت معها (ما) جاز الشرط بها في الشعر وغيره دون ضرورة، والضرورة - عنده - عندما لا تكون معها (ما). وعندما حاولت أن أبحث عن مصدر لكلام الدينوري هذا، وجدته قد اعتمد فيه - كالعادة - على ابن بابشاذ، لكن كلام ابن بابشاذ هذه المرة فيه بعض الاضطراب والتناقض : ففي شرح الجمل ١٥١/أ. يقول :

على[1] : (أيّ حِين).

وذكر الزجاجي (كيف ما[2]) ، وهي رأي الكوفيين . ولا يُشرط بـ (إذا) وليس معها (ما) إلا في ضرورة الشعر. وفي بعض هذه الأسماء خلاف ولا حاجة بنا إلى ذكره ؛ لأنا قد اشترطنا اعتماد الاقتصار وتجنب الإسهاب والإكثار. وقال المحققون[3] :

«وأما (إذا) فلا يجازى بها ويجزم، فإن دخلت عليها (ما) جوزي بها في الشعر» ويقول في شرح المقدمة ١/٢٤٧ ـ ٢٤٨ «فأما (إذا) فلا خلاف أنها ظرف على بابها . . . . إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر إذا كان معها (ما)». وفي نسخة أخرى من نسخ المخطوط ذكرها المحقق في الحاشية ورد ما نصه : « . . . إلا أنه لا يجزم بها في الشعر إذا لم يكن معها (ما)، فإن كان معها (ما) شرط بها في الشعر وغيره». وفي نسخة ثالثة مايلي : . . . إلا أنه لا يجزم بها إلا في الشعر، إلا إذا كان معها (ما)». فما ورد عن ابن بابشاذ في النسختين الأخيرتين هو مضمون ما عند الدينوري، لكنه مخالف ـ كما بينت لما عليه الأئمة. وقد أشار ابن عقيل في المساعد ٣/١٥٥ إلى هذا الرأى دون أن ينسبه بقوله : «وذهب بعض النحاة إلى أنها إذا زيد عليها (ما) جاز أن يجازى بها في الكلام». وانظر : شرح الألفية للمرادي ٤/٢٤٢ .

(١) الإيضاح العضدي ١/٣٢١. وقد سبق سيبويه أبا علي إلى ذكرها في الكتاب ١/٤٣٢ والواقع أن (أي) ـ كما ذكرت قبل قليل ـ بحسب ما تضاف إليه. أما أبو علي فهو : الحسن بن أحمد بن عبدالغفار الفارسي (٢٨٨هـ ـ ٢٧٧هـ) ولد في (فسا) بفارس ، وتنقل بين بغداد وحلب وفارس ، أخذ عن : ابن السراج والزجاج، وأخذ عنه : ابن جني والربعي والعبدي، وتوفي ببغداد، وخلف مؤلفات كثيرة منها: الإيضاح، والحجة، والمسائل البغداديات، والبصريات ، والشيرازيات والعسكريات وغيرها، انظر : نزهة الألباء ٣١٥، والأعلام ٢/١٩٣ .

(٢) الجمل ٢١٧ (باريس) والقول بالمجازاة بها هو رأي قطرب والكوفيين، والخلاف في ذلك مبسوط في شرح المقدمة ١/٢٤٨، وإصلاح الخلل ٢٦٤، وشرح الجمل لابن عصفور ٢/١٩٦، والإنصاف (المسألة ٩١). والمعروف عن الخليل وسيبويه ١/٤٣٣ كراهة المجازاة بها. أما الزجاجي فهو : أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق الزجاجي ، ولد في نهاوند، ونشأ في بغداد، وتتلمذ على الزجاج وابن السراج والأخفش الصغير. من كتبه المطبوعة: الجمل ، والإيضاح في علل النحو، والأمالي ، ومجالس العلماء . . توفي في طبرية سنة ٣٣٧هـ . انظر : نزهة الألباء ٣٠٦، والأعلام ٤/٦٩.

(٣) أول من قال بذلك هو الخليل كما ذكر سيبويه ١/٤٣٣ . وفي (مهما) ثلاثة آراء فصلها ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٥١/أ. وذكرها في شرح المقدمة ١/٢٤٦ .

أصل (مهما) : (ماما)، الأولى عند سيبويه[1] : اسم . والثانية : زائدة : فأبدل من ألف الأولى هاء لئلا يتكرر لفظ ما .

* * *

[كان وأخواتها] :

فصـــل : ومن الأفعال أفعال تدخل على المبتدأ والخبر ؛ فيرتفع بها المبتدأ تشبيها بالفاعل فيصير اسمها ، وينتصب الخبر تشبيها بالمفعول ويصير خبرها مجازا لا حقيقة[2] . والصحيح أنه خبر الاسم ؛ لأن الأفعال لا يخبر عنها ، وكذلك الصورة في الأخبار الواقعة في باب / إن وأخواتها . وقلنا : تشبيها بالفاعل والمفعول ؛ [٨/أ] لأنها أفعال [لفظية[3] لا حقيقية[4] ، فيكون أيضا فاعلها ومفعُولها كذلك . والدليل على ذلك : أن حقيقة الفعل وحَدّه : أنه عبارة عن إيقاع أحداث في أزمنة مختصة . وهـذا الحـد وإن خالف لفظ الحـد الأول[5] ـ فهو موافق له في المعنى ، إلا أنا اعتمدنا عليه هاهنا ؛ لأنه أكشف لذكر الحدث وأدل عليه . وهذه الأفعال ـ وإن كان أكثرها يدل على الزمان ـ فإنها مجردة من معنى الحدث[6] ، لأن القائل إذا قال :

---

(١) الكتاب : ٤٣٣/١ . وسيبويه هو : أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، مولى بني الحارث بن كعب ، ولد في قرية البيضاء بفارس ، ونشأ بالبصرة، وأخذ عن الخليل بن أحمد ويونس وعيسى بن عمر وغيرهم، ففاقهم جميعا وألف كتابه المشهور في النحو، وأخذ عنه الأخفش وقطرب وغيرهما . ومات بعد المناظرة المشهورة بشيراز. وفي ولادته ووفاته خلاف . انظر : نزهة الألباء ٦٠ والأعلام ٢٥٢/٥ .

(٢) يريد بذلـك : كان وأخـواتها، وسيتحدث عنها بتفصيل واسع في باب خاص بها ص ٣٢٧ من البحث . وانظرشرح المقدمة ٣٤٩/٢ .

(٣) من هنا إلى بداية الفصل في منتصف الصفحة رقم ١٤٨ كله ساقط من (ب) .

(٤) للمبرد في المقتضب ٣٣/٣ كلام مثل هذا .

(٥) تقدم الحد الأول في ص ١٤٠ من المتن، ووردت هناك الإشارة إلى بعض المراجع .

(٦) يرى بعض العلماء أنها ليست مجردة من معنى الحدث مطلقا، وإنما من معنى الحدث المقيد ففيها ـ إذن ـ دلالة على حدث مطلق، يقول الصبان معلقا على التجرد من الحدث : «قال المحققون كالرضي : أي من

(كان زيد قائما) لم يقتض قوله أن زيدا فعل الكون ، ولكن محصوله : أن زيدا أتى عليه الزمان الماضي وهو قائم[1] .

وجملة هذه الأفعـال : ثلاثة عشر فعلا ، وهي : كان ، وأمسى ، وأصبح ، وأضحى ، وظـل وبـات ، وصـار ، ومـادام ، ومـازال ، وما انفك ، ومافتىء ، ومابرح ، (وما تصرف منها) وليس . وقد شبه الحجازيون (مـا[2]) بليس . فأما بنو تميم فإنهم يجرونها / مجرى الحروف غير العاملة . ووجه شبهها بـ (ليس) : أنها تدخل على المبتدأ والخبر كما تدخل (ليس) عليهما، وكل واحدة منهما تنفي فعل الحال دون الماضى والاستقبال، كما أن (لم) تختص بنفي الماضى[3] ، و(لن) تختص بنفي المستقبل ، و (لا) تختص بنفي الفعل الواقع في جواب القسم ، والباء تدخل على خبر (ما) كما تدخل على خبر ليس . [٨/ب]

ومــذهب الكـوفيين[4] في هذه الأفعـال : أنهـا حروف . وقـد سمـاهـا بعض البصريين[5] بذلك تسمحا وتقريبا ، وهي أفعال كما ذكرنا ، ولها باب نستقصي فيه جميع أحكامه .

* * *

[أفعال العلم والظن] :

فصــل : من الأفعال أفعال تدخل على المبتدأ والخبر فتنصبهما جميعا بشروط

= الحدث المقيد لأن الدال عليه هو الخبر، أما هي فتدل على حدث مطلق يفيده الخبر . . » حاشية الصبان ١/٢٣٥ ، وانظر قبله : شرح الرضي للكافية ٢/٢٩٠ .

(١) للمبرد في المقتضب ٣/٣٣ ـ ٩٧ كلام مشابه لذلك تماما.

(٢) انظر في (ما) سيبويه ١/٢٩ والمقتضب ٤/١٨٨ ، وكذلك : ص ٣٣٤ من هذا المتن .

(٣) (لم) تدخل على المضارع فتقلب زمنه إلى الماضى .

(٤) لم أجد من نسب هذا الرأي لهم غير الدينوري . وانظر التفاصيل في ص ٣٨٧ .

(٥) يريد بذلك : الزجاجي فقد سماها حروفا في كتابه الجمل ٥٣ (باريس) وقد صرح الدينوري بذلك في ص ٣٢٨ ، عند حديثه عن باب كان وأخواتها ، وسأرجىء التعليق عليها حتى أصل إليها في موضعها الأصلي هناك بإذن الله .

تذكر في مواضعها، ويصيران مفعولين، وهي صنفان :
أفعال العلم ، وأفعال الظن ، وقد حصرها قوم[1] في أربعة عشر فعلا ، ولم يرضني
[٩/أ] ذلك العدد ؛ لأن فيه تكلفا[2] . وسنتكلم عليها في الباب اللائق بها بمشيئة / الله عز وجـل[3] .

* * *

[أَعْلَمَ وأخواتها]

فصـل : ومن الأفعـال أفعال تتعدى إلى ثلاثة مفعولين ، وقد ذكر بعضهم أنها سبعة[4]، وبعضهم أنها أربعة[5]، وبعضهم أنها أفعال الظن وأفعال العلم كلها اذا عُدّيت بالهمزة أو ما يقوم مقامها[6]. ونحن نذكر المذهب المختار عندنا فيها إذا وصلنا إلى ذكرها[7] إن شـاء الله تعالى . والأشياء التي تُعدّي الفعل غير المتعدي، وتزيد المتعدي تعديا ثلاثة وهي : الهمزة ، والتضعيف ، وحروف الجر[8].

* * *

---

(١) لعله يريد ابن بابشاذ ، فقد جعل عدتها أربعة عشر في كتابه : شرح المقدمة ٢/٣٠٢، ٣٥٥.

(٢) يبدو أن قصده : أن حصرها بهذا العدد فيه تكلف لأنها أكثر من ذلك، بدليل قوله في ص ١٦٨ الآتية : «هذه الأفعال وإن كانت تدخل في نوعين : أفعال الظن، وأفعال اليقين ـ فهي كثيرة . . . ». هذا، وقد ذكر صاحب التسهيل ٧٠ منها ما يزيد على العشرين.

(٣) إلى هنا الساقط من (ب) المشار إليه قبل صفحتين. هذا وسيتكلم المؤلف عن باب (ظن) ـ كما وعد في ص ١٦٨

(٤) قد يكون يقصد ابن بابشاذ فقد جعلها كذلك في شرح المقدمة ٢/٣٠٢، ٣٦٣.

(٥) ممن عدها أربعة : الفارسي في الإيضاح ١/١٧٥، والواسطي في شرح اللمع ٧٤.

(٦) نسب ابن عقيل في المساعد ١/١٨٣ ذلك إلى الأخفش وابن السراج ، مشيرا إلى أن مستندهما القياس على (أعلم) و (أرى) ولا سماع يؤيدهما. وانظر ـ في نسبته للأخفش ـ: التبصرة ١/١٢٠، والمقتصد ١/٦٢٩، وابن يعيش ٧/٦٦.

(٧) سيذكرها في ص ١٧٠

(٨) شرح المقدمة ٢/٣٦٨ .

[الأفعال غير المتصرفة] :

فصــل : ومن الأفعـال أفعـال غير متصـرفـة ، ومعنى التصرف التنقل ، وجملتها ستة[1] وهى : نعم ، وبئس ، وعسى ، وليس ، وفعل التعجب ، وحَبّ المضموم إلى (ذا) الملازم له من قولهم : حبذا .

وأصـل حَبّ : حَبُبَ ، مثـل ظرف وشرف . قالوا : ذكر (ذا) مع حب تقريبا للمدوح من قلب السامع[2] ؛ لأن (ذا) للإشارة إلى القريب .

وفي (نعم) أربـع لغـات[3] ، وهي : نِعْمَ ، ونَعْمَ ، ونَعِمَ ، ونِعِمَ ، وكـذلك / بئس ؛ والأصل في هذا : أن كل كلمة من اسم أو فعل ثانيها حرف من حروف الحلق ففيها هذه اللغات الأربع ، وحروف الحلق ستة وهي : الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء . [٩/ب]

وهذه الأفعال الستة في أصل موضوعها متصرفة ؛ ولذلك يشملها حد الفعل ، ويكـون حدا جامعـا صحيحـا ؛ ولهذا احترزنا عند تحديده بقولنا : (في أصل موضوعها) ، لكنها لما نقلت وحدثت فيها الدلالة على المعاني المذكورة في أبوابها منعت التصرف إشعارا بما ضُمّنته وجعلت دالة عليه ، وليست لها مصادر ، ولا يشتق منها اسم للفاعل ، ولا للمفعُول ، ولا يؤخذ منها اسم للزمان ، ولا للمكان ، ولا تبنى لما لم يسم فاعله ، والدليل على أن (نعم) و (بئس) فعلان وليسا باسمين كما زعم الكوفيون[4] : جواز اتصال تاء التأنيث الثابتة في الوقف بهما . ولا حجة لهم في دخول حرف الجر عليهما ؛ / لأنه حكاية ، كقولهم : [١٠/أ]

---

(١) انظر : شرح المقدمة ٢/٣٧٧ ـ ٣٨٥ .

(٢) انظر : شرح المقدمة ٢/٣٧٩ .

(٣) انظر : سيبويه ٢/٢٥٥ ، والمقتضب ٢/١٤٠ ، والأصول ١/١٣٠ ، وشرح المقدمة ٢/٣٧٨ ـ ٣٨٢ .

(٤) معاني الفراء ١/٥٦ ، ٥٧ ، ٢٦٧ ، والإنصاف (المسألة ١٤) وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٩٨ ، وليس كل الكوفيين يرون اسميتها ، فالمشهور عن الكسائي ـ كما ذكر صاحب الإنصاف وغيره ـ أنه يوافق البصريين في القول بفعليتها .

[١] . . . . ما لَيْلي بِنامَ صاحِبُه[١] .

واستقلال الكلام بالاسم مع أحدهما يمنع أن يكونا حرفين .

ومن الأدلة على أن (ليس[٢]) فعل اتصال الضمائر بها، نحو قولك : لست ، ولسنا ، وليسا ، وليسوا، وتاء التأنيث الثابتة وصلا ووقفا وهي في ليست .

وكـذلـك عسى[٣] ، وهي من أفعـال المقاربة، وعدتها سبعة وهي : عسى ، وكـاد ، وجعـل ، وأخـذ ، وطفق ، وكـرب ، وقـارب . وهي مشبهـة بباب كان وأخواتها، وينساق شرحها هناك[٤] .

ومن الأدلة على أن فعل التعجب[٥] فعل : اتصال ضمير المفعول به .

وبناء هذه الأفعال من غير علة عرضت لها يبطل كونها أسماء مع ما تقدم[٦] .

---

(١) جزء من بيت من الرجز وهو بتمامه :

والله ما ليلي بنام صاحبه ولا مخالط الليان جانبه

قائله : أبو خالد القناني من قعد الخوارج، وهو الذي قال فيه قطري بن الفجاءة : (الكامل ٣/١٦٧ ، شعر الخوارج ١١٩)،

أبا خالد يا انفر فلست بخالد وما جعل الرحمن عذرا لقاعد

وعلى كثرة دورانه في كتب النحو فإن أغلب العلماء يقولون إن قائله مجهول . وفي البيت الروايات التالية : (عمـرك ما ليلي ، عمـرك ما زيد، والله مازيد، تالله) انـظر فى ذلك : شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ٢/٤١٦، الخصائص ٢/٣٦٦، والحلل ٢١٤، الأمالي الشجرية ٢/١٤٨، الإنصاف ١/١١٢، ابن يعيش ٣/٦٢، حاشية الصبان ٣/٢٧، العيني ٤/٣، الخزانة ٤/١٠٦ .

وتأويل البيت عند البصريين: والله ماليلي بليل مقول فيه نام صاحبه. أو نحو ذلك نظر: شرح قطر الندى ٢٩ ـ ٣٠.

(٢) انظر : المقتضب ٤/٨٧ ـ ١٩٠ ، والجنى الداني ٤٩٣، والمغني ٣٨٦.

(٣) انظر : الجنى الداني ٤٦١، والمغني ٢٠١، وقوله : (وكذلك عسى) : أي أن أدلة فعليتها مثل (ليس).

(٤) انظر ص ٣٣٥.

(٥) انظر الإنصاف (المسألة ١٥).

(٦) الحديث عن هذه الأفعال الستة مفصل في تسع صفحات في شرح المقدمة ٢/٣٧٧ ـ ٣٨٥.

فصـــل : الكلام في الإسناد والإخبار ينقسم على خمسة أقسام : منها ما يخبر به ويخبر عنه، ويسند ويسند إليه وهي : الأسماء المتمكنة. ومنها مالا يخبر عنه ولا به، ولا يسند إليه وهي : الحروف كلها. ومنها مالا يخبر به ولا يخبر عنه ، ولكنه يسند ولا يسند إليه / وهي : أفعال الأمر ، وأفعال النهي[1] ، وما تضمن معنى الأمر من الأسماء التي سميت بها الأفعـال مثـل : نزال ، وتراك ، وحذار، وصه ، ومه ، وإيه ، بمعنى انزل ، واترك ، واحذر، واسكت ، وأقصر، وزد. والدليل على أن هذا النوع وغيره من أسماء الأفعال أسماء[2] : [١٠/ب]

دخول تنوين التنكير على أكثرها مثل : صه، ومه ، وأف . (وفي أف ثماني لغات وهي[3] : أُفِّ ، وأُفٌّ ، وأُفُّ ، وأُفَّ ، وأُفًّا ، وأُفْ مخففة، وأُفّى مقصورة ممالة) .

---

(١) هذه المسألة وهي الإخبار بالجملة الطلبية محل خلاف بين العلماء، والذى ذهب إليه الدينوري من القول بالمنع هو المذهب المرجوح وينسب لابن الأنباري وبعض الكوفيين كما هو مذكور في شرح الكافية للرضي ٩١/١، والمغني ٥٣٠، ونسب ابن عصفور في شرح الجمل ٣٤٦/١ هذا الرأي إلى ابن السراج، وعند مراجعة ذلك في كتاب الأصول ٨٠/١ لابن السراج وجدته يقول : «وحق خبرالمبتدأ إذا كان جملة أن يكون خبرا كاسمه يجوز فيه التصديق والتكذيب، ولا يكون استفهاما ولا أمرا ولا نهيا وما أشبه ذلك مما لا يقال فيه صدقت ولا كذبت ولكن العرب قد اتسعت في كلامها فقالت : زيد كم مرة رأيته؟ فاستجازوا هذا لما كان زيد في المعنى والحقيقة داخلا في جملة ما استفهم عنه ؛ لأن الهاء هي : زيد، وكذلك كل ما اتسعوا فيه من هذا الضرب» انتهى.

وظاهر كلامه أنه لم يمنعه مثلهم، وإنما يرى أن من حق الخبر أن لا يكون إنشاء وإنما خبرا كاسمه، لكن توسع العرب فيه جعله سائغا. هذا ماظهر لي من كلامه.

وقد ظهر لي أن المانعين إنما منعوه لأنهم خلطوا ـ فيما أظن ـ بين الخبر النحوي ، والخبر البلاغي الذى هو قسيم الإنشاء، ولهذا ترددت في كلامهم عبارة : احتمال الصدق والكذب التي برزت أيضا في كلام ابن السراج وستأتي معنا أيضا بعد قليل في كلام الدينوري . وقد رد على ذلك بوضوح شارح الجمل ٣٤٧/١ وشارح الكافية ٩١/١ وصاحب المغني ٥٣١، والصبان ١٩٥/١ .

(٢) انظر ذلك في : الخصائص ٤٤/٣، وابن يعيش ٢٥/٤ .

(٣) انظر لغاتها في : الخصائص ٣٧/٣، وابن يعيش ٧٠/٤ .

ووقوعها في الحقيقة موقع المفعول المطلق ؛ لأنك إذا قلت : (صه) فكأنك قلت سكوتا، وكأنه مصدر لقولك : اسكت ، فكأنك قلت : اسكت سكوتا. ونظيره قوله سبحانه ﴿ فَإذا لَقِيتُم الَّذِينَ كَفروا فَضَرْبَ الرِّقابِ [1] ﴾ . تقديره : فاضربوا الرقاب ضربا. وهذه الأسماء تشرح مستقصاة في باب مفرد[2]. والغرض هاهنا ذكر ما تضمن معنى الأمر منها .

وأفعال الأمر وأفعال النهي وما ضارعها مسندة إلى الضمير الذى فيها وليست بأخبار له .

[١١/أ] ومنها ما يسند / ويسند إليه ولا يخبر به[3] ولا يخبر عنه وهي أسماء الاستفهام ، وذلك أنها إذا وقعت مبتدأة فهي مسند إليها، وإذا وقعت أخبار مبتدآت فهي مسندة . ومنها ما يسند ولا يسند إليه ، ويخبر به ولا يخبر عنه ، وهي سائر الأفعال إلا ماذكر. ونريد أن نوضح معنى الإخبار ومعنى الإسناد لتعرف من أين استحال وقوع أفعال الأمر وأفعال النهي وما سُرد معها أن تكون أخبارا، ومن أين امتنع وقوع أسماء الاستفهام أخبارا أو مخبرا عنها ؛ وذلك أن الإخبار هو الإعلام بالخبر، والخبر : ماكان فيه القطع على أحد الجائزين من إيجاب أو سلب ويقبل التصديق والتكذيب[4] .

والإسناد : إلصاق الشيء بغيره، من قولك : أسندت ظهرى إلى الحائط ، أي

---

(١) سورة محمد ٤٧/٤ . وما ذكره الدينوري في الآية : هو رأي جمهور المعربين والمفسرين كما في : مجاز القرآن ٢١٤/٢ ، ومعاني الفراء ٥٧/٣ والكشاف ٥٢٠/٣، والبحر المحيط ٧٣/٨. وغيرهم. وإن كان ابن الجوزي في زاد المسير ٣٩٦/٧، والقرطبي في تفسيره ٢٢٥/١٦ قد ذكرا له وجها آخر وهو الإغراء ـ فهو رأي ضعيف لا يقوى على مناهضة الرأي الأول .

(٢) سيعرض لها في ص ٣٠٩ .

(٣) هذا مبني على رأيه السابق الذى أوضحته قبل قليل وهو منع الإخبار بالجمل الإنشائية لأنها لا تحتمل الصدق والكذب، والخبر عنده لابد أن يحتمل الصدق والكذب، وهذا كما بينت سابقا سببه الخلط بين الخبر النحوي، والخبر البلاغي الذى هو قسيم الإنشاء، وقد أحلت هناك إلى بعض المراجع التي تكشف هذه المسألة .

(٤) هذا يؤكد ما ذهبت إليه من خلطه بين الخبر النحوي والخبر البلاغي . وانظر : المقتضب ٧٧/١.

ألصقته إليه واعتمدت به عليه ؛ فالإسناد إذن أعم من الخبر ؛ لأن صفة الإسناد موجودة / في كل خبر، وليست صفة الخبر موجودة في كل إسناد ؛ ولهذا قالوا : كل خبر إسناد وليس كل إسناد خبرا[1]. فاعتبر ذلك في الأقسام الخمسة تجدها على مارسمت لك . [١١/ب]

* * *

فصــل : الاسم بنحوٍ ما ينقسم إلى قسمين : منه ما يعبر به عن عين ، ومنه ما يعبر به عن غير عين . وأعني بالعين الشخص ، والشخص ما يدرك بحاسة النظر، ولذلك حد بعضهم الاسم بأن قال[2] : الاسم ما أبان عن مسمى شخصا كان أو غير شخص .

وينقسم بنحو آخر إلى ثلاثة أقسام[3] : ظاهر ، ومضمر، ومبهم .

فالظاهر : مادل بظاهره على المعنى المراد به .

والمضمـر : مالم يدل بظاهره على المعنى المراد به، وإنما يكون كناية عن غيره. وهو ضربان : متصل ، ومنفصل . فالمتصل ضربان : مستتر، وبارز. فالمستتر اثنان : المضمر المتصل بفعل الغائب ، والمضمر المتصل بفعل / الغائبة. والبارز ثلاثة أضرب : [١٢/أ]

الأول : مرفوع الموضع وهو ما اتصل بفعل وغُيِّر له الفعل عن حركة آخره غالبا

---

(١) عبدالقاهر الجرجاني له حديث جيد عن الإسناد والإخبار في المقتصد ١/ ٦٩ ـ ٨٢.

(٢) ابن السراج، حد الاسم في الأصول ١/ ٣٨ بحد قريب من هذا حيث قال : «الاسم مادل على معنى مفرد وذلك المعنى يكون شخصا وغير شخص». أما ابن بابشاذ فقد حده بحد مطابق حرفيا لما عند الدينوري، في كتابيه : شرح المقدمة ١/ ٩٤، وشرح الجمل ٢/أ فالغالب أن الدينوري يقصده بقوله : (بعضهم).

(٣) انظر : شرح المقدمة ١/ ٩٨.

لئـلا تجتمـع أربـع حركات لوازم ؛ إذ ليس ذلك في أصل اللغة، وهي تاء فعلت وأخواتها ، وعدتها عشرة مضمرات[1] .

والثانى : منصوب الموضع، وهو : ما اتصل بفعل ولم يغير له الفعل ، وهي : الياء من ضربني ونحـوه وأخـواتهـا وعدتها : اثنا عشر مضمرا[2] . (والنون دخلت للفصل بين الفعل [3] وليست من الضمير في شيء).

والثالث : مجرور الموضع ، وهو : ما اتصل بحرف جر أو اسم مضاف ، وهي الياء من : بي ، ولي ، وغلامي ، وأخواتها وعدتها اثنا عشر[4] مضمرا[5] .

والمنفصل ضربان : الأول : مرفوع الموضع ، وهو : ما وقع مبتدأ أو فاعلا بعد (إلا) في غير الموجب وهي : أنا وأخواتها، وعدتها اثنا عشر مضمرا[6] .

[١٢/ب] والثانى : منصوب الموضع وهو : كل ضمير[7] مفعول / تقدم على فعله ، أو تأخر بعد (إلا)، أو كان مفعولا ثانيا ، أو ثالثا ، أو إغراء، وهي : (إيّا) من إياك وأخواتها، وعدتها اثنا عشر [موضعا[8]] مضمرا[9] . فجملة المضمرات إذن : ستون[10] مضمرا على ما ظهر في التفصيل .

---

(١) شرح المقدمة ١/١٤٣.

(٢) شرح المقدمة ١/١٤٦.

(٣) يريد بها: نون الوقاية التي في نحو : ضربني.

(٤) شرح المقدمة ١/١٤٧.

(٥) في (أ) : موضعا، والتصحيح من (ب).

(٦) شرح المقدمة ١/١٤١.

(٧) في (ب) : ، ضمير كل مفعولين.

(٨) ليست في (ب)، ويبدو أنه لاداعي لها.

(٩) شرح المقدمة ١/١٤٩ ـ ١٥٠.

(١٠) شرح المقدمة ١/١٥٥.

وفى الياء من مثال (تفعلين) خلاف ، فهي عند سيبويه [١] اسم ، وعند الأخفش[٢] علامة التأنيث .

والكـاف من إياك[٣] فيهـا خلاف ، والصحيح أنها حرف خطاب ، وهكـذا [هـى[٤]] في ذاك ، وذلك ، وهناك ، وهنالك ، وفي قوله : أرأيْتَكَ زيدا ما صنع[٥] .

---

(١) هذه الياء لها ـ عند سيبويه ـ حكمان : إن تقدم الفعل على طريقة (أكلوني البراغيث) فهي حرف مثلها مثل واو الجمـاعة وألف الاثنين، وإن تأخر الفعل نحو : أنت تقومين وأنتما تقومان وأنتم تقومون فهي اسم. والـدينـوري يريد الحـالـة الثـانية لأنها محل الخـلاف. انظر: الكتاب ٥/١ ،والمسائل البغداديات٥٨١، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠/٢ . وقد ورد في هامش نسخة (ب) من ثمار الصناعة ما نصه : «وحجة سيبويه أنها بمنزلة الواو في (تفعلون) والواو اسم».

(٢) انظر: شرح المقـدمـة ١٥٧/١، وشـرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٢٠٨/ب، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠/٢ ، وابن يعيش ٧/٧ـ٨ . ويبدو لي أنها عند الأخفش علامة للتأنيث في الحالتين، سواء تقدم الفعل أو تأخر. والأخفش. هو : (٠٠ ـ ٢١٥) أبو الحسن سعيد بن مسعدة الأخفش مولى لبني مجاشع بن دارم، وهـو تلميذ سيبويه وعن طريقه وصل كتاب سيبويه، له مصنفات كثيرة طبع منها معاني القرآن. انظر : (الفهرست ٧٧، وإنباه الرواة ٢/ ٣٦).

(٣) الخلاف طويل في هذه الكاف : فالبصريون يرون أنها حرف خطاب وما قبلها هو الضمير، ورجحه الدينوري. والكوفيون يرون أنها هي الضمير وما قبلها عماد . . . الخ . وفي المسألة آراء أخرى للخليل والمبرد والزجاج وغيرهم، وذلك مفصل في : شرح اللمع للواسطي ١٥٢، شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٧/ب ـ ٩٨/ب، وشرح المقدمة ١٥٢/١ ـ ١٥٤، والإنصاف (م ٩٨) ٦٩٥/٢، وابن يعيش ٩٨/٣ ـ ١٠١ .

(٤) زيادة من (ب). والمعنى : وهكـذا الكـاف مع أسماء الإشارة : إنما هي حرف خطاب . انظر : سيبويه ١٢٥/١، ٣٠٤/٢، وشرح اللمع للواسطي ١٥١، وابن يعيش ١٣٤/٣ .

(٥) هذه الكاف أيضا فيها الخلاف المذكور وزيادة ، يقول أبو حيان في البحر ١٢٥/٤ ـ عند حديثه عن قوله تعالى :

﴿ قل أرأيتكم إن أتاكم عذاب الله . . ﴾ ـ:

(ومذهب البصريين : أن التاء هي الفاعل، ومالحقها حرف يدل على اختلاف المخاطب ، وأغنى اختلافه عن اختلاف التاء، ومذهب الكسائي : أن الفاعل هو التاء وأن أداة الخطاب اللاحقة في موضع المفعول

والمبهم : ما أشبه الظاهر من جهة وأشبه المضمر من أخرى فصار بينهما، وهي : أسماء الإشارة [1]، وجملتها خمسة وهي : ذا ، وذان ، وتا ، وتان ، وأولاء. ويستوي في (أولاء) المذكر والمؤنث ويقصر ويمد[2] . وقد يدخل هذه الأسماء حرف الخطاب تارة، وحرف التنبيه أخرى ، وقد يجتمعان فيها، ويمتنع اجتماعهما مع اللام من قولك : ذلك وتلك استثقالا[3] .

[١٣/أ] ومشابهتها للمظهر / من ثلاثة أوجه[4] : وذلك أنها توصف، ويوصف بها، وتصغر. وتصغيرها؛ ذَيّا، وتَيّا، وذيَّانِ وتيّان وأُوليّا، وكذلك تصغير: الذي، والتي. ومشابهتها[5] للمضمر من ثلاثة أوجه[6] : وذلك أنها تبنى ، ولا يفارقها تعريف الإشارة والقصد ، وتختلف صيغها كالمضمرات، إلا أنها مع كونها معمولة قد تكون عاملة فى الأحوال[7] خلاف المضمرات .

وفى (تا) ثلاث[8] لغات : تا ، وذه ، وذي[9] ، و (تا) أفصحها، ولـ (ذا) و (تا)

الأول، ومذهب الفراء : أن التاء هي حرف خطاب كهي في (أنت) وأن أداة الخطاب بعده هي في موضع الفاعل استعيرت ضمائر النصب للرفع). انتهى. وانظر : سيبويه ١٢٥/١ .

(١) شرح المقدمة ١٦١/١ .

(٢) شرح المقدمة ١٦١/١ ـ ١٦٢ .

(٣) شرح المقدمة ١٦٤/١ ـ ١٦٦ .

(٤) شرح المقدمة ١٦٣/١، وابن يعيش ١٢٧/٣ .

(٥) أى : أسماء الإشارة.

(٦) شرح المقدمة ١٦٣/١، وابن يعيش ١٢٧/٣ .

(٧) شرح المقدمة ١٦٧/١ .

(٨) في (ب) : ثلاثة. وهو خلاف القاعدة .

(٩) كلامه عن لغات (تا) غير مستقيم؛ لأنه لم يورد فيه إلا لغة واحدة من لغات (تا) وأورد معها لغتين من لغات (ذا). ولذا فإني : أتوقع أن في الكلام سقطا، أو تحريفا من الناسخ ويكون المراد الحديث عن المفردة المؤنثة، وليس عن (تا) بالذات. وربما غير ذلك. ولأن المؤلف جرت عادته بمتابعة ابن بابشاذ في شرح المقدمة، فلعله يريد ما أراده ابن بابشاذ بقوله في شرح المقدمة ١٦٢/١ : «وفي المؤنث لغات، يقال : تا ، وتي ، وته ، وذه ، وذي . فإذا وقفت سكنت الهاء». فقد يكون يريد هذا ـ وبخاصة وأنه قد نقل كلام ابن

ثلاثة أحوال[1] : يشار بهما إلى القريب جدا مجردين من حرف الخطاب . ويشار بهما إلى المتوسط بين القريب[2] والبعيد مقترنين بحرف الخطاب ، ويشار بهما إلى البعيد فى الغاية ومعهما حرف الخطاب وقبله لام . إلا أن فى (تلك) تَغيّرا كما ترى[3] .

* * *

[النكـرة والمعرفة] :

فصــل : وينقسم الاسم بنحو آخر إلى قسمين : نكرة ، ومعرفة .

فالنكرة : كل اسم شائع في جنسه ، عام لما تحته ، ولا يختص به واحد دون آخر[4] .

وعبارته / : أن يحسن معه رب[5]. وأنكر النكرات (شيىء[6]) ؛ لأنه لكل موجود، [١٣/ب]
وللمعدوم[7] على رأي بعض المتكلمين .

والمعرفـة : ما خالف النكرة في الوصف المتقدم ، والمعارف خمس[8] : مضمر، وعلم، ومبهم، ومعـرف بالـلام ، ومضاف إلى واحد من هذه الأربع . وهذا هو الترتيب الصحيح المحمود عند شيوخنا[9] ، وقد رتبها قوم على خلاف هذا الترتيب ؛ فمنهم

بابشاذ كله أو جله في باب الإشارة كما تدل على ذلك الحواشي المتقدمة ـ وحصل سقط أو تحريف أدى إلى هذا الاضطراب، والله أعلم .

(١) انظر: شرح المقدمة ١٦٦/١ .

(٢) في (ب) : القرب والبعد.

(٣) التغير الذى يشير إليه المؤلف: هو كسر التاء وإسكان اللام من (تلك) .

(٤) المقتضب ٢٧٦/٤ ، والجمل ١٩١ (باريس).

(٥) المقتضب ٢٨٩/٤ ، والأصول ١٧٥/١، واللمع ٩٨ .

(٦) المقتضب ١٨٦/٣، ٢٨٠/٤، الجمل ١٩٢ (باريس)، واللمع ٩٨ .

(٧) ذكر ابن جني في اللمع ٩٨ أنه يقع على الموجود والمعدوم جميعا.

(٨) سيويه ٢١٩/١ ، والمقتضب ٢٧٦/٤ .

(٩) هكـذا رتبها ابن بابشاذ في كتابيه: شرح المقدمة ١٧٠/١، وشرح الجمل ١٣٤/ب ـ ١٣٦/أ. وهذا هو التـرتيب المشهـورمن مذهب جمهـور البصـريين، وفي المسـألـة خلاف موضـح في : كتابي ابن بابشاذ

من قَدّم المبهم على العلم كابن السراج[1] ومنهم من قدم العلم على المضمر كالزجاجي[2] وغيره . ولكل منهم علل يتسع شرحها ويطول الخطب في استقصائها[3] .

وعلة أصحابنا أن المضمر لا يوصف[4] ؛ لأنه لم يضمر إلا بعد أن عُرف لتقدم ذكره ، أو لدلالة الحال عليه، فاستغنى عن وَصْفِه. ولا يوصف به ؛ لأنه ليس بمشتق ، ولا واقع موقع المشتق ، فاستحق أن يكون [أولا[5]].

والعلم : يوصف ، لِما فيه من اللبس العارض لاشتراك الأسماء ، ولا يوصف به، لأنه / ليس بمشتق، ولا جار مجراه فَرُتِّبَ ثانيا . [١٤/أ]

والمبهم : يوصف ، وأحق ما وصف به الجنس ، أو الصفة المقصورة على

المذكورين، وفي الإنصاف (م١٠١) ٧٠٧/٢، وابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١، ١٣٦/٢، وشرح الكافية للرضى ٣١٢/١.

(١) الأصول : ١٧٦/١، وشرح المقدمة ١٦٩/١، ١٧١، وينسب القول بتقديم المبهم على العلم إلى الكوفيين، كما في : الإنصاف (م ١٠١)، وشرح الجمل لابن عصفور ٢٠٥/١، ١٣٦/٢، أما ابن السراج : فهو أبوبكر محمد بن السري بن سهل، من كبار أئمة العربية، أخذ عن المبرد، وأخذ عنه : الزجاجي والسيرافي والفارسي والرماني . توفي شابا عام ٣١٦هـ بعد أن خلف عدة مؤلفات طبع منها: الأصول والموجز والخط . (نزهة الألباء ٢٤٩، والأعلام ١٦/٧).

(٢) الزجاجي في الجمل ١٧٨ (بيروت) : قدم العلم على المضمر في سرده للمعارف الخمسة اعتباطا دون قصد الترتيب ، بدليل قوله بعد ذلك: «وأعرف المعارف : (أنا) ثم (أنت) ثم (هو) ثم (زيد) ثم (هذا)» فقدم المضمر على العلم. أما تقديم العلم على المضمر فينسب للسيرافي كما في الإنصاف (م ١٠١)، وابن يعيش ٥٦/٣، ٨٧/٥، وينسب للكوفيين كما في شرح الكافية للرضي ٣١٢/١، ولم أجد من ينسبه للزجاجي.

(٣) وردت عللهم في المراجع التي ذكرت خلافهم وآراءهم، المشار إليها قبل حاشيتين.

(٤) انظر الحديث عن وصف المعارف في : سيبويه ٢٢٠/١ - ٢٢٣، والمقتضب ٢٨١/٤ - ٢٨٤، والإيضاح العضدي ٢٧٩ - ٢٨٠، وابن يعيش ٥٦/٣ - ٥٧.

(٥) في (أ) : أولي. والتصحيح من (ب).

الجنس ، ولا تكون صفته كيف ماكانت إلا معرفة بالألف واللام ، ويوصف به لما فيه من معنى الفعل ؛ وذلك أن معناه : أشير أو أشر ، فهو وإن لم يكن مشتقا [فهـو[1]] واقع موقع المشتق .

والمعرف بالألف واللام : إنما هو نكرة قد نقل بالحرف عن العموم إلى الخصوص ، وعن التنكير إلى التعريف ، فصار رابعا فى المرتبة .

ولم يبق إلا المضـاف : فرتب أخيرا لها، فكونـه معرفـة : إنما هو بما استفاده من التخصيص ، واكتساه من التعيين والتعريف بإضافته إلى المعرفة . فأما (مثلك) و (غيرك) ونظائرهما[2] فلا تتعرف بالإضافة إلى المعرفة ؛ لما فيها من الشياع والعموم والصلوح لأنواع مختلفة، ويستثنى منها (شبيهك[3]) لأن معناه : المعروف بشبهك، فتميز عن أخوانه فصار معرفة .

/ ومما لا يتعرف بالإضافة وإن أضيف إلى معرفة : ما كانت إضافته غير محضة ، [١٤/ب]
وهو الذى يقدر فيه التنوين وينوى به الانفصال ؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال، والصفة المشبهة به . وسيأتى شرح ذلك مستقصى فى موضعه[4] إن شاء الله تعالى .

ومن المعـارف ما يكون تعريفه بالجنس : كـ (سامّ أبرص[5]) و (ابن آوى[6]) ؛

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) انظر : سيبويه ٢/٢١٠ - ٢١٣ - ٢٢٤ ، والمقتضب ٤/٢٨٦ - ٢٨٧ ، والأصول ١/١٨٢ .

(٣) انظر : المقتضب ٤/٢٨٨ ، والأصول ١/١٨٢ ، وابن يعيش ٢/١٢٦ .

(٤) سيأتي ذلك في ص ٣١١ - ٣١٥ .

(٥) سام أبرص : ضرب من الوزغ، وتقول : (سوام)، دون أبرص، أو (برصة) و (أبارص) دون سوام، المعجم الوسيط ١/٤٥١ وانظر : المخصص ٨/١٠١ .

(٦) ابن آوى : حيوان من الفصيلة الكلبية، وهـو أصغـر حجما من الذئب ، جمعه : بنات آوى، وبنو آوى، المعجم الوسيط ١/٣٤، وانظر المخصص ٨/٧٣ .

والـدليل على أنها معـارف امتنـاع أكثرها من الصرف[1] ، وليس ذلك إلا لاجتماع التعريف وعلة أخرى فيها .

ويجب أن تعلم أن الحـرف النـاقـل للاسم من التنكـير إلى التعريف هي اللام وحدها[2]. إلا أنها لما كانت ساكنة اجتلبت لها الهمزة ليتوصل بها إلى النطق بالساكن. وهـذه الـلام تدخل على الاسم لأحد ثلاثة[3] معان[4] : وذلك أنها تدخل لتعريف العهد ، وبمعنى الذي ، وللجنس كقوله تعالى :

﴿ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسرٍ[5] ﴾.

[١٥/أ] يريد الناس ؛ بدليل استثنائه / منه بقوله :

﴿ إِلَّا الَّذِيْنَ آمَنُوا وَعَمِلُوا . .[5] ﴾ ،

وما جرى العرف عليه من قولهم : (أَهلكَ الناسَ الدينارُ والدرهمُ)، والمراد جنس الدينار وجنس الدرهم[6].

وقد تدخل هذه اللام للتفخيم والتعظيم على الأسماء الأعلام إذا كانت فى الأصل صفات مثل : الحسن[7] .

ومن المعـارف ما تلازمـه هذه الـلام حتى تصير كالجزء منه فلا تباينه[8] وهي :

---

(١) سيبويه ١/٢٦٤، والمقتضب ٤/٤٥، والأصول ١/١٨٥ ـ ١٨٦ .

(٢) هذا هو المشهور لدى العلماء من مذهب سيبويه وإن كنت أرى غير ذلك، ومذهب الخليل أنها (أل) كلها وليس اللام وحدها وقد حققت القول في ذلك في الحاشية رقم (١) من ص ٣١٩ . وانظر : الكتاب ٢/٦٣، ٢٧٢ ، ٢٧٣ ، والمقتضب ١/٨٣، ٢٥٣ ، ٢/٩٠، ٩٤، وشرح المقدمة ١/٢٧١ ، وابن يعيش ٩/١٧ .

(٣) في (أ) ثلاث. والتصحيح من (ب).

(٤) انظر فيها: الجَنَىٰ الداني ١٩٢ ، والمغني ٧١ .

(٥) سورة العصر ١٠٣/ ٢ ـ ٣.

(٦) المقتضب ٢/١٤٣ ، ٤/١٣٨.

(٧) هذا نوع رابع من أنوال (أل) وهي : (التي للمح الصفة) وفيها كلام طويل انظر : الجَنَىٰ الداني ١٩٦ .

(٨) هذا نوع خامس من أنواعها وهي : (الزائدة اللازمة). انظر : الجنى الداني ١٩٧ .

الذي ، والتي ، وتثنيتهما وجمعهما ، واسم الله تعالى عند من اعتقد أن أصله : لاه[1] .

* * *

[المتمكن وغير المتمكن] :

فصل : وينقسم الاسم بنحو آخر إلى قسمين : متمكن ، وغير متمكن .

فالمتمكن : مالم يشابه الحرف ، ولم يتضمن معناه[2] ، ولم يقع موقع الفعل المبني . وغير المتمكن : ما عرض له أحد هذه الثلاثة ، ومعنى المتمكن : أن يتمكن بوجوه الإعراب ظاهرة أو مقدرة ، وهو على ضربين : صحيح ومعتل .

فالصحيح : ماصح وسلم من حروف العلة ، وجملة حروف العلة ثلاثة : واو قبلها ضمة ، وياء قبلها كسرة ، والألف[3] ، ولا يكون ما قبلها إلا مفتوحا / أبدا . [١٥/ب]
فأما الواو التي قبلها ضمة : فلا تقع آخر اسم ظاهر معرب مفرد أَلْبَتَّةَ ؛ وقلنا : (اسم) : احترازا من الفعل مثل : يدعو. وقلنا : (ظاهر) : احترازا من : هو ، وقلنا : (معرب)[4] ؛ احترازا من : (علو في بعض اللغات[5] . وقلنا : (مفرد) : احترازا من الأسماء المعتلة المضافة المرفوعة وهى ستة أسماء : أخوك ، وأبوك ، وحموك ، وفوك ، وهنوك ، وذو مال .

وإن أدّى قياس فى الاسم الظاهر المفرد إلى أن يعتل آخره بواو قبلها ضمة مثل : (دلو) إذا جمع على أَفْعُلٍ وهو : (أَدْلُو) قلبت[6] الواو ياء ، وقلبت الضمة التي قبلها كسرة ، فيصير على : (أَدْلٍ) ليرجع إلى الأصول[7] .

---

(١) لسيبويه رأيان في أصل لفظ الجلالة (الله) ذكرهما في كتابه، الأول : أن أصله: الاه، ذكره في ٣٠٩/١، والثاني: أن أصله : لاه، ذكره في ١٤٤/٢، ١٤٥ . وفي هذه المسألة كلام طويل تجده مفصلا في المقتضب ٢٤٠/٤، وبخاصة في هامشه، وأمالي ابن الشحري ١٥/٢، وابن يعيش ٣/١.

(٢) الإيضاح العضدي ١٢/١، والتبصرة ٧٨/١، وشرح المقدمة ٣٢٧/٢.

(٣) في (ب) : وألف.

(٤) كلمة : (معرب) مكررة في (ب).

(٥) انظر لغاتها في ابن يعيش ٨٩/٤ ـ ٩٠.

(٦) هذا جواب الشرط (وإن أدى . . .).

(٧) سيعرض لهذه المسألة مرة أخرى في ص ٣٥١ .

والمعتل ضربان : معتل بالألف ، ومعتل بالياء التى قبلها كسرة ، وهما يذكران في باب الإعراب .

والصحيح ضربان : منصرف : وهو تام التمكن ، وغير منصرف : وهو ناقص التمكن ولهما أيضا باب مفرد . والصرف مأخوذ من قولهم : (صَرَفَتْ الكلبة) : إذا كانت سهلة الصوت / وله صرير . [١٦/أ]

والآسم المتمكن ينقسم من جهـة أخـرى ثلاثـة أقسام : جنس ، ومنقول من جنس ، ومشتق من جنس .

ونعني بالجنس : ماليس بمشتق ، وهو ضربان : منه ما يشتق منه غيره ، [ومنه مالا يشتق[١] منه غيره] ويسمى الجامد ، وهو الشخص مثل : أسد .

والضرب الأول : وهو الذي يشتق منه غيره و [هـو[٢]] العرض قسمان : ألوان كالبياض ، وأحـداث. والأحـداث ضربان : ذات علاج : كالأكل ، وغير ذات علاج : كالفهم .

والمشتق[٣] : ما كان مشتقا من أحد أنواع هذه القِسمَ ، ويبلغ عدد أنواعه عددها ؛ لأن كل نوع من أنواعه مشتق من نوع من أنواع هذا الجنس .

والمنقول من الجنس : هو ما كان اسم جنس فنقل إلى غيره تسمية وتلقيبا ، كرجل سمي:أسداً أو ثوراً .

ومن الأسماء المشكلة[٤] : (إذْ)، و (إذا) وهما ظرفا زمان ، فـ (إذْ) لما مضى ، و (إذا) لما يستقبل .

* * *

(١) زيادة من (ب).

(٢) ليست في (ب).

(٣) قدم (المشتق) على (المنقول من الجنس)، وكان قبل قليل ـ عند سرده لها ـ قد فعل العكس .

(٤) شرح المقدمة ١/١٨٢ .

[تقسيم الفعل] :

فصل : الفعل ينقسم / ثلاثة أقسام[1] ماض وحاضر ومستقبل[2]. وهذه القسمة تسمى الزمانية . وقد دفع قوم[3] فعل الحال وهو الحاضر واقتصروا على الماضي والمستقبل ، وذكر المحققون[4] أن أصل الأفعال كلها هو فعل الحال ، قالوا : لأن الماضي والمستقبل منه نشآ وعنه حدثا ؛ إذ كل واحد منهما يقال بالإضافة إليه ؛ لأن الماضي ما وقع قبله، والمستقبل ما يقع بعده، فهما معدومان وهو دائم لا ينقطع ، ولكن لا يتصور ثباته ، واستدلوا على ذلك بأدلة سماعية وقياسية[5] : [١٦/ب]

فمن القياسية هذا المذكور ، ومنها : أن الفعل من المخلوق إنما يقع في الزمان ولما كانت الأزمان ثلاثة : ماض ، وحاضر ، ومستقبل وجب أن تنقسم الأفعال بانقسامه فقابل[6] كل قسم منها قسما من الزمان ، إلا أن لفظ الحاضر والمستقبل واحد ؛ ولهذا احتيج في إخلاص الفعل للاستقبال إلى دليل وعلامة : وهما حرفا التنفيس في الزمان ، أعني / (السين) و (سوف). و (سوف) أوسع تنفيسا ؛ لأن المستقبل فرع ، وترك فعل الحال بغير علامة ؛ لأنه الأصل ، وإنما يحتاج إلى دليل ما خرج عن الأصل . [١٧/أ]

ومنها : أن النفي يكون بأشياء[7] بعضها يختص بالماضي وهو (لم) ؛ بدليل

(١) شرح المقدمة ١/١٩٤.

(٢) الكتاب ١/٢، والأصول ١/٤١.

(٣) ورد في شرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٧ : «تنقسم بانقسام الزمان إلى ماض ومستقبل وحال، فأما الماضي والمستقبل فلا خلاف فيهما. كما أنه لا خلاف في زمنهما. فأما الحال ففيه خلاف بين النحويين فمنهم من أنكره ومنهم من أثبته، والمنكرون له على قسمين : منهم من أنكره وأنكر زمانه، ومنهم من أنكره وأثبت زمانه . . » ثم سرد الحجج والعلل. وذكر الزجاجي في الإيضاح ٨٦ أن الكوفيين ينكرون فعل الحال ويضعون مكانه الفعل الدائم. وانظر : إصلاح الخلل ١٧ ـ ٢٠ ، ٤٥، وابن يعيش ٧/٤ .

(٤) انظر : شرح المقدمة ١/١٩٤.

(٥) انظر : شرح المقدمة ١/١٩٤، وإصلاح الخلل ١٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٨.

(٦) في (ب) ويقابل.

(٧) شرح المقدمة ١/١٩٤.

حُسْنِ دخول أمس عليه في قولك : لم يقم أمس ، و (لن) تختص بالمستقبل ، و (لا) تختص بنفي الفعل الواقع في جواب القسم ، وبقي اثنان لا ينفى بهما الماضي ولا المستقبل وهما : (ليس) ، و (ما) ، فوجب أن يكون لهما فعل ينفيانه ، وليس إلا فعل الحال. ومن الأدلة السماعية[1] قوله تعالى : ﴿ لَهُ مَابَيْنَ أَيْدِيْنَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ[2] ﴾

فجعل الأزمان ثلاثة كما ترى ، والأفعال تنقسم بانقسام الزمان ، وقول الشاعر :

[٢] _ وَأَعْلَمُ ما في اليومِ والأمسِ قَبْلَهُ ولِكنَّني عَن عِلْم ما في غَدٍ عَمِي[3]

* * *

وينقسم[4] الفعل بجهة أخرى إلى خمسة أقسام[5] : ماض وحاضر ومستقبل وأمر ونهى . وهذه / تسمى القسمة التصريفية . [١٧/ب]

وينقسم بجهة أخرى إلى قسمين : متصرف على أصله ، ومعدول عن أصله من التصرف إلى منع التصرف ، وقد تقدم ذلك[6] .

وينقسم بجهة أخرى إلى عشرين قسما[7] ، وهذه القسمة تسمى المثالية ؛

---

(١) شرح المقدمة ١/١٩٤، وإصلاح الخلل ١٩ .

(٢) سورة مريم ١٩/٦٤ .

(٣) هذا البيت من الطويل من معلقة زهير بن أبي سلمى ربيعة بن رباح المزني، من مضر شاعر جاهلي حكيم من أسرة عريقة بالشعر، ومعلقته من أشهر المعلقات مدح بها هرم بن سنان (انظر الشعر والشعراء ١/١٤٣ ، والأغاني ٩/١٣٩).

وفي هذا البيت روايتان : (وأعلم مافي اليوم . . .) (وأعلم علم اليوم . . .) وهو موجود في : ديوانه بشرح ثعلب ٣٥، وديوانه بشرح الأعلم ٢٥ ، وشرح القصائد السبع ٢٨٩ ، وإصلاح الخلل ١٩ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١٢٩ .

(٤) في (ب) فينقسم.

(٥) شرح المقدمة ١/٢٠٣ .

(٦) تقدم ذلك في ص ١٤٩

(٧) شرح المقدمة ١/١٩٤، وفيه يقول ابن بابشاذ: «أما الماضي : فهو ما كان مبنيا على الفتح من غير عارض عرض له، وجملته عشرون مثالا . . .» ثم سرد أمثلة للعشرين التي ذكر الدينوري .

وذلك أن الفعل منه ثلاثي : وهو ثلاثة أمثلة : فَعَلَ ، وفَعِلَ ، وفَعُلَ ، ومنه رباعي : وهو أربعة أمثلة : فَعْلَلَ ، وأَفْعَلَ ، وفَاْعَلَ ، وفَعَّلَ ، ومنه خماسي : وهو ستة أمثلة : تَفْعَلَلَ ، وتَفَاْعَلَ ، وتَفَعَّلَ ، وانْفَعَلَ ، وافْتَعَلَ ، وافْعَلَّ ، ومنه سداسي : وهو ستة أمثلة : افْعَاْلَّ ، واسْتَفْعَلَ ، وافْعَوَّلَ ، وافْعَوْعَلَ ، وافْعَنْلَىٰ ، وافْعَنْلَلَ. والمثال الآخِر : ما بني لما لم يسم فاعله من هذه الأمثلة ، وليس منها ما حروفه كلها أصول إلا أربعة : أمثلة الثلاثي ، والأول من أمثلة الرباعي .

* * *

[المتعــدى واللازم] :

فصــل : ينقسم الفعل بجهة أخرى إلى قسمين[1] : متعد / وغير متعد . [١٨/أ]

فغير المتعدي : ما أمكن وجوده من غير وجود المفعول . وقيل : مالم يقتض معناه مفعولا به[2] ويسمى اللازم ؛ أعني أنه لازَمَ الفاعل غير متخطٍّ عنه إلى غيره، ومن هذا القبيل الأفعال المستعارة مثل قولهم : سقط الحائط ، ومرض زيد ، ومات عمرو ، ومنه أفعال المطاوعة مثل : تدحرج ، وتكردس .

والمتعدي : مالم يمكن وجوده إلا بوجود المفعول معنىً وإنْ كملت الجملة لفظاً. وقيل : ما اقتضى معناه مفعولا به ، وهو ضربان : متعد بنفسه ، ومتعد بحرف جر .

فالمعتدِّي بنفسه ثلاثة أضرب : متعد إلى واحد ، ومتعد إلى اثنين ، ومتعد إلى ثلاثة مفعولين.

فالمعتـدِّي إلى واحـد : أفعال النفس[3] ، وأفعال الجملة ، وأفعال الحواس

---

(١) انظر في هذا المبحث : الإيضاح العضدي ١/٦٩ إلى ٧٤، وشرح المقدمة ٢/٣٣٥ الى ٣٦٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٢٩٩ إلى ٣٢٣.

(٢) شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٨/ب .

(٣) ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢٨/ب : ذكر أفعال النفس ضمن الفعل اللازم ومثل لها بـ (شرف) و (ظرف).

الخمس[1] ، إلا أن فعل السمع قد يتعدى إلى الشخص فيفتقر إلى مفعول آخر من جنس ما يسمع ، أو فعل يقع موقعه ؛ ليكون الكلام مفيدا مثل : / سمعت زيدا [١٨/ب]
قارئا أو يقرأ[2] . ومن هذا الضرب[3] ما كان متعديا بحرف جر فحذف حرف الجر توسعا .

ومنه ما كان متعديا بغير حرف جر فأدخل عليه حرف الجر توسعا ؛ فالأول : نحو (دخل) ، والدليل على أن (دخل) من المتعدى بحرف جر : الحمل على النظير هو : (غار) ، والحمل على النقيض وهو (خرج) ، وأن مصدره : (فُعُول) ، وكل ما مصدره (فُعُول) فهو كذلك إذا اعتبرته[4] . والثاني : مثل قوله تعالى : ﴿ أَلَمْ يَعْلَم[5] بِأَنَّ اللَّه يَرَى[6] ﴾ ، الباء : هاهنا زائدة توسعا ، والأصل حذفها بدليل قوله

= والدينوري - هنا - ذكرها ضمن المتعدي لواحد، ولم يمثل لها، وكلاهما وقفا عند هذا الحد دون زيادة توضيح ، مع أن الأمر يقتضي شيئا من ذلك لإزالة ما يشبه التعارض بينهما . وقد أوضح ابن السراج المسألة وبينها بقوله في الأصول ٢٠٣/١ : «والأفعال التي لا تتعدى هي ما كان منها خلقة . . . أو فعلا من أفعال النفس غير متشبث بشيء خارج عنها . . . نحو : كرم وظرف وغضب . . . . وأما الفعل الذى يتعدى : فكل حركة للجسم كانت ملاقية لغيرها وما أشبه ذلك من أفعال النفس ، وأفعال الحواس الخمس كلها متعدية ملاقية . . . » . ثم مثل لأفعال النفس المتعدية بقوله ٢٠٤/١ : «نحو : اشتهيت لقاءك وهويت زيدا ، وما أشبه هذا من أفعال النفس المتعدية . . . » وأما أفعال الجملة التى ذكرها الدينوري فلم أهتد إلى مراده منها بالتحديد ، ولعله يريد بها أفعال الجوارح .

(١) شرح المقدمة ٣٠٢/٢ ، ٣٦٥ .

(٢) هذا الكلام وهو القول بتعدي الفعل (سمع) إلى مفعول ثان هو رأي أبي علي الفارسي ذكره في الإيضاح ١٧٠/١ ، وقد اعترض عليه الجرجاني في شرح الإيضاح (المقتصد ٥٩٨/١) وابن يعيش في شرح المفصل ٦٢/٧ باعتراض ملخصه : أن ما يراه مفعولا ثانيا إنما هو حال دلت عليه وأغنت عنه ، ولا يجوز كونه مفعولا ؛ لوقوعه جملة في نحو : (سمعت زيدا يقرأ ، أو يقول . . .) ومعروف أن الجملة لا تقع مفعولا إلا في باب (ظن وأخواتها) والفعل (سمع) ليس من هذا الباب .

(٣) أى : من المتعدى لواحد .

(٤) الإيضاح العضدي ١٧١/١ .

(٥) في (أ) (تعلم) . وهو خطأ ، وليس قراءة .

(٦) سورة العلق ١٤/٩٦ .

[تعالى[1]] في موضع آخر : ﴿ وَيَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ الْمُبِينُ ﴾[2] على الأصل[3] .

والمتعدي إلى مفعولين ينقسم قسمين : قسم يجوز الاقتصار فيه على أحد المفعولين دون الآخر ، وقسم لا يجوز معه ذلك فيهما .

والأول : يعتبر بأن يكون المفعول الثاني غير الأول ، نحو : أعطيت زيدا دينارا .

والثاني : يعتبر بأن يكون المفعول الثاني هو الأول ، وهي أفعال / الظن ، [١٩/أ] وأفعال العلم ، الداخلة على المبتدأ والخبر ؛ فكما أن الخبر المفرد هو المبتدأ والمبتدأ هو الخبر المفرد ، فكذلك المفعولان الواقعان بعد هذه الأفعال .

ويبطل عمل هذه الأفعال : إذا وقعت بعدها لام الابتداء أو همزة الاستفهام [أو ما[4] النافية[5]] .

ثم لها بعد ذلك ثلاثة أحوال : إنْ وقعت مبتدأة وسلمت مما يمنعها العمل ـ وقد [ذكر[6]]ـ نصبت المفعولين ، ولم يجز غير ذلك[7] . وإذا وقعت متوسطة أو

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) سورة النور ٢٤/٢٥ .

(٣) الإيضاح العضدي ١/١٧١ . وفيه الكلام والآيتان.

(٤) ليست في (ب).

(٥) أو نحو هذه الحروف مما له صدر الكلام ، ويسمى ذلك : التعليق، وهو إبطال العمل لفظا لا محلا؛ لاعتراض ماله صدر الكلام بينها وبين معموليها. انظر : الأصول ١/٢١٨ ، وشرح المقدمة ٢/٣٥٥، وشرح قطر الندى ١٧٦ .

(٦) ليست في (ب).

(٧) هذا مذهب البصريين وهو : وجوب الإعمال عند عدم المانع من ذلك . ويرى الكوفيون والأخفش جواز الإلغاء حينئذ، ولكن الإعمال أحسن وليس واجبا. انظر : المساعد ١/٣٦٤ .

متطرفة جاز إلغاؤها وإعمالها ، والإعمال في حال التوسط أقوى ، والإلغاء في حال التطرف أقوى[1] .

ويقع موقع المفعول الثاني من هذه الأفعال ما ذكرنا أنه يقع صلة للذي وأخواتها[2] .

وهذه الأفعال ـ وإن كانت تدخل في نوعين : أفعال الظن ، وأفعال اليقين ـ فهي كثيرة ؛ فمن أفعال الظن : ظننتُ ، وحَسِبْتُ ، وخِلْتُ ، وزعمت ، وتوهّمت ، وقدَّرت ، وتَخَيّلت ، وأنشد سيبويه[3] :

[١٩/ب] / [٣] . . . . فَمَتَى تَقولُ الدَّارَ تَجْمَعُنا[4]

المعـنى : فمتى تظن ، وذلك فى الاستفهام للمخاطب خاصة ، وتفتح (أنّ)[5] بعده في هذه اللغة[6] .

---

(١) شرح المقدمة ٣٥٧/٢ .

(٢) هي أربعة أشياء، سبق ذكره لها في ص ١٤٣ ، وانظر : شرح المقدمة ١٧٦/١ ، ٣٥٨/٢ ـ ٣٥٩ .

(٣) الكتاب ٦٣/١ .

(٤) عجز بيت من الكامل لعمر بن أبي ربيعة (٢٣هـ ـ ٩٣هـ) قاله ضمن أبيات عندما شيع فاطمة بنت محمد بن الأشعث . وهو عمر بن عبدالله بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، يكنى بأبي الخطاب ، له شعر رقيق ، وكان في أول حياته ما جنا عابثا فنفاه عمر بن عبدالعزيز إلى (دهلك) ثم اشترك في غزوة في البحر فاحترقت السفينة بهم واستشهدوا . (الشعر والشعراء ٥٥٧/٢ والأعلام ٢١١/٥) .

وصدر البيت :

أما الرحيل فدون بعد غد . . . . . . ،

وهو شاهد على إجراء القول مجرى الظن وإعماله عمله .

والبيت ضمن القصيدة في ديوانه ٢٢٧ ، وانظر : المقتضب ٣٤٩/٢ ، والجمل ٣٢٨ ، والتبصرة ١١٨ ، والحلل ٣٨٤ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٤٦٢/١ ـ ٤٦٤ ، وابن يعيش ٧٨/٧ ، والعيني ٤٣٤/٢ .

(٥) تفتح همزة (أن) بعد القول هنا لأن المراد به (الظن) ، ولو أريد به الحكاية لكسرت . انظر : سيبويه ٤٧١/١ ، والمقتضب ٣٤٩/٢ .

(٦) هي لغـة بني سليم ، وهم الذين يجرون القول مجرى الظن مطلقا . وأكثر العرب يشترطون لذلك ما ذكره الدينوري . انظر : سيبويه ٦٣/١ ، وابن يعيش ٧٩/٧ .

ولظننت ثلاثة معان[1] : تكون بمعنى توهمت ، وبمعنى علمت ، (وكل منهما يتعدى إلى مفعولين) ، وتكون بمعنى اتهمت ، فتتعدى إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى : ﴿ وَمَاهُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِظَنِينٍ[2] ﴾ . أي: بمتهم، في قراءة من قرأ بـ (الظاء[3]) فأما من قرأ بـ (الضاد) فإنه يريد : ببخيل[4] .

ومن أفعال العلم : علمت ، ورأيت (بمعنى علمت)، ووجدت (بمعناه أيضا) . وإذا كانت (علمت) بمعنى (عرفت) تعدى[5] الفعل إلى مفعول واحد ، كقوله تعالى: ﴿ لَا تَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ ﴾[6]، وإذا كانت رأيت بمعنى أبصرت تعدى الفعل إلى مفعول واحد[7]. وإذا كانت وجدت بمعنى لقيت وصادفت ونحوهما تعدى الفعل إلى مفعول واحد[8].

ويستغنى بخبر (أنّ) عن المفعول الثاني من هذا الباب كقولك : ظننت أن زيدا

---

(١) نظرت في أغلب المراجع المتقدمة على الدينوري فألفيتها لاتشير إلا إلى معنيين فقط من معاني (ظن) وهما؛ الشك والاتهام، وتغفل تضمنها معنى (العلم) ومن تلك المراجع: الجمل٣٠، والإيضاح العضدي ١٣٣ -١٣٧، والتبصرة ١/١١٥ وابن برهان ١/١٠٧، وشرح المقدمة ٢/٣٥٧ - ٣٥٨، وممن حذا حذو الدينوري في ذكر المعاني الثلاثة: ابن يعيش ٨١/٧، والمرادي في شرح الألفية ١/٣٨٥، وغيرهما من المتأخرين. ويبدو لي أن إغفال بعض العلماء الإشارة إليه، سببه أن (ظن) معه باقية على أصلها، محتفظة بعملها، غير خارجة عن بابها.

(٢) سورة التكوير ٨١/٢٤،

(٣) قرأ بـ (الظاء) ابن كثير وأبو عمرو والكسائي، وقرأ بـ (الضاد) نافع وعاصم وابن عامر وحمزة. انظر: السبعة لابن مجاهد ٦٧٣، وحجة أبي زرعة» ٧٥٢، والكشف لمكي ٢/٣٦٤، والتيسير ٢٢٠.

(٤) انظر: الجمل ٣٠، والإيضاح العضدي ١/١٣٧، وشرح المقدمة ٢/٣٥٨.

(٥) في (ب) وتعدى.

(٦) سورة الأنفال ٨/٦٠، وانظر: سيبويه ١/١٨، وشرح المقدمة ٢/٣٥٧.

(٧) سيبويه ١/١٨، وشرح المقدمة ٢/٣٥٨.

(٨) سيبويه ١/١٨، وشرح اللمع للواسطي ٧٢.

[٢٠/أ] قائم[١] ، / لأنه يسد مسد : ظننت زيدا قائما، وقد أجازوا : ظننت ذاك[٢] وظننته ، على أن تكون الاشارة إلى المصدر والكناية عنه ، فاعترضوا بأن ذلك يؤدّي إلى تأكيد الظن وهو غير جائز[٣] ، فاعتذروا بقوله : ﴿ إن نَظُنُّ إلاّ ظَنًّا[٤] ﴾ ، فأجيبوا بأن معناه: إن نظن إلا أنكم تقولون ذلك ظنا[٥] ويجوز ذلك في علمت بالإجماع .

والثالث : هو المتعدي إلى ثلاثة مفعولين ، وقد ذكرنا[٦] أنّ فيه خلافا، وَعَيَّنًا[٧] على وجوه الخلاف جملة لا تفصيلا، ووعدنا أن نحقق مذهبنا فيه إذا انتهينا إليه ، والرأي الصحيح عند شيوخنا ـ رحمهم الله ـ : أنها مسموعة ولايقاس عليها[٨]. وأكثر ما سمعت في أفعال العلم ؛ [وذلك[٩]] أنها أفعال العلم ألحقت الهمزة فصارت بها تتعدى إلى ثلاثة مفعولين[١٠]، وحال الثاني والثالث منهما حال مفعولي [٢٠/ب] الأفعال المتعدية إلى مفعولين لاغير : في أنه / لايجوز الاقتصار على أحدهما

---

(١) (أن) ومادخلت عليه تسد مسد مفعولي (ظن) فى مثل هذا التركيب. انظر: سيبويه ١/٦٤، ٤٦١-٤٦٢، والمقتضب ٢/٣٤١، وشرح المقدمة ٢/٣٥٩.

(٢) سيبويه ١/١٨ ـ ١٩، والأصول ١/٢١٧، والمقتصد ١/٥٠٢، وشرح المفصل ٧/٨٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣١٨.

(٣) انظر : إعراب النحاس ٣/١٤٠ ـ ١٤١، والبحر المحيط ٨/٥١ ـ ٥٢ .

(٤) سورة الجاثية ٤٥/٣٢.

(٥) انظر المرجعين السابقين.

(٦) ذكر ذلك في ص ١٤٨

(٧) الفعل (عين) يتعدى بنفسه ، وقد عداه المؤلف ـ هنا ـ بـ (على) فلعله ضمنه معنى (نبهنا) أو نحوه، مع أني لم أجد ما يعضد هذا الاستعمال.

(٨) الجمهور لا يقيسون عليها، وممن نص على منع القياس : أبوعثمان المازني كما في الإيضاح العضدي ١/١٧٦ . وممن خالف الجمهور وأجاز القياس عليها أبو الحسن الأخفش، وتبعه ابن السراج، وقد ذكرت المراجع في ص ١٤٨

(٩) زيادة من (ب).

(١٠) ذكر الدينوري في ص ١٤٨ أن من العلماء من يعد هذه الأفعال سبعة، ومنهم من يجعلها أربعة، ومنهم من يزيد. ووعد ببيان رأيه فيها هنا. وتوقعت أنه سيذكر عددها ويبينها حسب رأيه، ولكنه لم يفعل ذلك، وإنما

دون الآخر[1] ، وفي أن الثالث يكون أحد الأشياء التى تكون صلة للذي[2] .

والمتعدي بحرف جر : كل مالا يتعدى بنفسه ، وقد ذكرنا أن ثلاثة أشياء تُعدّي ماليس بمتعد وتزيد المتعدي تعديا، منها : حرف الجر ، ومنها : الهمزة ، (كالمذكورة عن قرب)، ومنها التضعيف . وهذه الثلاثة عكس بناء الفعل لما لم يسم فاعله ؛ لأن ذلك ينقص من التعدي ، فيصير المتعدي إلى ثلاثة متعديا إلى اثنين ، والمتعدي إلى اثنين متعديا إلى واحد ، والمتعدي إلى واحد غير متعد[3] .

ومن هذا القسم ما يتعدى بنفسه وبحرف الجر مثل : شكرت زيدا، وشكرت لزيد، ونصحته، ونصحت له ، وكلته، وكلت له ، ووزنته ، ووزنت له ، وهي أفعال مسموعة لايقاس عليها[4].

فصل : والأفعال المتعدية على اختلاف ضروبها المذكورة / يجوز حذف مفعولاتها والاقتصار على فاعليها ؛ ولهذا قالوا : إن أفعال الظن والعلم ـ وإن لم يجز حذف أحد مفعوليها ـ فإنه يجوز حذفهما معا، وكذلك حال المتعدية إلى ثلاثة[5] . وتقول : ظننت زيدا هو القائمُ ، وإن شئت : هو القائمَ، على أن تجعل (هو[6]) فصلا ، والكوفيون[7] يسمونه عَمِادا، وكذلك تفعل في (كان). [٢١/أ]

= ذكر ضابطا لاتخرج عنه في الغالب وهو أنها أفعال العلم ـ مما يتعدى إلى مفعولين ـ ألحق الهمزة فتعدى بها إلى ثلاثة، وهذا الضابط إذا طبق بدقة فإنه لا يصدق إلا على فعلين فقط هما (أعلم، وأرى)، وكان حريا بالدينوري أن يشير إلى ما يراه من الأفعال الباقية مثل : أنبأ، ونبأ، وأخبر، وخبر، ونحوها. أنظر : الإيضاح العضدي ١٧٥/١، وابن برهان ١١٠/١، وشرح المقدمة ٣٦٣/٢.

(١) شرح المقدمة ٣٦٤/٢.

(٢) شرح المقدمة ٣٦٣/٢، وانظر ما مضى في ص ١٤٣ .

(٣) ابن برهان ٤٥/١.

(٤) الجمل ٣١ وشرح المقدمة ٣٠٦/٢، ٣٦٨ ـ ٣٦٩.

(٥) انظر في ذلك : الأصول ٢١٦/١ ـ ٢١٧، وشرح المقدمة ٣٥٧/٢ ، ٣٦٤.

(٦) انظر : سيبويه ٣٩٤/١، والمقتضب ١٠٣/٤ ـ ١٠٤.

(٧) انظر : معاني الفراء : ٥١/١، ٢٤٨، ٤٠٩ . ١١٣/٢، ١٤٥، ٣٥٢ . ٣٧/٣، ١٨٥، ٢٣٦، ٢٩٩. ومجالس ثعلب : ٤٣/١، ٣٥٤/٢، ٣٥٩ .

وكـل فعـل كان متعـديا أو غير متعد[1] فإنه يتعدى إلى سبعة أشياء وهي[2] : المصـدر والـظرف من الـزمـان ، والظرف من المكان والحال ، والمفعول له ، والمفعول معه ، والمستثنى المنصوب ، فغير المتعدي يتعدى إلى هذه السبعة ، والمتعدي إلى واحد يتعدى بها إلى ثمانية ، والمتعدي إلى اثنين يتعدى بها إلى تسعة، والمتعدي إلى ثلاثة يتعدى بها إلى عشرة .

* * *

[أصـــل الاشتقـــاق] :

فصـــل : زعم الكوفيون أن المصادر مشتقة من الأفعال[3] ، واعتلوا : بأن الأفعال / عاملة والمصادر معمولة ، وأن العامل قبل المعمول . ولا حجة لهم في ذلك؛ لأن الحروف عاملة في الأسماء وفي الأفعال ، ثم ليست - بالإجماع منا ومنهم - قبلهـا ولا أصـلا لها. واعتقد البصريون[4] أن الأفعال مشتقة من المصادر. وهذا المـذهب الصحيح ؛ وذلـك أن المصادر دالة على العموم، والأفعال دالة على الخصـوص ، والعمـوم قبل الخصوص ، وشرح ذلك : أن المصادر[5] تدل على حدث وزمـان مجهـول ، والفعـل يدل على حدث وزمـان مختص ، وأيضا فإن المصدر مَفْعَل من قولك : [٢١/ب]

صَدَرَتْ الإبل عن الماء ، وصَدَرَ الكتاب : إذا انفصل عن صاحبه ، وما أشبه

---

(١) اعترضت هنا في (أ) عبارة: فإن كان غير متعد تعدى إلى ستة. والذى يظهرلي أنه لا داعي لها.

(٢) انظر : شرح المقدمة ٢ /٣٧٦ - ٣٧٧ (وقد ذكرها ومثل لها)، وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٣٢٤ (وقد جعلها ثمانية بزيادة التميين).

(٣) هذه المسألة من مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين، وهي المسألة الثامنة والعشرون في كتاب الإنصاف ١ /٢٣٥، وهي المسألة السادسة في مسائل العكبري الخلافية ص ٦٨، وانظر : إيضاح الزجاجي ٥٦، والواسطي ٦٨، وابن برهان ١ /١٠١ - ١٠٢، وشرح الجمل لابن عصفور ١ /٩٨.

(٤) سيبويه : ١ /٢، ٦، والمقتضب ٤ /٣٣٥، والأصول ١ /٤٢، ١٦٢، والخصائص ١ /١١٣، ١١٩، ١٢١.

(٥) في (ب) المصدر يدل.

ذلك. فلما وقع الاصطلاح والعرف على تسمية أسماء الأحداث مصادر ـ علم أنها الأصل ، والأفعال صادرة عنها . ولو كان كما زعم الكوفيون لكانت أسماء الأحداث صادرة ، والأفعال مصادر ؛ فتنعكس اللغة وتنتقض / البِنْيَة ، ولا وجه [٢٢/أ] لا عتراضهم بالأفعال الستة غير المتصرفة في أنها لا مصادر لها ؛ وذلك أنها معدولة عن أصولها كما تقدم به القول[١] ، وليس الاعتبار بما شذ عن أصله وخرج عن[٢] بابه، بل على مافي قانون اللغة وأصل الوضع ، على أَنّا نُوجِدُهُم مصادر لا[٣] أفعال لها نحو : (وَيْح) ، و (وَيْل)[٤] ، فتنعكس المسألة لنا عليهم ، ويتوجه الاعتراض منا إليهم. فأما (كان وأخواتها) فقد ذكرنا[٥] أنها أفعال لفظية لا حقيقية، ولذلك تجردت من الدلالة على الحدث. وأما : (انتفى) ، من قولهم : انتفى الضدان، فإنه ـ وإن لم يدل عليه مسندا ـ فإنه يدل عليه مجردا، والمعتبر هو المجرد لا المسند[٦].

* * *

[تقسيم الحرف] :

فصل : الحرف ينقسم أربعة أقسام :

منه ما جاء على حرف واحد : كـ (الباء) و (اللام) الزائدتين .

ومنه ما جاء على حرفين : كـ (مِنْ) و (قد) .

ومنه ما جاء على ثلاثة : كـ (ثم) و (سوف) .

---

(١) تقدم ذلك في ص١٤٩.

(٢) في (ب) : من.

(٣) في (ب) : الأفعال ، وهو تصحيف.

(٤) الإنصاف ١/٢٤١.

(٥) تقدم ذكره لها في ص ١٤٦ . وستأتى مفصلة في بابها الخاص ص ٣٢٧.

(٦) لإيضاح كلامه أقول : الضدان لا يجتمعان ولا يرتفعان معا؛ فحين نقول : (انتفى الضدان)، فإنه لا يوجد لدينا حدث؛ لأن الضدين لا ينتفيان، وعندما يجرد الفعل (انتفى) ولا يسند فإنه يدل على حدث هو : الانتفاء.

[٢٢/ب] ومنه ما جاء على أربعة : كـ (حتّى) / و (أمّا). ولا يوجد في أبنية الحروف ما زاد على أربعة[١] .

* * *

فصل : وينقسم الحرف من جهة إلى أربعة أقسام :

وذلك أن منه ما يؤثر في اللفظ دون المعنى : كـ (إنّ) .

ومنه ما يؤثر في المعنى دون اللفظ : كـ (ما) التميمية .

ومنه ما يؤثر في اللفظ والمعنى كـ (ما) الحجازية .

ومنه مالا يؤثر في اللفظ ولا في المعنى كـ (ما) الزائدة .

* * *

[الحروف العاملة] :

فصل : وينقسم الحرف من جهة أخرى على ثلاثة أقسام : حروف عاملة ، وحروف غير عاملة ، وحروف تعمل تارة ولا تعمل أخرى[٢] .

فالحروف العاملة تسعة وثلاثون حرفا :[٣] :

منها ستة تنصب الاسم وترفع الخبر مالم تكن معها (ما) وهي : (إنّ)، و[٤]

(١) يستدرك على الدينوري بوجود حرف خماسي هو (لكنّ) باتفاق ، وألفه أصلية معتبرة وإن كانت لا تكتب في الرسم. انظر : ابن يعيش ٧٩/٨، والجَنَى الداني ٦١٥.

(٢) شرح المقدمة ٢١٦/١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤/ب.

(٣) شرح المقدمة ٢١٦/١ ، وشرح الجمل ٤/ب، وقد ذكر ابن بابشاذ في الكتابين أنها ثمانية وثلاثون حرفا ، لكنه سردها في شرح المقدمة تسعة وثلاثين حرفا بزيادة (عدا) كما فعل الدينوري . كما أن ابن بابشاذ عرض لها في موضع آخر من شرح المقدمة ٣٨٦/٢ وذكر أنها : سبعة وأربعون، وذلك لأنه ضم إليها ـ في هذا الموضع ـ الحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى. بينما أفردهما في الموضع الأول بذكر كل قسم على حدة .

(٤) اعترضت كلمة (الخفيفة) في نسخة (أ) بين (إن) و (أن). ولا داعي لها.

(أنّ)، الثقيلتان والمخففتان منهما، و (كأن) ، و (لكن) ، و (ليت)، و لعل[1])).

ومنها تسعة عشر حرفا[2] تجر الأسماء وهي[3] : (من) ، و (إلى) ، و (في) ، و (الباء)، و(اللام) الزائدتان ، و (رب) و (واوها) ، و (فاؤها) - على أن أبا علي[4] يرى أن / (رب) مضمرة بعدهما، وأن الجر بها لا بهما - و (واو) القسم و (تاؤه) و [٢٣/أ] (حتى) بمعنى إلى ، و (مذ) و (منذ) - في لغة من جر بهما[5] - ، و (حاشى) إذا انجر ما بعدها ، وكذلك (خلا) و (عدا) الا أن يقع (ما) قبلهما. وأحكام هذه الثلاثة تستوفى في باب الاستثناء[6]، و (عن)، و (على) ، (كاف التشبيه) وقد تقع هذه الثلاثة أسماء ، والاسم بعدها مجرور خلافا لمذ ومنذ[7] .

---

(١) (إن وأخواتها) : سيتحدث عنها بالتفصيل في بابها ص ٣٣٩ .

(٢) شرح المقدمة ٢٣٥/١، وشرح الجمل ٥/أ، وقد ذكر ابن بابشاذ في الكتابين أنها ثمانية عشر حرفا، لكنه سردها في شرح المقدمة تسعة عشر حرفا بزيادة (عدا) كالدينوري .

(٣) (حروف الجر) : سيفرد لها الدينوري بابا خاصا في ص ٣٥٩.

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ٢٥٤/١ ، وليس هذا رأي أبي علي وحده، بل هو رأي جمهور البصريين كما في سيبويه ١٣٣/١ ، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ٤٦ ، ٦١ ، ويرى الكوفيون والمبرد وابن السراج والهروي وغيرهم أن الجـر بالواو نفسها وليس بـ (رب). انظر : المقتضب ٣١٩/٢) - ٣٤٧، والأصول ٥١٢/١، والأزهية ٢٤١ - ٢٥٢ ، والإنصاف (المسألة ٥٥)، والجَنَىٰ الداني ١٥٤ . والذي يظهر لي أن الخلاف يبدو بينهم واضحا في (الواو) أما (الفاء) فيكاد ينعقد الإجماع على أن الجر بـ (رب) مضمرة بعدها وليس بها هي . قال المرادي في الجنى الداني ٧٦ : «وقد حكى ابن عصفور وابن مالك إجماع النحويين على أن الجر فى ذلك بـ (رب) المحذوفة لا بالفاء». وهذا يؤيد ما ذكرت ، وإن كان في معاني الرماني ٤٦ ، والأزهية ٢٥٢ ، وكلام الدينوري هذا ما قد يخالفه إلا أنه لا يصل به إلى قوة الخلاف في الواو. هذا وسوف يأتي تفصيل ذلك مع الشواهد في ص ٣٦٧ .

(٥) سيأتي الحديث عنهما مفصلا في ص ٢٣٨ .

(٦) انظر : ص ٣٧١ ، ٤٣٠ .

(٧) أي أن هذه الثلاثة إذا وقعت أسماء فإن الاسم بعدها مجرور أيضا ولكن بالإضافة، خلافا لـ (مذ) و (منذ) فإنهما إذا كانا اسمين - عند من لا يجر بهما - ووليهما اسم مفرد فإنه يرفع إما على الابتداء أو الخبرية أو الفاعلية. وسيأتي تفصيل ذلك في ص ٣٩١ . وانظر شرح الألفية للمرادي ٢٢٢/٢ .

ومنهـا تسعـة[1] تنصب الأفعال المستقبلة إذا كانت على صفات مخصوصة ، وهي : (أن) المفتـوحة الهمزة المخففة النون وتسمى مصدرية ؛ لأنها تقع مع[2] الفعل بتأويل المصدر ، و (لن) ، و (إذن) ، و (كي) ، و (حتى) ، و (اللام)، و (الفاء) ، و (الواو) ، و (أو)[3].

ومنهـا خمسـة[4] تجزم الأفعال المستقبلة ، وهي : (لم) ، و (لما) ، و (لام الأمر) ، و (لا) ، في النهي ، و (إنْ) في الشرط . وكل من هذه الحروف تختص بمعنى أو أكثر من معنى ، وستقف على ذلك مستقصى في بابه[5].

[الحروف غير العاملة] :

[٢٣/ب] والحروف غير العاملة[6] أربعة / وسبعون حرفا :

منهـا خمسـة عشر تسمى حروف[7] الابتداء لكثرة وقوع الكلام بعدها مبتدأ، والمبتدأ والخبر بعدها مرفوعان على أصلهما لا تؤثر فيهما، وهي : الحروف الستة الناصبة للاسم الرافعة للخبر إذا كانت معها (ما) وتسمى:(ما) الكافة؛لأنها كفت هذه الحروف عن عملها، وقد تقع مع بعضها زائدة غير كافة فتبقى الحروف على عملها وسيستقصى ذلك في الباب اللائق به إن شاء الله تعالى[8]. و (أما) : وهي لتفصيل ما أجمله المخاطب ، والفاء تلزم خبر المبتدأ الواقع بعدها لما تتضمنه من معنى الشرط ، وشرح أحكام (أما) تقتضي[9] بسطا وتصرفا ولعله يرد في غير هذا الموضع

---

(١) شرح المقدمة ١/٢٢٦، وشرح الجمل ٤/ب.

(٢) في (ب) : موقع.

(٣) سيأتي الحديث عنها مفصلا في بابها ص ٤٣٧.

(٤) شرح المقدمة ١/٢٤٢، وشرح الجمل ٥/أ.

(٥) في (ب) : أبوابه.

(٦) تحدث عنها ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٥٠ ـ ٢٧٤ في خمس وعشرين صفحة، لكنه جعل عددها: نيفا وأربعين حرفا.

(٧) شرح المقدمة ١/٢٥٠ إلى ٢٥٨.

(٨) وهو : باب (إن وأخواتها) ص ٣٣٩.

(٩) كذا في النسختين، والأصح : يقتضي.

من أبواب هذا الكتاب . و (أما) الخفيفة ، و (حتى) الداخلة على المبتدأ والخبر، و (لولا) الممتنع بها الشيء لوجود غيره، و (ألا) للتنبيه ، والدليل على أن (ألا) حرف ابتداء : وقوع (إن) بعده مكسورة. و (إنْ) و (لكنْ) الخفيفتان، و (لام الابتداء) / و (واو الحال). [٢٤/أ]

ومنها عشرة[1] تدخل للنسق وتشرك ما بعدها في إعراب ما قبلها، وهي : (الواو) و (الفاء) و (ثم) وهذه أخوات لأنها تجمع بين الشيئين أو الأشياء في اللفظ والمعنى ، و (بل) و (لكن) وهما أختان ؛ لأن (بل) للإضراب ، و (لكن) للاستدراك، وهما يتقاربان ، و (أو) ، و (إمّا) المكسورة المكررة ، وهما أختان ؛ لأن كل واحدة منهما تدل على ما دلت عليه الأخرى من الشك والتخيير والإباحة والإبهام ، و (أم) و (لا) و (حتى) بمعنى الواو وعلى شروط مخصوصة وهي مفردات[2] ، وذكر أبو علي[3] أن (إمّا) ليست من حروف النسق ، وهو كما ذكر بدليل صحيح يذكر في موضعه[4].

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ (الورقة ٢١/ب) وشرح المقدمة ١/٢٥٨، ٢/٤٢٩. وفي بعض هذه الحروف خلاف سأرجىء الخوض فيه إلى أن تأتي مفصلة في بابها، باب عطف النسق ص ٤٧٩.

(٢) أي : ليست متآخية مع غيرها من حروف العطف، هذا مراده هنا، لكنه ناقض نفسه حينما تحدث عنها في باب العطف - الذى سيأتي في ص ٤٧٩ - حيث جعل - هناك - (حتى) أختا للواو والفاء وثم، في أن كلا من هذه الأربع تعطف في اللفظ والمعنى - وهو الصواب - وهذا التناقض الحاصل عنده موجود مثله عند ابن بابشاذ - فلعله متابع له - فقد جعل ابن بابشاذ (حتى) مفردة في شرح الجمل ٢١/ب ، وجعلها أختا لهذه الثلاثة في شرح المقدمة ٢/٤٢٩.

وأما قول الدينوري : إن : (أم) و (لا) و (حتى) بمعنى الواو. فظاهر مراده منه بالنسبة لـ (حتى)، ولم يظهر لي فيه شيء بالنسبة لـ (أم) و (لا).

(٣) الإيضاح العضدي ١/٢٨٩. وهذا رأي يونس وابن كيسان، ووافقهم ابن برهان وابن مالك وغيرهم. انظر: ابن برهان ١/٢٥٨، والتسهيل ١٧٤، والمساعد ٢/٤٤١.

(٤) دلل أبو علي على أن (إمّا) ليست حرف عطف بقوله : «وليست (إمّا) بحرف عطف، لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفردا على مفرد أو جملة على جملة. وأنت تقول : ضربت إما زيدا وإمّا عمرا، فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول : وإما عمرا، فتدخل عليه الواو، ولا يجتمع حرفان لمعنى». الإيضاح ١/٢٨٩. وقد ذكر الدينوري الدليل كما وعد في ص ٤٧٩.

ومنهـا سبعـة للجواب[1] : فواحد لنفي المستفهم[2] وهو (لا) ، وستة لإيجابه وهي : (نَعَم) و (بلى) و (إي) و (أجل) و (إن) و (جير) في القَسَم ، وتتميز (بلى) عن أخواتها بأنها تقع في جواب ما كان منفيا، والأخر تقع في جواب ما كان موجبا .

[٢٤/ب] ومنها أربعة للإعراب[3] / وهي : (الواو) و (الألف) و (الياء) و (النون) .

ومنها أربعة للمضارعة[4] وهي : (الهمزة) ، و(النون) ، و(التاء) ، و (الياء) .

ومنها أربعة إذا وليهن المستقبل كن تحضيضا ، وإذا وليهن الماضي كن توبيخا وهي[5] (هَلّا) ، و (لولا)، و (ألا) ، و (لوما)، وإن[6] وليهن الاسم انتصب باضمار فعل يدل عليه ما تقدم كقول الشاعر :

[٤] .... لولا الـكَـمِـيَّ الـمُـقَـنَّـعَـا[7]

---

(١) شرح المقدمة ١/٢٦٣ ـ ٢٦٦ ، ولم يذكر ابن بابشاذ (لا) وإنما اقتصر على الستة التي بعدها.

(٢) يبدو أن الأحسن : (لنفي المستفهم عنه).

(٣) شرح المقدمة ١/٢٦٧ .

(٤) شرح المقدمة ١/٢٦٧ .

(٥) شرح المقدمة ١/٢٦٦ .

(٦) في (ب) : فإن.

(٧) جزء من عجز بيت من الطويل لجرير (٢٨هـ ـ ١١٠هـ) وهو : أبو حزرة جرير بن عطية بن الخطفى الكلبي اليربوعي التميمي من فحول الشعراء في عصره، ولد ومات في اليمامة، ورحل إلى البصرة، وقضى حياته في مناضلة شعراء عصره ولم يثبت أمامه إلا الفرزدق والأخطل، وقد طبع ديوانه ونقائضه، (الشعر والشعراء ١/٤٧١، الأعلام ٢/١١١).

وصدر البيت :

تعـدون عقـر الـنـيب أفـضـل سعـيكـم بنـي ضوطـرى ... ...

وهو من قصيدة طويلة يهجو فيها الفرزدق، ويشير إلى المفاخرة والمعاقرة المشهورة بين غالب والد الفرزدق وسحيم الرياحي عام الجماعة في الكوفة في خلافة علي بن طالب ، ويقول له : لا تفخروا بعقر النوق ، بل افخروا بمنازلة الفرسان الشجعان إن استطعتم، يا بني الرجل الضخم اللئيم، أو الأمة أو المرأة الحمقاء.

وينسب البيت للأشهب بن رميلة، وهي نسبة ضعيفة، وممن نسبه إليه ابن الشجري في أماليه ٢/٢١٠ .

وفي البيت : الروايات التالية : (أفضل مجدكم)، (هلا الكمي).

وانظر البيت فيما يلي : ديوان جرير ٣٣٨، النقائض ٢/٨٣٣، الجمل ٢٤٥ (باريس) والحلل ٣٢٨،

ومنها ثلاثة للتأنيث وهي[1] : (التاء) ، و (الألف المقصورة) ، و (الألف الممدودة) ، فأما (الهاء) فليست منها وإنما هي مبدلة في الأسماء من (التاء) في الوقف ، هذا مذهب البصريين[2] - وهو الصحيح -، ومذهب الكوفيين[3] عكس ذلك ، والدليل على صحة مذهب البصريين : أن بعض العرب يقف على التاء في الأسماء فيقول : دخلت مَكّتْ ، ورأيت الكعبتْ ، وأنها في الأفعال ثابتة وصلا ووقفا، وكذلك في الأحرف الثلاثة المؤنثة وهي : (رب) و (ثُمَّ) / و (لا) ، يقال : (رب) و (ربت) و (ثم) و (ثمت) و (لا) و (لات[4]) . [٢٥/أ]

ومنها ثلاثة للاستفهام وهي[5] : (الهمزة) و (هل) و (أم) .

ومنها اثنان للتأكيد[6] وهما : (النونان) الشديدة والخفيفة.

ومنها اثنان للتنفيس في الزمان[6] وهما : (السين) و (سوف) .

ومنها واحد للتعريف[6] وهو (اللام[7]) .

وواحد للتنكير وهو[8] (التنوين)، والأصل في التنوين أن يكون في النكرة لأنه الأخف والأمكن ، وإنما دخل في المعارف الأعلام[9] للفرق بين المنصرف وغير المنصرف .

= الإيضاح العضدي ٢٩/١، الخصائص ٤٥/٢، ابن الشجري ٢٧٩/١ - ٣٣٤، ٢١٠/٢، ابن يعيش ٣٨/٢، ١٤٤/٨ - ١٤٥، الخزانة ٤٦١/١ .

(١) شرح المقدمة ٢٧٠/١ .

(٢) انظر : الكتاب ٣١٣/٢، والمقتضب ٦٠/١ - ٦٣، ٣٦٦/٣، والتكملة ١١٤/٢ .

(٣) انظر : المذكر والمؤنث للفراء ٥٧، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٧٧/١، ١٩٨، ١٩٩ .

وانظر : في تفصيل هذا الخلاف : ابن يعيش ٨٩/٥، والأشباه والنظائر ٤٧/١ ، ٤٨ .

(٤) انظر في ذلك : المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٢/١، ١٨٣، والجَنَىٰ الداني ٤٨٥، وص ٣٦٦ من هذا المتن.

(٥) شرح المقدمة ٢٦٩/١ .

(٦) شرح المقدمة ٢٧١/١ .

(٧) هل التعريف باللام وحدها، أو بالهمزة واللام ؟ فيه خلاف. انظر : ص ١٦٠ ، ٣١٩ وحاشيتها .

(٨) شرح المقدمة ٢٧٢/١ .

(٩) في (ب) : (والأعلام). والصحيح ما أثبته من (أ) ؛ لأن التنوين لايدخل من المعارف إلا الأعلام فقط .

والتنوين يدخل لخمسة أشياء[1] : للتمكن في مثل (زيد) ، وللتنكير في مثل (صه) و (مه) و (سيبويه)، وللترنم في مثل :

[٥] ياصاحِ ما هاجَ الدُّموعَ الذُّرَّفَنْ[2].

وفي مثل : [٦] يا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَماكَن[3].

وفي مثل : [٧] مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَن[4]

وللمقابلة في مثل : (مسلمات)؛ لأن التنوين فيها مقابل للنون في جمع

(١) هذه الأشياء الخمسة موجودة في شرح المقدمة ١/١٨٦ ـ ١٨٩ ، كما هي هنا من شواهدها.

(٢) مطلع أرجوزة طويلة للعجاج (. . ـ نحو ٩٠هـ) وهو : أبو الشعثاء عبدالله بن رؤبة بن لبيد السعدي التميمي أول من رفع الرجز وشبهه بالقصيد، ولد في الجاهلية ثم أسلم وعاش إلى عهد الوليد بن عبدالملك . (الشعر والشعراء ٢/٥٩٥ ، الأعلام ٤/٢١٧).

انظر البيت في : ديوانه ٢/٢١٩ (وروايته : الذرفا). وسيبويه ٢/٢٩٩ ، وشرح المقدمة ١/١٨٦، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠، والعيني ١/٢٦.

(٣) شطر من الرجز قائله رؤبة بن العجاج (٠٠ـ ١٤٥هـ) والده هو العجاج المذكور آنفا، وهما من كبار الرجاز، يصفه يونس بن حبيب بأنه أفصح العرب قاطبة، نزل البصرة، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، ومات بالبادية في خلافة المنصور. (الأغاني ٢١/٥٧، وتقريب التهذيب ١/٢٥٣).

وقبله قوله :

(تقول بنتي قد أني إناكا . . . . .)

وفي ذلك خلاف طويل وروايات عدة بسطها صاحب الخزانة ٢/٤٤١ . وانظر البيت في ديوانه : ١٨١ وروايته : عساكا)، وسيبويه ١/٣٨٨، ٢/٢٩٩، والمقتضب ٣/٧١، والخصائص ٢/٩٦، وشرح المقدمة ١/١٨٦، وابن الشجري ٢/٧٦، ١٠٤، الإنصاف ١/٢٢٢، ابن يعيش ٢/١٢، ٣/١٢٠، العيني ٤/٢٥٢.

(٤) رجز للعجاج، وهو ثاني بيت في أرجوزة طويلة في ديوانه ٢/١٣ ، ورواية الديوان (أنهجا).

وقبله قوله :

ما هاج أحزانا وشجوا قد شجا. وهو مطلع القصيدة.

والأتحمي : نسبة إلى (أتحم) موضع باليمن تنسج فيه البرود وتنسب إليه. أنهجا : أي أخلق وبلى ، شبه آثار الديار ببرد قد أخلق وبلي ، وانظر البيت في : سيبويه ٢/٢٩٩ ، والخصائص ١/١٧١ وشرح المقدمة ١/١٨٦ ، وشرح الجمل لابن عصفور ١/١١٠، العيني : ١/٢٦.

/ المذكر ؛ ولهذا لم يسقط من عرفات في قوله تعالى : [٢٥/ب]

﴿ فَإِذَا أَفَضْتُم مِنْ عَرَفَاتٍ[1] ﴾ . وهي غير منصرفة[2] ، وللعوض في (يومئذ) وشبهه ؛ لأن التنوين فيه عوض من الجملة المحذوفة .

ومنها حرف للتوقع وهو (قد[3]) ؛ ولهذا قال بعض النحويين[4] : إنّه حرف موضوع لوقوع ما كان متوقعا، وقد قيل: إنه حرف أكثر دخوله على الأفعال الماضية[5] . ومنها حرف يمتنع به الشيء لا متناع غيره وهو : (لو[6]) .

ومنها حرف للتنبيه وهو : (ها[7]) .

ومنها حرفان للخطاب وهما : (الكاف) من إيَّاك وغيره مما ذكرنا[8] ، و (التاء) في أنت[9] .

ومنها حرف للسكت والاستراحة وهي : (الهاء) في مثل قوله تعالى :

﴿ مَالِيَه[10] ﴾ و ﴿ سُلْطَانِيَه[11] ﴾ ،

وفي اسم الاستفهام إذا وقع قبله حرف جر ووقف عليه ، مثل : (عَمَّهْ) و (إلامَهْ) و (لِمَهْ) و (عَلاَمَهْ)؟ .

---

(١) سورة البقرة ١٩٨/٢ .

(٢) انظر : سيبويه ١٨/٢ ، والمقتضب ٣٣١/٣، ٣٧/٢ - ٣٨، ومشكل مكي ٨٩/١ - ٩٠، وشرح المقدمة ١٨٩/١ .

(٣) شرح المقدمة : ٢٦٨/١ .

(٤) انظر : سيبويه ٣٠٧/٢ والمقتضب ٣٣٥/٢ .

(٥) الحديث عن (قد) مفصل بصورة جيدة في الجَنَىٰ الداني ٢٥٣ الى ٢٦٠ .

(٦) شرح المقدمة ٢٦٨/١ . (٧) شرح المقدمة ١٦٥/١ .

(٨) تحدث عن الكاف في (إياك) وفي أسماء الإشارة في ص ١٥٥ ، وقد أشرت في حاشيتها إلى الخلاف في ذلك .

(٩) انظر : الواسطي ١٥٠ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٩٥/ب ، وشرح المقدمة ١٥٣/١ ، والإنصاف (م ٩٨)، وابن يعيش ٩٨/٣ .

(١٠) سورة الحاقة ٢٨/٦٩ . ﴿ مَا أَغْنَى عَنِّي مَالِيَه ﴾ .

(١١) سورة الحاقة ٢٩/٦٩ . ﴿ هَلَكَ عَنِّي سُلْطَانِيَه ﴾ .

ومنها واحد يزاد[1] للتصغير ، وهي : الياء في مثل : فُليس .

ومنها واحد يزاد للنسب[2] وهي : (الياء) المضعفة في مثل : قرشي ومصري .

[٢٦/أ] / ومنهـا واحد يقع بعد المنادى عوضا من حرف النداء المحذوف ، وهي : (الميـم) المشددة في قولهم : (اللهمّ) ، ولا تجتمع مع حرف النداء إلا في ضرورة الشعر[3] .

ومنها : (كلا) وفيها كلام واسع وليس هذا موضعه[4] .

ومنها : (اللام) في (ذلك)، و (هنالك) وقد ذكرنا حكمهما[5] .

ومنها : همزة الوصل .

ومنها (ألف الندبة) و (الألف المبدلة من التنوين في الوقف على المنصوب) ، وقد أكثروا وتوسعوا في الهمزات والألفات واللامات بما لا كبير فائدة فيه ، فلا يعيب الكتابَ إهمالُه، ولا يؤثر فيه إغفالُه .

ومنها أربعة أحرف تقع زائدة وهي : (إنْ) و (أنْ) الخفيفتان، و (ما) و (لا) في بعض مواضعها. ومنها حرف الاستثناء وهو : (إلا[6]) .

* * *

[الحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى]

فصــل : والحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى : تسعة ، وهي[7] :

---

(١) في (ب) : يزداد. (٢) شرح المقدمة ١/ ٢٧٣ .

(٣) الجمل ١٦٤ ، وما يراه الدينوري هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أنها ليست عوضا. انظر الخلاف : في شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢٥/ ب، والانصاف (م ٤٧).

(٤) الكلام فيها واسع كما ذكر. انظر التفصيل في الجَنَى الداني ٥٧٧ .

(٥) في (ب): حكمها. ولعله أولى ؛ لأن (اللام) واحدة فيهما. وقد تقدم ذكره لها في ص ١٥٥

(٦) إلى هنا تنتهي الحروف غير العاملة التي بدأ في سردها قبل عدة صفحات ، وهي ـ كما ذكر ـ أربعة وسبعون حرفا إذا جعلنا (ألف الندبة والألف المبدلة من التنوين في الوقف على المنصوب) شيئا واحدا ؛ لأن كلًّا منهما ألف ، ولأن الدينوري ذكرهما بطريقة متميزة عن سائر الحروف توحي بأنه يريد ذلك .

(٧) شرح المقدمة ١/ ٢٧٤ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٥/ أ.

(ما) الحجـازية .

و (لا) النافية للنكرة العامة الوالية لها .

وحروف النداء السبعة وهي : (يا) و (أَيَا) و (هَيَا) و (أَيْ) و (آي) / و (الهمزة) و (وا) في الندبة[1] . [٢٦/ب]

ومن هذه السبعة ما يعم كل منادى : من بعيد ، وقريب ، ومدعو ، ومندوب ، وهو : (يا) ، ومنها ما يخص المندوب وهو : (وا) ومنها ما يخص القريب وهي : (الهمزة) ،

ومنها ما يخص البعيد والمستثقِل في النوم وهي الأربعة الباقية ، وجعلت الزيادة فيها لتعين على مد الصوت بها . وأُمّ حروف النداء كلها (يا) ولهذا يجوز حذفها ولا تحذف إلا من العلم المفرد[2] .

فجملة حروف المعـاني العاملة وغير العاملة والتي تعمل على صفة ولاتعمل على أخرى حسب مادل عليه تفصيلها : ماثة[3] واثنان وعشرون حرفا مع المختلف فيه منها،وإذا أسقطت المكرر منها بقيت سبعة وسبعون حرفا .

* * *

فصـل : والقصـد من ذكـر الحروف هاهنا الإلمام بها والتنبيه على عددها دون استقصـاء معـانيها وتحقيق وجوهها وأحكامها ، وسألخص لك كل نوع منها في الموضع الأَخَصّ به والأَوْفَق له بمشيئة الله تعالى[4] .

[تقسيم آخـر للحرف] :

/ فصـل : وينقسم الحرف من جهة أخرى إلى أربعة أقسام : [٢٧/أ]

حروف مختصة : وهي المختصة بالاسم والفعل ، وقد ذكرت .

---

(١) سيأتي الحديث عن النداء في ص ٣٤٩ .

(٢) شرح المقدمة ١/ ٢٧٥ .

(٣) في (ب) مائتان ، وهو غير صحيح ، لأنها ـ حسب ذكره لها ـ : ٣٩ + ٧٤ + ٩ = ١٢٢ .

(٤) وهذا ما جعلني أرجيء، التعليق على أغلب ما مضى من هذه الحروف إلى حين ورودها مفصلة في أبوابها .

وحروف مشتركة : وهي المشترك فيها الاسم والفعل جميعا كحروف الاستفهام و (ما) و (لا) من حروف النفي .

وحروف رابطة وهذه : إمّا أن تربط الاسم بالاسم ، والفعل بالفعل ، والحرف بالحرف ، والجملة بالجملة ، وهي (حروف النسق) ، وإما أن تربط الاسم بالفعل وتجر معناه إليه وهي (حروف الجر) ؛ ولذلك سميت حروف الجر ، وسمي عملها جرا، ومعمولها مجرورا، وإما أن تربط الجملة بالجملة حسب وهو : (حرف الشرط[1]) .

وحروف زائدة ، وهي : التي تدخل لتحسين الكلام وتأكيده ، ولا تغير من المعنى شيئا، وهي : إما عاملة كـ (الباء) الداخلة في خبر (ليس) و (ما) تأكيدا للنفي ، وإما غير عاملة : كـ (إنْ) المكسورة الهمزة المخففة النون[2] في مثل قول الشاعر :

[٢٧/ب] /[٨] ما إنْ[3] رأيتُ ولا سَمِعْـ ـتُ بِمِثْلِه في العالَمِينا[4]

وكـ (أنْ) المفتوحة الهمزة المخففة النون[5] فى مثل قوله تعالى ذكره : ﴿ وَلَمّا

---

(١) قال : (حرف الشرط) ؛ لأنه لا يرى أن في أدوات الشرط حرفا سوى (إن)، أما (إذ ما) فهو موافق لا بن السراج وتابعيه في القول بظرفيتها ومخالف لسيبويه والجمهور الذين يرون حرفيتها. وقد مضى تفصيل ذلك في ص ١٤٤ وفي حاشيتها .

(٢) تطرد زيادة (إن) في مثل هذا البيت ؛ أى : بعد (ما) النافية، وقبل الجملة الفعلية، المغني ٣٨.

(٣) في (ب) : (أن). وهو تصحيف.

(٤) بيت من مجزوء الكامل، قائله لبيد بن ربيعة العامري (. ـ ٤١هـ) شاعر فارس مخضرم دخل في الإسلام كبيرا وهو من شعراء المعلقات. (الشعر والشعراء ١/ ٢٨٠ ، والأعلام ٦/ ١٠٤).

والبيت من قصيدة طويلة قالها قبيل وفاته. انظر : ديوانه ٢١٥ (وروايته : بمثلهم) ومجاز القرآن ١/ ٢٢، وشرح أبيات سيبويه للنحاس ٢٥٧ .

(٥) لا خلاف في أن (أن) تطرد زيادتها بعد (لما) كما هو الحال في الآية المذكورة الجَنَى الداني ٢٢١ ، والمغني ٥٠ .

أَنْ جَاْءَتْ رُسُلُنَـاْ . .[1] ﴾ وكـ (ما) في قوله تعالى : ﴿ فَبِما رَحْمَةٍ من اللَّهِ لِنْتَ لَهُم [2] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم [3] ﴾، وقد منع بعضهم أن تكون (ما) هاهنا زائدة وجعلها اسما بمعنى (شيىء) وما بعدها بدلا منها، وهو رأي ضعيف[4] . وكـ (لا) في مثل قوله تعالى : ﴿ مَاْ مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدْ[5] ﴾ ومثل قوله تعالى : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَاْبِ [6]﴾ وقوله تعالى : ﴿ وَلَاْ تَسْتَوِي[7] الْحَسَنَةُ وَلَاْ السَّيِّئَة [8] ﴾ التقدير لا تساوي الحسنة السيئة، والتساوى لا يقع إلا بين شيئين .

---

(١) (. . . لوطا سيىء بهم وضاق بهم ذرعا . . .) العنكبوت ٢٩/ ٣٣. وورد في نسخة (أ) [. . ابراهيم] وهو غير صحيح .

(٢) سورة آل عمران ٣/ ١٥٩ .

(٣) سورة النساء ٤/ ١٥٥، والمائدة ٥/ ١٣ .

(٤) هذا الرأي نسبه مكي في مشكله ١/ ١٦٥، والقرطبي في تفسيره ٤/ ٢٤٨ إلى ابن كيسان، وقالا : إنه يأخذ به تلطفا في عدم الحكم بالزيادة في القرآن الكريم . ونسبه العكبري في إعرابه ١/ ١٥٥ إلى الأخفش، وعندما رجعت إلى معاني الأخفش ١/ ٢٢٠، ٢٤٨ وجدته يقول بالرأي الأول وهو الزيادة . وممن قال بالرأي الأول من العلماء سيبويه ١/ ٩٢، ٢/ ٣٠٥، وأبو عبيدة في مجاز القرآن ١/ ١٠٧، ١٤٢، ١٥٧، والفراء في معانيه ١/ ٢٤٤، ٣/ ٢٥٥، والمبرد في الكامل ١/ ٣٤٢، وأغلب من جاء بعدهم من العلماء ممن تعرض للآيتين . وهناك رأي ثالث في المسألة ذكره أبو حيان في تفسيره ٣/ ٩٧، ورأى رابع ذكره الزجاج في معانيه ١/ ٤٩٧، ورأي خامس للشريف المرتضى ذكره في أماليه ٢/ ٣١٣، ولا داعي للخوض في التفاصيل .

(٥) سورة الأعراف ٧/ ١٢، والقول بزيادة (لا) في هذه الآية محل اجماع العلماء كأبي عبيدة ١/ ٢١١، والفراء ١/ ٣٧٤، والأخفش ٢/ ٢٩٤ والزجاج ٢/ ٣٥٥، وأغلب من جاء بعدهم، ولم أجد له معارضا إلا الشريف المرتضى في أماليه ٢/ ٣٥٧ .

(٦) سورة الحديد ٥٧/ ٢٩ . والقول بالزيادة في هذه الآية محل إجماع العلماء السابقين وأغلب من بعدهم، وسبقهم إلى ذلك سيبويه ١/ ١٩٥، ٢/ ٣٠٦، ولم أجد من يعارض ذلك سوى إشارة صغيرة غير منسوبة من العكبري ٢/ ٢٥٧ .

(٧) في (ب) يستوي . وهو خطأ وليس قراءة فيما أعلم .

(٨) سورة فصلت ٤١/ ٣٤ . وانظر في القول بزيادة (لا) في هذه الآية : معاني الأخفش ٢/ ٤٦٧، والقرطبي ١٥/ ٣٦١، والبحر ٧/ ٤٩٨ .

واعلم أن (مـا) تستعمـل على عشرة أوجه[1] : وذلك أنها تقع موصولة بمعنى (الذى) وقد ذكرت ، ونكرة موصوفة بمعنى (شيىء) كقولك : مررت بما معجب لك ، أى بشيىء وكذلك (مَنْ) في قولك : مررت بمن خير منك ، أى بإنسان خير منـك ، وقد تقع (أي) أيضا نكرة إذا كانت نعتا على / جهة التفخيم كقولك : [٢٨/أ] مررت برجـل أيِّ رجـل . واستفهـامية[2] ، وشرطية . وقد ذكرتا. ومبهمة بمعنى شيىء ، وهي[3] مبتـدأة مخبـر عنها بفعل التعجب ، فتكون في هذه الخمسة : اسمـا . وتقع نافية ، وزائدة ، والزائدة : ضربان ، كافة ، ومؤكدة ، وقد ذكرت الثـلاث ، وقد تنوب (إنْ) المكسورة المخففة عن (ما) في النفي . ومصدرية : وهي الـواقعـة مع الفعـل بتـأويل المصـدر ، كقـوله تعالى : ﴿ **إنَّما صَنَعُوا كَيْدُ سَاحِرٍ**[4] ﴾ تقديره:إنّ صنيعَهم كيدُ ساحر ، وإن شئت جعلت (ما) في هذا الموضع بمعنى (الذي) وما[5] بعدها صلة لها .

ومهيئة : وهي الداخلة على (رب) كقوله تعالى : ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا**[6] ﴾ فـ (ما) هيأت (رب) وأعدته لأن[7] يليه الفعل بعد أن كان مختصا بالاسم ، وزعم قوم أن (مـا) في هذه الآية [اسـم[8]] نكرة بمعنى شيء والجملة بعدها صفة

---

(١) انظر في الحديث عن (ما) : الجَنَى الداني ٣٢٢، والمغني ٣٩٠.

(٢) رجع إلى الحديث عن (ما).

(٣) في (ب) : وهو.

(٤) سورة طه ٢٠/٦٩.

(٥) الفراء في معانيه ٢/١٨٦ ، والنحاس في إعرابه ٢/٣٤٩ ومكي في مشكله ٢/٧٢ ذكروا الرأي الثاني وهو الموصولية، والعكبري في إعرابه ٢/١٢٤، وأبو حيان في البحر ٦/٢٦٠ ذكرا الرأيين اللذين ذكرهما الدينوري وهما المصدرية والموصولية.

(٦) سورة الحجر ١٥/٢.

(٧) في (ب) ولأن.

(٨) زيادة من (ب).

لها[1] ، وقد غلطوا غلطاً فاحشاً / ظاهراً، إذ ليس في الجملة ضمير يرجع إلى (ما[2]) . فتكون في هذه الخمسة حرفا . [٢٨/ب]

قد مضت في الكـلام على الاسم والفعـل والحـرف جمـل شافية إن عُنِيتَ بتصفحها وتَبَحُّرِها وحملت نفسك على حفظها وتصورها أغنتك عن مطالعة غير هذا المصنف من الكتب وأدركت بها البعيد منها عن كَثَبٍ إن شاء الله تعالى .

(١) الرأيان اللذان ذكرهما الدينوري في الآية : الأول منهما وهو كون (ما) مهيئة هو رأي البصريين، والثاني : وهـو كونها نكرة بمعنى شيء هو رأي الكوفيين ، وقد ذكر الرأيين ونسبهما الهروي في الأزهية ٩٤، وابن الشجري ٢/٢٤٤، وذكرها معا ـ قبلهما ـ دون نسبة الأخفش في معانيه ٢/٣٧٨. وسيعيد الدينوري هذا الحديث ثانية في ص٣٦٨ .

(٢) حكم الدينوري على الكوفيين بأنهم غلطوا غلطا فاحشا عندما قالوا بأن (ما) نكرة، وحجته أنه ليس في الجملة ضمير يعود على (ما). لكنني لا أرى الأمر غلطا فاحشا ؛ لأن الضمير العائد على (ما) قد يكون مقدرا وفي هذا يقول أبو حيان في البحر ٥/٤٤٤ : «وجوزوا في (ما) أن تكون نكرة موصوفة، و (رب) جارة لها، والعائد من جملة الصفـة محـذوف تقديره : رب شيء يوده الذين كفروا . . .» انتهى. وهذا الحذف له نظائر كقوله تعـالى : ﴿ **واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا** . . . . ﴾ (البقرة ٢/٤٨، أي : لا تجزي فيه، أو لاتجزيه . . . على خلاف في ذلك بين البصريين والكسائي والفراء موضح في إعراب النحاس ١/١٧١ .

(بـــاب الإعـــراب)

الإعراب يقال على ثلاثة أوجه : البيان، والتغيير، والتحسين[1] .

أما البيان : فمن قولهم : (أعرب الرجل عن حاجته) إذا أبان عنها، ومنه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (الْبِكْرُ تُسْتَأْمَرُ والثَّيِّبُ تُعْرِبُ عَنْ نَفْسِها[2]) أي تُبِيْن .

وأما التغيير فمن قولهم : (عَرِبَتْ مَعِدَةُ الرجل) إذا اختلفت وتغيرت، وأعربها إعرابا، إذا غيرها .

---

(١) ورد الكلام عن الإعراب بصورة مقاربة للدينوري. عند الزجاجي في كتابيه : الجمل ٣٦١ والايضاح ٩١، وقد استشهد في الأول بالحديث وببيت النابغة الجعدي ـ الآتي ـ واستشهد في الثاني بالحديث فقط ، وفعل ابن جني في الخصائص ١/٣٦ مثل ما فعل الزجاجي في الجمل ، وانظر شرح الجمل لا بن بابشاذ ٥/ب ، أمَّا أكثر الجميع تفصيلا فهو لسان العرب ٢/٧٥ (مادة : عرب) .

(٢) روى هذا الحديث ـ بلفظ مخالف ـ عن ابن عباس ، وأبي هريرة، وعائشة : ففي مسند الإمام أحمد ورد في هذا المواضع : ١/٢١٩، ٢٦١ ، ٢٧٤ ، ٣٣٤، ٣٤٥، ٣٥٥، ٣٦٢ من حديث ابن عباس.

وورد في هذه المواضع : ٢/٢٢٩، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٧٩، ٤٢٥، ٤٣٤، ٤٧٥، من حديث أبي هريرة .

وفي صحيح البخاري: ورد من حديث أبي هريرة في فتح الباري ٩/١٩١ في (كتاب النكاح)، (باب لا ينكح الأب وغيره البكر والثيب إلا برضاها) . وورد مرة أخرى في : ١٣/٣٣٩ ـ ٣٤٠ في (كتاب الحيل) (باب في النكاح) .

وفي صحيح مسلم : ورد من حديث أبي هريرة في ٢/١٠٣٦ (برقم ١٤١٩) . ورد من حديث ابن عباس في الصفحة التي بعدها (برقم ١٤٢١)، وورد من حديث عائشة في نفس الموضع (برقم ١٤٢٠) . وفي سنن أبي داود : ورد من حديث أبي هريرة في : ٢/٥٧٣ ـ ٥٧٥ (برقم ٢٠٩٢ ـ ٢٠٩٣ ـ ٢٠٩٤) في (كتاب النكاح) (باب في الاستئمار) وفي الترمذي : ورد من حديث أبي هريرة في : ٣/٤٠٦ (برقم ١١٠٧) في (كتاب النكاح) (باب ماجاء في استئمار البكر والثيب . وورد في نفس الموضع برقم (١١٠٨) من حديث ابن عباس . وفي ابن ماجة : ورد من حديث ابن عباس في : ١/٦٠١ (برقم ١٨٧٠) في (كتاب النكاح) (باب استئمار البكر والثيب) . وورد في نفس الموضع برقم (١٨٧١) من حديث أبي هريرة .

وأما التحسين : فمن قولهم : (جارية عروب) إذا كانت متحسنة إلى بعلها، [٢٩/أ] ومنه قول الله تعالى : ﴿ عُرُبَاً أَتْرَابا[١] ﴾. / والثلاثة ترجع إلى أصل واحد وهو البيان والظهور. وإذا اعتبر المسمى إعرابا في هذه الصناعة ـ وجدت فيه الأحوال الثلاث ؛ لأنه يبين الكلام ويميز بعضه من بعض حسب ما تجد في الفاعل والمفعول وغيرهما، ولأنه يغير آخر الكلام فيكون مرة مرفوعا ومرة منصوبا ومرة مجرورا أو مجزوما[٢] ، ولأنه يحسن الكلام ويزينه ويكشف عن معانيه ويوضح أغراضه وفوائده. ويقال : رجل معرب، إما لاستعماله الإعراب المذكور، وإمّا لأن عنده خيلا عِرابا وسميت:عرابا؛لأنها تعرب عن عِتْقِها بجودة جريها، قال الشاعر : [وهو النابغة[٣] الجعدي] :

[٩]- وَيَصْهَلُ في مِثْلِ جَوْفِ الطَّوِيِّ صَهِيْلاً تَبَيَّنَ لِلْمُعْرِبِ[٤]

والبناء : مأخوذ من البنيان لثباته ورسوخه .

* * *

[أوجه الشبه والاختلاف بين الإعراب والبناء] :

فصل : والإعراب والبناء : يشتبهان من وجهين، ويختلفان من وجهين.

فأما الوجهان اللذان يشتبهان فيهما فهما : (العدة) و (اللفظ)، وذلك أن

---

(١) سورة الواقعة ٣٧/٥٦.

(٢) في (ب) : ومجزوما.

(٣) اسمه مذكور في هامش النسختين.

(٤) بيت من المتقارب، قائله هو النابغة الجعدي : أبو ليلي قيس بن عبدالله بن عدس الجعدي العامري، صحابي من المعمرين، وفي اسمه خلاف هل هو : قيس أو حبان أو حسان، أو عبدالله بن قيس، مات في أصبهان مكفوف البصر في خلافة معاوية أو بعده بقليل. (طبقات فحول الشعراء ١٢٣/١ ، والشعر والشعراء ٢٩٥/١ ، والأغاني ١٢٧/٤)، والبيت هو الثاني والثلاثون من قصيدة طويلة في ديوانه ٢٣ ، وهو من شواهد الجمل ٢٦٢ ، والحلل ٣٤١ والخصائص ٣٦/١ والمخصص ١٧٧/٦ ، واللسان (مادة عرب). (ويروى : جوف الركيّ، يبين للمعرب). وقاله يصف فيه جوادا بأنه واسع الجوف، وصهيله يخرج من جوفه كخروجه من قاع بئر عميقة، وأن من يعرف الخيل العراب يحكم على جودته من صوته .

[٢٩/ب] الإعراب / أربعة أقسام، والبناء أربعة أقسام، ولفظ كل قسم من أقسام الإعراب كلفظ قسم[1] يقابله من أقسام البناء.

وأما الوجهان اللذان يختلفان فيهما فهما: (التسمية) و (المعنى)، وذلك أن الإعراب: رفع ونصب وجر وجزم، والبناء: ضم وفتح وكسر ووقف[2]. والكوفيون لا يفرقون بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء، بل يسمون الرفع ضما، والضم رفعا، وكذلك البواقي[3]. والإعراب: تغير آخر الكلمة لتغير العوامل ... والبناء: لزوم الكلمة طريقة واحدة فلا تتغير.

وقلنا في حَدِّ الإعراب: إنه تَغيّر آخر الكلمة، فرقا بينه وبين التغيّر الواقع في صيغة الكلمة لتصريف أو تصغير أو تكسير، وقلنا: لتغير العوامل، فرقا بينه وبين التغير الواقع لغير اختلاف العوامل كالذي جاء في (حيثُ) وذلك أنها جاءت على

---

(١) هذه عبارته، ولو كانت: (كلفظ القسم الذى يقابله ..) لكان أوضح، على أن مراده من هذه المشابهة اللفظية قد استعصى عليَّ الوصول إليه، ولم أدر ما وجه الشبه الذى يرمي إليه، إلى أن وقفت على كلام مشابه لهذا لدى شيخه الواسطي في شرح اللمع ٧ يقول فيه: «فوجه موافقته أن فتحة الإعراب كفتحة البناء، وضمته كضمته». وبهذا يتصح مراد الدينوري، وكان الأجدر به أن يقول: «ولفظ حركة كل قسم ... كلفظ حركة القسم الذى يقابله ...».

مادام يريد المشابهة في لفظ الحركة، لا في لفظ القسم بنفسه. هذا ما ظهر لي، وربما تبين أن هناك وجه شبه آخر غير هذا، والله أعلم.

(٢) هذا هو وجه الخلاف بينهما في التسمية. وسيأتي ـ بعد سطر ـ وجه الخلاف بينهما في المعنى وهو: تغير المعرب بتغير العوامل، ولزوم المبني صورة واحدة. وانظر: الواسطي ٧، ٩.

(٣) التفريق بين ألقاب الإعراب وألقاب البناء هو مذهب البصريين، أما الكوفيون ـ فكما ذكر الدينوري ـ لا يفرقون بينهما. يقول الرضي في شرح الكافية ٢/٣: «والتمييز بين ألقاب حركات الإعراب وحركات البناء وسكونهما في اصطلاح البصريين متقدميهم ومتأخريهم تقريبا على السامع، وأما الكوفيون فيذكرون ألقاب الإعراب في المبني وعلى العكس ولا يفرقون بينهما». وقد نص سيبويه ٣/١ والمبرد في المقتضب ٤/١ على مذهبهما هذا في التفريق بين ألقاب الإعراب والبناء، ولكن الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ بين أنهما لم يلتزما بهذا النهج، وإنما وقع لهما بعض التجاوزات والخلط كما يفعل الكوفيون، وقد أحال إلى مواطن ذلك في كتابيهما وهي مواضع كثيرة لا أستطيع سردها وإنما أحيل عليها في حاشية المقتضب ٤/١ ـ ٥.

الضم والفتح والكسر، وكل واحد من هذه الأقسام الثلاثة جاءت فيها بالياء والواو[1]، ففيها - إذن - ست لغات[2]، وأفصحها الياء / مع ضَمّ الثاء، وهي لغة أهل الحجاز وبها نزل القرآن . [٣٠/أ]

والإعراب أصل في الأسماء[3]، والبناء عارض فيها لعلل، وقد ذكرت[4]، والدليل على ذلك : أن الأسماء تدل على معان مختلفة بصيغة واحدة فتفتقر إلى الإعراب ، ومثاله : أنك تقول : ماأحسن زيد، فيحتمل ذلك ثلاثة معان ، وهى : الاستفهام، والنفي، والتعجب. فإذا أعربتَ تميزت وانفصل بعضها من بعض، فإن أردت الاستفهام قلت : ما أحسنُ زيدٍ، أو التعجب قلت : ما أحسنَ زيدًا، أو النفي قلت : ما أحسنَ زيدٌ[5]، ولولا الإعراب لاختلطت والْتَبَسَتْ.

والبناء أصل في الأفعال[6]، والإعراب عارض فيها لعلل تذكر، والدليل على ذلك أنها تدل على معان مختلفة بصيغ مختلفة، فيغني اختلاف صيغها عن إعرابها مثاله : أنك تقول : قام، فتدل هذه الصيغة على الزمان الماضي، وتقول : يقوم، فتدل هذه الصيغة على الزمان المستقبل والحاضر.

* * *

(١) ذكر ابن هشام المغني ١٧٦ أن استعمال (حيث) بالواو : لغة طيء.

(٢) انظر : الواسطي ١٠، وابن يعيش ٤/ ٩٠، والمغني ١٧٦.

(٣) هذه القضية وهي أن الإعراب أصل في الأسماء. . ، والبناء أصل في الأفعال، محل خلاف بين البصريين والكوفيين وقد ناقشها الزجاجي بالتفصيل في كتابه الإيضاح ٧٧، كما تعرض لها بإيجاز في كتابه الجمل ٢٦٠ ، وبسطها ابن عصفور في شرحه للجمل ٢/ ٣٣٠، وما ذكره الدينوري فيها ينسجم مع مذهب البصريين.

(٤) مَرَّ ذكرها في مواضع متفرقة، أهمها في ص ١٦١.

(٥) وردت هذه الأمثلة الثلاثة مفصلة معربة في شرح المقدمة ١/ ١٣٧.

(٦) قبل قليل أحلت على كتابي الزجاجي : الإيضاح ٧٧ والجمل ٢٦٠ في هذه القضية .

[المبنيــات] :

فصــل : المبنيات خمسة[1] : الحروف كلها ؛ إذا لم يعرض لشيءٍ منها ما يشبهه بالاسم . / والأفعال الماضية كلها، وأفعال الأمر أو[2] السؤال مالم يكن معها لام وحرف مضارعة[3]. والأفعال المضارعة إذا لحقتها[4] إحدى نوني التأكيد الشديدة والخفيفة أو نون جماعة النساء. والأسماء غير المتمكنة، وقد ذكرت الأسباب الثلاثة[5] المانعة لها من التمكن. [٣٠/ب]

* * *

فصــل : أصل البناء السكون، كما أن أصل الإعراب الذي هو خلافه الحركة، فما بني على السكون من الأسماء ففيه مسألة واحدة وهي : لم بُني ؟ والسكون على أصله، ومابُني على السكون من الأفعال والحروف فلا سؤال فيه؛ لأنه قد جاء على أصله[6]، ومابُني على الحركة من الأسماء ففيه ثلاث[7] مسائل :لِمَ بُني ؟ ولم بني على حركة ؟، ولم خُصّ بحركة دون حركة ؟، وما بني على الحركة من الأفعال والحروف ففيه مسألتان : لم بني على حركة؟، ولم خص بحركة دون حركة ؟، ولا تسأل عن بنائه؛ لأنه على الأصل .

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٨٧/أ.

(٢) يريد بقوله : (أو السؤال): أن فعل الأمر إن كان من الأعلى إلى من دونه قيل له : أمر، وإن كان من الأدنى إلى الأعلى قيل له : دعاء وسؤال. . . .
انظر: ابن يعيش ٥٨/٧.

(٣) يريد بذلك أن يخرج الفعل المضارع إذا اتصلت به لام الأمر؛ لأنه معرب لا مبني.

(٤) في (ب) لحقها.

(٥) تقدم ذكره لها في ص ١٦١ .

(٦) هذا ما يراه البصريون وهو أن أصل الأفعال البناء، ويخالفهم الكوفيون فيرون أن أصلها الإعراب، وقد أحلت في الصفحة الماضية والتي قبلها على مراجع هذه المسألة.

(٧) في (ب) : ثلاثة.

[٣١/أ] والبناء على الحركة / يكون لاحدى أربع علل[1] :

إما لأن الكلمة لها أصل في التمكن مثل : المعرفة المفردة والنكرة المخصوصة في باب النداء .

وإما[2] لأنها مشابهة للتمكن[3] مثل : الفعل الماضي ، فإنه بُنِيَ على حركة وهي الفتحة ، لمضارعته الفعل المتمكن وهو المضارع ، والمضارعة بينهما من خمسة أوجـه[4] : وذلك أن كل واحد منهما يقع خبرا ، وصلة ، وصفة ، وشرطا ، وجزاء . والفتح مستمر في الأفعال الماضية مالم يعرض لها عارض ينقلها إلى الضم وهو : اتصـال واو الجمع به مع صحة لامه ، أو إلى الكسرة وهو أن تلحقه تاء التأنيث ويلقاها ساكن[5] ، أو[6] إلى السكون وهو اتصال باقي الضمائر المرفوعة البارزة به إلا الألـف ـ لاجتماع أربع حركات لوازم[7] لم يفصل بينها شيء في اللفظ ولا في تقدير ما هو في اللفظ .

وإما لا لتقاء[8] الساكنين كالمذكورة آنفا .

وإما لأن الكلمة حرف واحد فيقوى[9] بالحركة مثل الباء واللام والكاف .

---

(١) هذه العلل الأربع والكلام الذى قبلها من أول الفصل موجود بحذافيره في شرح الجمل لابن بابشاذ ١٨٧/أ ـ ب ، وأخذه ـ كما هو ـ ابن عصفور في شرح الجمل ٢/ ٣٣١ ـ ٣٣٢ .

(٢) في (ب) : (إما) . بدون واو.

(٣) هكذا في النسختين ، ويبدو لي أن الأحسن : (للمتمكن) .

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠/أ.

(٥) الفعل الماضي مع تاء التأنيث لم يخرج عن البناء على الفتح ، والكسر الذى يشير إليه الدينوري إنما هو لـ (تاء التأنيث) وهي ليست من بنية الفعل . انظر شرح المقدمة ١/ ١٩٩ .

(٦) في (ب) : و.

(٧) أى أنه سكن آخر الفعل مع هذه الضمائر لئلا يجمع بين أربع حركات لوازم . انظر : شرح الجمل ١٠/أ ، وشرح المقدمة ١/ ١٤٤ ، ١٩٨ .

(٨) هذه هي العلة الثالثة من علل البناء على الحركة .

(٩) في (ب) : فتقوى .

/ وستقف على سائر المبنيات بتفصيلها وتعليلها في باب مفرد نثبته بعد الفراغ من العوامل إن شاء الله تعالى[1] . [٣١/ب]

وإذ قد مضت الخمسة المذكورة في حق البناء فلم يبق من أنواع الكلام ما يختص بالإعراب إلا نوعان :

أحدهما : الاسم المتمكن ؛ تامه وناقصه أعنى المنصرف وغير المنصرف.

والآخر : الفعل المضارع. وقلنا: إن المنصرف تام التمكن وغير المنصرف ناقص التمكن ـ وكذلك الفعل المضارع ـ لأن المنصرف يُنوّن وتتعاقب عليه الحركات الثلاث ، وغير المنصرف لا ينون، ويتعاقب عليه الرفع والنصب دون الجر؛ لأنه يكون في حال الجر مفتوحا لمشابهته الفعل من وجهين؛ وذلك أن الأفعال أثقل من الأسماء. وهاهنا تسع علل ليست أصولا في الأسماء فإذا اجتمع في الاسم منها اثنتان[2] كان أقوى لشبهه بالأفعال وانحطاطه إلى رتبتها ووجب منعه من الصرف ، وسنذكر ذلك مستقصى في بابه[3] .

* * *

[الفعل المضارع المعرب] :

/ فصل : والفعل المضارع يتعاقب عليه الرفع والنصب والجزم ولا ينون، وحقيقة الفعل المضارع : أنه ما كان في أوله إحدى الزوائد الأربع[4] وهي : الهمزة والتاء والنون والياء . [٣٢/أ]

فالهمزة : للمتكلم وحده، وقلنا : (وحده) احترازا من الهمزة الأصلية في

---

(١) لم يفرد الدينوري بابا للمبنيات ـ كما وعد ـ بعد باب العوامل، وإنما جعل مكانه بابا للمعربات، استغرق الجزء الثاني من الكتاب فيما يزيد على ما ئتي صفحة من ٢٤٩ إلى ٤٨٨ . وبعدها جاء الجزء الثالث وهو الأبواب الصرفية.

(٢) ورد في النسختين : أثنان، وعندى أن الصحيح ما أثبته.

(٣) سيأتي طرف من ذلك في ص ١٩٧ أما التفصيل ففي بابه في ص ٣٩٩ .

(٤) شرح اللمع للواسطي ٥ ، وشرح المقدمة ٢٠٠/١ .

(أكرمت) وشبهه[1] فإنها تدخل على الماضي والمستقبل والأمر وتلحق بالفعل الذى تدخله جميع الضمائر.

والنون : للمتكلم إذا كان معه غيره أو إذا كان واحدا معظما.

والتـاء : للمؤنث الغائب ، والمخاطب مذكرا كان أو مؤنثا، فأما من أفردها[2] للمذكر فإن ذلك يحمل منه على أحد وجهين : إما على السهو، وإما على أنه يعتقد أن (التاء) في تقومين للتأنيث لا للخطاب مثل تاء قامت ، وهو خطأ؛ لأن علامة التأنيث (الياء)، وهي عند سيبويه مع ذلك ضمير الفاعلة، وعند الأخفش : علامة التأنيث وليست بفاعلة، والصحيح رأي سيبويه[3] .

[٣٢/ب] و (الياء) : للمذكر / الغائب .

وقد علل قوم[4] اختصاص الأفعال المضارعة بهذه الحروف دون غيرها : بأنها مأخـوذة من حروف المـد واللين وهي : الـواو، والألف، والياء، والمضارعة لها وهي : النون لخفتها وخروجها من الخياشيم، قالوا : فالهمزة: مبدلة من الألف إذ

---

(١) معلوم أن همزة (أكرم) وشبهه ليست أصلية من بنية الكلمة، وإنما هي مزيدة للتعدية، لكن المؤلف لا يقصد الأصالة من هذه الجهة وإنما يعني أنها إذا زيدت لزمت سواء أسند الفعل إلى المتكلم أم إلى غيره.

(٢) لعله يريد الواسطي أو ابن بابشاذ، فقد ورد عن الواسطي ص ٥ قوله : «والتاء للمخاطب والغائبة». ولم يقل : والمخاطبة. وورد عن ابن بابشاذ في شرح الجمل ٦/ب قوله : «والفعل المضارع: ما كان في أوله همزة المتكلم أو نون الجماعة أو تاء المخاطب والغائبة أو ياء الغائب، مثل : أفعل ونفعل وتفعل ويفعل». ولم يورد للمخاطبة ذكرا لا في الحد ولا في الأمثلة. وهكذا مثل لها في شرح المقدمة ١/ ٢٠٠ . وقد اخترت هذين العالمين لصلة الدينوري القوية بهما. وإلا فقد سبقهما إلى مثل عملهما مجموعة من العلماء مثل سيبويه ١/ ٣، والمبرد في المقتضب ٢/ ١، ١٣١ ، والفارسي في الإيضاح ١/ ١٣، فكلهم ذكروا هذه الحروف ومثلوا لها دون إشارة إلى المخاطبة. ولعل الدينوري يريد من الجميع أن يصنعوا صنيع ابن السراج في الأصول ١/ ٥٠، حيث قال : «والتاء للمخاطب المذكر والمؤنث نحو : أنت تفعل، وأنت تفعلين».

(٣) تقدم الحديث عن هذه المسألة ومراجعها في ص ١٥٤.

(٤) ربمـا كان يقصـد الـواسـطي ؛ لأن الكلام الذى سيذكره حول حروف المضارعة وأصلها وإبدالها ـ موجود بحذافيره في شرح اللمع للواسطي ٥ ـ ٦، وقد أخذه أبو البركات في أسرار العربية ٢٢ ـ ٢٣ دون أن ينسبه إلى أحد.

لم يمكن الابتداء بالساكن، والنون : على أصلها ، وكذلك الياء، والتاء : مبدلة من الواو على حد إبدالها في تُراث وتُجاه. وهذا تعليل لا يرتضيه المتأخرون لأن المسألة قائمة بحالها بأن يقال : لم وقع التعيين على حروف المد واللين؟ .

[أنـواع الإعــراب والمعرب] :

فصــل : الإعراب صنفان : ظاهر، ومقدر. والمعرب صنفان : صحيح ، ومعتل. فالصحيح : محـل الـظاهـر، والمعتـل : محـل المقـدر. والصحيح ضربان : منصرف، وغير منصرف. فغير المنصرف : ما لحقته علتان فرعيتان من علل تسع كمـا ذكـرنـا[1]، أو علة تقـوم مقـام علتين منهـا، وهي : التعـريف ، والتأنيث، والتـركيب، والصفـة / والـزنـة، والعجمـة، والجمع، والعدل، والألف والنون [٣٣/أ] الـزائـدتان . وأنا أُقرّب لك [فهمها[2]]، وأُدني منك تصورها بأمثلة أذكرها لك ليحصـل معـك أنموذج منها إلى أن تصير إلى الباب المختص بها[3] بمشيئة الله [تعالى[4]]. وجملتها ثلاثة عشر مثالا وهي : إبراهيم، وزينب، وطلحة، وعمر، وعثمان، وحضر موت، وأحمد، وأحمر ، وحبلى ، وحمراء، ومساجد، وثلاث، وسكران. ومتى دخل الاسم المتضمن لما يمنعه الصرف لام التعريف أو إضافة أو ياء نسب[5] عاد إلى الصرف .

* * *

---

(١) ذكر ذلك في ص : ١٩٥.

(٢) ليست في (ب).

(٣) سيأتي في ص ٣٩٩.

(٤) ليست في (ب).

(٥) المتفق عليه بين العلماء أن الممنوع من الصرف يصرف ـ أي : يعود إلى الإعراب الأصلي وهو الجر بالكسرة ـ مع لام التعريف أو الإضافة، لكن بعض العلماء يذكرون أن ياء النسب تصرف الاسم الممنوع من الصرف إذا اتصلت به، يقول ابن السراج في الأصول ٩٢/٢ : «فإن أدخلت الهاء على هذا الجمع انصرف وذلك نحو : صياقلة؛ لأن الهاء قد شبهته بالواحد فصار: كمدائني لما نسبت إلى (مدائن) انصرف . .». وذكر =

[أصناف الاعراب الظاهر] :

فصـل : الإعراب[1] الظاهر أربعة أصناف :

إعراب بالحركة، وإعراب بالحرف ، وإعراب بالسكون ، وإعراب بالحذف . والأصـل الحـركة، والسكون عدمها، والحرف[2] محمول عليها ، والحذف عدم الحـرف . فيرجـع إلى أصلين : الحركة، [والحرف[3] والحركة] الأصل؛ لأنها تحذف في الوقف فيؤمن معها اللبس ، والحرف فرع على الحركة / فيكون الأصل في الإعراب الحركة وما عداها تبعا لها وعوضا منها، وتتشعب هذه الأربعة فتصير تسعة[4]؛ وذلك أن حركات الإعراب ثلاث وهي : الرفع ، والنصب ، والجر[5]. وحروف الإعراب أربعة وهي : الواو، والألف، والياء، والنون، والثامن: السكون، والتـاسـع : الحـذف ، وقـد يتكرر بعضها فتصير أربعة عشر، والمتكرر منها : علامات النصب كلها[6]؛ وذلك أن للرفع أربع علامات وهي : الضمة، والواو، والألف، والنون . والأصل : الضمة[7]، وهي والواو حقيقتان في الرفع لأن الواو من جنس الضمـة وحادثة من إشباعها في أحد القولين[8]. وللنصب خمس علامات [٣٣/ب]

الفـارسي في الإيضاح ٣٠٣/١ كلاما مطابقا لهذا تماما. والذى أراه أن ياء النسب ليست مقصورة في صرف الممنـوع على صيغة منتهى الجموع كما قد يفهم من كلام ابن السراج والفارسي، وإنما هي تصرف كل مادخلت عليه من الممنوع من الصرف ـ كما يفهم من كلام الدينوري ـ فمثلا : (أحمد) الممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل، إذا نسبت إليه فقلت : (أحمديّ) انصرف لزوال العلة المانعة من الصرف المذكورة وهكذا الباقي .

(١) في (ب): والإعراب.

(٢) في (ب). والحذف.

(٣) ليس في (ب).

(٤) انظر: الجمل ٦.

(٥) الأحسن أن يقال : الضمة والفتحة والكسرة. وانظر الجمل ٦، وشرحه لابن بابشاذ ٩/ب.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ٩/ب.

(٧) شرح المقدمة ٢٨٥/٢.

(٨) انظر : سيبويه ٣١٥/٢، وسر الصناعة ١٩/١ ـ ٣٠.

وهي : الفتحة، والألف، والياء، وحذف النون، والكسرة، والأصل : الفتحة(1).
وللجر ثلاث (2) علامات وهي : الكسرة، والياء، والفتحة، والأصل: الكسرة (3).
وللجزم علامتان : السكون، والحذف. والأصل : السكون(4). وجملة الحركات : أربع عشرة حركة، منها ثلاث للإعراب وهي : الرفع، / والنصب، والجر، ومنها [٣٤/أ] ثلاث للبناء، وهي : الضمة، والفتحة، والكسرة، وهذه الست خوالص، ومنها ثلاث تقع بين بين : منها واحدة تكون بين الكسرة(5) والفتحة وهي : الإمالة، ومنها واحدة تكون بين الكسرة والضمة وهي : الإشمام، ومنها واحدة تكون بين الفتحة والضمة وهي : التفخيم. ومنها ـ أعني الحركات ـ حركة بناء تشبه حركة الإعراب مثل : كسرة أولاء(6). ومنها حركة إعراب تشبه حركة البناء وهي : حركة مالا ينصرف ومنها حركة ليست بحركة بناء ولا حركة إعراب ككسرة الميم من (غلامي) وشبهه من المضاف إلى ياء المتكلم. ومنها حركة إتباع مثل ضمة: (شد ومد) في الأمر. ومنها حركة التقاء الساكنين(7).

* * *

[أقسام الإعراب] :

فصل : الإعراب ينقسم كما ذكرنا أربعة أقسام، وهي : الرفع والنصب والجر

(1) شرح المقدمة ٢/٢٩٧.
(2) في (ب) : ثلاثة.
(3) شرح المقدمة ٢/٣٢٩.
(4) شرح المقدمة ٢/٣٤٠.
(5) في (ب) : الفتحة والكسرة.
(6) وجه الشبه ـ فيما أرى ـ أن الكسرة حركة طارئة جيء بها للتخلص من التقاء الساكنين، وإلا فالأصل أن تكون مبنية على السكون. انظر : معاني الزجاج ١/٤٧٥، وابن يعيش ٣/١٣٣، وعلى الرغم من أن كلام الدينوري هنا مقارب لما عند ابن بابشاذ في أغلب وجوهه إلا أن الدينوري مخالف له في هذه النقطة؛ فابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٢٩٥ : نص صراحة على أن كسرة هؤلاء حركة بناء خالصة لا تشبه حركة الإعراب في شيء، وذكر أمثلة لحركات البناء المشابهة لحركات الإعراب والعكس.
(7) شرح المقدمة ٢/٢٩٣ ـ ٢٩٥.

[٣٤/ب] والجزم، فالرفع والنصب / يشترك فيهما[1] المعربان، وهما : الاسم المتمكن، والفعل المضارع، اشتراكا لفظيا لا معنويا؛ وذلك أن عامل الرفع في أحدهما غيره في الآخر، وكذلك عامل النصب. والجر يختص بالأسماء، والجزم يختص بالأفعال، لأن الجر يكون بعوامل لا تصح معانيها إلا فى الأسماء، والجزم يكون بعوامل لا تصح معانيها إلا في الأفعال من أمر ونهي وشرط ونفي[2]. وقيل إنما لم تجزم الأسماء لئلا يُجحف بها وتَختل إذا جُزمت بذهاب شيئين منها وهما : الحركة والتنوين[3]، ولم تُجَرّ الأفعال لأن الجر إنما يكون بالإضافة، والأفعال لا يضاف إليها، وهو قول ضعيف، والزجاجي أخذ بعضه من كلام سيبويه[4] وأضاف مالم يُجْدِ طائلا إليه. وقيل : الجر حركة أو مايقوم مقامها، والجزم: سكون أو مايقوم مقامه، والحركة بمنزلة الحياة، والسكون بمنزلة الموت، والأسماء / أرفع رتبة، [٣٥/أ] والأفعال أَدْوَنُ رتبة، فأُعطيت الأسماء الحركة التي هي بمنزلة الحياة، وأعطيت الأفعال السكون الذى هو بمنزلة الموت[5]، بعد أن اشتركا في الرفع والنصب، ولهذه العلة نفسها وجب إعراب الأسماء وبناء الأفعال في الأصل، ولها أيضا كان أصل الإعراب الحركة وأصل البناء السكون، وذكر ابن الرماني[6] : أن الاسم لو

---

(١) في (ب): فيها.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧/أ، وابن يعيش ٧/١٠ ـ ١١.

(٣) انظر في ذلك : سيبويه ١/٣، وإيضاح الزجاجي ١٠٢، والجمل ٢.

(٤) انظر ذلك في: الكتاب ١/٣، وإيضاح الزجاجي ١٠٧، والجمل ٢.

(٥) انظر في ذلك : شرح الجمل لابن بابشاذ ٧/أ.

(٦) انظر: شرح كتاب سيبويه للرماني (الورقة ٢/ب)، والمشهور أنه (الرّماني)، وليس: (ابن الروماني) وهو: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله (٢٩٦ ـ ٣٨٤هـ) يلقَّبُ بـ (الرّماني) نسبة إلى (قصر الرمان) بواسط، ويلقب بالأخشيدي، وبالوراق وبالجامع. وهو نحويٌّ كبير ومفسر ومعتزلي، ولد ومات ببغداد، وتتلمذ فيها على: الزجاج وابن السراج وابن دريد، وابن الأخشيد، وتتلمذ عليه: أبو حيان التوحيدي، والعبدي، ومحمد بن النعمان، وابن الدقاق، وابن كروان، والتنوخي والجوهري، وغيرهم، وله أكثر من مائة كتاب منها: شرح كتاب سيبويه وشرح الأصول، والأسماء والصفات، والتفسير وغيرها.
انباه الرواة ٢/٢٩٤، وكتاب الرمّاني النحوى. لمازن المبارك.

جزم لزال تمكنه لأن كان يصير معرضا للبناء عند التقاء الساكنين فلذلك لم يجزم. وجزم الفعل إذ لا علة تمنع من ذلك فيه، ولم يجر لأنه إنما أعرب لمضارعته الاسم فوجب أن ينتقص بعض إعرابه، والأول[1] قول المبرد[2]، وهو أقواها وأحسنها وأقيسها.

و (الجر) من ألفاظ البصريين[3]، و (الخفض) من ألفاظ الكوفيين[4]، واختار البصريون لفظ الجر لأن حروف الجر تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها.

والعلة في / انقسام الإعراب أربعة أقسام لاغير لأن الاستقراء أفادنا أن ليس إلا [٣٥/ب]
حركة وسكون، والحركة تنقسم بانقسام المخارج، والمخارج ثلاثة: الصدر وهو مخرج الفتحة، ووسط اللسان وهو مخرج الكسرة، والشفتان وهما مخرج الضمة. والسكون قسم واحد وهو سلب الحركة[5]. وقد يُتشكك في الحركة والسكون بأن يقال: الكلام عرض والحركة والسكون عرضان، والعرض لا يحمل العرض، والجواب: أن الحركة والسكون الحدثين غير الحركة والسكون اللفظيين، لأن اللفظيين عبارتان عن ثقل الحرف[6] وخفته في السمع حسب، وإنما شبها بهما وأعطيا اسميهما من قبل أن الحرف الثقيل المطلق بمثابة الجسم الثقيل

---

(١) يريد به الرأي المذكور في الصفحة السابقة وهو قوله: «.. لأن الجر يكون بعوامل لا تصح معانيها... الخ».

(٢) لم أهتد إليه في المقتضب، والمبرد هو: أبو العباس محمد بن يزيد بن عبدالأكبر الثمالي الأزدي (٢١٠هـ - ٢٨٦هـ) ولد بالبصرة ومات ببغداد، وتتلمذ على المازني والجرمي وأبي حاتم، وتتلمذ عليه الزجاج وابن السراج وغيرهما. ومن مؤلفاته: المقتضب والكامل والمذكر والمؤنث وغيرها - (إنباه الرواة ٢٤١/٣، والأعلام ١٥/٨).

(٣) انظر سيبويه ٢/١.

(٤) انظر معاني الفراء ١/ ٣ - ٥، وانظر عبارة الدينوري هذه في شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٦٢/أ.

(٥) انظر في ذلك: شرح الجمل لابن بابشاذ ٦/أ، وأسرار العربية ٢٠.

(٦) في (ب) الحروف.

المتصرف ، والحرف الخفيف[1] المقيد بمثابة الجسم الثابت الراكد.

* * *

[الوقـــف] :

فصـــل : ولمـا وجب الابتـداء بالمتحـرك من حيث كان تحـريك اللسان ابتداء [٣٦/أ] / بالساكن متعذراً اختير الوقف بالسكون لتخالف الغاية البداية ، وهذا في المرفوع والمجرور والمنصوب غير المنصرف ، فأما المنصوب المنصرف فإن الاختيار فيه أن يبدل من تنوينه في الوقف ألفا ، فرقا بين التنوين والنون الأصلية .

[**فصـــل**[2] و] في الوقف سبع لغات[3] :

(هذه[4] الفصيحة المختارة منها) ، والثانية : الرَّوم : وهو الإشارة إلى الحركة مع صوت خفي وذلك في المرفوع والمجرور ، فأما المنصوب فإنه في هذه اللغة على ماتقدم ؛ لأن الفتحة خفيفة فلو خرج بعضها لخرج كلها[5] [من غير تصويت[6]] .

(١) في (ب) (الثقيل) . وقد اخترت ما في (أ) وهو : (الخفيف) ؛ لأن وصف الحرف بأنه مقيد ، وأنه بمثابة الجسم الثابت الراكد يناسب (الخفيف) ولا يناسب (الثقيل) .

(٢) ليس في (ب) .

(٣) انظر هذه اللغات السبع في جمل الزجاجي ٣٠٩ ، وشرحه لابن بابشاذ ٢٢٥/أ .

(٤) كأنها في (أ) : (فهذه) .

(٥) الدينوري هنا ـ كما يبدو ـ موافق للفراء من النحاة ولجمهور القراء ، يقول الرضي في شرح الشافية ٢/٢٧٥ : «إذا كان المفتوح منونا نحو : زيدا ورجلا ، فلا خلاف أنه لا يجوز فيه الروم إلا على لغة ربيعة القليلة ، أعني حذف التنوين . . . . ، وإذا لم يكن منونا نحو : رأيت الرجل وأحمد فمذهب الفراء من النحاة أنه لا يجوز روم الفتح فيه لأن الفتح لا جزء له لخفته وجزؤه كله ، وعند سيبويه وغيره من النحاة يجوز فيه الروم كما في المرفوع والمجرور» . وانظر التصريح ٢/٣٤١ . وقد تحدث عن المسألة بتفصيل واسع مكي في التبصرة ٣٣٤ ـ ٣٣٩ ، والكشف ١/١٢٢ ، وذكر أن الكوفيين قد يطلقون الروم على الإشمام والعكس ، وأشار إلى ذلك صاحب النشر ٢/١٢١ ، ١٢٦ ، كما أشار إلى أن معنى الروم يختلف عند القراء قليلا عنه عند النحاة ، ثم بين ثمرة هذا الخلاف وفائدته .

(٦) ليست في (ب) . ويبدو لي أنه لا داعي لها ، لأن الحديث إنما هو عن الروم ، والروم لابد أن يصحبه صوت

والثالثة : الإشمام وهو الإشارة إلى الحركة من غير تصويت، وتقع في المرفوع حسب[1]؛ ولهذا قالوا : إن الفرق بين الروم والإشمام ـ أن الروم يدركه المحجوب لأن معه تصويتا، والإشمام لا يدركه المحجوب لأنه ضم الشفتين حسب .

والرابعة : / أن يوقف على جميعها بالسكون[2] . [٣٦/ب°]

والخامسة : أن يوقف على المرفوع بالواو، وعلى المنصوب بالألف منصرفا كان أو غير منصرف، وعلى المجرور بالياء[3] .

والسادسة : الاتباع[4] .

والسابعة : التضعيف[5] .

وهاهنا نكتة حسنة غريبة وهي : أن في الكلام ما يبنى في الوصل ويعرب[6] في

خفيف. إلا أن يكون المؤلف يرى أن خفة الفتحة مدعاة لخروجها من غير تصويت ومن أجل ذلك منعها.

(١) هذا هو رأي البصريين كما في سيبويه ٢/٢٨٣، وحكى مكي في التبصرة ٣٣٧ عن الكسائي إجازة الإشمام في المخفوض. لكنه قال: «وأراه يريد به الروم لأن الكوفيين يلقبون ما سميناه روما إشماما، وما سميناه إشماما روما». ونسب ابن يعيش ٩/٦٧ أيضا القول بالإشمام في المجرور إلى الكوفيين دون أن يشير إلى ما أشار إليه مكي.

(٢) وهي لغة ربيعة. انظر شرح الشافية للرضي ٢/٢٧٢.

(٣) وهي لغة أزد السراة، كما ذكر أبو الخطاب الأخفش. انظر سيبويه ٢/٢٨١.

(٤) الإتباع عرفه الزجاجي في الجمل ٣١٠ بقوله : «هو أن تنقل حركة الحرف إلى ما قبله ليعلم السامع أنها حركة الحرف في الوصل، وأكثر ما يجيىء ذلك في الشعر نحو قولهم : هذا بكر ومررت ببكر، وليس ذلك في المنصوب.

قال الشاعر : أنا ابن ماوية اذْ جد النَّقُرْ

يريد : النقر بالخيل» وانظر سيبويه ٢/٢٨٣. وبعض العلماء بسميه النقل، انظر ص ٢١٩ من هذا المتن، وانظر التصريح ٢/٣٤١ وغيره من كتب المتأخرين.

(٥) قال سيبويه ٢/٢٨٢ : «وأما التضعيف فقولك : هذا خالد، وهو يجعل، وهذا فرج، حدثنا بذلك الخليل عن العرب». واشترط صاحب التصريح ٢/٣٤١ له ستة شروط.

(٦) كلمة يعرب مكررة في (أ).

الوقف وهو فعل الجماعة المذكر اذا اتصل به نون التأكيد الخفيفة[1].

وحـرف الإعراب من كل معرب بالحركة أو معرض للإعراب بها آخره، ثابت الآخر[2] نحو الدال من (زيد) والميم من (يقوم)، والعلة في ذلك أن الإعراب في البيان عن المعـرب بمنزلة النعت في البيان عن المنعوت. فكما أن النعت تابع للمنعوت بعد تمامه، فكذلك الإعراب مع المعرب ، وأيضا فيمتنع وقوع الإعراب على فاء الكلمة، لأن أحد وجوهه السكون، والابتداء بالساكن ممتنع ، ويمتنع [٣٧/أ] وقوعه على عينها؛ لأن ذلك مُؤدٍ إلى أن / يُجهل الوزن فيجهل تكسيرها إن كانت اسما أو تصريفها إن كانت فعلا ، فبقي أن يقع الإعراب على لام الكلمة[3] ؛ ولهذه

---

(١) المشهور لدى النحاة أن الفعل المضارع يبنى مع نون التوكيد إذا كانت مباشرة، ويعرب إذا لم تباشره وذلك في الأفعال الخمسة لأن ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة تفصلها عن الفعل. غير أن هناك رأيين آخرين ذكرهما المرادي في شرح الألفية ١/ ٦٠ وابن عقيل فى المساعد ٢/ ٦٧٢، والأشموني ١/ ٦٢ وهما : البناء مطلقا باشرت أو لم تباشر وهو رأي الأخفش ومن تابعه. والإعراب مطلقا باشرت أو لم تباشر وهو رأي طائفة من العلماء.

ويبدو لي من خلال ذلك أن الدينوري في نكتته هذه آخذ برأي الأخفش الذى يقول بالبناء مطلقا؛ لأن الدينوري نص على فعل الجماعة المذكر، ومعلوم أن فعل الجماعة المذكر يعرب مع نون التوكيد الخفيفة والثقيلة وصلا ووقفا، أما على رأي الأخفش فهو مبني وصلا ومعرب وقفا؛لأن الخفيفة تسقط في الوقف. ولأبي على الفارسي في الإيضاح ٣٢٤ كلام يوحي بمتابعته لرأى الأخفش الذى أخذ به الدينوري. وانظر المقتصد ٢/ ١١٣٦.

كما أن هناك تطابقا تاما ـ كالعادة ـ بين ماذكره الدينوري هنا وما ذكره ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/ ٢١٠ عند حديثه عن نون التوكيد الخفيفة حيث قال : «وهذا من عجائب الأشياء إعراب يزول وصلا ويثبت وقفا» ثم بسط ذلك وشرحه بالأمثلة.

(٢) هذه العبارة فيها قليل من الغموض، ولعل مراده : أن حرف الإعراب مِنْ كل كلمة معربة إنما هو الأخير منها، حالة كونها ثابتة الآخر.

(٣) هذا المـوضوع : وهو كون الإعراب في آخر الكلمة لا في أولها أو وسطها عقد له الزجاجي بابا في كتابه الإيضاح ٧٦ وذكر فيه آراء بعض العلماء كابن الخياط والمبرد وغيرهما. ونقل السيوطي هذا الباب في كتابه الأشباه والنظائر ١/ ٨٢. وانظر. الواسطي في شرح اللمع ٦، وابن يعيش ١/ ٥١.

العلة أسكنت لام الفعل[1] إذا اتصل به ضمير المتكلم وحده أو مع غيره، أو ضمير المخاطب مفردا أو مع غيره كذلك، أو نون جماعة النساء، وسمعت بعض شيوخنا رحمهم الله يقول : الكلام بنية، والإعراب حلية، ولا يُحلّىٰ الشيء إلا بعد تمامه وكماله.

* * *

[الإضافة والتنوين وأل لا تجتمع في الاسم] :

فصل : الإضافة المحضة الحقيقية، والتنوين مالم يكن ترنما، ولام التعريف[2]، تتعاقب على الاسم المتمكن، ومعنى تعاقبها عليه: أنه لا يخلو من أحدها ولا يجتمع فيه اثنان منها[3].

فأما اللام والتنوين : فلأن التنوين إنما دخل في الأصل للتنكير، فامتنع اجتماعه مع التعريف لأنهما ضدان، ودخول التنوين على الأسماء الأعلام لما فيها من الشياع والعموم، فهي في الأصل نكرات وإنما / صارت[4] من قبيل المعارف [٣٧/ب] بالعلمية التي حصلت فيها .

وأما التعريف والإضافة : فلأن اللام تعرف الاسم بالعهد وغيره، والمضاف إليه يعرف المضاف أو يخصصه بإضافته إليه، ولا يجتمع تعريفان في اسم واحد.

ومن أحكام الإضافة : أنه إذا كان الثاني معرفة والأول نكرة تعرفت النكرة بإضافتها إليه، وإن[5] كان الثاني نكرة والأول نكرة خصصه ولم يعرفه، وإن كان

---

(١) أي لهذه العلة وهي خوف الجهل بالتصريف أسكنت لام الفعل عند اتصال هذه الضمائر به ـ حتى لا يجتمع أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة ـ ولم تسكن العين ولا الفاء.

(٢) انظر ما سيأتي في ص ٣١٩ وحاشيتها، ففيه تفصيل للخلاف حول (أل) هل التعريف بها كاملة أو باللام وحدها.

(٣) شرح اللمع لابن برهان ١٣/١ .

(٤) في (ب) (في).

(٥) في (ب) فإن.

الثاني نكرة والأول معرفة تنكر الأول[1]. ومن أحكامها : أن المضاف إليه مجرور أبدا، والمضاف تجرى عليه وجوه الإعراب الثلاثة.

وأما التنوين والإضافة : فلأن التنوين منتهى الاسم وغايته، والمضاف إليه من تمام المضاف ، فامتنع اجتماعهما، وإن شئت فقل : التنوين دليل الانفصال والإضافة دليل الاتصال[2].

* * *

[الاســم المنقوص]:

[٣٨/أ] فصــل : والمعتل من الأسماء / ضربان: معتل بالياء، ومعتل بالألف المفردة. فالمعتـل بالياء : يدعى منقـوصا لأنه نقص إعرابين[3] : الرفع، والجر؛ استثقالا للضم والكسـر على [يـاء[4]] ما قبلهـا من جنسهـا. والنصب ثابت فيه لخفـة الفتحة. والمنون منه تحذف ياؤه في الرفع والجر وصلا لا لتقاء الساكنين وهما : الياء والتنوين، وخصت الياء بالحذف دون التنوين لأن الياء على حذفها دليل وهي الكسرة، والتنوين لا دليل على حذفه. وتثبت ياؤه وقفا لزوال العلة، ويجوز حذفها اتباعا للفظ[5] ، وقد تحذف في الوقف على المعرف باللام تخفيفا، والخط جار مجرى الوقف في سائر أحكامه[6] .

* * *

(١) في هذا يقول الفارسي في الإيضاح ٢٦٨/١ : «ولو أضفت معرفة إلى نكرة فقلت : «(هذا زيد رجل) تنكر». وقال مثل ذلك ابن جني في سر الصناعة (المخطوط) ورقة ١٢٣/ب ، والواسطي في شرح اللمع ١٠٨.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٦/أ.

(٣) أو لأنه تحذف لامه لأجل التنوين نحو: مرتق وقاض. انظر التصريح ٩٠/١.

(٤) زيادة من (ب).

(٥) إثبات الياء هنا : رأي يونس ، وحذفها : رأي الخليل وسيبويه وعامة القراء. انظر : (الواسطي ١٨، وابن برهان ١٤/١).

(٦) انظر أحكام المنقوص هذه في شرح المقدمة ١١٣/١ - ١١٥.

[المقصـــور] :

فصـــل : والمعتل بالألف المفردة يدعى[1] مقصورا ؛ لأنه قُصر عن جملة الإعراب وحُبس دونه[2] إذ لو حركت الألف لانتقلت إلى حكم الهمزة واستحال بقاؤها ألفا[3] ، وفي الكتـاب العـزيز : ﴿ حُوْرٌ مَقْصُـوراتٌ في الْخِيَـام ﴾[4] أي : / محبـوسـات [٣٨/ب] ممنوعات أن يبتذلهن غير بعولتهن .

* * *

فصـــل : المقصـور[5] ضربان : منصرف ، وغير منصرف[6] ؛ فالمنصرف تحذف ألفه مع التنوين وصلا لالتقاء الساكنين ، وتثبت وقفا لزوال العلة إلا في النصب فإنه إذا أبـدل من تنـوينـه في الوقف ألف اجتمع ساكنان وهما الألفان فوجب حذف إحداهما وهي الأولى ، وخصت الأولى بالحذف ليكون فيما تَبقَّى دليل على ما يُلقى ، ورأي أبي عثمان[7] أن الألف مبدلة من التنوين في الأحوال الثلاثة وقد قال به أبو علي[8] ورجع عن الرأى الأول[9] .

* * *

(١) في (ب) : تدعى.
(٢) أو لكونه منع المد. التصريح ١/٩٠.
(٣) شرح المقدمة ١/١١٦.
(٤) سورة الرحمن ٥٥/٧٢.
(٥) في (ب) : والمقصور.
(٦) سيعرض المؤلف لبيان المنصرف، أما غير المنصرف فقد تركه إما نسيانا أو اكتفاء ببحثه في بابه الخاص باب الممنوع من الصرف.
(٧) انظر : التكملة ٢/٢٦ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٩٨/ب، وأبو عثمان هو: بكر ابن محمد بن بقية المازني من مازن شيبان، من أهل البصرة، تتلمذ على الأصمعي وأبي عبيدة وأبي زيد، وتتلمذ عليه المبرد والفضل اليزيدي، مات بالبصرة سنة ٢٤٩هـ وترك عدة مؤلفات منها : التصريف، والألف واللام، وما تلحن فيه العامة، والعروض، والديباج. (إنباه الرواة ١/٢٤٦، والأعلام ٢/٤٤).
(٨) التكملة ٢/٢٦.
(٩) الرأي الأول : هو رأي سيبويه، وهو: أن الألف في حال الرفع والجر مبدلة من لام الكلمة، وفي حال النصب =

فصـــل : فأمـا ظَبْيٌ وفَرْوٌ وكُرْسيٌّ وآيٌ ورِداءٌ ومُقرىء ومُتّكأٌ ونظائرها فليست من ضربي المعتل في شـيء، لأن شرط الاعتلال معدوم منها[1] والاعتبار يكشف لك ذلك.

* * *

[المضارع الصحيح والمعتل] :

فصـــل : والفعل المضارع ضربان : صحيح ، ومعتل .

[٣٩/أ] فالصحيـح : ما صح وسلم من حروف العلة، وهو ضربان : معرب / بالنون، ومعرب بالحركة والسكون .

فالمعرب بالنون : ما اتصل به ضمير بارز، وهو ضربان : ما حَرْفُ مضارعته ياء ، ومـا حرفُ مضـارعتـه تاء، وتنتـظمهـا خمسـة أمثلة وهي : تفعلان، ويفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وتفعلين. وقـد تضلل قوم[2] بهذه الأمثلة فزعموا أن الأفعال تثنى وتجمع وتؤنث ، وليست كذلك[3]، والذي يظهر فيها من ذلك فهي الضمائر

=

مبدلة من التنوين. والرأي الثاني : رأي المازني ـ المتقدم ـ وهناك رأي ثالث للكسائي وهو : أن الألف أصلية في الأحوال الثلاثة.

انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٩٨/ب، وشرح المقدمة ١١٦/١ ـ ١١٨ . وقد نسب الواسطي في شرح اللمع ٢٠ الرأي الثالث لأبي سعيد، ونسبه ابن برهان في شرح اللمع ١٧/١ ـ ١٨ إلى أبي عمرو بن العلاء والكسائي وابن كيسان وأبي سعيد، واختاره هو .

(١) لأن الأربعة الأولى سبق فيها حرف العلة بسكون، والشرط أن يسبق بحركة تناسبه وهي الضمة مع الواو، والفتحة مع الألف، والكسرة مع الياء، والثلاثة الأخيرة من قبيل المهموز وليست من قبيل المعتل.

(٢) لعله يريد بذلك الزجاجي، فقد نص في موضعين من الجمل ٥ ، ١٨٤ ـ وربما أكثر ـ على ذلك بقوله : «تثنية الأفعال وجمعها»، وقد تعقبه ابن السيد في إصلاح الخلل في الموضعين ٣٥ ، ٢٤٤، وأكد أن هذا تعبير فاسد، والتمس للزجاجي العذر في أن ذلك من باب التسامح ، وأن في الكلام مضافا محذوفا، والتقدير: تثنية ضمائر الأفعال وجمعها.

(٣) ورد في أسرار العربية ٣٢٦: أن الفعل لا يثنى ولا يجمع لأربعة أسباب. (ثم سردها).

المتصلة بها ؛ لأن التثنية والجمع والتأنيث من أمارات الاسم وخواصه التي لا توجد أحكامها إلا فيه، ومما يؤكد امتناع الفعل من التثنية والجمع : أنه يقع على القليل والكثير من جنسه بلفظ واحد، فيجري مجرى الأجناس : كالماء والزيت والتراب وغيره من الأعيان ، وكالحلم والعلم وغيرهما[1] من الأحداث ، والأجناس لا تثنى ولا تجمع إلا أن تختلف أنواعها، وأيضا فلو كانت التثنية والجمع للفعل لَوُجِدا له في / حال تكرره من الواحد[2]. [٣٩/ب]

والنون في هذه الأمثلة ثابتة في الرفع، وساقطة في النصب والجزم، واستوى النصب والجزم في هذا النوع من الفعل كما استوى النصب والجر في مثله من الاسم ؛ لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء[3]. والنون في الخمسة الأمثلة إعراب ، وليس فيها حرف إعراب على مذهب أبي علي الفارسي[4]؛ لأنك إذا تصفحتها وجدت النون لا تصلح أن تكون حرف إعراب لسقوطها في النصب والجزم، ولا الضمير الذى قبلها لأنه اسم، والاسم لا يكون حرف إعراب ، ولا الحرف الذى قبل الضمير لشغله بالضمير.

والمعرب بالحركة والسكون : ما اتصل به ضمير مستتر، وهو ضربان : مهموز مثل (يقرأ)، وغير مهموز مثل (يضرب)، وحكمه في الضربين جميعا: أن يضم في الرفع ويفتح في النصب ويسكن في الجزم، فإن كان ما قبل آخره حرف علة سقط حرف / العلة في الجزم لالتقاء الساكنين ، نحو : لم يقل، ولم يخف ، ولم يبع . [٤٠/أ]
وقد تحذف النون في (لم يك) تخفيفا، وبابها الإثبات[5].

---

(١) في (ب): وغيرها.

(٢) المقتصد ١٧٣/١، وأسرار العربية ٣٢٦، وابن يعيش ٧/٧.

(٣) سيبويه ٥/١، والمقتضب ٨٢/٤ ـ ٨٣.

(٤) الإيضاح ٢٤/١، والمقتصد ١٧٣/١ ـ ١٧٨، وهو مذهب سيبويه ٥/١ .

(٥) وردت محذوفة في ثمانية عشر موضعا في القرآن الكريم. التصريح ١٩٦/١، والمعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (مادة : كون).

والمعتـل : من الأفعال المضارعة ضربان : معتل بالواو والياء، ومعتل بالألف. فالمعتل[1] بالواو والياء : تثبت لامه ساكنة في الرفع؛ استثقالا للضمة على واو أو ياء ما قبلهما من جنسهما، وتثبت مفتوحة في النصب لخفة الفتحة، وتسقط في الجزم لأن معنى الجزم القطع، يقال: جزمت الرجل عن حاجته : إذا قطعته عنها، والحرف[2] الجازم : إن وجد حركة حذفها، وإلا اعتاض منها حرفا من نفس الكلمة فحـذفـه، وقد مثل ذلك بالدواء المسهل[3]؛ وذلك أنه إن وجد خلطا فاضلا عن الجسم وزائدا عليه أبرزه وأزاله، وإلا أخذ جزءا من جرم الجسم بدلا منه، ولأن الحركة لما كانت في الثاني من الاسم الثلاثي تقوم مقام / حرف رابع فتمنعه من [٤٠/ب] الصرف[4] جاز أن تجري حذف الحرف هاهنا مجرى حذف الحركة.

والمعتل بالألف تثبت لامه ساكنة في الرفع والنصب لامتناع حركتها، وتسقط في الجزم للعلة المتقدمة مع إمكان حذفها.

* * *

[أنواع الأسماء المعربة] :

فصــل : جملة الأسمـاء المعربة عشرة أنواع[5] : منها سبعة تعرب بالحركات، وثلاثة تعرب بالحروف.

النوع الأول : يدخله الرفع والنصب والجر والتنوين، وهو كل اسم صحيح منصرف.

---

(١) في (أ) والمعتل. (٢) في (ب) : فالحرف.

(٣) شرح المقدمة ٢/٣٤٠، وأسرار العربية ٣٢٣.

(٤) يريد بذلك أن العلم المؤنث الثلاثي المحرك الوسط مثل : (سقر) يعامل في وجوب منع الصرف معاملة ما فوق الثلاثي، وأما الثلاثي الساكن الوسط ففيه الأمران والمنع أجود. انظر سيبويه ٢/٢٢، والمقتضب ٣/٣٥٠.

(٥) ذكر ابن بابشاذ هذه الأنواع العشرة كما وردت هنا، لكنه فصل القول فيها كلها في إحدى واربعين صفحة. انظر شرح المقدمة ١/٩٩ إلى ١٤٠.

والثاني : يدخله الرفع والنصب والجر، ولا يدخله التنوين، وهو كل اسم مضاف إلى ظاهر أو مضمر غير متكلم.

الثالث : يدخله الرفع والنصب، ولا يدخله لفظ الجر ولا التنوين، وهو كل اسم صحيح غير منصرف.

الرابع : يدخله الرفع والجر والتنوين، ولا يدخله لفظ النصب ، وهو جمع المؤنث السالم.

الخامس : يدخله النصب والتنوين، ولا يدخله لفظ الرفع / ولا الجر، وهو المنقوص. [٤١/أ]

السادس : يدخله التنوين، ولا يدخله لفظ الرفع ولا النصب ولا الجر وهو المقصور المنصرف.

السابع : لا يدخله لفظ الرفع ولا النصب ولا الجر ولا التنوين وهو المقصور غير المنصرف.

الثامن : يعرب بالواو في الرفع، وبالألف في النصب، والياء في الجر، وهي الأسماء الستة المعتلة المضافة وهي : أخوك وأبوك وحموك وفوك وهنوك وذو مال (المضاف بمعنى صاحب).

التاسع : يعرب بالألف في الرفع، وبالياء المفتوح ما قبلها في النصب والجر، مع نون مكسورة في الأحوال الثلاثة، وهي التثنية.

العاشر : يعرب بالواو في الرفع، وبالياء المكسورة[1] ما قبلها في النصب والجر، مع نون مفتوحة في الأحوال الثلاثة، وهو الجمع السالم المذكور بشروط مخصوصة تذكر في باب الجمع.

وسنذكر لكل واحد من هذه الثلاثة / المعربة بالحروف بابا نستوعب شرحه فيه ونودعه ما يليق بهذا التصنيف من أحكامه ومعانيه إن شاء الله [تعالى[2]]. [٤١/ب]

---

(١) في (ب) المكسورة.

(٢) ليست في (ب).

(بـاب الأسماء المعتلة والمضافة)

هذه الأسمـاء الستـة معتلة بحـذف لا ماتهـا، إذ ليس في لسانهم اسم على حرفين، ومهما وجد من ذلك كان محذوف الآخر[1] مثل : يد ودم.

فصـــل : أمـا (ذو) : فلامهـا المحـذوفة واو؛ بدليل قولهم في تثنية المؤنث منه (ذواتـا)[2] ولا تستعمل إلا مضافة؛ لأنها إنما دخلت في الكلام ليتوصل بها إلى الـوصف بالجنس، ولهـذا لم يجيزوا إضـافتها إلى الصفة مثل: عالم، ولا إلى المضمر[3] ومن هاهنا غَلّطْنا من يقول في الدعاء : اللهمّ صلِّ على محمدٍ وذويه[4].

فأما (فم) : فلامه المحذوفة هاء؛ بدليل ثباتها في التكسير[5] والتصغير، تقول :

---

(١) قوله (محذوف الآخر) غير دقيق، ولو قال : محذوفا أحد أصوله. لكان أولى، لأن الحذف قد يكون من الوسط نحو : سه، ومذ.

(٢) أصـل (ذو) عنـد سيبـويه (ذوًا) على وزن (فَعَـلْ) وعنـد الخليل (ذَوٌّ) على وزن (فَعْـلٌ)، انـظر: الكتاب ٣٣/٢، ٨٣، والمقتضب ١/٣٤ ـ ٢٣٤ ومالا ينصرف للزجاج ٦٨، أما لامها: فالعلماء ينسبون إلى سيبويه أنه يرى أن لامها المحذوفة ياء ومن هؤلاء المرادي في شرح الألفية ١/٧٧، والأشموني ١/٧١ وعندما رجعت إلى كتاب سيبويه ٢/٣٣ ـ ٨٣ لم أفهم منه ما نسبوه إليه، وكل ما فهمته منه أنه يرى أن أصلها ذوا على وزن (فعل) بفتح الفاء والعين بدليل تثنيتها على (ذواتا). أما الخليل فلا شك في أنه يرى أن لامها واو، بدليل أصلها عنده، ولإجماع العلماء على نسبة ذلك إليه. ومن هنا يتبين لنا أن الدينوري موافق للخليل في أن لامها واو، لكن استدلال الدينوري على ذلك بتثنيتها على (ذواتا) لا يخدمه في شيء؛ لأن (ذواتا) دليل على أن أصلها (فعل) كما ذكر سيبويه، وليس فيه دليل على لامها.

هذا، وأغلب العلماء يرجحون أن تكون لامها ياء على أن تكون واوا مستدلين بأن باب (طويت) اليائي أكثر من باب (قوة) الواوي، والأولى حملها على الأكثر، ومن هؤلاء ، : ابن الشجري ٢/٤٢، ٤٣، وابن يعيش ١/٥٣، والرضي ١/٢٩٨، والدماميني ١/١٤٣. وغيرهم.

(٣) المقتضب ٣/١٢٠.

(٤) انظر : شرح المقدمة ١/١٢٣ ـ ١٢٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨/ب ، وابن يعيش ١/٥٣.

(٥) في (ب) في التصغير والتكسير.

[٤٢/أ] فويه وأفواه[1]، وهو يستعمل مضافا / ومفردا، فإذا أضيف كان بالواو، وإذا أفرد أبدلت واوه ميما ليمكن الإعراب عليها، واقتصر على الميم من سائر الحروف لقرب مخرجها من مخرج الواو إذ هما من الشفتين[2]. وفي الفاء من (فم) لغات أفصحها الفتحة[3]. ولا يجوز إضافته إلى المضمر وهو بالميم، فأما قول الشاعر:

[١٠]- يُصبحُ عَطْشانَ وفي البَحْرِ فَمُه[4]

فضرورة[5]، ولا يجوز الجمع بين الميم والواو، فأما قول الفرزدق:

[١١]- هُمَا نَفَثَا فِيَّ مِنْ فَمَوَيْهِمَا[6] ... ...

---

(١) انظر الكتاب ٢/٣٢، ٣٤، ٨٣، ١٢٣. والمقتضب ١/٢٣٩.

(٢) انظر المقتضب ٣/١٥٨، وشرح المقدمة ١/١٢٤.

(٣) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٢٩٥، والأشموني ١/٦٩.

(٤) بيت من الرجز من أرجوزة طويلة لرؤبة بن العجاج عدتها ٤٣٥ بيتا كما ذكر صاحب الخزانة بمدح فيها أبا العباس السفاح. ونسبه الراغب في محاضراته إلى جرير وهي نسبة ضعيفة جدا. والرواية المشهورة في ديوان رؤبة وغيره: (ظمآن). وقبله:

كالحوت لا يرويه شيء يلهمه

وانظر: ديوان رؤبة ١٥٩، والحيوان ٣/٢٦٥، والبغداديات ١٥٦، والعسكريات ١١٩، والمخصص ١/١٣٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨/ب، ومحاضرات الأدباء ١/٣٠٤، والهمع ١/٤٠، والعيني ١/١٣٩، والخزانة ٢/٢٦٦.

(٥) القول بأنه ضرورة هو رأي أبي علي الفارسي في المسائل البغداديات ١٥٦، وتبعه ابن بابشاذ في شرح الجمل ٨/ب، والدينوري وغيرهم، وعارضه كثير من العلماء، يقول السيوطي في الهمع ١/٤٠: «وأما ... إبقاء ميمه حال الإضافة فمنعه الفارسي إلا في الشعر، وتابعه ابن عصفور وغيره من المغاربة، والصحيح ـ كما قال ابن مالك وأبو حيان وغيرهما ـ جوازه في الاختيار ...». وانظر: التسهيل ٩، والمرادي ١/٨٠، والمساعد ١/٢٩ ـ ٣٠.

(٦) صدر بيت من الطويل للفرزدق (... ـ ١١٠هـ) وهو أبو فراس همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي، شاعر فحل جزل ذو منزلة في قومه، قضى شطرا من عمره في مهاجاة جرير، وقد طبعت نقائضهما، توفي في بادية البصرة ورثاه جرير ـ (الشعر والشعراء ١/٤٧٨ والأعلام ٩/٩٦).

فضرورة أيضا[١]، وفاؤه مكسورة مع ياء المتكلم أبدا.

وأما الأربعة الباقية فلامها المحذوفة واو، وعينها مفتوحة بدليل قولهم في التثنية: أبوان وأخوان، وزعم الكسائي[٢] والفراء[٣] أن عينها ساكنة، واستشهد[٤] بإسكانها في شعر[٥] اضطر صاحبه إلى ذلك فيه، والذى ذكرناه هو الذائع المشهور. والأربعة تستعمل مضافة ومفردة ولامها محذوفة في / حال الإفراد دون الإضافة، [٤٢/ب]

وعجز البيت هو:

. . . . على النابح العاوي أشد رجام

وهو آخر بيت في قصيدة قالها الفرزدق تائبا إلى ربه وينحي باللوم على إبليس وابنه لأنهما نفثا في فيه كل سوء.

والبيت في: ديوانه ٢/٢١٥ (وروايته: هما تفلا)، الكتاب ٢/٨٣، ٢٠٢، والمقتضب ٣/١٥٨، والمسائل البغداديات ١٥٨، والعسكريات ١٢٣، والخزانة ٢/٢٦٩.

(١) لولا الإطالة لبينت وجه الضرورة في البيتين، ولكن فيما أحلت عليه من مراجع كفاية لبيان ذلك وبخاصة البغداديات.

(٢) الكسائي: هو أبو الحسن على بن حمزة الكسائي الأسدي بالولاء، إمام الكوفيين في النحو، وأحد القراء السبعة. أخذ النحو عن الرواسي والهراء، وأخذ عنه الفراء وغيره، له عدة مؤلفات منها: معاني القرآن، والحروف، والقراءات وغيرها. ومات سنة ١٨٩هـ - على الراجح - بقرية رنبويه بالري عندما كان مع الرشيد. (إنباه الرواة ٢/٢٥٦، والأعلام ٥/٩٣).

(٣) انظر المرادي ١/٧٨، والأشموني ١/٧٢، والهمع ١/٤٠. والفراء: هو: (١٤٤ - ٢٠٧هـ)أبوزكريا يحيى ابن زياد الفراء، مولى بني أسد أو بني منقر. أخذ النحو عن الكسائي، وأخذ عنه سلمة بن عاصم ومحمد بن الجهم السمري. له عدة مؤلفات منها: معاني القرآن، والمذكر والمؤنث، والأيام والليالي، وغيرها. وقد ولد بالكوفة، ومات في طريق مكة. (نزهة الألباء ٩٨، والأعلام ٩/١٧٨).

(٤) في (أ) واستشهدوا. وقد اخترت ما في (ب) لأن الضمير راجع إلى اثنين.

(٥) لعل الدينوري يريد بذلك قول خليج الأعيوي:

وقد قلت يوما والركاب كأنها — قواربُ طير حان منها ورودُها
لأَخْوَيْنِ كانا خير أَخْوِيْنِ شيمة — وأسرعَه في حاجةٍ لي أريدُها

وورد عن كراع أنه يقول: أَخْو بسكون الخاء، وتثنيته أَخَوان بفتح الخاء، وقال ابن سيده: ولا أدري كيف هذا.

وفي هذه الأربعة في حال الإضافة لغات[1] أفصحها ما ذكر من أن تكون بالواو في الـرفع وبالألف في النصب وبالياء في الجر، وبنو الحارث بن كعب[2] يجعلونها مقصورة بمنزلة عصا ورحا، فيثبتون الألف في الأحوال الثلاثة، وكذلك يفعلون في التثنية[3]، قال شاعرهم :

[١٢] - إنَّ أبـاهَـا وأَبـا أبـاهَا   قَدْ بَلَغَـا في المَجْـدِ غَايَتَـاهـا[4]

وقال الآخر :

[١٣] - تَعْرِفُ مِنْه الوجهَ والعَيْنانا   ومِـنْـخَـرانِ أَشْـبَهَـا ظَبْيَانَـا[5]

وقال ابن بري : ويجيء في الشعر أُخْوان ثم ذكر البيتين. انظر في ذلك : المحكم ٥/١٨٩، ولسان العرب ١٨/٢٠ مادة (أخا). :

أو ربما كان يريد قول الشاعر :

ما الـمـرء أَخْـوك إن لم تُلفـه وزرا   عنـد الـكـريهـة مِعْـوانـاً على الـنُّـوَبِ

انظر : المساعد ١/٢٧، وتعليق الفرائد ١/١٤٧، والهمع ١/٣٩، والدرر ١/١٢ .

(١) انظر : المرادي ١/٧٣ - ٧٦، والتصريح ١/٦٤ - ٦٥.

(٢) هم بنـو الحارث بن كعب بن عمرو بن علة بن جلد بن مالك بن أدد، بطن من مذحج سكنوا نجران، وولد الحارث : كعب وربيعة. انظر: جمهرة أنساب العرب ٤١٦ - ٤١٧، ومعجم قبائل العرب ١/٢٣١ .

(٣) انظر : نوادر أبي زيد ١٦٩ ، ٢٥٩، ومعاني الأخفش ١/١١٣ .

(٤) رجز مختلف في نسبته، فقيل لرؤبة، وقيل لأبي النجم الفضل بن قدامة العجلي (٠٠ - ١٣٠هـ) من بني بكر بن وائل، ومن كبار الرجاز (انظر ترجمته في الشعر والشعراء ٢/٦٠٧)، وقيل لرجل من بني الحارث، وقيل لرجل من اليمن، وقيل مصنوع. وفيه شاهدان: شاهد على إلزام كلمة (أبا) الثالثة في البيت الألف وهي من الأسماء الستة وفي محل جر، وشاهد على إلزام المثنى الألف في كلمة (غايتاها) مع أنها في محل نصب .

وانظر البيت في : ديوان رؤبة ١٦٨ (ملحقات الديوان)، وسر الصناعة ٢٠٤/ب (المخطوط)، والإنصاف ١/١٨، وابن يعيش ١/٥٣، ٣/١٢٩، وشـرح الجمـل لابن عصفـور ١/١٥١، والمغنى ٥٨، والعيني ١/١٣٣، والخزانة ٣/٣٣٧. وفي نوادر أبي زيد ٢٥٩ - ٤٥٧، ومعاني الأخفش ١/١١٣ بعض الأبيات التي قبله من نفس مقطوعته.

(٥) رجز مختلف في نسبته - أيضا - فقيل لرؤبة، وقيل لرجل من بني ضبة، وقيل مصنوع. وفيه عدة روايات منها: (أعرف منها الجيد، أعرف منها الأنف، أحب منها . . . ، ومنخرين). و (ظبيان) اسم رجل كما ذكر أبو زيد.

وهذا البيت شاهد على أن بعضهم يفتح نون التثنية[1] طلبا للخفة، وفي المثل السائر على لغتهم: (مُكْرَهٌ أَخَاكَ لا بَطَلٌ[2])، فأما اللغات الأُخَر فلا داعي إلى ذكرها ولا جدوى في تعليلها في هذا الموضع.

فصـــل: أُعـربت هذه الأسمـاء بالحـروف توطئـة للتثنية والجمع[3]، فأما التثنية والجمع فوجب إعرابهما بالحروف لأنهما أكثر / من الواحد، فجعل إعرابهما أكثر من إعراب الواحد[4] وأما (كِلَا) و (كِلتا): فإنهما إن أضيفا إلى ظاهر كانا في حكم الأسماء المقصورة، وكان إعرابهما مقدرا، وإن أضيفا إلى مضمر كانا في حكم الأسماء المثناة، وكان إعرابهما بالألف في الرفع، وبالياء في النصب والجر. [٤٣/أ]

* * *

فصـــل: وفي حروف العلة من هذه الأسماء الستة سبعة أقوال:[5]

الأول:[6] قول سيبويه فيها: إنها حروف الإعراب ودلائل الإعراب[7].

وانـظر ديوان رؤبة ١٨٧ (ملحقات الديوان)، النوادر ١٦٨، وسر الصناعة ٢٠٤/ب (المخطوط)، ابن يعيش ١٢٩/٣، ٦٧/٤ ـ ١٤٣، المقرب ٤٧/٢، شرح الجمل لابن عصفور ١٥٠/١، ضرائر الشعر ٢١٨، العيني ١٨٤/١، الخزانة ٣٣٦/٣.

(١) انظر: سر الصناعة ١٤٤/أ (المخطوط)، وابن يعيش ٦٧/٤، ١٤٣، وضرائر الشعر ٢١٨، والعيني ١٨٤/١.

(٢) انظر في الحديث عن المثل وتوجيهه على هذه الرواية: شرح التصريح ٦٥/١، مع أن الرواية المشهورة في أغلب كتب الأمثـال: (مكره أخوك لا بطل) فلا شاهد فيه. انظر: أمثال العرب للمفضل الضبي ١١٠ ـ ١١٢، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٢٧١، والفاخر ٦٢، وجمهرة العسكري ٢٤٢/٢، ٢١٣، والوسيط ١٥٦، والمستقصى ٣٤٧/٢.

(٣) شرح المقدمة ١٢٠/١.

(٤) شرح المقدمة ١٢٨//١.

(٥) هذه الأقوال مفصلة في المراجع التالية: شرح المقدمة ١٢٠/١، والإنصاف ١٧/١ (المسألة الثانية)، وابن يعيش ٥٢/١، والرضي ٢٧/١، والهمع ٣٨/١.

(٦) في (أ): (مثل قول). وقد اخترت مافي (ب)؛ لأن كلمة (مثل) لاداعي لها.

(٧) ورد في كتاب سيبويه ٤/١ ـ ٥، عند حديثه عن الألف والواو في التثنية والجمع أنها: حروف الإعراب. ولم

الثانـي : قول أبى الحسن الأخفش : إنها دلائل الإعراب وليست بحروف الإعراب[1].

الثالـث : قول قطرب :[2] : إنها إعراب بمنزلة الحركات.[3].

الرابـع : قول الجرمي[4] : إنها حروف الإعراب، وانقلابها بمنزلة الإعراب[5].

وقد جاء في علامة التثنية والجمع هذه الأقوال الأربعة[6].

= أجد أي إشارة أخرى ـ فيما أعلم ـ غير ذلك، وانظر : المقتضب ٢/١٥٣. لكن الدينوري تابع ابن بابشاذ في شرحـه للمقـدمة ١/١٢١. في النص على أنها حروف الإعراب ودلائل الإعراب. ولعل ماقالاه يفهم استنتاجا من كلام سيبويه.

(١) ينسب العلماء للأخفش قولين في هذه المسألة، هذا أحدهما. أما الثاني : فهو أنها حروف الإعراب ، انظر: الإنصاف ١/١٧، وابن يعيش ١/٥٢، وقد تبع المبرد الأخفش في رأيه الأول وتحمس له، انظر المقتضب ٢/١٥٤، وتبعه كذلك الواسطي في شرح اللمع ٢١.

(٢) قطرب : هو أبو على محمد بن المستنير بن أحمد، الشهير بقطرب، من موالي البصرة ومن علمائها بالنحو واللغة، أخذ عن سيبويه وجماعة من البصريين، ولقبه سيبويه بقطرب لمباكرته إياه في الأسحار، وكان يؤدب أولاد أبي دلف العجلي، وروى عنه محمد بن الجهم السمري، وأبو القاسم المهلبي . ومن كتبه : معاني القرآن، وغريب الحديث، والأضداد، والمثلث. توفي عام ٢٠٦هـ (إنباه الرواة ٣/٢١٩، والأعلام ٧/٣١٥).

(٣) وينسب هذا الـرأي ـ مع قطرب ـ إلى الـزيادي والزجاجي وهشام الضرير، وقد رجحه ابن مالك في شرح التسهيل والسيوطي والأشمـوني. انـظر : الهمـع ١/٣٨، والأشمـوني ١/٧٤. وانظر : المرادي ١/٦٩، والمساعد ١/٢٩ . ونسبه الواسطي في شرح اللمع ٢٣ إلى الزيادي والفراء.

(٤) الجرمي : هو أبوعمر صالح بن إسحاق الجرمي بالولاء، وقيل : ولاؤه في بجيلة بن أنمار، من علماء البصرة بالفقه واللغة والنحو، صحيح العقيدة، أخذ عن الأخفش وأبي زيد وأبي عبيدة والأصمعي، وأخذ عنه المبرد وغيره، من كتبه: الفرخ، ومختصر النحو، والأبنية، والعروض. مات سنة ٢٢٥هـ . (إنباه الرواة ٢/٨٠، والأعلام ٣/٢٧٤).

(٥) انظر : المقتضب ٢/١٥٣ ـ ١٥٤، وابن يعيش ١/٥٢، والهمع ١/٣٩.

(٦) انظر : الواسطي ٢٣، والإنصاف (م٣)، وابن يعيش ٤/١٣٩.

الخامس : قول الكسائي والفراء[1] : إن هذه الأسماء معربة من وجهين؛ فالمرفوع / معرب بالضمة والواو، والمنصوب معرب بالفتحة والألف ، والمجرور معرب بالكسرة والياء. [٤٣/ب]

السادس : قول بعضهم[2] : إنها معربة بالحركات، إلا أنها أُشبعت فأفْضَتْ إلى هذه الحروف.

السابع : قول الشيخ أبي الحسن علي بن عيسى[3] الربعي [رحمه الله[4]] : إن هذه الأسماء في الأصل معربة بالحركات؛ فأصل المرفوع أَبَوُكَ [والمنصوب أَبَوَكَ[5] والمجرور أَبَوِكَ] فقلبت في النصب ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها، [فاستثقلت الضمة عليها[6] في الرفع فنقلت إلى ما قبلها]، واستثقلت الكسرة عليها في الجر فنقلت إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها، ففي الرفع نقل فقط، وفي النصب قلب فقط وفي الجر قلب ونقل، واحتج للنقل بأنه إذا جاز أن يقال : نَقُرْ ونَقْر[7] فتنقل الحركة عن الراء وهو حرف صحيح فأحرى وأولى أن ينقل عن حرف

---

(١) انظر في هذا الرأي ومناقشته والرد عليه المراجع الخمسة المذكورة في بداية الفصل.

(٢) هو المازني كما هو منصوص عليه في الإنصاف ١٧/١ وابن يعيش ٥٢/١ والرضي ٢٧/١، وزاد السيوطي معه الزجاج كما في الهمع ٣٨/١.

(٣) هو : أبو الحسن علي بن عيسى بن الفرج بن صالح الربعي (٢٣٨ ـ ٤٢٠هـ)، وأصله من شيراز، وحياته ببغداد، أخذ عن السيرافي والفارسي، وأخذ عنه أبو نصر الواسطي، من كتبه : البديع في النحو، وشرح الإيضاح، وشرح مختصر الجرمي، وغيرها. (نزهة الألباء ٣٤١، وإنباه الرواة ٧/١، ٢٩٧/٢، والأعلام ١٣٤/٥).

(٤) ليست في (أ).

(٥) ليست في (أ).

(٦) ليس في (ب). ويبدو لي ـ بصفته توجيه الرفع ـ أن ترتيبه ومكانه الطبعي قبل توجيه النصب ، بحيث يكون توجيه النصب ـ الموجود حاليا بين الساقطين ـ يكون بين توجيهي الرفع والجر، ويعطف بالواو بدل الفاء.

(٧) انظر : حاشية (٤) في ص ٢٠٣ من هذا المتن

[٤٤/أ] العلة[1]. وكان الشيخ أبو نصر[2] [رضى الله عنه [3]] يستحسن / هذا القول ويفضله على غيره بعد قول سيبويه [رحمه الله[3]] ولكل منهم علل لا فائدة في اقتصاصها هاهنا، وقد كان بعض من قرأنا عليه[4] يذهب إلى أن هذه الأقوال كلها متكلفة متعسفة وأن أصح الوجوه فيها[5] أن يقال : على ذلك وضعت وكذلك سمعت .

* * *

[التثنيــة :]

فصــل : التثنية : ضَمُّ شيء إلى مثله، وإنما أُتي بها للاختصار[6] ؛ لأن الأصل في قولهم : [الزيدان] : زيد وزيد، فاعتاضوا من تكرير الاسم دفعتين بهذه الألف، قال الشاعر :

[١٤] ـ كَأَنَّ بَيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ   فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سَكِّ[7]

---

(١) رأى الربعي هذا منصوص عليه ومناقش في المراجع الخمسة السابقة، وبخاصة شرح المقدمة ١٢٢/١ ؛ لأن مافيه مطابق لما هنا تماما.

(٢) الشيخ أبو نصر هو : أبو نصر القاسم بن محمد بن مباشر الواسطي. (وقد تقدمت ترجمته في الدراسة، بوصفه شيخ الدينوري ـ كما يبدو ـ).

(٣) ليستا في (أ).   (٤) لم أهتد إلى معرفته.   (٥) في (ب): منها.

(٦) شرح الجمل لابن بابشاذ ١١/ب.

(٧) هذا الرجز ورد منسوبا لمنظور بن مرثد الأسدي في جمهرة اللغة (مادة : سكك) ٩٥/١، وفي لسان العرب (مادتي : ذبح، زكك)، وفي الخزانة ٣٤٣/٣. كما وردت إشارة ضعيفة في الجمهرة إلى نسبته إلى أبي نخيلة حزن بن زائدة بن لقيط من تميم. كما أنه موجود في زيادات ديوان رؤبة ١٩١ . وورد غير منسوب في المراجع التالية : إصلاح المنطق ٧، والمقتصد ١٨٤/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١/ب، وابن الشجري ١٠/١، وابن يعيش ١٣٨/٤، ٩١/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ١٣٧/١. ومعنى السك : نوع جيد من أنواع الطيب.

أما منظور بن مرثد الأسدي، فهو منظور بن مرثد بن فروة الفقعسي، وقيل : منظور بن فروة بن مرثد بن نضلة بن الأشتر بن حجوان بن فقعس بن طريف، شاعر إسلامي. وتسميه بعض المراجع باسم أمه حبة فيقال : منظور بن حبة. (انظر : معجم الشعراء ٢٨١، والمؤتلف ١٤٧، والخزانة ٥٥٣/٢).

أراد بين فكيها، فاضطره إقامة الوزن إلى مُعاودة الأصل .

وللتثنية أربعة شروط[1] متى أخل الاسم بواحد منها استحالت تثنيته، وهو : أن يكون معربا، ومشتركا، وغير مركب، ولا جنس. فأما قولهم : اللذان، واللتان، وذان، وتان، بالألف في الرفع وبالياء في الجر والنصب فصيغة تثنية وليست تثنية حقيقية :[2] لأنها مبنيات، / ولأن التثنية لِما تتعرف نكرته وتتنكر معرفته، وذلك غير [٤٤/ب]
موجود في هذه الأسماء، ويؤكده قولهم : (الذين) في الجمع بالياء في الأحوال الثلاثة، فأما من قال : (اللذون) في الرفع فلغة شاذة[3] لا اعتداد بها، ويستوي في التثنية : المذكر والمؤنث ومن يعقل ومالا[4] يعقل.

* * *

__فصـــل__ : التثنية ثلاثة أقسام[5] :

تثنية في اللفظ والمعنى : كالزيدين والعَمْرين.

وتثنية في اللفظ دون المعنى : كالعُمَرين لأبي بكر وعمر ـ رضي الله عنهما ـ ، والقَمرين للشمس والقمر، وهو قليل.

وتثنية في المعنى دون اللفظ : وهي لِما كان في الجسد منه [عضو[6]] واحد وأريدت تثنيته، وفيها ثلاثة أقوال :[7] :

---

(١) أوصلها بعضهم إلى ثمانية شروط، انظر: التصريح ١/٦٧.

(٢) انظر : شرح المقدمة ١/١٣١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٢/أ.

(٣) هي لغة طيء وهذيل وعقيل، قال شاعرهم:

نحن اللذون صبحوا الصباحا . . . .

انظر الهمع ١/٨٣.

(٤) في (أ) ومن، وقد اخترت مافي (ب) لأنه مالا يعقل.

(٥) انظر الأقسام الثلاثة ـ كما وردت هنا ـ في شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢/أ.

(٦) ليست في (ب).

(٧) انظر في ذلك: معاني الفراء ١/٣٠٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٢/أ، وابن يعيش ٤/١٥٥، وإعراب العكبري ١/٢١٥.

أقواها وأفصحها : أن يكون بلفظ الجمع لئلا يجمع بين تثنيتين في اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُما [1] ﴾ .

الثانية : أن تورد بلفظ التثنية حرصا على البيان .

الثالثة : أن يقع بلفظ الواحد لأنها قد عُرف موضعها .

* * *

[٤٥/أ] / فصــل : إذا ثُنّي الاسم العلم صار نكرة لدخول الشياع والعموم فيه [و[2]] احتـاج إلى ما يردّه إلى التعـريف وهي اللام[3]، فلهذا يقولون في تثنية (زيد) : (الزيدان)، فأما المعرف باللام كالرجل فمنهم من يعتقد أن لامه قد انحذفت منه بالتثنية واحتاج إلى تعويضه منها بمثلها[4]، ومنهم من يعتقد بقاء الاسم على حاله .

* * *

فصــل : في الألف من قولنا (الزيدان) في الرفع ثلاثة معان[5] : وذلك أنها علامة الـرفـع، وعـلامة التثنية، وحرف الإعراب[6] . ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر[7]،

---

(١) سورة التحريم ٦٦/٤ .

(٢) زيادة مني يحسن بها لكلام .

(٣) انظر : الكتاب ١/٢٦٨، والمقتضب ٢/٣١٠، ٤/٣٢٣ - ٣٢٦ (وسيأتي في ص ١٧٤ تفصيل الخلاف في التعريف هل هو باللام وحدها أو بأل) .

(٤) انظر : ابن يعيش ٤/١٤٠ .

(٥) شرح المقدمة ١/١٢٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٢/أ - ب .

(٦) سيبويه يرى أنها حرف الإعراب ١/٤ - ٥ .

(٧) المعروف أن حرف الإعراب - أيا كان - يكون الإعراب عليه نفسه ؛ إمَّا ظاهرا كالدال من (زيد) أو مقدرا كالواو والألف والياء في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر السالم، عند من يرى أنها حرف الإعراب فيها . ولذلك فإن اختيار الدينوري أن تكون الألف حرف الإعراب، وحكمه بأن لا إعراب فيها - ظاهر ولا مقدر - حكم غريب؛ لأن كونها حرف الإعراب يقتضي أن تكون حركات الإعراب مقدرة عليها . وفي هذا يقول الصيمري فى التبصرة ١/٨٨ : «واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء فى الجمع عند سيبويه حروف الإعراب، والإعراب مقدر فيهما، وهو الصحيح . . . » الخ . والغريب أن الدينوري سيناقض نفسه بعد أربعة أسطر حين

وكذلك الياء في (الزيدين) في حال الجر والنصب. وفيه ثلاثة أقوال أُخَر قد تقدم ذكرها في باب الأسماء الستة المعتلة المضافة[1]، والدليل على أن الألف والياء في التثنية حرفا إعراب أنهما في زيادتهما على الكلمة بمثابة ياءَي النسب وتاء التأنيث[2]، وكما انتقل الإعراب عما قبل علامة النسب وعلامة التأنيث / إليهما فكذلك[3] علامة التثنية. [٤٥/ب]

* * *

فصــل : ما قبل ياء التثنية مفتوح؛ استثقالا للخروج من كسرة إلى ياء إلى نون مكسورة، واستوى النصب والجر في التثنية؛ لأن النصب أخو الجر وشبهه؛ لأن قولك : أبصرت زيدا، ونظرت إلى زيد، سِيّانِ في المعنى[4]، ولأنهما فضلتان في

= يشبه علامة التثنية بياء النسب وتاء التأنيث مع أن هاتين هما حرف الإعراب، والإعراب ظاهر عليهما. ولكني لا أستبعد أن يكون الدينوري - في رأيه هذا - مقلدا للواسطي الذي قال في شرح اللمع ٢٣ : «فمذهب سيبويه أنها حروف إعراب لا إعراب فيها». أو مقلدا لابن بابشاذ، فقد ورد عنه في شرح المقدمة ١/١٢٨ - ١٢٩ قوله : «فإن قيل : كم في الألف من علامة إذا قلت : الرجلان؟ فقل : ثلاث علامات : علامة الرفع وعلامة التثنية وحرف الإعراب. هذا مذهب سيبويه؛ لأن الجرمي يقول : الانقلاب بمنزلة الإعراب، والأخفش يقول: هذه الحروف دلائل الإعراب، والكوفيون يقولون : إنها أنفسها إعراب. والصحيح مذهب سيبويه رحمه الله أنها حروف إعراب، أعني الألف في الرفع والياء في النصب والجر، ولا إعراب فيها، لا ظاهر ولا مقدر. وإنما هي حروف إعراب وعلامة الإعراب». فقد نص ابن بابشاذ على أنه لا إعراب فيها لاظاهر ولامقدر، وتبعه الدينوري - كما يبدو - وخالفهما الصيمري حين نص قبلهما على أن الإعراب فيها مقدر، وهو ما أفهمه وأميل إليه.

وهنـاك عبـارة ذكرها صاحب الهمع ١/٣٩ عند تفسيره لرأي الأخفش أنها دلائل الإعراب ونسبها لابن السراج، شبيهة بعبارة الدينوري وابن بابشاذ، وهي : «وقال ابن السراج معناه: أنها حروف إعراب والإعراب فيها لا ظاهر ولا مقدر، فهي دلائل إعراب بهذا التقدير».

(١) تقدم ذلك في ص ٨٠ من هذا المتن، وانظر أيضا: إيضاح الزجاجي ١٣٠، وشرح اللمع للواسطي ٢٣، والإنصاف (م٣)، وأسرار العربية ٥١ - ٥٣، وابن يعيش ٤/١٣٩.

(٢) شرح اللمع للواسطي ٢٣.

(٣) في (ب) : وكذلك.

(٤) إيضاح الزجاجي ١٢٨، وشرح اللمع للواسطي ٢٢، وابن يعيش ٤/١٣٨.

الكلام لوقوعهما بعد تمام الجملة واستقلالها بالمرفوع، ولهذه العلة أيضا استحق الرفع التقدم. والجر مقدم على النصب ؛ لأن مخرجه أقرب إلى مخرج الرفع، ولأن المجرور في اللفظ قد يكون مرفوعا في المعنى ـ وليس النصب كذلك ـ ولأن النصب محمول على الجر[1] ولا تنعكس القضية، ولا معتبر بما لا ينصرف؛لأنه ليس بمجرور أَلْبَتَّةَ.

* * *

فصـــل : وإنما دخلت النون في التثنية عوضا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد[2] في الأصل، وقلنا : (في الأصل) احترازا من المعتل وما / لاينصرف. [٤٦/أ]
فأمـا من زعم أنها تكون عِوضا من الحركة في موضعٍ، ومن التنوين في موضع، ومنهمـا معـا في موضـع، فلم يُصب[3]؛ لأن التثنية تُصحح المعتـل لِلْغِنَى عن الحركتين المستثقلتين وتصرف مالا ينصرف، لأن الأفعال لا تثنى ولا تجمع، وإذا ثني الاسم غير المنصرف زال عنه شبه الفعل، وبهذا أيضا يبطل القول بأنها وضعت في الأصل للعوض ثم صارت علما وشعارا للتثنية والجمع[4].

* * *

فصـــل : وأصل نون التثنية السكون؛لأنها حرف، وأصل البناء السكون حسب ما بُيِّن، وإنما حركت لالتقاء الساكنين وكسرت على أصل ما يجب في الساكنين إذا التقيا[5]، ومن[6] زعم أنها كسرت للفرق بينها وبين نون الجمع فقد غلط لأن التثنية

---

(١) انظر : أسرار العربية ٤٩ ـ ٥١. (٢) انظر : الكتاب ١/ ٤، والمقتضب ١/ ٥.

(٣) يغلب على ظني أنه يقصد الواسطي أو ابن بابشاذ، فقد ذكرا هذا الكلام ومثلا له في شرح اللمع ٢٤، وفي شرح المقدمة ١/ ١٢٩ ـ ١٣٠. وقد أورد هذا الكلام ـ أيضا ـ ابن الأنباري في أسرار بالعربية ٥٤ ناسبا إياه لـ : «بعض النحويين».

(٤) لعله يريد ابن برهان القائل في شرح اللمع ١/ ٢٤ : «ودخلت النون المثنى والمجموع في الأصل بدلا من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد ثم صار من خصائص التثنية».

(٥) انظر : المقتضب ١/ ٦، ٢/ ١٥٣، وشرح المقدمة ١/ ١٢٩، وشرح الجمل ١٢/ب).

(٦) عبارة (ومن زعم) مكررة في (ب).

أصـل والجمع فرع، ولهذا لو قيل:إن نون الجمع فتحت للفرق بينها وبين نون التثنية[1] لساغ ذلك وحسن، وثبتت / النون في التثنية والجمع في الوقف لِتحصّنها [٤٦/ب] بالحـركـة عن الحذف كالياء في المنقوص المنصوب، وتسقط في الإضافة كما يسقط تنوين الواحد.

وقيل:يراعى في ذلك المعادلة بأن يقع الأثقل بعد الأخف، والأخف بعد الأثقل[2].

واذا سَمّيتَ رجـلا (زيدان) أو ما أشبهه من لفظ التثنية أجريته مجرى الواحد فأعربته بالحركة[3].

---

(١) وهذا ما قاله سيبويه ١/٥، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/١٣٣.

(٢) يريد بذلـك نوني المثنى والجمع؛ فنون المثنى بعد الألف، والألف خفيفة فاختير للنون حركة ثقيلة وهي الكسرة، ونون الجمع بعد الواو، والواو ثقيلة، فاختير للنون حركة خفيفة وهي الفتحة. فقوله ـ إذن ـ (وقيل): معطوف على ماقبله من تعليل كسر نون المثنى وفتح نون الجمع.

(٣) يرى العلماء أن الأقيس في مثل ذلك إعرابه بالحروف إعراب المثنى، لكنهم لايمنعون معاملته معاملة الواحد في الإعراب بالحركات كما يراه الدينوري. انظر الكتاب ٢/١٧ ـ ١٨، والمقتضب ٤/٣٦. وهناك أقوال أخرى فصلها السيوطي في الهمع ١/٥٠.

(بـــاب الجمـــع)

الجمع : ضَمّ شيء إلى أكثر منه، وأُتي به للاختصار أيضا، ويفتقر إلى الشروط الأربعة المذكورة في التثنية[1]، وهو نوعان : جمع تكسير، وجمع سلامة.

ومعنى التكسير في اللغة : التغيير، يقال: انكسرت الآنية، إذا اختلفت أجزاؤها وتغير وضعها. فجمع التكسير : ما تَغَيَّر فيه وضع الواحد وبناؤه.

وتكسير الكلمة يكون بأحد ثلاثة أشياء: بزيادة فيها، أو نقصان منها، أو تبديل حركاتها[2]. والمذكر والمؤنث / يستويان في باب التكسير، وهو يصلح لمن [٤٧/أ] يعقل، ولما لا يعقل وإعرابه بالحركات حسب إعراب الواحد، وله باب مفرد تستوفي فيه أقسامه[3]، وتستقصى عنده[4] شروطه وأحكامه.

* * *

[جمع المذكر السالم]:

فصل : وجمع السلامة : ماسلم فيه نظم الواحد وبناؤه، ويسمى:جمعا على حَدّ التثنية؛ لأنه مما تتنكر معرفته وتتعرف نكرته كالتثنية[5] . ومذكره خلاف مؤنثه، فالمذكر يسمى جمعا على هجاءَين ؛ لأنه في الرفع بالواو وفي النصب والجر بالياء. وزيادةُ اللام في أوله إذا كان علما كالتثنية لازمةٌ للعلة المتقدمة. وتزاد النون فيه لما زيدت له نون التثنية، وتسقط في الإضافة. وما قبل الواو مضموم : إن كان

---

(١) تقدمت في ص ٢٢١.

(٢) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٢/ب، ١٣/أ.

(٣) سيأتي بابه في ص ٤٩٣.

(٤) ورد في النسختين (عند) بدون هاء، والصواب ـ في نظري ـ ما أثبته .

(٥) شرح المقدمة ١/١٣١.

الواحد صحيحا أو معتلا بالياء، ومفتوح : إن كان معتلا بالألف لامتناع الكسرة قبل الـواو وإمكـان الفتحـة قبلهـا[1]، وحـرف العلة محـذوف في هذا الجمـع على كل/ حال، وما قبل ياء الجمع مكسورة[2] فرقا بينها وبين ياء التثنية، ولزوال العلة التي أوجبت فتح ماقبل ياء التثنية، ونون الجمع مفتوحة فرقا بينها وبين نون التثنية مع طلب الخفة[3] . [٤٧/ب]

فصـــل : وهـذا الجمـع يستحقـه من الأسماء ما اجتمعت له ثلاث شرائط[4] : وهي : أن يكـون مذكـرا، علما، يعقل، أو صفة لمن يعقل، أو منزلا منزلتها، كقوله[5] [تعالـى[6]] : ﴿ رَأَيْتُهُم لِي سَاجِدِيْن[7] ﴾ و (أهلون) لاحق بصفات من يعقل فأما قولهم : (عِزون[8] و (عِضون[9])، و (سنون) بالواو في الرفع وبالياء في الجر والنصب : فعوض من الحرف المحذوف وهو الهاء، وكذلك : (أَرَضُون) ؛ لأن أصل (أَرْض) : أَرْضة[10]، وحركت الراء[11] لتفخيم الاسم، وقيل : لأن وزن (فَعْلَة) من الأسماء إذا جمع حركت عينه[12]، فأما[13] قولهم : عشرون، وثلاثون،

---

(١) شرح المقدمة ١/١٣٤.

(٢) لو قال : (مكسور) بدون هاء لكان أولى، لأن المقصود (الحرف).

(٣) ارجع إلى ص ٢٢٥ وانظر: شرح المقدمة ١/١٣٣.

(٤) هذه شروط عامة، ثم لكل من العلم والصفة شروط خاصة بكل واحد منهما، وذلك مبسوط في كتب النحو.

(٥) في (ب) : كقولك.

(٦) ليست في (ب).

(٧) سورة يوسف ١٢/٤. وانظر: معاني الأخفش ٢/٣٦١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٣/أ.

(٨) عزون : أي جماعات متفرقون، مفرده : عِزة. (القاموس ٤/٣٦٢).

(٩) عضون : أي أعضاء وأجزاء، مفرده: عِضَة. والتعضية: التجزئة والتفريق. (القاموس ٤/٣٦٣).

(١٠) في لسـان العرب ٨/٣٧٩ (مادة : أرض) قال ابن منظور: «الأرض التى عليها الناس أنثى، وهي اسم جنس، وكان حق الواحدة منها أن يقال : (أرْضه) ولكنهم لم يقولوا . . . . .».

(١١) أي : في الجمع.

(١٢) أي : إذا جمع جمع مؤنث سالم وكانت عينه صحيحة نحو : جفنة وقصعة، فيقال: جفنات وقصعات. وقاس عليه الدينوري: (أرضون). (انظر: شرح الجمل ١٣/ب).

(١٣) في (ب): وأما.

وأخواتهما، فأسماء أعداد وردت بصيغة الجمع المذكور، وشبهت به في الإعراب.

ومن الأدلة / على أنها ليست بجمع: كسرة العين[1] من (عشرون[2]). وأما [٤٨/أ] قولهم: قنسرون[3]، ونصيبون[4] وفلسطون، بالواو في الرفع وبالياء في الجر والنصب، فأسماء بلاد شبهت بالجمع، ومنهم من يثبت الياء في الأحوال الثلاثة ويعربها بالحركات وهي لغة جيدة[5].

وإذا سُمي رجل بهذا الجمع كان الاختيار أن يجعل بالياء في الأحوال الثلاثة ويعرب بالحركات[6]. فقد صار جملة ما يجمع على هجاءين خمسة أمثلة حسب ما فصل.

* * *

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٣/أ ـ ب. (٢) في (ب) عشرين.

(٣) قنسرين: بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده (وقد كسره قوم) ثم سين مهملة، مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص، فتحها المسلمون على يد أبي عبيدة بن الجراح سنة ١٧هـ. انظر: معجم البلدان ٤/٤٠٣ ـ ٤٠٤. ورد فيه أيضا أن أبا بكر بن الأنباري ذكر في إعرابها وجهين: .... (وهما الوجهان اللذان ذكرهما الدينوري). و (قنسرين): اليوم دخلت ضمن مدينة حلب من جهة الجنوب.

(٤) نصيبين: بالفتح ثم الكسر ثم ياء علامة الجمع الصحيح، وهي مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام، وتشتهر بكثرة البساتين، وكثرة العقارب، وروي في بعض الآثار أن النبي صلى الله عليه وسلم رآها ليلة أسري به فأعجب بها، فدعا الله أن يفتحها على المسلمين ويبارك لهم فيها. ففتحت في سنة ١٧هـ على يد عياض بن غنم، وقيل غير ذلك.

وهناك قرية من قرى حلب تسمى: (نصيبين)، وكذلك يوجد مدينة كبيرة على شاطيء الفرات تسمى: (نصيبين الروم). انظر: معجم البلدان ٥/٢٨٨ ـ ٢٨٩. و (نصيبين) المشهورة هي اليوم تابعة لتركيا على حدودها مع سوريا شمال محافظة الجزيرة السورية.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٣/ب.

(٦) هذا خلاف ما سبق أن ذكرته عن سيبويه والمبرد: من أنهما يريان أن الاختيار فيما سمي بهذا الجمع أو المثنى أن يعامل معاملتهما في الإعراب بالحروف، مع عدم المنع من الرأي الثاني الذى رجحه الدينوري. ارجع إلى ص ٢٢٥.

فصـــل : الواو في قولك : (الزيدون) دخلت لثمانية معان[1] :

وذلـك أنهـا علامـة الجمع، وعلامة التذكير، وعلامة العقل، وعلامة الرفع، وعلامة السلامة، وعلامة القلة، وعلامة العلمية، وحرف الإعراب ـ وكذلك الياء في الجر والنصب ـ ولا إعراب فيها ظاهر ولا مقدر[2]، وفيه الأقوال الأربعة المعتقدة في التثنية[3] وهذا أوضحها والمختار من بينها كما كان/ هناك. [٤٨/ب]

* * *

فصـــل : العلة في اختصاص رفع التثنية بالألف، ورفع الجمع الموصوف بالواو: أن التثنية أعم من الجمع، ثم إن الألف أخف والواو أثقل، فجعل الأخف مع الأثقل والأثقل من الأخف لتقع المعادلة والموازنة[4]، ولهذه العلة بعينها وجب رفع الفاعل ونصب المفعول؛ لأن الفاعل نوع واحد والمفعول أكثر من نوع[5] .

* * *

فصـــل : وصار النصب والجر في التثنية والجمع بالياء؛ لأن الرفع لما استبد في الجمع بالواو وفي التثنية بالألف وفي الأمثلة الخمسة من الأفعال بالنون لم يبق من حروف الإعراب إلا الياء، فجعلت دلالة الجر في التثنية، وحمل الجمع عليها، وفـرق بينهما بفتح ما قبلها في التثنية وكسره في الجمع، ولم يعكس ذلك للعلة المذكورة، ثم حمل النصب على الجر فيهما إذ لم يوجد ما يفرد للدلالة[6] على

---

(١) في شرح المقدمة ١/١٣٣ جعلها ابن بابشاذ ستة وليس ثمانية، بإسقاط اثنين منها هما : العقل، والعلمية، وعندي أن العلمية لا محل لها؛ لأن الواو تدخل مع الأعلام وغيرها.

(٢) ورد مثل هذه العبارة عند حديثه عن ألف المثنى في ص ٢٢٢ ، وقد علقت عليها هناك بما أراه .

(٣) ارجع إلى ذلك في ص ٢٢٣ ، وص ٢١٧

(٤) انظر : شرح المقدمة ١/١٢٨، ١٣٣.

(٥) سيأتي تفصيل ذلك في باب الفاعل في ص ٢٦٧.

(٦) في (ب) في الدلالة.

النصب ، وحمل على الجر دون الرفع لأنه نسيب الجر ونظيره لما سلف بيانه ولم يجز / عكس ذلك لأن الياء حقيقية في الجر[1] . [٤٩/أ]

* * *

[جمع المؤنث السالم] :

فصل : ولما كان المذكر أصلا وأولا ، والمؤنث فرعا وطارئا ، وكان جمعاهما كذلك ، وسبق جمع السلامة في المذكر إلى الإعراب بالحروف بقي نظيره في المؤنث على الإعراب بالحركات ، وحمل النصب على الجر فيه ؛ لأن نظيره ـ والمحكوم بأنه أصله ـ صار[2] كذلك[3] . وألحقت به تاء الجمع والتأنيث وقبلها ألف لئلا تلتبس بالواحدة ، فقيل : هذه الهندات[4] وكذلك ما أشبهه .

وإذا جمع المؤنث المتصلة به تاء التأنيث جمع السلامة سقطت تاؤه في الجمع ؛ لئلا تجمع علامتا تأنيث بلفظ واحد مثل : مسلمة ومسلمات (ورأيت الهندات[5] ومررت بالهندات) ، والأصل : مسلمتات ، وخصت الأولى بالحذف ؛ لأن فيها دلالة واحدة فحذفت لضعفها ، وفي الثانية دلالتان فأثبتت لقوتها[6] .

والمؤنث المقصور تقلب ألفه ياء[7] ؛/ لئلا يجتمع ساكنان وهما : الفان[8] ، فنقول في جمع حبلى : حبليات . [٤٩/ب]

---

(١) ارجع إلى ص ٢٢٣.

(٢) في (ب) كان.

(٣) يقصد : جمع المذكر السالم. انظر: شرح المقدمة ١/١٠٩.

(٤) سيرد بعد سطرين عبارة: (ورأيت الهندات ومررت بالهندات) وأرى أن مكانها هنا بعد: (هذه الهندات) لأنه لا محل لها هناك.

(٥) هذان المثالان مكانهما قبل سطرين مع نظيرهما: هذه الهندات.

(٦) انظر : شرح المقدمة ١/١٠ ـ ١١١ ، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٣/ب.

(٧) هذا الحكم ليس على إطلاقه لأن ألف المقصور المؤنث تارة تقلب ياء ، وتارة تقلب واوا ؛ فتقلب ياء إذا كانت رابعة فأكثر أو ثالثة أصلها الياء . وتقلب واوا إذا كانت ثالثة أصلها الواو فتقول في : قناة : قنوات ، وفي عصا : عصوات . وانظر : شرح التصريح ٢/٢٩٨ .

(٨) في (ب) الألفان.

والمؤنث الممدود قلبت همزته واوا في الجمع السالم فيقال : صحراوات وخنفساوات في جمع صحراء وخنفساء، هذا إذا كان اسما، وإن كان صفة مثل : صفراء وحمراء لم يجز ذلك لأن مذكره وهو أحمر وأصفر وما أشبههما لا يجمع جمع السلامة[1] وأما قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : (ليس في الخضراوات صدقة[2])

(١) في المسألة خلاف ذكره السيوطي في الهمع ١/٢٢.

(٢) ورد بهذا اللفظ من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، ومن حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، ومن حديث محمد بن جحش ومن حديث طلحة ابن الزبير. وسأتناول هذه الطرق واحدا واحدا :

فأما حديث علي : فأخرجه الدارقطني في سننه ٢/٩٤ - ٩٥ (برقم ١) في (كتاب الزكاة) (باب ليس في الخضراوات صدقة). وأورده ابن حبان في كتابه : المجروحين ١/٣٧٥ في ترجمة الصعق بن حبيب السلولي الذي روى الحديث عن أبي رجاء العطاردي عن ابن عباس عن علي . ثم قال فيه : «ليس هذا من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وإنما يعرف هذا بإسناد منقطع، فقلب هذا الشيخ علي أبي رجاء عن ابن عباس عن علي». ومن طريق الدار قطني أخرجه ابن الجوزي في : العلل المتناهية ٢/٧ (برقم ٨٢٢) في (كتاب الزكاة)، (باب : حديث في زكاة الخضراوات). ثم نقل كلام ابن حبان السابق فيه.

وأما حديث أنس : فأخرجه الدارقطني في الموضع السابق ٢/٩٦ (برقم ٦)، وفيه : مروان السنجاري، وقال فيه الدارقطني : إنه ضعيف. وقال فيه ابن حبان في كتاب المجروحين ٣/١٤ : «شيخ يروي المناكير لا يحل الاحتجاج به».

وأما حديث محمد بن جحش : فقد أخرجه الدارقطني في الموضع السابق ٢/٩٥ - ٩٦ (برقم ٣)، وفي سنده عبدالله بن شبيب (أبوسعيد الربعي)، قال عنه ابن حبان في المجروحين ٢/٤٧ : «يقلب الأخبار ويسرقها، لا يجوز الاحتجاج به لكثرة ما خالف أقرانه في الروايات عن الأثبات».

وأما حديث طلحة : فقد رواه البزار في مسنده (كشف الأستار ١/٤١٩) برقم ٨٨٥، في (كتاب الزكاة) (باب مالا زكاة فيه) من طريق الحارث بن نبهان عن عطاء بن السائب عن موسى بن طلحة عن أبيه. ثم قال البزار فيه : «لا نعلم أحدا أسنده فوصله إلا الحارث، ولا روى عطاء عن موسى إلا هذا، ورواه جماعة عن موسى مرسلا». وذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٣/٦٨ - ٦٩، ثم قال : «رواه الطبراني في الأوسط، والبزار، وفيه الحارث بن نبهان، وهو متروك، وقد وثقه ابن عدي». ورواه الدارقطني في الموضع السابق (برقم ٤). ورواه ابن عدي في الكامل ٢/٦١٠. وجميع هؤلاء رووه من طريق الحارث بن نبهان بالسياق المذكور. ورواه الدارقطني في الموضع السابق برقم (٥) من طريق محمد بن جابر عن الأعمش عن موسى بن طلحة عن أبيه. وفيه محمد بن جابر بن سيار بن طارق الحنفي اليمامي، قال عنه ابن حجر في تقريب التهذيب

فليس بصفة بل جعلها اسما للبقولات[1].

* * *

<u>فصـــل</u> : وزن (فَعْلة) - بفتح الفاء[2] - تحرك عينه في الجمع السالم إذا كان اسما نحو : عَرْصة وعَرَصات، فإن كان صفة سكنت عينه مثل : ضَخْمة وضَخْمات ؛ لأن الاسم خفيف والصفة ثقيلة، فجعل الأخف مع الأثقل، والأثقل مع الأخف ؛ ليقع الاعتدال والوزان، ويستثنى من الاسم ما اعتلت عينه بالواو والياء مثل : جوزة، وبيضة، أو ضُعّف مثل : سلّة ؛ استثقالا / للحركة في هذين النوعين. [٥٠/أ]

ووزن (فِعْلة) - بكسر الفاء - مثل : سدرة، إذا جمع جمع السلامة جاز في عينه : الإسكان، والفتح تخفيفا، والكسر إتباعا، وكذلك وزن (فُعْلة) - بضم الفاء - مثل : حجرة، يجوز في جمعه : الإسكان، والفتح تخفيفا، والضم إتباعا[3].

= ٢/١٤٩ : «صدوق، ذهبت كتبه فساء حفظه وخلط كثيرا، وعمي فصار يلقن». وبهذا ينتهي ما أجملته حول طرق الحديث التى ورد فيها بلفظ مطابق لما عند الدينوري. وللحديث طرق أخرى كثيرة بمعناه تجدها موضحة في : نصب الراية للزيلعي ٢/٣٨٦ - ٣٨٩.

هذا، وقد صحح الألباني هذا الحديث في موضعين : الأول : في : إرواء الغليل ٣/٣٧٦ حين أورده برقم (٨٠١) بلفظ : (أن معاذا لم يأخذ من الخضراوات صدقة). والموضع الثاني : في صحيح الجامع ٥/٩٥ برقم (٥٢٨٧) بلفظ : (ليس في الخضـراوات زكاة). وهو اللفظ الذي ورد به في الجامع الصغير للسيوطي كما في فيض القدير ٥/٣٧٣ برقم (٧٦٣٥).

(١) الكلام المتقدم موجود في شرح المقدمة ١/١١٢، وفي شرح الجمل لابن بابشاذ ١٤/أ بنصه أو قريب منه، مع الاستشهاد بالحديث.

(٢) في (أ) : الحاء. والتصحيح من (ب).

(٣) انظر في هذا الفصل : شرح المقدمة ١/١١١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٣/ب ، ١٤/أ.

(بـــاب الأفعـــال)

قد ذكرنا حد الفعل وقسمته وكثيرا من أحكامه فيما تقدم، ونذكر في هذا الباب ما ذخرناه له واخترناه لنخصه به .

فصـــل : الفعل في المضي والاستقبال ينقسم أربعة أقسام(١) :

ماض في اللفظ والمعنى .

ومستقبل في اللفظ والمعنى .

ومـاض في اللفظ مستقبـل(٢) في المعنى، مثـل : إنْ قام قمت؛ لأن الشرط والجزاء يختصان بالمستقبل ولذلك يحسن دخول (غد) عليهما.

وماض في المعنى مستقبل في اللفظ ، كقوله تعالى : ﴿ وَلَوْ يُؤَاخِذُ اللَّهُ النَّاسَ بِمَا كَسَبُوا مَا تَرَكَ عَلى / ظَهْرِهَا مِنْ دَابَّة) (٣)﴾ ولذلك يحسن دخول [(أمس (٤))] [٥٠/ب] عليه، والاعتبار بـ (أمس(٥)) و (غـد) يرجع إلى المعنى لا إلى مجرد اللفظ، ومن أطلق ذلك إطلاقا فقد جازف وتعرض للمناقضة(٦).

* * *

[أوجه الشبه بين الفعل المضارع والاسم] :

فصـــل : معنى المضارعة : المشابهة، والفعل المسمى : مضارعا يشابه الاسم من

(١) انظر هذه الأقسام الأربعة ـ كما وردت هنا ـ مع الآية الكريمة في : شرح الجمل لابن بابشاذ ١٠/ب ، ١١/أ.

(٢) في (ب) : ومستقبل.

(٣) سورة فاطر ٤٥/٢٥ . وانظر : الجنى الداني ٢٨٣ .

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب): بالأمس.

(٦) لعله يريد الزجاجي ، فقد أطلق ولم يفصل تفصيل الدينوري. انظر : الجمل ٧.

ثلاثة أوجه[1]، ولذلك أُعرب، وأُوجبت له جملة الإعراب من رفع ونصب وجزم، لابعضه، فأما اختصاصه بالرفع مادام معربا ومجردا من العوامل فلعلةٍ أخرى تذكر فيما يلي هذا الباب[2].

وإحدى المشابهات الثلاثة : انتقالهما من العموم إلى الخصوص بالحروف، وذلك أن الفعل المضارع يقع بلفظه على الحاضر والمستقبل فإذا لحقته (السين) أو (سوف) خلص للاستقبال وصفا للاستئناف ، واسم النكرة يعم[3] سائر جنسه ويقع على [كل[4]] واحد منهم بلفظه فإذا دخلته لام التعريف اختص بواحد مقصود وتَعيَّن على / شيء معهود. [٥١/أ]

فصل[5] : والثانية : دخول لام الابتداء على كل واحد منهما، تقول : إنّ زيدا لقائم، وإن زيدا ليقوم .

والثالثة : جَرْيُ الفعل المضارع على اسم الفاعل في عدد حروفه ومقابلته له في حركاته وسكناته، كقولك : يضرب، وضارب، ولهذا الوجه يعمل اسم الفاعل إذَا كان بمعنى الحال أو الاستقبال واعتمد على ماقبله مما يذكر في بابه .

* * *

[فعل الأمر] :

فصل : فعل الأمر وما جاء على صيغته ـ ماعدا (أَفْعِلْ به) في التعجب ـ مستقبل في المعنى؛لأنه إنما يقع بما يفعل في المستقبل، وهو قسمان :

منه ما معه عامل وهو (اللام). وحرف المضارعة ثابت فيه وهو معرب مجزوم .

---

(١) الأوجه الثلاثة موجودة كما هي هنا، في شرح الجمل لابن بابشاذ ١١/أ.

(٢) وهي مذكورة في شرح الجمل ١١/ب.

(٣) في (أ) : تعم . والتصحيح من (ب).

(٤) زيادة من (ب).

(٥) كلمة (فصل) وردت في النسختين، وعندي أن إسقاطها أولى ؛ لأن الكلام قبلها وبعدها متصل اتصالا وثيقا.

ومنه مالا عامل معه وحرف المضارعة ليس بثابت فيه وهو مبني موقوف[1]. وحرف العلة محذوف من الأول؛ كان عَيْنَه أَوْ لامَـه لما ذكر[2]، وكذلك من الثاني تشبيها بالأول.

وإذا سكن / مابعد حرف المضارعة المحذوف اضطر إلى اجتلاب همزة يبتدأ بهـا ليستنـد الساكن إليها ويعتمد عليها، وتسقط في درج الكلام، واقتصر على الهمزة من بين سائر الحروف لكثرة دخولها في الكلام، وحكم هذه الهمزة أن تتبع عين الفعل المضارع في الضم والكسر[3]، ولا تتبعها في الفتح بل تكسر؛ لأنها إذا انفتحت أوهمت أنها مقطوعة وأشكلت بالهمزة الأصلية، وإذا لقي أحد القسمين ساكن من كلمة أخرى كسر على [أصـل[4]] التقاء الساكنين. ويجوز فيه الضم إن كانت عين الثـانية مضمـومة، وكذلك تفعل في الأولى من كل ساكنين التقيا من كلمتين، كقـوله تعالى: ﴿ **قُلِ ادْعُوا اللَّهَ أَوِ ادْعُوا الرَّحْمنَ**[5] ﴾. قرىء بضم (قُلُ) و (أَوُ) وكسرهما. والضم أكثر[6]، وإذا ضُعّفَ كل واحد من القسمين جاز فيه ثلاثـة أوجـه: الضم إتباعا، والفتح تخفيفا، والكسر على أصل التقاء الساكنين / مثل شُد ومُـد وزُر وسُر[7].

[٥١/ب]

[٥٢/أ]

* * *

(١) القول ببناء فعل الأمر الحقيقي هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فيرون أنه معرب مجزوم باللام المحذوفة. انظر تفصيل ذلك في: الإنصاف (م ٧٢)، وابن يعيش ٧/٦١.

(٢) إن كان حرف العلة عينه حذف لالتقاء الساكنين، وإن كان لامه حذف لأن حذفه علامة الجزم.

(٣) انظر في ذلك: شرح المقدمة ١/٢٠٦.

(٤) ليست في (ب).

(٥) سورة الإسراء ١٧/١١٠.

(٦) اختلف القراء في حركة اللام من (قل) والواو من (أو) فقرأ عاصم وحمزة بكسرهما، وقرأ الباقون من العشرة بضمهما، إلا يعقوب فإنه كسر اللام، وضم الواو. انظر: (الكشف ١/٢٧٤، والنشر ٢/٢٢٥، والإتحاف ٢٨٧).

(٧) انظر: المقتضب ١/١٨٤.

[نونا التوكيد] :

فصل : ونونا التأكيد يدخلان في خمسة مواضع[1]، وهي :

الاستفهام، والأمر، والنهي، وجواب القسم[2]، والشرط إذا كان بإنْ الخفيفة ومعها (ما)، كقوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَداً[3] ﴾ وقوله : ﴿ فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ[4] ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ قُل رَّبِّ إِمَّا تُرِيَنِّي مَا يُوعَدُون[5] ﴾ وحكم ما قبل هاتين النونين أن يكسر مع الواحدة المخاطبة، ويضم مع الجماعة المخاطبين والغائبين، ويفتح فيما عدا ذلك[6]، ولجماعة النساء إذا اتصل بها نون التأكيد حكم مفرد وهو : أن يفصل بين النونات بألف استثقالاً للجمع بينها كقولك : هل تقمنان ياهندات، وقد فعل بعض القراء[7] مع الهمزتين مثل ذلك للاستثقال أيضا في مثل قوله تعالى : ﴿ آنْـذَرْتَهُم[8] ﴾ و﴿ آنْتُمْ أَشَـدُّ خَلْقا[9] ﴾ وكل موضع تدخله الشديدة فالخفيفة تدخله إلا في موضعين وهما : التثنية وجماعة النساء[10] لئلا يلتقى ساكنان على غير

---

(١) انظر : سيبويه ٢/١٤٩ ـ ١٥٣.

(٢) ذكر ابن بابشاذ منها أربعة، وترك الخامس وهو الشرط. انظر : شرح المقدمة ٢١١/١.

(٣) سورة مريم ٢٦/١٩.

(٤) سورة الزخرف ٤١/٤٣.

(٥) سورة المؤمنون ٩٣/٢٣.

(٦) الظاهر أنه يرى بناء الفعل المضارع مع نون التوكيد مطلقا سواء كانت مباشرة أم غير مباشرة، ويؤكد ذلك ما تقدم في ص ٢٠٤ وتعليقي عليه بالحاشية رقم (١)

(٧) يريد بذلك : أبا عمرو بن العلاء وأبا جعفر. وقالون عن نافع، وهشام عن ابن عامر، فهم الذين يخففون الثانية ويدخلون ألفا بينها وبين الأولى. أما بقية القراء : فمنهم من يحقق الهمزتين وهم أهل الكوفة : عاصم والكسائي وحمزة، وكذلك ابن ذكوان وروح وخلف ، ومنهم من يسهل الثانية دون اجتلاب ألف بينهما وهم : ابن كثير وورش ورويس، وغيرهم، وفي الآيتين تفصيل أكثر ويروى لهشام وحده ثلاثة أوجه من طرق مختلفة. وتفصيل ذلك في : الكشف ٧٣/١، والنشر ٣٦٣/١، والإتحاف ١٢٨.

(٨) سورة البقرة ٦/٢ ﴿ . . . **سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم** . . . ﴾، وسورة يس ١٠/٣٦.

(٩) سورة النازعات ٢٧/٧٩.

(١٠) انظر سيبويه ٢/١٥٥ ـ ١٥٧.

[٥٢/ب] الشرط ،[(١)] فأما قوله : / ﴿ وَلَا تَتَّبِعَانْ[(٢)] ﴾ في رواية ابن ذكوان[(٣)] عن ابن عامر[(٤)] بتخفيف النون[(٥)] فخبر لانهي . والشديدة ثابتة وصلا ووقفا ، والخفيفة يبدل منها في الوقف ألف ، وتثبت وصلا إلا أن يلقاها ساكن فإنها تحذف رأسا[(٦)] فرقا بينها وبين التنوين[(٧)]

---

(١) شرط التقاء الساكنين : أن يكون الأول حرف لين والثاني حرف مدغم كقوله تعالى : ﴿ **ولا الضالين** ﴾ .

(٢) سورة يونس ١٠/ ٨٩ ﴿ . . . **فاستقيما ولا تتبعان سبيل الذين لا يعلمون** ﴾ .

(٣) ابن ذكوان : (١٧٣هـ - ٢٤٢هـ) هو عبدالله بن أحمد بن بشر (وقيل بشير) بن ذكوان القرشي الفهري الدمشقي . شيخ الإقراء بالشام وإمام جامع دمشق . أخذ القراءة عرضا عن أيوب بن تميم ، وقرأ على الكسائي . وروى القراءة عنه : ابنه أحمد ، وأحمد بن أنس وغيرهما . وتوفي في دمشق . (طبقات القراء لابن الجزري ١/ ٤٠٤ ، الإعلام ٤/ ١٨٨) .

(٤) ابن عامر (٨هـ ١١٨هـ) هو : أبو عمران عبدالله بن عامر اليحصبي ، أمام أهل الشام في القراءة ، وقاضي دمشق في خلافة الوليد ، قرأ على أبي الدرداء وعلى المغيرة بن أبي شهاب صاحب عثمان بن عفان . وأخذ القراءة عنه : أخوه عبدالرحمن ، ويحيى الذماري ، وخلاد بن يزيد . وقد ولد في ضيعة اسمها (رحاب) بالبلقاء ، ومات في دمشق . وراوياه هما : ابن ذكوان ، وهشام بن عمار . (التيسير ٥ ، وطبقات القراء ١/ ٤٢٣) .

(٥) خفف ابن ذكوان النون : إمَّا لأنه جعل (لا) نافية ، وليست ناهية على أن الكلام خبر بمعنى النهي ، فتكون النون نون الرفع وليست نون التوكيد ، وإمَّا لأنه يقصد النون الثقيلة - و (لا) ناهية - وخفف النون للخروج من الثقل . والرأي الأول هو الأرجح . وفيها كلام أكثر من ذلك بكثير.
وقرأ الباقون بتشديد النون . (انظر في تفصيل ذلك : الكشف ١/ ٥٢٢ ، النشر ٢/ ٢٨٦ ، الإتحاف ٢٥٣) .
وكذلك شرح المقدمة ١/ ٢٠٩ .

(٦) لا أدري عن صحة استعماله لكلمة (رأسا) في هذا السياق ، وقد بحثت لذلك عن سند في معاجم اللغة فلم أجد . والذي يظهر لي أنها من قبيل المجاز.

(٧) انظر تفصيل أحكام نوني التوكيد في شرح المقدمة ١/ ٢٠٨ - ٢١١ .

(بـــاب العوامـــل)

[العامـل المعنــوي] :

العامل : ما أثّر في غيره شيئا من رفع أو نصب أو جر أو جزم ، وهو نوعان : معنوي ، ولفظي . فالمعنوي شيئان :

أحـدهما : عامل الرفع في المبتدأ وهو الابتداء[1] . والابتداء : معنى في النفس

---

(١) عامل الرفع في المبتدأ فيه خلاف كبير بين البصريين والكوفيين وغيرهم على أربعة أقوال مشهورة ـ ستأتي ـ والدينوري اختار مذهب البصريين وهو أن رافع المبتدأ هو الابتداء، ويظهر لي أن القول بأن رافع المبتدأ هو الابتداء إنما هو رأي لطائفتين من البصرين، وليس لطائفة واحدة على خلاف بينهما في تفسير الابتداء، يقول ابن بابشاذ : « . . . وذلك المعنوي هو الابتداء، وذلك الابتداء هو الاهتمام، وذلك الاهتمام هو جعلك الشيء أولا لثان يكون الثاني حديثا عن الأول المجرد من العوامل اللفظية . . . وهذا هو العامل المعنوي، وقد دقت معرفته على قوم من البصريين والكوفيين فعبروا عنه بغير هذه العبارة، فقال أبو العباس المبرد: الرافع للمبتدأ هو التجرد من العوامل. فجعل التجرد هو الرافع وهذا فيه بعض مافيه . . الخ» انتهى .

شرح المقدمة ٢/٣٤٥ والمبرد يقول في المقتضب ٤/١٢٦ : «فأما رفع المبتدأ فبالابتداء، ومعنى الابتداء: التنبيه والتعرية عن العوامل غيره . . . » . فالمبرد إذن يرى أن رافعه هو الابتداء ويفسره بأنه التعرية والتجرد عن العوامل، وجمهور البصريين ـ كما تناقلت عنهم كتب النحو ـ يرون أن رافعه هو الابتداء ويفسرونه بأنه الاهتمام به والاعتناء . . . الخ . وقد ورد عن سيبويه ١/٢٧٨ النص على أن رافع المبتدأ هو الابتداء فلعل من بعده أخذوا كلامه واختلفوا في تفسيره على هذين الوجهين. أما الرأيان الآخران في هذه المسألة فهما: رأي الكوفيين بأنهما ترافعا، أي أن المبتدأ رفع الخبر، والخبر رفع المبتدأ، ولهم أدلة على ذلك موضحة ومفندة في المراجع التي تلي بعد قليل والرأي الآخر وهو الرابع : رأي الزجاجي بأنه ارتفع لمشابهته الفاعل، وقد نص على ذلك في كتابه الجمل ص (٤٨) (باريس) وسيتعرض الدينوري قريبا في ص ٢٤٩، ١١٠ لرأي الزجاجي هذا، ورأي الكوفيين المتقدم.

وهذه خلاصة الآراء الأربعة في هذه المسألة، وقد تحدثت عنها أغلب كتب النحو ومنها: شرح المقدمة ٢/٣٤٥، والإنصاف (م٥)، وابن يعيش ١/٨٤، وشرح الجمل ١/٣٥٥ لابن عصفور.

يظهر حكمه ولا تظهر صيغته. وقيل : هو وصف قائم في المبتدأ، وذلك المعنى والوصف : هو اهتمامك بالشيء قبل ذكره، وجعلك له أولاً لِثانٍ يكون الثاني حديثا عنه بعد تعريته من العوامل اللفظية وتعريضه لها[1].

وتلك العوامل ثلاثة أصناف وهي : كان وأخواتها، وإنّ وأخواتها ، وظننت وأخواتها، وقد تقدم ذكرها، وللمبتدأ باب مخصوص به ومقصور عليه / وسيأتي في هذا الكتاب منه - بعد انقضاء ما نحن بسبيله من شرح المقدمات والأوائل - مافيه بلاغ لمن تدبّره، واستعمل فيه نَحِيْزَتَه[2] وتصوره . [٥٣/أ]

والآخر : في الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم ؛ لأنك تقول : هذا رجل يكتب، ومررت برجل يكتب، ورأيت رجلا يكتب، فيقع (يكتب) في المواضع الثلاثة موقع كاتب[3] ، إلا أن إعرابه فيها واحد لم يتغير؛ لأن عوامل الاسم لا تؤثر في الفعل، وصار وقوعه بنفسه موقع الاسم يعمل فيه الرفع[4]؛ لأنه معنوي، والفعل معه مجرد من العوامل اللفظية، فأشبه الابتداء فارتفع الفعل من حيث ارتفع المبتدأ، وقلنا: (بنفسه) احترازا من وقوعه مع أن الخفيفة موقع اسم مصدري؛ لأنه هناك منصوب بأن ولهذا قال بعض النحويين[5] : إنّ الفعل المضارع إذا / وقع بنفسه موقع الاسم ارتفع، وإذا وقع مع غيره موقع الاسم انتصب، وإذا لم يقع بنفسه ولا مع غيره موقع الاسم انجزم . والاعتراض بارتفاعه ومعه (السين) أو (سوف) غير مؤثر في صحة ما قلناه؛ لأنهما كالجزء منه قياسا على نظيرتهما وهي لام التعريف ، فلهذا جاز دخول لام التأكيد عليه ومعه (سوف) في مثل قوله [٥٣/ب]

---

(١) انظر : اللمع ٢٥، وشرحه للواسطي ٣٠، وشرحه لابن برهان ١/ ٣٣.

(٢) النحيزة : قال عنها في المحكم ٣/١٦٨ : « النحيزة: الطبيعة، وقيل : النفس، وقيل : السيرة والطريقة » ورجعت إلى اللسان والقاموس والمعجم الوسيط، ومعاجم أخرى، فلم أجد أكثر من ذلك.

(٣) شرح المقدمة ٢/٣٤٦.

(٤) هذا مذهب البصريين. انظر : سيبويه ١/٤٠٩، والمقتضب ٢/٥. وسيذكر الدينوري بقية المذاهب بعد قليل.

(٥) المقصود به : ابن درستويه، كما نص على ذلك ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٤٧.

تعالى : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى[1] ﴾ وفي رفعه ثلاثة أقوال بعد المذكور[2] :

أحدها : قول الكسائي:أن عامل الرفع فيه حرف المضارعة . وهو خطأ ؛ لأن حرف المضارعة موجود معه في حال النصب والجزم ، فإن اعتذر له بتغليب أقوى العاملين، قيل : لا يجتمع عاملان على معمول واحد .

والثاني : قول ثعلب[3] : أن المضارعة نفسها عاملة الرفع فيه .

الثالث : قول الفراء : أن تجرده من العوامل عامل الرفع فيه تشبيها بالمبتدأ وهذا[4] أيضا وَهَمٌ وغلط / في الأصل والفرع، أي في المقيس والمقيس عليه ؛ لأن فقدان العامل لا يكون عاملاً ؛ إذْ عدم الشيء لا يوجب بذاته وجود غيره، وإنما العلة المحققة الجامعة بين المبتدأ والفعل ما قدمنا شرحه[5]. [٥٤/أ]

* * *

[العامل اللفظي] :

فصل : واللفظي ثلاثة أشياء بحسب عدة[6] أجزاء الكلام ؛ لأن كل واحد منها يكون عاملا إلا [أن[7]] أصل العمل للحرف والفعل ، فأما[8] الاسم فيعمل بحكم المضارعة لهما والحمل عليهما .

---

(١) سورة الضحى ٩٣/٥ .

(٢) الأقوال الثلاثة ذكرها ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٤٧، وصاحب الإنصاف (م ٧٤) .

(٣) ثعلب : (٢٠٠هـ - ٢٩١هـ) هو أحمد بن يحيى بن زيد بن سيار الشيباني بالولاء، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وكان ثقة صالحا مشهورا بالحفظ والصدق. أخذ عن : محمد بن سلام الجمحي ، ومحمد بن زيادة الأعرابي، وعلى بن المغيرة الأثرم، وسلمة بن عاصم وغيرهم، وأخذ عنه : علي بن سليمان الأخفش ، وأبو بكر بن الأنباري وأبو عمر الزاهد وغيرهم. ولد ومات في بغداد، وخلف كتبا كثيرة منها: مجالس ثعلب ، والفصيح ، وقواعد الشعر، ومعاني القرآن. (انظر إنباه الرواة ١٣٨/١، والأعلام ٢٥٢/١).

(٤) في (ب) : وهو.

(٥) الكلام المتقدم من أول الباب إلى هنا موجود بحذافيره في شرح المقدمة ٢/٣٤٤ - ٣٤٨.

(٦) في (ب) : عدد. (٧) ليست في (ب). (٨) في (ب) : وأما.

فالحروف العاملة أربعة أصناف وقد ذكرت[1].

والأفعال كلها عاملة وهي ثمانية أصناف وقد ذكرت أيضا[2].

والأسماء العاملة أربعة أصنـاف :

الأول : ما كان مشتقا من الفعـل، فهـو يعمل بحكم الاشتقاق، وهو خمسة أقسـام : أسمـاء الفـاعلين ، وأسمـاء المفعـولين، والصفـات المشبهـة بأسماء الفاعلين، وأسماء / المصادر، وأسماء الأفعال . [٥٤/ب]

والثاني : ماكان فيه معنى الفعل، وهي أسماء الإشارة الخمسة.

الثالـث : ما ناب مناب الفعل وانتقل الضمير الذى كان يتضمنه إليه ، وهي الظروف إذا وقعت أخبارا أو صفات أو صلات أو أحوالا ؛ لأنها حينئذ تسد مسد فعل أو اسم فاعل يدل على معنى الاستقرار أو الحدوث[3] أو الكون.

والرابع : [مـا[4]] يقدر تقدير الحروف ، وهو المضاف الحقيقي وهو ضربان : مقدر باللام ، ومقدر بمن، الأول : نحو غلام زيد : والثاني : نحو خاتم فضـة[5].

---

(١) تقدم ذكرها في ص ١٧٤.

(٢) مر ذكرها في مواضع متفرقة بدءا من ص ١٤٦.

(٣) في (ب) الحديث .

(٤) ليست في (ب).

(٥) هذا الفصل موجود بصورة مفصلة ومبسوطة تزيد على خمسين صفحة في شرح المقدمة ٢/٣٤٨ إلى ٤٠٤ .

(بـــاب المعربـــات)

[المرفوعـــات] :

جملة المعـربـات أربعـة أصنـاف على حسب أقسـام الإعـراب : مرفـوع ، ومجرور، ومنصوب، ومجزوم .

فالمـرفوع سبعة أصناف[1] : المبتدأ والخبر، / والفاعل، ومالم يسم فاعله، واسم كان وأخواتها، وخبر إنّ وأخواتها، والفعل المضارع مادام معربا ولم يدخله ناصب ولا جازم . [٥٥/أ]

فالمبتدأ والخبر أخوان ؛ لأن عامل الرفع في المبتدأ هو نفسه عامل الرفع في الخبر، إما وحده في قول : وإما مع المبتدأ في قول آخر[2] .

والفاعل ومالم يسم فاعله أخوان؛ لأن كلًّا منهما يرتفع بإسناد الفعل إليه مع تقدمه عليه .

واسم كان وأخـواتهـا وخبـر إن وأخـواتهـا أخوان؛ لأن كل واحد منهما مشبه بالفاعل، ولأن المنصوب مع كل واحد منهما هو المرفوع في المعنى .

والفعل المضارع مفرد وإن كان بينه وبين المبتدأ مناسبة ضعيفة في أن عامليهما معنويان[3]، ولكنها مناسبة ضعيفة فلذلك أفرد .

* * *

---

(١) انظر : شرح المقدمة ٢/٢٨٨، فقد وردت فيه بنصها مع الشرح والتمثيل.

(٢) سبقت الإشارة في ص ٢٥٠ إلى أن الدينوري يعتمد رأي البصريين في هذه المسألة، وأحلت هناك على بعض المراجع.

(٣) تقدم ذلك في ص ٢٤٢ .

[المجرورات] :

[٥٥/ب] **فصـــل** : والمجرور ستة / أصناف[1] :

مجـرورات ملك واستحقاق أو تخصيص وملابسة، ومجرورات نوع وجنس، ومجرورات تخفيف ، ومجرورات تشبيه، ومجرورات وصف وحذف ، ومجرورات تعدية .

* * *

[المنصوبـــات] :

فصـــل : والمنصوب أحد عشر صنفا ، وهي[2] :

المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول له، والمفعول معه ـ وهذه الخمسة أصول وأحقها باسم المفعول المصدر؛ لأن هذا الاسم يطلق عليه إطلاقا من غير تقييد بحرف جر أو غيره[3] وليس كذلك الأربعة الباقية ـ ثم الحال، والتمييز، والمستثنى المنصـوب، وخبر كان وأخواتها، واسم إنّ وأخواتها، وهذه الخمسة مشبهة بالمفعول، ثم الفعل المضارع إذا كان معه ناصب وهو مفرد[4] .

* * *

[المجزومـــات] :

[٥٦/أ] **فصـــل** : المجزوم صنفان : مجزوم بحرف، ومجزوم / باسم .

الأول : ما وقع بعد الحروف الخمسة المذكورة[5] إلا أن حرف الشرط من بينها يجزم فعلين وهما الشرط والجواب مالم تكن معه فاء .

---

(١) انظر : شرح المقدمة ٢/٣٣٠، فقد وردت فيه بنصها مع الشرح والتمثيل .

(٢) انظر : شرح المقدمة ٢/٣٠٠، فقد وردت فيه بنصها مع الشرح والتمثيل .

(٣) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٢٩/أ، وشرح المقدمة ٢/٣٠١.

(٤) قوله : (وهو مفرد): أي أنه ليس شبيها بشيء من المنصوبات المذكورة بينما هي تتشابه كل خمسة منها مع بعض.

(٥) ذكرت في ص ١٧٦ وهي : لم ولما ولام الأمر ولا الناهية وإن الشرطية .

الثانـي : ما وقع بعد أسماء الشرط وقد ذُكرت[1]. ورأي سيبويه [فـي[2]] (إذ ما) أنها حرف[3]. وحكم أسماء الشرط في جزم الفعلين حكم الحرف الذي تضمنت معناه وهو (إنْ).

وأجوبة الشرط ثلاثة : الفعل، والفاء، وإذا[4] ؛ فـ (الفعل) : كقوله تعالى : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ اللَّه [5]﴾ و (الفاء) : كقوله تعالى : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْه [6]﴾، و (إذا) : كقوله : ﴿ وإنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إذَا هُمْ يَقْنَطُون [7]﴾. وجواب الشرط ينقسم قسمين :

أحدهما : يذكر الشرط[8] معه، وهو ما تقدم ذكره.

والآخـر : يحذف الشرط قبله ويقدر، وهو ما وقع جوابا لغير الموجب / وليس معـه فاء[9]. وغير المـوجب سبعـة أشياء[10] وهي : الاستفهـام، وصيغـة الأمـر، والنهي ، والجحـد، والعـرض، والتمني ، [والتحضيض[11]]، وجـواب الجحد مستثنى منها في الجزم . [٥٦/ب]

---

(١) سبق ذكرها في ص ١٤٣

(٢) ليست في (ب).

(٣) انظر : الكتاب ٤٣٢/١، وقد عرضت لذلك بالتفصيل في حاشية ص ١٤٤ من هذا المتن.

(٤) انـظر : سيبويه ٤٣٥/١، والإيضاح العضدي ٣٢٠، وتعبيره فيه تجوز لأن هذه الثلاثة واقعة في الجواب وليست هي الجواب.

(٥) سورة البقرة ١٩٧/٢ .

(٦) سورة المائدة ٩٥/٥.

(٧) سورة الروم ٣٦/٣٠. وستأتي في ص٤٥٢ .

(٨) في (ب) والشرط.

(٩) هو ما يسميه بعض النحاة : (الجزم في جواب الطلب).

انظر : شرح قطرالندى ٧٩، وما ذهب إليه الدينوري هو مايراه الجمهور.

انظر : الإيضاح العضدي ٣٢٢/١، وابن يعيش ٤٨/٧ .

(١٠) انظر : شرح المقدمة ٢٤٩/١، وفيه : (الدعاء) بدل (الجحد)

(١١) ليست في (ب).

[التوابـــع] :

فصـــل : والتوابع خمسة، وهي[1] : التأكيد، والنعت، وعطف البيان، والبدل، والنسق. ومعنى التابع في العربية :أنه الذى يتبع ما قبله في إعرابه، وقد يعد مع التوابع ما يتبع بالحكاية، وبالمجاورة[2] فتصير إذن عدتها سبعة .

* * *

وقـد اشتمـل ما أمليتـه عليك إلى هذا الحد على الأصول التي مدار القسم الإعرابي من هذا العلم عليها، والرِّجْعَىٰ في سائر أجزائه إليها. فلا تنفكّ عنها أو عن بعضها منه مسألة، ولا تنحلّ فيه بغيرها مشكلة، ومن هاهنا نشرع في تفصيل ما أجملناه من المعربات، فنلخصه تلخيصا شافيا، ونحققه تحقيقا بليغا وافيا، والله الميسر / لمحمود المقاصد، والهادي إلى طريق المراشد، وهو حسبنا ونعم الوكيل . [٥٧/أ]

نجز الجزء الأول من (ثمار الصناعة) [والحمد[3] لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وآله أجمعين[3] .]

(١) سيتحدث المؤلف عن التوابع بالتفصيل كل باب على حدة بدءا من ص ٤٥٣ إلى ص ٤٨٦ .

(٢) في (أ): والمجاورة. وقد اخترت مافي (ب).

(٣) في (ب) : بحمد الله ومنه وإحسانه.

فقالوا:إن : (أيّا) جازم لـ (تدعوا)، و (تدعوا): ناصب لأيّ، وذهب عليهم أن (أيّا) لم يجزِم (تدعوا) بنفسِه، بل بحق المشابهة والملاءمة لما هو محمول عليه ومتضمن لمعناه، وهو (إن)[1]. فقد صار في / رفع المبتدأ أربعة أقوال : قولان قويان، وقول ضعيف، [٥٩/أ]
وقول باطل[2].

* * *

[من أحكام المبتدأ] :

فصــل : يجب أن يعتبر في المبتدأ ستة أحكام لا يوجد منفكا منها أو مما يرجع في المعنى إليها[3] :

الأول : أن يكون اسما لأنه مخبر عنه، وذلك من خواص الأسماء أو مقدرا تقدير اسم كـ (مـا) المصدرية [مـع [4]] الفعل، و (أن) المصدرية أيضا معه، مذكورة كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُم [5] ﴾، أو منوية كقولهم: (تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاه [6]) ولا يجوز رفع (تسمع) في هذه المسألة.

والثانـي : أن يكون[7] معرفة؛ لأن المراعى حصول الفائدة، ولن تحصل بالإخبار عن

---

(١) استـدل الكـوفيون بهذه الآية وبغيرها من الآيات المشابهة، وقد ذكرت ورد عليها في (الإنصاف (المسألة الخامسة) وابن يعيش ١/٨٤).

(٢) أشرت إلى هذه الأقوال الأربعة في حاشية ص ٢٤١ . فالقولان القويان يريد بهما ـ كما يبدو لي ـ رأي جمهور البصريين، ورأي المبرد، والقول الضعيف يريد به رأى الزجاجي، والقول الباطل يريد به رأي الكوفيين.

(٣) انظر هذه الأحكام في شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٨/أ.

(٤) ليست في (ب).

(٥) سورة البقرة ٢/١٨٤، وانظر سيبويه ١/٤٧٥، ومعاني الأخفش ١/١٥٩.

(٦) انظر: شرح الكافية للرضي ١/٨٦، والتصريح ١/١٥٥، وانظر من كتب الأمثال: أمثال العرب للمفضل الضبي ٥٥، وكتاب الأمثال لأبي عبيد ٩٧ (وفيه أن الكسائي يرويه: أن تسمع . . .)، والفاخر ٦٥، وجمهرة العسكرى ١/٢٦٦، والوسيط ٨٣، وفصل المقال ١٣٥، ومجمع الأمثال ١/١٢٩، وغيرها من كتب الأمثال المتأخرة.

(٧) في (أ): تكون. وليست واضحة في (ب)، وعندي أن الأحسن جعلها (يكون).

نكـرة مجردة من شرائط نذكـرها، أو مقاربا للمعرفة : بوصف ، أو تخصيص، أو استغراق وشمول بعد حرف الاستفهام، أو حرف النفي، أو كونه اسم فاعل كذلك، أو وقوعه جواب استفهام، أو / تقدم خبره عليه مع كون الخبر ظرفا أو جارا ومجرورا، [٥٩/ب] فهذه الشرائط الست تحسن الابتداء بالنكرة لحصول الفائدة[١].

وإذا اجتمع معرفتان جَعَلْتَ الذي تتلخص به المعرفة غاية التلخص ويسبق إليه فَهْمُ المخاطب هو المبتدأ[٢]، والآخر الخبر، فإن استوت منزلتاهما عنده سقطت فائدة الخبر.

الثالـــث : أن يكون أولا ومقدما ليقع الإخبار عما تقرر ثبوته وتعلق العلم به، أو منويا به التقدم وإن كان متأخرا في اللفظ، وذلك: إما للتوسع في كل خبر مالم يكن فعلا يتصل به ضمير غائب؛ لئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل. وإما للضرورة وذلك إذا كان خبره اسما استفهاميا؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام فلا يتقدم عليه لفظ ما هو خبر له.

الـرابـع : أن يكـون مُعَرًّى من العوامل اللفظية؛ لأنه لاشبهة في أن / مالم يكن [٦٠/أ] كذلك فليس بالحقيقة مبتدأ ومستأنفا، والمبتدأ مع ما عملت فيه الأجناس الثلاثة[٣] المذكورة والعوامل بمثابة الواحدِ مَعَ العدد، والنكرة مع المعرفة فى تشبيه سيبويه[٤] فى حكم ما هو معرى منها وهو الواقع بعد حروف الابتداء الخمسة عشر، وقد ذكرت[٥].

الخامس : أن يكون مرفوعا للعلة المتقدمة، أو بتأويل المرفوع، وهو ما وقع بعد (الباء) الـزائـدة في قولهم: (بحسبـك زيد)، وقد تزاد الباء مع الخبر فى مثل قوله تعالى :

---

(١) لم يقف العلماء في تعداد مسوغات الابتداء بالنكرة عند هذا الحد، فقد أوصلها بعض المتأخرين إلى نيف وثلاثين موضعا. انظر : شرح قطر الندى ١١٨، والهمع ١/١٠١، لكن مدار ذلك كله في نظري على حصول الفائدة.

(٢) ابن برهان ١/٣٤.

(٣) مكررة في (ب) ويريد بالأجناس الثلاثة : كان وأخواتها، وإن وأخواتها، وظن وأخواتها. انظر ص ١٠١.

(٤) لم أهتد إلى مراده من هذا الكلام.

(٥) تقدم ذكر هذه الحروف في ص ١٧٦.



/ بسم الله الرحمن الرحيم(١) [٥٧/ب]

(ذكــــر المرفــوعــــــات)

(باب المبتــدأ والخـــبر)

قال الحسين بن موسى [الجليس(٢)] رحمه الله : جمهور النحويين على تسمية هذين المعنيين : المبتدأ والخبر، وبعضهم يسميهما : المبنيّ والمبنيّ عليه(٣) ، وسماهما سيبويه : المسند والمسند إليه(٣)، وتفسير هذين اللفظين يَفْتَنّ إلى وجوه أربعة ذكرها المفسرون، أجودها وأرضاها : أن يكون أراد بالمسند الخبر. وبالمسند إليه المبتدأ. وقد أجاز قوم أن يوسما: بالموصوف والصفة، وليس هذا بمحمود؛ لأن الموصوف والصفة قد يقعان معــا مبتــدأ مفتقرا إلى خبر، وأهل المنطق ينعتونهما بالموضوع والمحمول؛ فالموضوع عندهم : المبتدأ، والمحمول عندهم : الخبر، ففيه إذن خمس عبارات على/ حسب ما [٥٨/أ] ورد تفصيله .

* * *

[رافع المبتدأ والخـبر] :

فصـــل : قد عَيَّنَّا على المحقق من الآراء في الرافع للمبتدأ والخبر(٤)، والزجاجي(٥) ومن

---

(١) بعدها في (ب) : [وبه توفيقي].

(٢) زيادة من (ب).

(٣) انظر: الكتاب ١/ ٧ - ٢٥٦-٢٧٨ ، فقد استعمل سيبويه في هذه الصفحات عبارات : المبني والمبني عليه، والمسند والمسند إليه على حد سواء.

(٤) تقدم ذلك في ص ٢٤١ .

(٥) انظر : الجمل ٣٦.

تابعه قد وافقوا على أن عامل الرفع في المبتدأ معنوي ليس فى تقدير اللفظ، إلا أنهم جعلوا ذلك المعنى مضارعته للفاعل، والمضارعة بين المبتدأ والفاعل من وجهين :

أحدهما : أن كُلًّا منهما جملة، والجملة كلام مفرد يستقل بنفسه ويحسن السكوت عليه .

والآخر : أن كل واحد منهما مُحَدّث عنه، وهو غير مُستغنٍ عن حديثه، وحديثه غير مستغنٍ عنه .

وبينهما بإزاء هاتين المضارعتين مباينتان :

إحداهما : أن عامل المبتدأ معنوي وعامل الفاعل لفظي .

والأخرى : أن خبر المبتدأ بعده وخبر الفاعل قبله[1]. ونحن نكشف عن كون المبتدأ أُمّ المرفوعات وأصلها وقُطْبها؛ وذلك من حيث كان واقعا / في صدر الكلام، [٥٨/ب] ومتقدما في الرتبة على غيره [لفظا أو تقديرا، فيظهر استحقاقه[2] بنفسه لاقياسا على غيره] للاختصاص بأشف[3] حركات الإعراب وأشرفها وأقواها وهي حركة الرفع[4]، وأن الفاعل أولى بأن يكون ارتفاعه لمضارعته[5] المبتدأ على أن لرفعه عللا أُخَر ستذكر في بابه.

والكوفيون[6] يجعلون الرافع للمبتدأ الخبر والرافع للخبر المبتدأ، وقد أُلزموا على ذلك تجويز كون الشيء عاملا في شيء ومعمولا له في حال واحدة، فالتزموا هذا وارتكبوه ولم يتحاشوا عنه، وجعلوا شاهدهم على جوازه وصحته قوله تعالى : ﴿ **أَيّاً مَا تَدْعُوا فَلَهُ الأَسْمَاءُ الْحُسْنَى** [7] ﴾

---

(١) انظر في ذلك: شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٨/أ.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (ب).

(٣) كذا في النسختين، وربما كان الصحيح (أشق) لأن حركة الرفع شاقة قوية وليست شفافة.

(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٨/ب.

(٥) في (ب) لمضارعة.

(٦) تقدمت الإشارة إلى رأيهم ومراجعه في حاشية ص ٢٤١ .

(٧) سورة الإسراء ١٧/ ١١٠.

﴿ جَزَاءُ سَيِّئَةٍ بِمِثْلِهَا ﴾[1]، ومع الفاعل في مثل قوله تعالى: ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيْلًا ﴾[2].

و (مِنْ) تزاد أيضا مع المبتدأ والفاعل إذا كان من ألفاظ العموم، وقد وقعا بعد حرف الاستفهام أو حرف النفي، وحكى أبو سعيد السيرافي[3] في شرحه للكتاب[4]: أن قوما يرون مثل ذلك في قولك:/ (مررت بزيد) (وأخذت من زيد درهما) [٦٠/ب] وخطّأهم.

السادس: أن يكون مُحَدّثا عنه؛ لأن الجملة موضوعة للفائدة، والجزء المستفاد منها هو الخبر، فالمبتدأ إنما وضع ليقع الإخبار عنه، فهو معتمد البيان، والخبر إنما ذكر لمجرد الفائدة فهو معتمد الفائدة[5]، والفائدة منوطة بمجموعهما ومستثمرة عن انتظامهما؛ لأنك إذا قلت: (زيد قائم) لم تقصد أن تخبر المستمع بمجرد القيام بل بوقوع قيام من زيد.

أو منزلا منزلة ما هو محدث عنه؛ وذلك فيما حذف خبره:

لتقدم ذكره ـ ولمثل هذه العلة قد يحذف المبتدأ، وأكثر ما يتناوب فيه الحذف على المبتدأ والخبر جواب الاستفهام ـ.

---

(١) سورة يونس ١٠/٢٧: ﴿والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة ...﴾ وقد وردت الآية في النسختين هكذا: (وجزاء سيئة بمثلها) بزيادة (واو) في أولها. وهو خطأ.

(٢) سورة النساء ٤/٨١ ـ ١٣٢ ـ ١٧١، والأحزاب ٣٣/٣ ـ ٤٨.

(٣) أبو سعيد السيرافي (٢٨٤هـ ـ ٣٦٨هـ) هو: الحسن بن عبدالله بن المرزبان السيرافي، نسبة إلى (سيراف) من بلاد فارس، من أئمة النحاة، وله باع في كثير من العلوم، ويذكر عنه الاعتزال ولم يكن يظهره. وولي القضاء ببغداد. وكان نزيها عفيفا لا يأكل إلا من كسب يده، أخذ القرآن عن أبي بكر بن مجاهد، واللغة عن ابن دريد، وأخذا عنه النحو. وأخذ هو النحو عن ابن السراج ومبرمان. له عدة مصنفات من أهمها: شرح كتاب سيبويه، وأخبار النحويين، والإقناع في النحو، مات ولم يكمله فكمله ابنه يوسف. (إنباه الرواة ١/٣١٣، والأعلام ٢/٢١٠).

(٤) شرح كتاب سيبويه (الورقة   ).

(٥) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١/٣٤.

أو لدلالة الحال عليه : وهو خبر الاسم الواقع بعد (لولا)، وهذا الخبر لا يجوز إظهاره بحال، ومثله[1] : هل من طعام. و (لولا) هذه هي التي يمتنع بها الشيء / لوجود [٦١/أ] غيره.

أو لنائب منابه وساد مسده : وهذا[2] أيضا لا يجوز إظهاره أَلْبَتّة. والنائب عنه ثلاثة أضرب :

(الظرف) وما قام مقامه من جار ومجرور، فإنه نائب عن اسم الفاعل، وسنشرحه ونفصح عن حقيقته في موضعه من هذا الباب.

و(الحال) في مثل قولك: ضربي زيدا قائما، وهو يورد مستقصى في باب الحال.

و (الفاعل) الرافع له المبتدأ، وذلك المبتدأ اسم فاعل بمعنى الحال أو الاستقبال[3] معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي عند المحققين[4]، ولم ير أبو بكر بن السراج بأسا بكونه غير معتمد بعد أن قَبَّحه[5] وهو رأي الكوفيين وبه قال أبو الحسن الأخفش[6]، والخبر المحذوف الذي سد هذا الفاعل مكانه ووقع موقعه وأغنى في الذكر عنه لا يكون إلا ظرفا أو جارا[7] ومجرورا[8].

* * *

(١) أي : ومثله في مجرد الحذف لدلالة الحال عليه، لا في وجوب الحذف.

(٢) في (ب): وهذه.

(٣) في (ب): والاستقبال.

(٤) يريد بذلك: جمهور البصريين، كما تشير إليه المراجع التالية بعد قليل.

(٥) نص ابن السراج على ذلك في كتابه الأصول ١/٦٥.

(٦) انظر: الخلاف في هذه المسألة مفصلا في : شرح اللمع للواسطي ٣١/أ ـ ٣٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٢/أ، وابن يعيش ١/٩٦، ٦/٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٥٣. والتصريح ١/١٥٧ وغيرها. وسيعرض الدينوري لهذه المسألة مرة أخرى في ص ٣١٦.

(٧) في (ب): أو مجرورا.

(٨) يفهم من كلام الدينوري أن الخبر الذي سد الفاعل مسده مراد ومقدر وأنه ظرف أو جار ومجرور، وماقاله غير

[من أحكام الخبر] :

فصــل : خبر المبتدأ ضربان: مفرد، وجملة[1]. والمفرد الأصل / والجملة فرع عليه [٦١/ب]
ونائبة عنه ومجزية منه، وقد ضُرب لذلك مثال من علم الشريعة وهو قيام المرأتين مقام الرجل الواحد في الشهادة[2].

والمفرد ضربان:

غير مشتق من الفعل ولا يتضمن ضميرا[3].

ومشتق منه فيحكم مافيه من الاشتقاق يتضمَّن الضمير.

وهذا إذا كان بمعنى الاستقرار أو الوجود أو الكون أو الوقوع أو الحلول أو ما أشبه ذلك وتعلق به ظرف أو جار ومجرور: حذف وسد المتعلق به مسده وانتقل إليه ضميره

= مسلم به، يقول ابن مالك في التسهيل ٤٤ : «ولا خبر للوصف المذكور؛ لشدة شبهه بالفعل، ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة». وانظر شرح ذلك في المساعد ٢٠٦/١ . وقال الخضري في حاشيته على ابن عقيل ٨٨/١ : «قوله : (سد مسد الخبر): ليس المراد أن له خبرا محذوفا وهذا قام مقامه؛ لأنه لا يستحق حينئذ خبرا، بل إنه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدة شبهه بالفعل . . . .».

(١) هذا ما عليه جمهور النحويين، ومن العلماء من يجعل الخبر ثلاثة أضرب؛ وذلك بجعل الظرف قسما مستقلا بنفسه، ومنهم من يجعل الخبر أربعة أضرب: اسم، وفعل مع فاعله، وظرف، وجملة اسمية. إلى غير ذلك من آراء. والراجح ما قدمته من جعلهما ضربين، وإدخال الظرف في أحدهما حسب تقدير متعلقه. انظر: الأصول ٧١/١، والجمل ٣٦، وشرحه لابن بابشاذ ٣٩/أ، والإيضاح العضدي ٣٧١، والمرادي ٢٧٤/١، ٢٨٠.

(٢) انظر: شرح اللمع لابن برهان ٣٥/١.

(٣) نحو: زيد أخوك، وهذا رأي البصريين، أما الكوفيون والرماني فيرون أن فيه ضميرا يرجع إلى المبتدأ. انظر: الإنصاف (م ٧)، وأسرار العربية ٧٢، وابن يعيش ٨٨/١. ويرى ابن مالك أنه رأي الكسائي وحده من الكوفيين، وأن نسبته لهم جميعا دعوى لادليل عليها. انظر: التسهيل ٤٨، والمساعد ٢٢٧/١، والهمع ٩٥/١.

ولم يبق له علقة في الكلام إلا نصبه للظرف[1]، والعلة في أن الظرف نائب عن الخبر المحقق: أن خبر المبتدأ يجب أن يكون هو المبتدأ كقولك: زيد قائم، فالقائم هو زيد، ولهذا قيل إن عِبْرَةَ الخبر أن تسأل عنه فتجاب بالمبتدأ، أو تسأل عن المبتدأ فتجاب به. أو منزلا منزلة ما هو [هو[2]] على طريق التشبيه كقوله سبحانه:
[٦٢/أ] ﴿ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ[3] ﴾ / فالأمهات غير الأزواج، ولكن التقدير: وأزواجه مثل أمهاتهم، ونحوه قول الفقهاء: (أبو يوسف أبو حنيفة) أي شبهه ونظيره[4]. فإذا قلت: (زيد عندك)، لم يكن الخبر هو المبتدأ؛ لأن (عند) هو جهة، و(زيد) ليس بجهة وإنما التقدير على ما أصّلناه وقررناه: زيد مستقر عندك، وكذلك إذا وقع الظرف أو ما يقوم مقامه: صفة، أو صلة، أو حالا، فإنه يتعلق بالمحذوف لمثل العلة المذكورة في كونه خبرا، وفيما عدا هذه الأربعة يتعلق بموجود أو بما هو في حكم الموجود نحو: (بسم الله[5]).

والظرف ظرفان: ظرف زمان، وظرف مكان. والمبتدأ في غالب الأمر ضربان: جثة، ومصدر. فظرف المكان يقع خبرا عنهما جميعا، وظرف الزمان يقع خبرا عن

(١) ابن برهان ١/٣٧.

(٢) (هو) الثانية ليست في (أ). وأرى أن الكلام يقتضيها.

(٣) سورة الأحزاب ٣٣/٦.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ١/٤٩.

(٥) الجار والمجرور (بسم الله) يختلف متعلقه باختلاف موقعه من الإعراب، وفي موقعه من الإعراب خلاف بين البصريين والكوفيين. فالبصريون يرون أنه في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف تقديره: ابتدائي بسم الله على أنه متعلق بالخبر الذي قام هو مقامه والتقدير: ابتدائي ثابت أو مستقر بسم الله. والكوفيون يرون أنه في موضع نصب بفعل محذوف تقديره: ابتدأت أو أبدأ بسم الله. ويكون حينئذ متعلقا بهذا الفعل الذي في حكم الموجود. وقد سقت هذين الرأيين لكي أبين أن كلام الدينوري يتسق مع رأي الكوفيين، لأن الجار والمجرور عندهم تعلق بشيء في حكم الموجود ـ كما يرى الدينوري ـ ولم يتعلق بمحذوف تقديره: مستقر كما هو رأي البصريين. انظر في ذلك: معاني الزجاج ١/١، وإعراب النحاس ١/١١٦، ومشكل مكي ١/٦، وإعراب العكبري ١/٤، والبحر المحيط ١/١٦، ورسالة البسملة للصبان ١٢.

المصدر حَسْبُ، ووجه ذلك: أن الظرف إذا لم يختص لم يُفد، والخبر كما قلنا[1] مقصود به الإفادة، والجثث توجد / فى الجزء من الزمان وجودا متساويا لا تتمانع فيه، خلاف وجودها فى المكان، فليس لبعضها[2] به اختصاص دون بعض كاختصاصه بالمكان، وحال الزمان مع الأحداث كحال المكان مع الأحداث والأعيان؛ فلذلك يفيد الإخبار عنها[3] بظروف الزمان، فأما قولهم: (الليلة الهلال) فيجوز فيه وجهان[4]: الرفع، والنصب، فمن رفع أراد: (الليلة ليلة الهلال)، فحذف المضاف وأقام المضاف إليه مقامه وأعطاه إعرابه، ومن نصب أراد أحد وجهين[5]: إما: (الليلة الاستهلال) على أن يقيم الاسم مقام المصدر، وإما: (الليلة حدوث الهلال) على الشرح المتقدم، وعند الأخفش[6] أن الاسم إذا وقع بعد الظرف أو الجار والمجرور ارتفع به أو بهما لا بالابتداء خلافا لسيبويه[6]. كقولك: في الدار زيد، وعندك رجل. [٦٢/ب]

والمفرد المشتق يكون أحد ثلاثة / أشياء: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة باسم الفاعل[7]، والدليل على تضمن الصفة للضمير قولهم: (مررت بقوم عرب أجمعون) ولولا أن في (عرب) ضميرا يرتفع به لم يأت مؤكده مرفوعا[8]. [٦٣/أ]

والجملة جملتان: جملة من مبتدأ وخبر، وجملة من فعل وفاعل[9]. ولابد فى الجملة

(١) في (ب): قلناه.

(٢) أي: بالزمان. وانظر العبارة واضحة في شرح اللمع لابن برهان ١/٣٩.

(٣) أي: عن الأحداث.

(٤) انظر: المقتضب ٤/٣٥١، ٣/٢٧٤، والواسطي ٣٥ ـ ٣٦ (وحديثه عن الإخبار بالظرف شبيه بما هنا).

(٥) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣١/ب.

(٦) انظر الرأيين في: شرح اللمع للواسطي ٣٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٠/أ، والإنصاف (م٦)، (وفيه زياده بنسبة رأي الأخفش إليه وإلى الكوفيين والمبرد)، وانظر رأي سيبويه في كتابه ١/٢٧٨.

(٧) واسم التفضيل. انظر: ابن يعيش ١/٨٧، والمساعد ١/٢٢٥، والهمع ١/٩٥.

(٨) انظر: الإيضاح العضدي ١/٣٧ ـ ٣٨.

(٩) وهـذا ما عليه جمهور النحويين وهو أن جملة الخبر جملتان: اسمية وفعلية. ويرى الفارسي في الإيضاح ١/٤٣: أنها أربع: اسمية وفعلية وشرطية وظرفية، وتبعه الزمخشري، وقد رد ذلك ابن يعيش ١/٨٨ بجعلهما جملتين وإدخال الأخيرتين في الأوليين.

من ذكـر يعود على المبتدأ ليربطها به ويعقدها معه. والذي[1] قدمنا ذكره من جواز حذف الخبر لتقدم ذكره يسوغ في الجملة ويصلح لها، وفي التنزيل: ﴿ وَاللَّائِي يَئِسْنَ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنِ ارْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَاللَّائِي لَمْ يَحِضْنَ ﴾[2] أراد: فعدتهن ثلاثة أشهر وحذفه إيجازا ولدلالة ما تقدم عليه. وهذا هو الذى سَهّل حذف الراجع من الجملة إلى المبتدأ في قولهم[3] : (السمنُ مَنَوانِ[4] بدرهم) أي منوان منه بدرهم[5]، لأنه إذا جاز حذف الجملة كلها كان حذف البعض / أجْوز وأيسر وهو [٦٣/ب] الضمـير ومـا اتصل به الضمير، وقد يحذف مالا يتصل به ضمير، كما قالوا: (البرُّ الكُرّبستين[6]) ولم يذكروا المعدود لشهرته[7]، فأما قولهم: (سواء علي أقمت أم قعدت) فتقديره: سواء علي قيامك وقعودك[8].

(١) في (ب) : والـذ.

(٢) سورة الطلاق ٦٥/٤. وانظر : الإيضاح العضدي ١/٤٥، وابن برهان ١/٣٩.

(٣) في (ب) : في نحو قولهم.

(٤) منوان : مفرده: المنا، أو المناة، وهو كيل أو ميزان، ويثنى أيضـا على (مَنَيَان)، ويجمع على (أَمْنَاء)، و (أَمْنٍ) و (مُنِيٍّ). انظر: القاموس ٤/٣٩٢، ٢٧٢. وفي المعجم الوسيط: ٢/٨٨٨ ـ ٨٨٩ : «المن : . . . . . . معيار قديم كان يكال به أو يوزن، وقدره إذ ذاك رطلان بغداديان، والرطل عندهم: اثنتا عشرة أوقية بأواقيهم».

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١/٤٤، وابن برهان ١/٣٩، وفي حاشية الإيضاح تفصيل جيد لابن كيسان.

(٦) الكر : مكيال للعراق، أو ستة أوقار حمار، أو ستون قفيزا، أو أربعون إردبا. القاموس ٢/١٢٦.

(٧) المحـذوف في هذا المثـال شيئـان: أحدهما: الضمير العائد، أي : منه. كالمثال الذي قبله. والثاني: التمييز، أي : بستين درهمـا. وهو مراد الدينوري من هذا المثال. انظر: الأصول : ١/٧٦، وابن برهان ١/٣٩، وابن يعيش ١/٩١ ـ ٩٢.

(٨) الدينوري أخذ عبارة الفارسي في الإيضاح ١/٥٠، ولكن الفارسي كان أوضح منه حين قال: «وخبر المبتدأ لا يخلو من أن يكون: مفردا، أو جملة . . . وإذا كان جملة فلابد من ذكر يعود منه إلى المبتدأ، فإن قلت : فقولهم: (سواء علي أقمت أم قعدت) وقد خلا من أن يكون من هذين الضربين، قيل: هذا كلام محمول على المعنى، والتقدير فيه: سواء على القيام والقعود. فيكون (سواء) على هذا التقدير: خبر مبتدأ». ويجوز فيه ـ بالنظر إلى اللفظ ـ أن يعرب (سواء) مبتدأ، والفعلان بعده كالخبر؛ لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة. انظر: ابن يعيش ١/٩٣.

[**ضمير الشأن**] :

فصل : قد يقع ضمير الشأن والأمر، أو القصة والصورة ـ لطلب التفخيم والإعظام ـ مبتدأ، ويخبر عنه بجملة مفسرة له ولا يحتاج إلى ضمير يعود منها إليه كغيره[1]، نحو قوله تعالى : ﴿ **قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد** [2] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُم** [3] ﴾

ولما كانت (كان) و (ليس) و (إنّ) داخلات على المبتدأ جاز مثل ذلك فى الأسماء الواقعة بعدها[4]، فمن ذلك قوله تعالى :

﴿ **أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل** [5] ﴾

بتأنيث (تكن) ورفع (آية) في قراءة عبدالله بن عامر[6]، وقوله تعالى :

﴿ **إنه من يأتِ ربه مجرما** [7] ﴾

وقوله : ﴿ **فإنها لا تعمى الأبصار**[8] ﴾ / وقول الشاعر : [٦٤/أ]

[١٥] - . . . . وَلَيْسَ مِنْهَا شِفَاءُ الدَّاءِ مَبْذُولُ[9]

---

(١) انظر : ابن يعيش ٣/١١٤ ففيه نفس الحديث وأكثر الآيات المستشهد بها.

(٢) سورة الإخلاص ١١٢/١.

(٣) سورة البقرة ٢/٨٥. وانظر: مشكل مكي ١/٦٠ ففيه تفصيل جيد للآية.

(٤) انظر: سيبويه ١/٣٥-٣٦، ٧٣، والإيضاح العضدي ١//١٠٣ ـ ١٠٥.

(٥) سورة الشعراء ٢٦/١٩٧، وانظر: الإيضاح العضدي ١/١٠٥.

(٦) قراءة ابن عامر بتأنيث (تكن) ورفع (آية) فيها عدة توجيهات أحسنها أن يجعل اسم (تكن) ضمير الشأن والقصة، وخبرها جملة المبتدأ والخبر بعدها، أما الباقون فقرأوا بالياء في (يكن) ونصب (آية) على أنها خبر يكن، واسمها (أن يعلمه) بعد تأويله. انظر في تفصيل ذلك: (الكشف ٢/١٥٢، النشر ٢/٣٣٦، الإتحاف ٣٣٤، وابن يعيش ٣/١١٦).

(٧) سورة طه ٢٠/٧٤، وانظر المقتضب ٢/١٤٤ ـ ١٤٥، والإيضاح العضدي ١/١٠٤.

(٨) سورة الحج ٢٢/ ٤٦، وانظر: الإيضاح العضدي ١/١٠٤.

(٩) عجز بيت من البسيط لهشام أخي ذى الرمة، وهو هشام بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي، وهو أحد أربعة إخوة كلهم شعراء، وهو أكبر من ذي الرمة وهو الذى رباه، وبينهما مساجلات شعرية. وتوفي حوالي سنة ١٢٠هـ. (الأغاني ١٦/١٠٦ ـ ١٠٧ والأعلام ٩/٨٦).

[دخول الفاء في الخبر] :

فصـــل : المبتدأ ضربان :

ضَرْبٌ لا يتضمن معنى الشرط فلا يجوز دخول الفاء في خبره كزيد وعمرو، فأمّا قول الشاعر :

[١٦] ـ وقـــائلةٍ: خَوْلانُ فانْكِــحْ نِسَــاءَهم[١]   وأُكْـرومـةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كَمـا هِيا[٢]

فـ (خولانُ) فيه خبر مبتدأ محذوف لا يتضمن معنى الشرط ، والتقدير: هذه خولان .

وضرب يتضمن معنى الشرط فيجوز دخول الفاء في خبره[٣]. وهو ضربان :

الأسماء الموصولة بالفعل أو الظرف أو الجار والمجرور.

والنكرات الموصوفات بمثل ذلك .

= وصدره :

هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها . . . .

(ويروى: إن ظفرت بها). وانظر: (سيبويه ١/٣٦، ٧٣، والمقتضب ٤/١٠١، والحلل ٦٦، وابن يعيش ٣/١١٦، وأبيات المغني للبغدادي ٥/٢٠٩). والبيت يذكر فيه الشاعر امرأة يحبها وأنها شفاء دائه لو ظفر بها، لكنها لم تبذل له ما يريد.

(١) ورد في هامش النسختين: (فتاتهم) بدل (نساءهم)، وكذلك في كل المراجع التي اطلعت عليها.

(٢) بيت من الطويل متداول في أغلب كتب النحو، لكني لم أقف له على قائل، وهو من شواهد: (سيبويه ١/٧٠ ـ ٧٢، ومعاني الأخفش ١/٧٦ـ ٨٠، والإيضاح العضدي ١/٥٣، وابن يعيش ١/١٠٠، ٨/٩٥، والعيني ٢/٥٢٩، والخزانة ١/٢١٨، ٣/٣٩٥، ٤/٤٢١ ـ ٥٥٢).

قال ابن السيرافي في شرحه لأبيات سيبويه ١/٤١٤: «خولان: قبيلة من قبائل اليمن ومساكنهم الشام وما والاه. وأكرومة الحيين: يريد الفتاة التي هي كريمة الحيين، يريد حيين من خولان، خلو: لم تتزوج بعد. وهي كما هي : كما عهدتها أيما فتزوجها».

(٣) انظر في هذه المسألة : سيبويه ١/٧٠ ـ ٤٥٣، والمقتضب ٣/١٩٥، والإيضاح العضدي ١/٥٣، وابن الشجري ٢/٢٣٦ . وغيرها من الكتب المشار إلى صفحاتها عن تخريج الشاهد.

فالموصول كقوله تعالى : ﴿ الَّذِيْنَ يُنفِقُونَ أَمْوالَهُمْ بِاللّيلِ والنَّهارِ سِرًّا وَعَلاَنِيَةً فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِم[1] ﴾ . وقوله :
﴿ وَمَابِكُمْ مِن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ[2] ﴾ .

والموصوف : كقولك : كل رجل يأتيني فله دينار / ، وكل رجل عندي فله دينار. [٦٤/ ب]
فإذا كان اسم (إنّ) أحد هذين على الشرط المذكور جاز دخول الفاء على خبرها لأنها لم تُغَيِّر من [معنى[3]] الجملة شيئا. ولا يجوز ذلك في أخبار سائر أخواتها لما تضمنته من المعاني البعيدة عن معنى الابتداء[4]، ولو قلت : (الذي إنْ أكرمه يكرمني فمحسن) لم يجز[5]؛ لأن هذه الفاء فاء الجواب والاتباع ولا يكون للشرط جزاءان.

* * *

فصـــل[6] : والجملة من الشرط والجزاء تكون خبرا عن المبتدأ وتتضمن ضميرا يعود إليه، وكانت في الأصل جملتين مركبتين من فعل وفاعل، إلا أن حرف الشرط لما زيد على الجملة نقص كونها جملة وسلبها الفائدة وجعلها بتراء مختلفة فضموا إليها الجملة الثـانية ليصير الكـلام مفيدا، والجملة تامـة خبرية تقول: زيد إن تكرمه

(١) سورة البقرة : ٢/٢٧٤ . وقد استشهدت بها المراجع المشار إليها قبل قليل.

(٢) سورة النحل : ١٦/٥٣، وانظر الإيضاح العضدي ١/٥٥.

(٣) زيادة من (ب).

(٤) انظر سيبويه ١/٤٥٣، والإيضاح العضدي ١/٥٥ ـ ٥٦ (الحاشية)، وما ذهب إليه الدينوي هو رأي سيبويه، وقد حكى ابن يعيش ١/١٠١ خلافا في ذلك بين سيبويه والأخفش، فذكر أن سيبويه يجيزه في (إنَّ) دون باقي أخواتها، والأخفش يمنعه في الجميع. مع أني رأيت الأخفش أجازه مع (إنَّ) حيث قال في كتابه معاني القرآن ١/٨٠ ـ ٨١ ما نصه : «وأما قوله : واللذان يأتيانها منكم فآذوهما) فقد يجوز أن يكون هذا خبر المبتدأ، لأن (الذي) إذا كان صلته فعلا جاز أن يكون خبره بالفاء نحو قول الله عز وجل : ﴿ إنَّ الذين توفاهم الملائكة ظالمي أنفسهم . . . ﴾ ثم قال : ﴿ فأولئك مأواهم جهنم ﴾. انتهى كلامه.

(٥) انظر : الإيضاح العضدي ١/ ٥٥.

(٦) هذا الفصل أغلب مباحثه تندرج تحت ما يسمى بـ (باب الاشتغال).

يكرمك، ولا يجوز نصب (زيد) في هذه المسألة عند البصريين[1]، فإن قلت : (إنْ زيدا تضرب / يضربك)، نصبت زيدا بفعل الشرط؛ لأن هذا الحرف يطلب الفعل ويقتضيه فإن قلت: (إنْ زيدا تضربه يضربك)، نصبت زيدا بإضمار فعل يفسره المذكور؛ لأن المذكور قد تعدى إلى الضمير، والحرف طالب للفعل كما قلنا، ولا يجوز الرفع في الوجهين[2]، ولهذا قالوا: إن المرفوع بعد (إن) في قولهم: إن الله أمكنني من فلان، فاعل، والفعل الرافع له مقدر، والمعنى : إن أمكنني الله أمكنني[3]. [٦٥/أ]

وكذلك حكم ما ارتفع بعد (إذا)[4] وإن لم تكن من الشرط في شيء نحو قوله سبحانه : ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ [5]﴾ والتقدير: إذا انفطرت السماء انفطرت. وقد أجاز قوم مثل ذلك في قولك : (زيد قام) ونظائره[6]، وأن[7] يكون التقدير: قام زيد قام، وهو ضعيف وبعيد عن الصواب إذ لا داعي له[8] ولا ضرورة تحمل عليه.

وحرف الاستفهام يطلب الفعل أيضا وكذلك حرف النفي[9]، وإذا وقع بعدهما اسم وأخبر عنه بفعل / متعد إلى ضميره كان الوجه فيه النصب بإضمار فعل على ماتقدم، ولم يمتنع الرفع بالابتداء مع ضعفه إلا أنه بعد حرف الاستفهام أضعف منه بعد حرف النفي[10]. [٦٥/ب]

وإذا شُغل فعل الأمر والنهي وما كان في صيغتهما [بالضمير[11]] لم يكن الوجه

---

(١) لأن هذه الأداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها فلا يفسر عاملا فيه لأنه بدل من اللفظ به. الأشموني ٢/ ٧٦.

(٢) لأن (إنْ) أداة شرط، وأدوات الشرط تختص بالدخول على الأفعال، انظر سيبويه ١/ ٥١.

(٣) انظر : المرجع السابق.

(٤) انظر: سيبويه ١/ ٥٤، والمقتضب ٢/ ٧٦ - ٧٩، ٣/ ١٧٧. (وقد يفهم من كلام سيبويه جواز الرفع على الابتداء على قبح).

(٥) سورة الانفطار ٨٢/ ١.

(٦) انظر الأشموني والصبان ٢/ ٨٦، فقد نسبا ذلك إلى المبرد وتابعيه وإلى الكوفيين.

(٧) كلمة (وأن) مكررة في (ب).

(٨) في (ب) إليه.

(٩) انظر: سيبويه ١/ ٥١ - ٧٢.

(١٠) انظر: ابن يعيش ٢/ ٣٤ - ٣٦.

(١١) ليست في (ب).

في الاسم الـواقع قبلهما إلا النصب، والرفع جائز[1] على ضعف شديد وبتأويل بعيد؛ وذلك أنك إذا قلت : (زيد اضربه)، قدرت لفعل الأمر معنى يحسن معه أن يسد مسد الخبر، وإلا لم تكن فيه فائدة، وبطل كونه خبرا، وذلك المعنى : أقول لك اضـربـه، أو آمـرك بضربه؛ لأن الخبر يجب أن يكون عند اسمه خبرا يقبل التصـديق والتكـذيب[2]. ولا وجـه فيما وقع بعد حرف العرض أو التحضيض أو التوبيخ إلا النصب[3].

وماعدا هذه الثمانية إذا بدىء فيه بالاسم وعُدّي الفعل المخبر به عنه إلى ضميره فالرفع الوجه على / الابتداء، والنصب جائز بإضمار فعل يفسره المذكور حسب ماذكر، وجواز النصب فيه يتنزل ثلاث منازل[4] : [٦٦/أ]

الأقـوى : ماكان الفعل المذكور فيه متعديا إلى ضمير الاسم ذاته وهذا يقدر له فعل من جنسه ولفظه كقولك: زيدا ضربته، والتقدير : ضربت زيدا ضربته.

والأوسـط : ما كان الفعل المذكور فيه متعديا بنفسه إلى ضمير شيء من سببه. وهذا يقدر له فعل من جنسه وليس من لفظه كقولك : زيدا ضربت أخاه، والتقدير : أهنت زيدا ضربت أخاه، ولا يجوز في مثل هذا إضمار الفعل المذكور.

والأدْون: ما كان الفعل المذكور فيه متعديا بحرف جر إلى ضمير الاسم نفسه، وهـذا يقـدر له فعـل متعـد بنفسـه من جنس المذكور كقولك: زيدا مررت به، والتقدير: لقيت زيدا مررت به، ومنه قوله سبحانه : ﴿ وَالظَّالِمِينَ / أَعَدَّ لَهُمْ ﴾[5] [٦٦/ب]
والتقدير : ويعذب الظالمين أعد لهم[6].

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٦٩.

(٢) سبق الحديث عن الأخبار بالجملة الطلبية في ص ١٥١ ـ ١٥٢، وقد علقت على ذلك في الحاشية بما فيه الكفاية.

(٣) انظر : سيبويه ١/ ٥١ ـ ٥٢.

(٤) هذه المنـازل الثـلاث مذكورة ومرتبة حسب ترتيبها هنا في شرح الجمل لابن بابشاذ ٤٣/أ. وذكرت في المفصل وشرحه لابن يعيش ٢/ ٣٠ ـ ٣١ ولكن بتقديم الثالثة على الثانية في الترتيب من حيث القوة.

(٥) سورة الإنسان ٧٦/ ٣١. ﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين أعد لهم عذابا أليما ﴾.

(٦) انظر سيبويه ١/ ٤٦، والجمل ٤٠. وسيوردها الدينوري مرة أخرى في ص ٣٧٦.

ومما يُختار فيه النصب من ذلك: ما عطف على جملة في صدرها فعل لتقع المقابلة والمعادلة بين أجزاء الجملتين والرفع جائز كقوله تعالى: ﴿ وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِيْنَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوْهَا [1] ﴾ أي وابتدعوا رهبانية ابتدعوها[4] ولا يجوز عطف (رهبانية) على (رأفة)؛ لأنها ليست من فعله تعالى بدليل قوله[5] ﴿ ابْتَدَعُوْهَا ﴾، و(جعل) المذكور في هذه الآية هو المتعدي إلى مفعول واحد بمعنى (عَمِلَ).

---

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٧.

(٢) للعلماء في إعراب كلمة (رهبانية) وجهان: الأول: النصب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور - كما يري الدينوري - وهو المختار لدى جمهور النحويين: كالزجاج والنحاس وأبي علي الفارسي والزمخشري وابن الأنباري والعكبري والقرطبي والنسفي وابن القيم وغيرهم. وقد أنكر أبو حيان هذا الإعراب، وحمل على الفارسي والزمخشري وقال:إنهما لم يختاراه إلا بدافع من مذهبهما الاعتزالي، وذكر مثل ذلك ابن الشجري وابن هشام. وبموجب كلام أبي حيان سيندرج الحكم على الدينوري لأنه قال بمثل قولهما، ولذا فقد آثرت أن أسرد أسماء العلماء المذكورين لأبين أن هذا الرأي ليس للفارسي والزمخشري وحدهما وإنما سبقهما إليه وأخذ به بعدهما مجموعة من أفاضل العلماء من غير المعتزلة. وحسبك بابن القيم الذى اقتصر على هذا الإعراب ومنع الوجه الثاني مع إمكانه. فلعل الاعتزال الذي أشار إليه أبو حيان لا يفهم من إعراب الآية بهذا الإعراب ذاته، وإنما يفهم من التعليل والتفسير الذي عقب به الفارسي والزمخشري على الآية، فيبقى - بذلك - الإعراب سليما. وكان بودي تجلية هذا الموضوع أكثر من ذلك لولا خشية الإطالة.

الوجه الثاني: أن تكون معطوفة على ما قبلها من الرأفة والرحمة، وتكون جملة (ابتدعوها) صفة أي: ورهبانية مبتدعة. وهذا هو الإعراب المختار عند من يمنع الوجه الأول. وقد أشار إلى هذا الوجه: النحاس والزمخشري والعكبري والقرطبي. انظر تفصيل ما أجملت حول هذه الآية في: معاني الزجاج ١٣٣/٤ (المخطوط) وإعراب النحاس ٣٦٨/٣، والكشاف ٦٧/٤ - ٦٨، وإعراب ابن الأنباري ٤٢٥/٢، واعراب العكبري ٢٥٧/٢، وتفسير القرطبي ٢٦٣/١٧، وتفسير النسفي ٢٣٠/٤، والبحر المحيط ٢٢٨/٨، وتفسير ابن القيم ٤٨٤، والمغني ٧٥١. هذا وتشير كتب الوقف والابتداء في القرآن إلى أن الوقف في هذه الآية على كلمة (ورحمة) ثم يستأنف: (ورهبانية)، وهذا يرجح حمل الآية على الوجه الأول وهو الاشتغال. انظر: القطع والائتناف للنحاس ٧١٢، والمكتفىٰ للداني ٥٥٧ - ٥٥٨.

(٣) في (ب): قوله تعالى.

ومما يختار فيه الرفع من ذلك ما عطف على جملة ليس في صدرها فعل لمثل العلة المتقـدمة، والنصب جائز كقوله سبحانه : ﴿ **وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَّها ذَلِكَ تَقْدِيْرُ الْعَزِيْزِ الْعَلِيْمِ . وَالْقَمَرَ قَدَّرْناه** [1] ﴾ **قرىء برفع (القمر) ونصبه**[2] **والرفع أجود** .

* * *

[بروز الضمير إذا جرى الوصف على غير من هوله] :

فصـــل : في قولك : (زيد قائم) اسمان لمسمى واحد، وهما : زيد وضميره، وفي قولـك :/ (زيد إنْ تضـربـه يضـربك) ثلاثة أسماء لمسمى واحد، وهي : زيد، [٦٧/أ] وضميراه العائدان من الجملتين إليه، واسم الفاعل إذا رفع الضمير وجرى خبرا أو صفة أو صلة أو حالا على غير مَنْ هُوَلَهُ برز الضمير خلاف الفعل[3]، مثل ذلك فى الخبر: زيد هند ضاربها هو، فالخبر عن هند والضرب لزيد، وهذا المكنيّ بمنزلة المظهر، واسم المفعول يجري هذا المجرى.

* * *

فصـــل : إذا طال الحديث وكان فيه ذكر يعود إلى المبتدأ جاز كقولك: (عبدالله قائم رجلٍ كان يتحدث مع زيد في داره) فبهذه الهاء يستقيم الكلام ويصح المعنى إن رَجَعَتْ إلى عبـدالله، وقـد رُكِّبتْ في هذا المعنى مسائل شتى تكثر مبتدآتها وضمائرها، وهذه المسألة تعطيك الأُنَسَةَ بها والارتياض فيها والقوى على التطرق لاستخراجها. . . والله الموفق.

---

(١) سورة يس ٣٦/ ٣٨ ـ ٣٩، وانظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٤٥/ب.

(٢) قرأ بالرفع ابن كثير ونافع وأبو عمرو وروح، وقرأ الباقون من العشرة بالنصب، فالرفع على الابتداء والنصب على الاشتغال بفعل محذوف يفسره المذكور. وهذان هما التوجيهان القريبان الراجحان، وهناك توجيهات غيرها موضحة في المراجع التالية: الكشف ٢/٢١٦، والنشر ٢/٣٥٣، والإتحاف ٣٦٥.

(٣) انظر المقتضب ٣/٩٣ ـ ٢٦٢، وما سيأتي في ص٣١٦ من هذا المتن.

(بـــاب الفاعـــل)

/ كل فعل بُني لما سمي فاعله ـ قَلَّتْ حروفه أو كثرت وكان ماضيا أو حاضرا [٦٧/ب]
أو مستقبلا أو حقيقيا أو غير حقيقي وموجبا أو غير موجب ـ فإن الاسم المبني عليه المذكور بعده يسمى : فاعلا في عرف أرباب هذه الصناعة واصطلاحهم، لهذه العلة لا لأنه أوجد شيئا وصدر عن ذاته حدث[١].

* * *

[الأفعال غير الحقيقية]

فصـــل : الأفعال التي ليست بحقيقية ثلاثة أنواع[٢] :

لفظية : وهي كان وأخواتها .

ومستعارة : وهي : المبينة : بأنَّ فاعليها مفعولون في الحقيقة ـ وقد أومأنا إلى هذين فيما تقدم[٣] ـ.

ومنقـولة : وهي التي نقلت عن فاعلها إلى غيره كقول أحدنا لمن يريد طرده وإقصاءه: (لا أرينّك بعد اليوم[٤]) وفي الكتاب [العزيز][٥] :

﴿ ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون[٦] ﴾.

* * *

(١) انظر : الإيضاح العضدي ١/٦٣ ـ ٦٤.

(٢) هذه الأنواع الثلاثة موجودة بأمثلتها ـ كما ذكرها الدينوري ـ في كتاب الأصول لابن السراج ١/٨٢ ـ ٨٣.

(٣) تقدمت اللفظية في ص ١٤٦ ، والمستعارة في ص ١٦٦ .

(٤) قال ابن السراج في الأصول ١/٨٣ : « . . . فالنهي إنما هو للمتكلم كأنه ينهى نفسه في اللفظ، وهو للمخاطب في المعنى وتأويله: لاتكونن هاهنا، فإن من حضرني رأيته، ومثله قوله تعالى : ﴿ **ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون** ﴾، لم ينههم عن الموت في وقت، لأن ذلك ليس لهم تقديمه وتأخيره، ولكن معناه كونوا على الإسلام فإن الموت لابد منه . .

(٥) ليست في (ب).

(٦) سورة آل عمران ٣/١٠٢ .

فصل : الإيجاب أصل، والاستفهام والنفي فرعان من فروعه ومحمولان على [٦٨/أ] / موضوعه. لأنك تفرض أولا الخبر المثبت ثم تستفهمه أو تنفيه، وبالجملة فالإيجاب والسلب حاشيتان لتقابلهما، والشك قيام النقص[١] في الواسطة بينهما، وعن الشك ينبعث الاستفهام ومن أجله يقع، فلهذا جاز أن تقول: أقام زيد؟، وماقام زيد، كما تقول : قام زيد، وهذا عذر متكلف لبعضهم في ارتفاع الفاعل بفعله[٢].

[حذف المفعول والفاعل] :

فصل : المفعول يجوز حذفه؛ لأنه فضلة، والفاعل لايجوز حذفه؛ لأنه عمدة، فلا يخلو الفعل من الفاعل ولا يستغنى عن وقوعه بعده ظاهرا أو مقدرا، والفعل عند النحويين كالعرض عند المتكلمين[٣] في احتياجه إلى سناد يسنده وعماد يعمده وكونه تابعا في وجوده لوجود الفاعل واستحالة دخول التابع دون وجود المتبوع، إلا أنهم أجازوا حذف الفاعل بعد المصدر، ومنه قوله سبحانه: ﴿ قَالَ لَقَدْ ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ / نَعْجَتِكَ إِلَى نِعَاجِهِ[٤] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَمُ الْإِنْسَانُ [٦٨/ب] مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ ﴾. والاسم عند أولاء كالجوهر عند أولئك فهو يستقل بالوجود في نفسه ولا تَمَسّه الفاقة إلى التَّوكّي على غيره، ولهذا جاز حذف المبتدأ والاسم المخبر به عنه[٦].

---

(١) في (أ) اليقين. وقد رجحت مافي (ب). يؤيد ذلك المعنى ورودها هكذا في شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤١.

(٢) انظر في هذا الفصل: شرح اللمع لابن برهان ١/ ٤١.

(٣) انظر: ابن برهان ١/ ٤٢.

(٤) سورة ص ٣٨/ ٢٤، والتقدير: بسؤاله، فحذف الضمير الفاعل وأضيف المصدر إلى المفعول. (انظر: معاني الفراء ٢/ ٤٠٤).

(٥) سورة فصلت ٤١/ ٤٩، التقدير: من دعائه، فحذف الضمير الفاعل وأضيف المصدر إلى المفعول. (المرجع السابق).

(٦) في (أ) وعنه.

[**إلحاق علامة التأنيث للفعل**] :

فصل : قد قلنا:إنّ التذكير والتأنيث من أمارات الاسم، فالفعل إنما يلحق علامة التأنيث إيذانا بأن فاعله مؤنث وفصلا بينه وبين مافاعله مذكر. والمؤنث قسمان : معنوي حقيقي ، ولفظي غير حقيقي .

فالأول : ماكانت له خِلْقة ثابتة يتميز بها عن المذكر من نوعه .

والثاني : ماليس كذلك. ومن حكم الأول أن تلحق فعله علامة التأنيث دائما ظهر أو لم يظهر. ومن حكم الثاني أن[1] إذا ظهر ألحقت فعله علامة التأنيث، وإن لم يظهر كنت مخيرا بين إلحاق العلامة وتركها[2]. وإن وقع الفصل حَسُنَ / ترك [٦٩/أ] العلامة وقوي وجاز في الحقيقي أيضا، ولهذا قالوا : حضر القاضيَ اليوم امرأةٌ، قال الشاعر:

[١٧] - إنَّ امرأً غَرّهُ مِنْكُنّ واحدةٌ بَعْدِي وَبَعْدَكِ في الدّنْيا لَمَغْرُورُ[3]

وتأنيث الجمع المكسر للمؤنث والمذكر لفظي غير حقيقي، وقد قيل[4] : إنْ حُمل على معنى الجمع اعتقد فيه التذكير، وإن حُمل على معنى الجماعة اعتقد فيه التأنيث، وقد جاء في القرآن : ﴿ **وَقَالَ نِسْوَةٌ** [5] ﴾ و ﴿ **قَالَتِ الأَعْرَابُ** [6] ﴾ .

---

(١) يبدو أن الأفضل : (أنه).

(٢) يرى المؤلف أن المؤنث غير الحقيقي إذا كان ظاهرا لحقت الفعل علامة التأنيث، وإن لم يظهر كنت مخيرا في إلحاق العلامة وعدمه، والذي نعرفه من تتبع كتب النحو في هذا أن المؤنث غير الحقيقي إذا كان اسما ظاهرا متصلا جاز فيه الوجهان لكن إلحاق التاء أرجح ، وإذا كان مضمرا فإلحاق التاء واجب إلا في الضرورة، انظر: شرح اللمع للواسطي ٣٩ ـ ٤٠، والتصريح ١/٢٧٧ ـ ٢٧٨ وغيرهما.

(٣) شاهد مشهور من البسيط ، لكنه مجهول القائل، وهو من شواهد :
معاني الفراء ٢/٣٠٨، والخصائص ٢/٤١٤ ، والإنصاف ١/١٧٤، وابن الشجري ٢/١٥٣، وابن يعيش ٥/٩٣، والعيني ٢/٤٧٦ .

(٤) انظر : شرح اللمع للواسطي ٤٠ .

(٥) سورة يوسف ١٢/٣٠، ومعلوم أن كلمة (نسوة) اسم جمع، وليست جمع تكسير.

(٦) سورة الحجرات ٤٩/١٤ .

والتثنية والجمع السالم لا يقتضيان خِلْقَةً، ولا يقع التمييز فيهما بشكل وهيئة، فلهذا قلت : قام الزيدان، وقام الزيدون، ولم تحتج إلى إلحاق الفعل علامة لهما إلا في لغة من قال[1] : (أكلوني البراغيث[2]) حرصا على البيان وتأكيدا للجمع، وقد احتج بعض من تعصّب لهذه اللغة وناب عن أهلها بقول الله سبحانه : ﴿ وأَسَرُّوا النَّجْوَىٰ الَّذِيْنَ ظَلَمُوا[3] ﴾ وقوله تعالى : ﴿ ثُمَ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيْرٌ مِنْهُم[4] ﴾، ولا حجة له في ذلك لأنه ليس شيء يمنع من / أن تكون الواو في الآيتين راجعة إلى المتقدم [٦٩/ب] وصفهم، وعلى هذا يمكن أن تكـون (الَّـذِيْنَ ظَلَمُوا) [بدلا[5] من الواو وكذلك (كثير). وأن تكون (الذين ظلموا) مبتدأ وما قبله خبرا عنه قد تقدم عليه. وكذلك (كثير)، وأن تكون (الذين ظلموا[5]] في موضع نصب بإضمار فعل على جهة الذم، ولا يجـوز ذلـك في (كثير)؛ لأن الوصف بالكثرة ليس بذم[6]، وإذا احتمل اللفظ وجهين لم يجـز تخصيصه ببعضهما وحمله على أحدهما إلا بدليل قاطع، وهم يقـولـون أيضـا على هذا الأصل: أقائمان الزيدان، وأقائمون الزيدون، والوجه

(١) في (ب): قالوا.

(٢) ورد في المغني ٤٧٨ أنها لغة طيء أو أزد شنوءة أو بلحارث. وذكر أبو عبيدة أنه سمع عبارة (أكلوني البراغيث) من أبي عمرو الهذلي. (مجاز القرآن ١/١٠١ - ١٧٤، ٢/٣٤).

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٣. (٤) سورة المائدة ٥/٧١. (٥) ما بين المعقوفين كله ليس في (ب).

(٦) الأيتان المتقدمتان للعلماء فيهما كلام طويل لم يذكر الدينوري منه إلا النزر اليسير: فالآية الأولى: أجاز فيها العلماء أوجه الإعراب الثلاثة، وخرجوا كل وجه بعدة تخريجات وصلت في مجموعها إلى أحد عشر قولا، ذكرها مجتمعة ابن هشام في المغني ٤٧٩، ولا أود الإطالة بسردها كلها، وإنما سأكتفي بالإشارة إلى الذين سبقوا الدينوري في الأخذ بالآراء الثلاثة التي ارتضاها لتوجيه الآية. فالرأي الأول : وهو جعل (الذين) بدلا من (الواو) في (أسروا) اختاره سيبويه ١/٢٣٦ ونسبه إلى يونس، وتبعه فيه العلماء كأبي بكر بن الأنباري في المذكر والمؤنث ٣٦٦ (العراق) والنحاس ٢/٣٦٦، ومكي في المشكل ٢/٨١، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٦/ب وغيرهم.

والرأي الثاني: وهو جعل (الذين ظلموا) مبتدأ، خبره الجملة قبله. اختاره الكسائي كما في البحر المحيط ٢/٢٩٧.

والرأي الثالث: وهو جعل (الذين) في موضع نصب بإضمار فعل على جهة الذم. ذكره الزجاج ٢/٢٠٨

التوحيد على أصلنا، والذى حَسَّنَ إعمال اسم الفاعل أنه فى معنى الفعل .

* * *

[وجوب تأخر الفاعل عن فعله] :

فصـــل :لابـد من تقدم الفعل على فاعله لمجرد كونه خبرا عنه(١)، ولابد له من الفاعل المحكوم بتأخره عنه مذكورا، أو معتقدا إن جرى ذكره من قبل؛لئلا يتكرر اللفظ به، تقول: زيد قام / فيكون في (قام) ضمير مستتر(٢) لا لفظ له اعتمادا من [٧٠/أ] أهل اللغة على العلم بأن الفعل لا ينفك من الفاعل، وكذلك : هند قامت، لأن التـاء حرف التـأنيث وليست اسمـا، فإن ثَنّيتَ أو جَمَعْتَ برز الضمير، فقلت : الزيدان قاما(٣)، والهندان قامتا، والزيدون قاموا، والهندات قمن، ولا يجوز ذلك مع الظاهر للغِنَى عنه(٤).

* * *

= (المخطوط) والنحاس ٢/٣٦٦، ومكي ٢/٨١. أما الآية الثانية: فقد ذكر العلماء في توجيه الرفع فيها أربعة أقوال، ذكر أغلبهم ثلاثة منها، وذكر الأربعة: العكبري ١/٢٢٢، وأبوحيان ٣/٥٣٤، ولم يذكر الدينوري منها إلا وجهين : أحدهما: أقوى الآراء، والآخر: أضعفها. فأما الأقوى: فهو جعل كلمة (كثير) بدلا من (الواو) في الفعل المتقدم. وقد سبقه إلى ذكره: الفراء ١/٣١٦، والزجاج ٢/٢١٥، والنحاس ١/٥١١، ومكي ١/٢٤٠ وابن بابشاذ. وأما الأضعف: فهو جعل كلمة (كثير) مبتدأ، خبره ما قبله. وقد ذكره العكبري وأبو حيان وضعفاه.

(١) قال ابن يعيش ١/٧٤ : «وهذا الكلام عندي ليس بمرضي ؛ لأنه خبر الفاعل الذى هو الفعل لم يتقدم لمجرد كونه خبرا؛ إذ لو كان الأمر كذلك لوجب تقديم كل خبر من نحو: زيد قائم، وعبدالله ذاهب، فلما لم يجب ذلك في كل خبر، علم أنه إنما وجب تقديم خبر الفاعل لأمر وراء كونه خبرا وهو كونه عاملا فيه، ورتبة العامل أن يكـون قبل المعمول، وكونه عاملا فيه سبب أوجب تقديمه، كما أن تضمن الخبر همزة الاستفهام في قولك: أين زيد؟ ونظائره سبب أوجب تقديمه، فاعرفه».

(٢) هذا ما يراه البصريون، أما الكوفيون فمعروف عنهم إجازة تقدم الفاعل على فعله. انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩.

(٣) في (ب) : قام.

(٤) إلا على لغة (أكلوني البراغيث) التي مرت الإشارة إليها قبل قليل.

فصـــل : إذا تقـدم الفعل على المفعول الذى يتعدى إليه، فقد وقع في أخص مراتبه، وقويتْ عُلْقته به، واستغنى في تعدِّيه إليه عن الاستعانة بمتوسّط وَمُطَرِّق[1]، ولم يفتقر معه إلى مُوَصِّلٍ ومُبَذْرِق[2] كما يوجد ذلك لغير المتعدّي ، فإذا تأخر عنه كان بالعكس من هذه النِّصْبَة، فلهذا قبح[3] : ضربت لزيد، وحَسُنَ: لزيد ضربت .

فصـــل : لما كان الفاعل والمفعول من المتضايقات المتلازمات لم نجد مندوحة في هذا البـاب عن سياقة ذكر (المفعول) فيه والإسهام / له منه، وبخاصة في [٧٠/ب] الفصول التي بينهما فيها تشابك وشركة، وقد أثبت أبو الحسن الْحَوْفي[4] في كتابه الـذى وسمـه بـ (المـوضـح[5]) عشـرة فروق بين الفاعل والمفعول. وأناف عليه شيخنا[6] فأملى ثمانية عشر فرقا، وأنت تجدها مفرقة في هذا الكتاب وتلتقطها من أثناء الأبواب، وإنما عرضت لك في هذا الموضع بذكرها لأنبّهك على عدتها، وأجعلك على ذكر من جملتها.

* * *

(١) طرق للإبل: أى جعل لها طريقا. القاموس ٢٥٨/٣ .

(٢) ورد في المعجم الوسيط ٤٥/١ : «بذرق: خفر، ومنه قول المتنبي حين سئل أن يتخذ خفراء في سفره: أبذرق ومعي سيفي؟.

والبذرقة: الحراس يتقدمون القافلة، وأجر الحراسة، والأمان يعطاه المسافر».

وورد في المعرب للجواليقي ١١٥ وفي لسان العرب ٢٩٤/١١ ـ ٢٩٥، أنها فارسية معربة.

(٣) في (ب) فتح.

(٤) أبـو الحسن الحـوفي هو (٠٠ ـ ٤٣٠هـ) علي بن إبـراهيـم بن سـعيد الحـوفي المصـري، من أهـل ضيعـة من حوف مصر، عالم بالنحو والتفسير، قرأ على أبي بكر الأدفوي، ولقي جماعة من علماء المغرب القادمين إلى مصر. له مصنفات في التفسير والنحو، ومنها: البرهان في تفسير القرآن، والموضح في النحو، ومختصر كتاب العين. (إنباه الرواة ٢١٩/٢، والأعلام ٥٣/٥).

(٥) لا أعرف عن هذا الكتاب أكثر من كونه كتابا في النحو، وفي حدود علمي أنه لم يصل إلينا.

(٦) لعله يريد أبا نصر الواسطي. وقد بحثت عنها في كتاب الواسطي : شرح اللمع، فلم أجدها فيه، فربما يكون أملاها في شرح الجمل. وهو شرح لم يصل إلينا ـ فيما أعلم ـ، أو في غيره.

[علل رفع الفاعل ونصب المفعول به] :

فصـــل : قد ظهر عند إجمالنا ذكر المرفوعات أن إعراب الفاعل رفع، ووعدنا في باب المبتدأ والخبر أن نستوعب في هذا الباب شرح العلل المنصوصة لاستحقاقه ذلك، وينطوي فيها تعليل نصب المفعول به، والتي يحضر[1] الآن على الحفظ منها ست علل[2] :

الأولـــى : أن الفاعل واحد؛ لأن الفعل لا يكون له فاعلان والمفعول كثير؛ لأن الفعل يكون له مفعولان فصاعدا إلى عشرة فاختير للفاعل أثقل الحركات / وهو الرفع، واختير للمفعول أخف الحركات وهو النصب؛ لأن إعادة ماخف وتكريره أيسر مؤونة وأقل تعبا من إعادة ما ثقل. [٧١/أ]

الثانيـــة : أن الفاعل أول؛ لأن رتبته أن يلي الفعل لحاجة الفعل إليه، ولا يجوز الاقتصار على المفعول دونه، كما يجوز عكس ذلك، والمفعول ثان لأن رتبته أن يقـع بعـد الفاعل لما بُيّن. فلما كانا[3] على هذه النِّصْبة وكانت الحروف الثلاثة المأخوذة منها حركات الإعراب الثلاث مختلفة المخارج حسب ما تقدم شرحه، جعـل أقربها وأدناها ـ وهو الرفع ـ للمتقدم وهو الفاعل، وجعل أبعدها وأقصاها ـ وهـو النصب ـ للمتـأخر وهو المفعول، وهاتان العلتان مرضيّتان ومتقدمتان في الجودة والقوة على غيرهما.

الثالثـــة : أن الفاعل أقوى من المفعول لحاجة المفعول إليه، فلما كان الفاعل أقـوى من المفعـول [لحـاجـة المفعـول[4] إليه] أعطي الفاعل أقوى الحركات / والمفعول أضعفها. [٧١/ب]

---

(١) في (ب) حص.

(٢) تبارى العلماء ـ قبل الدينوري وبعده ـ في استنتاج مثل هذه العلل. انظر: المقتضب ١/٨، والواسطي ٣٨، وابن يعيش ١/٧٥، وابن عصفور في شرح الجمل ١/١٦٢.

(٣) في (أ) كان، وقد رجحت ما في (ب).

(٤) ليست في (ب).

الرابعـــة : أن الفاعل أول كما ذكر، وهو يرد والنفس جَامَّةٌ نشيطة فجعل له الأثقل من الحركات وهو الرفع لقوة النفس عند وروده على تمام النطق، وجعل للمفعول النصب لفتورها وضعفها عند وروده.

الخامسـة : قد ذكرت في باب المبتدأ والخبر[1] وهي مضارعة الفاعل للمبتدأ.

السادسـة : أن الفاعل ارتفع للفرق بينه وبين المفعول، وهذه من العلل التي يتوجه عليهـا العكس ولا يوجـد لهـا مخرج، إذ لقائل[2] أن يقول: هلا ارتفع المفعول وانتصب الفـاعـل وكان ذلك للفرق بينهما، وقد عَوّل الشيخ أبو نصر النحوي[3] ـ رحمه الله ـ على هذه العلة في شرحه (للجمل[4])، لا ثِقةً بها وترجيحاً لها، بل لأنه كتاب تقريب وإيجاز.

[تقدم المفعول به على الفاعل وعلى الفعل] :

فصــل : الوجه تقديم الفاعل على المفعول لفظا؛ لأنه يقدم عليه معنى وذلك لقوة الفاعل وشرفه ولأنه علة المفعول وسببه. وقد / أجازوا تقديم المفعول على الفاعل [٧٢/أ] واكتسبـوا بذلك ضربا من التوسع؛ لأنه كلام فيه المقفّى والمسجع وربما وقعت القـافية أو السجعـة في المفعول[5]، وهو كثير فصيح في غير الأشعار والأسجاع أيضـا، قال الله سبحـانـه : ﴿ وَتَغْشَىٰ وُجُوهَهُمُ النَّارُ[6] ﴾ وقـال تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً مُّوسَىٰ[7] ﴾ وقـال : ﴿ لَن يَنَالَ اللَّهَ لُحُومُهَا وَلَا

---

(١) تقدمت في ص ٢٤٩ .

(٢) مكررة في (ب).

(٣) هو أبو نصر الواسطي المتقدم ذكره.

(٤) هو شرح مختصر لجمل الزجاجي لا أعرف عنه أكثر مما أورده الدينوري هنا وياقوت في المعجم ١٧/٥، والسيوطي في البغية ٢/٢٦٢ .

(٥) كذا في النسختين (المفعـول)، والـظاهر أنه (الفاعل)؛ لأنه هو المراد بالحديث ويؤكد ذلك الآيات التي استشهد بها المؤلف.

(٦) سورة إبراهيم ١٤/٥٠ .

(٧) سورة طه ٢٠/٦٧ .

دِمَاؤُهَا [1] ﴾ وقال : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ [2] ﴾ . وقوله : ﴿ إِنَّما يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ [3] ﴾ من هذا القبيل ، ولا اعتداد بما خرج لجواز رفع اسم (الله) ونصب (العلماء) مع وقوع الخشية موقع العلم ؛ لأنه يؤدي إلى أن علم الله سبحانه لا يتناول من عباده من ليس بعالم ، كما أن القراءة المشهورة تقتضي أنه لا يخشاه حق خشيته إلا من كان عالما[4] .

وقد أجازوا تقديم المفعول على الفاعل[5] أيضا وإنْ لم يُقَوَّ الفعل بحرف جر ؛ لأن الفعل المتعدي إلى المفعول / به متصرف ، فلما تصرف في نفسه جاز تصرفه في عمله ، وفي التنزيل : [٧٢/ب]

﴿ بَلِ اللَّهَ فَاعْبُدْ ﴾[6]

ولا يلزم ذلك في الفاعل ؛ لأنه لو تقدم على الفعل لصار مبتدأ في اللفظ[7] وإن كان

---

(١) سورة الحج ٢٢/٣٧ .

(٢) سورة القمر ٥٤/٤١ .

(٣) سورة فاطر ٣٥/٢٨ .

(٤) القراءة برفع لفظ الجلالة (الله) ونصب (العلماء) قراءة شاذة نسبت في الكشاف ٣/٣٠٨ ، وفي البحر المحيط ٧/٣١٢ وغيرهما إلى عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه وأبي حنيفة رحمه الله ، ووجه الزمخشري هذه القراءة على أن (الخشية) مستعارة للتعظيم والإجلال ، أي : إنما يعظم الله ويجل من عباده العلماء ، وتبعه في ذلك العكبري ٢/٢٠٠ ، والقرطبي ١٤/٢٤٤ ، وأبو حيان ، وأبو السعود في تفسيره ٤/٤٨٣ ، وهذا التوجيه هو المناسب لهذه القراءة ـ على فرض صحتها ـ أما توجيه الدينوري : بأن الخشية واقعة موقع العلم فتوجيه غريب وبعيد من حيث المعنى . على أن هذه القراءة ليست محل اطمئنان العلماء ؛ فقد شك في صحة ثبوتها عنهما أبوحيان ، وجزم السيوطي في الإتقان ١/٧٨ بأنها موضوعة .

(٥) كذا في النسختين (الفاعل) . والظاهر أنه (الفعل) بدليل ما بعده ، ولأن تقدم المفعول على الفاعل قد مضى .

(٦) سورة الزمر ٣٩/٦٦ ، وقد تقدم المفعول هنا على الفعل والفاعل ، وإن كان الكسائي والفراء يجيزان نصب المتقدم بفعل مقدر من جنس المذكور . معاني الفراء ٢/٤٢٤ ، ومشكل مكي ٢/٢٦٠ .

(٧) هذا بناء على رأي البصريين ، أما الكوفيون فقد تقدم عنهم إجازة تقدم الفاعل . انظر شرح الجمل لابن عصفور ١/١٥٩ .

في حقيقة المعنى فاعلا، فكان مرفوعا بما هو مبتدأ لا بما هو فاعل، وقال سيبويه: إنهم إنما يقدمون من الفاعل والمفعول ما هو لهم أهم وهم به أعنى[1].

وبالجملة فإن جواز تقديم المفعول على الفاعل مَعْذُوقٌ[2] ومُعَلَّقٌ بفهم المخاطب لهما وإحاطة علمه بهما، وذلك يكون بظهور الإعراب فيهما كالمذكور في الآيات المتقدمة، أو في أحدهما كقولك: ضرب زيداً موسى، أو بعلامة تدل عليهما كقولك، ضربت موسى الحبلى، أو بمعنى يرشد إليهما كقولك: أحبت الدنيا الحبلى، فإنْ خلا الكلام من هذه الأوجه الثلاثة؛ أعني: الإعراب، والعلامة، والمعنى. لم يجز إلا الترتيب[3] نحو[4]: ضرب موسى عيسى، إذا[5] كان (موسى) هو الفاعل، وتقول: ضرب / عيسى موسى، إذا[5] كان (عيسى) هو [٧٣/أ] الفاعل، وهاهنا مفعول يجب تقديمه وجوبا حتما وهو في مثل قوله تعالى: ﴿ وإِذ ابْتَلَى إِبْراهِيْمَ رَبُّهُ بِكَلماتٍ[6] ﴾ وقوله: ﴿ لَا يَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْل[7] ﴾ لأن تقديم الفاعل في هاتين الآيتين وفي نظائرهما مؤدٍ إلى الإضمار قبل الذكر من غير تفسير ولا نية تأخير[8]، وهذا أصل حسن مفيد إلا أنه يفتقر إلى الإيضاح والكشف؛ وذلك أن الاسم لا يجوز إضماره إلا لأجل ثلاثة أشياء[9]:

(١) الكتاب ١/١٥، وعبارة سيبويه هكذا: «كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم». وانظر عبارة سيبويه هذه في شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥/أ، وليس بعيدا أن يكون الدينوري أخذها منه وليس من كتاب سيبويه.

(٢) في القاموس (عذق) ٣/٢٦٢: «و- عذق - فلانا بكذا: اختصه به».

(٣) انظر المقتضب ٣/١١٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٥/أ.

(٤) في (ب) تقول.

(٥) في (ب) ان.

(٦) سورة البقرة ٢/١٢٤.

(٧) سورة الأنعام ٦/١٥٨.

(٨) انظر في ذلك وفي الآيتين: الإيضاح العضدي ١/٦٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٥/أ.

(٩) انظر في هذا المبحث جمل الزجاجي من ١١٧ إلى ١٢٠، فقد اعتمد عليه الدينوري اعتمادا كبيرا، وانظر شرح الجمل لابن بابشاذ ٩٢/ب وما بعدها.

الأول : عِرْفانُ المخاطب به، وهو قسمان: أحدهما : أن يكون قد جرى ذكره ظاهرا متقدما فلما احتيج إلى تكراره أُضمر اختصارا.

الآخر: أن تعرفه وإن لم يَجْرِ له ذكر بدلالة الحال ومفهوم الخطاب، كقوله تعالى : ﴿ حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ(1) ﴾ وقوله ﴿ مَا تَرَكَ عَلَيْهَا مِنْ دَابَّةٍ(2)﴾ وفي موضع آخر : ﴿ عَلَى ظَهْرِهَا (3)﴾ وقوله تعالى : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ(4) ﴾ .

الثـانـي : أن يضمر على / شريطة التفسير، وهو قسمان: أحدهما: ما يفسر بالمفرد. والآخر : ما يفسر بالجملة، فالمفسر بالمفرد قسمان: أحدهما : قولك : نعم رجلا زيد، ونحوه، والتقدير: نعم الرجل رجلا زيد، وهو يورد مبسوطا مستوفى مع غيره من أحكام (نعم وبئس) عَقِيبَ(5) هذا الباب. والآخر: نثبته ببيانه فيما يشفع هذا الفصل(6) . والمفسر بالجملة: ضمير الشأن أو القصة وقد ذكرنا لِمَ يضمران ونبهنا على مواضعهما الثلاثة. وقلنا: إنّ الجملة المفسرة لهما هي هما لأنها في المعنى شأن أو قصة(7). [٧٣/ب]

الثالـث : أن يكون ضمير مرفوع؛ كان مبتدأ أو فاعلا ويتصل بما قدم للاتساع(8) والنية به التأخير من منصوب أو مجرور لأنه قد وقع في غير مرتبته، وحكم المضمر المتصل حكم ما اتصل به لأنه يصير معه كالجزء من الكلمة كقولك: ضرب غلامَه زيدٌ، ومَرّ بغلامِه / محمدٌ، ومن قوة هذه العلة يعلم امتناع تقديم المرفوع المتصل [٧٤/أ]

---

(١) سورة ص ٣٨/٣٢.

(٢) سورة النحل ١٦/٦١ ﴿ ولو يؤاخذ الله الناس بظلمهم ما ترك عليها من دابة ﴾.

(٣) سورة فاطر ٣٥/٤٥ ﴿ ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ما ترك على ظهرها من دابة ﴾.

(٤) سورة القدر ٩٧/١.

(٥) (عقيب): ورد في المعجم الوسيط ٦١٣/٢: «العقيب: كل شيء يأتي بعد شيء ويتلوه». وانظر تفصيل ذلك في لسان العرب (عقب) ١٠٢/٢ إلى ١١٥. وربما يكون المراد: (عُقَيْب) تصغير (عقب).

(٦) يريد به ما يسميه النحاة (التنازع)، وهو ما سيتحدث عنه في الفصل التالي.

(٧) تقدم ذلك في ص٢٥٩ .

(٨) في النسختين: (الاتساع) والصواب ـ عندي ما أثبته.

به ضمير المنصوب أو[1] المجرور[2]. ولمثل هٰذه العلة يحسن : إنّ في الدار لزيداً، ويمتنع : إنّ لزيدا في الدار[3]، فأما قول الشاعر :

[١٨] جَــزَى رَبُّـه عَنِّي عَدِيَّ بنَ حَاتِمٍ   جَزَاءَ الكِـلَابِ العَـاوِياتِ وَقَـدْ فَعَـلْ[4]

ففيه قولان : مبتذل عام، ومذخر خاص.

فالأول : أنه جاز لضرورة الشعر، والضرورات تبيح المحظورات[5].

والثـانـي : [مـا [6]] ذكره شيخنا[7] ـ رضى الله عنه ـ وهو : أن (الهاء) ضمير (الجزاء)، وهو ـ وإنْ لم يَجْرِ له ذكر ـ بمنزلة المذكور، لأن (جزى) قد دل عليه إذ كان الفعل بلفظه يدل على مصدره، فكأنه قال : جزى رب الجزاء[8]. وأما الآية :

---

(١) في (ب) : والمجرور.

(٢) امتنع ذلك لئلا يعود الضمير على متأخر في اللفظ والرتبة نحو: ضرب غلامه زيدا، ومر غلامه بزيد.

(٣) إنما حسن المثال الأول، وامتنع الثاني؛ لأن اسم (إنَّ) إذا دخلت عليه لام الابتداء وجب تأخيره؛ لئلا يحول ماله الصدارة ـ وهو اللام ـ بين العامل والمعمول. انظر: المغني ٣٠٤.

(٤) شاهد مشهور من الطويل في نسبته خلاف؛ فقيل لأبي الأسود الدؤلي، وقيل للنابغة الذبياني، وقيل لعبدالله بن همارق، والبيت وارد في ملحقات ديوان أبي الأسود ١٦٢، وفي ديوان النابغة ١٩١ بيت قريب منه لكنه لا شاهد فيه لموضوعنا وهو قوله :

جزى الله عبسا في المواطن كلها   جزاء الكلاب العاويات وقد فعل

وانظر البيت في: الجمل ١١٩، والحلل ١٥٦، والخصائص ١/٢٩٤ (وفي حاشيته كلام جيد) وابن الشجري ١/١٠٢، وابن يعيش ١/٧٦، والعيني ٢/٤٨٧، والخزانة ١/١٣٤.

(٥) في (ب): المحذورات.

(٦) ليست في (ب).

(٧) لعله يقصد أبا نصر الواسطي، وقد يشفع لذلك أن ابن بابشاذ قد استحسن هذا الرأي وأخذ به في شرح الجمل ٩٣/ب، وهو تلميذ للواسطي.

(٨) هذا التوجيه الذي ارتضاه الدينوري وشيخه وابن بابشاذ في شرح الجمل ٩٣/ب، لم يحفل به العلماء ويأخذوه قضية مسلمة وإنما هم فيه على فئات: فمنهم من أيده كابن يعيش ١/٧٦، ومنهم من عارضه كابن الشجري ١/١٠٢، ومنهم من خرج البيت على أنه ضرورة وهم الجمهور، ومنهم من أجاز هذا الأسلوب وسوغه في الشعر والنثر كالأخفش من البصريين وأبي عبدالله الطوال من الكوفيين، وابن جني وابن مالك وغيرهم كما ذكر صاحب التصريح ١/٢٨٣، وصاحب الهمع ١/٦٦. وقد نص ابن جنى في الخصائص

﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَه [1] ﴾ فلو وقع مثلها في غير القرآن لجاز تقديم المفعول[2] إذا كان (النداء) بمعنى الدعاء لا بمعنى الصوت، لأن (دعا) يتعدى بنفسه و (صَوَّتَ) أو (صاح) لا يتعدى إلا بحرف جر .

وحكم المفعول الأول مع المفعول الثاني / إذا كان غيره[3] كحكم الفاعل في التقديم والتأخير؛ لأن زيدا في قولك: أعطيت زيدا دينارا، وكسوت زيدا ثوبا، فاعل في المعنى بالإضافة إلى دينار وثوب، لأنه عَطَا دينارا، أي تناوله وأخذه، وكَسِيَ[4] ثوباً، أي لبسه، قال امرؤ القيس : [٧٤/ب]

[١٩] ـ وتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَثْنٍ كَأَنَّه . . . .[5]

٢٩٤/١ على إجازة ذلك، وتحمس له ودافع عنه في أكثر من صفحة بحجة اشتهاره وكثرته حتى غدا كأنه الأصل. ومنهم من جعل الضمير عائدا على شخص غير عدى قد تقدم ذكره كما ذكر الصبان ٦٠/١.

وانظر في ذلك منهج الأخفش ٤١١ ـ ٤١٢.

(١) سورة هود ٤٢/١١.

(٢) لأن الضمير ـ بعد تقديم المفعول ـ وإن كان سيعود على متأخر وهو الفاعل إلا أن تأخره في اللفظ فقط أما رتبته فهي قبل المفعول كما هو معروف.

(٣) يريد بذلك ماليس أصلهما المبتدأ والخبر.

(٤) قال في القاموس (مادة الكسوة) ٣٨٢/٤: «الكسوة: بالضم . . . الثوب، ويكسر جمعه: كسا وكساء، وكسي. كرضي: لبسها، كاكتسى، وكساه: ألبسه».

(٥) صدر البيت الثامن والثلاثين من معلقة امرىء القيس بن حجر بن الحارث الكندي من بني آكل المرار، زعيم الشعراء في الجاهلية، اشتهر بلقبه، وقيل اسمه حندج، أو مليكة أو عدي، لقنه الشعر خاله المهلهل، ولد بنجد، وقضى صباه عابثا حتى قتل والده فجد في الأخذ بثأره. (الشعر والشعراء ١١١/١، والأعلام ٣٥١/١). وعجزه:

. . . . أساريع ظبي أو مساويك إسحل

وهو من الطويل. وانظر البيت في: ديوانه ٧٨ (ط الجزائر)، والمنصف ٥٨/٣، وابن يعيش ٩٢/٦، ١٤٤/٧. والمعنى أن هذه المحبوبة تتناول الأشياء ببنان لين ناعم غير غليظ ولاكز، يشبه دود ذلك المكان المتميز المسمى (ظبي) أو مساويك ذلك الشجر الدقيق الأغصان. والبيت شاهد على مجيء (عطا) بمعنى (أخذ).

وقال آخر :

[٢٠] - دَعِ الْمَكَارِمَ لا تَنْهَضْ لِبُغْيَتِهَا   واقْعُدْ فَإنّكَ أنتَ الطَّاعِمُ الكاسى[1].

ومن هاهنا وَهِم بعض النحويين فزعم أن المفعول الثاني الذى هو غير الأول منتصب بإضمار فعل، والوجه الصحيح أن الفعل الذى يرفع الفاعل هو الذي ينصب سائر المفعولات، واجعل قانونك ودستورك في ما يجوز تقدمه من المفعولين المذكورين إذا اتصل به ضمير الآخر، ومالا يجوز تقديمه منهما وهو كذلك مسألتين :

إحداهما من قبيل ما يجوز، والأخرىٰ من قبيل مالا يجوز؛ فالأولى : أعطيت [٧٥/أ] دينارَه زيداً، والثانية : / أعطيت مستحقَّهُ ديناراً[2].

[التنــازع] :

فصــل : إذا قلت : (قام وقعد زيد)، كان الاختيار فيه عند البصريين[3] إعمال

---

(١) بيت من البسيط قائله: الحطيئة وهو جرول بن أوس بن مالك العبسي، كنيته أبو مليكة، أدرك الجاهلية والإسلام، وكان هجاء عنيفا لم يكد يسلم من لسانه أحد، وبالغ في هجاء الزبرقان بن بدر فشكاه إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فسجنه عمر بالمدينة، واستعطف عمر بقصيدته المشهورة، فأخرجه بعد ما أخذ عليه العهد، عاش إلى نحو سنة ٤٥هـ. (الشعر والشعراء ١/٣٢٨ والأعلام ٢/١١٠).

والبيت من قصيدة يهجو فيها الزبرقان بن بدر. وانظر البيت في: ديوانه ٢٨٤، والشعر والشعراء ١/٣٣٤، والتبصرة ٢/٦٠٦ وابن يعيش ٦/١٥. قال ابن يعيش : طاعم: أي ذو طعم، وكاسي : أي ذو كسوة، وهو مما يذم به.

(٢) وذلك لأن الضمير في المثال الأول اتصل بالمفعول الثاني، وعاد على الأول الذي هو الفاعل في المعنى، فهو عائد على متأخر فى اللفظ لكن رتبته التقديم، ومن هنا صار جائزا. أما في المثال الثاني : فقد اتصل الضمير بالمفعول الأول الذي هو الفاعل في المعنى وعاد على الثاني المتأخر في اللفظ والرتبة، ومن هنا جاء المنع. وهي مقيسة على مسألة الفاعل والمفعول واتصال الضمير بأحدهما التي تقدمت في ص ٢٧٧.

(٣) انظر: الكتاب ١/٣٧، والمقتضب ٣/١١٢، ٤/٧٢، والإنصاف (م ١٣). وهذه المسألة هي التي يسميها النحاة: (الإعمال) أو (التنازع). وهي مبسوطة في كتب النحو.

الفعل الثاني في المفعول[1] المذكور لأنه أقرب الفعل[2] إليه، وإضمار [فاعـل[3]] للأول على شريطة أن الثاني يفسره لأنه هو، وقد أجازوا إعمال الأول .

وكان الاختيار فيه عند الكوفيين[4] إعمال الفعل الأول؛ لأنه أسبق الفعلين، وإضمار فاعل الثاني لِجَرْي ذكره في المتقدم، وقد أجازوا إعمال الثاني . وتعويل البصريين في هذا على علة السماع[5]؛ لأن أكثر ما وقع منه[6] في القرآن وفصيح الشعر على إعمال الثاني . قال الله سبحانه : ﴿ قَالَ آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا[7] ﴾ ولو أعمل الأول لقال : (أفرغه عليه قطرا)، وقال سبحانه : ﴿ هَاؤُمُ اقْرَءُوا كِتَابِيَهْ[8] ﴾

ولو أعمل الأول لقال : (اقرءوه). وقال الشاعر :

[21] - قَضَـى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّـى غَرِيْمَـهُ ... ...[9]

ولو أعمل الأول لقال : (فوفـاه).

والبصـريون يقـولـون - على أصـل اختيارهم - / : ضربت وضـربني زيدٌ [٧٥/ب]

---

(١) كذا في النسختين (المفعول). والصواب أن يقال: (الفاعل) أو (الاسم) أو المعمول)؛ لأنه ليس بمفعول.

(٢) كذا في النسختين (الفعل)، والأحسن أن تكون: (الفعلين).

(٣) في (أ) : فعل. والتصحيح من (ب).

(٤) انظر: الجمل ١١١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٨/ب ، ٨٩/أ، والإنصاف (م ١٣).

(٥) أدلة الفريقين وحججهم مبسوطة في : شرح الجمل لابن بابشاذ ٨٨/ب، والإنصاف (م ١٣)، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦١٣.

(٦) في (أ) فيه.

(٧) سورة الكهف ١٨/٩٦. وانظر الآية في: الإيضاح العضدي ١/٦٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٨/ب.

(٨) سورة الحاقة ٦٩/١٩. وانظر الآية في: المرجعين السابقين.

(٩) صدر بيت من الطويل لكثير عزة (٠٠ - ١٠٥هـ) وهـو أبو صخر كثير بن عبدالرحمن بن الأسود بن عامر الخـزاعي، شاعـر متيم مشهور. من شعراء الدولة الأموية ومن أهل المدينة. (الشعر والشعراء ١/٥١٠، والأعلام ٦/٧٢).

وعجزه :

... ... وعزة ممطول معنى غريمها

[والتقـدير : ضربت[1] زيدا وضربني زيد] إلا أنه لما كان المعنى : (تضاربنا[2]) جعلوا الجملتين جملة واحدة.

والكـوفيون يقـولون على أصل اختيارهم : ضربت وضربني زيداً، فيؤخرون مفعـول الأول؛ لأن الفعلين قد صارا كالفعـل الـواحـد، فإن قُدّم في المسـألـة (ضربني) فإنّ البصريين[3] يقولون : ضربني وضربت زيداً، فيضمرون الأول على شريطة التفسير. وأما الكوفيون : فإن الفراء[٥] لا يجيز هذه المسألة، لأن فيها إضماراً قبل الذكر، والكسائي[4] يجيزها إلا أنه يرى أن الفاعل يحذف حذفاً، وقد أَبَنَّا عن وجه الخطأ في حذف فاعل الفعل، وأما المفعول فقد قلنا وَعَلَّلْنا أن حذفه جائز فصيح، ولهذا حذفه البصريون في المسألة الأولى. ومما حذف منه المفعول من غير هذا النـوع قولـه سبحـانـه : ﴿ **وَالْحَـافِـظِيْنَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ** [5] ﴾ أي والحـافـظات فروجهن، وقـولـه : ﴿ **والـذَّاكِرِيْنِ اللَّهَ كَثِيْرًا والذَّاكِرَاتِ** [5] ﴾ أي

وهو البيت الرابع عشر من قصيدة عدتها ثلاثة وخمسون بيتا في ديوانه ١٤٠ ـ ١٤٨، وانظر البيت في : الشعـر والشعـراء ٥١٧/١، والإيضـاح العضدي ٦٦/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٩/ب، والمقتصد ٣٤٠/١، والإنصـاف ٩٠/١، وابن يعيش ٨/١، والعيني ٣/٣، والخـزانة ٣٨٢/٢. وفي الديوان ١٤٩ تخريج جيد لهذا البيت.

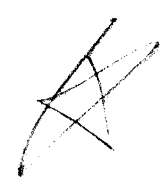
وقال ابن بابشاذ: «وفي هذا البيت شاهدان : الأول: من فعلين وهما: (قضى) و (وفى). والثاني: من اسمين وهمـا: (ممـطول) و (معنى)». وتبعه في القول بالشاهدين صاحب الإنصاف وغيره، وأنكر بعض العلماء الشاهد الثاني وحملوه على ما يخرجه من باب التنازع؛ لأن بقاءه فيه يوقع في محذور نحوي. انظر تفـاصيل هذه القضية: في المسـاعد ٤٥١/١، والعيني، والتصريح ٣١٨/١، والدرر اللوامع ١٤٦/٢، وحاشية الإنصاف ٩١/١ للشيخ محمد محي الدين عبدالحميد. وعلى أي حال فالدينوري لا علاقة له بهذا النزاع لأنه لم يستشهد إلا بالشطر الأول من البيت.

(١) زيادة من (ب). (٢) في (أ) تضاربا.

(٣) في (ب) البصريون، وهو خطأ ظاهر. وانظر النص على رأيهم والآراء الباقية في : الجمل ١١٢ ـ ١١٣.

(٤) انظر: الجمل ١١٣، وشرحه لابن بابشاذ ٩٠/ب، وابن يعيش ٧٧/١، وشرح الجمل لابن عصفور ٦١٧/١.

(٥) سورة الأحزاب ٣٥/٣٣، وانظر سيبويه ٣٧/١، والمقتضب ١١٢/٣.



والذاكراته / فأما قول امرىء القيس : [٧٦/أ]

[٢٢] - فَلَوْ أَنّ ما أَسْعَى لِأَدْنَى مَعِيْشَةٍ كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ[١]

فإنما أعمل فيه الأول لأمر منع من إعمال الثاني، وذلك أنه لو أعمل الثاني لكان التقدير: كفاني قليل من المال ولم أطلب قليلا[٢] من المال، فيقع التناقض ولا يلزم مثل ذلك في إعمال الأول إذ لا دليل عليه في البيت من هاء ترجع إلى الأول. والذى يَقْوَى في نفسي وماسبقني إليه أحد أن قوله: (ولم أطلب) معناه: ولم أسع[٣]، وهو غير متعد، فلذلك لم يحفل به، وأعمل[٤] الأول، ولا أدري كيف غَبِيَ على الأفاضل من أصحابنا ذلك حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول[٥]، وهذا ينبني على ما سلف به القول

---

(١) بيت من الطويل وهو - كما ذكر - لامرىء القيس، وانظر: ديوانه ١٢٢، وسيبويه ١/٤١، والمقتضب ٤/٧٦، والإيضاح العضدي ١/٦٧، والخصائص ٢/٣٨٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٩/أ، والمقتصد ١/٣٤٣، والإنصاف ١/٨٤، وابن يعيش ١/٧٩، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٦٢٢، والعيني ٣/٣٥، والخزانة ١/١٥٨. وفي البيت رواية أخرى ذكرتها بعض المراجع وأوردها الدينوري - كما سيأتي - تجعل البيت لا شاهد فيه وهي: (ولم أدأب) بدل (ولم أطلب)، لأن الفعل (أدأب) فعل لازم لا يحتاج إلى مفعول، فلا شاهد فيه إذن.

(٢) في (أ): كثيرا.

(٣) رأي الدينوري هذا نقله ابن خلف في شرحه لأبيات سيبويه ١/٤٧/أ (المخطوط) بنصه منسوبا للدينوري من قوله: «والذي يقوى في نفسي . . . «إلى قوله» «وقد روي (ولم أدأب)».

(٤) في النسختين: (ولا أعمل). وقد حذفت (لا) لأن المعنى بدونها أصبح كما ظهر لي.

(٥) ذكر صاحب الإنصاف ١/٨٣ أن الكوفيين هم الذين جعلوا هذا البيت من باب التنازع واستشهدوا به على مذهبهم في القول باعمال أول العاملين في المعمول المذكور، ثم ناقش رأيهم هذا ورد عليه وأبطله. ومع أن الكوفيين هم الذين استشهدوا بهذا البيت فإني أستغرب من الدينوري قوله: «ولا أدري كيف غبي ذلك على الأفاضل من أصحابنا حتى جعلوا البيت شاهدا لجواز إعمال الأول» فكيف جعلهم أصحابه مع أن ميوله بصرية - كما مر معنا كثيرا - وأنه لا يطلق هذا اللفظ إلا على البصريين. فلعله يريد بذلك ما ورد عن أبي علي الفارسي في الإيضاح ١/٦٧ حيث قال: «ومن إعمال الأول قوله: فلو أن ما أسعى . . .». لكن ابن عصفور في شرحه للجمل ١/٦٢٣ شرح ذلك وبينه بقوله: فإن قيل: فكيف جاء به الفارسي على الإعمال؟ فالجواب: أنه أراد بقوله (من الإعمال) أنه شبه للإعمال لتداخل الجملتين في العطف . .» ثم نظر ابن عصفور لذلك

من أن (لو) حرف وضع لأن يمتنع به الشيء لامتناع غيره[1]، وقد روي : (ولم أدأب)[2].

والمتعدي بحرف الجر من هذا القبيل يجري مجرى المتعدي، قال الله سبحانه : ﴿ يَسْتَفْتُوْنَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ [3] ﴾ على إعمال الثاني / ولو أعمل الأول [٧٦/ب] لقال : يفتيكم فيها في الكلالة، ومثله قول المسلمين في التشهد وغيره : (كَما صَلَّيتَ ورحمت[4] وبـاركتَ على إبراهيم، وعلى آل إبراهيم[5]) على إعمال الثالث، ولو أعمل

بما أنشده الفارسي في التذكرة على أنه من شبه الإعمال وهو ليس منه. وعلى كل فالمشتهر في كتب النحو أن جعل هذا البيت من باب التنازع إنما هو رأي كوفي، أما البصريون فيخرجون البيت من باب التنازع لأن شرط التنازع غير موجود فيه وهو صحة توجه العاملين للمعمول المذكور مع سلامة المعنى. فكلمة (قليل) عمل فيها العامل الأول وهو (كفاني) وأما العامل الثاني (ولم أطلب) فلا يصح توجهه إليها؛ لأن ذلك يسبب تناقضا يفسد المعنى. ويلزم عليه تقدير مفعول للفعل (أطلب) يتناسب مع المعنى ويؤيده البيت الذى يلِيه، وهو كلمة (الملك)، وهذا ما يراه البصريون بدءا من سيبويه والمبرد ثم من جاء بعدهم. أو أن يضمن الفعل (أطلب) معنى نظيره اللازم (أسع) الذى لا يحتاج إلى مفعول، كما يرى ذلك الدينوري. والحديث عن البيت وتوجيهه مفصل في المراجع المشار إليها عند تخرجه.

(١) عرض ابن بابشاذ في شرح الجمل ٨٩/ب، وعبدالقاهر في المقتصد ٣٤٣/١ وغيرهما لبيان معنى (لو) في هذا البيت، وبينـا أن التـأمـل في معنـاها هنا يؤدي إلى إخراج البيت من باب التنازع، وهو ما يشير إليه الدينوري، وهو رأي البصريين.

(٢) أي : فلا شاهد فيه؛ لأن (أدأب) فعل لازم لايحتاج إلى مفعول.

(٣) سورة النساء ١٧٦/٤.

(٤) في (أ): وباركت ورحمت. وقد اخترت ما في (ب) لأنه سيأتي مايؤيده.

(٥) هذا النص لم أجده بهذا اللفظ في كتب الحديث مرفوعا للنبي صلى الله عليه وسلم، وإنما جاء بلفظ: «اللهم صلِّ على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد».

وقـد أخـرجـه البخاري بهذا اللفظ في ثلاثة مواضع : الموضع الأول: في فتح الباري ٤٠٨/٦، برقم (٣٣٧٠) في كتاب الأنبياء، باب منه. الموضع الثاني : في ٥٣٢/٨، برقم (٤٧٩٧) في كتاب التفسير، باب (إن الله وملائكته يصلون على النبي). الموضع الثالث: في ١٥٢/١١، برقم (٦٣٥٧) في كتاب الدعوات. باب الصلاة على النبي. وأخرجه مسلم بلفظ قريب منه في: صحيحه ٣٠٥/١، برقم (٤٠٦) في كتاب الصلاة، باب الصلاة على النبي بعد التشهد.

الثاني لقيل : كما صليتَ ورحمتَ وباركتَ [عليه[1]] وعليهم إبراهيم وآل إبرهيم ولو أُعمل الأول لقيل : كما صليتَ [ورحمتهم[2] وباركت عليهم على إبراهيم وآل إبراهيم[2]].

وأنت بهذا القدر تتسلَّط وتقتدر على استنباط أجوبة ما يرد عليك من دقيق مسائل هذا النوع إذا أحسنتَ له استعمالا ، ووسّعت من نفسك للتصرف فيه مجالا .

فصــل : ومما يلحق بالفاعل الصريح أعني ماليس مشبها بالفاعل ولا مفعولا أقيم مقام الفاعل ثلاثة أنواع : الأول : ما ارتفع بعد (نعم وبئس) وأشباههما . والثاني : ما ارتفع بفعل التعجب . والثالث : ما ارتفع بالأسماء الخمسة العاملة . ونحن نفرد لها أبوابا ، تتضمن من فوائدها خلاصة ولبابا .

---

(١) زيادة من (ب) .

(٢) في (ب) : (ورحمته وإياهم وباركت عليه وعليهم على إبراهيم وعلى آل إبراهيم) .

[٧٧/أ]

/ باب نعم وبئس وماضارعهما ووقع في معناهما

نعم وبئس : فعلان ماضيان[١] قد لزما بناء واحدا، وصارا كالمَثَلِ [في أنه[٢]] يُحكى كما جرى وقت جرى ولا يراعى فيه تذكير ولا تأنيث[٣] ولا غيرهما من أحوال الأسمـاء كقولك : (الصَّيْفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ[٤])، وإن كان المخاطب رجلا؛ لأن المعنى [٥] : أنت عندى كالمرأة التي قيل لها : (الصيف ضيعت اللبن)، ولهذا لم يتصرفا؛ أي لم تختلف أبنيتهما، ولم يدلا على حدث، ولا بني منهما اسم للفاعل، ولا للمفعول ، ولا للزمان، ولا للمكان، ولم يصاغا لما لم يسم فاعله، ولم يتصـل بهمـا ضمير الاثنين، ولا ضمير الجمـاعة، ولا معتبر بما حُكي عن بعضهم من ذلك؛ لأنه غلط[٦] ، وقد تلحقها علامة التأنيث على جهة التخيير كما قلنا، فيقال : نعمت المرأة ونعم المرأة، فمن ألحق العلامة قال : هما فعلان كسائر / الأفعال. ومن تركها قال : المراد بالمرأة الجنس ، ويقول : هذه الدار نعمت البلد؛ لأن المراد بالبلد الدار، وهذا البلد نعم الدار، لأن المراد بالدار البلد[٧] . [٧٧/ب]

---

(١) هذا رأي البصريين، وقد تقدم الحديث عن الخلاف في هذه المسألة في ص ١٤٩.

(٢) ليست في (ب).

(٣) في كلامه تعميم وتسامح ؛ لأن (نعم وبئس) يؤنثان مع المؤنث ويذكران مع المذكر، وليسا في ذلك كالمثل، كما سيأتى.

(٤) انظر هذا المثل في : أمثال الضبي ٥١، وأمثال أبي عبيد ٢٤٧، والفاخر ١١١، والزاهر ٢/٢٣٥. وجمهرة العسكري ١/٥٧٥، والوسيط ٤٧، وفصل المقال ٣٥٧، ومجمع الميداني ٢/٦٨، والمستقصى ١/٣٢٩.

(٥) انظر: المقتضب ٢/١٤٥.

(٦) قال ابن عصفـور في شرح الجمل ١/٦٠٦ : «وحكى أبو الحسن الأخفش أن من العرب من يبرز الضمير فيقول : نعما ونعموا، حكى ذلك في كتابه عن أبي محمد وأبي صالح السليل، ثم قال بعد ذلك : إني لا آمن أن يكونا قد فهما التلقين» أ.هـ. ، وذكر ابن يعيش ٧/١٢٧ أن الكسائي حكى مثل ذلك عن العرب.

(٧) انظر: سيبويه ١/٣٠١-٣٠٢، والأصول ١/١٣٤.

وقد دَلَّلْنا على أنهما فعلان[1] ونريد ألا نُخلي هذا المكان من زيادة تؤكد ذلك وتوضحه، وهي أن من الأدلة على أن (نعم وبئس) فعلان :

رفعهما للظاهر، وتضمنهما للضمير، ودخول لام القسم عليهما[2].

والدليل على أنهما ماضيان : عطفهما على الفعل الماضي، وأن أصلهما : نَعِمَ وبَئِسَ[3].

وفيهما أربع لغات[4] : الأصل، والاتباع، وإسكان العين من غير نقل، وإسكانها مع النقل، وهي اللغة المشهورة، وهذه اللغات توجد لغيرهما من الأفعال كـ (شَهِدَ) والأسماء كـ (فَخِذْ) لعلة جامعة وهي : كون الثاني حرفا حلقيا، وقد تكررت معاني هذه الجملة، إلا أن الزيادة تُحسِّن الإعادة[5].

[٧٨/أ] وهما موضوعان عند أهل هذا اللسان للمبالغة في المدح والذم / لأنك إذا قلت : نعم الرجل زيد، وبئس الغلام عمرو، كان التقدير: محمود في جميع الرجال جداً جداً زيد، ومذموم في جميع الغلمان جداً جداً عمرو. وهذا خلاف ما اعتقدت العامة فيهما من أنهما موضوعان للاقتصاد في الحمد والذم[6]، ويكفي في

(١) تقدم ذلك في ص ١٦.

(٢) هذه الأدلة وردت بهذا النص والترتيب في شرح اللمع لابن برهان ٢/٤١٧.

(٣) انظر سيبويه ١/٣٠١، والمقتضب ٢/١٤٠.

(٤) تقدم الحديث عن هذه اللغات ومراجعها في ص ١٤٩. ولإيضاح عبارته هنا حول لغاتها أقول: قوله: (الأصل) يعنى: نَعِمَ. وقوله : (والإتباع) يعني: نِعِمَ، أي إتباع الأول للثاني في الكسر. وقوله: (وإسكان العين من غير نقل) يعنى: نَعْمَ. وقوله : (وإسكانها مع النقل) يعني: نِعْمَ، وهي اللغة المشهورة.

(٥) يشير بذلك إلى أنه قد سبق له الحديث عنها وذلك في ص ١٤٩، كما ذكرت قبل قليل.

(٦) قال ابن برهان في شرح اللمع ٢/٤١٧ : «واعلم أن العامة تذهب في (نعم) و (بئس) إلى أنهما للاقتصاد في المدح والذم .. ومذهب العربية خلاف ذلك»، ثم ذكر قصة للقاضي شريك مع رجل من بني أمية، تفيد أن القاضي كان ممن يذهب بهما هذا المذهب حتى نبهه هذا الأموي إلى خطئه بذكر الآيات التي ذكر الدينوري وغيرها مما يماثلها. وتأثر الدينوري بابن برهان واضح في هذا الموضع وفي الموضع الذى مر قبل قليل.

الرد عليهم قوله سبحانه مُتمدحاً : ﴿ وَلَقَدْ نَادَانَا نُوحٌ فَلَنِعْمَ الْمُجِيبُونَ [1] ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمَاهِدُونَ [2] ﴾ .

[المرفوع بـ (نعم) و (بئس)] :

فصـــل : المرتفع بنعم وبئس ثلاثة أشياء :

معرف باللام تعريف الجنس، ومضاف إلى ذلك، وضمير لذلك قد ألزم التفسير بنكرة من جنسه منصوبة على التمييز[3] .

فـالأول : كقولك : نعم الرجل زيد، فـ (الرجل) هاهنا لا يراد به رجل بعينه بل الجنس ، كقولك : افْرَقْ الأسد والذئب ، فإذا ثَنَّيتَ وجمعتَ قلت : نعم الرجلان الزيدان، ونعم الرجال الزيدون. والتقدير : محمود في الرجال إذا مُيِّزوا اثنين اثنين / الزيدان ، ومحمود في الرجال إذا ميزوا جماعة [جماعـة[4]] الزيدون. وقد [٧٨/ب] أجاز المبرد[5] : نعم الذي قام زيد، على أن (الذي) اسم جنس قياسا على قوله تعالى : ﴿ والَّذِيْ جَاْءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ [6] ﴾ والوجه أن يكون فاعلهما ماله نكرة تفسره إذا أضمر[7] .

---

(١) سورة الصافات ٣٧/٧٥.　　(٢) سورة الذاريات ٥١/٤٨ .

(٣) انظر: سيبويه ١/٣٠٠ - ٣٠١، والمقتضب ٢/١٤١ - ١٤٣ . وزاد السيوطي في الهمع ٢/٨٥: أو مضاف لمضاف إلى ما فيه أل كقوله: فنعم ابن أخت القوم غير مكذب . . . .
قيل : أو مضاف إلى ضمير عائد عليه أي على ما هي فيه كقولهم:
فنعم أخو الهيجا ونعم شبابها . . . .
والأصح أنه لا يقاس عليه لقلته. أ. هـ وانظر الأشموني ٣/٢٥ .

(٤) ليست في (ب).

(٥) المقتضب ٢/١٤٣، وذكر المرادي ٣/٨٣ أن الفارسي أجازه - أيضا -، كما ذكر أن الكوفيين والجرمي في الفرخ وابن السراج منعوه.　　(٦) سورة الزمر ٣٩/٣٣. وانظر البحر المحيط ٧/٤٢٨.

(٧) هذا الكلام كأنه رد على المبرد. أي : أن الاسم الموصول (الذي) ليس كذلك فلا يصح هنا، انظر هذا الرد في الأصول ١/١٣٣.

والثانـي: كقولك: نعم وافد العشيرة زيد، ولا يجوز أن يرتفع بهما مضاف إلى غير المذكور، فأما ماسمع من ذلك فشاذ لا يُعرّج عليه وهو في مثل قول الشاعر:

[٢٣] - فَنِعْمَ صَاحِبُ قَومٍ لا سِلاحَ لَهُم وَصَاحِبُ الـرَّكْبِ عُثْمـانُ بنُ عَفّـانا[١]

والثالـث: كقولك: نعم رجلا زيد، والتقدير: نعم الرجل رجلا زيد، ولا مانع من أن تأتي بهذه النكرة بعد الظاهر تأكيدا، فنقول: نعم الرجل رجلا زيد[٢]، قال الشاعر:

---

(١) بيت من الطويل في نسبته خلاف؛ فقيل: لكثير بن عبدالله النهشلي المعروف بابن الغريرة، وقيل: لحسان بن ثابت وقيل: لأوس بن مغراء. وهذا الخلاف مبسوط في العيني ١٧/٤ والخزانة ١١٧/٤، والبيت من شواهد: الإيضاح العضدي ٨٥/١، وابن يعيش ١٣١/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠١/١، والهمع ٨٦/٢.

والنحاة يحكمون بشذوذ هذا البيت لأن فاعل (نعم) جاء فيه غير مقترن بالألف واللام الجنسية ولا مضاف إلى ذلك. وإنما مضاف إلى مجرد منها. وذكر المرادي ٨٠/٣، أن الفراء أجازه، وأن إجازته - أيضـا - نقلت عن الكوفيين وابن السراج.

(٢) الدينوري تابع في هذا الرأي المبرد فهو الذى نص على جواز الجمع بين فاعل نعم وتمييزها في المقتضب ١٥٠/٢ حيث قال: «واعلم أنك إذا قلت: نعم الرجل رجلا زيد، فقولك: (رجلا) توكيد؛ لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولا، وإنما هذا بمنزلة قولك: عندي من الدراهم عشرون درهما، إنما ذكرت الدرهم توكيدا، ولو لم تذكره لم تحتج إليه، وعلى هذا قول الشاعر:

تزود مثل زاد أبيك فينا. . . . الخ» أ. هـ.

وهذا خلاف ما يراه سيبويه ومن تابعه من الجمهور، يقول ابن يعيش ١٣٢/٧ في ذلك: «قد اختلف الأئمة في هذه المسألة، فمنع سيبويه من ذلك وأنه لا يقال: نعم الرجل رجلا زيد، وكذلك السيرافي وأبوبكر بن السراج، وأجاز ذلك المبرد وأبو على الفارسي، واحتج في ذلك سيبويه بأن المقصود من المنصوب والمرفوع الدلالة على الجنس، وأحدهما كاف عن الآخر، وأيضا فإن ذلك ربما أوهم أن الفعل الواحد له فاعلان وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل وإذا نصبت النكرة بعد ذلك آذنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل لأن النكرة المنصوبة لا تأتى إلا كذلك، وحجة المبرد في الجواز: الغلو في البيان والتأكيد، والأول أظهر وهو الذي أراه لما ذكرناه، فأما بيت جرير وهو: تزود مثل. . . الخ، فإنه (أي المبرد) أنشده شاهدا على ما ادعى من جواز ذلك، فإنه رفع (الزاد) المعرف بالألف واللام بأنه فاعل (نعم) و (زاد أبيك) هو المخصوص بالمدح، و (زادا) تمييز وتفسير. والقول عليه أنا لا نسلم أن (زادا) منصوب بـ (نعم)، وإنما هو مفعول به لـ (تزود) والتقدير:

[٢٤] - تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أَبِيكَ فِيْنَا   فَنِعْمَ الزَّادُ زادُ أَبِيكَ زادا[1]

وهذا يجرى مجرى قولهم : عندي من الدراهم عشرون درهما، وقد يكون المفسر والمؤكد[2] مضافا إلى نكرة .

* * *

/ فصل : لابد بعد المرفوع بـ (نعم) و (بئس) من اسم معروف أو نكرة [٧٩/أ] مخصصة يكون مقصودا بالمدح أو الذم كزيد في الأمثلة المتقدمة، وهو مرفوع بأحد وجهين[3] :

إما بأنه مبتدأ وماقبله خبره وهو مؤخر بِنيّة التقديم ولو قُدم لجاز وكان في موضعه

تزود زادا مثل زاد أبيك فينا، فلما قدم صفته عليه نصبها على الحال، ويجوز أن يكون مصدرا مؤكدا محذوف الزوائد، والمراد: تزود تزودا، وهو قول الفراء، ويجوز أن يكون (الزاد) - [الأصح : زادا] - تمييزا لقوله: مثل زاد أبيك فينا، كما يقال: لي مثله رجلا، وعلى تقدير أن يكون العامل فيه (نعم) فإن ذلك من ضرورة الشعر هكذا قال أبو بكر بن السراج وما ثبت للضرورة يتقدّر بقدر الضرورة ولا يجعل قياسا» انتهى كلام ابن يعيش.

ولابن عصفور في شرح الجمل ٦٠٦/١ كلام في البيت موافق لكلام ابن يعيش في جعل (زادا) مفعولا به لـ (تزود) وليست تمييزا، وذلك للحيلولة دون اجتماع فاعل نعم وتمييزها. وانظر في المسألة: سيبويه ٣٠٠/١ - ٣٠١. وقد ثبت عنه المنع.

والإيضاح العضدي ٨٨/١، وقد ثبت عن صاحبه موافقة المبرد في القول بالجواز. أما ابن السراج فمع أن ابن يعيش قد نسب إليه المنع، فإني وجدت في كتابه الأصول ١٣٨/١ مايفيد موافقته للمبرد وترديد كلامه بنصه دون اعتراض عليه.

(١) بيت من الوافر لجرير من قصيدته المشهورة في مدح عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه. وانظر: ديوانه ١٣٥، والمقتضب ١٥٠/٢، والإيضاح العضدي ٨٨/١، والخصائص ٨٣/١، ٣٩٦ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٦/ب، وابن يعيش ١٣٢/٧، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٦/١، والعيني ٣٠/٤ والخزانة ١٠٨/٤. وقد تقدم الحديث عن الشاهد في البيت وما قيل فيه من كلام مفصلا في الحاشية السابقة.

(٢) في (ب) أو المؤكد. ولعلها أحسن.

(٣) هذا مايراه عامة العلماء كما في : سيبويه ٣٠٠/١، والمقتضب ١٤١/٢، والأصول ١٣١/١، والجمل

كقولك : مررت به المسكين[1] إذا رفعت ، ولهذا شبه سيبويه[2] (نعم الرجل زيد) بقـولـك : (زيد ذهب أخوه) وعلى هذا الوجه يجوز دخول كان، وإنّ، وظنت، عليه[3] ، والضمير[4] الراجع إلى المقصود بالمدح أو الذم من الجملة المخبر بها عنه ما اشتمل عليه فاعل نعم أو بئس[5] ، لأنه شائع ينتظم الجنس[6] ويستغرقه حسب ما ذكر، وهذا المقصود جزء من أجزائه وواحد من أبعاضه، ولا يصح أن يكون إلا كذلك كما إذا قلت : زيد فارهُ العبدِ، لا يجوز أن تريدف من العبيد غير عبده[7] .

[٧٩/ب] وأما بأنه خبر مبتدأ محذوف، كأنك / لما قلت : نعم الرجل، قيل لك: من هذا

١٢١ ، وغيرها من أمهات كتب النحو. غير أني وجدت ابن عصفور في شرح الجمل ١/٦٠٥ زاد وجها ثالثا وهو: أن يكون المخصوص بالمدح مبتدأ خبره محذوف أي : زيد الممدوح، أو المذموم، وقد ذكره الأشموني ٣٧/٣ منسوبا لابن عصفور، ورد عليه.

(١) أي : المسكين مررت به. انظر: الإيضاح العضدي ١/٨٥.

(٢) الكتاب ١/٣٠٠. وسيبويه لم يشبه (نعم الرجل زيد) بقولك : (زيد ذهب أخوه)، وإنما قال: «وأما قولهم: نعم الرجل عبدالله، فهو بمنزلة : ذهب أخوه عبدالله . . . وإذا قال: عبدالله نعم الرجل، فهو بمنزلة: عبدالله ذهب أخوه. . ». والمؤدى واحد؛ لأن الجمل الأربع كلها اسمية، ولم يأخذ الدينوري هذا الكلام من كتاب سيبويه مباشرة وإنما أخذه من الإيضاح ١/٨٦.

(٣) قولـه: (وعلى هذا الـوجه يجوز دخول: كان وإن وظننت عليه) أي: على الوجه الأول من وجهي إعراب المخصوص بالمدح وهو: جعله مبتدأ مؤخرا على نية التقديم، يجوز دخول هذه النواسخ عليه. وفي هذا يقول ابن السراج في الأصول ١/١٣٩ : «ويدخلون (الظن) و (كان) فيقولون: نعم الرجل كان زيد، ترفع (زيدا) بـ (كان)، و (نعم الرجل) خبر (كان)، وهذا كلام صحيح، وكذلك: نعم الرجل ظننت زيدا، تريد: كان زيد نعم الرجل، وظننت زيدا نعم الرجل».

(٤) التعبير بكلمة (الرابط) أولى من (الضمير) لأنه لا ضمير هنا.

(٥) في (ب): وبئس.

(٦) يريد الدينوري بذلك أن يبين أن جملة الخبر هنا ـ وإن خلت من ضمير يربطها بالمبتدأ ـ فإنها لم تعدم الرابط الذى يسوغ الإخبار بها، وهو ما اشتمل عليه فاعل نعم وبئس لأنه شائع ينتظم الجنس. وقد أوضح ذلك بصورة أفضل كل من ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٨٣، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٦٠٣، وقبلهما الفارسي في الإيضاح ١/٨٥.

(٧) انظر: سيبويه ١/٣٠١، والمقتضب ٢/١٤٩، والأصول ١/١٣٣.

الممدوح ؟ فقلت : زيد ، أي هو زيد ، وليس لأحد أن يقول في مثل هذه المسألة : زيد بدل من الرجل ، لأنه يؤدي إلى أنه[1] يجوز : نعم زيد[2] ؛ لأن البدل : وضع الثاني موضع الأول ، فإن ارتكب ذلك[3] قياسا على قوله : ﴿ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيْقَا ﴾[4] قيل له : ولا سواء ؛ لأن (حَسُنَ) متصرف ، وقد قيل : كل مالا يجوز أن يقع بعد (أي) لا يجوز أن يقع بعد نعم وبئس ، فكما أنك لا تقول : أي أفضل الرجلين أخوك ، فكذا لا تقول نعم أفضل الرجلين أخوك لأن (نعم) مدح ، و (أفضل) مدح ، والمدح لا يقع على المدح ، وإنما لم يمكن[5] : أي أفضل وبابه ؛ لأن ذلك يسوق إلى أن يكون الأخ بعض أحد الرجلين .

ولك أن تحذف المقصود بالمدح والذم لما تقدم ذكره[6] ، قال الله سبحانه في قصة أيوب : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِراً نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّه أَوَّاب[7] ﴾ ومثله : ﴿ بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ[8] ﴾ إذا نويت في الذين كذبوا الجر / ، وإنْ نويت [٨٠/أ] فيه الرفع[9] كان مضافا إليه قد أقيم مقام المضاف بعد أن حذف وقدر فيه إعرابه ،

---

(١) في (ب) : أن .

(٢) انظر : المقتضب ١٤٢/٢ ، فقد تحدث عن قضية البدلية هذه وأبطلها ، وردد كلامه ابن السراج في الأصول ١٣٣/١ ، وكأن الدينوري أخذ كلامهما فاختصره واكتفي بمضمونه ، وقد نسَب المرادي ١٠١/٣ والأشموني ٣٧/٣ القول بالبدلية إلى ابن كيسان .

(٣) قوله : (فإن ارتكب ذلك) أي إجازة أن يكون فاعل نعم غير مقترن بالألف واللام الجنسية ولا مضاف إلى مقترن بها ، كقولك (نعم زيد) قياسا على قوله تعالى : ﴿ وحسن أولئك رفيقا ﴾ حيث جاء فاعل (حسن) ليس كذلك مع أنها مشبهة بـ (نعم) في المدح . قيل له : ليس الفعلان سواء ، فمع ما بينهما من التشابه في المدح ، إلا أن (حسن) متصرف و (نعم) جامد ، وتصرفه أعطاه نوعا من السعة . وانظر في هذا الموضوع : الأصول ١٣٩/١ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٦٠٧/١ - ٦٠٨ ، والبحر المحيط ٢٨٨/٣ .

(٤) سورة النساء ٦٩/٤ .   (٥) في (ب) : لم يكن .

(٦) أي : إذا تقدم له ذكر في الكلام يدل عليه .

(٧) سورة ص ٤٤/٣٨ ، والتقدير : نعم العبد أيوب ، فحذف (أيوب) لتقدم ذكره .

(٨) سورة الجمعة ٥/٦٢ .

(٩) كلمة (الذين) في هذه الآية - كما ذكر الدينوري - تحتمل وجهين :

وكان التقدير : بئس مثل القوم مثل الذين كذبوا، وإلا لم يكن فاعل بئس مشتملا على المقصود بالذم وانتقض الأصل المقرر[١] لأن (الْمَثَل) قول، و (الذين كذبوا) ناس. وعلى هذا الوجه يحمل قوله : ﴿ سَاْءَ مَثَلًا الْقَوْمُ الَّذِيْنَ كَذَّبُوا [٢] ﴾ لأن التقدير: ساء المثلُ مَثَلاً مثل القوم الذين كذبوا[٣]، فأما قوله : ﴿ كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِم [٤] ﴾ فالمقصود فيه الذم محذوف بدلالة ما تقدم عليه[٥]، وقُرِىء عليَّ في كتاب صَنَّفَهُ بعضُ البغداديّين المتأخرين[٦] أن التقدير : كبرت الكلمةُ كلمةٌ[٧] تخرج من أفواههم على إقامة الصفة - وهي الفعل -

الأول : أن تكون في موضع جر صفة لـ (القوم) وعليه فالمقصود بالذم محذوف للعلم به، تقديره: بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله مثل هؤلاء. وعلى هذا استشهد بها الدينوري؛ لأنها حينئذ مثل قوله تعالى: ﴿ نعم العبد إنه أواب ﴾ في حذف المخصوص للعلم به.

الثاني : أن تكون في موضع رفع، فتكون هي المقصود بالذم، ولكن نظرا لأنها ليست من جنس فاعل بئس - والقاعدة تقول إنه لابد من تجانسهما - فإنه لابد من تقدير مضاف مماثل للفاعل كما قدره الدينوري والتقدير: بِئْسَ مثل القوم مثل الذين كذبوا، وتكون كلمة (الذين) مضافا إليه حل محل المضاف المحذوف وأخذ إعرابه وانظر في هذه الآية؛ الإيضاح العضدي ١/ ٨٧ وحاشيته، وابن يعيش ٧/ ١٣٧.

(١) المراد بقوله : (الأصل المقرر) هو ما سبق أن أشرت إليه في الحاشية السابقة وهو قول العلماء: (إن من حق المخصوص بالمدح أو الذم أن يجانس فاعل نعم أو بئس) انظر: المرجعين السابقين.

(٢) سورة الأعراف ٧/ ١٧٧.

(٣) انظر في هذه الآية - أيضا - المرجعين السابقين.

(٤) سورة الكهف ١٨/ ٥.

(٥) وتقدير الكلام : كبرت كلمة خارجة من أفواههم تلك المقالة التي فاهوا بها وهي مقالتهم: اتخذ الله ولدا. انظر: البحر المحيط ٦/ ٩٧.

(٦) يبدو لي - والله أعلم - أنه يريد: شرح اللمع لابن برهان، فهذا التقدير موجود فيه في ٢/ ٤٢١، بما في ذلك الآية التي نظر بها وهي: ﴿ ومن أهل المدينة ... ﴾، والحديث عنها. ومعلوم لدينا أن صلة الدينوري بكتاب ابن برهان هذا ليست بعيدة، وقد مر بنا عدة مواضع تؤكد ذلك.

(٧) هكذا قدرها ابن برهان ونقلها عنه الدينوري، وقدرها ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٣٨٤ تقديرا أسلم وأكمل حيث قال: «أي كبرت الكلمةُ كلمةً تخرج من أفواههم. فالكلمة الأولى : فاعلة، والكلمة الثانية:

مقام الموصوف[1]، قال: ومثله في حذف الموصوف ـ وإن لم يكن من هذا الباب: ﴿ وَمِنْ أَهْـلِ الْمَدِيْنَةِ مَرَدُوْا عَلَى النِّفَاقِ[2] ﴾ أي ناسٌ مردوا على / النفاق، [٨٠/ب] وهذا يوافق رأي الكسائي. وقد رَذَّلَهُ ابن السراج[3] واسْتَركَّهُ، وذلك أن الأصل في الوصف اسم، فإن وقع الفعل وصفا فإنما هو كالنائب عن الاسم في ذلك، وإقامة الصفة وهي اسم مقام الموصوف تضعف، فإقامة الفعل إذن مقامه أضعف وأبعد، وإذا أمكن تأويل الآية التي اعتمد عليها وتَعَكَّزَ بها، وما يجري في مضمارها بغير[4] ذلك سقطت حجته.

* * *

تمييز، والكلمة الثالثة: المقصودة بالذم مرفوعة بالابتداء، و (تخرج من أفوههم) جملة في موضع رفع نعت لها، كأنه قال: (كلمة خارجة من أفواههم)»، وابن بابشاذ في ذلك متابع لشيخه الواسطي **٢١٣**.

(١) الفعل (تخرج) في الآية يحتمل وجهين:

الأول: أن يكون في موضع نصب صفة لـ (كلمة)، والمخصوص بالذم محذوف معلوم مما قبله أي كبرت كلمة خارجة... قولهم اتخذ الله ولدا...، وهو ما يراه الدينوري.

الثاني: أن يكون في موضع رفع صفة لمحذوف هو المخصوص بالذم، وقامت صفته وهي الفعل مقامه، والتقدير: كبرت الكلمة كلمة كلمة خارجة... وهو الذي حكاه الدينوري عن أبن برهان كما بينت، وذكر أنه مضمون رأي الكسائي الذي أنكره ابن السراج ـ وسأثبت بعد قليل كلام ابن السراج هذا بإذن الله ـ وانظر في هذه الآية ـ بالاضافة إلى ما تقدم من مراجع ـ كلا من: إعراب العكبري ٢/٩٨، وشرح الكافية للرضي ٢/٣١٧، والبحر المحيط ٦/٩٧.

(٢) سورة التوبة ٩/١٠١.

(٣) قال ابن السراج في الأصول ١/١٣٩ ـ ١٤٠: «وكان الكسائي يجيز: نعم الرجل يقوم، وقام، وعندك. فيضمر، يريد: نعم الرجل رجل عندك، ونعم الرجل رجل قام، ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلا قام ويقوم. قال أبوبكر: وهذا عندي لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات يدخل عليها مايدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة وقد يستقبح ذلك في مواضع، فكيف تقيم الفعل مقام الاسم وإنما يقوم مقام الصفة، وإن جاء من هذا شيء شذ عن القياس فلا ينبغي أن يقاس عليه بل نقوله فيما قالوه فقط». وقد ذكر ابن يعيش ٧/١٣٤ رأي الكسائي هذا، واختصر كلام ابن السراج في الرد عليه.

(٤) في (أ) لغير.

[إجراء (فَعُلَ) مجرى نعم وبئس] :

فصــل : ماجاء من الأفعال على مثال (فَعُلَ) فهو يجري مجرى (نعم وبئس[1]) لأنك تمدح أو تذم به وأنت متعجب، وهو نحو: حَسُن، وظَرُف، وكَرُم، وشَرُف، ونحـو : قَبُح ، وضَعُف، وأصـل (ساء) سَوُءَ ، مثل: كَرُم، فلذلك لحق بهذا[2] القسم، ودخـل في هذا الشعب، وقـال بعضهم : لك أن تذهب بسائر الأفعال مذهب (نعم وبئس) فتردها إلى مثال (فَعُلَ) وتستعملها استعماله، واستثنوا ثلاثة أفعـال سمعت في ذلك على أصل وزنها / وهي : عَلِمَ، وجَهِلَ، وسَمِعَ، فأما [٨١/أ] المضـاعف وَمُعَلّ العين فإنّهم ينوون بهما هذا الوزن مع بقائهما على حالهما، وكذلك ما كان معتل اللام، إلا أن الكسائي[3] كان لا يأبى أن يقول: قَضُوَ ودَعُوَ ونحوهما، قال أبو بكر بن السراج[4] : وهو القياس عندي.

وحَبُبَ لا حق بهـذا الضـرب ولا ئق أن يقـع في هذا الفصـل إلا أن له أحكاما وخصائص تقتضي عزله عنه وتمييزه منه.

[حَــبَّذا] :

فصــل : (حبذا) : جملة مركبة من فعل، وفاعل، فالفعل (حَبَّ) والفاعل (ذا) والتقدير حب الشيء[5]؛ لأن (ذا) اسم مبهم يقع على كل شيء، وأصل (حَبَّ) حَبُبَ مثل : كَرُم. إلا أنهم أسكنوا العين منه ليكون السكون طريقا إلى الاغام لا لتقاء المثلين، ثم منهم[6] من أبقى حاءه على حركتها، ومنهم من نقل حركة[7] الباء إليها، وقد رُوي الوجهان في قول الشاعر :

---

(١) هذا الفصل بكامله أخذه الدينوري ـ كما يبدو ـ من كتاب الأصول ١/١٣٦ ـ ١٣٧ لابن السراج مع اختلاف يسير لا يكاد يذكر، كما أخذ مضمونه وبعض نصوصه ـ أيضا ـ ابن يعيش ٧/١٢٩.

(٢) اعترض هنا في (أ) كلمة (الاسم) هكذا: (فلذلك لحق بهذا الاسم القسم). وليست في (ب). ولا محل لها في نظرى.

(٣) الأصول ١/١٣٦، وابن يعيش ٧/١٢٩.

(٤) الأصول ١/١٣٦.

(٥) انظر: سيبويه ١/٣٠٢.

(٦) أى: من العرب. انظر: ابن برهان ٢/٤٢٠.

(٧) في (ب): بحركة الياء.

[٢٥] - . . . . وَحُـبَّ بِهـا مَقْتـولَـةً حِيْنَ تُقْتَـلُ[1]

/ وقد أجازوا الوجهين بعد الأصل في سائر إخواته[2] حملا عليه وإن لم تطرد العلة. [٨١/ ب] وقد غلبت على (حَبَّ) مع (ذا) الاسمية؛ لقوة الاسم فصارا[3] اسما واحدا[4]، وتلازما لفظا واختلطا خَطًّا، وقد غَلَّب قوم[5] عليهما الفعلية مراعاة للأسبق[6]، وقد لزم (حبذا) طريقة

---

(١) عجز بيت من الطويل للأخطل (١٩ ـ ٩٠هـ) غياث بن غوث التغلبي، من نصارى الحيرة بالعراق، شاعر الأمويين، وأحد شعراء النقائض، (الشعر والشعراء ١/ ٤٩٠، والأعلام ٥/ ٣١٨)، وصدر البيت :

فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها . . . .

وهو من قصيدة طويلة في ديوانه يمدح بها خالد بن عبدالله بن أسيد بن أبي العيص، ورواية الديوان : (وأطيب بها. .) فلا شاهـد فيها، وورد في الخزانة أن أبا حنيفة الدينوري رواه هكذا: (فلذت لمرتاح وطابت لشارب وأحبب بها. . .)، ومعنى هذا أنه خلط بين بيتين من نفس القصيدة.

وانـظر في هذا البيت: الـديوان ٢٦٣ (حاوي) وإصلاح المنطق ٣٥، والأصول ١/ ١٣٧، وسر الصناعة ١/ ١٥٩، وابن برهـان ٢/ ٤٢٠، وأسرار العـربية ١٠٨، وابن يعيش ٧/ ١٢٩، والعيني ٤/ ٢٦، والهمـع ٢/ ٨٩، والخـزانـة ٤/ ١٢٢، ويبدو لي أن أول من أورد هذا البيت شاهدا على الوجهين هو ابن السراج في الأصول، واتبعه الدينوري.

(٢) انظر الأصول ١/ ١٣٧. (٣) في (ب) فصار.

(٤) هذا رأي الخليل وسيبويه والمبرد ومن تابعهم. الكتاب ١/ ٣٠٢، والمقتضب ٢/ ١٤٥، والأصول ١/ ١٣٥، ٢/ ١٤٥. وقد اشتهر عن ابن خروف قول ينكر فيه نسبة هذا الرأي إلى سيبويه، ويجزم فيه بأن سيبويه يرى أن (حب) فعل، و(ذا) فاعل. ولا يقول بالتغليب، وأكثر العلماء على الأول. ومرد الخلاف اضطرابهم في فهم عبارة سيبويه. انظر: المرادي ٣/ ١٠٨، والمساعد ٢/ ١٤١.

(٥) في (ب) عليهما قوم

(٦) نسب المرادي ٣/ ١٠٨، وابن عقيل في المسـاعد ٢/ ١٤٢، وصاحب التصريح ٢/ ١٠٠ القول بالفعلية إلى الأخفش، ونسبه ابن عقيل في المساعد ـ أيضا ـ وفي شرح الألفية ٢/ ١٣٥ إلى ابن درستويه، وزاد بنسبته في المساعد إلى أبي بكر خطاب الماوردي، ونسبه الرضي في شرح الكافية ٢/ ٣١٩ إلى الربعي، ونسبه السيوطي في الهمع ٢/ ٨٨ إلى المبرد، مع أن المبرد قد ثبت عنه في المقتضب القول بالاسمية كما سبقت إليه الإشارة قبل قليل، هذا وفي المسـألة وجوه أخرى وأدلة لها تجدها مفصلة في: شرح المقدمة ٢/ ٣٨٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٧/ب، وابن يعيش ٧/ ١٣٨ ـ ١٤١، وشرح الجمـل لابن عصفور ١/ ٦٠٩ ـ ٦١١، وغيرها من المراجع المذكورة آنفا.

واحدة مع الواحد والاثنين والجماعة، ولا يقال: حب ذه؛ لأنه كسائر الأمثال[1]، ولأن (ذا) جنس، ولأن الأصل التذكير.

وقال بعضهم: (نِعْمَ) الموصولة بـ (ما) في مثابة (حبذا)[2] وذلك مثل قوله: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ[3] ﴾ وقوله: ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ[4] ﴾ [وليس[5] بصواب، والصحيح ما يطابق الأصل المتقدم[6] ويكون التقدير: فنعم الشيء شيئا هي، ونعم الشيء شيئا يعظكم

---

(١) انظر: سيبويه ١/٣٠٢، والمقتضب ٢/١٤٥.

(٢) لعل الدينوري يريد بذلك ابن السراج فقد ورد عنه في الأصول ١/١٤٣ قوله: «... وإذا وصلت بـ (ما) قلت: نعما زيد، ونعما أخوك، ونعما إخوتك، وصار بمنزلة: حبذا إخوتك». لكن ابن السراج والدينوري لم يحددا وجه الشبه المراد بين الكلمتين، وفي سبيل توضيح مرادهما أقول: من المعروف أن (حبذا) فيها خلاف - كما تقدم - فهناك من يرى أنها كلمة واحدة وأنها اسم مبتدأ، وما بعده وهو (زيد) ونحوه خبره، وهناك من يرى أنها كلها فعل و (زيد) فاعله، وهناك من يرى أن (حب) فعل، و (ذا) فاعله، و (زيد) هو المخصوص بالمدح.

ولعل هذا الوجه الأخير هو الذى يهدف ابن السراج إلى تشبيه (نعما) بحبذا فيه، أي: أن (نعم) فعل، و (ما) معرفة تامة وهي الفاعل، وما بعدهما هو المخصوص بالمدح وهو كلمة (إخوتك) في المثال. وكلمة (هي) في الآية الكريمة. ويؤكد ذلك عندي: أن العلماء ينسبون هذا الرأي إلى ابن السراج وينسبونه معه إلى سيبويه والكسائي والفراء والمبرد والفارسي، وإن كان بعض هؤلاء العلماء يجيز وجها ثانيا وهو كونها تمييزا. انظر هذين الرأيين ومجموعة من الآراء الأخرى في: المرادي ٣/٩٨، والمساعد ٢/١٢٦، والأشموني ٣/٣٦.

(٣) سورة البقرة ٢/٢٧١ ﴿ إن تبدوا الصدقات فنعما هي ﴾

(٤) سورة النساء ٤/٥٨.

(٥) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٦) يريد الدينوري بقوله: (والصحيح ما يطابق الأصل المتقدم) هو ما تقدم ذكره من أن فاعل (نعم) و (بئس) لا يكون إلا أحد ثلاثة أمور: مقترن بأل، أو مضاف إلى مقترن بها، أو ضمير مفسر بنكرة. وهو هنا حسب كلام ابن السراج ليس شيئا من ذلك، وقد خرج الدينوري وغيره من العلماء هاتين الآيتين تخريجا يدخلهما في ذلك، حيث جعلوا (ما) في الآيتين تمييزا نكرة مفسرا لضمير هو الفاعل، كما قدره الدينوري، وهو اختيار النحاس في إعرابه ١/١٩٧، ونسبه للأخفش، واختاره - أيضا - الفارسي في البغداديات ٢٥٨-٢٥٩، ومكي في المشكل ١/١١٤، وابن الأنباري في البيان ١/١٧٧، والزمخشري وابن يعيش ٧/١٣٤، ونسبه ابن عقيل =

به[1]] والمقصود بالمدح في هذه الآية محذوف[2].

* * *

[رَأْيُ الأخفش في حَبَّذا] :

فصـــل : والأخفش يقول[3] : (حبذا) يرفع الاسم وينصب الخبر، وهذا القول مما يجب أن يُتصامم عنه ولا يُتشاغل به لضعفه ورِكَّته[4]، والوجه أن ترتفع المعرفة بعده من حيث أنه المقصود بالمدح كارتفاعه بعد (نعم)، وتنتصب النكرة على التمييز إن كانت جنسا أو على الحال / إن كانت مشتقة[5]. [٨٢/أ]

وفعـل التعجب ـ أيضا ـ مأخوذ من مثال : (فَعُلَ)، ونحن نختصه بباب مفرد ونقتصه في قول مجرد.

[رَأْيٌ للكسائي في (نعم)] :

فصـــل : والكسائي يجيز[6] : نعم فيك[7] الراغب زيد، وهوغير جائز[8]؛ لأنه إنْ

في المساعد ١٢٧/٢ إلى الكسائي والفراء والجرمي وابن كيسان. وانظر مزيدا من الأقوال والآراء في شرح الكافية للرضي ٣١٦/٢، والبحر المحيط ٣٠٤/١. وهناك من العلماء من لا يرىٰ في إعراب (ما) فاعلا أي مخالفة للأصل المتقدم في فاعل نعم. يقول ابن مالك في التسهيل ١٢٦ ؛ «وقد يقوم مقام الألف واللام (ما) معرفة تامة، وفاقا لسيبويه والكسائي.

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ب).

(٢) هذا المحـذوف قدره الفـارسي في البغداديات ٢٥٣ بقوله: «والمضمر في الآية المراد هو ـ والله أعلم ـ: موعظته، أو قوله، أو أمره ...».

(٣) نسب هذا القول إليه ـ ايضا ـ ابن السراج في الأصول ١٤٢/١، ويترجح لدي أن الدينوري أخذه عنه؛ لأن صلته بكتاب الأصول قوية وظاهرة وبخاصة في هذا الباب.

(٤) ورد في القاموس ٣٠٤/٣ «الركركة: الضعف في كل شيء والرك، ويكسر».

(٥) شرح المقدمة ٣٤٨/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨٧/ب.

(٦) هذا الفصل ـ بما فيه رأى الكسائي والرد عليه، والآية والأمثلة ـ موجود بحذافيره في كتاب الأصول ١٤٠/١.

(٧) في (ب) منك.

(٨) قال ابن السراج: «ولا أعرفه مسموعا من كلام العرب» الأصول ١٤٠/١.

جعل (فيك) صلة[1] للألف واللام فالصلة لا تتقدم الموصول، وإن جعله أجنبيا فـ (نعم وبئس) لا يعملان فيما بَعُدَ عنهما، وحالة واسطة بينه وبينهما لأنهما ضعيفان غير متصرفين، وليس هذه المسألة عروضا[2] لقولهم : (نعم بك كفيلا[3]) وقوله سبحانه : ﴿ بِئْسَ لِلظَّالِمِيْنَ بَدَلاً[4] ﴾ ؛ لأن[5] الفاعل في هذين الموضعين مضمر قبل الجار والمجرور.

وقد أدخلوا (كَفَى) الموضوع للمدح[6] في هذا الباب وفاعله (الباء) مع ما عملت فيه كقول تعالى :

﴿ وكفى بالله حسيبا ﴾[7]

ونظائره فى القرآن كثيرة جدا.

---

(١) تعبيره بجعل (فيك) صلة. فيه تسامح ؛ لأن الصلة هي (الراغب) و(فيك) معمول للصلة.

(٢) ورد في المعجم الوسيط ٢ / ٥٩٤ : «يقال: هذه المسألة عَروض هذه: نظيرها». وانظر القاموس ٢ / ٣٣٤.

(٣) في الأصول ١ / ٦٤٠ : (نعم بك كفيلا زيد).

(٤) سورة الكهف ١٨ / ٥٠.

(٥) في (ب) ولأن.

(٦) في (ب) الممدوح.

(٧) سورة النساء ٤ / ٦، وانظر البحر المحيط ٣ / ١٧٤.

(بـــاب التعجـــب)

التعجب : انزعاج النفس لأمرٍ خَفِيَ سببه وخرج / عن نظائره[1] ، والعبارة عنه [٨٢/ب] ثلاثة أضرب : ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به، وهو أَفْعَلُهما وبابه. وقد عَدّ قوم : (هو أَفْعَلُ منك وبابه) قسما رابعا، والصحيح أنه داخل في القسم الثالث، وقد أسقط قوم القسم الثالث كله[2]؛ لاحتماله تارة معنى التعجب وأخرى غيره، واقتصروا على القسمين الأولين؛ لأنهما لا يحتملان إلا معنى التعجب ولم يستعملا إلا فيه ولا وضعا إلا له.

* * *

[الخلاف في (ما) من (ما أَفْعَلَهُ) :] :

فصـــل : في (مـا) مذهبـان: أحـدهمـا: مذهب الأخفش[3] وهو أنها موصولة، ويعتـرض بأن الصلة بيان عن المـوصـول، وهو نقض الغرض؛ لأن الغرض في التعجب الإبهام، ولأن ذلك مؤد إلى حذف خبر لا يظهر، ولا يجوز ذلك لأنه غير

(١) انظر: شرح المقدمة ٢/٣٧٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٧/ب.

(٢) قال الواسطي في شرح اللمع ٢٠٠ : «والتعجب يكون بلفظين ما أفعله، وأفعل به وقد حمل عليهما لفظان آخران: الأول: هو أفعلهما. والآخر: هذا أفضل من هذا». وأما ابن بابشاذ فقد اكتفى بالصيغتين الأوليين الأصليتين في شرح المقدمة ٢/٣٧٩، وأثبت الصيغ الأربع في شرح الجمل ٧٧/ب بقوله: «للتعجب أربعة ألفاظ وهي . . .» ثم سردها. والحقيقة أن الصيغتين الأخيرتين صيغتا تفضيل. لكن المتقدمين من العلماء يتسامحون في إلحاق بعضها ببعض نظرا لاتفاقها في كثير من الأحكام. وانظر: سيبويه ٢/٣٦٤، والأصول ١/١٢١، ١٢٧، والإيضاح العضدي ١/٨٩ ـ ٩٣.

(٣) نسب هذا الرأي للأخفش في: الأصول ١/١١٦، وشرح اللمع للواسطي ٢٠١ ـ ٢٠٢، وشرح الجمل لابن بابشـاذ ٧٧/ب (وزاد ابن بابشـاذ بنسبتـه إلى طائفة من الكوفيين)، وفي المقتصد ١/٣٧٥، وابن يعيش ٧/١٤٩ ومن جاء بعدهم. وقد أشار المبرد في المقتضب ٤/١٧٧ إلى هذا الرأي ـ دون أن ينسبه ـ ورد عليه. وجاء الرد عليه ـ أيضا ـ في المراجع المذكورة.

موجود إلا في باب (لولا[1]) وإنما جاز هناك لأن الجواب يسد مسد المحذوف، وليس هاهنا ما يسد مسده فلم يجز لذلك، وبهذا أيضا يبطل كونها موصوفة[2] ـ لا بما أبطله به الأخفش: من كون / ذلك مؤديا إلى الابتداء بالنكرة، وأنه غير جائز؛ لأن الجملة موضوعة للبيان. ويعترض بأسماء الاستفهام[3]، وبأنه إذا كان الغرض الإبهام حسبَ ما هو في هذا الباب جاز ذلك. [٨٣/أ]

والآخر: مذهب سيبويه[4] وهو أنها اسم تام مبهم بمعنى شيءٍ أَوْ أَمْرٍ في موضع رفع بالابتداء، وما بعدها خبرها وفيه ضمير مستتر يرجع إليها. ولا يجوز أن يستعمل مكان (ما) غيرها[5] ـ وإن كان في معناها ـ ؛ لأنها أشد إبهاما؛ إذ لا تثنى ولا تجمع، ولأنهم نطقوا بالتعجب في الأول كذلك فلم يغير؛ لأنه قد جرى مجرى المثل، ولا يجوز أن يلي العوامل؛ لأن ذلك مؤد إلى كون الجملة اسما أو خبرا لا ضمير فيه، وكل ذلك غير جائز. وقد أجاز قوم: كان زيد ما أَحْسَنَه، وكذلك [في[6]] إنّ وظننت وهو باطل[7]؛ لأن الخبر موضوع للبيان، والمراد في التعجب خلاف ذلك. ويجوز أن تليها (كان) / زائدة[8]، أما عند المبرد [٨٣/ب]

---

(١) وغيره من مواضع حذف الخبر وجوبا المعرفة، وهذا ليس منها.

(٢) أبطل الفارسي كونها موصوفة في البغداديات ٢٥٥ في حديث طويل.

(٣) أي: ويعترض على الأخفش في دليله الأخير هذا الذى يبطل به كون (ما) موصوفة ـ يعترض عليه بأسماء الاستفهام في أنها تجيء مبتدأ مع أنها مبهمة، فالإبهام ـ إذن ـ ليس هو المانع من جعل (ما) موصوفة، وإنما المانع ما ذكره الدينوري من كون الخبر لا يذكر.

(٤) الكتاب ١/٣٧، وقد نسبه سيبويه إلى الخليل.

(٥) انظر المقتضب ٤/١٧٣.

(٦) ليست في (ب).

(٧) ذكر ذلك أبو حيان في التذييل والتكميل ٣/١٨٧/ب (المخطوط) ونص على بطلانه. وذكره ابن قاضي شهبة في طبقاته (الورقة ١٣٢/ب) منسوبا للدينوري في ثمار الصناعة.

(٨) قال ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٨٤: «فإن أتيت بها ـ أي كان ـ قبل الفعل فقلت: ما كان أحسن زيدا، ففي ذلك خلاف بين النحويين؛ فمنهم من ذهب إلى أن (كان) زائدة، و (أحسن) في موضع الخبر. ومنهم من ذهب إلى أنها في موضع خبر (ما) واسمها مضمر فيها يعود على (ما) والجملة التي هي أفعل وفاعلها =

فـلا لمعنى[1] وأما عند أبي علي[2] فعوضا عما سلبه الفعل من التصرف وإيذاناً بأن التعجب قد وقع[3] مما مضى[4]، وإنما شَرْط التعجب في الأصل أن يكون مما هو موجود في الحال، وقد أجازوا أن يُتعجب من المستقبل إذا كان في الحال الحاضرة دليل عليه، كقولك: ما أطْولَ ما يكون هذا الصبي[5]، ولأبي القاسم الزجاجي في (كان) هذه رأيٌ آخر قد تقصيناه في تصفح الجمل[6].

* * *

ومفعولها في موضع خبرها. وهذا فاسد لأن (ما) التعجبية لا يكون خبرها إلا على وزن أفعل . . . والذاهبون إلى أنها زائدة اختلفوا فيها فمنهم من جعل لها فاعلا وهو مضمر المصدر وهو السيرافي ومنهم من ذهب إلى أنه مفرغ ليس له فاعل وهو أبو علي الفارسي . . . » انتهى. وقد ورد الرأي الأول وهو القول بزيادتها وإلغائها لدى ابن السراج في الأصول ١/١٢٤. وقال بالرأي الثاني ـ وهو أن يجعل لها محل من الإعراب وتعطى اسما وخبرا ـ الزجاجي في الجمل ١٠٣. وقد رد عليه ابن عصفور كما سبق. وانظر في ذلك كله ابن يعيش ٧/١٥٠ـ١٥٢.

(١) لو قال: (فلا معنى لها) لكان أوضح. وقد بحثت عن هذا الكلام ورأي المبرد فلم أجده.

(٢) أفرد أبو علي لهذه القضية مسألة كاملة من مسائله المشكلة (البغداديات) وهي المسألة (١٧) ص ١٦٧، ١٧٠.

(٣) اعترضت هنا في (ب) عبارة: [فيما من اختيار الشيخ].

(٤) انظر: الكتاب ١/٣٧، وقد ورد فيه قوله: «وتقول: «ما كان أحسن زيدا فتذكر (كان) لتدل أنه فيما مضى». وفي الأصول ١/١٢٤مثل ذلك.

(٥) انظر: شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٨٤.

(٦) لعل الدينوري يريد بذلك رأي الزجاجي الذى أشرت إليه في الحاشية قبل قليل وهو الرأي الذى ذكره في كتابه الجمل ١٠٣ بقوله: «واعلم أن (كان) تدخل في باب التعجب وحدها من بين سائر أخواتها لاتساعهم فيها ولأنها أصل في كل فعل وحدث وذلك قولك: ما كان أحسن زيدا. (ما) رفع بالابتداء، و (كان) خبر الابتداء واسمها مضمر فيها وما بعدها خبرها. . . » انتهى. هذا هو الرأي المشهور للزجاجي في هذه المسألة وقد أنكره ابن بابشاذ في شرح الجمل ٨١/ب وأسقطه من عدة وجوه، ومر بنا ـ قبل قليل ـ رد ابن عصفور عليه وكذلك ابن يعيش، وكتاب الدينوري (تصفح الجمل) أتوقع أنه شرح مختصر لجمل الزجاجي، وقد أورده الدينوري في هذا الموضع وموضع آخر، ولا أعرف عنه أكثر من ذلك.

[من أحكام صيغة (ما أَفْعَلَه)] :

فصـــل : فعل التعجب : مـاضٍ في اللفظ . ثلاثي[1] قبل دخول همزة التعدية عليه مصحح العين إنْ كان معتلها[2]. على وزن (فَعُـلَ). أو مردود إليه ؛ لأنه موضوع للمبالغة في المدح أو الذم مما يزيد وينقص، ولهذا لم يتعجب من الخِلَق الثابتة . غير متصرف لما تضمنه من معنى التعجب ، ولهذا أجازوا تصغيره[3]، غير متعد . أو مردود إليه ؛ ولهـذا إذا تعجبـوا من المتعـدي / أدخلوا على مفعوله لام الجرّ [٨٤/أ] كقولك : ما أَضْرَبَ زيدا لعمرو[4]. وقالوا : إن (ما) مع ما بعدها جملة خبرية ؛ لأنها محتملة للصدق والكذب[5]، والضمير المستتر في (أَفْعَلَ) لا يبرز في التثنية والجمع ولا يؤنث .

والدليل على أن (أَفْعَلَ) في التعجب فعل أنك إذا رددته إلى نفسك ظهر اسمك فيه بالنون والياء كقولك : ما[6] أحسنني ، وكذلك سائر الضمائر .

* * *

(١) بناء فعل التعجب هل هو من الثلاثي المجرد أو المزيد أو غيرهما؟ مسألة خلافية حقق القول فيها الشيخ عضيمة في الحاشية رقم (٢) من المقتضب ٤/١٨١ .

(٢) انظر المقتضب ٤/١٧٨ .

(٣) انظر الأصول ١/١١٧، ١٢٥ .

(٤) انظر الأصول ١/١٢٧ .

(٥) انظر: الأصول ١/١١٥ .

(٦) ورد في المقتضب ٤/١٨٥ : «وإذا قلت: ما أحسن زيدا، فرددت ذلك إلى نفسك قلت: ما أحسنني ؛ لأن (أحسن) فعل، فظهر المفعول بعده كما يظهر بعد (ضرب)، ولو كان اسما لظهرت بعده ياء واحدة إذا أراد المتكلم نفسه نحو قولك: هذا غلامي» انتهى. وهذا الذى أورده المبرد والدينوري هو أحد أدلة البصريين على فعلية (أفعـل) في التعجب، فالبصـريون والكسـائي يرون أنـه فعل مستدلين بأدلة كثيرة منها الدليل المـذكـور، وجمهـور الكوفيين يرون أنه اسم مستدلين بعدة أدلة منها التصغير. وهذه من مسائل الخلاف المشهورة بينهم. وهي المسألة (١٥) في الإنصاف. وانظر: الواسطي ٢٠٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٧٨/أ.

[المنصوب بعد (ما أَفْعَلَه)] :

فصـــل : والمنصوب بعده : مفعول في اللفظ فاعل في المعنى ؛ لأن التقدير في : ما أحسن زيدا، حَسُنَ زيدٌ جداً، ولا يجوز نقله عن مرتبته بتوسيط أو تقديم ؛ لأن فعله غير متصرف في نفسه، فلم يتصرف في عمله، ولا يفصل بينه وبين فعله بشيء لئلا يُوهم أن التعجب من ذلك[1].

* * *

[الخلاف في (أَفْعِلْ به)] :

فصـــل :رأيُ أبي إسحاق الزجاج في (أَفْعِلْ بِه) أنه أمر على الحقيقة[2] وأن فيه ضميرا لا يظهر في التثنية والجمع حسب ما كان في (أَفْعَلَ) / والتقدير[3] عنده: احضـر ياحُسْنُ. ويعتـرض بأنه لو كان كذلك: لَأمِر به الغائب، وأُجيبَ بالفاء، ولحقه الضمير في التثنية والجمع والتأنيث. [٨٤/ب]

ورأيُ الجماعة فيه أنه خبر يتقدر تقدير (ما أَفْعَلَه) وإن كان بصيغة الأمر[4] وليس

---

(١) للعلماء في هذه القضية ـ وهي التقديم أو التأخير أو الفصل بين الفعل والمتعجب منه ـ كلام طويل مفصل في المراجع التالية: سيبويه ٣٧/١، والمقتضب ١٧٨/٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٨١/أ، وابن يعيش ١٤٩/٧، والرضي ٣٠٩/٢.

(٢) نسب هذا الرأي للزجاج في: شرح اللمع للواسطي ٢٠٨، وشرح المقدمة ٣٨٢/٢، وابن يعيش ١٤٨/٧ (ورجحه الزمخشري)، والمساعد ١٤٩/٢، وغيرها، ونسب للفراء والزمخشري وابن خروف في: المرادي ٥٧/٣، والمساعد ١٥٠/٢، والأشموني ١٩/٣. وغيرها. ومضمون هذا الرأي أن (أفعل) أمر في اللفظ والمعنى، وفاعله ضمير مستتر لا يظهر، والجار والمجرور بعده في محل نصب مفعول به، وقد ورد الرد على هذا الرأي وإبطاله في المراجع المذكورة، وخصص الفارسي المسألتين (١٦) و (١٨) من البغداديات للرد عليه.

(٣) في (ب): تقديره.

(٤) انـظـر : المقتضـب ١٨٣/٤ ، والأصـول ١١٨/١ ، والبغـداديات (المسـألتـان ١٦، ١٨). وبقية المراجع المذكورة قبله.

فيه ضمير؛لأن فاعله ظاهر وهو الجار والمجرور؛ لأنهما موضع رفع به على حد قوله تعالى : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيلاً[1] ﴾

* * *

[التفضيل] :

فصل : و (أفعل) في قولك : هو أفعلُهما ، أو أفعلُ منك[2]، ونحوهما اسم إلا أنه لا يثنى ولا يجمع لأنه قد تضمن معنى الفعل والمصدر، لأن قولك : زيد أفضل الرجال، وزيد أفضل من عمرو، تقديره : زيد يزيد فضله على غيره من الرجال أو على عمرو، وأحد المثالين مضاف إلى جنسه وما هو بعضه وهو الأول، والاخر غير مضاف وهو الثاني ، وجميع الأحكام المذكورة في (ما أفعله) مطردة / في القسمين [٨٥/أ] الآخرين[3]، وإنما لم يظهر ضمير (أفعل) في التثنية والجمع ؛ لأن ذلك أشد لإبهامه وأقوى لخفائه ، وما كان كذلك فهو أبلغ وأنفذ فيما هو الغرض من باب التعجب .

[ما خالف الشروط في التعجب والتفضيل] :

فصل : وما كان من الخِلَق الثابتة مشتقا من فعلٍ زائد على الثلاثي وهو من العيوب (حَوِلَ) و (عَوِرَ) لصحة العين فيهما[4]، والألوان كلها صار التعجب يمتنع[5] فيه من الوجهين جميعا[6].

(١) سورة النساء ٤/٨١ ـ ١٣٢ ـ ١٧١ ، وسورة الأحزاب ٣٣/٣ ـ ٤٨ . وانظر: الأصول ١/١١٨ .

(٢) هاتان الصيغتان ـ كما ذكرت في أول الباب ـ صيغتا تفضيل .

(٣) انظر: ص٣٠٢ ففي حاشيتها إحالة على بعض المراجع .

(٤) في (ب) منهما .

(٥) في (ب) ويمتنع .

(٦) أي لكونه من العيوب أو الألوان، ولكونه زائدا على الثلاثة (وهو الغالب فيه) ففي الألوان والعيوب إذن علتان، أما كلمتا (حول) و (عور) فمع أن ظاهرهما أنهما ثلاثيتان إلا أنهما في الحقيقة رباعيتان ، يقول ابن السراج في هذا الموضوع ؛ «فأما الألوان والعيوب فنحو: الأحمر والأصفر، والأعور والأحول، وما أشبه ذلك . لا تقول فيه : ما أحمره ولا ما أعوره، قال الخليل رحمه الله : وذلك أنه ما كان من هذا لونا أو عيبا فقد ضارع الأسماء =

وإذا أردت التعجب من كل مالا يجوز التعجب منه وهو ما خالف الشروط المذكورة في فعل التعجب جئت بأَشَدّ أو أَكْشَف أو أَظْهَر أو أَبْيَن، أو ما أشبه ذلك، ولا يُعتد بما شذ من ذلك في الشعر كقول الأول:

[٢٦]- . . . . فَأَنْتَ أَبْيَضُهُم سِرْبَالَ طَبَّاخِ (١)

وصار خلقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك، فلا تقل فيه: ما أفعله، كما لم تقل: ما أيداه وما أرجله، إنما تقول: ما أشد يده وما أشد رجله. وقد اعتل النحويون بعلة أخرى فقالوا: إن الفعل منه على: افعل وافعال نحو: احمر واحمار، واعور واعوار، واحول واحوال، فإن قال قائل: فأنت تقول: قد عورت عينه وحولت، فقل على هذا: ما أعوره وما أحوله، فإن ذلك غير جائز لأن هذا منقول من (آفْعَلَّ) والدليل على ذلك صحة الواو والياء إذا قلت: عورت عينه وحولت، ولو كان غير منقول لكان؛ حالت وعارت» الأصول ١/ ١١٩ - ١٢١. وانظر أيضا: الإيضاح العضدي ١/ ٩٣. وأود أن أوضح أن ابن السراج مثل بكلمتي (حول) و (عور)، وقال: إن الدليل صحة الواو والياء فيهما، مع أن الكلمتين واويتان، وليس فيهما ياء، فكان المفروض أن يسقط كلمة (الياء) أو أن يمثل بكلمة يائية ككلمة (صَيِدَ) التي مثل بها الفارسي.

(١) عجز بيت من البسيط لطرفة بن العبد (نحو ٨٦ - ٦٠ ق هـ)، وهو أبو عمرو طرفة بن العبد بن سفيان البكري الوائلي، شاعر جاهلي من شعراء المعلقات، ولد في بادية البحرين، وتنقل في نجد، ونادم الملك عمرو بن هند، لكنه هجاه، فأرسله الملك بكتاب إلى عامله على البحرين يوصيه فيه بقتله، فقتله وهو ابن عشرين. أو ست وعشرين. (الشعر والشعراء ١/ ١٩١ والأعلام ٣/ ٣٢٤).

وفي رواية هذا البيت خلاف؛ فقد ورد في الديوان ضمن خمسة أبيات ١٤٧ هكذا:

إن قلت نصر فنصر كان شر فتى قدما وأبيضهم سربال طباخ

وأنشده الفراء في معانيه ٢/ ١٢٨ هكذا:

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤما وأبيضهم سربال طباخ

وأغلب المراجع تورده هكذا:

إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم فأنت أبيضهم سربال طباخ

والمهجو بهذه الأبيات هو الملك عمرو بن هند الذى أوعز بقتل طرفة وقد ذكر صاحب الخزانة ٣/ ٤٨٤ وغيره أن ابن الكلبي يرى أن هذا الشعر منحول، واختلاف الروايات هنالا يضيرنا في شيء لأن محل الشاهد لا خلاف فيه. وهذا البيت يستشهد به الكوفيون على رأيهم القائل بجواز التعجب من السواد والبياض بلا واسطة دون بقية الألوان ويمنعه البصريون كما هو موضح في المسألة (١٦) من الإنصاف.

وانظر البيت في: ديوانه ١٤٧ - ٢٣٤- ٢٩٣، معاني الفراء ٢/ ١٢٨، الجمل ١٠٢، الحلل ١٣٦، الإنصاف ١/ ١٤٩، ابن يعيش ٦/ ٩٣، الخزانة ٣/ ٤٨١ - ٤٨٤.

وقول المتنبي :

[٢٧] - . . . . لَأَنْـتَ أَسْـودُ في عَيْنِـي مِن الـظُّلَمِ [١]

فأما قوله سبحانه :

﴿ وَمَنْ كَانَ فِي هَذِه أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ / أَعْمَى وأَضَلُّ سَبِيْلا [٢]﴾ [٨٥/ب]

فقد قيل : إنه من عمى القلب[٣]، وقيل : بل هو عمى العين[٤] إلا أن الثانى اسم فاعل[٥] من عمي مثل الأول لا[٦] أنه أكثر عمى وهو يخص الكفار، فعلى القولين يخرج من هذا الباب ولا يلزم الاعتراض به، فافهم هذه الجمل وقِس عليها تُصب إن شاء الله [عز وجل [٧]] .

---

(١) عجز بيت من البسيط للمتنبي ـ كما ذكر الدينوري ـ والمتنبي (٣٠٣هـ ـ ٣٥٤هـ) هو أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي، أبوالطيب المتنبي، شاعر حكيم عالي الهمة من أعظم شعراء العربية، ولد بالكوفة، وتنقل بين الشام ومصر والعراق وفارس، وصلته بسيف الدولة في حلب ، وبكافور في مصر مشهورة معروفة، قتل بالنعمانية بالعراق عندما باغته فاتك بن أبي جهل في مجموعة من رجاله، ديوانه مطبوع وله عدة شروح. (وفيات الأعيان ١/١٢٠ والأعلام ١/١١٠). والبيت من قصيدة طويلة في ديوانه ٤/٣٥، وصدره:

(اِبْعَدْ بَعِدْتَ بياضا لا بياض له . . . .)

قاله يخاطب فيه الشيب، ومعلوم أن إيراد هذا البيت هنا للتمثيل به لا للاستشهاد؛ لأنه لا يحتج به وما قيل في بيت طرفة يقال في هذا البيت من أن الكوفيين يحتجون بمثله على جواز التعجب من السواد والبياض مباشرة، والبصريون يمنعونه، وتجد الحديث عن البيت مفصلا في: أمالي المرتضى ١/٩٣، والمغني ٧٠٣، والخزانة ٣/٤٨٤ ـ ٤٨٦ .

(٢) سورة الإسراء ١٧/٧٢.

(٣) وحينئذ فلا مانع منه لأنه عيب باطني غير محسوس كالحمق والرعونة وغيرها، وليس عيبا جسديا. انظر: ابن برهان ٢/٤١٣، وحاشية التصريح ٢/١٠١ .

(٤) هذان القولان ذكرهما المبرد في المقتضب ٤/١٨٢، وابن السراج في الأصول ١/١٢٣، عندما أوردا هذه الآية.

(٥) في (أ): مثل. (وكلمة (أعمى) وإن لم تكن على وزن اسم الفاعل الاصطلاحي، إلا إنها بمعناه.

(٦) في (ب) لأنه. وهو تصحيف.

(٧) زيادة من (ب).

(باب الأسماء التي تعمل عمل الفعل)

[أسماء الأفعـال] :

أما الأسماء التي سُمّيتْ بها الأفعال[1] فإن العاملة منها هي المتضمنة لمعنى الأمر[2] نحو: (نَزَالِ) و (تَرَاكِ) و (حَذَارِ) وهي تنقص عن الفعل لضعفها في باب العمل وقوته [فيـه[3]] بأربعة أشياء[4] :

لا يؤمر بها الغائب، ولا تجاب بالفاء، ولا يتقدم معمولها عليها[5]، ولا يلحقها ضمير التثنية والجمع.

وهي مؤنثة[6] كقول الشاعر :

/ [٢٨] ـ وَلَـنِـعْـمَ حَشْـوُ الـدِّرْعِ أَنـتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُـجَّ في الـذُّعْـرِ[7] [٨٦/أ]

(١) سماها الدينوري أسماء مجاراة للبصريين، أما الكوفيون فيرون أنها أفعال. انظر: المرادي ٤/٧٥، والمساعد ٢/٦٣٩.

(٢) معلوم أن أسماء الأفعال الماضية والمضارعة تعمل، لكنه خص أسماء فعل الأمر ـ ربما ـ لأنها هي الكثيرة، وهي القياسية وما عداها سماعي، وهي التي منها ماينصب المفعول. انظر: ابن يعيش ٤/٢٩، ٣٥، والمرادي ٤/٧٨.

(٣) ليست في (ب).

(٤) هذه الأشياء الأربعة موجودة في كتابي ابن بابشاذ: شرح المقدمة ٢/٣٩٢، وشرح الجمل ٣/أ، مع التمثيل لها في الأول.

(٥) هذا ما يراه جمهور النحويين، أما الكسائي ـ وقيل الكوفيون ـ فلا بأس عندهم بتقديمه. انظر: المرادي ٤/٨٧ ، والأشموني ٣/٢٠٧، والهمع ٢/١٠٥.

(٦) انظر: الكتاب ٢/٣٧ ـ ٣٨، والمقتضب ٣/٣٧٠.

(٧) البيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى من قصيدة يمدح فيها هرم بن سنان يصفه بالشجاعة وبأنه خير من يرتدي الدرع عند احتدام المعركة وانتشار الذعر وتنادي الأقران بالنزال. وقد ذكر صاحب الخزانة ٣/٦٢ أن هناك من يخلط فيركب شطر هذا البيت مع شطر بيت للمسيب بن علس.

[المصـــادر] :

وأما العامل من المصادر فهو ما قُدر منها بـ (أن[1]) الخفيفة مع الفعل[2]، وهو يستعمل على ثلاثة أوجه[3] :

منـونـا، ومعـرفـا باللام ، ومضافا إما إلى الفاعل فيخفض لفظا ويرفع تقديرا وينصب ما بعده بحق المفعول، وإما إلى المفعول فيخفض لفظا وينصب تقديرا ويرفع ما بعده بحق الفاعل . ويجوز أن يذكر معه الفاعل ويحذف المفعول، ويجوز أن يعكس ذلك فيذكر معه المفعول ويحذف الفاعل ولا يضمر فيه؛لأن المصدر جنس ، ولا يجوز حذف الفاعل إلا في هذا الباب[4] .

= وانظر: ديوان زهير ١١٦ (الأعلم ـ قباوة) (وفي هامشه كلام طويل حول نسبته)، وسيبويه ٢/٢٧ ، ومجاز القرآن ٢/٢٧ ، وإصلاح المنطق ٣٣٦، والمقتضب ٣/٣٧٠، والأصول ٢/١٣٦ ، والجمل ٢٢٨ ، والحلل ٣٠٦، وابن الشجري ٢/١١١، وابن يعيش ٤/٢٦ ، ٥٠ ، والخزانة ٣/٦١ .

(١) أو (ما) أختها في المصدرية. انظر: المرادي ٣/٥، والمساعد ٢/٢٣٠ .

(٢) هذا الكلام ليس على إطلاقه؛ لأن المصدر النائب عن فعله في نحو: ضربا زيدا، يعمل مع أنه ليس مقدرا بأن والفعل، يقول ابن يعيش ٦/٥٩ : «فأما قولهم في الأمر : ضربا زيدا، فكثير من النحويين يقولون : العامل في (زيد) (ضربا)، والذي عليه المحققون أن العامل فيه الفعل الذى نصب المصدر، وتقديره : اضرب ضربا زيدا، ولا يبعد عندي أن يكون هذا المصدر عاملا في زيد لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر». وقد يكون الدينوري أغفله لهذا السبب.

(٣) الكلام حول عمل المصدر موجود بصورة قريبة جدا من هذا ـ مع زيادة تفصيل وأمثلة ـ في شرح المقدمة ٢/٣٩٣-٣٩٦ .

ومعلوم أن أقيس الأوجـه الثـلاثـة وأقواها في العمل هو المنون، ويليه المضاف، ثم المعرف بأل وهو أضعفها ابن يعيش ٦/٦٠.

(٤) هذا الكلام ليس على إطلاقة ـ أيضا ـ؛ فقد ورد في شرح التصريح ١/٢٧٢ أنه يطرد حذف الفاعل في أربعة مواضع ، وهذا أحدها. كما ذكر أن الكسائي والسهيلي يجيزان حذفه في غير ذلك، ومن العلماء من لا يسلم بشيء من هذه المواضع إلا المصدر، ومنهم من لا يسلم حتى بالمصدر. انظر: الأشموني والصبان ٢/٤٤ .

والمصدر ينقص عن الفعل ثلاثة أشياء[1] :

لا يتقدم معموله عليه، ولا يفصل بينه وبين معموله بشيء، ولا يعمل عملا وهو محذوف[2].

[الصفـــة المشبهة] :

فصـــل : وأما الصفة المشبهة باسم الفاعل فإنها تُشَبَّه به في[3] أنها تثنى وتجمع وتـذكّـر / وتؤنث[4]، إلا (أفعل)[5] للعلة المذكورة في باب التعجب. وإذا عُرِّفَ باللام ثُني وجُمع وأُنث على وزن (الفُعْلى)[6]. [٨٦/ب]

وهذه الصفة تنقص عن اسم الفاعل بأربعة أشياء[7].

تعمل في الحال دون الاستقبال، وفي السبب دون الأجنبي، ولا يتقدم معمولها عليها، [وليست بجارية على[8] الفعل كاسم الفاعل].

---

(١) انظر شرح المقدمة ٢/٣٩٥.

(٢) لا بأس عند الكوفيين من عمله وهو مضمر. انظر: المرادي ٣/٦، والمساعد ٢/٢٢٦.

(٣) في (ب) لأنها.

(٤) انظر شرح المقدمة ٢/٣٩١ ـ ٣٩٢.

(٥) وزن (أفعل) من الصفة المشبهة لا يخرج عنها فيما ذكر فكان حقه ألا يستثنيه، لكن الذى يظهر أن الدينوري إنما يريد (أفعل التفضيل) وأنه خلط بينه وبين الصفة المشبهة، يؤكد ذلك قوله هنا: إنه يؤنث على (الفعلى)، ومجيئه بعد ذلك بمسألة الكحل، وإحالته ـ أيضا ـ على العلة المذكورة في باب التعجب ويريد بها قوله في ص٣٠٦ : «و (أفعل) في قولك: (هو أفعلهما) أو (أفعل منك) ونحوهما اسم، إلا أنه لا يثنى ولا يجمع لأنه قد تضمن معنى الفعل والمصدر...». وهذه كلها أمور تخص أفعل التفضيل. ومع ذلك فلعل للدينوري بعض العـذر؛ لأن أغلب مسائل النحو لم تتحرر بعد، وهو في هذا متابع لبعض الأئمة كابن السراج في الأصول ١/١٥٤، والفارسي في الإيضاح ١/١٥١، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٩٧ ـ ٤٠١ وغيرهم.

(٦) انظر: المقتضب ١/١٦٨.

(٧) انظر: شرح المقدمة ٢/٣٩٢، والأشباه والنظائر ٢/١٩٠ ـ ١٩٣ وفيه تفصيل لا مزيد عليه.

(٨) ما بين القوسين ليس في (ب). وانظر: الإيضاح العضدي ١/١٥١.

وما كان منها على مثال (أفعل) لا يرفع الظاهر إلا في مسألتين[1] : (ما رأيت رجلا أحسنَ في عينه الكحلُ منه في عين زيد)[2] ، و (ما مِنْ أيّامٍ أحبَّ إلى اللّهِ فيها الصومُ مِنْه في عشر ذي الحجة)[3] .

وإضافتها غير محضة ولا حقيقية؛ لأنها يقدر فيها التنوين وينوى بها

(١) في (ب): المسألتين. وقد نص على أنهما مسألتان - أيضا - ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٩٩ - ٤٠١، وشرحهما وأفاض فيهما. والواقع أن ماذكراه إنماهماشاهدان لمسألة واحدة - ولا يحفظ العلماء غيرها - وهي المشهورة بـ (مسألة الكحل) وضابطها - كما ذكره ابن هشام في شرح القطر ٢٨٢-: «أن يكون في الكلام نفي، بعده اسم جنس، موصوف باسم التفضيل، بعده اسم مفضل على نفسه باعتبارين». وألحق ابن هشام وغيره بالنفي: النهي والاستفهام.

(٢) انظر سيبويه ١/٢٣٢، والمقتضب ٣/٢٤٨ - ٢٤٩ (وفي حاشيتها تحقيق جيد للشيخ عضيمة)، وهذه المسألة مشتهرة لدى العلماء - كما ذكرت - بـ (مسألة الكحل)، وقد نقل السيوطي في الأشباه والنظائر جـ ٤ من ص ٢٠٥ الى ص ٢١٦ كتابا لابن الصائغ ألفه في هذه المسألة، واسمه: (الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر) فصل الأمر فيه تفصيلا لا مزيد عليه.

(٣) هذا النص يذكره بعض علماء النحو على أنه ليس بحديث، وبعضهم يذكره على أنه حديث، وأول من أورده شاهدا على هذه المسألة دون الإشارة إلى أنه حديث سيبويه ١/٢٣٢، وتبعه في إيراده على هذه الصيغة: المبرد في المقتضب ٣/٢٥٠، وابن السراج في الأصول ١/١٥٥، والصيمري في التبصرة ١/١٨٠، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٠٠، والدينوري وغيرهم. وممن أورده على أنه حديث: الرضي في شرح الكافية ٢/٢٢٣، وابن عقيل في شرح الألفية ٢/١٤٩، وابن هشام في الشذور ٤١٥، والأشموني ٣/٥٥ وغيرهم. وقد بحثت عنه في كتب الحديث فلم أجده بهذا اللفظ الذي أورده الدينوري وغيره من علماء النحو، وإنما وجدته بلفظ لا شاهد فيه وهو: (ما من أيام العمل الصالح فيها أحب إلى الله من هذه الأيام يعني: أيام العشر، قالوا يارسول الله: ولا الجهاد في سبيل الله؟، قال؛ ولا الجهاد في سبيل الله إلا رجل خرج بنفسه وماله فلم يرجع من ذلك بشيء).

أخرجه أبو داود - بهذ اللفظ - في سننه ٢/٨١٥ (برقم ٣٤٣٨) في كتاب الصوم، باب في صوم العشر).

وأخرجه الترمذي - بتغيير يسير جدا - لا يدخله فيما نحن فيه - في سننه ٣/١٢١ (برقم ٧٥٧) في كتاب الصوم، باب ما جاء في العمل في أيام العشر. وقال فيه: حديث حسن صحيح غريب.

وأخرجه ابن ماجه - بنحوه - في سننه ١/٥٥٠ (برقم ١٧٢٧) في كتاب الصيام، باب صيام العشر.

الانفصال[1]، ولهذا يجمع بين لام التعريف والإضافة فيقال : مررت بالرجل الحسن الوجه، مع أن (حسن الوجه) نكرة، ولا تنعت به المعرفة إلا بعد تعريفه والتقدير : الحسن وجهه ، وتقول : مررت بامرأة حسن وجهها، فتُذكِّر (حسنا) لأنه للوجه وإن جرى على المؤنث ، ولو أضفت لجرى / عليه في التأنيث أيضا، [٨٧/أ] كقولك: مررت بامرأة حسنة الوجه، والتقدير: حسن وجهها، وكذلك لو نَوَّنت وأضمرت الفاعل، ولك فيما بعد التنوين وجوه[2] :

التعريف والنصب تشبيها بالمفعول .

[والتنكير والنصب على التمييز[3] أو التشبيه بالمفعول].

والتعريف والرفع على البدل من المضمر[4]، لا لما ذكر الزجاجي[5] وهو أن يكون التقدير : (الوجه منها)، ولا لما حكاه عن الكوفيين[5] من كون لام التعريف معاقبة للإضافة، وقد جاء في قوله سبحانه : ﴿ جَنَاتِ عَدْنٍ مُفَتَّحَةً لَهُمُ ٱلْأَبْوَابُ [6] ﴾

---

(١) انظر المقتضب ٤/١٥٨.

(٢) للصفة المشبهة مع معمولها ست وثلاثون صورة ذكرها الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب ٤/١٥٩ وبين آراء العلماء في ذلك، والجائز والممنوع من هذه الصور. ذكرت هذا مع علمي بأن الدينوري ـ هنا ـ لم يرم إلى حصر صور الصفة مع معمولها، وإنما مراده بيان حال المعمول إذا كانت الصفة منونة . وهذا مضمون ما عند الزجاجي في الجمل ٩٤ ـ ٩٥.

(٣) ما بين المعقوفين ليس في (ب). وانظر: الأصول ١/١٥٨، وابن يعيش ٦/٨٨.

(٤) القول بالبدلية من المضمر هو رأي أبي علي الفارسي ذكره في الإيضاح ١/١٥٤، عند حديثه عن الآية التى أوردها الدينورب. وتبعه الدينوري في هذا الرأي. أما الرأيان الآخران اللذان أوردهما الزجاجي، وأنكرهما الدينوري، فالأول: للبصريين والثاني: للكوفيين. وقد تعرض ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٧١ ـ ٥٧٢ لهذه المسألة وذكر الآراء الثلاثة ورجح رأي البصريين وأنكر رأي الكوفيين ورأي أبي علي.

(٥) انظر: الجمل ٩٧. وانظر رأي الكوفيين ـ أيضا ـ في معاني الفراء ٢/٤٠٨.

(٦) سورة ص : ٣٨/٥٠.

القولان جميعا[1]، والأول أصح وأقوى كما ذكرنا.

ويجوز: مررت بالرجل الحسن وجها، والحسن الوجه، على الشرح المتقدم[2] في وصف النكرة. وقد تكلمنا في (تصفّح الجمل[3]) على الوجه الذي أجازه أبو القاسم الزجاجي وهو ضعيف[4]. وعلى الوجه الذي أنكره على سيبويه وهو جائز[5].

---

(١) الصحيح أنها جاءت فيها الأقوال الثلاثة: قول الفارسي الذي رجحه الدينوري، وقول البصريين، وقول الكوفيين، انظر في الآية: معاني الفراء ٣/٤٠٨، والإيضاح العضدي ١/١٥٤، ومشكل مكي ٢/٢٥٢، وابن يعيش ٦/٩٠، والبحر المحيط ٧/٤٠٥.

(٢) يريد به ما ذكره قبل أربعة أسطر، وهو النصب على التشبيه بالمفعول به بالنسبة لما فيه أل. والنصب على التمييز أو التشبيه بالمفعول به للمجرد من أل. انظر: الأصول ١/١٥٨، وابن يعيش ٦/٨٨.

(٣) ورد ذكر هذا الكتاب في موضعين من كتابنا هذا، أحدهما هذا الموضع، والآخر قبله في ص ٣٠٣.

(٤) لعل الدينوري يريد به قول الزجاجي في الجمل ٩٧: «العاشر: أن تقول مررت بالرجل الحسن الوجه. فتخفض (الحسن) وتجريه على الرجل وترفع (الوجه) به وتضمر ما يعود على الرجل، تقديره: مررت بالرجل الحسن الوجه منه، وجاز هذا الإضمار لما في الكلام عليه من الدليل..» وهذا هو ما أشار إليه الدينوري قبل قليل.

(٥) يريد بذلك قول الزجاجي في الجمل ٩٨: «الوجه الحادي عشر أجازه سيبويه، وهو قولك: مررت برجل حَسَنِ وجههِ، بإضافة (حسن) إلى الوجه، وإضافة الوجه إلى المضمر العائد على الرجل، وخالفه جميع الناس في ذلك من البصريين والكوفيين وقالوا: هو خطأ؛ لأنه قد أضاف الشيء إلى نفسه، وهو كما قالوا» انتهى. وعندي أن الحق مع الدينوري في اعتراضه على الزجاجي؛ لأن الزجاجي لم ينصف سيبويه في هذا الأمر من ناحيتين:

الأولى: أن سيبويه لم يجوزه على إطلاقه، وإنما وصفه بأنه رديء وخصه بالشعر حيث قال: «وقد جاء في الشعر: (حسنة وجهها) شبهوه بـ (حسنة الوجه)، وذلك رديء؛ لأنه بالهاء معرفة كما كان بالألف واللام، وهو من سبب الأول كما أنه من سببه بالألف واللام..» الكتاب ١/١٠٢.

الثانية: أن الزجاجي حكم بأن جميع الناس خالفوا سيبويه في هذه المسألة من بصريين وكوفيين وهذا أيضا غير دقيق، وفي الرد عليه وتفنيده يقول ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٧٣؛ «وأما قول أبي القاسم: وخالفه في ذلك جميع النحويين من البصريين والكوفيين، فباطل، بل لا يحفظ لأحد من النحويين خلاف لسيبويه في ذلك إلا للمبرد فإنه خالفه فيما ادعى سيبويه رحمه الله من مجيء ذلك في الشعر وتأول البيت على خلاف ما حمله عليه سيبويه رحمه الله». وقد أطال ابن عصفور في الرد على الزجاجي والانتصار لسيبويه في ذلك.

[اسم الفاعل] :

وأما اسم الفاعل : فهو الجاري على المضارع من الفعل / الذى هو مشتق منه في عدد حروفه، المقابل له في حركاته وسكناته، وهو ينقسم إلى أقسام الفعل الثلاثة، وكما أن الفعل المضارع أُعربَ لمضارعته هذا الاسم[1]، أُعملَ هذا لمضارعته ذاك فيما ذكرنا ليقع التكافؤ بينهما[2]. [٨٧/ب]

وهو ينقص عن الفعل - لضعفه في باب العمل، وقوة الفعل فيه - بأربعة أشياء[3] :

يعمل في الحال والاستقبال دون المضي إلا عند الكسائي[4] فإنه يُعمله في المضي ويحتج بقوله سبحانه : ﴿ وَكَلْبُهُمْ بَاسِطٌ ذِرَاعَيْهِ[5] ﴾

ولا حجة له في ذلك؛ لأن الكلام خرج مخرج الحكاية للحال كأنها حاضرة[6].

ولا يعمل إلا معتمدا على مبتدأ أو موصوف أو موصول هو الألف واللام التي بمعنى

= وفي شرح الكافية للرضي ٢/٢٠٧ كلام يؤكد ذلك، يقول فيه: «فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر فقط، والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة . .».

(١) هذا هو رأي البصريين، أما الكوفيون فيرون أن الإعراب أصل في الأفعال كما هو أصل في الأسماء، وهذه القضية بأدلتها مبسوطة في إيضاح الزجاجي ٧٧ - ٨٢.

(٢) انظر سيبويه ١/٨٧.

(٣) هذه الأشياء الأربعة في شرح المقدمة ٢/٣٨٩ - ٣٩٠، وفي الأشباه والنظائر ٢/١٨٨ أكثر من ذلك.

(٤) نسب هذا الرأي للكسائي في الجمل ٨٤ وفي شرح المقدمة ٢/٣٩١، وفي غيرهما من الكتب المتأخرة. وذكر أبو حيان في البحر ٦/١٠٩ : أن هشاما وأبا جعفر بن مضاء تبعا الكسائي في هذا الرأي.

(٥) سورة الكهف ١٨/١٨.

(٦) رد عليه بمثل هذا الرد الفارسي في الإيضاح ١/١٤٢، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٩١ وابن يعيش ٦/٧٧، وابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٥١، وسبق الجميع إلى هذا التوجيه الأخفش في معانيه ١/٨٣

(الـذي) أو[1] (التي)، دون التي للعهد أو الجنس[2]. أو همزة الاستفهام، أو ما النافية، والأخفش[3] يجيز عمله غير معتمد.

ولا يظهر ضميره في تثنية ولا جمع، والذى يظهر منه في ذلك حروف لا أسماء.

[٨٨/أ] وإذا جرى على من هُوَلَهُ لم يبرز الضمير كقولك: زيد هند / ضاربته، وإذا جرى على غير من هُوَلَهُ برز الضمير كقولك: زيد هند ضاربها هو[4].

والموصول بالألف واللام يعمل في الأحوال الثلاث[5]، وإذا كان بمعنى الماضي وليس فيه ألف ولام أضيف إلى ما بعده إضافة حقيقية[6]، وكان الوجه في المعطوف عليه الجر، ويجوز نصبه بإضمار فعل[7] من جنسه كقوله سبحانه: ﴿ وَجَاعِلُ اللَّيْلِ سَكَناً وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَاناً[8] ﴾

والتقـدير: وجَعَلَ الشمس والقمر[9]، وقال ابن السراج[10]: هو بمعنى فعل حال والعطف على الموضع لأن (الجَعْل) يتجدد في كل وقت. وإذا كان بمعنى الحال

---

(١) في (ب): و.

(٢) في (ب): للجنس.

(٣) انظر: ابن يعيش ٧٩/٦، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٥٣/١. وقد مضى تفصيل ذلك في ص ٢٦٤.

(٤) انظر: ص ٢٦٥ من هذا المتن.

(٥) أي: في الماضي والحال والاستقبال؛ لأنه أشبه الفعل بوقوعه صلة.

(٦) وامتنع تنوينه لأنه اسم بمنزلة قولك: غلام زيد، وأخو عبدالله. انظر المقتضب ١٤٨/٤.

(٧) ذكر الوجهين سيبويه ٨٧/١، والزجاجي في الجمل ٨٥.

(٨) سورة الأنعام ٩٦/٦، وهي هنا على إحدى القراءتين السبعيتين الواردتين في الآية ولا شاهد فيها على القراءة الثانية، يقول ابن مجاهد في كتاب السبعة ٢٦٣: «واختلفوا في إدخال الألف وإخراجها من قوله: ﴿ **وجعل الليل سكنا** ﴾ فقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر: (وجاعل الليل سكنا) بألف، وقرأ عاصم وحمزة والكسائي: (وجعل الليل سكنا) بغير ألف». وانظر في توجيه هاتين القراءتين: حجة القراءات لأبي زرعة ٢٦٢، والكشف لمكي ٤٤١/١.

(٩) انظر سيبويه ٨٩/١ - ١٧٨، والمقتضب ١٥٤/٤، والجمل ٨٥.

(١٠) الأصول ١٥١/١.

أو[1] الاستقبال جاز فيه وجهان[2]: تنوينه ونصب ما بعده وهو الأصل، وحذف تنوينه تخفيفا وإضافته، ولا يتعرف بما أضيف إليه من المعارف؛ لأن إضافته غير محضة ولا حقيقية كالأسماء التي لا تنفصل من الإضافة، وإذا جرى على النكرة كان صفة، وإذا جرى [على[3]] المعرفة كان حالا، ولك في المعطوف / عليه وجهان: الجر على اللفظ، والنصب على الموضع، كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وعمرو غداً، وعمراً، إنْ شئت، فإنْ قَدّمتَ (غداً) على المعطوف كان النصب أقوى [لبعده[4]]، فإنْ فصلتَ به بين حرف العطف والمعطوف لم يجز إلا النصب بإضمار فعل كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ وغداً عمراً، التقدير[5]: وغدا يضرب عمرا[6]. فإن كانت فيه ألف ولام وليست فيما بعده لم يجز إلا النصب، فإن كانت فيهما جميعا جاز النصب والجر كقولك: هذا الضارب الرجلَ والرجلِ، وجاز ذلك لأن إضافته غير حقيقية. [٨٨/ب]

والدليل على أن اسم الفاعل لا يتعرف بالإضافة في الحال والاستقبال قوله سبحانه: ﴿ هَذَا عَارِضٌ مُمْطِرُنَا ﴾[7]، وقول الشاعر:

[٢٩] - يارُبَّ غابِطِنا لو كان يَطْلُبُكُم ... ...[8]

---

(١) في (ب) و.

(٢) انظر جمل الزجاجي ٨٥.

(٣) ليست في (ب).

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب) والتقدير.

(٦) حديث الدينوري في هذا الموضوع شبيه بما في سيبويه ١/٨٩، والمقتضب ٤/١٤٩ - ١٥١، والأصول ١/١٤٨ - ١٥١، والجمل ٨٤ - ٩١.

(٧) سورة الأحقاف ٤٦/٢٤. ووجه استدلال الدينوري أن كلمة (ممطر) لو أنها استفادت تعريفا من إضافتها للضمير (نا) لما جاز أن توصف بها النكرة التي هي (عارض). وانظر في هذه الآية: سيبويه ١/٨٤ - ٢١١، ومعاني الفراء ٢/١٥، والمقتضب ٣/٢٢٧، ٤/١٥٠، والأصول ١/١٤٩، والجمل ٩٠.

(٨) صدر بيت من البسيط لجرير من قصيدة طويلة يهجو فيها الأخطل، وعجزه:

... ... لاقى مباعدة منكم وحرمانا

ويجوز في التثنية والجمع النصب والجر مع حذف النون وإثبات الألف واللام، فإنْ عُكِس ذلك لم يجز [إلا النصب، وإن[1] حذفتا جميعا لم يجز] إلا الجر خلافا للزجاجي[2].

ومعنى البيت: رب شخص يغبطني بصلتي بك وهو لو كان مكاني لأحس بما أحس به من القطيعة والحرمان. ووجه استدلال الدينوري به: أن (رب) دخلت على (غابطنا) وهي لا تدخل إلا على النكرات، فدل ذلك على أن (غابط) لم تكتسب تعريفا من إضافتها إلى الضمير.

وانظر البيت في: ديوانه ٥٩٥ (الصاوي)، سيبويه ٢١٢/١، ومعاني الفراء ١٥/٢، والمقتضب ٢٢٧/٣، ١٥٠/٤ ـ ٢٨٩، والجمل ٩١، والحلل ١٢٤ ـ ٢٥٨، والعيني ٣٦٤/٣.

وقد رواه سيبويه؛ (لو كان يعرفكم)، ورواه الفراء: (لو كان يأملكم).

(١) ما بين المعقوفين ليس في (أ).

(٢) يبدو لي أن كلام الزجاجي لم يفهم على وجهه الصحيح في هذا المسألة، وأظن أن الدينوري اعتمد على نسخة من نسخ الجمل فيها بعض الاضطراب، ويشهد لهذا الاستنتاج أن مطبوعة كتاب الجمل التي أخرجها ابن أبي شنب ـ معتمدا على ثلاث نسخ ـ، قد وقع فيها هذا الاضطراب أيضا، ولكن عند إمعان النظر والتدقيق يتضح الخطأ في ذلك ويتبين أن رأي الزجاجي في هذه المسألة متسق مع ما يريده الدينوري وما يراه العلماء كالفارسي في الإيضاح ١٤٨/١، وغيره. وأود هنا أن أنقل كلام الزجاجي في هذه المسألة ـ من طبعة أبي شنب ـ كي يتضح ما ذكرت، يقول الزجاجي ٩٩ ـ ١٠٠: «فإذا ثنيت اسم الفاعل وهو بمعنى الحال والاستقبال وجمعته كان لك فيه وجهان: إثبات النون وحذفها، فإذا أثبت النون لم يكن بعدها إلا النصب لأنها لا تجتمع مع المضاف إليه، وذلك قولك: هذان ضاربان زيدا غدا، وهؤلاء مكرمون عمرا الساعة، وكذلك ما أشبهه، ولك حذف النون من التثنية والجمع فإذا حذفتهما كنت مخيرا في خفض ما بعدها على الإضافة ونصبه على أن لا يقدر حذف النون لمعاقبة الإضافة ولكن للتخفيف، وذلك قولك: هذان الضاربا زيد غدا، وهؤلاء مكرمو عمرو غدا، وإن شئت قلت: هذان الضاربا زيدا غدا، بالنصب، وهؤلاء المكرمو عمرا غدا. بحذف النون تخفيفا لطول الاسم . . .».

فاللبس جاء ـ في نظري ـ من الكلمتين اللتين وضعت تحتهما الخطوط؛ فالأولى: وهي: (حذفتهما) الصحيح عندي أنها (حذفتها) أي النون، بدليل قوله بعدها بأربع كلمات (ما بعدها) ولم يقل (ما بعدهما). وربما فهم الدينوري أنه يريد (حذفتهما) أي النون وأل. والكلمة الثانية هي (مكرمو) حيث وردت ـ خطأ ـ بدون أل، مع أن (أل) مقصودة فيها بدليل ورودها مع نفس الكلمة بعد سطر، وورودها مع الأمثلة الباقية والشواهد التي تلتها.

و(الألف واللام) عبارة الخليل[1] / فأما سيبويه فعبارته : (اللام) حَسْبُ[1]. [٨٩/أ]

[اســم المفعـول] :

واسم المفعول : يعمل عمل اسم الفاعل في جميع ماذكرناه.

[أمثلـة المبالغة] :

وهـاهنا خمسة أمثلة أُخَر[2] موضوعة للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل وهي :

= فعلى هذا يكون الزجاجي ـ كما أرى ـ إنما أجاز الجر والنصب فيما حذفت منه النون وثبتت فيه أل، وليس فيما حذفا منه معا كما فهم الدينوري. وهذا الاستنتاج وجدت ما يؤكده في طبعة الجمل الجديدة التي أخرجها الدكتـور علي الحمد معتمدا على نسخ جديدة لم يرها ابن أبي شنب، فقد ورد فيها تصحيح للكلمتين المحـرفتين، كمـا ورد فيها زيادة سطر يوضح المعنى ويجليه حسب المقصود، وإيضاحات أخرى يحسن الرجوع إليها ص ٢٢٥، كما يحسن الرجوع إلى إصلاح الخلل للبطليوسي ص ٢٠٤ ففيه إيضاح لذلك.

(١) رأي الخليل وسيبويه موجودان صراحة في الكتاب ٢/٦٣ ـ ٦٤ـ ٢٧٢ ـ ٢٧٣ ـ ٣٠٨، وقد أطلت النظر في هذه الصفحـات وفهمت منهـا أن الخليل يرى أن (أل) كلها حرف تعريف وهمزتها ـ أو ألفها كما يسميها سيبويه ـ همزة قطع. وسيبويه يرى أنها كلها ـ أيضا ـ للتعريف لكن همزتها همزة وصل معتد بها في الوضع، وعندما رجعت إلى كتب النحو لقيت اضطرابا بين العلماء في فهم رأي سيبويه؛ فمنهم من فهم أن سيبويه يجعل التعريف باللام وحدها كالدينوري وابن يعيش ٩/١٧، والرضي ٢/١٣٠ وغيرهم، ومنهم من فهم أنه يرى أن التعريف بهما معا، والهمزة همزة وصل معتد بها كما ذكرت، كابن مالك في التسهيل ٤٢ وقد أوضح رأيه وفصله الدماميني في شرح التسهيل ٢/٣٥١ ـ ٣٥٤. وكالمرادي في الجنى الداني ١٩٢ ـ ١٩٣، وقد أعجبني كلامه في ذلك. وانظر تعليق الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب ١/٨٣، وفي (أل) هذه آراء أخرى وكلام طويل قل أن يخلو منه كتاب من كتب النحو.

وأما قول الدينوري: إن سيبويه عبارته (اللام) حسب. فليس بدقيق؛ لأن سيبويه أكثر ما يستخدم عبارة (الألف واللام) ويكفي للتدليل على ذلك أن هذه العبارة وردت في صفحة واحدة ١/٢٢٠ ثلاث عشرة مرة، فمـا بالك بصفحات الكتاب كلها. كما أن سيبويه قد استعمل عبارة (أل) في ٢/٣٠٨. وقصد الدينوري واضح ـ كما يظهر لي ـ ولكن تعبيره ليس بدقيق. أما الخليل فهو: (١٠٠ ١٧٠هـ) الخليل بن أحمدبن عمرو بن تميم الفراهيدي الأزدي اليحمدي، أبو عبدالرحمن من أئمة اللغة والنحو، ومبتكر علم العروض، وهو شيخ سيبويه، عاش فقيرا منقطعا للعلم، وخلف عدة مؤلفات منها: (العين) و(الحروف) و (العروض) وغيرها، ولد وعاش ومات في البصرة. انظر: إنباه الرواة ١/٣٤١، والأعلام ٢/٣٦٣.

(٢) في (ب) أوخـر.

فَعُـول، وفَعّال، ومِفْعَال، وفعِل، وفَعِيْل، والخامس مختلف فيه[1]؛ فالجرمي لا

---

(١) الدينوري في ترتيبه لها جعل الخامس (فعيل) وقال: «والخامس مختلف فيه، فالجرمي لا يعمله، وسيبويه يعمله، ويستشهد لإعمال (فَعِل) بقول الشاعر: حذر أموراً . . .» وهذا الكلام فيه غموض؛ فلا يدرى هل هو يريد (فعيل) أو (فعل) فكل منهما مختلف فيه؛ فإن كان يريد (فعيل) فكيف ينتقل منه هكذا لكي يأتي بشاهد على (فعل)، وإن كان يريد (فعل) فلماذا يقول: الخامس، مع أن (فعل) هو الرابع في ذكره لها، كما أن الجرمي ـ كما سيأتي ـ يعمل (فعل) ولا يعمل (فعيل). ولا أستطيع الجزم بأحدهما لأن عندي مرجحين لكل منهما: فقوله: (الخامس) وقوله (فالجرمي لا يعمله) يرجحان (فعيل). واستشهاده بشاهد (فعل)، وورود مثل ذلك عند الزجاجي في قوله: «وفي (فعيل) اختلاف، وسيبويه يجريه مجرى هذه الأمثلة قال الشاعر: حذر أمورا . . .» الجمل ١٠٥ (أبو شنب) هذان يرجحان (فعل). ويكون أخطأ في الترتيب وفي نسبة الرأي للجرمي. أما كلام الزجاجي فهو تصحيف ظاهر وقد ورد مصححا في طبعة علي الحمد الجديدة ص ٩٣ من نسخة لم يطلع عليها ابن أبي شنب. ولو أن الدينوري قال: ويستشهد لإعماله بقول الشاعر. لجزمنا بأنه تصحيف لأن الضمير سيعود على (فعيل) والشاهد خاص بـ (فعل) ولكنه استخدم الظاهر فقال: ويستشهد لإعمال (فعل) فربما يكون كلامه هذا مستأنفا لا علاقة له بالأول.

والحـاصـل أن أمثلة المبـالغة فيها خلافان: خلاف بين البصريين والكوفيين؛ هل هي عاملة كما يرى البصريون، أو أن العمل ليس لها وإنما لأفعال مقدرة كما يرى الكوفيون. وخلافهما موضح في مجالس ثعلب ١٢٤ ـ ١٩٦، وفي شرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦١، وفي المساعد لابن عقيل ٢/١٩٣. وفي الرضي على الكافية ٢/٢٠٢ وغيرها.

والخـلاف الثـاني بين البصـريين أنفسهم في المثالين الأخيرين وهما (فعيل) و (فعل) فسيبويه ١/٥٨ يجيزهما معا ويرى أن (فعل) أقل من فعيل بكثير، والمبرد في المقتضب ٢/١١٤ ـ ١١٧ يمنعهما معا ويرد شواهد سيبويه، وتابع ابن السراج في الأصول ١/١٤٦ المبرد في المنع. وقد ذكر ابن عقيل في المساعد ٢/١٩٣: أن المازني والزيادي والمبرد وأكثر البصريين منعوا إعمالهما معا. وقد ثبت عن الجرمي إجازته في (فعل) دون (فعيل) بحجة أن (فعل): على وزن الفعل فأشبه أن يكون جاريا مجراه، انظر في هذا: الأصول ١/١٤٧، وشرح الكافية لابن مالك ٢/١٠٤٠، والمرادي على الألفية ٣/١٩، وشرح التصريح ٢/٦٨. وقد عكس المسألة السيوطي في الهمع ٢/٩٧ حين قال: «وأنكر الجرمي (فعل) دون (فعيل)» مع أن الثابت في المراجع السابقة إجازته لـ (فعل) مع التعليل، وإنكاره لـ (فعيل) ورأي السيوطي هذا يتفق مع الاحتمال الثاني الذي يفهم من كلام الدينوري ـ كما سبق ـ لكنه لا يقوى على مناهضة إجماع العلماء السابقين فيما نسبوه للجرمي.

يعمله، وسيبويه يعمله[1] ويستشهد لإعمال (فَعِل) يقول الشاعر :

[٣٠]-حَذِرٌ أُمــوراً لا تضــير[2] وآمِــنٌ ... مالــيسَ مُنْــجِــيْهِ مِن الأَقْــدارِ[3]

(١) الكتاب ١/٥٨.

(٢) في (أ) لاتطاق، وهو خلاف المعنى المقصود، وخلاف الرواية المشهورة.

(٣) بيت من الكامل للعلماء حوله كلام كثير، أجمله ابن السيد في الحلل ١٣١ بقوله: «هذا البيت مصنوع ليس بعربي، واختلف في صانعه: فزعم قوم أنه لابن المقفع، وحكى المازني قال: أخبرني أبو يحي اللاحقي قال : سألني سيبويه عن (فعل) أيتعدى؟ فوضعت له هذا البيت. ولأجل هذا رد هذا البيت على سيبويه. وقد وجدنا في شعر زيد الخيل الطائي بيتا آخر لا مطعن فيه وهو قوله: أتاني أنهم مَزِقُون عرضي .... » الخ. وتكلم البغدادي في الخزانة ٣/٤٥٦ عن هذا البيت، وعن أبان اللاحقي وذكر مطاعن العلماء في دينه وأمانته، وبرأ ساحة سيبويه واعتذر له بما هو أهل. وانظر البيت في غير ما تقدم في : سيبويه ١/٥٨، والمقتضب ٢/١١٦، والجمل ٩٣ وابن الشجري ٢/١٠٧، وابن يعيش ٦/٧١، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٥٦٢، والعيني ٣/٥٤٣.

(باب مالم يُسَمّ فاعله)

الذي لم يُسمّ فاعله هو المفعول الذي جُعل الفعل حدثا عنه ومستنداً إليه فقام لذلك مقام الفاعل، وارتفع ارتفاعه بعد أن حُذف الفاعل لأحد الأسباب الموجبة للحذف من حسن أو قبح أو خوف(١).

[كيفية بناء الفعل لما لم يسم فاعله] :

فصـــل : الفعل المبني لما لم يسم فاعله يختص بصيغة تميزه عن غيره وهي : أن يُضم أوله ويكسر ما قبل / آخره في حال المضي مالم يكن مضعف العين مثل : شد ومـد، فإنه يبقى على حاله(٢)، أو معتلها فإن فيه ثلاث لغات(٣) : [٨٩/ب]

إحداها : أن يُكسر أوله وتعود ياؤه إن كان من ذوات الياء مثل : (باع)، وتنقلب واوه ياءً إنْ كان من ذوات الواو مثل : (قال)؛ لانكسار ما قبلها.

والثانيـة : أن يُشم أوله الضم حرصا على البيان، وهاتان اللغتان جيدتان قويتان قد استعملهما الفصحاء وقرأ بهما القراء(٤).

---

(١) أو جهل، أو اختصار، أو غير ذلك. انظر: شرح المقدمة ٢/٣٧٠.

(٢) المعروف أنه لا يبقى على حاله، بل ذكرت في فائه اللغات الثلاثة التي سيوردها الدينوري في فاء المعتل. انظر: التصريح ١/٢٩٥ ـ ٢٩٦.

(٣) انظر هذه اللغات في: سيبويه ٢/٣٦١، وشرح المقدمة ٢/٣٧١، وشرح التصريح ١/٢٩٤، وفيه النص على أصحاب هذه اللغات وبعض شواهدها.

(٤) قال مكي في الكشف ١/٢٢٩: «اختلف القراء في إشمام الضم في أوائل ستة أفعال قد اعتلت عيناتها... ... وتلك الأفعال : (سيء، وسيق، وحيل، وجيء، وقيل، وغيض) فقرأ هشام والكسائي بإشمام الضم في أوائلها، وقرأ ابن ذكوان بالإشمام في أول (سيء، وسيئت، وسيق، وحيل)، وقرأ نافع بالإشمام في : (سيء، وسيئت)خاصة، وبالكسر في باقيها، وقرأ الباقون بالكسر في أوائل جميعها». ثم ذكر حجج الجميع. وانظر: النشر ٢/٢٠٨.

والثالثة : نادرة شاذة لا يُعتد بها وهي : أن يُضم أوله وتعود واوه إن كان من ذوات الواو، وتنقلب ياؤه واوا إن كان من ذوات الياء لانضمام ما قبلها.

* * *

[أفعال ملازمة للبناء للمجهول] :

فصـــل : لما وجدوا أفعالا تلزم الفاعل ولا تتعداه إلى مفعول وضعوا أفعالا تبنى للمفعول ولا ينطق لها بفاعل قِصاصاً وهي المذكورة في باب (فُعِل) بضم الفاء [مـــن[1]] نحو : حُـمّ وجُنّ[2] .

* * *

فصـــل : قد ذكرنا أن بناء الفعل لما لم يسم فاعله يفعل عكس ما تفعله الأشياء المعدّية / له؛ لأن ذلك يفعل الزيادة وهذا يفعل النقصان، وقد شرحنا ذلك فيما تقدم[3] وإنما كررنا هذا القدر منه هاهنا إذكاراً وتنبيها. [٩٠/أ]

[الأشياء التي تنوب عن الفاعل] :

فصـــل : لا يجوز أن يبنى غير المتعدي لما لم يسم فاعله لئلا يبقى حديثا عن[4] غير مُحَـدّثٍ عنـه، إلا عند سيبويه[5] فإنه يجيز ذلك على إضمار المصدر، وهو ضعيف؛ لأن فائدة[6] المصدر حاصلة من نفس لفظ الفعل، إلا أن يُنعت فيحسن عند ذلك إقامته مقام الفاعل[7] لأن في النعت زيادة فائدة كقوله سبحانه : ﴿ **فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ** ﴾[8]

---

(١) ليست في (ب).

(٢) انظر: سيبويه ٢٣٨/٢ .

(٣) مضى ذلك في ص ١٧١ وانظر: الأصول ٨٧/١ . (٤) في (ب) من.

(٥) انظر: الكتاب ١١٧/١، وجمل الزجاجي ٧٧ . (٦) في (ب) فائدته.

(٧) انظر: المقتضب ٥٣/٤، والجمل ٨١. (٨) سورة الحاقة ١٣/٦٩، وانظر: الجمل ٨١.

والأشياء التي تقام مقام الفاعل في هذا الباب خمسة :

أقعدها في ذلك وأولاها به : المفعول الصحيح[1] كزيد وعمرو ونحوهما.

وأولىٰ ما اعتيض عنـه إذا عدم : الجار والمجرور؛ لأن المجرور مفعول في المعنى ولذلك جاز العطف على موضعه بالنصب، وقد وقع الجار[2] والمجرور موقع المرفوع في قوله سبحانه : ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَكِيْلا [3] ﴾ وقولـه : ﴿ مَالَكُمْ مِنْ / إلـهٍ غَيْرُه [4] ﴾ بالرفع في قراءة الأكثر[5]. [٩٠/ب]

ثم الظرف من المكان لأنه أبعد عن شبه الفعل.

ثم الظرف من الزمان، ولا يقام الظرفان مقام الفاعل ـ وإن أفادا ـ إلا بعد أن يسلبا معنى الظرفية ويعتقد أنهما مفعولان على الحقيقة[6]، ولابد من مراعاة الفائدة فيهما.

ثم المصـدر الموصوف حسب ماذكر[7].

---

(١) هذه القضية وهي أحقية المفعول به في النيابة إذا وجد معه غيره، محل خلاف بين العلماء، فالبصريون يرون عدم جواز إنابة غيره مع وجوده ـ والدينوري هنا متابع لهم ـ والكوفيون يرون جواز إنابة غيره مع وجوده دون شرط ، والأخفش يرى ذلك بشرط تأخر المفعول به وتقدم النائب. انظر شرح الألفية للمرادي ٢/٣١، ٣٢، وشرح التصريح ١/٢٩٠، والهمع ١/١٦٢.

(٢) في (ب): الجار المجرور. وتعبير الدينوري هنا بوقوع الجار والمجرور موقع المرفوع فيه تسامح ؛ لأن حرف الجر في الآيتين زائد وما بعده هو المرفوع محلا.

(٣) سورة النساء ٤/٨١، ١٣٢، ١٧١، وسورة الأحزاب ٣٣، ٣، ٤٨.

(٤) سورة الأعراف ٧/٥٩ ـ ٦٥ ـ ٧٣ ـ ٨٥ وسورة هود ١١/ ٥٠ ـ ٦١ ـ ٨٤، وسورة المؤمنون ٢٣/٢٣ ـ ٣٢.

(٥) كلمة (غيره): قرأها الكسائي بالخفض حيث وقعت، وقرأها الباقون من السبعة بالرفع. انظر: حجة أبي زرعة ٢٨٦، والكشف ١/٤٦٧، والتبصرة.٥١١، وإرشاد المبتدي ٣٣١.

(٦) وهذا يشمل المصادر أيضا، انظر: الأصول ١/٨٩ ـ ٩١.

(٧) هذا الترتيب الذي رتبه الدينوري ليس محل اتفاق، وإنما غالبية العلماء يرون تساوي هذه النوائب إذا عدم المفعول به. انظر: التبصرة والتذكرة ١/١٢٧، وشرح المقدمة ٢/٣٧٤، وابن يعيش ٧/٧٦، ومن العلماء من يفضل بعضها على بعض، قال المرادي في شرح الألفية ٢/٣٢: «وإذا فقد المفعول به جازت نيابة كل =

[ما ينوب عن الفاعل من مفعولي (أعطى وأخواتها)] :

فصـــل : وإذا كان الفعـل متعـديـا إلى مفعولين أقمت أيهما شئت مقام الفاعل ونصبت الآخر على الأصل، إلا أن يُلبس كقولك: أُعطي زيدٌ دينارا، وأُعطي دينارٌ زيدا، وإن كان (زيد) أحق بالرفع لأنه الآخذ، ولكنه جاز ذلك على مذهب القلب كقولهم : أُدخل القبرُ[1] زيداً، ولو قلت : أعطيت زيداً عمراً، ثم رددته إلى مالم يسم فاعله لقلت : أُعطيَ زيدٌ عمراً، إذا كان (زيد) هو الآخذ، ولم يجز قلب ذلك لأنه يُلبس ويُوهم[2].

فصـــل : ولعدم الفائدة لم يُجِز أكثرهم في : كان زيد قائما، كِيْنَ قائم[3]، وكذلك [٩١/أ] / المنصوب على الحال[4].

= واحد من هذه الأشياء، قيل:ولا أولوية لشيء منها، وقيل: المصدر أولى، وقيل:المجرور، وقال الشيخ أبو حيان: ظرف المكان أولى».

(١) في (أ) القلب. وهو تصحيف.

(٢) انظر في هذا الفصل: الأصول ١/٨٨ ـ ٨٩.

(٣) بناء (كان) للمجهول فيه خلاف بين العلماء، وممن نص على منعه ابن السراج في الأصول ١/٩١ والصيمري في التبصرة ١/١٢٥، ونسب المنع إلى البصريين، وذكر ابن عصفور في شرح الجمل ١/٥٣٥ آراء المانعين والمجيزين، ونسب القول بالجواز إلى سيبويه ورجحه. وزاد عليه أبو حيان حين قال في ارتشاف الضرب ١٦٥/ب ما نصـه: «ذهب سيبـويه والسيرافي والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع وهو الذي نختاره. فأما سيبويه فقال في كتابه: فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقـام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه (مكون) أنه من (كان) التامة، وقال ابن طاهر وابن خروف: (مكون) من كان الناقصة لا يتكلم به. وإنما قصد سيبويه أنها فعل متصرف، يستعمل منه ما يستعمل من الأفعـال إلا إن منـع ما نع. وقد نص الصيمري على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول. وإجازة ذلك تنسب للكوفيين» انتهى. والنص الذي نسبه أبو حيان إلى سيبويه موجود في كتابه ١/٢١، ولم أجد في الكتاب أي إشارة تتعلق بهذا الموضوع سوى ذلك.

(٤) نص على منـع ذلـك مع ذكر العلة: ابن السراج في الأصول ١/٩١، والصيمري ١/١٢٥، وابن يعيش ٧/٧٢، ومثل الحال في منع ذلك ـ أيضا ـ التمييز والمفعول له والمفعول معه.

(باب الأفعال التي ترفع الاسم وتنصب الخبر)

وهي : كان وأخواتها، (كان) : أم الأفعال كلها؛ لأن سائرها تدخل تحت معنى الكون، وهي في الأصل تامة تستغني باسم واحد يرتفع بها ارتفاع الفاعل بفعله وتكون حينئذ بمعنى الحدوث أو الوقوع[1] أو الحضور أو شبه ذلك،كقوله سبحانه : ﴿ وَإِنْ كَانَ ذُوْ[2] عُسْرَةٍ[3] ﴾ وقوله : ﴿ إلاّ أَنْ تَكُوْنَ تِجَارَةٌ[4] ﴾ في قراءة من رفع[5].

ثم إنهم حذفوا منها الدلالة على المصدر وألزموها الخبر عوضا منه فنقصت عن الرتبة الأولى وصارت فعلا لفظيا لا حقيقيا ودخلت على المبتدأ والخبر فارتفع بعدها المبتدأ تشبيها بالفاعل ونسب إلى أنه اسم لها، وانتصب الخبر تشبيها بالمفعول ونسب إلى أنه خبرها، وهو في الحقيقة خبر عن الاسم الواقع بعدها[6]، وكذلك أخواتها .

وجملتها / ثلاثة عشر فعلاً وما تصرف منها، إلا أنها لا تنحطّ بذلك عن رتبة [٩١/ب]
الأفعال وتصير إلى حيزّ الحروف حسب ما عبرّ عنها به الكوفيون[7]، وتابعهم عليه

---

(١) انظر: سيبويه ١/ ٢١ . (٢) في (ب) ذوْا .

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٨٠ . وانظر: جمل الزجاجي ٤٩ .

(٤) سورة البقرة ٢/ ٢٨٢ ، ـ وانظر المقتضب ٤/ ٩٥ ـ وسورة النساء ٤/ ٢٩ .

(٥) الرفع في آية البقرة قراءة السبعة باستثناء عاصم فقد قرأ بالنصب على إضمار اسم كان، وتجارة هي الخبر. (انظر: حجة أبي زرعة ١٥١ ، والكشف ١/ ٣٢١، والنشر ٢/ ٢٣٧ ، والإتحاف ١٦٦).

والرفع في آية النساء قراءة السبعة باستثناء الكوفيين الثلاثة عاصم والكسائي وحمزة فقد قرأوا بالنصب على التأويل السابق. انظر: حجة أبي زرعة ١٩٩ ، والكشف ١/ ٣٨٦، والنشر ٢/ ٢٤٩ ، والإتحاف ١٨٩ .

(٦) انظر: الأصول ١/ ٩١ ـ ٩٣، وشرح المقدمة ٢/ ٣٤٩. وقد مضى مثل هذا الحديث في ص ١٤٦ ـ ١٤٧ .

(٧) لم أجد من نسب هذا الرأي للكوفيين ـ غير الدينوري ـ وإنما المشتهر نسبته للزجاجي ، كما سيأتي تفصيله في الحاشية التالية .

صاحب الجمل[1]؛ لِتَصَرُّف أكثرها واتصالِ الضمائر بها.

(١) سبقت الإشارة من الدينوري إلى ذلك في ص ١٤٧ وقد وعدت بالتعليق على هذه المسألة هنا، فأقول:

نص الزجاجي على حرفيتها حينما عنون لها في كتابه الجمل ٤١ بقوله: «باب الحروف التي ترفع الاسم وتنصب الخبر». وكرر تسميتها بالحروف في ثنايا الباب خمس مرات، مما يدل على أن الأمر ليس سهوا وإنما هو عن قصد. والزجاجي بهذا مخالف للجمهور، يقول السيوطي في الهمع ١/١٠: «المشهور ومذهب الجمهور أن المذكورات أفعال لاتصال ضمائر الرفع والتاء الساكنة بها، وذهب ابن السراج إلى حرفية (عسى) و (ليس) مستندا إلى عدم تصرفها، ووافقه في الأولى ثعلب، وفي الثانية الفارسي وابن شقير، ورد بأن ذلك لا يصلح دليلا للحرفية مع قيام دليل الفعلية، وذهب الزجاجي إلى أن كان وأخواتها حروف، وقال ابن هشام في حواشي التسهيل: الخلاف في (عسى) و (ليس) شهير، وفي (كان) غريب. قال ابن الحاج في النقد: حكى العبدي في شرح الإيضاح أن المبرد قال: إن (كان) حرف، قال العبدي: وهذا أظرف من قول من قال إن (ليس) و (عسى) حرفان. قال ابن الحاج: هو وإن كان في باديء الرأي ضعيفا إلا أنه أقوى لمن تأمل لأنها لا تدل على حدث بل دخلت لتفيد معنى المضي في خبر مادخلت عليه» انتهى. وهذا الذى ذكره ابن الحاج أخيرا ـ مما يشبه الاعتذار للزجاجي ـ أشار إلى مثله بعض شراح الجمل لتوضيح وجهة نظر الزجاجي في هذا الحكم المتسم بالغرابة والشذوذ. يقول أبو القاسم بن العريف ـ المتوفي سنة ٣٩٠هـ في القرن الذى مات فيه الزجاجي ـ في شرح الجمل الورقة ٣٦/ب: «وإنما سمى (كان وأخواتها) حروفا؛ لأنها لا تدل على حدث، ولا تضارع الفعل المتعدي فضعفت لذلك فأشبهت الحروف، فسماها حروفا لذلك. وأما كان فليست بفعل حقيقي وإن تصرفت تصرفها بل هي عبارة عن حدوث أفعال منقضية في الزمان . . .» انتهى. وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٤٥/ب: «فأما تسميته لهذه الأفعال حروفا ففيه تسامح وليس ذلك بصحيح من قبل أنها تتصرف تصرف الأفعال ويصح فيها علامات الفعلية، والعذر له أنه لما رآها غير دالة على الحدث وإنما تدل على الزمان المجرد من معنى الحدث ضعفت عن حكم الأفعال ونقصت وهي أفعال غير حقيقية لأن الفاعل فيها هو المفعول فسماها حروفا» انتهى. وقد حذا ابن السيد في إصلاح الخلل ١٣٤ ـ ١٣٨ حذوهما غير أنه أفاض في الاعتذار للزجاجي.

وأما ابن عصفور فقد نحا ـ في شرحه الصغير للجمل المخطوط ـ منحى مغايرا حيث رجح ـ في الورقة ٢٧/ب ـ أن يكون مراد الزجاجي هنا الحرف بمعناه اللغوي وليس الاصطلاحي فقال ـ بعد أن أكد فعلية كان وأخواتها بدليلين ـ قال: «وإنما سماها حروفا وهي أفعال؛ لأن الحرف لغة يقع على الاسم والفعل والحرف بخلاف الحرف في الاصطلاح فإنه إنما يقع على اللفظ الذى يدل على معنى في غيره لا في نفسه، فسماها حروفا بالنظر إلى اللغة». وما ذكره ابن عصفور هو القريب إلى نفسي؛ لأني لا أتصور أن يقصد الزجاجي الحرف الاصطلاحي، ثم بعد ذلك يذكر أنها متصرفة على هذا النحو: «يكون وتكون ويصبح ويمسي ويظل

[معاني هذه الأفعال، وما يجيء منها تامّاً، وأوجه الشبه بينها] :

فصــل : (أمسىٰ) و (أصبـح) يجـريان في التمـام والنقصـان مجرى (كان)[1]، تقـول : أمسينـا، أي دخلنـا في المسـاء، وأصبحنـا، أي دخلنـا في المسـاء، وأصبحنا، أي دخلنا في الصباح، وتقول : أمسى زيد مريضا، أي أتى عليه المساء وهو كذلك، وأصبح عمرو صالحا، أي أتى عليه الصباح وهو كذلك، لا أنهما فعلا شيئا، كما أن قولك : كان زيد عالما، يفيد أنه أتى عليه زمان وهو كذلك، لا[2] أنه فعل شيئا[3].

ويدوم ويفتأ ويبرح وما أشبه ذلك» الجمل ٤١ بتحقيق على الحمد، ٥٤ بتحقيق أبي شنب .

وقد وردت الإشارة في نص السيوطي السابق إلى نسبة هذا الرأي للمبرد، ونسبه له ـ أيضا ـ وللزجاج، أبو البركات الأنباري في كتابه منثور الفوائد ٥٥ حين قال: «كان وأخواتها أفعال غير حقيقية، وذهب الزجاج وأبو العباس المبرد إلى أنها حروف تتصرف تصرف الأفعال لأنها لاتدل على الحديث الذى هو المصدر. ولأن كل فعل متعد يكون فاعله غير مفعوله، وهذه الأفعال فاعلها هو المفعول. ولأن المرفوع بها يسمى اسما فاعلا ويسمى المنصوب بها خبرا ولا يسمى مفعولا. فدل على أنها حروف، والذي عليه الأكثرون هو الأول». انتهى.

والذي أراه أن نسبة هذا الرأي للزجاج والمبرد مشكوك في صحتها. فأما الزجاج فأظن أن المراد به الزجاجي وحصـل لبس أو تحـريف؛ لأن ذلـك ثابت عن الزجاجي، ولم ينسبه أحد للزجاج ـ فيما أعلم ـ غير أبي البركات. أما المبرد ففي كتابه المقتضب نصوص صريحة الدلالة على أنها أفعال، وليس فيه نص صريح على حرفيتها. فمن ذلك قوله في ٩٧/٣ « هذا باب الفعل الذى يتعدى إلى مفعول واسم الفاعل والمفعول فيه لشيء واحد، وذلك: كان وصار وأصبح وأمسى وليس وما كان نحوهن». وذكر مثل هذا العنوان في ٨٦/٤ ثم أتبعه بقوله: «وهذه أفعال صحيحة كضرب، ولكنا أفردنا لها بابا؛ إذ كان فاعلها ومفعولها يرجعان إلى معنى واحد». وفي الصفحة التي تليها أكد ذلك تأكيدا لا مزيد عليه ودعمه بالأدلة وخصوصا ما يتعلق بـ (ليس) لعدم تصرفها، فقد خصها بمزيد من التأكيد وجزم بفعليتها مع الدليل والتعليل. ولعل الشبهة جاءت لمن نسبوا له القول بالحرفية من قوله في ١٨٩/٣ : «وليست أفعالا حقيقية ولكنها في وزن الأفعال» وما ماثلها مما ورد في ٣٣/٣ ـ ٩٧. ولكن ذلك كله لا يعني القول بالحرفية وإنما يعني أنها نقصت عن درجة الأفعال المعروفة لعدم دلالتها على الحدث حسب تعبير أبي البركات وغيره من العلماء.

(١) انظر: سيبويه ٢١/١.   (٢) في (ب): لأنه. وهو تصحيف.

(٣) مضى مثل ذلك في ص ١٤٧.

و (أمسى) و (أصبح) : أختان لأنهما لطرفي الزمان[1].

و (أضحى) و (ظل) : [أختان[2] لوقوعهما في النهار، إلا أن (أضحى) لصدر النهار، ومثابة (ظل[2])] في النهار مثابة (بات) في الليل.

و (بات) و (صار) : أختان لاعتلال العين منهما.

[٩٢/أ] وقد تقع (كان) موقع (صار) في نحو قوله سبحانه : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ/ أُمَّةٍ[3] ﴾ أي : صرتم كذلك[4].

و (مادام) و (مازال) و (ما انفك) و (مافتيء) و (مابرح) : أخوات للزوم (ما) أوائلها، إلا أن (مادام) مصدرية بمعنى دوام، وتتقدر مع ذلك تقدير الظرف من الزمان[5].

و (زال) في قولك (مازال) من ذوات الياء[6] [بدليل قولك[7] : مازايلته]. ومستقبلها : يزال، والتامة : من ذوات الواو ومستقبلها : يزول[8].

و (ليس) : مفردة في هذا الباب، ومعناها : نفي الحال،[9] وقال قوم:إنّ أصل

(١) هذا التقسيم لأخوات (كان) والمؤاخاة بين كل واحدة ونظيرتها أو نظائرها موجود في شرح المقدمة ٢ / ٣٥٠.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (ب).

(٣) سورة آل عمران ٣ / ١١٠.

(٤) انظر: شرح اللمع لابن برهان ١ / ٥٠، وإعراب العكبري ١ / ١٤٥، والبحر المحيط ٣ / ٢٨.

(٥) انظر: التبصرة والتذكرة ١ / ١٨٨.

(٦) انظر سيبويه ٢ / ٣٧٢.

(٧) ليست في (ب).

(٨) انظر: ابن برهان ١ / ٥٥، والمرتجل ١٢٦، والهمع ١ / ١١٢، ١١٥.

(٩) قال المرادي في الجنى الداني ٤٩٩ : «مذهب أكثر النحويين أن (ليس) و (ما) الحجازية مخصوصان بنفي الحال، قال ابن مالك: والصحيح أنهما ينفيان الحال والماضي والمستقبل . . «ثم ذكر أمثلة لذلك. ورجح بعض العلماء اختصاصهما بنفي الحال مالم تقم قرينة على غيره. انظر المغني ٣٨٦، والهمع ١ / ١١٥.

(ليس): لا أيس[1]، أي عدم؛ لأن الأيس الوجود، والدليل على أنها فعل اتصال الضمائر[2] بها، كقوله تعالى: ﴿ لَيْسُوْا سَوَاءً [3] ﴾ وقوله: ﴿ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ [4] ﴾

* * *

[من أحكام كان] :

فصــل: وقد تقع (كان) زائدة، لا اسم لها ولا خبر وذلك في باب التعجب وقد ذُكر[5]، وفي مثل قول الشاعر:

[٣١]- سَرَاةُ بَنِي أَبِـي بَكْـرٍ تَسَـامَـىٰ ... عَلى كَانَ الـمُـسَـوَّمَـةِ الـعِـرَابِ[6]

فقد حصل لـ (كان) حسب ما فصلناه أربعة مواضع[7].

فأما المستتر فيها ضمير الشأن والقصة للمبالغة / في التفخيم والتعظيم - على أن يقع بعده جملة مفسرة له، كقوله سبحانه: ﴿ أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةٌ [8] ﴾ في قراءة من قرأ بالتاء ورفع آية وهو ابن عامر[8]، وقول الشاعر: [٩٢/ب]

---

(١) هذا الكلام ينسب للخليل بن أحمد. انظر: لسان العرب ٣١٧/٧ (مادة: أيس) و ٩٥/٨ (مادة: ليس).

(٢) انظر المقتضب ٨٧/٤، ١٩٠.

(٣) سورة آل عمران ١١٣/٣.

(٤) سورة الأحزاب ٣٢/٣٣.

(٥) مضى ذلك في ص٣٠٢.

(٦) بيت من الوافر، مجهول القائل، وقد نسبه ابن جني في الفسر ١٩١/١ إلى القتال الكلابي ولم أجده في ديوانه، ونسب إلى الفرزدق في شرح ديوان المتنبي المنسوب للعكبري ٩/٤، ولم أجده في ديوان الفرزدق.

وهو من شواهد:

اللمع ٣٩، وسر الصناعة ٢٩٨/١، والتبصرة والتذكرة ١٩٢/١، والأزهية ١٩٧، والمقتصد ٤٠٢/١، وابن يعيش ٩٨/٧ - ١٠٠، وضرائر الشعر ٧٨، والعيني ٤١/٢، والخزانة ٣٣/٤.

وفي البيت عدة روايات على هذا النحو: (جياد - تساموا - المطهمة - الصلاب).

(٧) يريد بذلك: التامة، والناقصة، والتي بمعنى صار، والزائدة. وقد ذكر هذه المواضع الأربعة ونص عليها هكذا ابن برهان في شرح اللمع ٤٨/١ - ٥١.

(٨) سبق الحديث عن هذه الآية وتخريج القراءات الواردة فيها في ص ٢٥٩.

[٣٢] ـ إذا مُتُّ كَانَ النّـاسُ نِصْفَـانِ ... ...[1]

ـ فليست[2] غير (كان) الناقصة حسب ما ورد في الجمل[3]، بل هي [هــي [4]] نفسها وقد يتصل هذا الضمير بـ (ليس[5]) في مثل قول الآخر :

[١٥] ـ ... ... وَلَيْسَ مِنْهـا شِفـاءُ الـدَّاءِ مَبْـذُوْلُ[6]

واذا اتصـل بـ (إنّ) وأخـواتهـا برز[7] لأنـه منصـوب بها كقوله : ﴿ إنّه مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِماً[8] ﴾ وقوله : ﴿ فَإنَّها لاَ تَعْمَى الأَبْصَارُ[8] ﴾ وقد يقع مبتدأ والجملة المفسرة له

---

(١) جزء من بيت للعجير السلولي (. . ـ نحو ٩٠هـ) واسمه عمير بن عبدالله بن عبيدة من بني سلول، وكنيته أبو الفرزدق ولقبه العجير، وهو من شعراء الأمويين، عده ابن سلام من شعراء الطبقة الخامسة من الإسلاميين ٢/٦١٦، وأخباره وأشعاره في الأغاني ١١/١٤٦ إلى ١٥٣ . وانظر: الأعلام ٥/٥ .

وتمام البيت : . . . . شامت وآخر مثن بالذي كنت أصنع

وفيه عدة روايات منها: (صنفان ـ صنفين ـ نصفين) ذكرها في الحلل ٦٤، وروايات أخرى ليست في محل الشاهد أغربها ما ورد في النوادر ٤٤٢ . فأما رواية نصب: صنفين أو نصفين فلا شاهد فيها على ما نحن فيه.

والبيت في ديوانه : ٢٢٤ (مجلة المورد العدد (١) م (٨) وفيه : (نصفين). وسيبويه ١/٣٦ (صنفان) والنوادر ٤٤٢ والجمل ٥٠، واللمع ٣٨، وشرح المقدمة ٢/٣٥٤، والتبصرة والتذكرة ١/١٩٥، والحلل ٦٤، وابن الشجري ٢/٣٣٩، والعيني ٢/٨٥، والخزانة ٣/٦٥٣ .

وهذا البيت ضمن قصيدة قالها العجير بعدما خطب ابنة عمه فخيرها والدها بينه وبين رجل موسر من بني عامر فاختارت العامري وفضلته على ابن عمها العجير فحزن وتألم وجادت قريحته بهذه القصيدة.

(٢) (فليست): جواب (فأما) المتقدمة قبل ثلاثة أسطر، وقد اعترض بينهما كلام طويل.

(٣) انظر: جمل الزجاجي ٤٩ ـ ٥٠ وكونها ناقصة واسمها ضمير الشأن والجملة خبرها، ليس رأيا للزجاجي وحده، وإنما ذكره كل من استشهد بهذا البيت.

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: سيبويه ١/٣٥ ـ ٣٦، ٧٣.

(٦) سبق وروده برقم (١٥)، وقد خرجته هناك في ص ٢٥٩ .

(٧) انظر: المقتضب ٢/١٤٤ ـ ١٤٥ ـ ٤/٩٩، وابن يعيش ٣/١١٤ .

(٨) تقدمت في ص ٢٥٩ .

خبره[1]، وذلك في مثل قوله سبحانه : ﴿ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ [2] ﴾ وقوله : ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَد ﴾ .[2]

ولأن هذه الأفعال داخلة على المبتدأ والخبر وجب أن ينقسم خبرها إلى ما ينقسم إليه خبر المبتدأ، وأن يجري حكم اسمها وخبرها في التعريف والتنكير على ما جرى عليه حكم المبتدأ والخبر، وقد / تقدم شرح ذلك[3]. [٩٣/أ]

* * *

[حكم تقديم أخبارها] :

فصـــل : ويجوز تقديم أخبارها على أسمائها وعليها، إلا مالزمته (ما)؛ لأن لـ (ما) صدر الكلام وقد أجاز ذلك فيها ابن كيسان[4]، واختلف أيضا في (ليس[5]) .

(١) سبق للدينوري الحديث عن ذلك في ص ٢٥٩ .

(٢) تقدمت في ص ٢٥٩ .

(٣) مرد ذلك في باب المبتدأ والخبر.

(٤) انظر في هذا الرأي : شرح اللمع لابن برهان ٥٤/١ وشرح الجمل لابن بابشاذ ٤٦/أ، والإنصاف ١٥٥/١ .
أما ابن كيسان فهو: أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم، من أهل بغداد، أخذ عن المبرد وثعلب، وكان يخلط بين المذهبين، له عدة مصنفات منها: تلقيب القوافي، والمهذب في النحو، ومعاني القرآن، وغريب الحديث. مات سنة ٢٩٩هـ. (نزهة الألباء ٢٣٥، والأعلام ١٩٧/٦).

(٥) ما ذكره الدينوري عن تقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها وعليها موجز غاية الإيجاز، وفي المسألة تفصيل واسع أوجزه في أمرين:
الأول : ما يتعلق بتقديم الخبر على الاسم فقط، أي توسطه بينها وبين اسمها، وهذ مختلف فيه فقد حكى ابن مالك الإجماع على جوازه في الجميع وهو الراجح، ونسب السيوطي إلى الكوفيين منعه في الجميع وهو غريب، ونسب ابن هشام وغيره المنع في ليس لابن درستويه، والمنع في مادام لابن معطي. انظر في ذلك: شرح الكافية لابن مالك ٣٩٦/١ ـ ٤٠٠، وشرح الألفية للمرادي ٢٩٨/١، وشرح القطر ١٢٩. والهمع ١١٧/١ .
الثاني : ما يتعلق بتقديمه عليها نفسها، وهذا فيه خلاف أكثر من سابقه، فقد حكي عن البصريين والفراء جوازه في الجميع إلا (مادام) ومالزمته (ما) النافية دون غيرها من حروف النفي، وهذا الرأي قريب مما ذكر =

[حكم تقدم معمول الخبر] :

فصل : وكلها إذا نُفيت جاز أن ينتقض النفي بدخول (إلا) على خبرها سوى مالزمته (ما [1])، لأنه موضوع للإيجاب[2] ، ولا يليها معمول خبرها لئلا يقع اللبس والاشتباه ، وذلك كقولك[3] : كان طَعامَك زيدٌ آكلًا ، وكانت زيدا تأخذ الحمى ، فإن أضمرت فيها ضمير الشأن أو القصة وجعلت الجملة بعدها مفسرة لها جاز ذلك[4] .

* * *

[(ما) الحجازية] :

فصل : وقد أعمل أهل الحجاز (ما) عمل (ليس) لمضارعتها لها في نفي الحال ، وألغاها بنو تميم فلم يُعملوها ، والأولى لغة القرآن ، وفيه : ﴿ مَاهَٰذَا بَشَرًا ﴾[5] ، إلا أن (ما) تنقص عن (ليس) بأنها لا يستتر اسمها فيها ؛ لأنها[6] حرف ، ولا تعمل إلا بأربع شرائط[7] وهي :

الدينوري . وحكي عن الكوفيين جوازه في الجميع إلا (مادام) و (ليس) وتبعهم في ذلك مجموعة من مشاهير العلماء ، ومنهم ابن كيسان الذى نص عليه الدينوري . وهناك تفصيلات لا مجال للخوض فيها هنا .

انظر في ذلك : شرح اللمع للواسطي ٤٥ ـ ٤٦ ، والإنصاف (المسألتان ١٧ ـ ١٨) . وابن يعيش ٧/ ١١٣ ـ ١١٤ والمراجع الأربعة المتقدمة .

(١) انظر : الجمل ٤٨ . والتبصرة والتذكرة ١/ ١٨٩ . (٢) في (ب) الإيجاب .

(٣) في (ب) قولك .

(٤) مايراه الدينوري هنا من منع تقدم معمول الخبر في المثالين ، وتقدير ضمير الشأن إذا حصل شيء من ذلك هو رأي البصريين كما في سيبويه ١/ ٣٦ والمقتضب ٤/ ٩٩ ـ ١٠١ ، والأصول ١/ ٩٨ . أما الكوفيون فيجيزون ذلك دون تأويل ، انظر : شرح الألفية للمرادي ١/ ٣٠٤ ، والهمع ١/ ١١٨ ، ونسب السيوطي ذلك إلى ابن السراج مع أن ابن السراج قد نص في كتابه الأصول على تأييده لرأي البصريين . ولا خلاف بين الطائفتين في جواز تقدمه إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا ؛ لأن الظروف يتوسع فيها أكثر من غيرها .

(٥) سورة يوسف ١٢/ ٣١ . (٦) في (ب) لأنه . (٧) شرح المقدمة ١/ ٢٧٦ .

أن لا يتقدم خبرها، ولا معموله، ولا تدخل عليها (إلا)، / ولا تدخل عليها [٩٣/ب]
(إنْ) الخفيفة. فإن سقط من هذه الأربعة شيء بطل عملها، ولا يجوز: مازيد قائما ولا قاعدا عمرو، لأنه يؤدي إلى تقديم الخبر.

والعطف بـ (بل) أو (لكن) على خبرها بمنزلة انتقاض النفي، وكل ذلك جائز في (ليس)؛ لأنها الأصل، والفرع لا يقوى قوة الأصل[1].

* * *

[دخول الباء على خبر (ليس) و (ما) والعطف عليه] :

فصـــل : وقد تدخل (الباء) على خبر (ليس) و (ما) لتأكيد النفي، فإن عطفت عليه جاز الجر على اللفظ، والنصب على الموضع[2]، ولا يجوز: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٍ عمروٌ؛ لامتناع العطف على عاملين[3]، ويجوز ذلك في: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ أخوه؛ لأنه من سببه، وكذلك (ما[4]).

* * *

(١) انظر في هذا الفصل: المقتضب ٤/١٨٨ ـ ١٩٣، وشرح المقدمة ١/٢٧٦، (وبين كلام ابن بابشاذ فيها وكلام الدينوري هنا شبه كبير).

(٢) مضمون هذا الفصل وأمثلته موجود في التبصرة والتذكرة ١/١٩٥ ـ ١٩٧ بتفصيل أكثر وأوضح من هذا. وانظر: الهمع ١/١٢٨.

(٣) القول بجواز العطف على معمولي عاملين مختلفين رأي مشهور للأخفش، وهو رأي مخالف لأغلب العلماء كسيبويه، وهناك من فصل في الأمر فأجازه على وجه ومنع على آخر، وفي المسألة كلام طويل تجده واضحا فيما يلي :

الكتاب ١/٣٢ (المتن وحاشية الأعلم)، والمقتضب ٤/١٩٥ (المتن والحاشية) وابن يعيش ٣/٢٦ ـ ٢٧، والمغني ٦٣٢، والهمع ٢/١٣٩، ١/١٢٨، ومنهج الأخفش ٢١٣.

(٤) في (ب): (وكذلك ما أشبهه)، أي بزيادة كلمة (أشبهه)، ويختلف المراد حينئذ لكنه صحيح في الحالين ـ كما أري ـ والمعنى على ما في (أ): وكذلك (ما). أي (ما) الحجازية. أي أن الحكم فيها كالحكم في (ليس). والمعنى على ما في (ب): وكـذلك ما أشبهه. أي كذلك الذي يشبهه من الأمثلة على أن (ما) موصوله. ويبدو لي أن ما في (أ) أصح، وأن ناسخ (ب) حين وقف على (ما) لم يفهم المراد فظن أن كلمة (أشبهه) ساقطة فزادها. والله أعلم بالصواب.

[أفعـال المقاربة] :

فصـل: وقد ذكرنا أن أفعال المقاربة مشبهة بـ (كان) وأخواتها في العمل[1]، فأما (عسى[2]) فيلزمها (أن) المصدرية غالبا، فان وَلِيَتْ (عسى) كان المصدر المقدر[3] اسمها، وكان الخبر محذوفا، كقوله: ﴿ عَسَى أَن يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَاماً مَّحْمُودًا[4] ﴾، وإن تأخرت عنها كان الاسم المرتفع بـ (عسى) اسمها، والمصدر المقدر خبرها كقوله: ﴿ عَسَى رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُم[5] ﴾، وقد تسقط (أن) في حال التأخر

[٩٤/أ] / خاصة، كقول الشاعر:

[٣٣] - عسى الكرب[6] الذي أمسيت فيه يكون وراءه فرج قريب[7]

وأما (كاد) فلا تستعمل معها (أن) المصدرية في الغالب كقوله تعالى: ﴿ يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُم[8] ﴾، و ﴿ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ[9] ﴾، ويليها الفعل وليس معه

---

(١) مضى ذلك في ص ١٥٠

(٢) انظر الحديث مفصلا عن (عسى) في: المقتضب ٦٨/٣ - ٧٠، والجمل ٢٠٠، وشرح اللمع للواسطي ٢١٥، وشرح المقدمة ٣٥٢/٢.

(٣) في (أ) المقدم.

(٤) سورة الإسراء ٧٩/١٧. وانظر: الجمل ٢٠٠، وفي (عسى) في مثل هذه الآية خلاف وضحه الأشموني ٢٦٦/١.

(٥) سورة الإسراء ٨/١٧، وانظر: شرح المقدمة ٣٥٢/٢.

(٦) في (أ) الهم، ومصححة في الهامش بـ (الكرب).

(٧) بيت من الوافر قائله هدبة بن خشرم (أو الخشرم) العذري من بني عامر بن ثعلبة من قضاعة، شاعر فحل من بادية الحجاز من أسرة عريقة في الشعر، قتل قصاصا في خلافة معاوية رضى الله عنه بسبب قتله رجلا من قومه بعد مهاجاة بينهما. (الخزانة ٨٤/٤، والأعلام ٦٩/٩).

وهذا البيت من قصيدة طويلة قالها وهو في سجن المدينة يخاطب فيها ابن عمه ويروى: (الهم، والكرب، وأمسيتُ، وأمسيتَ) وهو من شواهد: سيبويه ٤٧٨/١، والمقتضب ٧٠/٣، والجمل ٢٠٠، والحلل ٢٧١، والواسطي ٢١٥، وشرح المقدمة ٣٥٣/٢، وابن يعيش ١١٧/٧ - ١٢١، والخزانة ٨١/٤.

(٨) سورة البقرة ٢٠/٢.

(٩) سورة النور ٣٥/٢٤.

(أن[1] خلاف (عسى) كقوله تعالى : ﴿ مِنْ بَعْدِ مَا كَادَ تَزِيْغُ قُلُوبُ فَرِيْقٍ مِنْهُم [2] ﴾ وكذلك سائر أخواتها.

---

(١) وقد شبهت بـ (عسى) في الشعر فجاءت معها (أن). انظر سيبويه ١/٤٧٨.

(٢) سورة التوبة ٩/١١٧. في (ب) تزيغ. بالتاء، وفي (أ) يزيغ، بالياء على ما يبدو. وهما قراءتان سبعيتان فقد قرأ بالياء حفص وحمزة، وقرأ الباقون من العشرة بالتاء.

انظر القراءتين وتوجيههما في: الغاية ١٦٧، وحجة أبي زرعة ٣٢٥، والكشف ١/٥١٠، والمشكل لمكي ١/٣٧٢، وإرشاد المبتدي ٣٥٧، والبيان لأبي البركات ١/٤٠٦، البحر المحيط ٥/١٠٩، والنشر ٢/٢٨١، والإتحاف ٢٤٥.

(باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر)

وهي : (إنّ) وأخواتها.

هذا الباب عكس الباب الذى قبله لأن حروفه تدخل على المبتدأ والخبر فتنصب بعدها المبتدأ تشبيها بالمفعول وينسب إلى أنه اسم لها، ويرتفع الخبر تشبيها بالفاعل وينسب إلى أنه خبرها، وهو في الحقيقة خبر عن الاسم الواقع بعدها كما قلنا هناك.

و (إنّ) و (أنّ) و (لكنّ) المشددة مجازها في / التأكيد واحد، إلا أن (لكن) [٩٤/ب]
تزيد بمعنى الاستدراك بعد الجحد[1]. و (أن) المفتوحة مصدرية، أي تقدر [مع[2]] ما بعدها تقدير اسم مصدري، ويحكم على موضعها مع ما عملت فيه

---

(١) حديث الدينوري عن (لكن) يحتاج إلى وقفة قصيرة لإيضاح أمرين:

الأول : ماذكره من أنها شريكة لـ (إنَّ) و (أنَّ) في التأكيد، وأنها تزيد عنهما بالاستدراك، هذا القول مخالف لما عليه جمهور العلماء، فالجمهور يرون أنها للاستدراك ولا يشيرون إلى التوكيد كما في المقتضب ١٠٧/٤ والتبصرة ١٣٦/١ ـ ٢٠٥، وابن يعيش ٨٠/٨، والجنى الداني ٦١٥، والمغني ٣٨٣. أما القول بالتوكيد فالدينوري متابع فيه للزجاجي حيث قد نص في الجمل ٥١ على ذلك بقوله: «لكن: للتوكيد والاستدراك أيضا». وذكر ابن هشام في المغني ثلاثة أقوال في معناها وهي : ١ ـ الاستدراك فقط وهو المشهور. ٢ ـ الاستدراك تارة والتوكيد تارة. ٣ ـ التوكيد دائما.

الأمر الثاني : قوله : (الاستدراك بعد الجحد). ليس على إطلاقه وإن كان سيبويه ٣١١/٢ قد نص على مثله لأن (لكن) يستدرك بها بعد الجحد وبعد الإيجاب، والتي لا يستدرك بها إلا بعد الجحد هي العاطفة إذا كان مدخولها مفردا. يقول المبرد في المقتضب ١٠٧/٤ ـ ١٠٨ : «وإنما يستدرك بها بعد النفي . . . . ويجوز في الثقيلة والخفيفة أن يستدرك بهما بعد الإيجاب ما كان مستغنيا نحو قولك: جاء زيد، فأقول: لكنَّ عمرا لم يأت، وتكلم عمرو لكنْ خالد سكت. فأما الخفيفة إذا كانت عاطفة اسما على اسم لم يجز أن يستدرك بها إلا بعد النفي، لا يجوز أن تقول: جاءني عمرو لكنْ زيد . . . . . فإن عطفت بها جملة ـ وهي الكلام المستغنى ـ جاز أن يكون ذلك بعد الإيجاب كما ذكرت لك.» انتهى. وانظر: ابن يعيش ٨٠/٨.

(٢) ليست في (ب).

بما تقتضيه العوامل الداخلة عليها، ولذلك يجوز العطف على موضعها ذاك، وبأن لا يحسن في موضعها الاسم والفعل معا[1]، وتعتبر المكسورة بأن يحسنا جميعا في موضعها[1]؛ لأنها تدخل على كلام مبتدأ مستأنف لا علقة له بما قبله ولا نسبة بينه وبين ما تقدمه[2]، أو ترجع في المعنى إلى ما هو كذلك كالتي في صلة (الذي) وأخـواتهـا، والتي معها لام الإبتداء، والواقعة في جواب القسم، والمحكية بعد القول، وإذا تعاقبت المفتوحة والمكسورة على موضع فإنما ذلك لا ختلاف المعنى كقولك: نظرت وإذا أنه عبد، بالفتح على أن التقدير: وإذا العبودية، أو: نظرت وإذا إنّه عبد، بالكسر على أن التقدير: وإذا هو عبد[3]، وكذلك: ابتداء قولي، أو أول قولي أن الحمد لله[4]، بالفتح على أن التقدير: / حمد الله، وبالكسر على [٩٥/أ] حذف الخبر وهو: حسن أو جميل أو لازم أو واجب، وحكى أبو علي[5] أنه ذكر هذه المسـألة بحضرة الملك عضد الدولة فَنّاخُسْرُو[6]، فقال الملك: لو قُدّر مع المكسورة حذف القول كأنك قلت: ابتداء قولي قولي أو أقول إنّ الحمد لله، لكان أحسن، فاستحسن أبو على ذلك منه ومدحه به وأثنى عليه فيه؛ لأن حذف بعض الخبر أحسن من حذفه كله.

---

(١) انظر في ذلك الواسطي ٦٠ ـ ٦١: وابن برهان ١/٨٣، ففيهما إيضـاح وأمثلة لذلك. هذا وقد فصلت كتب النحـو القـول في الفـروق بين (أن) المكسـورة والمفتـوحة الهمزة وعقدت لذلك فصولا خاصة، كما في المقتضب ٢/٣٤٠ والأصول ١/٣١٧، والجمل ٦٩ ـ ٧٠، وغيرها من كتب النحو المتقدمة والمتأخرة.

(٢) في (ب): تقدم.

(٣) انظر: سيبويه ١/٤٧١ ـ ٤٧٢، والمقتضب ٢/٣٥١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٠/ب.

(٤) انظر: سيبويه ١/٤٧١، والإيضاح العضدي ١/١٣٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٠/ب.

(٥) انظر حكاية أبي علي هذه في شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٦١/أ.

(٦) هو: فناخسرو (٣٢٤ ـ ٣٧٢هـ) الملقب بـ (عضد الدولة)، ابن الحسن الملقب بـ (ركن الدولة) ابن بويه الديلمي، يكنى: أبا شجاع، أحد المتغلبين على الملك في عهد الدولة العباسية بالعراق، تولى ملك فارس ثم الموصل والجزيرة وكان شيعيا، وأول من لقب في الإسلام بـ (شاهنشاه). ألف له أبو علي: الإيضاح والتكملة. مات في بغداد، وحمل إلى النجف ودفن في مشهدها. انظر: (وفيات الأعيان ٤/٥٠، والأعلام ٥/٣٦٤).

ولا يجوز الابتداء بالمفتوحة نحو قولك : أنك منطلق بلغني[1]، وإن جاز : انطلاقك بلغني، لأنها لا تقع إلا متوسطة، فأما قوله : ﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ [2] ﴾ فتقديره: ولأن المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا[3]، وقد أجازوا فتحها في جواب القسم، وليس بجيد[4].

و (كأنّ) في الأصل هي (إنَّ) دخلت عليها كاف التشبيه[5].

---

(١) قال سيبويه ١/٤٦٣: « . . . قبح ابتداؤك الثقيلة المفتوحة وحسن ابتداء الخفيفة . . . ألا ترى أنه قبيح أن تقول: أنك منطلق بلغني أو عرفت، . . . وإنما كرهوا ابتداء (أن) لئلا يشبهوها بالأسماء التي تعمل فيها (إنَّ) ولئلا يشبهوها بـ (أن) الخفيفة . . . ». ونقل صاحب الهمع ١/١٣٧ عن أبي حيان قوله : إن بعض النحويين أجازوا الابتداء بها.

(٢) سورة الجن ٧٢/١٨.

(٣) هكذا قدرها سيبويه: ١/٤٦٤، وقال مكي في المشكل ٢/٤١٥ : «(أن) في موضع رفع عطف على (أنه استمع)، وقيل: في موضع خفض على إضمار الخافض وهو مذهب الخليل وسيبويه والكسائي . وقيل: في موضع نصب لعدم الخافض وهو مذهب جماعة من النحويين». انظر : معاني الأخفش ١/١١٠ ففيه تضعيف للتوجيه الذي ارتضاه سيبويه والدينوري، وفيه تفصيل أكثر. وقد ذكر أبو حيان في البحر ٨/٣٥٢ قراءة شاذة في الآية بكسر همزة (إن) ونسبها إلى ابن هرمز وطلحة، ولا خلاف في توجيهها لأنها حينئذ ستكون مستأنفة.

(٤) حكم همزة (إن) بعد القسم فيه تفصيل، وما ذكره الدينوري لا يعدو كونه إشارة موجزة تمثل رأي جمهور البصريين. وذلك أن جملة القسم قد تشتمل على اللام أو على فعل قسم، أو عليهما معا، وقد تخلو منهما معا؛ فإن ذكر الفعل وحده دون اللام فالبصريون يرون الكسر على الجواب للقسم، والكسائي والبغداديون يختارون الفتح بتقدير (على). فإن وجدت اللام، أو أضمر الفعل تعين الكسر، غير أنه حكي عن الكوفيين إجازتهم الفتح إذا أضمر الفعل ولم تذكر اللام، بل إن منهم من أوجبه. ونسب المرادي في كتابيه إلى ابن خروف قوله: «لم يسمع فتحها بعد اليمين ولا وجه له» وأيده بقوله: «وهو كما قال» وذكر أن شبهة من أجاز الفتح مع إضمار الفعل، أنه مسموع مع إظهاره، وذكر أنهما لا يستويان. وفي المسألة كلام طويل يحسن الرجوع إليه فيما يلي: الجمل ٥٧، شرح الجمل لابن عصفور ١/٤٦٠، شرح الألفية للمرادي ١/٣٤٠ - ٣٤٢، والجنى الداني للمرادي ٤١٢، والتصريح ١/٢١٩، والهمع ١/١٣٧.

(٥) هذا هو الرأي المشهور فيها وهو رأي جمهور العلماء بدءا من الخليل وسيبويه والأخفش والفراء وغيرهم، وهناك رأي ضعيف فيها يرى أنها بسيطة غير مركبة اختاره أبو حيان. انظر: سيبويه ١/٢٩٨ - ٤٧٤، ٢/٦٧، =

و (لَعَلَّ) : أصلها : (علَّ) دخلت عليها لام التأكيد[1]، وقد جاء في الشعر :

[٦] - يَا أَبَتَا عَلَّكَ أَوْ عَسَاكَنْ[2]

ومعناها : الترجي والتوقع[3].

[٩٥/ب] ومعنى (ليت) التمني . / فهذه الحروف قد تضمنت كما ترى معاني الأفعال ولذلك عملت[4] عملها، وشبهت منها بما قدم مفعوله على فاعله فرقا بينها وبين كان وأخواتها، لأن تلك لتصرف أكثرها قويت فشبهت بما قدم فاعله على مفعوله[5].

* * *

<u>فصـــل</u> : ولأن هذه الحـروف داخلة على المبتـدأ والخبـر [انقسم خبـرها إلى أقسام [6] خبر المبتدأ] وجرى اسمها وخبرها في التعريف والتنكير على ما جرى عليه المبتدأ والخبر، ولضعفها وعدم تصرفها لم يجز تقديم خبرها على اسمها ولا عليها إلا أن يكون ظرفا أو جارا ومجرورا[7] فإنه يتقدم على اسمها لا تساعهم في هذا الجنس، ويجوز أن يحذف الخبر إذا عرف موضعه وطال الكلام دونه، كقوله

والأصول ٢٧٨/١، والجنى الداني ٥٦٨، والهمع ١٣٣/١، وقد فتحت همزة (إنّ) لما دخلت عليها الكاف فصارت (كأن) لأن المكسورة لايدخل عليها حرف الجر.

(١) هذا هو رأي البصريين كما في سيبويه ٦٧/٢ والمقتضب ٧٣/٣، أما الكوفيون فيرون أنها بسيطة لا تركيب فيها ولا زيادة، وهذه المسألة أحدى مسائل الخلاف بينهم وهى المسألة (٢٦) في الإنصاف، وانظر الجنى الداني ٥٧٩، والهمع ١٣٤/١، وقد ذكرت بعض هذه المراجع فيها ما يقارب ثلاث عشرة لغة.

(٢) تقدم الحديث عنه في ص ١٨٠ تحت رقم ٦ .

(٣) زاد بعض العلماء في معانيها: التعليل، والاستفهام، والشك . . . وغيرها والبصريون يردون ذلك كله إلى الترجي أو الإشفاق. انظر: الجنى الداني ٥٧٩، والهمع ١٣٤/١.

(٤) في (ب) أعملت.

(٥) انظر: الجمل ٥٢.

(٦) زيادة من (ب).

(٧) في (ب) أو مجرورا.

تعالى : ﴿ إِنَّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَنْ سَبِيْلِ اللَّهِ [1]﴾ ليس بعده ما يصلح أن يكون خبرا [له[2]]، وكقول الشاعر[3] :

[٣٤] - إِنَّ مَحَلاًّ وإِنَّ مُرْتَحَلاَ   وإِنَّ في السَّفْرِ[4] إِذْ مَضَوْا مَهَلاَ[5]

* * *

[دخول لام الابتداء، و (ما) الكافة] :

فصل : ولام الابتداء تدخل مع (إنّ) المكسورة خاصة، لا تفاقهما في المعنى

(١) سورة الحج ٢٢/٢٥. وما يراه الدينوري من أن خبر (إن) غير مذكور في هذه الآية هو رأي البصريين. وتقديره عندهم : خسروا، أو هلكوا، أو نذيقهم . . . أما الكوفيون فيرون أن الخبر هو: (يصدون) على زيادة الواو. وهذه إحدى مسائل الخلاف بينهم وهي المسألة ٦٤ في الإنصاف، وانظر: إعراب النحاس ٢/٣٩٦، ومشكل مكي ٢/٩٥، والبحر المحيط ٦/٣٦٢.

(٢) ليست في (ب).

(٣) في هامش (أ): هو الأعشى.

(٤) في (ب) السير.

(٥) بيت من المنسرح للأعشى (٠٠ ـ ٧هـ) وهو أبو بصير ميمون بن قيس بن جندل من بني قيس بن ثعلبة الوائلي، من شعراء الطبقة الأولى في الجاهلية ومن أصحاب المعلقات، كثير الوفادة على ملوك العرب والفرس ، عاش طويلا وأدرك الإسلام ولم يسلم، ولد ومات ودفن في قرية منفوحة باليمامة، ومنفوحة هي من أحياء الرياض حاليا. (الشعر والشعراء ١/٢٦٣ ، والأعلام ٨/٣٠٠).

وهو مطلع قصيدة مدح بها سلامة ذا فائش، وهي في ديوانه ٢٨٣ ، ورواية الديوان :

(وإن في السفر مامضى مهلا).

وانظر: سيبويه ١/٢٨٤ (وروايته كالديوان) ، والمقتضب ٤/١٣٠ وروايته (إذ مضى)، والأصول ١/٣٠٠، والخصائص ٢/٣٧٣ وروايته (إذ مضوا). والتبصرة ١/٢١١، وابن الشجري ١/٣٢٢، والخزانة ٤/٣٨١. وقد استشهدت به هذه المراجع على حذف خبر (إن) كالدينوري وقد فصلتُ القول في الخلاف في ذلك. والسفر: إما اسم جمع لمسافر، أو جمع : سافر. ويقال: رجل سفر، وقوم سفر. (القاموس ٢/٤٩).

[٩٦/أ] بشرط التفرقة بينهما استثقالا / للجمع بين حرفين لمعنى واحد[١]، إلا أن سيبويه[٢] أجاز ذلك على أن تبدل الهمزة هاء فيقال: (لَهِنّ)؛ لقرب ما بين المخرجين، وحكى ذلك عن بعض العرب.

ولك أن تزيد (ما) مع هذه الحروف فتكون حينئذ مُخيّرا بين إعمالها وترك الاعتداد بها[٣]، وبين إلغائها على أنّ (ما) قد كفتها عن عملها[٤]، ولهذا تدعى الكافة، إلا أن تأثير (ما) أقوى فيما هو في شبه الفعل أضعف، قال الله تبارك وتعالى: ﴿ إنَّما اللَّهُ إِلَـهٌ واحد[٥]﴾ وقد رُوي بيت النابغة بالرفع والنصب وهو:

[٣٥] - قَالَتْ ألا لَيْتَ ماهذا الحمامَ لنا . . . .[٦]

والحمامُ.

* * *

---

(١) هذا الكلام شبيه بقول المبرد في المقتضب ٢/٣٤٣: «لا تقول: لئن زيدا منطلق؛ لأن اللام في معنى (إن)، فإن فصلت بينهما بشيء حسن واستقام فقلت: إن في الدار لزيدا.».

(٢) انظر الكتاب ١/٤٧٤، فهذا الكلام موجود فيه ولكن سيبويه نص على أن هذه اللام المتقدمة (لام القسم)، وليست (لام الابتداء) كما فهم الدينوري وابن برهان في شرح اللمع ٦٥ وغيرهما، وفي المسألة آراء أخرى غير رأي سيبويه، منها ما يوافق الدينوري في أنها لام الابتداء، ومنها ما يجعل أصلها (والله إن) فحصل فيها تغيير وحذف صيرها (لهن). وانظر تفصيل ذلك في: ابن يعيش ٨/٦٣، والجنى الداني ١٢٨ والهمع ١/١٤١.

(٣) أي بـ (ما).

(٤) هذه الحروف مختلف في حكمها من حيث الإعمال والإهمال مع (ما) إلا (ليت) فقد اتفق فيها على جوازهما معا مع ترجيح الإعمال وذلك لأن شبهها بالفعل أقوى من حيث قبولها نون الوقاية وغيرها من الأحكام، وقد فصل صاحب التصريح ١/٢٢٥، وصاحب الهمع ١/١٤٣ - ١٤٤. خلاف العلماء في الحروف الباقية، وذكروا أن من العلماء من يجيز الإعمال والإهمال في الجميع، ومنهم من يجيزه في بعض الحروف دون البعض الآخر، مع بيان العلة في ذلك.

(٥) سورة النساء ٤/١٧١. و (إن) مكفوفة عن العمل بـ (ما)، و (الله) مبتدأ، و (إله) خبره و (واحد) نعت أو توكيد. انظر: مشكل مكي ١/٢١٤.

(٦) صدر بيت من البسيط للنابغة الذبياني، وهو أبوأمامة زياد بن معاوية الذبياني الغطفاني المضري، من شعراء

[العطف على موضع اسم (إنّ) و (لكن)] :

فصـــل : ويجـــوز النعت والعـــطف على موضـــع (إنّ) المكسـورة[1]. و (لكن) المشـددة، قبـل دخولهما وهو الرفع، لا ختصاصهما من معنى الابتداء، بما لا يشركهما فيه أخواتهما[2]، وذلك بعد تمام الخبر، وأجازه الكوفيون[3] قبل الخبر[4].

* * *

= الطبقة الأولى الجاهليين، من أهل الحجاز، وكان حكم الشعراء في سوق عكاظ، وكان حظيا عند النعمان بن المنـذر، وعنـد الغسـانيين بالشام، عاش طويلا ومات قبل الهجرة بقليل. (الشعر والشعراء ١/١٦٣، والأعلام ٣/٩٢).

وعجزه : إلى حمامتنا ونصفه فقد. (ويروى: أو نصفه).

وللبيت قصة مشهورة. وانظر: ديوانه ٢٤، وسيبويه ١/٢٨٢، ومجاز القرآن ١/٣٥، ٢/٥٨، والأصول ١/٢٨٢، وابن برهان ٧٦، وابن يعيش ٨/٥٨، والهمع ١/١٤٣، والخزانة ٤/٢٩٧.

وقد وجه الأعلم في حاشية كتاب سيبويه ١/٢٨٣ النصب والرفع في البيت، وزاد عليه في التوجيه ابن يعيش ٨/٥٨.

(١) هذا التعبير فيه تسامح، والصحيح أنه على موضع اسم (إنَّ) و(لكن)، وليس على موضعهما هما، وهو شبيه بتعبير سيبويه والمبرد، وقد ناقشهما في ذلك الشيخ عضيمة رحمه الله في حاشية المقتضب ٤/١١٢ - ١١٣ وبين المراد من كلامهما.

(٢) ومثلهما (أن) المفتوحة لدخولها معهما في معنى الابتداء الذي أشار إليه الدينوري، أما: كأن، ولعل، وليت، فقد نص سيبويه ١/٢٨٦، والمبرد في المقتضب ٤/١١٤، على عدم جواز ذلك فيها، لزوال معنى الابتداء بالتشبيه والترجي والتمني. ويبدو لي أن الدينوري تعمد إغفال (أن) المفتوحة مجاراة لابن بابشاذ، وقد بين ابن بابشاذ في كتابيه: شرح المقدمة ١/٢٢١، وشرح الجمل المخطوط ورقة ٥٥/أ لماذا لا يجيز ذلك في (أن) وفصـل الكلام في شرح المقدمة تفصيلا جيدا، ونسب ذلك إلى الفارسي، وقد قال به الفارسي في الإيضاح العضدي ١١٦ دون تفصيل.

(٣) في (ب): (الابتداء). بدل (الكوفيون). وهو تصحيف ظاهر.

(٤) هذه المسألة إحدى مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، وهي المسألة (٢٣) في الإنصاف، وفيه بسط لأقوال الطرفين وأدلتهم، وانظر: الجمل ٥٤ والتبصرة ١/٢٠٨ - ٢١١، وابن يعيش ٨/٦٧ - ٧٠، والهمع ٢/١٤٤. =

[(لا) النافية للجنس] :

فصــل : وقد أعملوا (لا) النافية عمل (إنّ) لأنها نقيضتها، إلا أنهم لضعفها بنوها مع / المنفي بهـا فصـارا كالكلمة الواحدة وحذفوا التنوين لذلك كما فعلوا في خمسـة عشر[1] ونحوه، ولهذا إذا فصل بين (لا) وبين اسمها بطل النصب وصارت بمنزلة (ليس[2]). [٩٦/ب]

* * *

[حـذف خبر (لا)] :

فصــل : ويجـوز حذف خبرها إذا كان مفهوما كقولهم : لا بأسَ ، أي عليك،

= وما ورد في الإنصاف والجمل إنما هو خاص بالعطف فقط، أما المراجع الثلاثة الأخيرة ـ وقبلها المقتضب ١١٣/٤ ـ فقد تعرضت للنعت أيضا كما فعل الدينوري . والدينوري لم يتعرض إلا للرفع فقط ولم يوجهه إلا بتوجيه واحد، أما هذه المراجع فقد وجهته بأكثر من توجيه، وعرضت للنصب ووجهته .

(١) إذا كان اسم (لا) مفردا ـ أي غير مضاف ولا شبيه به ـ وغير مثنى ولا مجموع أيضـا، فإنه يركب مع لا ويحرك بالفتحة، وبين العلماء خلاف في هذه الفتحة هل هي فتحة بناء أو فتحة إعراب، وهي المسألة (٥٣) في كتـاب الإنصـاف. وانظر: المقتضب ٣٥٧/٤ (المتن والحاشية)، وابن يعيش ١٠٥/١، والجنى الداني ٢٩٠، والهمع ١٤٦/١ .

(٢) لا خلاف ـ يستحق الذكر ـ في أن (لا) إذا فصل بينها وبين اسمها بطل نصب اسمها وصار مرفوعا، لكنه يكون مرفوعا على الابتداء، وليس ـ كما يفهم من كلام الدينوري ـ على أنها عاملة عمل ليس وأنه اسمها مؤخر، يؤكد ذلك إجماع العلماء شبه التام على أمرين :

أحدهما: أن (لا) النافية للجنس إذا فصل بينها وبين اسمها أهملت وجوبا ووجب تكرارها كقوله تعالى : ﴿ لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون ﴾ الصافات ٤٧ .

وانظر في هذه الآية: معاني الفراء ٣٨٥/٢، ومشكل مكي ٢٣٦/٢ .

الثاني : أن (لا) العاملة عمل ليس لا يتقدم خبرها على اسمها، ولا يفصل بينها وبينه . إذا ظهر ذلك فلا معنى لتشبيه الدينوري (لا) في هذه الحالة (ليس).

وانظر فيما سبق: ابن يعيش ١٠٩/١، ١١١/٢، والتصريح ١٩٨/١ ـ ١٩٩، ٢٣٦/٢ ـ ٢٣٧ .

وقولهم : لا إلـه إلا الله ، أي لنا ، أو موجود ، أو في الوجود ونحوه ، وكذلك : لا حول ولا قوة إلا بالله [1] .

* * *

[نعت المنفي بـ (لا) والعطف عليه] :

فصـــل : فإذا نعت المنفي بـ (لا) جاز في النعت وجهان [2] :

النصب على اللفظ مبنيا وغير مبني .

والرفع على الموضع .

وإذا عطفت عليه ولم تكرر (لا) جاز الوجهان أيضا من غير بناء ، فإن كررت (لا) كانت فيه خمسة أوجه :

الوجهان المتقدمـان .

وبناء كل واحدة منهما مع اسمها .

وبناءُ الثانية وحدها مع اسمها وإجراءُ الأولى مجرى (ليس) .

---

(١) إجازة حذف خبر (لا) وإثباته مذهب الحجازيين ، أما بنو تميم فيرون وجوب حذفه دائما ، ويقولون هو من الأصول المرفوضة ، ويتأولون ما ورد من ذلك بأنه نعت للاسم على الموضع أو نحو ذلك ، وليس خبرا . انظر ذلك مفصلا في ابن يعيش ١ /١٠٧ .

(٢) هي في الحقيقة ثلاثة أوجه :

١ - البناء على الفتح لتركيبه مع الاسم .

٢ - النصب مع التنوين مراعاة لمحل الاسم .

٣ - الرفع مع التنوين مراعاة لمحل الاسم مع لا .

وانظر : المقتضب ٤ /٣٦٧ - ٣٧١ ، وابن يعيش ٢ /١٠٨ - ١١٠ . وجواز هذه الأمور الثلاثة مشروط بتحقيق شرطين في النعت :

١ - أن يكون مفردا وليس مضافا أو شبيها به .

٢ - أن يكون متصلا بالاسم .

فلو تخلف أحد الشرطين امتنع البناء . انظر شرح الألفية للمرادي ١ /٣٦٦ .

وَفِعْلُ ذلك أيضا في الأولى وعطفُ الثانية [عليها[1]]، واجعل مثالك على ذلك : لا حول ولا قوة إلا بالله[2].

* * *

[٩٧/أ] فصــل : / وتقول : لا أبَ لك : على أصل الباب ، وإن شئت قلت : لا أبالك، فتقحم الـلام وتلغيها وتجعل وجودها كعدمها، ومع ذلك فلابد منها؛ لأن بثبوتها يبقى الاسم نكرة، وبحذفها يعود معرفة، و (لا) إنما تنصب النكرة العامة مادامت تليهــا، فإن نقص من هذه الشـروط الثـلاثـة[3] شيء بطل النصب، ومثـل هذه المسألة : لا غلامَيْ لك[4] فاللام هيأت (لا) للعمل، وإن شئت أثبتَّ النون وكان لك خبرا[5].

* * *

فصــل : والمضاف إلى النكرة كغلام رجل، والمشبه بالمضاف كخير من الناس ، إذا نُفيا بـ (لا) نُصِبا نَصْباً صحيحا، ولم يُبْنيا مع (لا) كالمفرد، وقد ظهر أن النفي بـ (لا) المنصوب[6] بها ينقسم ثلاثة أقسام، حسب ما فُصّل وبُيّن[7].

* * *

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) انظر: سيبويه ٣٥٢/١، وحاشية المقتضب ٣٨٨/٤، وابن يعيش ١١٢/٢ ـ ١١٣ .

(٣) أوصل بعض العلماء شروط عملها إلى سبعة. انظر: التصريح ٢٣٥/١ ـ ٢٣٦ .

(٤) أي : لا غلامين.

(٥) انظر في مضمون هذا الفصل : سيبويه ٣٤٥/١ ـ ٣٤٦، والمقتضب ٣٧٣/٤ ـ ٣٧٤، وفي حاشية المقتضب تعليق للشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ في غاية الجودة .

(٦) في (ب) المنصرف.

(٧) وهي : المفرد، والمضاف، والشبيه بالمضاف.

[النـــداء] :

فصـــل : وهذه القسمة بعينها موجودة في باب (النداء).

فالمضـاف منـه والمشبـه بالمضاف معربان منصوبان على أصل الباب بحق المفعـول به، وكذلك النكرة الموصوفة. وغير المقصودة إذا لم يعرض لها / ما يوجب بناء المنادى وهو المضارعة للمضمر في القصد له وتوجيه الخطاب نحوه. [٩٧/ب]

والعلم مبني لوجود هذه العلة فيه مع كونه مفردا معرفة، فقد صار بهذه الشروط الثلاثة بمنزلة (أنت)، والنكرة المقصودة مشبهة به، ووجه بنائه على حركة أن له أصلا في التمكن، ووجه اختصاصه بالضم[١] من جملة حركات البناء أنها حركة لا لبس فيها؛ لأنه لو بني على الفتح لأشبه المضاف إلى غير المتكلم، ولو بني على الكسر لأشبه المضاف إلى المتكلم[٢].

ولا ينادى في الحقيقة إلا من يعقل.

* * *

[نعت المنادى والعطف عليه] :

فصـــل : وحكمه في نعته والعطف عليه من الإتباع والحمل على الموضع كحكم المنفي ب (لا) إذا كان النعت أو المعطوف معرفا باللام كقول الشاعر :

[٣٦]- . . . . بِأَجْـوَدَ مِنْـك يا عُمَـرُ الـجَـوادا[٣]

---

(١) الأسلم في المنادى المبني ألا يقال: مبني على الضم، وإنما مبني على ما يرفع به ليدخل فيه المثنى والجمع السالم وغيرهما.

(٢) انظر في هذا الفصل: المقتضب ٤//٢٠٤ - ٢٠٦، والأصول ١/ ٤٠١ - ٤٠٥، والتبصرة ١/ ٣٣٧ - ٣٤٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ١١٦/ب - ١١٧/أ. وغيرها من كتب النحو.

(٣) عجز بيت من الوافر لجرير من قصيدة يمدح فيها الخليفة عمر بن عبدالعزيز رضي الله عنه. وصدره:

فما كعب بن مامة وابن سعدى . . . .

يريد أن يقول: إن كعب بن مامة الإيادي المشهور بجوده وكرمه والذي بلغ الأمر به أن مات عطشا بسبب إيثاره رفقته بالماء على نفسه، ومثله ابن سعدى أوس بن حارثة بن لأم الطائي ، كلاهما ليسا بأجود منك ياعمر =

وقـول[1] الآخر :

[٣٧] ـ أَلَا يازَيْدُ والـضَّـحَّـاكُ سِيْرا ... ...[2]

فإنْ لم يكن معرفا باللام لزم أصله[3].

* * *

[المنادى المبني المنّون] :

[٩٨/أ] فصـــل : واختلف في / المنادى المبني إذا اضطر إلى تنوينه في الشعر لإقامة الوزن، فمنهم من يبقيه بحاله وينونه وهو رأي الخليل[4]، ومنهم من يرده إلى أصلـه

= الجوادا، و (مامة) : هو والد كعب. و (سعدى) : هي أم أوس. والشاهد في البيت : مجيء النعت (الجوادا) منصوبا على الموضع. وانظر البيت في : ديوانه ١٣٥، والمقتضب ٤/٢٠٨، والأصول ١/٤٤٩، والجمل ١٥٤، والتبصرة ١/٣٤٠، والحلل ١٩٧، والعيني ٤/٢٥٤، والخزانة ٤/١١٠.

(١) في (ب) وقال.

(٢) صدر بيت متداول من الوافر مجهول القائل، وعجزه:

فقد جاوزتما خَمَرَ الطريق ... ...

وفي اللسان ٥/٣٤١: «الخَمَر: وهدة يختفي فيها الذئب» والمراد به الشجر الكثيف الملتف. وانظر البيت في : الجمل ١٥٣، والتبصرة ١/٣٤٨، والحلل ١٩٦، وابن يعيش ١/١٢٩ (وفيه: ألا ياقيس)، وشرح قطر الندى ٢١٠، والهمع ٢/١٤٢. وكلمة (والضحاك): ضبطت في (أ) بالنصب ، وفي (ب) بالرفع. وضبطت في أغلب المراجع بالرفع. والوجهان جائزان.

(٣) يريد بهذا الفصل المنادى المفرد المبني على الضم إذا نعت أو عطف عليه بما فيه الألف واللام، فإن لم يكن هذا التـابع مقترنا بالألف واللام رجع إلى أصله أي أنه يعامل معاملته لو كان هو المنادى. انظر: التبصرة ١/٣٤٨. وفي المعطوف خلاف موضح في المقتضب ٤/٢١٢، والجمل ١٥١، وشرح اللمع لابن برهان ٢٧٧.

(٤) نسب المبرد في المقتضب ٤/٢١٢ ـ ٢١٣ الرأي الأول وهو الرفع إلى الخليل وسيبويه والمازني، ونسب الرأي الثاني وهو النصب إلى أبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس والجرمي. وانظر: سيبويه ١/٣١٣، والجمل ١٥٥، والتبصرة ١/٣٥٤، وابن برهان ٢٨٠ ـ ٢٨١.

فينصبه وهو رأي أبي عمرو[1]، وقد رُوي الوجهان في قول الشاعر :

[٣٨] ـ سَلاَمُ الـلَّهِ يا مَطَراً عَلَيْهَـا ... ...[2]

* * *

فصـــل : وحروف النداء كاللام في التعريف فلهذا لا يجتمعان إلا في اسم الله تعالى ؛ لأن اللام فيه كالجزء منه، والمنادى في قولك : يا أيها الرجل : (أيٌّ) و (ها) صلة، و (الرجل) نعت[3]، ومن أجاز نصبه فقد وَهِمَ [4]، لأنه المنادى في الحقيقة.

---

(١) هـو أعمـرو بن العـلاء (٧٠ ـ ١٥٤هـ) زبـان بن عمار التميمي المـازني البصري ، من أئمـة اللغـة والأدب، وأحد القراء السبعة، سمع أنس بن مالك، وأخذ عن سعيد بن جبير وعاصم بن أبي النجود وابن كثير والحضرمي وغيرهم كثير، وأخذ عنه: عيسى بن عمر وأبو زيد والأصمعي وأبو عبيدة وسيبويه وغيرهم كثير. ولد بمكة ونشأ بالبصرة ومات بالكوفة. (غاية النهاية ٢٨٨/١ ، والأعلام ٧٢/٣).

(٢) صدر بيت من الوافر للأحوص (٠٠ ـ ١٠٥هـ) وهو عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عاصم الأنصاري، من بني ضبيعة، شاعر هجاء، من طبقة جميل بن معمر، ومن معاصري جرير والفرزدق، ومن سكان المدينة. جلد في عهـد الوليد ونفي إلى جزيرة (دهلك) وبقي بها حتى أطلقه يزيد بن عبدالملك بعد وفاة عمر بن عبدالعزيز، فقدم دمشق فمات بها. (الشعر والشعراء ٥٢٥/١، والأعلام ٢٥٧/٤). وعجزه:

وليس عليك يا مطر السلام.

ويروى في قصـة هذا البيت أن الأحوص كان يهوى امرأة ـ ولعلها أخت زوجته ـ وكان يكتم حبها فلما تزوجهـا مطر، غلبـه الأمـر فصـرح بذلـك في هذه القصيدة. وانـظر: ديوانه : ١٨٩، وسيبويه ٣١٣/١، والمقتضب ٢١٤/٤ ـ ٢٢٤، والجمل ١٥٤، والتبصرة ٣٥٥/١، وابن برهان ٢٨٠، والحلل ٢٠٠ والعيني ١٠٨/١، والخزانة ٢٩٤/١.

وقد ذكر الدينوري أن البيت روي بالوجهين. وضبط في النسختين بالنصب.

(٣) هذا ما يراه الجمهور، باستثناء الأخفش الذى جوز كونه خبرا. وقد رد رأيه عليه. انظر: سيبويه ٣٠٦/١، والمقتضب ٢١٦/٤، والواسطي ١٦٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١٨/ب .

(٤) لعله يريد بذلك: المازني، فقد تواترت نسبة هذا الرأي إليه، واشتد النكير ـ بسببه ـ عليه، فمن نسبه إليه: الواسطي ١٦٢، وابن برهان ٢٧٩ ـ ٢٨٠، وابن يعيش ٨/٢، والمرادي في شرح الألفية ٢٩٨/٣، وصاحب

وياء المتكلم بمنزلة التنوين في الإثبات والحذف، ولذلك تقول:ياغلامِ، بالكسر من غير ياء، ويا ابن أمي، بالياء وهي اللغة المختارة[1].

وقد بنوا الاسم العلم على الفتح مع (ابن) المضاف إلى العلم كقولك: يازيدَ بن عمرو، ولك أن تبنيه على الضم وتنصب (ابناً) على أصله[2].

ويجوز الوجهان في: يازيدُ زيدَ القبيلة، و:

[٣٩]- ياتيمُ تيمَ عديٍّ ... ...[3]

[٩٨/ب] ويجوز فيه وجه ثالث /وهو: إقحام الثاني وإضافة الأول[4].

* * *

<u>فصل</u>: وهذا الباب أعني باب النداء كثير الشعب، مُفْتَنّ الفروع، واسع

الهمع ١/١٧٥، وغيرهم، ونسب ابن بابشاذ في شرح الجمل ١١٨/أ هذا الرأي إلى أبي إسحاق (ويريد به الزجاج كما يظهر لي)، وذكر المرادي أن ابن مالك قد نسبه إلى المازني والزجاج. فاستبعد المرادي نسبته للزجاج، ونقل عن الزجاج قوله: «لم يجز أحد من النحويين هذا المذهب قبل المازني ولا تابعه أحد بعده». ونسب المرادي إلى ابن الباذش قوله: إن النصب فيه مسموع من كلام العرب. ونقل الواسطي ١٦٢ عن أبي علي قوله - في الرد على المازني -: «لا يخلو نصبه لهذا الاسم أن يكون وجهه القياس أو السماع؛ فالسماع لم يرد بنصبه، والقياس يوجب الرفع» انتهى. وكلام أبي علي هذا فيه رد - أيضا - على ابن الباذش.

(١) ما ذكره هو اللغة المختارة فيهما كما في سيبويه ١/٣١٦، ٣١٨، والمقتضب ٤/٢٤٥، ٢٥٠، وفيهما لغات أخرى كثيرة ذكرها الصيمري ١/٣٥٠، وابن يعيش ٢/١٠ - ١٣، ومن جاء بعدهما من المتأخرين.

(٢) انظر: سيبويه ١/٣١٣، والمقتضب ٤/٢٣١.

(٣) هذا المثال تتناقله الكتب، وهو جزء من بيت من البسيط لجرير يقول فيه:

ياتيم تيم عدي لا أبا لكم ... لا يوقعنكم في سوأة عمر

انظر: ديوانه ٢٨٥، وسيبويه ١/٢٦ - ٣١٤، والمقتضب ٤/٢٢٩ (وفي حاشيته تخريج وشرح وافيان للبيت)، والجمل ١٥٧، والخصائص ١/٣٤٥، والحلل ٢٠٨، والعيني ٤/٢٤٠، والخزانة ١/٣٥٩. والبيت من قصيدة طويلة يهجو فيها عمر بن لجأ التيمي. ويروى: (لا يلقينكم). وقد أثبت ما في الديوان.

(٤) انظر في هذه الأوجه: المقتضب ٤/٢٢٧ - ٢٢٩.

المسائل ، بسيط الشرح ، وأنت بأدنى فكر وأقرب تأمل لا يغبا[1] عليك شيء منها ، ولا يعزب عنك دقيقها وغامضها قياسا على ما تحصّل عندك ، ورجوعا إلى ما تأصل لك .

* * *

[الاستغاثة] :

فصل : ولام المستغاث به مفتوحة ؛ لأنه منادى مقصود ، وقد ذكرنا أن المنادى المقصود مشبه بالمضمر ، ولام الجر تفتح مع المضمر ، كقولك : له ، ولك ، ولنا ، ولام المستغاث منه[2] مكسورة ، إما للفرق ، وإما لأنه لم يعرض له ما يشبهه بالمضمرات ، فبقيت اللام معه مكسورة على[3] أصلها مع المظهرات[4] ، قال الشاعر :

[٤٠] - . . . . فَيَا لَلنَّاسِ لِلْأَمْرِ المُطَاعِ[5]

(١) كذا رسمت في النسختين ، والظاهر أن الرسم الصحيح : (يغبى) وفي المعجم الوسيط ٢/٦٤٤ : « . . . . ويقال : لا يغبى على ما فعلت : لا يخفى » .

(٢) أو المستغاث له ، ومن أجله .

(٣) انظر في هذا الفصل : سيبويه ١/٣١٨ - ٣٢٠ ، والمقتضب ٤/٢٥٤ ، وفيه إيضاح لعلة فتح اللام وكسرها فيهما .

(٤) في (ب) : المضمرات . وهو تصحيف .

(٥) عجز بيت من الوافر ينسب لحسان ، أو لقيس بن ذريح ، ونسبته إلى قيس أرجح لوروده في ديوانه ١١٨ ، وفي الشعر والشعراء ٦٣٣ ضمن مقطوعة تنسب له ولأن سيبويه - وهو ثقة - قد نسبه إليه في موضعين من كتابه ١/٣١٩ - ٣٢٠ . وقيس بن ذريح (٠٠ - ٦٨هـ) هو قيس بن ذريح بن سنة بن حذافة الكناني ، عاشق متيم رقيق الشعر اشتهر بحب لبنى بنت الحباب الكعبية ، وهو من سكان المدينة ، تزوج لبنى ثم طلقها بسبب الوشاة ، واستبد به الوجد عليها . (الشعر والشعراء ٢/٦٣٢ ، والأعلام ٦/٥٥) . وفي طلاقه لها قال هذه القصيدة التي منها هذا البيت .

وصدر البيت :

تكنفني الوشاة فأزعجوني . . . .

وكذلك لام المعطوف على المستغاث[1] به كقول الشاعر :

[٤١] - .... يَا لَلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ[2]

[الندبة] :

[٩٩/أ] **فصل** : والندبة تكون بـ (وا) و (يا) إلا أن (وا) أكثر، لأنها / على المعنى أدل، وتزاد في آخر الاسم المندوب ألف، ويلحق[3] في الوقف بـ (هاء) ساكنة، ولا يندب إلا بأشهر ما كان يعرف به [المندوب[4]] من اسم[5] أو كنية أو لقب، كقولك : وازيداه، ووا أمير المؤمنيناه، ووا من حفر بئر زمزماه[6].

* * *

[الترخيم] :

فصل : ومعنى الترخيم حذف آخر الاسم ، ولا يرخم غير المنادى إلا في ضرورة

(والرواية المشهورة في عجزه: فيا للناس للواشي . .) ورواية الديوان: (فيالله للواشي). وانظر: الأصول ٤٢٩/١، والجمل ١٦٦، والحلل ١٨٦، ٢٢٧، وشرح الجمل لابن عصفور ١١٢/٢، وابن يعيش ١٣١/١. والعيني ٢٥٩/٤ (وقد نسبه إلى حسان).

(١) لام المعطوف على المستغات به تكسر إن لم تكرر (يا)، فإن كررت (يا) فتحت، وفي هذا يقول ابن مالك :

وافتح مع المعطوف إن كررت يا وفي سوى ذلك بالكسر آئتيا

وتفصيل ذلك في شروح الألفية.

(٢) عجز بيت من البسيط مشهور لكنه مجهول القائل. وصدره:

يبكيك ناء بعيد الدار مغترب .....

وهو من شواهد: المقتضب ٢٥٦/٤، والأصول ٤٣٠/١، والجمل ١٦٧، والتبصرة ٣٥٩/١، والحلل ٢٢٩، والعيني ٢٥٧/٤، والخزانة ٢٩٦/١.

(٣) في (ب): وتلحق.

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب): أسماء.

(٦) انظر في هذا الفصل: سيبويه ٣٢١/١ - ٣٢٤، والمقتضب ٢٦٨/٤.

الشعر، ولا يرخم ماكان على ثلاثة أحرف؛ لأنها أقل الأصول[1] إلا أن يكون الثالث تاء تأنيث مثل : (ثُبَة)، و (عِزَة)، فإنها تحذف؛ لأنها زائدة .

وإذا حذفت الحرف الأخير للترخيم أبقيت حركة ما قبله على حالها إن كان متحركا، وإن شئت اعتقدته اسما تاما وبنيته على الضم[2] كقولك في حارث : ياحارُ، وياحارِ، وفي صاحب : ياصاحِ وياصاحُ ، وفي مالك : يامالُ ويامالِ .

فإن رخّمتَ (ثمود) قلت : ياثمي[3] ؛ لأنك لو تركت الواو أدى ذلك إلى أن

---

(١) هذا هو رأي البصريين، وقد ذكر ابن السراج في الأصول ١/٤٤٥، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/١١٤ : أن الفراء يجيز ترخيم الثلاثي إذا كان محرك الوسط نحو: قدم، عضد، كتف . إذا سُمِّيَ به رجلٌ، ونسب ذلك ابن بابشاذ في شرح الجمل ورقة ١٢٩/أ إلى الكوفيين والأخفش، ونسبه صاحب الإنصاف (المسألة ٤٩) إلى الكوفيين ما عدا الكسائي. وحكي السيوطي في الهمع ١/١٨٢ عن ابن هشام الخضراوي نسبة القول بالجواز إلى الأخفش في الثلاثي حتى وإن كان ساكن الوسط.

كما روى السيوطي أن العكبري نسب هذا الرأي الأخير في كتابه: (التبيين) إلى بعض الكوفيين. وروى نسبة هذا الرأى إليهم ـ أيضا ـ صاحب التصريح ٢/١٨٥ .

(٢) يريد بذلك ما يسميه العلماء: (لغة من لا ينتظر)، والتي قبلها: (لغة من ينتظر).

(٣) كلام الدينوري عن ترخيم (ثمود) غير واضح؛ ذلك أنه عرض الكلمات السابقة لها على لغة من ينتظر وعلى لغة من لا ينتظر، أما (ثمود) فقد اكتفى فيها بقوله: (ياثمي) وأطلق مما يوحي بأنه لا يجيز فيها إلا ذلك. في حين أَن جمهور البصريين يفصلون فيها بدءا من سيبويه ١/٣٣٨، ويقول الفارسي في الإيضاح ١/٢٣٨ : تقول : « ياثمو فيمن قال ياحارِ، وياثمي فيمن قال: ياحارُ» وهو مضمون ما عند سيبويه ويوضح ذلك ابن برهان فيقول في شرح اللمع ١/٢٩٠ : « قلت . . . ياثمو على : ياحارِ، وياثمي على: ياحارُ، لأنه لا يكون آخر اسم واو قبلها ضمة فتصنع هاهنا كما صنعوا في (الأدلي) تكسير (دلو)، وإنما قلتَ : (ياثمو) لأنك اعتددت بالدال، كما اعتددت في (ياحارِ) بالثاء، فلم تتطرف الواو» انتهى.

وكلامه واضح ومدلوله أنَّ المحذور الذى أشار إليه الدينوري وغيره وهو عدم النظير في (ياثمو) لا يرد إلا على لغة من لا ينتظر لأن الواو فيها هي الحرف الأخير فلذلك قلبت ياء أما على لغة من ينتظر فالحرف الأخير في الحقيقة هو الدال فلا شبهة في ذلك. وقد أشار إلى مثل ذلك الصيمري في التبصرة ١/٣٧٠، والواسطي في شرح اللمع ١٧١ . أما ابن يعيش ٢/٢٢، وابن عصفور في شرح الجمل ٢/١٢٣ فقد فهمت عنهم ما فهمته عن الدينوري. هذا، وللفراء رأي متميز في هذه المسألة حيث يرى حذف الواو والدال معا وبقاء الاسم على حرفين هكذا : (ياثُم). انظر تفصيل ذلك في: الأصول ١/٤٤٦، والمرادي ٤/٤٨ .

[٩٩/ب] يكون[١] : اسم ظاهر مفرد في آخره واو قبلها ضمة، وقد قلنا:/ إنّ ذلك ليس في كلامهم[٢]، وما أدى إلى خلاف الأصول وجب اطّراحه، فلذلك قلبت الواو ياء.

فإن كان في آخر الاسم حرفان زائدان كسلمان، وعثمان، وعمران، وقحطان، حذفتهما لأنهما زيدا معا فحذفا معا، وتفعل فيما قبلهما من إبقاء الحركة أو البناء على الضم مثل ما فعلت فيما تقدم.

فإن كان الحرف الأخير[٣] أصلا وقبله زائد مثل: منصور، وعمار، وعفريت، حذفت الأصل للترخيم وحذفت الزائد معه إتباعا له.

ولا يقع الترخيم إلا فيما يبنى على الضم[٤].

وإذا رَخَّمْتَ: (طلحة) وشبهه، حذفت التاء على أنها بمنزلة اسم ثان ضم إلى الأول وإن كانت حرفا، كما تفعل[٥] في: حضرموت وشبهه إذا رخمته[٦]، وإن شئت أبقيت التاء مقحمة وفتحتها حسب ما يفعل - في الثاني من: يازيد زيد القبيلة، ويازيد بن عمرو وشبههما - من يعتقد إضافة الأول وإقحام الثاني، والوجه الأول أقوى[٧].

---

(١) (يكون) هنا تامة مكتفية بمرفوعها.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٦١ - ١٦٢

(٣) في (ب): الآخر.

(٤) يريد به المنادى المفرد العلم انظر: سيبويه ١/٣٢٩ - ٣٣٠، والأصول ١/٤٣٧، وإيضاح الفارسي ١/٢٣٧ وهذا هو رأي البصريين، أمّا الكوفيون فيجيزون ترخيم المضاف بحذف آخر المضاف إليه، وهذه إحدى مسائل الخلاف بينهم كما في الإنصاف (المسألة ٤٨) وانظر: أسرار العربية ٢٣٨، وابن يعيش ٢/٢٠، وللكوفيين شواهد على ذلك حملها البصريون على الضرورة بدءا من سيبويه ١/٣٤٣.

(٥) في (ب): يفعل.

(٦) فتقول في (طلحة): ياطلحَ كما تقول في (حضرموت): ياحضرَ. انظر: إيضاح الفارسي ١/٢٣٨.

(٧) انظر المسألة موضحة في سيبويه ١/٣١٥ - ٣١٦ - ٣٤٦، مع الاستشهاد عليها ببيت النابغة المشهور:

(ذكـــر المجـــرورات[1])

/ أصـل الجـر للحـرف، فأما المضاف فإنه يجر بتقدير الحرف ونيابة عنه، [١٠٠/أ] كقولك: غلام زيد، التقدير: غلام لزيد، ولكن لما حذفت اللام سد غلام مسدها فعمل عملها، وهذه إضافة الملك والاستحقاق؛ لأن اللام المقدرة معناها ذلك، وكذلك إضافة التخصيص كأبي عبدالله، وإضافة الملابسة كسرج الدابة، وكذلك، إضافة ما يضاف من الظروف على جهة التخصيص أعني أن كل ذلك مقدر باللام.

فأما إضافة النوع والجنس: فإنها مقدرة بـ(مِنْ) كقولك: خاتم فضة، التقدير: خاتمٌ من فضة، ولكن لما حذفت (مِنْ) سد خاتم مسدها فعمل عملها، ولك أن تنـون وتتبـع على النعت أو تنصب على التمييز كقـولك: خاتم فضةٌ وفضةً، ويجمـع الإضافتين ـ أعنى الملكية ـ والجنسية ـ أنهما محضتان حقيقيتان أي لا يقدر فيهما التنوين ولا ينوى بهما الانفصال، وكذلك التخصيص / والملابسة، [١٠٠/ب] والفـرق بينهمـا أن المضـاف في الأولى مضاف إلى غيره، والمضاف في الثانية مضاف إلى جنسه أو نوعه وما هو بعضه وجزء منه وكلاهما لا يتقدم معمولهما عليهما إلا (غيرا) فإنهم أجـازوا: أنت زيدا غير ضارب؛ لأنـه في تقدير: أنت زيدا لا ضارب[2]. وإضافة التخفيف هي المذكورة في اسم الفاعل الذي بمعنى الحال أو الاستقبال[3]. وإضافة التشبيه هي المذكورة في الصفة المشبهة به.

كليني لهم يا أميمةَ ناصبِ الـخ ... ...

... كما أن الفارسي قد خصص له مسألة كاملة من مسائل البغداديات وهي المسألة (٥٨) ص ٥٠١ إلى ٥٠٨.

هذا، وحديث الدينوري عن باب الترخيم متسق مع حديث الزجاجي عنه في الجمل ١٦٨ ـ ١٧٣.

(١) سبق له أن سردها بإيجاز في ص٢٤٦، وقد ذكرت هناك أن ابن بابشاذ قد ذكرها بنصها مع الشرح والتمثيل في شرح المقدمة ٢/٣٣٠.

(٢) في (ب): لا ضاربا.

(٣) ومثله: اسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، والموصوف لصفته، وفي بعضها خلاف. انظر: الأصول ٢/٣ ـ ٤ والمرادي ٢/٢٤٤ ـ ٢٤٥.

وإضافة الوصف والحذف نحو ﴿دار الآخرة[1]﴾ الأصل : الدار الآخرة.

ولا يضاف الموصوف إلى صفته[2]، ولكنا قدرنا مضافا إليه وحذفناه وأقمنا الصفه مقامه، فكأنه قيل : دار الكرة الآخرة أو النشأة الآخرة وما أشبه ذلك. وكذلك : صلاة الأولى، ومسجد الجامع، و ﴿ حَقُّ الْيَقِيْن [3]﴾ و (جَانِبِ الْغَرْبِيّ [4])، وعرق النسا[5].

فأما المجرور بالحرف فقد أفردنا له بابا يلي هذا الباب.

---

(١) أوردها الدينوري على صورة مثال، وهو كما يبدو يريد قوله تعالى : ﴿ **ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون** ﴾ سورة يوسف ١٠٩/١٢، كما عمل - بعدها بقليل - في (حق اليقين) و (جانب الغربي) وهو يقصد الآيتين، يدل على ذلك أنه أعاد الموضوع نفسه في ص ٤٦٩ واستشهد عليه بهذه الآيات الثلاث ناصا على أنها آيات.

(٢) هذا مايراه جمهور البصريين، ونقل عن الكوفيين - أو عن الفراء - إجازة ذلك. انظر التفاصيل والمراجع في ص ٤٦٨.

(٣) من قوله تعالى : ﴿ **إن هذا لهو حق اليقين** ﴾ سورة الواقعة ٩٥/٥٦. انظر: ص ٤٦٩.

(٤) من قوله تعالى : ﴿ **وما كنت بجانب الغربي** . . . ﴾ سورة القصص ٤٤/٢٨. انظر : ص ٤٦٩.

(٥) حديثه عن الإضافة موجود بحذافيره مع شيء من التفصيل في شرح اللمع للواسطي ١٠٨، وشرح المقدمة ٣٣٠/٢ - ٣٣٦.

[١٠١/أ]

/ (باب حروف الجر)[١]

حروف الجر : هي التي تجر معاني الأفعال إلى الأسماء وتربطها بها، ولابد لها إذن من متعلق به ، وهو :

إما محذوف بِكَونِ المعنى (الاستقرار) أو ما جرى مجراه فعلا أو اسم فاعل وقد سدت مسده ونابت منابه وانتقل إليها ضميره وارتفع بها كما يرتفع به، وذلك إذا وقع [أحدها[٢]] خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف أو صلة لموصول أو حالا لذى حال حسب ما أوردنا في فصل (عمل الظروف[٣]) .

وإما موجودٌ[٤] أو ماهو في حكم الموجود لدلالة الحال عليه، وذلك « إذا لم يقع أحدها[٥] بعض» هذه الأربعة؛ فالموجود: كقولك : مررت بزيد، والذى في حكم الموجود كقولك : «بسم[٦] الله»، لأن الحال المشاهدة من قولك[٧] مبتدئا أغنت عن ذكره لدلالتها عليه[٨]، وقد أثبتنا فيما تقدم جملتها وتفصيلها[٩]، وذلك في فصل الحروف العاملة / ونثبت هاهنا من أحكامها ومعانيها ما يسنح ويتيسر بعون الله . [١٠١/ب]

* * *

(١) (الجـر): عبـارة البصريين، و (الخفض): عبارة الكوفيين :كما مر في ص ٢٠١ . وقد يسمي الكوفيون هذه الحروف حروف الصفات، ويسميها البعض حروف الإضـافة. انظر ابن يعيش ٧/٨.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) مضى ذلك في ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧ .

(٤) في النسختين، (موجوداً) بالنصب والصحيح بالرفع لأنه معطوف على قوله: إما محذوف.

(٥) في (ب): لأن المرتفع بعضها أحد.

(٦) في (ب) : بدأت باسم الله أو بدأ باسم الله أو أبتدىء باسم الله .

(٧) لو قال : (من كونك) لكان أفضل.

(٨) هذا الكلام صورة لما عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٤١/١ ـ ٢٤٢ .

(٩) تقدم ذلك في ص ١٧٤

[معاني الحـروف] :

فصـل : (من) لها أربعة معان :

الأول : التبعيض كقولك : أخذت من شَعْري .

والثانى : ابتداء الغاية كقولك : الكتاب من زيد .

والثالث : استغراق الجنس في غير الموجب ، وهي فيه زائدة كقولك : ما عندي من درهم ، ولـولا (مِنْ) لكان المنفي واحدا بالعدد من الدراهم ، فبـ (من) صار المنفي جنسا للدراهم ، فهو واحد يراد به الجمع ، وخاص يراد به العام ، والأخفش يجيز[1] زيادتها مع الواجب أيضا .

والـرابـع : أن تقـع للبيان والتفسير فتجـري مجـرى النعت كقـوله سبحانه : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ [2] ﴾

التقدير : فاجتنبوا الرجس الوثني ، ولولا هذا التقدير لا قتضى أن يكون من الأوثان رجس وغير رجس ، وأعوذ بالله من ذلك ، وقد تتقدر بـ (الذي) كأنه قال : اجتنبوا الرجس الذي هو وثن[3] .

/ ومعنى (إلى) انتهاء الغاية[4] ، والمجرور بها على ضربين : [١٠٢/أ]

---

(١) انظر رأيه في : كتابه معاني القرآن ٩٨/١ ـ ٩٩ ، وشرح اللمع للواسطي ١٠١ ، وابن يعيش ١٣/٨ ، وذكر ابن يعيش أن سيبويه لا يرى زيادتها في الموجب وأنه يشترط لزيادتها ثلاثة شرائط . وممن قال بزيادتها في الموجب كالأخفش الكوفيون كما في شرح الجمل لابن عصور ٤٨٥/١ ، والجنى الداني ٣١٨ .

(٢) سورة الحج ٣٠/٢٢ .

(٣) حديث الدينوري عن (من) مطابق لما عند الزجاجي في حروف المعاني ٥٦ ـ ٥٧ ، والواسطي في شرح اللمع ١٠٠ ـ ١٠١ ، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢٣٦/١ ، ولكن كل ما جاء به هؤلاء ليس إلا قطرة في بحر بالنسبة لما جاء به المتأخرون . فقد ذكر لها صاحب الجنى الداني ٣٠٨ ما يقارب عشرين معنى .

(٤) هذا هو معناها عند جمهور البصريين . انظر : سيبويه ٣١٠/٢ ، والمقتضب ١٣٩/٤ ، وقال المرادي في الجنى الداني ٣٨٩ ـ بعد أن ذكر لها سبعة معان ـ : «واعلم أن أكثر البصريين لم يثبتوا لها غير معنى انتهاء الغاية ، وجميع هذه الشواهد عندهم متأول» . أما الكوفيون وبعض البصريين كالأخفش والزجاجي وغيرهما فيرون أنها تجيء بمعنى (مع) ويحملون على ذلك بعض الآيات الكريمة ـ وهي التي سيذكرها الدينوري بعد قليل ـ وجمهور البصريين يؤولونها على تضمين العامل معنى عامل آخر مناسب ويبقون (إلى) على أصلها .

يدخل تارة في حكم ما قبل (إلى) كقوله سبحانه : ﴿ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ [1]﴾.

ولا يدخل فيه تارة[2] كقولك: سرت من البصرة إلى الكوفة، إذا لم تدخل الكوفة ، وقد حمل قوم [3] قوله سبحانه : ﴿إلى المَرافِقِ﴾[4] ، واستشهدوا بقوله تعالى : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ [5]﴾ فزعموا أن المعنى : مع أموالكم[6]، وقوله :﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى الله [7]﴾ وزعموا أن المعنى: مع الله[6]، وليس ذلك بشيء؛ لأنه تأويل وتخريج، ومثل ذلك لا يطلق إلا عند الضرورة، وليست هاهنا ـ بحمد الله ـ ضرورة إليه؛ لأن لنا عنه مندوحة، وفي ظاهر اللفظ مجالاً وفسحةً، وحَمْلُ الكلام على ما يبقى به على حاله ولا يعدل معه عن ظاهر لفظه، أحرى وأولى إذا أمكن، والذى ذكر شيوخنا[8] في ذلك أن قوله

= انظر في ذلك: معاني الفراء ٢١٨/١، ومعاني الأخفش ٤٦/١ ـ ١٣٣ ـ ٢٢٤، وابن يعيش ١٥/٨، والجنى الداني ٣٨٦، والمغني ١٠٤ والهمع ٢٠/٢.

(١) سورة المائدة ٦/٥.

(٢) هذان قولان مشهوران في المجرور بـ (إلى)، وهناك قول ثالث يفصل: فإن كان ما بعدها من جنس الأول دخل وإلا فلا. وهذا الخلاف إنما يكون عند عدم القرينة. انظر التفصيل في: البحر المحيط ٤٣٥/٣، والجنى الداني ٣٨٥، والمغني ١٠٤.

(٣) يريد بهم الكوفيين وبعض البصريين الذين أشرت إليهم قبل قليل.

(٤) للعلماء في هذه الآية كلام طويل وقد لخصه تلخيصا شافيا أبو حيان في البحر المحيط ٤٣٥/٣. والحمل على معنى (مع) فيها أضعف منه في الآيتين اللتين ذكرهما الدينوري بعدها، وقد رده وخرج الآية ـ على الأصل ـ طائفة من العلماء كالزجاج في معانيه ١٦٧/٢ ـ ١٦٨ وابن بابشاذ في شرح الجمل / الورقة ٦٢/ب وابن يعيش ١٥/٨، والرضي في شرح الكافية ٣٢٤/٢، وصاحب المغني ٦٩١.

(٥) سورة النساء ٢/٤.

(٦) جعلها بمعنى (مع) في الآيتين : الأخفش في معانيه ٤٦/١ ـ ١٣٣ ـ ٢٢٤، والزجاجي في حروف المعاني ٦٩، والهروي في الأزهية ٢٨٢، وأما الفراء فقد قال به في الثانية دون الأولى (معاني القرآن ٢١٨/١).

(٧) سورة آل عمران ٥٢/٣، والصف ١٤/٦١.

(٨) يريد بهم جمهور البصريين، فقد مر معنا قبل قليل في الحاشية الإشارة إلى أنهم يؤولون كل ما من شأنه إخراج (إلى) عن معناها الأصلي عندهم وهو انتهاء الغاية.

سبحانه : ﴿ إِلَى أَمْوَالِكُمْ ﴾ تقديره : مضافة إلى أموالكم[1]، وقوله [سبحانه [2]] : ﴿ مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللهِ ﴾ تقديره : مضافة نصرته / إلى نصرة الله[3]، وبهذه العلة [١٠٢/ب]
أيضا يضعف قولهم : إن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض[4]، ولا يلتفت إلى استشهادهم بقوله : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ النَّخْلِ [5] ﴾.

ومعنى (في) الوعاء[6] كقولك : المال في الكيس، وما يتنزل[7] منزلة الوعاء

---

(١) ورد النص على ذلك في : معاني الفراء ١/٢١٨، ومعاني الزجاج ٢/٣ - ٤، ومعاني الحروف ١١٥ (المنسوب للرماني) وابن يعيش ٨/١٥، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٢٤، والبحر المحيط ٣/١٦٠.

(٢) ليست في (ب).

(٣) ورد ذلك في : معاني الزجاج ١/٤٢١، ومعاني الحروف ١١٥ (المنسوب للرماني)، وابن يعيش ٨/١٥، والبحر المحيط ٢/٤٧١.

(٤) يريد بذلك الكوفيين فهم الذين يتوسعون في ذلك، ويخالفهم فيه جمهور البصريين. انظر: الجنى الداني ٤٦، والمغني ١٥٠ - ١٥١، والتصريح ٢/٠٤.

(٥) سورة طه ٢٠/٧١، وقد جعل بعض العلماء (في) بمعنى (على) في هذه الآية وفي بيتين مشهورين لعنترة وسويد بن أبي كاهل، يوردونهما معها دائما، وممن حملها على معنى (على) هنا : الأخفش في المعاني ١/٤٦ - ٢١٨، والمبرد في المقتضب ٢/٣١٩، والزجاجي في حروف المعاني ٢٧ - ٢٨، والهروي في الأزهية ٢٧٧. وأما الفراء في معانيه ٢//١٨٦ فقد أجاز فيها الوجهين :بقاؤها على الظرفية، وكونها بمعنى (على) مع توجيههما.

وقول الدينوري : ولا يلتفت إلى استشهادهم بالآية : أي لا حجة لهم فيه لإ مكان حملها على معناها الأصلي وهو الظرفية بسهولة، يقول الزمخشري : «وقولهم - في الآية -: إنها بمعنى (على) عمل على الظاهر، والحقيقة أنها على أصلها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن الكائن في الظرف فيه» انظر النص وشرحه في ابن يعيش ٨/٢٠. وقال مثل ذلك الرضي في شرح الكافية ٢/٣٢٧.

وورد في معاني الحروف ٩٦ (المنسوب للرماني) قوله : «وزعم الكوفيون أنها تكون بمعنى (على)» - ثم ذكر الآية والبيتين - ثم قال : «والبصريون يقولون : (في) على بابها والمعنى أن النخلة مشتملة على المصلوب . . . ». والواقع أن هذا الرأي ليس كوفيا بحتا وإنما هو رأي لبعض مشاهير البصريين كما ذكرت.

(٦) هذا هو تعبير سيبويه ٢/٣٠٨، وأغلب من جاء بعده من البصريين. قال المرادي في الجنى الداني ٢٥٢ - بعد أن ذكر لها تسعة معان -: «مذهب سيبويه والمحققين من أهل البصرة أن (في) لا تكون إلا للظرفية حقيقة أو مجازا، وما أوهم خلاف ذلك رد بالتأويل إليه». (٧) في (ب) : (نزل) هكذا فهي إما : تنزل، أو ينزل.

كقوله : ﴿ أَفِيْ اللَّهِ شَكٌ [1] ﴾ أو[2] في مصنوعاته ومقدوراته[3].

ومعنى (الباء) الإلصاق أو الاستعانة[4]. أو الزيادة لتأكيد النفي[5]، وقد أشبعنا الكلام عليها واستوفينا شرح وجوهها ومعانيها في كتابنا الموسوم بـ (اقتراح النجيب).

ومعنى (اللام) إذا كانت جارة: الملك والاستحقاق والتخصيص والملابسة والعاقبة[7]، كقوله تعالى : ﴿ لِيَكُوْنَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَناً [8] ﴾.

---

(١) سورة إبراهيم ١٤/١٠.

(٢) ورد في النسختين (أو) والراجح عندي أنها: (أي) لأنه بيان لمعنى الآية، ويقوي ذلك عندي ورودها ـ في شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٦٢/ب ـ هكذا: «وقوله: (أفي الله شك) أي : في مصنوعاته ومخلوقاته شك».

(٣) في (ب) موضوعاته.

(٤) في (ب) : الاستغاثة. وهو تصحيف.

(٥) الباء تأتي زائدة وغير زائدة؛ فغير الزائدة يحملها سيبويه على الإلصاق دائما ويقول: «فما اتسع من هذا في الكلام فهذا أصله» الكتاب ٢/٣٠٤. وإن كان قد أشار في ١/٧٦ ـ ٧٨ إلى أنها للتعدية. وذكر المبرد في المقتضب ١/٣٩: الاستعانة مع الإلصاق. وأما الزائدة فقد أشار إليها سيبويه في عدة مواضع من كتابه منها : ١/٢٣٠ ـ ٣٥٣، ٢/٣٠٧. وجاء من بعد سيبويه من العلماء فذكروا لها معاني عدة وجعلوها متناوبة مع مجموعة من الحروف بخلاف ماعليه جمهور البصريين، كما أفاضوا في الحديث عن مواضع زيادتها. وتفاصيل ذلك في الجنى الداني ٣٦، والمغني ١٣٧.

(٦) لا أعرف عن هذا الكتاب شيئا أكثر مما ذكره هنا.

(٧) سيبويه ٢/٣٠٤ ذكر: الملك والاستحقاق. والمتأخرون من العلماء ذكروا ما ذكره الدينوري وزادوا عليه إلى قرابة ثلاثين معنى كما في الجنى الداني ٩٥ والمغني ٢٧٤. ولي وقفة قصيرة حول ما ذكره الدينوري؛ فالتخصيص : يرى أغلب العلماء تسميته بالاختصاص. والملابسة : لم أجد من ذكرها غير الدينوري ـ فيما أعلم ـ والعاقبة : قال عنها في المغني ٢٨٣ : «وأنكر البصريون ومن تابعهم (لام العاقبة)، قال الزمخشري : والتحقيق أنها (لام العلة) وأن التعليل فيها وارد على طريق المجاز دون الحقيقة، وبيانه أنه لم يكن داعيهم إلى الالتقاط أن يكون لهم عدوا وحزنا، بل المحبة والتبني، غير أن ذلك لما كان نتيجة التقاطهم له وثمرته شبه بالداعي الذى يفعل الفعل من أجله. . .» انتهى.

ونسب المرادي في الجنى الداني ١٢١ القول بها إلى الكوفيين والأخفش.

(٨) سورة القصص ٢٨/٨.

وإنما بني هذا الحرفان[1] على حركة ؛ لأن كلا منهما على حرف واحد، فقويا بالحركة، واختصا بالكسر لتكون حركتهما من جنس عملهما، ولا يلزم ذلك في غيرهما من حروف الجر وإن جاء على حرف واحد[2].

[١٠٣/أ] ومعنى (الكاف): التشبيه[3] وهي حرف إذا / تعلقت بغيرها[4]، واسم إذا لم تتعلق بشيء[5]، قال الشاعر :

---

(١) يقصد : الباء، واللام.

(٢) تحدث سيبويه ٣٨٩/١، والمبرد في المقتضب ٢٥٤١/١، ٢٥٤/٤ عن العلة في كسر اللام، وذكرا أنها تكسر ليفرق بينها وبين لام الابتداء وذلك إذا دخلتا على ظاهر، أما مع الضمير فكلتاهما مفتوحتان لعدم اللبس. ثم أشار المبرد في ٢٥٥/١ إلى الباء وذكر أنها لعدم اللبس تلزم الكسر دائما مع المضمر والظاهر. لكنه لم يعلل ـ كالدينوري ـ سبب اختيار الكسر دون غيره. والذي قرب من الدينوري وشابهه هو معاصره ـ كما يبدو لي ـ ابن برهان العكبري حيث قال في شرح اللمع ١٧٩/١ : «زعم أبو سعيد أن اللام والباء كسرتا إيذانا بعملهما مثل تلك الحركة، فقال أبو علي : الكاف مفتوحة وهي تعمل ذلك. فلأبي سعيد أن يقول : إنهم لم يدلوا في الكاف على مادلوا عليه في الباء واللام» انتهى. لكن تعليل ابن برهان الذى التمسه لأبي سعيد غير مقنع في نظري، والأحسن منه ما ذكره الرضي في شرح الكافية ٣٢٨/٢ حين قال : «اعلم أن كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الإبتداء فحقها الفتح ؛ لثقل الضمة والكسرة على الكلمة التي في غاية الخفة بكونها على حرف، وإنما كسرت باء الجر ولا مه لموافقة معمولهما، ولم تكسر كاف التشبيه لأنها تكون اسما أيضا فجرها إذن ليس بالأصالة بل للقيام مقام الحرف عند من قال: إن المضاف هو الجار». وهذا التعليل الذي ذكره الرضي في الكاف هو عين ماذكره ابن جني في سر الصناعة ١٦٠/١ .

(٣) هذا هو المعنى الذي ذكره سيبويه ٢٠٩/١ ، ٣٠٤/٢ للكاف الحرفية الجارة وتناقله عنه العلماء، ثم جاء من بعدهم وزادوا فيها معاني كثيرة كما في الجنى الداني ٨٤، والمغني ٢٣٤ .

(٤) قال المرادي في الجنى الداني ٨٦ : «كاف الجر غير الزائدة كسائر حروف الجر في تعلقها بالفعل أو مافي معناه . . . وذهب الفارسي إلى أن الكاف لا تتعلق بشيء، وتبعه ابن عصفور في بعض تصانيفه، ونقل عن الأخفش وهو ضعيف».

ويستدل البصريون على حرفيتها بقولك: جاءني الذي كزيد. لأن (مثل) لا تصلح مكانها إلا مع مبتدأ نظراً لقصر الصله. انظر تفصيل ذلك في : الأصول ٥٣٣/١، وسر الصناعة ٢٨٢/١ .

(٥) مذهب سيبويه ٢٠٣/١ أنها لا تكون اسما إلا في ضرورة الشعر، « ومذهب الأخفش والفارسي وكثير من

[٤٢]- هَلْ تَنْتَهُـوْنَ وَلَنْ يَنْهى ذَوِيْ شَطَـطٍ كَالـطَّعْنِ يَهْلِكُ فِيه الـزَّيْتُ والْفُتَـلُ[1]

فالكـاف اسم في موضـع رفع بحق الفاعل، كأنه قال: مثل الطعن، وقد تكون الكاف زائدة في نحو قوله سبحانه:

﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْء[2] ﴾.

ومعنى (عـن): المجاوزة.

ومعنى (علـى): الاستعـلاء وكلتاهما إذا وقعت قبلهما (مِنْ) كانتا اسمين، لأنهما حرفان[3].

= النحويين أنه يجوز أن تكون حرفا واسما في الاختيار فإذا قلت: زيد كالأسد، احتمل الأمرين. وشذ أبو جعفر بن مضاء فقال: إن الكاف اسم أبدا لأنها بمعنى (مثل)». الجنى الداني ٧٩.

(١) بيت من البسيط من قصيدة الأعشى المشهورة التي مطلعها: (ودع هريرة . . .) إحدى القصائد العشر. وهي في ديوانـه ١١٣. وانـظر: المقتضب ٤/١٤١، والأصـول ١/٥٣٥، والإيضاح العضدي ١/٢٦٠، وسر الصنـاعـة ١//٢٨٣، والخصائص ٢/٣٦٨، والواسطي ١٠٦، والتبصرة ١/٢٨٤، وابن يعيش ٨/٤٣، وضرائر الشعر ٣٠١ والعيني ٣/٢٩١.

ويروى البيت: (أتنتهون) و (يذهب فيه). والمعنى: لا ينهى أصحاب الغي والجور إلا الطعن النافذ الذي تغيب في جرحه فتيلة الجراحة.

(٢) سورة الشـورى ٤٢/١١. وقد حملت الكاف على الزيادة قبل الدينوري في: معاني الأخفش ١/١٨٢، ٢/٣٠٣، والأصول ١/٥٣٣، وسر الصناعة ١/٢٩١، وحروف الزجاجي ٤٨، والواسطي ١٠٦ وابن برهان ١٧٧، وغيرهم كثير، وقد حملهم على الجزم بزيادتها أن جعلها غير زائدة يفضي إلى محال وكفر. غير أن بعض العلماء قالوا بعدم زيادتها ولهم في توجيهها خمسة أوجه ذكرها صاحب الجنى الداني ٨٩.

(٣) أي: و (من) لا تدخل على الحروف وإنما على الأسماء. انظر سيبويه ٢/٣٠٩ ـ ٣١٠، وحكي عن الفراء وبعض الكوفيين القول بحرفيتهما حتى بعد دخول (من) عليهما. وحكي عن الأخفش القول باسميتهما بدون (من) في نحو: (هون عليك) و (دع عنك هذا). وقيل فيهما غير ذلك. انظر: حروف الزجاجي ٣٧، والواسطي ١٠٣، والجنى الداني ٢٤٣ ـ ٢٤٤، ٤٧١ ـ ٤٧٣.

ومعنى (رُب [1]) التقليل[2] وهي مختصة بالنكرة[3]، وسائر حروف الجر تدخل على المعرفة والنكرة، ولا تقع (رب) إلا في أول الكلام[4]، وسائر أخواتها تقع في أول الكلام وفي آخره. وتتصل بـ (رب) تاء التأنيث كما تتصل بـ (لا) و (ثم[5]). ولا تدخل (رب) إلا على الظاهر، ونظيرها في ذلك. كاف التشبيه وحتى ومذ، ومنذ، وواو القسم، وتاؤه[6]. وباقى حروف الجر تدخل على الظاهر والمضمر جميعا، على أنهم قد أجازوا؛ ربه رجلا[7]، فأضمروا قبل الذكر على شريطة التفسير كما فعلوا فى (نعم) إلا أن هذا المضمر / غير مقصود ولا معين فأشبه الظاهر النكرة[8] وبقيت (رب) على أصلها في الاختصاص به وقد تقع الواو والفاء [١٠٣/ب]

(١) إيراده لـ (رب) مع حروف الجر دليل على أنه يوافق البصريين في القول بحرفيتها، أما الكوفيون والأخفش - في أحد قوليه - وابن الطراوة فيرون أنها اسم، ولهم أدلة على ذلك. وقد رد اسميتها المبرد في المقتضب ٦٦/٣، وابن السراج في الأصول ٥٠٧/١ - ٥٠٩ - ٥١٠ وغيرهما. وانظر في المسألة الواسطي ١٠٥، والإنصاف (المسألة ١٢١) وابن يعيش ٢٧/٨، والجنى الداني ٤٣٨، والمغني ١٧٩، والهمع ٢٥/٢.

(٢) مذهب جمهور البصريين والكوفيين أنها تفيد التقليل، وفيها سبعة أقوال أخرى أو تزيد ذكرها المرادي في الجنى الداني ٤٣٩ والسيوطي في الهمع ٢٥/٢، وكلها تدور حول التقليل والتكثير، واختلف العلماء في فهم رأي سيبويه والنقل عنه، ويصور خلاف العلماء فيها واضطرابهم في فهم معناها قول ابن السراج في الأصول ٥٠٧/١ - ٥٠٩ - بعد أن نص على أنها للتقليل -: «و (رب) حرف قد خولف به أخواته، واضطرب النحويون في الكلام فيه، وهذا الذى خبرتك به ما خلص لي بعد مباحثة أبي العباس رحمه الله وأصحابنا المنقبين الفهماء ....».

(٣) انظر: سيبويه ٢١٢/١، ٢٧٠، ٣٤٥، والمقتضب ٤٨/٢، ١٣٩/٤، ١٥٠، /، ٢٨٩.

(٤) انظر: المقتضب ١٤٠/٤، وشرح المقدمة ٢٤٠/١.

(٥) مضى مثل ذلك في ص ١٧٩، وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٢/١ - ١٨٣، والأزهية ٢٧١، وابن يعيش ٣١/٨.

(٦) انظر, شرح المقدمة ٢٣٥/١ - ٢٤٠.

(٧) أى: فأدخلوا (رب) على الضمير. انظر: سيبويه ٣٠٠/١.

(٨) انظر : الأصول ٥١٠/١، والإيضاح العضدي ٢٥٣/١، والواسطي ١٠٣، والأزهية ٢٧٠. وهذا الضمير لا يثنى ولا يجمع عند البصريين، أما الكوفيون فيرون جواز تثنيته وجمعه. انظر: الأصول ٥١١/١ - ٥١٥، والأزهية ٢٧٠.

موقع (رب) على أصلها في الاختصاص به وقد تقع الواو والفاء موقع (رب) «عند[1] أكثر» النحويين[2] كقول امرىء القيس:

[٤٣]-وَلَيْلٍ كَمَوجِ البَحْرِ أَرْخَى سُدُوْلَهُ ....[3]

وقول الآخـر[4]:

[٤٤]- فَحُورٍ قَدْ لَهَوْتُ[5] بِهِنَّ عِـيْنٍ ....[6]

وأبو علي[7]: يرى أن (رب) مضمرة بعدهما وأن العمل لها دونهما.

وقد تلحقها (ما) فتهيؤها للدخول على الأفعال بعد أن كانت لا تدخل إلا على

---

(١) في (ب) على أصلها.

(٢) مضى ذلك في ص ١٧٥، مع بيان الخلاف فيه.

(٣) صدر بيت من الطويل من معلقة امرىء القيس، وعجزه: علي بأنواع الهموم ليبتلي. انظر: ديوانه ٨٠ (الجزائر) البيت رقم ٤٤ في المعلقة، وشرح القصائد السبع الطوال ٧٤، وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٣٣، والمغني ٤٧٣، والتصريح ٢/٢٢.

(٤) في هامش (أ): وهو المتنخل الهذلي.

(٥) في (ب): لهيت. وجاءت كذلك (لهيت) في الجنى الداني ٧٥ (تحقيق قباوة)، وجاءت (لهوت) في كل المراجع التي خرجت منها البيت في الحاشية التالية، وكذلك في طبعة الجنى الداني ١٢٩ الأخرى (بتحقيق طه محسن). وهو الصواب. انظر اللسان ٢٠/١٢٧.

(٦) صدر بيت من الوافر للمتنخل الهذلي، وهو أبو أثيلة مالك بن عويمر بن عثمان بن حبيش الهذلي، من مضر، من فحول شعراء هذيل في الجاهلية، اشتهر بقصيدته الطائية التي منها الشاهد. (الشعر والشعراء ٢/٦٦٣، والأعلام ٦/١٤١). وعجزه موضح في هامش (أ) وهو:

نواعم في المروط وفي الرياط.

والحور: جمع حوراء وهي شديدة سواد العين مع شدة بياضها. والعين: جمع عيناء وهي الواسعة العين. والمروط: جمع موط وهو الكساء من الخز أو الصوف. والرياط: جمع ريطة وهي الملاءة أو كل ثوب لين رقيق. ويروى البيت: (بهن وحدي) (بهن حينا). وانظر: شرح أشعار الهذليين ٣/١٢٦٧، وشرح المقدمة ١/٢٣٧، والمرتجل ٢٢٥، والإنصاف ١/٢٨٠، ٢/٥٢٩، وابن يعيش ٢/١١٨، والجنى الداني ٧٥، والعيني ٣/٣٤٩.

(٧) انظر: الإيضاح العضدي ١/٢٥٤، وقد مر بنا مثل هذا الحديث في ص ١٧٥، وبينت هناك أن هذا رأي جمهور البصريين وليس رأي أبي علي وحده.

الأسماء[1]، وحقها أن يقع بعدها الماضي خاصة، كما أنها - وليست معها (ما) - لَمّا وجب تعلقها كسائر حروف الجر بفعل - وإن تأخر عنها للزومها صدر الكلام وحُذِفَ في الأكثر للعلم به - لم يكن إلا ماضيا[2]، وقد يقع المضارع بعدها ومعها (ما) على سبيل الحكاية للحال[3]، قال الله عز وجل: ﴿ **رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِيْنَ كَفَرُوا لَوْ كَانُو مُسْلِمَيْنَ**[4]﴾، ومثله في الحكاية قوله: ﴿ **فَوَجَدَ فِيْهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِنْ شِيْعَتِهِ وَهَذَا مَنْ عَدُوِّهِ**[5]﴾ وقد حَمَلَه قوم على إضمار (كـان[6])، ولم يُجزْ / ذلك [١٠٤/أ]
سيبويه ولا غيره من المحققين[7]، وزعم قوم أن (ما) في قوله: (رُبَمَا يَوَدُّ) اسم نكرة

---

(١) سيبويه ١/٤٥٩، والمقتضب ٢/٤٨ - ٥٥، و(ما) التي تدخل على (رب) نوعان: كافة، وغير كافة؛ فالكافة هي التي ذكرها الدينوري. وغير الكافة هي الزائدة التي دخولها كخروجها نحو: ربما رجل عندك. الأصول ١/٥١٢، وابن يعيش ٨/٣٠، والجنى الداني ٤٥٥، وزاد الهروي في الأزهية ٩٤ نوعين آخرين وهما: مجيئها نكرة بمعنى شيء. ونكرة بمعنى إنسان.

(٢) الأصول ١/٥١١، والإيضاح العضدي ١/٢٥٣.

(٣) الإيضاح العضدي ١/٢٥٤، وقد تابعه الدينوري في ذلك وفي الاستشهاد بالآيتين التاليتين، وسأورد نص الفارسي بعد قليل لكي يتبين أخذ الدينوري عنه.

(٤) سورة الحجر ١٥/٢.

(٥) سورة القصص ٢٨/١٥.

(٦) يقصد بذلك: ابن السراج؛ فقد قال في الأصول ١/٥١١: «فإذا رأيت الفعل المضارع بعدها فثم إضمار (كان)». ثم آية الحجر. وقد ذكر الواسطي ١٠٤ رأي ابن السراج هذا ضمن ثلاثة آراء ساقها لتخريج الآية فقال: « . . فيه ثلاثة أوجه: أحدها: ماقاله ابن السراج: تقدر (كان) فيكون المعنى ربما كان يود الذين كفروا. الثاني: ماقاله الرماني: لما كان الله صادقا فيما وعد جرى ذلك مجرى الماضي. الثالث: ماقاله أبو علي: على حكاية الحال . . . .».

(٧) قال الفارسي في الإيضاح ١/٢٥٤: «وقد يقع المضارع بعدها على تأويل الحكاية وذلك نحو قوله عز وجل: ﴿**ربما يود الذين كفروا**﴾ وهذا حكاية حال تكون، كما جاء: ﴿ **فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهـذا من عدوه** ﴾ ولا يكـون هذا على إضمـار (كـان) في قياس قول سيبويه». وقال أبو حيان في البحر ٥/٤٤٤: «وأما من تأول ذلك على إضمار (كان أي: ربما كان يود، فقوله ضعيف، وليس هذا من مواضع اضمار (كان)».

أما سيبويه فلم أجد له شيئا صريحا في هذه المسألة لا بالجواز ولا بالمنع. وما نسبه إليه الدينوري إنما هو

بمعنى (شيء[1]) وأن الجملة بعده صفة له، وهو غلط ؛ إذ ليس في الجملة ذِكْر يعود منها إلى (ما[2]).

و (رب) مع المجرور بها في موضع نصب[3] بفعل متأخر محذوف في أكثر الأمور[4]؛ لأنها إنما تقع جوابا، تقول: رب رجل في الدار، فـ (رجل) مجرور بـ (رب) و (في الدار): في موضع جر لأنه صفة الرجل وفيه ضمير يرجع إليه وهو واقع موقع مستقر أو ثابت أو ما أشبههما، والصفة لازمة[5] للمجرور بـ (رب)، وتحذف

متابع فيه ـ كما أرجح ـ للفارسي. لكن الفارسي كان أدق منه في العبارة حينما قال: «في قياس قول سيبويه» دون أن ينسب إليه صراحة كما فعل الدينوري.

(١) قال بذلك الكوفيون والأخفش كما في كتابه معاني القرآن ٢ /٣٧٨ حيث قال: «وأدخل مع (رب) (ما) ليتكلم بالفعل بعدها. وإن شئت جعلت (ما) بمنزلة (شيء) فكأنك قلت: ورب شيء يود، أي: رب ود يوده الذين كفروا». والملحوظ أن الأخفش ذكر الوجهين؛ رأي البصريين وهو كونها كافة مهيئة، ورأي الكوفيين وهو كونها نكرة بمعنى شيء دون أن ينسبهما أو يرجح أحدهما. وقد ذكر الوجهين منسوبين الهروي فى الأزهية ٩٤، وابن الشجري ٢ /٢٤٤. يقول الهروي: «وقال الكوفيون: إن (ما) في قوله عز وجل: (ربما يود الذين كفروا) اسم بمعنى (شيء) تقديره: رب شيء يوده الذين كفروا. وقال البصريون: (ما) هاهنا حرف زيدت مع (رب) ليصلح بعدها وقوع الفعل والمعرفة». وقد ذكر الوجهين مكي في مشكله ٢ /٣، والعكبري في إعرابه ٢ /٧٢، وأبو حيان في البحر ٥ /٤٤٤.

(٢) القائلون بهذا الرأي يقدرون ضميرا يعود على (ما) ـ كما ذكر في الحاشية السابقة ـ تقديره: (رب شيء يوده). ، وانظر ص ١٨٦ .

(٣) ذكر ابن هشام في المغني ١٨٢ : أن مجرورها يكون في محل رفع على الابتدائية وفي محل نصب على المفعولية، ويجوز فيه الوجهان أحيانا وذلك بحسب المثال. ثم قال: «وزعم الزجاج وموافقوه أن مجرورها لا يكون إلا في محل نصب، والصواب ما قدمناه». وانظر: الهمع ٢ /٢٧.

ويفهم من كلام الدينوري أن (رب) لابد لها من متعلق ـ وسيؤكد ذلك مرة أخرى بعد قليل ـ وهو ما يراه الجمهور، لكن المشتهر أنها حرف جر شبيه بالزائد لا تحتاج إلى متعلق وهو رأي الرماني وابن طاهر وأيده ابن هشام في المغني ٥٧٧، وانظر: الجنى الداني ٤٥٣.

(٤) في (أ): الأمر. وكلام الدينوري من هنا إلى نهاية الفصل هو مضمون ما في الأصول ١ /٥٠٧ ـ ٥٠٩، والإيضاح العضدي ١ /٢٥١ ـ ٢٥٢. وإن كانت صلته بالإيضاح أقرب بما في ذلك تنظيره بآية النمل الآتية.

(٥) قال السيوطي في الهمع ٢ /٢٦: «وفي وجوب نعت مجرورها خلاف؛ فقال المبرد وابن السراج والفارسي

(لقيته) أو ما جرى مجراه لدلالة الحال عليه، وقد يقع مثل هذا الحذف مع غير (رب) من حروف الجر كقوله تعالى: ﴿ وَأَدْخِلْ يَدَكَ فِي جَيْبِكَ [1]﴾ إلى قوله: ﴿ فِرْعَوْنَ وَقَوْمِهُ ﴾ ولم يذكر (مُرسلا)، وتقول: رب رجل لقيته، فيقع (لقيته) في موضع الصفة، ولا بد من تقدير محذوف ليتعلق به (رب) وأن يكون من جنس المذكور ليتفسر به، وهو في حكم الموجود؛ لأن / المذكور قد يسد مسده، ولا يجوز أن يكون المذكور هو المتعلقة به (رب) لأنه حينئذ يكون عاملا في الجار والمجرور[2]، والصفة لا تعمل[3] في الموصوف. [١٠٤/ب]

و (رب) نقيضة (كم) الخبرية؛ لأن هذه للتقليل وتلك للتكثير[4]، وانما بُنيت تلك وهي اسم حملا على هذه لأنها نقيضتها، والمجرور بعد هذه مجرور تعدية؛ لأنها حرف، والمجرور بعد تلك مجرور إضافة[5]؛ لأنها اسم، والمجرور بعد هذه بمثابة المعدود بعد ثلاثة فصاعدا إلى عشرة، والمجرور بعد تلك بمثابة المعدود بعد مائة أو ألف[6]، وتلك تختص بما مضى كما تختص به هذه.

* * *

= والعبدي وأكثر المتأخرين وعزي للبصريين: يجب؛ لأن (رب) أجريت مجرى حرف النفي . . . وقال الأخفش والفراء والزجاج وأبو الوليد الونسي وابن طاهر وابن خروف: لا يجب؛ وتضمنها القلة أو الكثرة يقوم مقام الوصف، واختاره ابن مالك وتبعه أبو حيان. . .». وانظر: الجنى الداني ٤٥٠.

(١) سورة النمل ١٢/٢٧. وتمام الآية: ﴿ **وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فروعون وقومه** ﴾ ومراده: أن حرف الجر (إلى) ومجروره (فرعون) حذف متعلقهما وهو (مرسلا) للعلم به. انظر: الإيضاح العضدي ٢٥٢/١ وقبله معاني الفراء ٢٨٨/٣٢.

(٢) الأصول ٥٠٩/١، وابن برهان ١٧٢.

(٣) في (ب): لا يعمل.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٥١/١، وابن برهان ١٦٨/١ ـ ١٧٠.

(٥) هذا ما يراه الجمهور، ونقل عن الفراء ـ وقيل الكوفيين ـ والخليل أنه مجرور بـ (من) وليس بالإضافة. انظر: المرادي ٣٢٨/٤، والتصريح ٢٧٩/٢ ـ ٢٨٠.

(٦) في أنه مفرد وانظر ما سيأتي في ص ٤٢٦.

[حاشا وخـلا وعـدا] :

فصــل : سيبـويه يرى أن (حاشى) و (خلا) في الاستثناء حرفان فَيَجُر بهما[1]، وغـيره يرى أنهمـا فعلان فَيَنْصِب بهما[2]، والوجهان[3] جائزان فيهما[4]، واستشهد سيبويه[5] على أن (حاشى) حرف بقول الشاعر :

[٤٥]ـ حَاشَى أَبِي ثَوْبانَ أَنّ لَهُ ضِنّاً عَلَى المَلْحاةِ والشَّــتْمِ[6]

(١) الكتاب ١/٢٥٩، ٣٧٧. وقد قال سيبويه بحرفية (حاشا) دائما، أما (خلا) فيرى أنها فعل، وقد ترد حرفا في بعض اللغات. يقول في ١/٣٥٩ : «وماجاء من الأفعال فيه معنى (إلا) فـ (لا يكون) و (ليس) و (عدا) و (خلا)، وما فيه ذلك المعنى من حروف الإضافة وليس باسم فـ (حاشى) و (خلا في بعض اللغات)».

ويقول في ١/٣٧٧: «وأما (حاشا) فليس باسم ولكنه حرف يجر ما بعده كما تجر (حتى) مابعدها، وفيه معنى الاستثناء. وبعض العرب يقول : (ما أتاني القوم خلا عبدالله) فجعلوا (خلا) بمنزلة (حاشا)، فإذا قلت: (ما خلا) فليس فيه إلا النصب، لأن (ما) اسم ولا تكون صلتها إلا الفعل هنا».

(٢) بالنسبة لـ (خلا) : لا خلاف بين العلماء في جواز الوجهين فيها بدءا من سيبويه كما ورد في نصه في الحاشية السابقة. أما (حاشا) ففيها خلاف طويل؛ فسيبويه ـ كما تقدم قبل قليل ـ يرى أنها حرف يجر ما بعده، وتابعه بعض البصريين. والكوفيون يرون أنها فعل ينصب ما بعده. وهناك فريق ثالث توسط بينهم فأجازوا الجر والنصب بها ومن هؤلاء : الجرمي والمازني والمبرد والزجاج والأخفش وأبو زيد والفراء وأبو عمرو الشيباني. ولكل فريق من هذه الفرق الثلاثة أدلة يؤكد بها رأيه. ويدحض في مقابلها أدلة مخالفه. انظر: المقتضب ٤/٣٩١ ـ ٤٢٦ ـ ٤٢٨، الأصـول ١/٣٥٠ ـ ٣٥٢، الجمـل ٢٣٢، والواسطي ٩٨، الإنصاف (المسألة ٣٧)، والجنى الداني ٥٥٨، والمغني ١٦٤. وهذه المراجع الثلاثة الأخيرة فيها تفصيل جيد. وقد ظهر لي بعد إمعان النظر في هذه الكتب وغيرها أن مادة (حاشا) يأتي منها اسم وحرف وفعل؛ فالتنزيهية ـ التي وردت في القرآن ـ اسم بمعنى : معاذ الله أو تنزيها لله أو نحوه. والاستثنائية حرف. وما أخذ من لفظها بمعنى أُستثني فهو فعل لكنه ليس أسلوب استثناء اصطلاحي.

(٣) في (ب) : (الوجهان). بدون واو.

(٤) يفهم من إجازته الوجهين أنه يخالف سيبويه ويوافق المبرد وصحبه.

(٥) سيبويه لم يستشهد بهذا البيت ـ فيما أعلم ـ ولم أجد أحدا نسبه إليه غير الدينوري.

(٦) هذا الشعر من قصيدة طويلة في المفضليات ٣٦٧ من الكامل للجميح الأسدي (٠٠ ـ ٥٣ ق هـ وهو منقذ بن الطماح بن قيس بن طريف بن عمرو الأسدي، فارس شاعر جاهلي، قتل يوم جبلة عام مولد النبي صلى الله =

[١٠٥/أ] / واستشهد المبرد[١] على أنها فعل بقول الشاعر :

[٤٦]- . . . . وَمَا أُحَاشِي مِنَ الْأَقْوامِ مِنْ أَحَدِ[٢]

ويقول الله تعالى : ﴿ قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ[٣] ﴾ وأنها لو كانت حرفا لم تدخل على اللام[٤]،

عليه وسلم. (معجم المرزباني ٣٢٩، والأعلام ٨/٢٥٠).

ونسبه صاحب تاج العروس (مادة: حشى) إلى سبرة بن عمرو الأسدي، وهي نسبة ضعيفة. وقد جارى الدينوري من سبقه من العلماء في إنشاد هذا البيت خطأ، لأنه في الأصل مركب من بيتين هما :

حاشا أبي ثوبان إن أبا ثوبان ليس ببكمة فدم

عمرو بن عبد الله إن به ضِنًا عن الملحاة والشتم

وهكذا ورد في المفضليات (القطعة رقم ١٠٩) ٣٦٧، وفي الأصمعيات ٢١٨. وأول من ركبه خطأ - فيما أعلم - أبو عبيدة معمر بن المثنى في مجاز القرآن ١/٣١٠. لكن محقق الكتاب علق عليه بكلام جيد. وانظر : اللمع ٧٠، وابن برهان ١/١٥٦، والإنصاف ١/٢٨٠، وابن يعيش ٢/٨٤، ٨/٤٧، ٤٨ والجنى الداني ٥٦٣، والمغني ١٦٦،والعينيّ ٣/١٢٩، والخزانة ٢/١٥٠. ومعنى البكمة: الأبكم، والفدم: العَييّ والضن : البخل والمعنى أنه يضن بنفسه ويربأ بها عن الملاحاة والمنازعة والشتم والسب. وقد وردت بعض كلمات البيت عند الدينوري مخالفة لما في المفضليات هكذا : . . . أن له ضنا على الملحاة. . . .

(١) لم يورد المبرد هذا البيت شاهدا في المقتضب، وإنما أورده في مسائله التي أخذها على سيبويه، ثم تعقبه ابن ولاد، منتصفا لسيبويه في كتاب سماه الانتصار. وقد أورد ذلك الشيخ عضيمة - رحمه الله - في حاشية المقتضب ٤/٣٩٢.

(٢) بيت من البسيط من قصيدة النابغة الذبياني المشهورة التي خاطب بها النعمان بن المنذر معتذرا إليه عما وشي به إليه في أمر المتجردة زوجة النعمان. وصدر البيت:

ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه . . . .

انظر: ديوانه ٢٠، والأصول ١/٣٥٢، والجمل ٢٣٣، وحجة ابن خالويه ١٩٥، والتبصرة ١/٣٨٥، والمقتصد ٢/٧١٦، والحلل ٣١١، والإنصاف ١/٢٧٨، وأسرار العربية ٢٠٨، والجنى الداني ٥٦٣، والهمع ١/٢٣٣، والخزانة ٢/٤٤.

(٣) هذا جزء من آيتين في سورة يوسف ١٢/٣١-٥١؛ الأولى : قوله تعالى : **﴿ فلما رأينه أكبرنه وقطعن أيديهن وقلن حاش لله ﴾** والثانية قوله تعالى : **﴿ قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء ﴾**.

(٤) المبرد لم يورد هذه الآية في المقتضب وإنما أوردها - مع بيت النابغة - الشيخ عضيمة - رحمه الله - في الحاشية ٤/٣٩٢ نقلا عن كتاب الانتصار - كما ذكرت في تعليقي قبل قليل -، وقد اختلف العلماء في كلمة

والـلام عنـد سيبويه زائدة[1].

و(عَدا) جارية مجراهما[2]، وإذا دخلت (ما) على (خلا) و (عدا) لم يكونا إلا فعلين؛ لأنها مصدرية والمصدرية تطلب الفعل، ولم يجز في المستثنى بهما إلا النصب[3].

* * *

[حَتَّى] :

فصـــل : (حتى) لها أربعة مواضع :

(حاش) في هذه الآية؛ فقيل إنها اسم وقيل فعل وقيل حرف، كما قرئت هذه الآية بتسع قراءات، اثنتان سبعيتان، والبقية شاذة، وقد بسطت الحديث عن هذه الآراء وذكرت القراءات التسع مع توجيهها في بحث الماجستير حول أبي عبيدة ٢/٥٠٤، وظهر لي من خلال ذلك أن (حاشا) التي في الآيتين: تنزيهية وليست باستثنائية، وأنها اسم بمعنى: معاذ الله أو تنزيها لله بدليل ورودها منونة في بعض القراءات. وأول من أشار إلى (حاشا) التنزيهية ـ كما أعلم ـ أبو عبيدة في مجاز القرآن ١/٣١٠، ثم تناقل العلماء عنه هذه التسمية. وانظر فيما ذكر المراجع التالية: تفسير الطبري ١٢/٢٠٨، وشواذ ابن خالويه ٦٣، وحجة أبي زرعة ٣٥٩، ومشكل مكي ١/٤٢٨، والكشاف ٢/٣١٧، والإنصاف ١/٢٨٠، وزاد المسير ٤/٢١٨، وتسهيل ابن مالك ١٠٥، وشرح الكافية للرضي ١/٢٤٤، والبحر المحيط ٥/٣٠٣، والجنى الداني ٥٥٩، والمغني ١٦٤ ـ ٨٩٣، ودراسات لأسلوب القرآن للشيخ عضيمة ٢/١٣٤.

(١) سيبويه ـ في حدود علمي ـ لم يتعرض لهذه الآية في كتابه، لكن مراد الدينوري كما يبدو ـ أن مقتضى رأي سيبويه ـ وهو الجزم بحرفية (حاشا) دائما ـ يستلزم زيادة اللام هنا؛ لأن حرف الجر لا يدخل على مثله. وهذا ما فعله ابن الأنباري في الإنصاف ١/٢٨٣ حينما قال: إن اللام في الآية زائدة لا تتعلق بشيء وذكر نظائر لزيادتها وغيرها من الحروف من القرآن والشعر.

(٢) سيبويه ١/٢٥٩ ـ ٣٧٧، والمبرد في المقتضب ٤/٣٩١ ـ ٤٢٦ لم يذكرا في (عدا) إلا الفعلية فقط، وممن ذكر فيها الوجهين ـ كالدينوري ـ الأخفش كما في ابن يعيش ٨/٤٩، ٢/٧٨، والزجاجي في الجمل ٢٣٣، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٣٩، وصاحب أسرار العربية ٢١٢. وغيرهم من المتأخرين.

(٣) سيبويه ١/٣٧٧، والمقتضب ٤/٤٢٧. وقد روي عن الكسائي والجرمي والفارسي وابن جنى والربعي الجر بهما على زيادة (ما). انظر: الجنى الداني ٤٣٦، والمغني ١٧٩، والهمع ١/٢٣٣.

تكون حرف ابتداء ، وقد ذُكِرت[1]، ومن شواهدها قول الشاعر :

[٤٧]- فَيَا عَجَبَــاً حَتّى كُلَيبُ تَسُبُّنِي ....[2]

* * *

[فصــل[3]] : وتكون جارّة[4] بمعنى (إلى) كقوله سبحانه : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ [5]﴾.

وتكون عاطفة[6] بعد أن تراعى فيها ثلاثة شروط وهي[7] :

أن تعطف قليلا على كثير.

ويكون ما بعدها من جنس ما قبلها، وهي في هذين المعنيين مضارعة لحرف الاستثناء.

[١٠٥/ب] وتكــون / للتعـظيم كقـولهم : مات الناس حتى الأنبياء والملوك، وللتحقير كقولهم: قَدِم الحاج حتى المشاة[8].

---

(١) تقدم ذكرها مع حروف الابتداء غير العاملة في ص ١٧٦ .

(٢) صدر بيت من الطويل للفرزدق يهجو فيه كليب بن يربوع رهط جرير، وعجزه:

كأن أباها نهشل أو مجاشع .

وهو في ديوانه : ٤١٩/١، وسيبويه ٤١٣/١، والمقتضب ٤١/٢، والأصول ٥١٨/١، والجمل ٦٦، والتبصرة ٤٢٠/١، والـواسطي ١١٤، وشرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٤/ب، والحلل ٨٣، وابن يعيش ١٨/٨ ـ ٦٢، والخزانة ١٤١/٤ .

(٣) ليست في (ب). ويبدو أنها مقحمة ؛ لأن الكلام متصل بما سبقه فليس من حاجة إلى فصل جديد.

(٤) سيذكر بعد قليل في ص ٣٧٧ آراء العلماء في (حتى) الجارة .

(٥) ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾ سورة القدر ٥/٩٧ .

(٦) البصريون هم الذين يرون أنها عاطفة، أما الكوفيون فيعربون ما بعدها بإضمار عامل له. انظر الجنى الداني ٥٤٦، والمغني ١٧٣ .

(٧) الشروط الثلاثة موجودة ـ كما هي هنا ـ في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٥/ب، مع شيء من التفصيل.

(٨) الأصول ٥١٦/١، والواسطي ١١٢ .

[فلا[1] يعطف بها على المجرور إلا[2] بإعادة الجار لئلا تلتبس بالجارة[3].].

وتكـون ناصبـة للفعل المضارع بإضمار (أن[4]) وستذكر مع أخواتها في باب يخصهن ويفرد لهن.

وهذه مسألة يتدرب بها فيما ذكرناه من أحكام حتى في المواضع الثلاثة دون التي أخّرنا شرحها وأَحَلْنا به على الباب الذي هو أَلْيق بها؛ تقول: أكلت السمكة حتى رأسها؛ فتجر بمعنى (إلى)، ويكون (أكلته) تأكيدا، وتنصب على العطف[5] ويكون (أكلته) تأكيدا أيضا، وإن شئت نصبته بإضمار فعل يفسره (أكلته) كأنك قلت: حتى أكلت رأسها أكلته[6]، ومثله قول الشاعر:

[٤٨]ـ والـذِّئْـبَ أَخْـشَـاهُ إنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحْـدِي[7] . . . .[8]

---

(١) هذا هو الشرط الثالث، كما في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٥/ب، وكان الأولى بالدينوري أن يعطفه بالواو وليس بالفاء.

(٢) ما بين المعقوفين ليس في (ب).

(٣) قال ابن السراج في الأصول ٥١٨/١: «فإذا قلت: مررت بالقوم حتى زيد، فإن أردت العطف فينبغي أن تعيد الباء لتفرق بين ما انجر بالباء وبين ما انجر بحتى»، وقد ذكر السيوطي في الهمع ١٣٧/٢ خلاف العلماء في حكم إعادة الجار، ونص على أن الدينوري الجليس صاحب ثمار الصناعة يرى وجوب ذلك.

(٤) ما دام النصب بإضمـار (أن) فهي ـ إذن ـ ليست ناصبة وإنما جارة، وهذا ما يراه البصريون فهم لا يثبتون الناصبة. أما الكوفيون فيرون أن النصب بـ (حتى) نفسها، انظر الخلاف في: الإنصاف (م ٨٣)، والجنى الداني ٥٥٤، وعبارة الدينوري غير دقيقة وفيها خلط بين المذهبين.

(٥) «ولا يجوز الرفع لأنه لا خبر له» الجمل ٦٩. ونص ابن يعيش ٢٠/٨ على جوازه بقـولـه: «وأما الرفع فعلى الابتداء، والخبر محذوف والتقدير: رأسها مأكول، وساغ حذفه لدلالة (أكلت) عليه». وانظر قبله: الواسطي ١١٥ وأسرار العربية ٢٦٨.

(٦) الجمل ٦٨. فتجوز فيه الأوجه الثلاثة، وقد فصلها تفصيلا جيدا ابن بابشاذ في شرح الجمل ورقة ٦٤/ب.

(٧) ليست في (أ).

(٨) جزء من بيت من المنسرح قائله: الربيع بن ضبع بن وهب بن بغيض الفزاري الذبياني، شاعر جاهلي من المعمرين الفرسان، قيل: إنه عاش أكثر من ثلاث مئة سنة، شهد يوم الهباءة وهو ابن مائة عام، وقاتل في حرب داحس، وأدرك الإسلام وقد كبر وخرف. ولم يثبت شيء عن إسلامه. (سمط اللآلىء ٨٠٢، والأعلام ٣٩/٣).

[١٠٦/أ] / تقديره : وأخشى الذئب أخشاه[١]، وقوله سبحانه : ﴿ وَالظَّالِمِيْنَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابا[٢] أَلِيْما ﴾ تقديره : ويعذب الظالمين أعد لهم عذابا أليما[٣].

وترفع بالابتداء ويكون (أكلته) الخبر، و (حتى) ملغاة لا عمل لها، وهذه الوجوه الأربعة شائعة في قول الشاعر :

[٤٩]- أَلْقَي الْصَحِيفَـةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ   والـزَّادَ حَتَّـى نَعْـلَهُ أَلْـقَـاهَـا[٤]

= وتمام البيت : . . . . وأخشى الرياح والمطرا

وقبله بيت مرتبط به لا يرد إلا وهو معه غالبا وهو:

أصبحت لا أحمل السلاح ولا   أملك رأس البعير ان نفرا

يصف حاله فيهما بعد ما تقدمت به السن ودب إليه الضعف والهزال ـ لأنه ـ كما قلنا ـ من المعمرين . وهو من شواهد: سيبويه ٤٦/١، والنوادر ٤٤٦، ومعاني الأخفش ٧٩/١، والجمل ٤٠، وأمالي المرتضى ٢٥٥/١ ـ ٢٥٦، والتبصرة ٣٣١/١، والحلل ٣٧، والعيني ٣٩٧/٣، والخزانة ٣٠٨/٣.

(١) الجمل ٤٠.

(٢) سورة الإنسان ٣١/٧٦. وأولها: ﴿ يدخل من يشاء في رحمته والظالمين . . . ﴾ وقد سبق ورودها في ص ٢٦٤.

(٣) سيبويه ٤٦/١، والجمل ٤٠.

(٤) بيت من الكامل مرتبط بقصة الشاعر المتلمس جرير بن عبدالمسيح (أو عبدالعزى) الضبعي، وابن اخته طرفة بن العبد أحد شعراء المعلقات، وذلك عندما أعطاهما عمرو بن هند كتابين لعامله في البحرين، وأوهمهما أنه أمر لهما بصلة في الكتابين، فلما مضيا فتح المتلمس كتابه وعرف ما فيه فهرب إلى الشام، ورفض طرفة فتح كتابه فلقي حتفه بسببه. وكأن هذا البيت تصوير لحال المتلمس عندما هم بالهرب. ولذلك فقد نسبه الزجاجي في الجمل ٨٢ (أبو شنب) إلى المتلمس، ونسبه سيبويه ٥٠/١ وصاحب التصريح ١٤١/٢ إلى ابن مروان النحوي، ونسبه صاحب الخزانة ٤٤٥/١ لأبي مروان النحوي، ونسبه ياقوت الحموي في معجم الأدباء ١٤٦/١٩ إلى مروان النحويّ نفسه حين قال: «مروان بن سعيد بن عباد بن حبيب بن المهلب بن أبي صفرة آلمهلبي النحوي أحد أصحاب الخليل المتقدمين في النحو المبرزين، سمعت بعض النحويين ينسب إليه هذا البيت : (ألقى الصحيفة . . .) ولا أعلم من أمره غير هذا». وانظر البيت في الكتب السابقة وفي : الأصول ٥١٧/١، واللمع ٧٨، والتبصرة ٤٢٣/١، والواسطي ١١٣، وابن برهان ١٨٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٥/أ، والحلل ٨٩ وابن يعيش ١٩/٨، والجنى الداني ٥٤٧ ـ ٥٥٣. وغيرها. وقد عرضت هذه المراجع بالتفصيل للأوجه الأربعة الجائزة التي أشار إليها الدينوري.

والابتدائية راجعة إلى معنى الجارة لجواز عطفها عليها[1].

وفي (حتى) الجارة ثلاثة أقوال[2]:

أحدها: أن تعمل بنفسها وهو قول سيبويه.

والثانى: أن تعمل بإضمار (إلى) وهو قول الكسائي.

والثالث: أن تعمل بما فيها من معنى (إلى) وهو قول الفراء.

والصحيح قول سيبويه؛ لأنها كما عطفت بنفسها جَرّت بنفسها.

وبين (حتى) و (إلى) ثلاثة فروق:

أحدهما: ما تقدم[3] من أن (إلى) تدخل على المضمر و (حتى) لا تدخل عليه[4].

والثاني: أن في (حتى) معنى الاستثناء[5] وليس في (إلى).

والثالث: [أن[6]] (إلى) تقع خبرا / للابتداء كقوله: ﴿ وَالْأَمْرُ إِلَيْكِ ﴾[7] وحتى [١٠٦/ب]
ليست كذلك[8].

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٤/ب.

(٢) انظر الأقوال الثلاثة في: الواسطي ١١٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٥/أ، وابن يعيش ١٧/٨، وأفرد صاحب الإنصاف لذلك المسألة رقم ٨٣ لكنه لم يذكر رأي الفراء.

(٣) تقدم ذلك في ص ٣٦٦، عندما ذكر حروف الجر المختصة بالظاهر، وغيرها مما يدخل على الظاهر والمضمر جميعا.

(٤) المنع من دخول (حتى) على الضمير هو مذهب سيبويه وجمهور البصريين، أما الكوفيون والمبرد فلا يمنعون ذلك. انظر: الجنى الداني ٥٤٣، والمغني ١٦٦، وابن يعيش ١٦/٨ (ولم يذكر الكوفيين).

(٥) ذكر أن فيها معنى الاستثناء ابن مالك في التسهيل ٢٣٠ واستشهد له ـ كما يقول ابن عقيل في المساعد ٧٩/٣ ـ بقول الشاعر:

ليس العطاء من الفضول سماحة ... حتى تجود ومالديك قليل

أي: إلا أن تجود. ولم يسلم هذا الرأي من الاعتراض القوي عليه. انظر: الجنى الداني ٥٥٤، والمغني ١٦٩.

(٦) ليست في (ب).

(٧) سورة النمل ٣٣/٢٧.

(٨) هذه الفروق الثلاثة ذكرها بحذافيرها ابن بابشاذ في شرح الجمل ورقة ٦٥/أ.

[القَسَم وحروفه] :

فصل : القسم جملة مؤكدة للخبر[1]، ولابد فيه من مُقسَم له ومُقسَم عليه ومقسم به وحروف تعلق الفعل - من : حلفت أو أقسمت أو شهدت أو مستقبلها - بالمقسم به، وتسمى : حروف القسم، وهذا الفعل يحذف في الأكثر لدلالة الحال عليه فهو في حكم الموجود، وحروف تعلق المقسم به بالمقسم عليه، وتسمى[2] : جواب القسم.

فالمقسم له : هو الذي يراد تأكيد الخبر بهذه الجملة عنده وإيقاع التصديق به من جهتها في نفسه.

والمقسم عليه : هو الخبر الذي يراد تأكيده بها وتحقيقه معها.

والمقسم به : كل اسم شريف عند الحالف[3].

وحروف القسم خمسة : (الباء[4])، و (الواو)، و (التاء)، و اللام)، و (مِنْ)[5].

فالباء : هي الأصل[6]؛ لأنها من حروف الجر فهي لذلك أقعد من الباقية في تعليق الفعل بالمقسم به، ويجوز فيها[7] ثلاثة أشياء[8] لا تجوز في / الباقية؛ لأنها الأصل، [١٠٧/أ]
والأصل يجوز فيه لقوته مالا يجوز في الفرع لضعفه.

---

(١) حديث الدينوري عن القسم صورة ناطقة لما قاله ابن بابشاذ في شرح الجمل ورقة ٦٥/ب إلى ٦٨/أ.

(٢) في (ب) : ويسمى. وقول الدينوري : إنها (تسمى جواب القسم) تعبير فيه تسامح ؛ لأن هذه الحروف ليست هي الجواب وإنما هي داخلة على الجواب. وربما كان مراده : (ويسمى) أي المقسم عليه.

(٣) في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٦/ب : وأما المقسم به : فكل اسم شريف من أسماء الله سبحانه وصفاته». وهذا متعين بالنسبة للمسلمين. فلا يجوز لهم القسم بغير الله.

(٤) في (أ) : التاء، وهو سهو؛ لأن التاء مذكورة بعدها.

(٥) الأصول ٥٢٣/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٥/ب. وقد عدها الزجاجي أربعة بإسقاط (من). الجمل ٧٠.

(٦) المقتضب ٣١٨/٢، وسر الصناعة ١٥٩/١.

(٧) في (ب) : فيه.

(٨) هذه الأشياء الثلاثة موجودة بنصها في شرح الجمل لابن بابشاذ ورقة ٦٥/ب. وانظر ابن يعيش ١٠٠/٩ - ١٠١.

فأحد تلك الثلاثة: أن الفعل يجوز ذكره معها فيقال: حلفت بالله.

والثاني: دخول (إلا) في جوابها كقولك: بالله إلا فعلت.

والثالث: أنك تقول: والله لأفعلن، فإذا أردت إضماره رجعت إلى الباء فقلت: به لأفعلن، قال الشاعر:

[٥٠]- . . . . فَلَا بِكَ ما[1] أَسَالَ وَلَا أَغَامَا[2]

والإضمار يرد الأشياء إلى أصولها، فـ (الباء) إذن هي الأصل، و (الواو) بدل منها؛ لأن مخرجهما واحد وهما الشفتان، ولأن معنى (الباء) الإلصاق ومعنى (الواو) الجمع، ومعنى الإلصاق ومعنى الجمع متقاربان[3]. ولما كانت (الواو) بدلا ضعفت فاختصت بالأسماء الظاهرة.

---

(١) في (ب): لا.

(٢) عجز بيت أورده أبوزيد في النوادر ٤٢٢ كاملا منسوبا إلى عمرو بن يربوع بن حنظلة بن مالك بن زيد مناة بن تميم. (انظر: جمهرة أنساب العرب ٢٢٤). وصدره:

رأى برقا فأوضع فوق بكر . . . .

وقد ورد صدره في هامش نسخة (أ). وقد ساق أبو زيد مع البيت قصته ومناسبته، كما ساقها الجاحظ في الحيوان ٦/١٩٧، وملخصها أن عمرا هذا تزوج السعلاة (جنية)، وقال له أهلها: إنك ستجدها نعم الزوجة مالم تر برقا، فامنع عنها ذلك إن استطعت، فمكثت عنده سنين وولدت له بنين. وفي ذات يوم أبصرت برقا فقالت له:

الزم بنيك عمرو إني آبق برق على أرض السعالى آلق.

فأنشد زوجها عمرو هذا البيت وبيتاً قبله لم يحفظ الرواة إلا شطره الأول، وبعدها سمى الناس بنى عمرو بن يربوع: بنى السعلاة وقيل فى ذلك شعر. ورواية البيت عند أبي زيد (وما أغاما). ومعني البيت: أن زوجته رأت برقا فأوضعت أي أسرعت فوق بكر أي شاب من الإبل، ويحلف لها بأنه لن يكون فيه غيم أو سيل يلحق بأهلها الأذى.

وانظر: البيت في: النوادر ٤٢٢، والحيوان ١/١٨٦، ٦/١٩٧، والخصائص ٢/١٩، وسر الصناعة ١/١١٧ ـ ١٥٩، والجمهرة ٣/١٥٢، ١٤/٥٢ وابن يعيش ٨/٣٤، ٩/١٠١.

(٣) قال ابن جني في سر الصناعة ١/١٦٠: «وإنما أبدلت الواو من الباء لأمرين: أحدهما مضارعتها إياها لفظا، والآخر مضارعتها إياها معنى؛ أما اللفظ: فلأن الباء من الشفة كما أن الواو كذلك، وأما المعنى: فلأن الباء للإلصاق، والواو للاجتماع، والشيء إذا لاصق الشيء فقد اجتمع معه». وانظر معاني الحروف المنسوب للرماني ٤١ فعبارته مطابقة لعبارة الدينوري.

و (التاء) بدل من الواو كما «أبدلت[1] في «تُراث) و (تُجاه(و تُكأة) و (تُخمة[2]) ولما كانت (التاء) بدلا من البدل تأكد ضعفها واختصت باسم واحد وهو اسم[3] (الله) / [١٠٧/ب] تعالى، قال سبحانه: ﴿ وتَاللّهِ لأَكِيْدَنَّ أَصْنَامَكُم ﴾[4] وقال: ﴿ تَاللَّهِ إِنْ كِدتَّ لَتُرْدِيْنِ ﴾[5] وقال الشاعر:

[٥١]- تَاللَّهِ يَبْقَى عَلَى الأَيّامِ ذُوْ حيَدٍ ... .[6]

(١) في (ب): أبدلوها.

(٢) المقتضب ٢/٣٢٠، والجمل ٧٢.

(٣) المقتضب ٢/٣٢٠، والجمل ٧٢.

(٤) سورة الأنبياء ٢١/٥٧. وانظر سيبويه ٢/١٤٣.

(٥) سورة الصافات ٣٧/٥٦.

(٦) صدر بيت من البسيط مختلف في قائله، ومختلف في رواية صدره، ومختلف في رواية عجزه؛ فأما قائله: فقد قيل: إنه لأمية بن أبي عائذ الهذلي، وقيل: لمالك بن خويلد الخناعي الهذلي، وقيل لأبي ذؤيب الهذلي، وقيل لعبد مناة (أو مناف) الهذلي، وقيل للفضل بن العباس الليثي وقيل لأبي زبيد الطائي. وورد في ديوان الهذليين ١/١٩٣، وشواهد المغني للسيوطي ١/١٥٦ قصيدة ميمية لساعدة بن جؤية، وأحد أبياتها له صدر هذا البيت وعجزه:

أد فئ صلود من الأوعال ذو خدم

أما العجز المشهور الذي تورده كتب النحو متما لصدر هذا البيت فهو:

بمشمخر به الظيان والآس.

والخلاف إنما هو في نسبة البيت عند ما يكون عجزه هذا الأخير ذا القافية السينية، أما عند ما يكون عجزه هو الأول ذا القافية الميمية فلا خلاف في أنه لساعدة بن جؤية من قصيدة مشهورة تحفل بالشواهد النحوية، ونظرا لأن صاحبنا الدينوري لم يورد إلا صدر البيت فنحن في حل في أن نركب معه أي العجزين نشاء، وأرانا إلى عجز بيت ساعدة أميل خروجا من الخلاف. وإن كان الذى يغلب على الظن أن الدينوري إنما يريد العجز الأخير - محل الخلاف - لأنه يتابع الزجاجي دائما، والزجاجي أورد البيت بقافية السين، ودليل متابعة الدينوري له أن أغلب كتب النحو المتقدمة مثل سيبويه والمقتضب والأصول أوردت أول البيت هكذا: (لله يبقى..) بينما أورده الزجاجي والدينوري:

(تالله يبقى..) ومعنى البيت: أنه لن يدوم على كر الليالي وفرها أحد حتى الوعل بقرونه المنحنية الذي يعيش في قمم الجبال وحوله كل ما يروق له من أنواع النباتات البرية الطيبة.

وقد تكون التاء للاختصاص في غير هذا الباب أيضا، يقال: أسنى[1] القوم: إذا دخلوا في سنة جديدة، وسواء كانت خصبة أو جدبة، فإن كانت جدبة قيل: أُسْنِتُوا، وهذا[2] مما يقويّ اختصاصها[3] في القَسَم[4].

و(اللام) أيضا تختص باسم الله ـ تعالى ـ بعد أن تتضمن معنى التعجب[5].

و (مِنْ) تختص بلفظة (ربي). تقول: من ربي لأفعلن[6].

فإن قيل: إذا كانت الباء هي الأصل فَلِمَ قَلّ استعمالهم لها حتى لا يكاد يوجد في القرآن العظيم قَسَمٌ بالباء وليس معها فعل إلا متأولا كقوله تعالى: ﴿ يَابُنَيَّ لَاتُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ ﴾[7] وقوله: ﴿ أُدْعُ لَنَا رَبَّكَ بِمَا عَهِدَ

وانظر في البيت: ديوان الهذليين ١/١٩٣، ٣/٢، وشرح أشعار الهذليين ١/٢٢٦ ـ ٤٣٩، وسيبويه ٢/١٤٤. والمقتضب ٢/٣٢٤ (وفي حاشيته تخريج وشرح وافيان للبيت)، والأصول ١/٥٢٤، والجمل ٧١، والتبصرة ١/٤٤٦، والحلل ٩٦، وابن يعيش ٩/٩٨ ـ ٩٩، واللسان (حيد)، والجنى الداني ٩٨، والخزانة ٢/٣٦١، ٤/٢٣١، وفي الموضعين منها تفصيل فيه أغلب ما قلت وزيادة.

(١) في (ب): أسنا.

(٢) تكررت في (أ) كلمة: (وهذا).

(٣) في (أ) اختصاصهما.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٦٦/أ: «وحكم التاء أن تختص باسم الله تعالى لأنها بدل من بدل فخصت باسم واحد، يدل على صحة ذلك قولهم: أسنوا، إذا دخلوا في سنة جدبة أو خصبة، فإن كانت جدبة لا غير قيل: أسنتوا؛ فلذلك تقول: تالله لا أفعل . . .»، ثم قال: «واللام: تختص باسم الله تعالى مضمنة معنى التعجب». وهو نفس كلام الدينوري.

(٥) انظر: سيبويه ٢/١٤٤، والمقتضب ٢/٣٢٤، وكلام ابن بابشاذ في الحاشية السابقة.

(٦) سيبويه ٢/١٤٥، وابن بابشاذ (نفس الصفحة السابقة).

(٧) سورة لقمان ٣١/١٣، والقسم المراد يحصل بالوقف على (لا تشرك)، ثم الابتداء بـ (بالله إن الشرك . . .) أي أقسم بالله . . . .، وانظر هذه الآية والتي بعدها في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٦/أ. وقد استهجن علماء القراءات هذا الوقف وأمثاله، يقول ابن الجزري في النشر ١/٢٣١: «ليس كل ما يتعسفه بعض المعربين أو يتكلفه بعض القراء أو يتأوله بعض أهل الأهواء مما يقتضي وقفا أو ابتداء ينبغي أن يتعمد الوقف عليه، بل ينبغي تحري المعنى الأتم والوقف الأوجه، وذلك نحو الوقف على . . . . ﴿ وإذ قال لقمان لابنه وهو يعظه

عِنْدَكَ ﴾[٧] قيل : قد يرفض الأصل ويستعمل الفرع في كثير من الكلام كقولهم : مائة رجل، والأصل: مائة رجال وقد قرىء: / ﴿ ثَلاثَ مِائَةِ سِنِينَ ﴾[١] رجوعا إلى الأصل، وكقولهم: سرت حتى أدخل المدينة، والأصل : حتى أن أدخل، وكقولهم : نعم الرجل زيد، والأصل : نعم الرجال[٢]. [١٠٨/أ]

* * *

يابني لا تشرك ﴾، ثم الابتداء : ﴿ بالله إن الشرك ﴾ على معنى القسم. ». وقد مثل بعدة آيات شبيهة بهذه الآية. ونقل السيوطي في الإتقان ٨٨/١ كلام ابن الجزري هذا بنصه منسوبا إليه. وللأشموني في منار الهدى ٣٠٣ كلام جيد حول هذه الآية، وصف فيه الوقف في هذه الآية بأنه غريب، ووصف الواقفين عليه بالمتعنتين.

(٧) سورة الأعراف ١٣٤/٧، وسورة الزخرف ٤٩/٤٣. وتمام آية الأعراف : ﴿ **ولما وقع عليهم الرجز قالوا ياموسى ادع لنا ربك بما عهد عندك لئن كشفت عنا الرجز لنؤمنن لك ولنرسلن معك بني إسرائيل** ﴾. والباء هنا في قوله (بما عهد عندك) قيل : متعلقة بـ (ادع)، وقيل: هي باء القسم، أى : نقسم بالذى عهد عندك هو التوارة. . انظر: إعراب العكبري ٢٨٣/١، والبحر المحيط ٣٧٤/٤. ويقول الأشموني في منار الهدى ١٥٠ : «ومن وقف على : (ادع لنا ربك) وابتدأ (بما عهد عندك) وجعل الباء حرف قسم فقد تعسف وأخطأ، لأن باء القسم لا يحذف معها الفعل. . ».

(١) سورة الكهف ٢٥/١٨. والقراءة التي يشير إليها الدينوري هي قراءة حمزة والكسائي وخلف بالإضافة، أما بقية العشرة فقد قرأوا بالتنوين في (مائة) وقد وجهت القراءتان بعدة توجيهات؛ فأما الأولى فقد وجهها العلماء بمثل ما قال الدينوري وهو أنه أضاف إلى الجمع رجوعا إلى الأصل فهو فصيح في القياس قليل في الاستعمال لأن الاستعمال الكثير هو الإضافة إلى المفرد في مثل ذلك. وقد خطأ المبرد في المقتضب ١٧١/٢ هذه القراءة لكن العلماء لم يؤيدوه. وأما القراءة الثانية فقد قيل في توجيهها: إن (سنين) بدل من ثلاث أو عطف بيان عليه، أو بدل من (مائة)؛ لأن معناها (مئين)، وقيل تمييز.

انظر في الآية : معاني الفراء ١٣٨/٢، ومعاني الأخفش ٣٩٥/٢، ومشكل مكي ٣٩/٢، وكشف مكي ٥٨/٢، والبحر المحيط ١١٧/٦، والنشر ٣١٠/٢، والإتحاف ٢٨٩.

(٢) حديث الدينوري عن الباء موجود برمته في شرح الجمل لابن بابشاذ ٦٦/أ، بما فى ذلك آيتا لقما والأعراف وقضية العدول عن الأصل إلى الفرع.

[تابع للقَسَـــم] :

فصــل : وقد يحذف حرف القسم فيضعف الجر ويقبح وإن كان قد استعمل[1] لأن حروف الجر لا تقوى على أن تعمل [وهـي[2]] محذوفة، والأجود أن يعوض منه أحد ثلاثـة أشياء[3]: همـزة الاستفهام، وهمزة القطع[4]، و (ها) التي للتنبيه مفصولة وموصولة بعد (إي) و (لا) خاصة، تقول: إي ها الله لأفعلن، ولا ها الله، وإي ها الله، ولا ها الله[5]، وهمزة القطع من قولك: أفأ الله. فإن لم تأت بعوض كان الوجه النصب[6] على أن الفعل لما حذف حرف الجر تعدى إلى الاسم فنصبه على حد: ﴿ وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ[7] ﴾، و :

[٥٢]- أَمَــرْتُــكَ الْخَيْرَ . . . .[8]

---

(١) قال سيبويه ٢/١٤٤ : «واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته . . . ومن العرب من يقول: الله لأفعلن، وذلك أنه أراد حرف الجر وإياه نوى، فجاز حيث كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفا وهم ينوونه». لكن المبرد ينكر ذلك بشدة بقوله في المقتضب ٢/٣٣٦ : «واعلم أن من العرب من يقول: اللهِ لأفعلن، يريد الواو فيحذفها، وليس هذا بجيد في القياس، ولا معروف في اللغة، ولاجائز عند كثير من النحويين، وإنما ذكرناه لأنه شيء قد قيل، وليس بجائز عندي ؛ لأن حرف الجر لا يحذف ويعمل إلا بعوض». وانظر الإنصاف (م ٥٧).

(٢) ليست في (ب).

(٣) سيبويه ٢/١٤٥، ١/٢٩٣ - ٣٥٧ - ٣٧٩ - ٤٠٨، والمقتضب ٢/٣٢١ إلى ٣٢٤.

(٤) إذا لحقتها الفاء. كما مثل لها الدينوري بعد سطر من هذا. وانظر المقتضب ٢/٣٢٤.

(٥) أورد أربعة أمثلة لـ (ها) التنبيه مع (إي) و (لا) ويفهم من ترتيبه لها أن الأولين مثالان للمفصولة، والأخيرين مثالان للموصولة. وقد أصاب في الأولين لأن (ها) مفصولة عما بعدها فيهما، أما الأخيران فأظن أنه أخطأ - هو أو الناسخ - فيهما لأن (ها) لم تأت موصولة بما بعدها فيهما، وكان حقه أن يمثل كما مثل سيبويه ٢/١٤٥ في قوله: «. . وذلك قولك: إيِ ها الله ذا تثبت ألف (ها) لأن الذي بعدها مدغم، ومن العرب من يقول: إي هلله ذا، فيحذف الألف التي بعد الهاء) . .». هذا وقد ورد المثالان الأخيران في نسخة (ب) هكذا: (إي ها الله، ولا هآلله).

(٦) سيبويه ٢/١٤٤، والمقتضب ٢/٢٣١ (وفيه الآية التالية والبيت الذى اقتطع الدينوري كلمتين منه).

(٧) سورة الأعراف ٧/١٥٥. من قوله : ﴿ واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا . . ﴾ وانظر سيبويه ١/١٦.

(٨) الغالب أن الدينوري يقصد بتمثيله بـ (أمرتك الخير . .) بيت الشعر المشهور في هذا المجال وهو :

ويجوز القطع فترفع بالابتداء وتضمر الخبر، أو ترفع على الخبر وتضمر المبتدأ[1]، تقول: الله لأفعلن، أي: الله قسمي، أو قسمي الله، ومنه قوله سبحانه:

﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي / سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُوْنَ ﴾[2] [١٠٨/ب]

فاللام لام الابتداء والخبر محذوف وقد سد طول الكلام بالجواب مسده[3]، وربما حُذفت اللام ونُصِب الاسم على المصدر[4] قال الشاعر:

= أمرتك الخير فافعل ما أمرت به فقد تركتك ذا مال وذا نشب.

وإن كان إيراده له بهذه الطريقة لا يقطع بذلك، لكنه لما قرنه بالآية أوحىٰ بمتابعته للعلماء في الاستشهاد بهما معا في هذا الباب. وهذا البيت من البسيط مختلف في قائله؛ فقد نسبه سيبويه ١٧/١ إلى عمرو بن معد يكرب الزبيدى ويعزز هذه النسبه وجوده في ديوان عمرو ص ٤٧ ضمن مقطوعة عدتها اثنا عشر بيتا، وتابع سيبويه في هذه النسبة مجموعة من العلماء، وورد في المؤتلف والمختلف ١٦ ـ ١٧ وفرحة الأديب ٦١ ـ ٦٢ ضمن مقطوعة منسوبة لأعشى طرود ونقلها عنهما صاحب الخزانة ١٦٤/١ ـ ١٦٦، ونسبه ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه ٢٤٩/١ ـ ٢٥٠ إلى خفاف بن ندبة أو العباس بن مرداس. وزاد البغدادي على ما تقدم فذكر نسبته إلى زرعة بن السائب. وانظر البيت ـ إضافة إلى ماتقدم من مراجع ـ في: معاني الأخفش ٣١٢/٢، والمقتضب ٣٦/٢، ٨٦، ٣٣١، والأصول ٢١٣/١. والجمل ٢٨، والحلل ٣٤، وابن الشجري ٣٦٥/١، ٢٤٠/٢، وابن يعيش ٤٤/٢، ٥٠/٨، وشرح الجمل لابن عصفور ٣٠٥/١، والمغني ٤١٥، والدرر اللوامع ١٠٦/٢. ويروى البيت: (أمرتك الرشد) و (وذا نسب).

(١) أكثر العلماء لا يذكرون إلا وجها واحدا وهو الرفع على الابتداء، والخبر محذوف وبعضهم يذكر الوجهين كالدينوري وابن بابشاذ ٦٦/ب (وكلامه مثبت بعد حاشيتين من هذه). وابن السيد في إصلاح الخلل ١٩٠.

(٢) سورة الحجر ٧٢/١٥.

(٣) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل (الورقة ٦٦/ب): «ويجوز من بعد النصب: القطع عن مراعاة الفعل والدخول في باب آخر وهو المبتدأ والخبر، فتقول: الله لأفعلن، فيكون اسم الله مبتدأ أو خبرا لمبتدأ، كأنك قلت: الله قسمي، أو قسمي الله، ودليل الرفع القرآن والشعر؛ فالقرآن قوله سبحانه: ﴿ **لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون** ﴾، والشعر:

فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله ما ندري

فهذان مبتدآن محذوفا الخبر لأن طول الكلام بجواب القسم قد سد مسده».

(٤) انظر ما كتبه سيبويه ١٦٢/١ تحت عنوان: «هذا باب أيضا من المصادر ينتصب بإضمار الفعل المتروك إظهاره» وانظر المقتضب ٣٢٦/٢ ـ ٣٢٩ وفي الحاشية تفصيل جيد للشيخ عضيمة.

[٥٣]- عَمْـرَكَ الَّـله هَلْ رَأيتَ بُدُوْراً ... ...[1]

وفي هذا الاسم لغتان: ضم العين، وفتحها[2]، إلا أنه قد غلب عليها في هذا الباب الفتح.

ومنه قولهم: أَيْمُن الله، وفي الهمزة من هذا الاسم خلاف؛ فعند سيبويه أنها همزة وصل[3]، لأنه مشتق عنده من اليُمْن والبركة، وعند الفراء أنها همزة القطع[4]؛ لأنه عنده جمع يمين، واستشهد سيبويه بقول الشاعر:

[٥٤]- ... ... لَيْمُـنُ الـلَّهِ مانَـدْرِي[5]

---

(١) صدر بيت من الخفيف أضناني البحث عن قائله في كتب النحو وفي دواوين الشعراء المحتج بشعرهم، وإذا بي أصل إلى أنه لأبي الطيب المتنبي (٣٠٣ - ٣٥٤هـ) أحمد بن الحسين بن الحسن بن عبدالصمد الجعفي الكوفي الكندي، وهو منسوب إلى مكان ولادته كندة وهي محلة بالكوفة، شاعر حكيم من مفاخر العربية، اتصل بسيف الدولة في حلب، وبكافور في مصر، وبعضد الدولة في شيراز، وفي عودته من شيراز عرض له فاتك بن أبي جهل في جماعة معه، فكانت نهاية أبي الطيب وابنه وغلامه على أيديهم. انظر: (وفيات الأعيان ١/ ١٢٠، والأعلام ١/ ١١٠). وهو ضمن قصيدة عدتها ٣٦ بيتا قالها في صباه، وعجزه:

طلعت في براقع وعقود.

انظر: ديوانه ١/ ٣١٤ (العكبري). وأمالي ابن الشجري ١/ ٣٥٢، وروايته: (قبلها في براقع..). ومعلوم أن ايراده لهذا البيت ليس استشهادا وإنما هو تمثيل؛ لأن المتنبي متأخر عن فترة الاحتجاج.

(٢) معاني الأخفش ٢/ ٣٨٠. والمقتضب ٤/ ١٧٧ وفيه يقول: ألا ترى أنك تقول: العُمْر والعَمْر، ولا يقع في القسم إلا مفتوحا».

(٣) قال سيبويه ٢/ ٤٧(: «وزعم يونس أن ألف (أيم) موصولة. وكذلك تفعل بها العرب، وفتحوا الألف كما فتحوا الألف التي في (الرجل) وكذلك (أيمن) قال الشاعر:

فقال فريق القوم .... ليمن الله ماندري».

وقال في ٢/ ٢٧٣: «والدليل على أنها موصولة قولهم: ليمن الله وليم الله قال الشاعر: فقال فريق .... ».

(٤) وهذا الرأي ينسب للكوفيين أجمع وللزجاج، انظر في المسألة: الجمل ٧٣ - ٧٤، والواسطي ٢٦٧، والأزهية ٢ الى ٥، وشرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٦٧/ب، والإنصاف (المسألة ٥٩)، والمغني ١٣٦.

(٥) جزء من عجز بيت لنُصيب (٠٠ - ١٠٨هـ) وهو: نصيب بن رباح، أبو محجن، مولى عبدالعزيز بن مروان، أعتقه بعد أن اشتراه من مولاه السابق راشد بن عبدالعزى من كنانة، كان عبدا أسود، عفيف اللسان، من طبقة

وفي هذا الاسم لغات أخر لا حاجة إلى ذكرها وتطويل الكتاب بها[1]

ومنه قولهم: يمين الله، وعهد الله، وأمانة الله، ويجوز فيها الرفع والنصب، فإن نصبت أضمرت فعلا كأنك قلت: أُلزم نفسي، وإن رفعت فعلى التقديرين المتقدمين[2]، وعلى أن يكون التقدير: لازِمٌ لي[3].

جرير، له أخبار مع عبدالعزيز بن مروان وسليمان بن عبدالملك والفرزدق. (انظر: معجم الأدباء ١٩/٢٢٨، والأعلام ٨/٣٥٥).

وتمام البيت: فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق ليمن الله مائدري.

وقد ذكرت تكملته في هامش نسخة (أ). وقد قال الشاعر هذا البيت ـ عندما يمم وجهه شطر حبيبته ـ متظاهرا به أمام قومها أنه ينشد إبلا له قد ضلت، مخافة أن ينكر عليه إلمامه بها. ومعنى نشدتهم: سألتهم.

والبيت من قصيدة في ديوانه ٩٤، وقد أوردها ابن السيد في الحلل ١٠٠، وهو من شواهد: سيبويه ٢/١٤٧ ـ ٢٧٣، والمقتضب ١/٢٢٨، ٢/٩٠ ـ ٣٣٠، والأصول ١/٥٢٨، واللمع ١٨٧، والمنصف ١/٥٨، وسر الصناعة ١/١٣٠، والتبصرة ١/٤٤٠، والواسطي ٢٦٧، والأزهية ٣، والإنصاف ١/٤٠٧، وابن يعيش ٨/٣٥، ٩/٩٢، والمغني ١٣٧. هذا، وهناك بيت يتفق في عجزه مع هذا البيت، أورده ابن جني في سِر الصناعة ١/١٢٠ وهو:

فقال فريق أأْ أذاْ إذْ نَحوْتُهُمْ وقال فريق ليمن الله ما ندري

(١) ذكر منها ابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٦٧/ب: ثماني لغات، وذكر صاحب الإنصاف ١/٤٠٩ أكثر من عشر لغات.

(٢) تقدما قبل قليل وهما: الابتداء والخبر محذوف، أو العكس.

(٣) قال الزجاجي في الجمل ٧٢: «واعلم أنه قد يجيء في القسم شيء غير مخفوض وذلك قولك: أمانةَ الله لأخرجن، وعهد الله لأقومن، كأنك قلت: أُلزم نفسي أمانةَ الله وعهدَ الله، وكذلك كل مقسم به إذا حذفت منه الحرف الجار نصبته بإضمار فعل، كقولك: اللهَ لأخرجن، لأن المعنى: أحلف بالله .... ومنهم من يقول: عهدُ الله لأخرجن، ويمينُ الله، وأمانةُ الله، يرفعه بالابتداء ويضمر الخبر، كأنه قال: عهد الله لازم لي، وأمانة الله لازمة لي، بالرفع، والنصب أجود». وورد مثل هذا الكلام في التبصرة ١/٤٤٨. هذا وقد اتفق هؤلاء الثلاثة (الزجاجي والصيمري والدينوري) وغيرهم على أن النصب بفعل تقديره (ألزم نفسي..) ونحوه، لكن صاحب الخزانه ٤/٢٠٩ أبدى اعتراضا على مثل هذا الفعل بقوله، «وأما النصب فعلى أن أصله: أحلف بيمين الله، فلما حذف الباء وصل فعل القسم إليه بنفسه ثم حذف فعل القسم وبقي منصوبا. وأجاز ابنا خروف وعصفور أن ينتصب بفعل مقدر يصل إليه بنفسه تقديره: ألزم نفسي يمين الله. ورد بأن (ألزم)

ومما يقسم به: (عَوْضُ) وهو يبني / على الضم و[على[1]] الفتح[2] وقد أنشد: [١٠٩/أ]

[٥٥]- ... ... عَوْضُ لا نَتَفَرَّقُ[3]

بالوجهين، وقيل: إنه اسم من أسماء الدهر، يقال: لا أفعل ذلك عوض العائضين، ودهر الداهرين[4].

وقد ظن قوم أن (جَيْرِ) اسم مقسم به في قولك: جَيْر لأفعلن كذا[5]، وليس

ليس بفعل قسم، وتضمين الفعل معنى القسم ليس بقياس». ولا أود الإطالة في هذه المسألة، لكني أشير - أخيرا - إلى أنَّ ابن السراج له في الأصول ٥٢٧/١ كلام يؤيد الثلاثة وهو قوله: «.. فلما حذف أعمل الفعل المضمر، ولكنه لا يضمر ما يَتعدَّىٰ بحرف جر». وأن ابن يعيش ١٠٤/٩ له كلام يعارض ما يراه الأربعة ويتمشى مع ما يراه البغدادي وهو قوله: «فهذا كله منصوب بإضمار أحلف أو أقسم ونحوه مما يقسم به من الأفعال، وإن شئت أضمرت فعلا متعديا... والوجه الأول». هذا وقد أطلت النظر في كتاب سيبويه فلم أفهم منه إلا التأييد لما يراه ابن يعيش والبغدادي.

(١) ليست في (أ).

(٢) وعلى الكسر أيضا، وعلة بنائه شبهه بالحرف في الإبهام فإن أضيف مثل: عوض العائضين، أعرب ونصب على الظرفية. انظر: الإنصاف ٤٠٢/١، والهمع ٢١٣/١.

(٣) جزء من عجز بيت من الطويل للأعشى ميمون بن قيس من قصيدة يمدح فيها المحلق الكلابي في قصة مشهورة، وتمام البيت:

رضيعي لبانٍ ثدي أمٍّ تحالفا ... بأسحم داج عَوْضُ لا نتفرق

وقد وردت تكملة البيت هكذا في هامش نسخة (أ). وكلمة (ثدي) يجوز فيها النصب إما على البدلية من (لبان) على المحل، أو على إضمار فعل. ويجوز الجر على البدلية من لفظ (لبان)، أو على الإضافة إذا لم تنون (لبان). و (تحالفا) معناها: (تقاسما) ويروى البيت بها أحيانا. و (أسحم داج) قيل: هو الدم وقيل: الرحم، وقيل: الليل، وقيل: حلمة الثدي.

والبيت في ديوانه ٢٧٥ (محمد حسين)، والجمل ٧٥، والخصائص ٢٦٥/١، وشرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٦٨/أ، والإشارة لابن فضال ٨٣، والحلل ١٠٤، والاقتضاب ٣٩٠، والإنصاف ٤٠١/١. وابن يعيش ١٠٨/٤، والهمع ٢١٣/١، والخزانة ٢٠٩/٣.

(٤) الجمل ٧٥، وشرحه لابن بابشاذ الورقة ٦٨/أ.

(٥) يريد بذلك الزجاجي - كما يبدو لي - فقد ذكرها في الجمل ٧٤ ضمن الأسماء المقسم بها وقال عنها: «ومن

كذلك، وإنما هو حرف بمعنى (نَعَمْ)، والقسم محذوف بعده لأنه قد عرف مكانه من حيث كان (جير) لا يستعمل إلا في باب القسم.

وجواب القسم على ضربين: إثبات، ونفي؛ فالإثبات بـ (إنّ) و (اللام) كقولك: والله إنّ زيدا قائم، ووالله لزيد قائم، والنفي بـ (ما) و (لا) كقولك: والله ما قام، ووالله لا يقوم، ويجوز حذفهما[1]؛ لأنه قد عُلم أن الكلام لو كان مثبتا للزمته اللام والنون كقولك: لأفعلن، ويجوز في النفي مالا يجوز في الإثبات بدليل جواز الجمع في الأخبار المنفية بين المتضادات[2]. وهذه اللام ليست لام ابتداء بدليل

نادر القسم: جير لأفعلن ذلك، فهي مبنية على الكسر». وورد مثل ذلك في معاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٦، وفي الإنصاف ١/٤٠٠، لكن المعارضين لهذا الرأي - وهو كونها اسما بمعنى حقا يفيد القسم أكثر من القائلين به، فمن المعارضين: الدينوري وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٦٥. وفي شرح الجمل الورقة ٦٨/أ ويريان أنها حرف جواب بمعنى (نعم) والقسم مقدر بعدها وتبعهم الرضي وابن مالك والمرادي وابن هشام وغيرهم. انظر: شرح الكافية للرضي ٢/٣٤١، والجنى الداني ٤٣٣، والمغنى ١٦٢. وفيها آراء أخرى ذكرها السيوطي في الهمع ٢/٤٤. هذا وكتب اللغة تذكر الاستعمالين معا، كاللسان والقاموس وغيرهما (انظر مادة جير) فيهما» وقد تعرض لهذه الكلمة الشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد في حاشية الإنصاف ١/٤٠٠ ورد أدلة ابن هشام التي استدل بها في المغني على عدم جواز مجيئها اسما بمعنى (حقا) للقسم.

(١) أي (ما) و (لا). قال الزجاجي في الجمل ٧٠: «وربما حذفت (ما) أو (لا) وأضمرت وكان ذلك جائزا، لأن الفرق بين الموجب والمنفي قد وقع بلزوم الموجب (اللام والنون)».

(٢) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٦٦/ب: «والذي يجوز حذفه من هذه الأربعة هو ماكان للنفي دون الإيجاب؛ لأن النفي قد يتسع فيه مالا يتسع في الإيجاب بدليل جواز الجمع في الأخبار المنفية بين المتضادات».

هذا وقد ظهر واضحا من كلام الزجاجي وابن بابشاذ والدينوري أنه يجوز حذف حرفي النفي (ما) و (لا) كليهما، بينما يرى غيرهم من العلماء كابن السراج ١/٥٣٠، والصيمري ١/٤٥٤، والواسطي ٢٦٢، وابن فضال ٨٣، وابن يعيش ٩/٩٨، وغيرهم، أن الحذف خاص بـ (لا) وحدها، يقول الصيمري: «ولا يجوز الحذف في شيء من أجوبة القسم إلا في (لا) «ثم ذكر العلل في امتناع حذف (اللام) و (إن) و (ما) كل واحدة منها على حدة، ثم قال بعد ذلك: «فلم يبق غير (لا) فلذلك جاز حذفها ولم يجز حذف غيرها». وصنع ابن يعيش صنيع الصيمري في ذكر العلل المانعة من حذف الثلاث، وجواز ذلك في (لا) وحدها. وقد نص سيبويه على جواز حذف (لا) في موضعين من كتابه ١/٤٥٤ - ٤٥٥. ولم أهتد إلى شيء من ذلك في

جواز دخولها على الماضي[1]، وإنما دخلت لتعليق[2] المقسم به بالمقسم عليه، ودخلت النون تأكيدا لها وهما / متلازمان لايفترقان، فأما قراءة من قرأ: [١٠٩/ب]
﴿لأقْسِمُ[3] بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ[4]﴾ فإنّ القراءة سُنَّة متبعة، وقد قيل إنه اجتزىء بأحد حرفي التأكيد عن الآخر[5]. وذكر بعض المفسرين أن (اللام) مقدرة[6] في قوله

كتابه حول (ما). هذا، وللصيمري كلام حول هذه الحروف الأربعة في غاية النفاسة والجودة ولم أجد مثيلا له عند غيره.

(١) الأصول ١/٢٩٢، والتبصرة ١/٧٧ - ٤٥٢. وقال المرادي في الجنى الداني ١٣٦: «ولا إشكال في أن لام القسم مغايرة للام الابتداء، وقول صاحب رصف المباني: (وإذا تأملت هذه اللام فهي لام الابتداء ولام التوطئة) غير صحيح».

(٢) في (ب) لتعلق.

(٣) في (ب): لا أقسم. والصحيح مافي (أ) وهو ما أثبته؛ لأنه محل الشاهد. وهي قراءة قنبل عن ابن كثير من السبعة ووافقه ابن عباس وأبو عبدالرحمن والحسن ومجاهد وعكرمة وابن محيصن. وأما (لا أقسم) فهي قراءة الجمهور. انظر: حجة أبي زرعة ٧٣٥، وكشف مكي ٢/٣٤٩، وزاد المسير ٨/٤١٥، والإتحاف ٤٢٨.

(٤) سورة القيامة ٧٥/١.

(٥) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل (الورقة ٦٧/أ): «... ولا يحسن في القسم استعمال (اللام) بلا (نون) كما لا يحسن استعمال (النون) بلا (لام) فإن قيل: مانصنع بقراءة ابن كثير: (لأقسم بيوم القيامة) ولم يأت بـ (نون)، قيل: المعمول عليه الأكثر والجمهور، والقراءة سنة متبعة، ووجهها في العربية: أنه استغنى بأحد التأكيدين عن الآخر، وقد جاء في الشعر (النون) بلا (لام) كما قال: وقتيل مرة أثأرن .... أراد: لأثأرن .».

وتوجيه ابن بابشاذ، وبيت الشعر الذى استشهد به، وردا عند مكي في الكشف ٢/٣٤٩، وفي معاني الحروف المنسوب للرماني ٥٥، كما وردت في هذين الكتابين الإشارة إلى توجيه آخر عبر عنه مكي بقوله: «جعل (أقسم) حالا. وإذا كان حالا لم تلزمه النون؛ لأن النون المشددة إنما تدخل لتأكيد القسم ولتؤذن بالاستقبال، فإذا لم يكن الفعل للاستقبال جاز ترك دخول النون فيه». وكل ما تقدم على أن (اللام) لام القسم، ويرى بعض العلماء أن اللام هنا لام الابتداء داخلة على مبتدأ مقدر، تقديره: لأنا أقسم، وممن قال بذلك: أبو زرعة في الحجة ٧٣٥. والزمخشري في الكشاف ٤/٥٨، وقد ناقش ذلك ابن هشام في المغني ٣٠٢.

(٦) ممن ذكر ذلك الأخفش في معاني القرآن ٢/٥٣٥، والزجاج في معاني القرآن (الورقة ٤/١٩٩، وكذلك سيبويه ١/٤٧٤، والمبرد في المقتضب ٢/٣٣٧، وابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٦٧/أ. وقد ذكر بعض

تعالى :[1] : ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاها [2]﴾ ؛ لأنه جواب القسم .

* * *

[تابع للقسم] :

فصل : ومن الدليل على حذف حرف النفي من الفعل المستقبل في جواب القسم قوله تعالى : ﴿ قَالُو تَاللهِ تَفْتَؤُ تَذْكُرُ يُوسُفَ [3]﴾ أي : ماتفتؤ[4]، أى ماتزال وما تبرح، وقول امرىء القيس :

[٥٦]- فَقَلْتُ يَمِينُ الّلهِ أَبْرَحُ قَاعِداً . . . . [5]

يريد: لا أبرح .

هؤلاء العلماء أن طول الكلام جعل الحذف مستساغا. ويري الزمخشري في الكشاف ٤/٢٥٩ : أن جواب القسم محذوف تقديره : ليدمدمن الله عليهم كما دمدم على ثمود. وانظر في الآية : البحر المحيط ٨/٤٨١ .

(١) ليست في (أ).

(٢) سورة الشمس ٩١/٩.

(٣) سورة يوسف ١٢/٨٥.

(٤) جعل الدينوري حرف النفي المحذوف في الآية (ما) - كما هو واضح من تقديره - وهو بذلك يعزز مذهبه بتجويز حذف حرفي النفي (ما) و (لا)، وقد تعرضت لهذه المسألة في الحاشية قبل قليل وبينت أن غالبية العلماء لا تجيز حذف (ما) وإنما تقصر الحذف على (لا) فقط ، وقد رجعت إلى هذه الآية في عدة مراجع منها: معاني الفراء ٢/٥٤، ومعاني الأخفش ٢/٣٦٨، والتبصرة ١/٤٥٤، والإشارة لابن فضال ٨٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٦٧/أ، وأسرار العربية ٣٧٨، وإعراب العكبري ٢/٥٨، وابن يعيش ٩/٩٧، والبحر المحيط ٥/٣٣٩، والمغني ١٠٢ - ٨٣٤ والتصريح ١/١٨٥، والهمع ٢/٤٣ .

وكل هؤلاء قدروا المحذوف (لا) ما عدا الأخفش فقد قال: «زعموا أن (تفتأ): تزال، فلذلك وقعت عليه اليمين، كأنهم قالوا : والله ما تزال تذكر يوسف». فأظهر (ما) في التقدير كما فعل الدينوري .

(٥) صدر بيت من الطويل لامرىء القيس من قصيدته المشهورة التي مطلعها:

ألاعم صباحا أيها الطلل البالي . . . .

وهو في ديوانه : ١٠٧ (الجزائر)، وسيبويه ٢/١٤٧، ومعاني الفراء ٢/٥٤، والمقتضب ٢/٣٢٦ والجمل

[مُـذْ ومُنْذُ] :

فصــل : (مُنْذُ) أصل[1]، لِـ (مُـذْ) ؛ لأنها أتم الكلمتين، و (مذ) فرع لها ومختصرة منهـا[2]؛ وذلـك أن (منذ) لما كانت مبنية، وكان أصل البناء السكون التقى فيها ساكنـان : (النون)، و (الذال)، ولما كان من حق الساكنين إذا التقيا أن يحذف أحدهما أو يُحرك، اعتُمِدَ في (منذ) الحالان جميعا؛ فحُذفت نونها تارة فرجعت إلى (مذ) ومن أجل هذا الحذف[3] غلبت الاسمية على (مذ)[4]، وإنما اختصت النـون بالحـذف ليؤمن اللبس في الخط . وحـركت ذالها تارة / فصارت (منذ) [١١٠/أ] وخصت بالضم اتباعا للميم، وكذلك (مذ) إذا لقيها ساكن[5].

والكوفيون يزعمون أن أصل (منذ):(مِنْ إذْ[6]) ويقدرونها[7] ـ و (مذ) أيضا إذا

٧٣، واللمـع ١٨٦، والخصـائص ٢٨٤/٢، والتبصـرة ٤٤٨/١ ـ ٤٥٤، والحلل ٩٩، وابن الشجـري ٣٦٩/١، وابن يعيش ١١٠/٧، ٣٧/٨، ١٠٤/٩، والمغني ٨٣٤، والهمـع ٣٨/٢، والعيني ١٣/٢، والخزانة ٢٠٩/٤ ـ ٢٣١ . وفي البيت شاهدان من شواهد باب القسم أحدهما : ما نحن فيه وهو حذف (لا) النافية، والثاني : في كلمة (يمين) حيث رويت بالرفع والنصب ـ كما تقدم ـ.

(١) في (ب): أصلها. وهو غير صحيح ؛ لأنه يقلب المعنى المراد.

(٢) سيبويه ١٢٢/٢، والمقتضب ٣١/٣، ٣٣/١.

(٣) في (ب): الحرف. وهو تصحيف.

(٤) الإيضاح العضدي ٢٦١/١، وابن برهان ١٨٨/١.

(٥) الواسطي ١١١ ـ ١١٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١١١/أ.

(٦) ليس الكـوفيون كلهم يزعمـون ذلك؛ فالفراء له رأي آخر، يقول ـ في ذلك ـ ابن بابشاذ في شرح الجمل ١١١/أ: «و (منذ) عند البصريين كلمة واحدة، وعند الكوفيين مركبة من شيئين، قال الفراء : (منذ) مركبة من (من) و (ذو)، وقال غيره هي مركبة من (من) و (إذ). وهذا لا طريق إلى معرفته إلا بوحي، فالتشاغل بإفساده تضييع للزمان؛ لأنه لا قياس يؤيده ولا سماع يثبته». وذكر هذه الآراء الثلاثة ـ أيضا ـ كما هي هنا ـ صاحب الإنصاف ٣٨٢/١ ـ ٣٨٣ (م ٥٦).

(٧) في (ب) : (يقدرونها). بإسقاط واو العطف.

انجر ما بعدها ـ تقدير (مِن[1])، ووافقهم الزجاجي على هذا حسب[2]، ويجيزون وضع (مِن) موضعهما، ويعتلون لذلك بقوله عز وجل: ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ ﴾[3] وتقديره عندنا: من تأسيس أول يوم[4]، ويقول الشاعر:

---

(١) معاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٤، والإنصاف ١/ ٣٧٠ (م ٥٤)، ٣٨٢ (م ٥٦).

(٢) الذي يظهر لي من كلام الزجاجي في الجمل ١٣٩ ـ ١٤٠ أنه لم يوافقهم كما زعم الدينوري، وإن كانت النظرة السريعة في كلامه قد توحي بذلك، يقول الزجاجي: «اعلم أن (منذ) تخفض ما بعدها على كل حال وهي في الزمان بمنزلة (من) في سائر الأسماء، تقول: ما رأيته منذ يومين، ومنذ خمسة أيام، ومنذ اليوم، ومنذ يومنا ومنذ العام ومنذ عامنا، تخفض ذلك كله، ما مضى ومالم يمض وما أنت فيه ولو استعملت (من) في هذا الباب مكان (منذ) فقلت: ما رأيته من يومين، أو من شهرين، كان ذلك قبيحا، وأهل البصرة لا يجيزونه وأما قول الله عز وجل: ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم . . . ﴾ فتقديره: من تأسيس أول يوم، وقال الشاعر وهو زهير:

(لمن الديار بقنة الحجـر أقوين من حجج ومن دهر)

وروى بعضهم: مذ حجج ومذ دهر، وقال: وكان من لغته أن يخفض بـ (مذ) على كل حال ويجعلها بمنزلة (منذ) فتقديره عنده: من مر حجج ومن مر دهر. وأما (مذ) فترفع ما مضى وتخفض ما أنت فيه . . . وهي إذا رفعت ما بعدها: اسم، وإذا خفضت ما بعدها: حرف بمنزلة (من) في المعنى والعمل». هذا كلامه وقد آثرت نقله ـ مع طوله ـ لكي يتضح لنا رأيه، وعندي أن الشبهة جاءت الدينوري من تشبيه الزجاجي (منذ) بـ (من) في السطر الأول، وتشبيهه (مذ) بها في السطر الأخير، لكن وجه الشبه عند الزجاجي يختلف عنه عند الكوفيين؛ فالزجاجي يرى أن وجه الشبه هو المعنى الذى هو ابتداء الغاية مطلقا، والعمل الذى هو الجر، بينما الكوفيون يرون أن وجه الشبه هو ابتداء الغاية في الزمان، وهذا موضع الخلاف بينهم وبين البصريين؛ لأن البصريين يخصون (من) بالغاية في المكان كما في سيبويه ٢/ ٣٠٧ ـ ٣٠٨، وفي كلام الزجاجي الذي نص فيه على رأي أهل البصرة ـ وهو أحدهم ـ، وأوضحه غاية الإيضاح شارحه ابن بابشاذ (الورقة ١١٠/ب). وهذه إحدى مسائل الخلاف بينهم وهي المسألة (٥٤) في الإنصاف. وممن وافق الكوفيين من البصريين: الأخفش والمبرد وابن درستويه. انظر ابن يعيش ٨/ ١١، والمغني ٤١٩.

(٣) ﴿ لمسجد أسس على التقوى من أول يوم أحق أن تقوم فيه . . ﴾ سورة التوبة ٩/ ١٠٨.

(٤) هذا تقديره عند البصريين، والدينوري يجعل نفسه منهم بقوله: (عندنا)، وتقدم هذا التقدير في كلام الزجاجي في الحاشية قبل قليل مما يرد دعوى الدينوري في إلحاقه بالكوفيين في هذه المسألة. وانظر: معاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٣، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١١١/أ، وأسرار العربية ٢٧٢، والإنصاف

[٥٧]ـ . . . . أَقْــوَيْنَ مِنْ حِجَــجٍ وَمِــنْ دَهْــرِ[١]

وتقديره عندنا: من مر حجج ومن مر دهر[٢]، على أنه قد رُوي: مذ حجج ومذ دهر[٣]، وقيل إنها لغة صاحبه[٤]؛ وذلك أن في (منذ) و (مذ) ثلاث لغات:

= ٣٧٢/١، وفي معاني القرآن للأخفش ٣٣٧/٢ ما يدل على متابعته للكوفيين. وللعكبري في إعراب القرآن ٢٢/٢ اعتراض وجيه على رأي البصريين ذكره بقوله: «والتقدير عند بعض البصريين: من تأسيس أول يوم؛ لأنهم يرون أن (من) لا تدخل على الزمان، وإنما ذلك لـ (منذ)، وهذا ضعيف هاهنا؛ لأن (التأسيس) المقدر ليس بمكان حتى تكون (من) لابتداء غايته، ويدل على جواز دخول (من) على الزمان ما جاء في القرآن من دخولها على (قبل) التى يراد بها الزمان، وهو كثير في القرآن وغيره». وفي الجنى الداني ٣٠٩ جواب على هذا الاعتراض.

(١) عجز بيت من الكامل لزهير بن أبي سلمى، وصدره:

(لمن الديار بقنة الحجر) . . . .

وهو مطلع قصيدة له في مدح هرم بن سنان، ويقال: إن هذا البيت مع بيتين بعده من صنع حماد الراوية، ذكر ذلك ابن السيد في الحلل ١٨١، وغيره. وفي البيت روايات وهي: (ومن شهر). و (مذ) بدل (من) في الموضعين. ومعنى: (القنة): أعلى الجبل، والحجر: منازل ثمود عند وادي القرى، ولها ذكر في القرآن الكريم.

أقـوين: أقفـرن وخلون. والحجج: جمع حجة وهي السنين. والبيت في ديوانه ١١٤ (شرح الأعلم، وتحقيق قباوة)، والجمل ١٣٩، والأزهية ٢٩٣، وابن برهان ١٩٢، وابن بابشاذ ١١٠/ب، ومعاني الحروف المنسوب للرماني ١٠٣، والإنصاف ٣٧١/١، وأسرار العربية ٢٧٣، وابن يعيش ٩٣/٤، ١١/٨، والمغني ٤٤١، والهمع ٢١٧/١ والعيني ٣١٢/٣، والخزانة ١٢٦/٤.

(٢) هكـذا يقدره البصريون فرارا من دخول (من) على الزمان، ويتوجه على ذلك الاعتراض الذى اعترض به العكبري على تأويل الآية قبل قليل. وانظر: المراجع المذكورة في الحاشيتين السابقتين.

(٣) وحينئذ فلا شاهد فيه. وهذه الرواية نقلت عن أبي عبيدة معمر بن المثنى. انظر: ابن برهان ١٩٣. وهناك توجيه ثالث للبيت وهو ما يراه الأخفش من جعل (من) زائدة، وذلك بناء على رأيه ـ المتقدم في الحديث عن من ـ بجواز زيادتها في الإيجاب، فيكون التقدير: أقوين حججا ودهرا. انظر: ابن برهان ١٩٤، والإنصاف ٣٧٦/١.

(٤) أي قائله، وهو زهير بن أبي سلمى المزني، فهو من مزينة، ومزينة معروف عنهم الجر بـ (مذ) حتى وإن كان =

من العرب من يجر بهما القريب والبعيد[1] كهذا الشاعر في الرواية الثانية، وأعني بالقريب الزمان الحاضر الذى أنت فيه نحو: مذ يومنا، ومنذ الساعة، وما أشبههما. وأعني بالبعيد الزمان الماضي الذي قد انقرض وانصرم[2].

ومنهم من يجر بـ (منذ) القريب / والبعيد، ويُجرى (مذ) مُجراها مع القريب، ويرفع بعدها البعيد، وإلى هذا ذهب الزجاجي في الجمل[3]. [١١٠/ب]

ومنهم من يجر بهما جميعا القريب ويرفع بعدهما جميعا البعيد، إلا أن استعمالهم لـ (مذ) في البعيد أكثر لأنها أقعد في الاسمية، واستعمالهم لـ (منذ) في القريب أكثر لأنها أقرب إلى الحرفية، وهذه اللغة أقواها وأقيسها[4].

وإذا انجر ما بعدهما كانتا حرفي جر بمعنى (في)، تقول: أنت عندنا منذ الليلة، أو مذ الليلة[5]، فـ (منذ) أو (مذ) تتعلق بمعنى الاستقرار أو الكون الذي سدت عند[6] مسده وتوصل معناه إلى الليلة كما كانت (في) من قولك: جلست في الدار، والتقدير: أنت عندنا في الليلة[7].

= مدخولها الزمان الماضي - كما في هذا البيت. وعامة العرب يرفعون بها الماضي، ويجرون بها الحاضر. انظر: ابن برهان ١٩٠.

(١) ذكر ابن برهان ١٩٠ أن ذلك لغة مزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس.

(٢) في (ب): وتصرم. (٣) الجمل ١٣٩ - ١٤٠.

(٤) قال ابن برهان ١٩٠: «وعامة العرب يقولون لشيء أنت فيه: لم أره مذ اليوم، أو منذ الساعة، أو منذ الليلة أو منذ العام، فيجرون. ويختلفون فيما مضى؛ فيقول بنو تميم: لم أره منذ العام الماضي، ومن علم أهل الكوفة رفع الماضي بها عن أسد وتميم، وخفض الماضي بها عن مزينة وغطفان وعامر بن صعصعة ومن جاورهم من قيس، ورووا عن جميع من ذكرنا الخفض بها في غير الماضي». ويظهر من ذلك أن رفع الماضى بـ (منذ) إنما هو لغة قبيلتين هما أسد وتميم، وأما عامة العرب فيرون وجوب جرهما للحاضر، أما الماضي فالمختار والراجح في (منذ) أن تجره، ورفعه بها قليل. والمختار والراجح في (مذ) أن ترفعه وجره بها قليل. انظر: الجنىٰ الداني ٥٥٠ والمغني ٤٤١.

والذي يدل عليه كلام الدينوري أن (منذ) يترجح فيها رفع الماضي إذا دخلت عليه، لكن دخولها عليه قليل. وهذا خلاف ما ورد النص عليه في الجنى الداني والمغني وغيرهما.

(٥) المقتضب ٣/٣٠. (٦) في (ب): عنه. (٧) الإيضاح العضدي ١/٢٦١، وابن برهان ١٩١ - ١٩٢.

وإذا ارتفع ما بعدهما كانتا اسمين من أسماء الزمان مقدرين بمعني (الأَمَـد) مرفـوعين في الموضع بالابتداء، والنكرة بعدهما خبر عنهما، تقول: ما رأيته مذ يومـان، أو منـذ يومـان، والتقدير عند المحققين:[1]: أمد ذلك يومان[1] / وعند [111/أ] غيرهم[2] أنهما يتقدران[3] تقدير ظرف يكون خبرا متقدما كأنك قلت: بيني وبين رؤيته يومان، وزعم آخرون[4] أن التقدير: مضى على ذلك يومان، والقول الأول أصحها وأثبتها.

والـزمـان البعيد يذكـر معهـا على تجويز؛ لأنه تارة يخص[5] الطرفين وينتظم الحاشيتين[6] كالمثال المتقدم آنفا وهو: ما رأيته مذ يومان، وتارة يخص الابتداء دون الانتهاء، تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة، ومنذ يوم الجمعة، والتقدير: أول ذلك

---

(١) هذا رأي جمهور البصريين. الإنصاف (م ٥٦).

(٢) يريد بذلك الزجاجي وهذا مضمون كلامه في الجمل ١٤٠، وينسب هذا الرأي ـ أيضا ـ للأخفش والزجاج. انظر: التصريح ٢/٢٠.

(٣) في (أ): بتقديران.

(٤) هم الكوفيون، كما في: شرح الجمل لابن بابشاذ ١١١/ب، والإنصاف م (٥٦) وقد ذكر ابن بابشاذ الآراء الثلاثة كما هي هنا، مع النص على أصحابها، وناقشها مناقشة جيدة أبطل بها رأيي الزجاجي، والكوفيين، وانتصـر لرأي البصـريين الذين سماهم: (أصحابنا المحققون)، هذا وللفراء رأي في المسألة وهو: أن ما بعدهما يرتفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وهذا مبني على رأيه السابق في (منذ) وهو أنها مركبة من (من) و (ذو) الطائية. وانظر: الإنصاف (م ٥٦).

(٥) قوله: (يخص الطرفين وينتظم الحاشيتين) معناه: البداية والنهاية ـ كما يوضحه ما بعده ـ وعندي أن كلمة (يخص) ربما تكون خطأ وأن الأنسب في مكانها كلمة (يعم أو يشمل) بدليل ما بعده.

(٦) عبارة الدينوري ـ هنا وما بعده ـ غير واضحة تماما، وهي مستقاة ـ بلا شك ـ من كلام لابن السراج في الموجز ٥٩، تناقله عنه العلماء منسوبا إليه، كما في الإيضاح العضدي ٢٦١/١، وابن برهان ١٩١/١، ونقله ابن يعيش ٩٤/٤ دون نسبة. وهذا نصه عند ابن برهان: «الموضع الذى يكونان فيه اسمين على ضربين: أحدهما: أن يكون بمعنى (الأمد) فينتظم أول الوقت إلى آخره. والآخر: أن يكون بمعنى أول الوقت. فأما الأمد فقولك: لم أرك مذ يومان، أي أمد ذلك يومان، فـ (مذ) مبتدأ مرتفعة الموضع وهي اسم من أسماء الـزمـان، و (يومان) خبر لها، ولا تستعمل اسما إلا في الابتداء خاصة، والنكرة مختصة بهذا الباب دون المعرفة؛ لأن الغرض السؤال عن عدة المدة التي انقطعت فيها الرؤية، وإن خصص الجواب لم يمتنع، كما =

يوم الجمعة، ولابد من التخصيص والتعيين في مثل هذه المسألة كما ترى، وتخصيص الخبر[1] في المسألة الأولى لا يمتنع كما لايمتنع التخصيص في جواب (كم) لأنه لا يحيل المعنى، وإلى المسألة الثانية أشار من قال: إن (مذ) و (منذ) يكونان لابتداء الغاية في الزمان كما تكون (من) لابتداء[2] الغاية في المكان[3] أي في بعض أحوالها لادائما، وهو أحد[4] مواضعها الأربعة المذكورة[5].

[١١١/ب] والفصل بين (مذ) و (منذ) إذا كانتا حرفي / جر وبينهما إذا كانتا اسمين: أن الكلام معهما في حال الحرفية جملة واحدة لتعليقهما ما بعدهما بما قبلهما حسب ماذكرنا، وفي حال الاسمية جملتان لعدم التعلق[6]. واعتبر هذا في الأمثلة المتقدمة.

* * *

فصـــل: قد انكشف واتضح بما حققناه من أمر هذه الحروف أنها أربعة أنواع: منها ما يكون حروفا وأسماء، ومنها ما يكون حروفا وأفعالا، ومنها ما يكون حروف جر لا غير، ومنها ما يكون حروف جر وغير[7] حروف جر، وأُمّ حروف الجر كلها

أنه إذا خصص ما في جواب (كم) لم يمتنع؛ لأن التخصيص فيه ليس يخرجه عن أن يكون عدة. وأما أول الوقت فقولك: مارأيته مذ يوم الجمعة، والمعنى: أول ذلك يوم الجمعة، فهذا الضرب يحتاج إلى التوقيت وتخصيص وقت بعينه، بمنزلة ما في جواب متى». وقد آثرت نقل النص من ابن برهان على غيره من الكتب الثلاثة رغم تشابهها؛ لأن عبارته أوضح، وصلة الدينوري به ـ هنا ـ أقوى، وبالنظر فيه وفي كلام الدينوري تتضح لنا العلاقة القوية بينهما، لكن الدينوري حاول اختصاره فلم يظهره بهذا الوضوح.

(١) في (ب): الجر.

(٢) في (ب): الابتداء.

(٣) سيبويه ٢/٣٠٨.

(٤) في (ب): واحد.

(٥) تقدمت في ص٣٥٩.

(٦) الإيضاح العضدي ١/٢٦٢، والواسطي ١١١، وابن برهان ١/١٩٢، وابن بابشاذ ١١١/أ.

(٧) في (ب): غير. بإسقاط واو العطف.

وأكثرها[1] دخولا في الكلام لتوسعهم فيها (مِنْ) ولذلك دخلت دون سائر أخواتها على (عند)، تقول: جئت من عنده، ولا تقول: مضيت إلى عنده، وانما امتنعت (عند)من ذلك لأنها أشد ظروف المكان إبهاماً، إذ كانت لا تخص جهة واحدة، بل تصلح للجهات كلها.

---

(١) في (أ)، أو أكثرها.

(بـاب الأسماء التي لا تنصـرف)

قد[1] ذكرنا في الجزء الأول[2] معنى الصرف، وإعراب مالا ينصرف / ، وكم [١١٢/أ]
العلل المانعة من الصرف، وما هي، وَلِمَ مَنعت الصرف، وأنها إذا اجتمع فيها[3] علتان أو وقعت علة [تقـوم[4]] مقام علتين في اسم امتنع من الصرف، وهذا معنى كونـه ثانياً[5] من جهتين؛ لأن الأول والأصـل ما ليس فيه واحدة منهما، وأن لام التعريف والإضافة إذا حصلت واحدة منهما في غير المنصرف[6] ردته إلى الصرف عند أكثرهم[7] وهو في الحقيقة غير منصرف[8] إلا أنه ينجرّ لأنه قد أُمن فيه التنوين الذى هو علامة الصرف، وهذا رأي المحققين[9].

والصرف أصل في الأسماء، وامتناعه طارىء عليها لتلك العلل، ولهذا يجوز للشـاعـر أن يصـرف مالا ينصرف عند الضرورة[10]، ولا يجوز أن يترك صرف ما ينصـرف عنـد البصريين[11]؛ لأن الأصل لا يرد إلى الفرع، وكذلك له أن يقصر

---

(١) في (ب): وقد.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٩٥ - ١٩٧.

(٣) كذا في النسختين: (فيها)، ولو قال: (منها) لكان أولى - في نظري - بدليل ما بعده.

(٤) ليست في (ب).

(٥) في (ب) : ثابتا. وفي (أ) غير واضحة، فتحتمل أن تكون (ثابتا) وأن تكون (ثانيا). وقد تأكد لي أن المقصود (ثانيا) من حيث المعنى، ولوجودها كذلك في موضعين في الإيضاح العضدي ١/١٣ - ٢٩٤.

(٦) في (ب) : الصرف.

(٧) الجمل ٢٢٠، والتبصرة والتذكرة ٥٤٥/٢.

(٨) لأن الصرف هو التنوين، والتنوين لا يدخل ما أضيف أو اقترن بأل. وفى المسألة خلاف أو ضحه ابن يعيش ٥٨/١.

(٩) سيبويه ٧/١، ١٣/٢، الأصول ٨٠/٢.

(١٠) المقتضب ٣٥٤/٣، والأصول ٨٠/٢.

(١١) الإنصاف (م ٧٠).

الممدود وليس له عكسه[1] مثل[2] هذه العلة.

* * *

[العلل المانعة من الصرف] :

فصـــل : وها هنا اثنا عشر مثالا لا ثني عشر نوعا[3] تحت جنس مالا ينصرف إنْ حفظتها وفهمت / ما حصل من الأسباب المانعة من الصرف في كل واحد منها [١١٢/ب] وقست عليها نظائرها، وشُرحت لك شرحا شافيا وبُسطت معك بسطا وافيا اطّلعت[4] بمحصول هذا الباب ومجموعه وأُحكمت أصوله وتسلطت بها على فروعه.

فمنها سبعة[5] تنصرف في النكرة ولا تنصرف في المعرفة؛ لأن التعريف أحد الشيئين المانعين من الصرف في كل واحد منها، وهو تعريف العلمية، وإذ قد علم هذا فليس بنا حاجة عند التفصيل إلى إعادة ذكر التعريف في كل واحد منها، بل نذكر العلة الثانية فقط وهي: إبراهيم، وزينب، وطلحة، وعمر، وعثمان، وأحمد، وحضرموت .

ومنها خمسة[6] لا تنصرف في نكرة ولا معرفة بل لا تستعمل معرفة إلا أن تنقل وتُجعل أعلاما، وهي: أُحاد، وأحمر، وحمراء، وسكران، ومساجد.

* * *

---

(١) الإنصاف (م ١٠٩).

(٢) كذا في النسختين، وعندى أن الصواب : (لمثل).

(٣) انظر : ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١٠٧/١، وفي شرح الجمل ١٥٣/ب - ١٥٤/أ.

(٤) اطلعت: معناها : علمت. انظر القاموس ٥٩/٣(طلع).

(٥) ابن بابشاذ في الكتابين جعلها ستة؛ لأنه عدّ التأنيث المعنوى والتأنيث اللفظي شيئا واحدا.

(٦) ابن بابشاذ في الكتابين - أيضا - جعلها ستة؛ لأنه عدّ ألف التأنيث نوعين ممدودة، ومقصورة. والدينوري جعلها نوعا واحدا لكنه مثل لها بمثالين عند تفصيله الحديث عنها - وصنيعه كصنيع المبرد في المقتضب ٣١٩/٣، والزجاجي في الجمل ٢١٩ - فالخلاف بينه وبين ابن بابشاذ إنما هو في الشكل دون المضمون في الموضعين.

[**تابع للعلل**] :

فصـــل : في (إبـراهيم): العجمـة، وإنمـا انصـرف (نوح) و (لوط) في القرآن لخفتهمـا[1]، وكذلك ما أشبههما، وماكان منه جنسا كـ (ديباج[2]) و (إستبرق[3]) انصرف في الحالين[4] / وعبرته أن تحسن معه الألف واللام. [١١٣/أ]

وفي (زينب) التـأنيث المعنـوي، وربما روعيت الخفة أيضا[5] في هذا النوع وربما لـم تراع فيه، وفي القرآن :

﴿ أَلَيْسَ لِي مُلْكُ مِصْـرَ [6]﴾ فلم تراع الخفـة ولم يصرف، وفيه : ﴿ اهْبِطُوا مِصْراً ﴾[7] فروعيت الخفة وصرف إن كان الغرض مصر المعروفة، وإن كان مصرا من الأمصار فإنما الصرف لتنكيره،

والوجهان مذكوران[8].

---

(١) سيبويه ٢/١٣ ـ ١٩، المقتضب ٣/٣٢١.

(٢) الديباج: ضرب من الثياب سداه ولحمته حرير. (فارسي معرب). انظر: المعجم الوسيط ١/٢٦٨ (دبج).

(٣) الإستبرق: هو الديباج الغليظ. (معّربة أيضا). المعجم الوسيط ١/١٧.

(٤) قال الـزجـاج في مالا ينصـرف ٤٥ : «وأمـا الأعجمية التى هي أسماء الأجناس نحو: ديباج، وياسمين، وفرند .... فهذه كلها مصروفة في بابها، ومصروفة أيضا إن سميت بها رجلا .... وإنما صرفت هذه لأنها دخلتها الألف واللام فتمكنت في العربية». وانظر مضمون هذا الكلام في سيبويه ٢/١٩، والمقتضب ٣/٣٢٥.

(٥) ليست في (ب).

(٦) سورة الزخرف ٤٣/٥١.

(٧) سورة البقرة ٢/٦١ « .. اهبطوا مصرا فإن لكم ما سألتم».

(٨) قيل في توجيه هذه الآية وجوه وليس وجهين فقط كما ذكر الدينوري، يقول الزجاج في مالا ينصرف ٥٢ : «اعلم أنك إذا سميت أرضا باسم على ثلاثة أحرف أوسطها ساكن وكان ذلك الاسم مؤنثا أو اسما الغالب عليه التأنيث فالاختيار ترك الصرف، وإن شئت صرفت على مذهب البصريين ....، وترك الصرف مذهبي، وذلك الاسم نحو: قدر، وشمس، وعنز، لو سميت بلدة بشيء من هذه الأسماء لم تصرفها. وزعموا أن قوله جل وعز: ﴿اهبطوا مصر...﴾ أنه يراد به مصر من الأمصار، وقال بعضهم : يريد (مصر) بعينها، فإن أراد (مصر) بعينها فإنما صرف لأنه جعل اسما للبلد لا للبلدة». انتهى. وفي توجيه الآية عدة أقول منها :

=

وفي (طلحة) التأنيث اللفظي.

وفي (عمر) العدل لأنه معدول عن عامر.

وفي (عثمان) الألف والنون الزائدتان، ونحن نتفقد اسم (حَسَّان) فإن كان مأخوذاً من الحَسِّ[1] لم نصرفه، وإن كان مأخوذا من الحُسْـن صرفناه، وكذلك ما أشبهه[2].

وفي (أحمد) وزن الفعل الذي يغلب عليه. وكذلك الذي يخصه[3] كالمبني لما لم يسم فاعله؛ لأنه لا نظير له في الأسماء، إلا (دُئِل) اسم دويبة[4]، فإن اعتلت عينه نحو: (قِيلَ) و (بيعَ)، أو ضعّفَتْ نحوِ (شـدّ) و (مـدّ) انصرف لأن لهما نظائر

---

١ - أن المراد (مصر) بعينها، ولكنه نون مراعاة للخفة (وهذا مذهب البصريين).

٢ - أن المراد (مصر) بعينها ولكنه نون لأنه قصد بها البلد لا البلدة فزال منها التأنيث.

٣ - أن المراد (مصر) بعينها لكن الألف التي فيها ألف يوقف عليها دون تنوين كما هي في (سلاسلا) و (قواريرا) وهذا رأي الفراء ذكره مع غيره ورجحه، وعليه فهي غير مصروفة.

٤ - أن المراد مصر من الأمصار فهي نكرة مصروفة لأنه ليس فيها إلا سبب واحد وهو التأنيث. وهذه التوجيهات كلها بناء على قراءة العشرة وقد قرأ الحسن والأعمش وطلحة وأبان بن تغلب (مصر) بلا ألف ولا تنوين، وورد كذلك في مصحف ابن مسعود وأبيّ بن كعب. وعليه فلا شاهد فيها ولا خلاف. انظر تفصيل ما أجملته في : سيبويه ٢٣/٢، ومعاني الفراء ٤٢/١، ومعاني الأخفش ٩٩/١، والمقتضب ٣٥١/٣، مشكل مكي ٥٠/١، والبحر المحيط ٢٣٤/١، والإتحاف ١٣٧.

(١) في القاموس ٢٠٦/٢ : «الْحَسُّ: الجَلَبَة والقتل والاستئصال ونفض التراب عن الدابة بالمحسة، وبالكسر: أى: الحِسُّ: الحَرَكَة، وأن يمر بك قريبا فتسمعه ولا تراه كالحسيس والصوت . . . .».

(٢) المقتضب ٣٣٦/٣. ومالا ينصرف ٣٦.

(٣) أي أن الاسم يمنع من الصرف إذا كان على وزن يغلب في الفعل نحو: أحمد، أو يخص الفعل نحو: المبني للمجهول مثل: ضرب، وكان علما في الحالين.

(٤) قال الزجاج في مالا ينصرف ٤١ ـ ٤٢ : «وإذا سميت رجلا بـ (ضرب) و (جلب) وما أشبه هذا لم تصرفه في المعرفة، وصرفته في النكرة؛ لأن هذا المثال الفعل به أولى، فاجتمع فيها شيئان : أنها على مثال ليست عليه الأسماء، وأنها معرفة، فإن قال قائل: فقد جاء (دئل)؟ فإن (دئلا) فعل من الدألان وهو ضرب من المشي، فـ (دئل) اسم مشتق مبني على (فعل) لا نظير له».

في الأسماء نحو: (فيل)، و (ديك)، (كُرّ)، و (بُرّ)[1].

وفي (حضرموت) التركيب وهو / أن يجعل الاسمان اسما واحدا والفرق بينه [١١٣/ب] وبين خمسة عشر: أن ذلك[2] يقدر الأول فيه بالتنوين والثانى بواو العطف والتنوين ويبنى الاثنان على الفتح، وهذا[3] يبنى الأول فيه على الفتح ويعرب الثاني إعراب مالا ينصرف، ومنهم من يعرب الأول إعراب المضاف ويعرب الثاني إعراب المنصرف، والأول أفصح وأشيع[4].

وفي (أُحاد) الوصف والعدل[5] وإذا صُغِّر زال العدل فانصرف لبقائه على علة واحدة[6].

وفي (أحمر) الوصف ووزن الفعل الذي يغلب عليه.

وفي (حمراء) الوصف والتأنيث إلا أنه تأنيث غير مفارق لأنه لا مذكر له من لفظه كالمؤنث بالتاء، وإنما مذكره (أحمر) ولو كان من لفظه لقيل: حَمْرٌ، ولذلك لا يعتد بالوصف إذ كان التأنيث علة، ولزومه كالعلة الثانية ولهذاقيل: إنّها مكررة، وقد امتنعت (صحراء) من الصرف لوجود التأنيث اللازم فيها وإن لم يكن معه وصف، وكذلك (حبلى[7]).

---

(١) المقتضب ٣/٣٢٢، ٣٢٤، والجمل ٢٢٢.

(٢) يقصد: خمسة عشر ونحوه. فأصله: خمسة وعشرة. انظر: مالا ينصرف ١٠٥، والواسطي ٢٣٦.

(٣) يقصد: حضرموت ونحوه. انظر؛ مالا ينصرف ١٠٢، والواسطي ٢٣٦.

(٤) انتهت هنا السبعة التي فيها العلمية مع علة أخرى. وسرد بعدها الخمسة التي في ثلاثة منها الوصفية مع علة أخرى، وفي مثالين منها علة واحدة تقوم مقام العلتين.

(٥) قال ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٥٨/أ: «واختلف أصحابنا في العلة المانعة لصرفه؛ فمذهب المحققين: الوصف والعدل... وقال بعض النحويين: إنما لم ينصرف مثنى وأخواتها للعدل من جهة اللفظ، والمعنى؛ فاللفظ: عن اثنين، والمعنى: عن اثنين اثنين».

(٦) سيبويه ٢/١٥، وابن بابشاذ ١٥٨/ب.

(٧) انظر في ذلك: الأصول ٢/٨٤ ـ ٨٥، وابن بابشاذ ١٥٦/أ.

وقد اختلف في علامة التأنيث في (حمراء) وشبهه[1]، فقيل: إنها الهمزة، وقيل: [١١٤/أ] الألف[2] / والهمزة، وليس ذلك بشيء؛ لأن الهمزة معرضة للقلب والتليين، والصحيح أنها منقلبة عن ألف، ولهذا قلنا: إنّ فيها ألفي تأنيث[3].

وفي (سكران) الوصف والألف والنون الزائدتان، ولو سقط منه الوصف بأن يسمى به لم ينصرف أيضا في النكرة[4] لأن الألف والنون فيه مضارعتان لألفي التأنيث في (حمراء) ونحوها[5]، والمضارعة بين الاسمين:

---

(١) في (ب): وشبهها.

(٢) في (ب): الهمزة والألف.

(٣) تعبيره فيه تسامح؛ لأن الألفين ليستا للتأنيث كلتاهما، وإنما الأخيرة هي ألف التأنيث، والأولى زيدت للمد، وقد أوضح ذلك ابن جني في سر الصناعة ١/٩٤ ـ ٩٧، وابن يعيش ٥/٩٠ ـ ٩١ لكن الدينوري مسبوق إلى مثل هذا التعبير في الكتاب ٢/١٠، والمقتضب ٣/٨٤، والأصول ٢/٨٧، والإيضاح العضدي ١/٢٩٩.

(٤) أي: لم ينصرف حتى ولو نكّر.

(٥) انظر: سيبويه ٢/١٠ والمقتضب ٣/٣٣٥، ١/٦٤. وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٥٥/ب: «وقد اختلف الناس في العلة التي لأجلها امتنع الصرف؛ فقال قوم وهم الكوفيون: لم تنصرف للوصف والألف والنون. وهذه العلة تبطل بـ (ندمان) لأن فيه الوصف والألف والنون وهو مصروف. وقال أبو العباس المبرد: إنما لم ينصرف في النكرة لأن النون بدل من الهمزة في (حمراء) و (صفراء)، فكما لم تصرف (فعلاء) كذلك لم تصرف (فعلان) واحتج على ذلك بقول العرب في النسب إلى: (بهراء) بهراني، وإلى (حوراء) حوراني، وإلى (صنعاء) صنعاني، ولا دليل في هذا لأنه ليس بين النون والهمزة مشابهة، وإنما النون عندنا بدل من الواو لا من الهمزة، وكان الأصل: بهراوي، وصنعاوي، كحمراوي، وسوداوي فأبدل من الواو النون للمقاربة التي بينهما. . .، وقال المحققون من أصحابنا: إن هذا النوع لم ينصرف للشبه بـ(فعلاء) من نحو: حمراء، وبيضاء، وسوداء، والشبه بينهما من خمسة أوجه . . .». ثم سرد الأوجه الخمسة، وهي الأوجه التي ذكرها الدينوري، إلا أن الدينوري نسي الوجه الخامس، فلم يذكر إلا أربعة مع أنه نص على أنها خمسة، والوجه الخامس هو: «كون إحدى الزيادتين فيهما حرف مد ولين». هذا، وقد نظرت كلام المبرد في المقتضب في الموضعين اللذين أشرت إليهما وغيرهما، وأكاد أرجح أنه لم يخالف محققي البصريين الذين أشار إليهم ابن بابشاذ في تشبيه (فعلان) بـ (فعلاء) في منع الصرف، وإنما قد يكون ذكر من وجوه الشبه أو العلل مالم يذكروه. وانظر: ما علقه الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ حول هذه المسألة في الحاشية رقم (٢) في المقتضب ١/٦٤.

أن مؤنثه خلافه لأنه (فعلان) ومؤنثه (فعلى[1]) كما أن مذكر (حمراء) خلافها. وأن الألف والنون في (سكران) زائدتان، والألفان في (حمراء) زائدتان. وأنهما جميعا لا يدخل[2] عليهما تاء التأنيث.

وأن الزيادة في كل منهما تقع بعد ثلاثة أحرف على وزن (فعل)، فهذه خمسة أوجه[3] يشتبهان فيها.

وفي (مساجد) الجمع وأنه لا نظير له في الآحاد، فهذه علة أيضا واحدة تقوم مقام علتين وتجري مجرى العلة المتكررة، وشرط هذا الجمع: أن يكون ثالثه ألفا وبعدها ثلاثة أحرف أوسطها ساكن مثل: قناديل، أو حرفان مثل: مساجد، أو حرف واحد مشدد مثل / دوابّ، لأن أصل المشدد حرفان[4]. [١١٤/ب]

* * *

[صيغة منتهى الجموع، وأسماء القبائل والبلاد]:

فصــل: و (جوارٍ) وبابها ينصرف في الرفع والجر، ولا ينصرف في النصب[5]،

---

(١) في (ب): فعلا.

(٢) في (ب): تدخل.

(٣) لم يذكر إلا أربعة، وقد نسي ذكر الخامس، فذكرته قبل حاشيتين نقلا عن شرح الجمل لابن بابشاذ ١٥٥/ب.

(٤) الجمل ٢١٩. ولهذا الجمع شروط أكثر مما ذكر الدينوري، لكنه سيستدركها بالإشارة إلى مضمونها من خلال بعض الأمثلة في الفصل التالي.

(٥) سيبويه ٥٦/٢ ـ ٥٨، والمقتضب ١٤٣/١. وقال ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٥٧/أ موضحا ذلك: «هذا مصروف في حال رفعه وجره وإن كان مجموعا؛ لأنه بحذف يائه أشبه الآحاد من نحو: صلاح ونجاح وجواد، وإنما حذفت الياء حذفا لاستثقالها، وبقيت الكسرة قبلها دليلا عليها ودخل التنوين....».

ومعنى هذا أن الدينوري وابن بابشاذ يريان أن تنوين (جوار) تنوين صرف، وهو مايراه الأخفش، لا تنوين عوض عن الياء كما هو رأي سيبويه، أو عن حركة كما هو رأي المبرد والزجاج. وقد ذكر المرادي هذه الآراء الثلاثة ورجح رأي سيبويه، وفند الرأيين الآخرين بحجج قوية. انظر: المرادي ١٣١/٤، والأشموني ٢٤٥/٣.

و(سراويل) لا ينصرف؛ لأنه على وزن الجمع[1]، و(صياقلة[2]) على وزن (كراهية) فلذلك ينصرف في النكرة[3].

وأسمـاء القبائل والأحياء منها ما يغلب عليه التذكير والصرف ويذهب به إلى معنى الحي أو[4] الأب[5]. ومنها ما يغلب عليه التأنيث وترك الصرف ويذهب به إلى معنى القبيلة أو[4] الأم[6]. ومالا يغلب عليه أحد الأمرين[7] يجوز صرفه وترك صرفه على التأويلين المذكورين. قال الشاعر:

(١) وقيل: لا ينصـرف لأنـه جمع مفرده (سروالة)، وقيل: بل هو مصروف في النكرة لأنه مفرد أعجمي، غير مصروف في المعرفة للعلمية والعجمة. انظر: سيبويه ١٦/٢، والمقتضب ٣٢٦/٣، ٣٤٥ ـ ٣٤٦، وابن بابشاذ ١٥٦/ب.

(٢) جمع (صيقل) وهو: شحاذ السيوف وجلاؤها، ويجمع أيضا على صياقل القاموس ٣/٤.

(٣) لأنه أشبه الآحاد كما مثل، ولا ينصرف في المعرفة للعلمية والتأنيث اللفظي المقتضب ٣٢٧/٣.
وقد أشار الدينوري هنا إلى أن اتصال تاء التأنيث بهذا الجمع يصرفه كما في نحو صياقلة، وأغفل الإشارة إلى أن اتصال ياء النسب بهذا الجمع يصرفه ـ أيضا ـ نحو: مدائني. سيبويه ١٦/٢، مع أنه قد أشار إليها فيما مضى في ص ١٩٧.

(٤) في (ب): (و). بدل (أو) في الموضعين.

(٥) مثل: قريش، ومعد، وثقيف، وكل مالا يجوز أن يقال فيه: من بني فلان. أو هؤلاء بنو فلان. فهو مصروف؛ لأنه ليس فيه إلا العلمية. ولك أن تريد به القبيلة فتمنعه من الصرف للعلمية والتأنيث. والأول أكثر وأشهر. انظر سيبويه ٢٥/٢ ـ ٢٦، والجمل ٢٢٤، وشرحه لابن بابشاذ ١٦٣/أ.

(٦) مثل: تميم، وتغلب، وقيس، وأسد، وطي، وسدوس. حكي يونس أنه سمع العرب تقول: «تلك تغلب ابنـة وائـل، وتميم بنت مر، وقيس بنت عيلان». فلا ينصرف للعلمية والتأنيث. ولك أن تريد به (الحي) فتصرفه. والأول أكثر وأشهر. انظر: المراجع السابقة. وأود استثناء (تغلب): فإنه لا ينصرف ـ أنث أو ذكر ـ لعلة أخرى مع العلمية وهي وزن الفعل. هذا وقد عرض ابن السيد في إصلاح الخلل ٢٧٩ لهذه الأسماء وذكر أن ما قيل فيها لا يعد قضايا مسلمة فيها جميعا، وأشار إلى بعض التوجيهات وبعض الخلافات، وله في ذلك كلام جيد.

(٧) مثل: ثمود، وسبأ، وقد قرئا بالوجهين ـ الصرف وعدمه ـ في القرآن الكريم. انظر: مالا ينصرف ٥٩ وابن بابشاذ ١٦٣/أ.

[٥٨]- . . . . وَضَجَّتْ ضَجِيْجاً مِنْ جُذَامَ الْمَطَارِفُ[1]

---

(١) عجز بيت من الطويل ينسب لهند، أو حميدة بنتي النعمان بن بشير الأنصارى رضي الله عنه. وصدره:

نبا الخز عن روح وأنكر جلده . . . .

قالته تهجو به زوجها روح بن زنباع الجذامي وزير عبدالملك بن مروان. وأغلب العلماء - قدماء ومحدثين - يعرضون الأمر هكذا دون ترجيح لإحداهما على الأخرى. ورأيت أن واجب التحقيق يفرض علي أن أبذل بعض الجهد في سبيل الوصول إلى قول فصل في ذلك، فجمعت مالدي من كتب التراجم والتاريخ والأدب، وعند النظر فيها وجدت المسألة شائكة ومن الصعب الوصول إلى شيء يحسم الأمر؛ ذلك أن من يترجم لهند يذكر ذلك معها، وعند الترجمة لحميدة يفعل مثل ذلك، وعند الحديث عن روح يذكر أن زوجته هند ويسوق معها القصة والأشعار، وفي النهاية يقول: وقيل إنها أختها حميدة، أو العكس وهكذا. ومع ذلك فإن إطالتي النظر في المراجع مكنتني من اقتناص بعض الأدلة التى أستطيع بها أن أرجح أن اسم الشاعرة هند وليس حميدة، وهي زوجة روح لا غيرها، - ولست أدعي أن ذلك قضية مسلمة - ومن هذه الأدلة:

١ - ما ورد في الحلل ٣٠٣ عن زوجها روح بن زنباع أنه أجابها على شعرها الذي منه الشاهد بشعر على وزنه وقافيته مصرح فيه باسمها وهو:

أبت هند إلا أن تكون مهانة وكان لها منا عشير مؤالف

٢ - ما ورد في أدب الكاتب ٤١ لابن قتيبة: أن أبا عبيدة أنشد لهند بنت النعمان قولها في زوجها روح بن زنباع:

وهل هند إلا مهرة . . . .

وأبو عبيدة ثقة حجة في الرواية وقريب عهد بهما، وكذلك ابن قتيبة، وهما عندي أثبت ممن يرويه: وما أنا إلا مهرة . . . . وينسبه لحميدة.

٣ - ماورد في النجوم الزاهرة ٢٠٥/١ - ٢٠٦، من النص على أن زوجة روح هي هند مع إيراد البيتين اللذين أولهما قولها: وما هند إلا مهرة . . . ، ثم التعقيب عليهما - وهو المهم - بقوله: وقد شاع ذلك في زمانها حتى قال بعض الشعراء:

لي صاحب مثل داء البطن صحبته يودني كوداد الذئب للراعي
يثنى علي جزاه الله صالحة ثناء هند على روح ابن زنباع

إلى غير ذلك من أدلة أخرى يستطيع القارىء الوقوف عليها عند النظر في المراجع التي رجعت إليها وغيرها ومن هذه المراجع: أدب الكاتب ٤١، والأغاني ١٣٢/٨ - ١٣٥، وجمهرة أنساب العرب ٣٦٤، وسمط

وقال آخـر :

[٥٩]- فَإِنْ تَبْخَـلْ سَدُوسُ بِدِرْهَمَيْهَـا . . . . [١]

وأسماء البلاد منها ما يغلب عليه التذكير والصرف ويراد به البلد أو المكان[٢]. ومنها ما يغلب عليه التأنيث وترك الصرف ويراد به البلدة والبقعة[٣]. وما لا يغلب عليه واحد منهما يجوز صرفه وترك صرفه على التقديرين المذكورين[٤]. قال الشاعر :

اللآلي ١/١٧٩، والاقتضاب ١١٧ - ٣٠٦، والحلل ٣٠٣ ومعجم الأدباء ١١/١٨، والوافي بالوفيات ١٤/١٥٠، والنجوم الزاهرة ١/٢٠٥، وأعلام النساء ١/٢٩٨، ٥/٢٥٦، والأعلام ٢/٣١٩.

أما البيت الشاهد: فقد ورد مع قصته في أغلب المراجع المذكورة، كما أنه من شواهد سيبويه ٢/٢٥، والمقتضب ٣/٣٦٤ والجمل ٢٢٥، والتبصرة ٢/٥٧٧، والمخصص ١٧/٤٠. وغيرها. وفي البيت روايات منها: (بكى الخز) (من عوف) (وعجت عجيجا).

(١) صدر بيت من الوافر للأخطل، وعجزه:

. . . . فإن الريح طيبة قبول

قاله ضمن أبيات في هجاء قبيلة (سدوس) - بفتح السين - من بني شيبان، وهم رهط سويد بن منجوف السدوسي. وللقصيدة والدرهمين قصة ذكرها ابن السيد في الحلل ٢٩٧ - ٣٠١، وحكى ابن السيد عن الكلبي أن قبيلة (سدوس) هذه، غير قبيلة (سدوس) - بضم السين - التي من طيء. كما أشار ابن السيد هنا، وفي إصلاح الخلل ٢٨٠ - بتفصيل أكثر - إلى الخلاف بين سيبويه والمبرد في كلمة (سدوس) هل هي اسم رجل أو اسم امرأة. وبين أنهما كليهما على حق، لأنه ورد اسم رجل وورد اسم امرأة. والقبول من الرياح: ما يهب من الشرق. ويروى (شمول) وهي ريح الشمال. وقصد بالشطر الثاني الإشارة إلى أنه مستغن عنهم بغيرهم كما تقول العرب : (ريح فلان تهب) إذا كان أمره ظاهرا

وانظر البيت في : ديوانه ٢١٣ (إيلياحاوى) والرواية فيه: فإن تمنع سدوس درهميها. (بصرف سدوس). وسيبويه ٢/٢٦، والجمل ٢٢٤، والخصائص ٣/١٧٦، والمخصص ١٧/٤٠، والتبصرة ٢/٥٧٧. وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٣/أ، والحلل ٢٩٧.

(٢) مثل : واسط، ودابق، وحنين، وبدر، وهجر، وحجر، ومنى. انظر: سيبويه ٢/٢٣، والجمل ٢٢٦، وشرحه لابن بابشاذ ١٦٤/أ.

(٣) مثل : عمان، وخراسان، وبغداد، ومصر، ودمشق، وجور، وحمص، (وبعضها فيه العجمة). انظر المراجع السابقة.

(٤) مثل: قباء، وحراء. انظر: سيبويه ٢/٢٤، وما لا ينصرف ٥٤.

/[٦٠]- ... ... أَيّامُ وَاسِطَ والأَيّامُ مِنْ هَجَـرَا[1] [١١٥/أ]

ذهب بـ (هَجَـر) إلى معنى البلد فحمله على التـذكير وصـرفه[2] لأنه الغالب [عليه[3]]، وذهب بـ (واسِط) إلى معنى البلدة فلم يصرفه وإن كان الغالب عليه التذكير.

وتقول : قرأت هُوْداً، إنْ أردت سورة هود وحذفت المضاف ، فإنْ جعلته اسماً [للسورة[4]] لم تصرفه؛لأنه مؤنث سمي بمذكر[5].

* * *

وإنمـا رتبت المجـرورات بعـد المـرفوعات وقدمتها على المنصوبات مراعاة للمخارج لأن مخرج الجر وهو وسط اللسان أقرب إلى مخرج الرفع وهو الشفتان من مخرج النصب وهو الصدر.

---

(١) عجز بيت من البسيط للفرزدق من قصيدة في ديوانه ٢٩١ يرثي بها عمر بن عبيد الله بن معمر التيمي القرشي ، وصدره: منهن أيام صدق قد عرفت بها ....

(وهذه هي الرواية المشهورة لصدره. ورواية الديوان : (بليت بها) بدل: (عرفت بها)، وكلمة (واسط) في العجز ورد مكانها في الديوان وفي سيبويه ٢٣/٢ ، كلمة (فارس). ويوم فارس الذى يشير إليه الشاعر هو يوم اصطخر، استشهد فيه والد المرثي وأبلى هو فيه بلاء حسنا، ويوم هجر: هو يوم أبي فديك الخارجي الحـروري. وانظر البيت في : ديوان الفرزدق ٢٩١ وسيبويه ٢٣/٢ ، ومالا ينصرف ٥٣، والجمل ٢٢٦، والتبصرة ٥٨٢/٢، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٦٤/أ، ومعجم ما استعجم ١٣٤٦/٢ ، والحلل ٣٠٥، وشرح الجمـل لابن عصفـور ٢٣٨/٢ ، ومعجم البلدان ٣٤٧/٥، واللسـان (وسط). والرواية في كتاب الجمل وشروحه: (واسط) بدل (فارس) كما هي عند الدينوري. هذا وينسب البيت إلى الأخطل، وقد وردت هذه النسبة في بعض نسخ الجمل الخطية، كما ألمح إليها الأعلم الشنتمري في حاشية كتاب سيبويه. وقد خطأ ابن السيد في الحلل هذه النسبة وأنكرها وأكد صحة نسبته للفرزدق.

(٢) الدينوري عكس المسألة؛ فالشاعر إنما حمل (هجر) على التأنيث فمنعها من الصرف، والعلماء يستشهدون بالبيت على ذلك بدءا من سيبويه ٢٣/٢ وقد نص على ذلك وأكده الأعلم.

(٣) ليست في (أ). (٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: سيبويه ٣٠/٢، والجمل ٢٢٧.

(ذِكْــرُ المنصوبــات[1])

« بــاب المفعـولات الخمسـة »

[المفعول المطلق] :

فصــل : إنمـا سُمّي المفعول المطلق مصدراً لأن الفعل المشتق منه صَدَر عن لفظه[2]، وهو مأخوذ من مصدر الإبل[3]، قال الله سبحانه : ﴿قَالَتَا لَا نَسْقِي حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾[4]

وهو[5] منصوب إنْ أُطْلَقْتَ فعله عليه وعَدَّيْتَه إليه[6]، وإلا كان حكمه كحكم سائر الأسماء / في جَرْيها بوجوه الإعراب على حسب ما توجبه العوامل[7]. [١١٥/ب]

وكـذلك[8] ما أضيف إليه كقولك : ضربته أشد الضرب.

وماكان[9] فيه دليلٌ عليه؛ كقولك : [أعجبني[10]] حُباً شديداً.

---

(١) ذكرها مجملة فيما مضى في ص ٢٤٦ .

(٢) هذا مبني على رأي البصرين ـ والمؤلف أحدهم هنا ـ وهو أن المصدر أصل الاشتقاق والكوفيون يخالفونهم فيرون أن الفعل هو الأصل. وقد تقدم تفصيل ذلك في ص ١٧٢ .

(٣) انظر ص ١٧٣.

(٤) سورة القصص ٢٨/٢٣ .

(٥) أي : المصدر.

(٦) مثل : ضربت ضربا.

(٧) فتقول : ساءني ضربك، رأيت ضربك، عجبت من ضربك.

(٨) أي : وكذلك ينتصب انتصاب المصدر ما أضيف إلى المصدر. انظر: اللمع ٥٠ .

(٩) أي : وينتصب انتصـابه ما كان فيه دليل عليه، وهو ماكان من معنى الفعل لا من لفظه. وفي ناصب هذا المصدر خلاف : هل هو منصوب بالفعل المتقدم عليه مع مخالفته له في اللفظ، أو أنه منصوب بفعل مقدر من لفظه ومعناه. انظر: ابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٢٢٩/أ، وذكر ابن برهان ١/١٠٥ : أن الرأي الأول للمازني، والثاني لسيبويه.

(١٠) ليست في (ب).

وما كان نوعا منه كقولك : قعد القرفصاء[1] ؛ لأن الفعل لما تعدى إلى جنس القعود جاز أن يتعـدى إلى كل واحد من أنواعه، وقال قوم[2] : إن التقدير: قعد القعود القرفصاء، فحذف الموصوف وأقيمت الصفة مقامه، والأول أقوى وأجود[3] .

والمصدر يذكر لثلاثة أشياء[4] :

الأول : تأكيد الفعل كقولك: ضربته ضربا.

والثانى : بيان النوع كقولك: ضربته ضربا وجيعاً.

والثالث : عدد المرات كقولك : ضربته ضربة أو ضربتين أو ضربات.

والأول لا يثنى ولا يجمع؛ لأن فائدته مع فعله فائدة فعل متكرر؛ تقول: قام قياما، كأنك قلت: قام قام، والمصدر جنس، والأجناس لا تثنى ولا تجمع كالماء والزيت والتراب، إلا أن تختلف أنواعها[5].

وقولك: ضربته ضرب الأمير اللص، تقديره: ضربته ضربا مثل ضرب الأمير اللص؛ لأنك لا تفعل فعل غيرك[6]، فحذفت الموصوف وأقمت الصفة مقامه ثم حذفت المضاف وهو الصفة وأقمت المضاف إليه مقامه. وكل ذلك جائز، وقوله سبحانه: / ﴿ فَضَرْبَ الرِّقَابِ[7] ﴾ تقديره : فاضربوا الرقاب ضربا. [١١٦/أ]

---

(١) القرفصاء: هي أن يجلس على أليتيه ويلصق فخذيه ببطنه ويحتبي بيديه يضعهما على ساقيه، أو يجلس على ركبتيه منكبا ويلصق بطنه بفخذيه ويتأبط كفيه. القاموس ٣١٢/٢.

(٢) قال بذلك المبرد والسيرافي. انظر : الأصول ١٩١/١، وابن برهان ١٠٣/١، وابن يعيش ١١٢/١.

(٣) الأول هو رأي سيبويه ١٥/١، والفارسي في الإيضاح ١٦٨/١. وابن جني في اللمع ٤٩ وغيرهم.

(٤) انظر : الأصول ١٩١/١، واللمع ٤٩.

(٥) انظر : في ذلك : اللمع ٤٩.

(٦) قال الفارسي في الإيضاح ١٦٨/١ : «وإذا قلت: ضربته ضرب زيد عمرا، وضرب الأمير اللص، فالمعنى: ضربته ضربا مثل ضرب الأمير اللص، ولا يجوز انتصابه على حد: ضربته ضربا؛ لأني لا أفعل فعل غيري، ولكن قد أفعل مثل فعله».

(٧) سورة محمد ٤/٤٧ . وقد تقدمت الآية في ص ١٥٢ وأشرت هنا إلى وجه آخر في الآية ، وأحلت على بعض المراجع.

ويجوز تعريفه وتنكيره إلا أن يقع موقع الحال[1] نحو : جئت مَشْياً، أي ماشيا ، فإنه لا يكون إلا نكرة ؛ لأن الحال كذلك. «والأصل[2] في الحال» أن يكون بالصفات لا بالمصادر، ولكن الفعل المضارع يقع موقع الحال ثم حذف وناب مصدره عنه[3].

* * *

[المفعول به] :

فصل : المفعول به يذكر للبيان عمن وقع به الفعل، وقد ذكرنا أقسامه وأحكامه[4].

* * *

فصل : والمنادى مفعول به في المعنى؛ ولهذا قلنا[5]: إن أصل باب النداء

---

(١) شرح الجمل لابن بابشاذ ٣٠/أ.

(٢) في (ب) : والأصل نكرة الحال.

(٣) في المقتضب ٢٦٨/٣ : «واعلم أن من المصادر مصادر تقع في موضع الحال وتغني غناءه، فلا يجوز أن تكون معرفة لأن الحال لا تكون معرفة، وذلك قولك: جئتك مشيا». وقال في موضع آخر ٢٣٤/٣ : « . . . لأن المعنى جئته ماشيا، فالتقدير : أمشي مشيا». وعرض له مرة ثالثة في باب مستقل ٣١٢/٤. وممن عرض لهذا الأمر بأسلوب واضح ابن السراج في الأصول ١٩٥/١ بقوله : «واعلم أن في الكلام مصادر تقع موقع الحال فتغني عنها، وانتصابها انتصاب المصادر نحو قولك : أتاني زيد مشيا، فقولك: (مشيا) قد أغنى عن (ماش)، و (يمشي)».

(٤) سبق له الحديث عنه في مواضع متفرقة منها: من ص ١٦٥ ـ ١٧٢ عند حديثه عن المتعدي واللازم، ومنها من ص ٢٦٧ إلى ٢٨٠ عند حديثه عن الفاعل حيث دمج الحديث عنه وعن المفعول، ونص على ذلك في ص ٢٧٢.

(٥) سبق له الحديث عن باب النداء في ص ٣٤٩.

النصب، ونعتنا المبني منه، وعطفنا عليه، وأبدلنا منه بالنصب على الموضع، وذلك لأن حرف النداء وهو: (يا) ينوب مناب الفعل الذي هو (أُنادِي) ويسد مسده[1]، ولهذا أجازوا إمالته، ولهذا يستقل به وبالمنادى كلام ويقوم منهما جملة مفيدة، ولهذا أيضا تدخل لام الجر بينه وبين الاسم وتُعلقه به[2]، وذلك في باب الاستغاثة[3]، كقوله : يَالَلَّهِ يَالَلْمُسْلِمِيْن»[4].

* * *

[المفعول فيه] :

فصل إنما سمي المفعول فيه: ظرفا؛ لأن الظرف هو الوعاء / والأزمنة [١١٦/ب]

---

(١) سيبويه ١/١٤٧ ـ ٣٠٣ والمبرد في المقتضب ٤/٢٠٢، ٢/٣١٨ يريان أن المنادى منصوب بالفعل المتروك إظهاره، وقد نابت عنه (يا)، وقد نسب ابن يعيش ١/١٢٧ وغيره من المتأخرين إلى المبرد القول بأن (يا) نفسها هي التي عملت النصب. لكن كلام المبرد في هذين الموضعين يؤكد موافقته لسيبويه والجمهور في أن الناصب للمنادى إنما هو فعل لا يظهر نابت عنه (يا). أما الدينوري فلا أجزم بحمل كلامه على أحد الرأيين؛ فقد يكون يريد رأي سيبويه، وقد يكون مراده أن (يا) نابت عن الفعل (أنادي) في المعنى والعمل مجاراة لشيخه الواسطي، وبخاصة وأن كلامه هنا مشابه لقول الواسطي في شرح اللمع ١٥٦: «والعامل في المنادى (يا) وأخواتها، على الخلف من الفعل، والدليل على أنها تشبه الفعل إمالتهم لها، ونصبهم الحال عنها، وتعديتهم لها تارة باللام وأخرى بغير لام، وكل هذا يختص بالفعل». ولابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٧٤ ـ ٢٧٥ كلام قريب من هذا. وقد عرض ابن برهان ١/٢٧١ ـ ٢٧٢ لهذه المسألة بتفصيل جيد، وكأنه رجح أن يكون العمل لـ (يا) نفسها. ولابن السراج في الأصول ١/٤٠٥ كلام حول هذا الناصب لكني تأملته طويلا فلم يتبين لي مراده منه. وإن كان قد لاح لي على بعد أنه يرى أن العامل هو (يا) نفسها. إلا أني لا أجزم به .

(٢) أي تعلق الاسم بالحرف القائم مقام الفعل.

(٣) تقدم الحديث عن باب الاستغاثة في ص ٣٥٣ .

(٤) هذا القول ينسب لعمر بن الخطاب رضي الله عنه لما طعنه المجوسي، فقد صاح في المسلمين قائلا: (يالله يا للمسلمين) أو نحو ذلك. وقد وجدت النص منسوبا إلى عمر رضي الله عنه بصورته التي ورد بها عند الدينوري في كل من : (الكامل للمبرد ٣/٢٧١، والجمل ١٨٠ باريس، والأغاني ٤/٥٤). وورد بحذف (يا) الثانية هكذا : (يا لَلّه لِلمسلمين) في المقتضب ٤/٢٥٤، وحروف المعاني للزجاجي ٥٣، وورد في

[والأمكنة[1]] أوعية لأفعال المخلوقين لاتنفك عنها ولا تقع إلا فيها، ولذلك قُدر الـظرف بـ (في) وإذا كُني عنـه ظهرت (في) تقول: سرتُ اليوم، ثم تكني عنه فتقول: سرتُ فيه[2]، وإن لم تقدر (في[3]) بطلت الظرفية وصار كغيره من الأسماء.

والزمان: مرور الليل والنهار، وإن شئت قلت: هو معدود حركات الفلك[4]، وأسماء الزمان كلها يصح أن تقع ظروفا، معرفة كانت أو نكرة، ومبهمة كانت النكرة أو مؤقتة، وإن شئت مختصة.

والمكان: ما استُقِرّ فيه وتُصُرِّفَ عليه[5]، والظرف منه ما كان مبهما لاغير، وهو ماليست له حدود تحصره ولا نهايات تحيط به كالجهات الست، و (عند[6]) أعم منها لأنه يصلح لجميعها ولا يختص ببعضها.

* * *

<u>فصـــل</u>: وقد شبهوا المخصوص من المكان وهو ماله حدود تحصره ونهايات تحيط به كالدار والمسجد والبصرة وبغداد بالجثث والأشخاص كالرجل والفرس، فلهذا لم يجيزوا وقوعه ظرفا ولم يُعدّوا إليه من الأفعال / إلاَّ ما يَتعدَّى [إلـى[7]] المفعول به[8]. [١١٧/أ]

* * *

الجمل ١٦٧ بيروت هكذا: (يا لَلّه ويا لَلْمسلمين) بإثباتها وزيادة واو العطف. وأقدم كتاب وجدته فيه هو تاريخ المدينة لعمر بن شبة ٣/٨٩٤، ٨٩٩ ولكنه ورد فيه بنص مغاير هكذا: (يالَلْمُسْلمين).

(١) ليست في (ب).

(٢) انظر: ابن برهان ١/١٢٢، وشرح المقدمة ٢/٣٠٨.

(٣) في (ب): فيه.

(٤) انظر: كشاف اصطلاحات الفنون ٣/١٢٠ - ١٢٣.

(٥) شرح المقدمة ٢/٣٠٧.

(٦) انظر: المقتضب ١/٥١، ٣/١٠٣، ٤/٣٣٩ - ٣٥٣. وابن برهان ١/١٢٤.

(٧) ليست في (ب).

(٨) الإيضاح العضدي ١/١٨١، وشرح المقدمة ٢/٣٠٧.

فصـــل : وأما المبهم المقدر من المكان كـ (ميل[1]) و (فرسخ[2]) و (بريد[3]) فهو بمنزلة المؤقت من الزمان كـ (يوم) و (ليلة) و (شهر) و (سنة) فلهذا يصح وقوعه ظرفا، فتقول: سرت فرسخا، ومشيت ميلا، وعدوت بريدا[4].

* * *

[المفعول لـه] :

فصـــل : المفعول له : مصدر من غير لفظ الفعل المذكور معه، وهو مقدر[5] باللام فيذكر لعذر الفعل، وغرضه، وعلته[6]، وسبب وقوعه[7]، وما حدث من أجله، كقوله تعالى : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ[8] ﴾

تقديره: لِحَذَر الموت، قال الشاعر :

[٦١]- يَكَـادُ يُمْسِكُـه عِرْفَـانَ رَاحَتِـهِ   رُكْـنُ الحَـطِيْم إذا ما جاء يَسْـتَلِمُ[9]

أي لعرفان راحته، والمفعول له يكون معرفة ونكرة، قـال الشاعر :

---

(١) الميل : «مقياس للطول قدر قديما بأربعة آلاف ذراع، وهو الميل الهاشمي، وهو بري وبحري؛ فالبرى يقدر الآن بما يساوى ١٦٠٩ من الأمتار، والبحري بما يساوى ١٨٥٢ من الأمتار». المعجم الوسيط ٢/٨٩٤.

(٢) الفرسخ : «مقياس قديم من مقاييس الطول يقدر بثلاثة أميال». المعجم الوسيط ٢/٦٨١.

(٣) البريد: قيل مسافة فرسخين، وقيل أربعة فراسخ، هكذا يرد في كتب اللغة بما يشبه التناقض، يقول ابن منظور في اللسان (برد): «والبريد : فرسخان، وقيل ما بين كل منزلين بريد. . . وفي الحديث: لا تقصر الصلاة في أقل من أربعة برد، وهي ستة عشر فرسخا [أي أن كل بريد أربعة فراسخ] والفرسخ ثلاثة أميال، والميل أربعة آلاف ذراع والسفر الذى يجوز فيه القصر أربعة برد وهي ثمانية وأربعون ميلا بالأميال الهاشمية التي في طريق مكة».

(٤) المقتضب ٤/٣٣٥، والإيضاح العضدي ١/١٧٩.

(٥) في (ب) مصدر.

(٦) شرح المقدمة ٢/٣٠٨.

(٧) الواو ليست في (ب).

(٨) سورة البقرة ٢/١٩، وانظر: الجمل ٣٢٠، وشرح المقدمة ٢/٣٠٨.

(٩) هذا البيت من البسيط ينسب لعدة شعراء؛ فقد ورد ضمن قصيدة للفرزدق يمدح فيها زين العابدين علي بن

[٦٢]ـ وَأَغْفِرُ عَوْراءَ الكَرِيْمِ آدِّخَارَهُ   وأُعْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيْمِ تَكَرُّمَا[1]

أي لادخاره، وَلِتَكَرّم، فـ (ادخاره) معرفة، و (تكرم) نكرة.

[المفعول معه] :

فصل : المفعول معه يذكر للبيان عما صحب الشيء وقارنه، وتلزمه الواو التي بمعنى (مع)؛ لأن الأصل / في ذلك مع[2]. والفعل يتعدى معها إليه فينصبه[3]؛ [١١٧/ب]

الحسين وهي في ديوانه ٢/١٧٨، والأغاني ١٤/٧٦، وأمالي المرتضى١ /٦٨، وزهر الآداب ١/ ٦٥ وغيرها، وهو الأرجح والأثبت، وربما نسب لغير الفرزدق، والسبب في ذلك أن هناك عدة شعراء لهم قصائد ميمية مشابهة لهذه القصيدة في وزنها وقافيتها وغرضها، فيحصل الخلط من بعض الرواة بين أبيات هذه القصائد، ومن هذه القصائد قصيدة الحزين بن سليمان الكناني في عبدالله بن عبدالملك بن مروان (كما في الأغاني ١٤/٧٤). وقصيدة كثير بن كثير السهمي في محمد بن علي بن الحسين بن علي رضي الله عنهم (كما في المؤتلف ٢٥٦). وقصيدة داود بن سلم في قثم بن العباس، وقيل بل قالها مولى قثم فيه واسمه خالد بن يزيد، وقيل بل قالها داود في علي بن الحسين وليس في قثم (كما في الأغاني). وقصيدة اللعين المنقري في علي بن الحسين (كما في زهر الآداب ١/٦٧). ووردت بعض هذه الأبيات في شرح الحماسة للتبريزي ٤/٨٢ منسوبة للحزين وللفرزدق، ووردت في شرح الحماسة للمرزوقي ٤/ ١٦٢١ منسوبة للفرزدق، ووردت بعض هذه الأبيات في العمدة ٢/١٣٨ منسوبة إلى الأربعة المتقدمين : الفرزدق، والحزين، وداود، واللعين، وكذلك ورد في زهر الآداب، ومن يقرأ هذه القصائد في هذه الكتب يرى العجب في كيفية دخول هذه الأبيات بعضها في بعض وأحسن من محص الأمر في ذلك صاحب الأغاني. وانظر ـ غير ما تقدم :ـ الحيوان ٣/١٣٣، والخصائص ٣/١٤٦.

(١) بيت من الطويل لحاتم الطائي (٠٠ ـ ٤٦ق هـ) وهو: أبو عدي حاتم بن عبدالله بن سعد بن الحشرج الطائي القحطاني، فارس شاعر جواد جاهلي، من شمال نجد، زار الشام فتزوج ماوية الغسانية، ومات في جبل ببلاد طي اسمه (عوارض) وقبره عليه. (انظر: الشعر والشعراء ١/٢٤٧، والأعلام ٢/١٥١). وفي البيت روايات منها : (اصطناعه) بدل: ادخاره. (وأصفح) بدل: وأعرض. (ذات اللئيم) و(ذنب اللئيم) بدل: شتم اللئيم.

وانظر البيت في: ديوانه ٨١ (صادر)، وسيبويه ١/١٨٤ ـ ٤٦٤، والنوادر ٣٥٥، ومعاني الفراء ٢/٥، ومعاني الأخفش ١/١٦٧، والمقتضب ٢/٣٤٨، والأصول ١/ ٢٥٠، والجمل ٣١٩، واللمع ٥٩، والتبصرة ١/٢٥٥، والحلل ٣٧٩، والعيني ٣/٧٥، والخزانة ١/٤٩١.

(٢) في (ب): المعا

(٣) هذا رأي البصريين، والكوفيون يرون أنه منصوب على الخلاف، وهناك رأي للأخفش ورأي للزجاج. انظر : الإنصاف (م ٣٠).

لأنهـا ليست بحاجز حصين، وهذا الباب عندنا موقوف على السماع[1]، قال الله تعالى : ﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاءَكُم [2]﴾ والتقدير: مع شركائكم لأن العطف لا يصح هاهنا[3]، وقال قوم[4]: إنّـه منصوب بإضمار فعل، كأنه قال : واجمعوا[5] شركاءكم، والأول أقوى، وقد قرأ يعقوب[6]: (وَشُرَكَاؤُكُم) بالرفع[7] عطفاً على موضع الواو من قوله : (فأجمعوا).

---

(١) الجمهور يجعلونه مقيسا، أما حمله على السماع فينسب للأخفش كما في: الإيضاح العضدي ١/١٩٥، والأشموني ٢/١٤١، وعكس ابن بابشاذ الأمر في شرح الجمل ٢٣٠/ فنسب القياس للأخفش، وتبعه في ذلك ابن يعيش ٢/٥٢. وانظر: شرح الإيضاح للعكبري ١٢٦/ب، وشرح ألفية بن معطي لابن القواس ١/٥٨٨.

(٢) سورة يونس ١٠/٧١.

(٣) لأن العامل لا يصلح تسليطه على الشركاء من حيث المعنى. انظر : الإيضاح العضدي ١/١٩٤، ويقول ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٠٩ موضحا ذلك: «وإنما لم يكن (الشركاء) معطوفين على (الأمر) لأن العرب تقول: أجمعت أمري وجمعت شركائي، فلو كان معطوفا على (الأمر) لصار التقدير : أجمعوا أمركم وأجمعوا شركاءكم، وهذا خلاف اللغة المستقرة».

(٤) يريد بذلك الفراء ومن تابعه، فقد اختار الفراء في معانيه ١/٤٧٣ أن يكون (شركاءكم) منصوبا بإضمار فعل يناسبه على حد قوله: علفتها تبنا وماء باردا، لكن الفراء لم يقدر الفعل كتقدير الدينوري: (واجمعوا) وإنما قدر : (وادعوا) وقد نسب مكي في المشكل ١/٣٨٧ ذلك إلى الكسائي والفراء. وقد ذكر هذين الوجهين الفارسي في الإيضاح ١/١٩٤، وابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ٢٣٠/أ وزاد عليهما وجها ثالثا وهو: أن العامل فيهما (أجمعوا) لمقاربة ما بين (أجمعت و (جمعت). وقد رجح الوجه الأول وهو المفعول معه، كما فعل الدينوري. وقد زاد عليهم في التفصيل مكي في المشكل ١/٣٨٦ فذكر عدة أوجه، ونسب القول بالمفعول معه إلى الزجاج.

(٥) في (أ) فاجمعوا.

(٦) هو : يعقوب بن إسحاق بن زيد الحضري البصري (١١٧ ـ ٢٠٥هـ) ، أحد القراء العشرة، ولد ومات في البصرة، وكان إمامها ومقرئها، أخذ عن سلام ومهدي بن ميمون والكسائي وأبي عمرو وحمزة، وأخذ عنه : زيد بن أخيه، وروح بن عبد المؤمن، وأبو حاتم وغيرهم كثير. له من المصنفات : (الجامع) و (وجوه القراءات) و (وقف التمام). انظر : (غاية النهاية ٢/٣٨٦، والأعلام ٩/٢٥٥).

(٧) قرأ بالرفع: يعقوب من العشرة ، والحسن البصرى وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق وأبو =

واختصت (الواو) بذلك لما بينها وبين (مع) من التقارب في المعنى، وذلك أن معنى (مع) المصاحبة والمقارنة، ومعنى (الواو) العطف أو[1] الجمع ولكن الحروف لاتضاف[2]، ومن أبيات هذا الباب :

[٦٣]- فَكُونُوا أَنْتُمُ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الكُلْيَتَيْنِ مِنَ الطِّحَالِ[3]

أي : مع بني أبيكم.

عبدالرحمن وسلام، وتوجيه هذه القراءة كما ذكر الدينوري. وحسن العطف على الضمير لوجود الفصل بالمفعول به.

انظر في ذلك: معاني الفراء ١/٤٧٣، ومشكل مكي ١/٣٨٨، وشرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ٢٣٠/ب، والبحر المحيط ٥/١٧٩، والنشر ٢/٢٨٦، والإتحاف ٢٥٣.

هذا وقد ذكر أبو حيان وغيره في الآية قراءتين تخرجانها عما نحن فيه: إحداهما في الفعل (أجمعوا) فقد قرىء : (فاجمعوا) من الجمع. والثانية : (وشركائكم) بالجر.

(١) كذا في النسختين (أو)، والأحسن أن توضع (الواو) مكانها.

(٢) أي: أن (الواو) حرف. والحروف لا تضاف، فهذا فرق بينها وبين (مع).

(٣) بيت من الوافر، متداول لكنه مجهول القائل، وهو من شواهد سيبويه ١/١٥٠، ومجالس ثعلب ١/١٠٣، والأصول ١/٢٥٤، والتبصرة ١/٣٥٨، وابن يعيش ٢/٤٨ ـ ٥٠، وشرح قطر الندى ٢٣٣ (وقد ذكر محققه أن عجز هذا البيت ورد في كلمة للأقرع القشيري)، والهمع ١/٢٢٠، والعيني ٢/١٠٢.

(بـــاب الحـــال)

الحال : وصف هيئة الفاعل أو المفعول به ، ولها ستة شروط وهي :

أن تكـون نكـرة ، مشتقـة ، ومقدرة بفي ، بعد معرفة ، ويتم / الكلام دونها ، ومنتقلة[1] . فإن لم تكن منتقلة كانت مقدرة أو موطئة أو مؤكدة ، وعلى كل واحد من هذه الشروط الستة اعتراض ، والأصول تعين على التخلص منها والانفصال عنها[2] . [١١٨/أ]

* * *

[تقدم الحال على عاملها] :

فصــل : ويجوز تقدمها على العامل إن كان فعلا لتصرفه[3] ، ولا يجوز تقدمها عليه إن كان غير فعل لعدم تصرفه كالظرف وما جرى مجراه من جار ومجرور وأسماء الإشارة أو حرف التنبيه[4] ، ويجوز الفصل بها بين حرف التنبيه وبين اسم الإشارة إذا كان العامل حرف التنبيه ؛ لأنها تكون بعد العامل ، كقولك : ها قائما ذا زيد[5] .

---

(١) الشروط الستة موجودة بنصها في شرح المقدمة ٢/٢١٢ .

(٢) أي : أن قواعد النحو ومخارجه تعين على الخروج من هذه الاعتراضات .

(٣) هذا الكلام محل خلاف بين البصريين والكوفيين ؛ وما ذكره الدينوري هو رأي البصريين فهم الذين يجيزون تقـدمهـا على العامل إن كان فعلا لتصرفه ، من غير نظر لصاحب الحال هل هو ضمير أو اسم ظاهر ، أما الكوفيون فلا يجيزونه إلا إذا كان صاحب الحال ضميرا نحو ؛ راكبا جئت ، فلو كان اسما ظاهرا نحو : راكبا جاء زيد ، فهو ممنوع عندهم . وقد عرض لهذا الخلاف ابن السراج في الأصول ١/٢٦٠ ، وأفرد له صاحب الإنصاف المسألة الحادية والثلاثين ١/٢٥٠ .

(٤) انظر : سيبويه ١/٣٧٧ ، والمقتضب ٤/١٧٠ ـ ٣٠٠ ، وهذه المسألة ـ أيضا ـ لم تنج من الخلاف فقد ذكر المرادي في شرح الألفية ٢/١٥٧ فيها أربعة مذاهب .

(٥) فإن كان العامل في المثال (ذا) لم يجز؛ لأن الحال متقدمة عليها . انظر : شرح المقدمة ٢/٣١٤ .

(بـــاب التميـــيز)

التمييز : تفسير المبهم من المقادير وغيرها .

والمقادير أربعة : معدود، وموزون، ومكيل، وممسوح . أو مقدر بالممسوح . ولا يكون التمييز إلا جنسا، نكرة، مقدراً بـ (من)، ولهذا يكون واحدا في اللفظ كثيرا في المعنى .

ولك أن تقول : التمييز تخليص الأجناس بعضها من بعض[1] .

وهو ينقسم أربعة أقسام[2] :

منه ما يقع بعد النون، كقولك : عندي رطلان / زيتا، وعشرون رجلا، كذلك إلى تسعين . [١١٨/ب]

ومنه ما يقع بعد التنوين، كقولك : عندي قفيزٌ بُرّاً، وثلاثة أرطالٍ زيتا، وخاتمٌ حديداً، وإن شئت قلت : خاتمٌ حديدٌ، على النعت ، وإن شئت : خاتمُ حديدٍ، على الإضافة .

ومنه ما يكون بعد المقدر بالتنوين وهو أحد عشر إلى تسعة عشر[3]، إلا اثني عشر .

ومنه ما يقع بعد تمام الكلام، كقولك : تفقأ زيد شحما، وهذا الضرب يكون منصوبا في اللفظ مرفوعا في المعنى ؛ لأنه منقول عن معنى الفاعل، وتقديره : تفقأ الشحم من زيد، وكذلك : لله دره فارسا .

ومن المقدر بالممسوح قولهم : مافي السماء قدر راحة سحابا . ومن المبهم المقدر بالتنوين الراجع إلى الموزون أو الممسوح قولهم : على التمرة[4] مثلها زُبْداً[5] .

---

(١) هكذا عرفه ابن جني في اللمع ٦٤ .

(٢) هذه القسمة موجودة في شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١٧٣/أ، وفي شرح المقدمة ٢/٢١٥ .

(٣) لأن أصله : واحد وعشرة، تسعة وعشرة، انظر : شرح المقدمة ٢/٣١٩ .

(٤) في (ب) ، الثمرة. (٥) التنوين المقدر المشار إليه في المثال ذهبت به الإضافة في كلمة (مثلها) .

[الفرق بين الحال والتمييز] :

فصـــل : والحـال والمنصـوب على التمييز يتفقـان في رفع الإبهام بهما وفي تنكيرهما، ولهذا لا يضمران ومن هاهنا رددنا على من زعم[1] أن خبر كان والمفعول الثـاني من (ظننت) منصـوبان على الحال، بأنهما قد يقعان مضمرين والمضمر معرفة[2] / والحال لا تكون إلا نكرة، وأيضا فلا دلالة في المضمر على الفعل ولهذا لم يضمر المصدر[3]. [١١٩/أ]

ويختلفان في :

أن هذا جنس وتلك مشتقة.

وهذا منه مايتم الكلام دونه وتلك ليس منها ما هو كذلك.

وهـذا لا يجـوز تقـدمـه على عامله؛ لأنه تفسير وتبيين، ولأنه فاعل في المعنى ـ والفاعل لا يتقدم على فعله ـ ولأن نَقْلَه عن إعراب الفاعل إلى إعراب المفعول اتساع، وتقديمه على الفعل اتساع، والاتساع بعد الاتساع مرفوض، وقد أجاز ذلك المازني[4]، واستشهد بقول الشاعر:

---

(١) هم الكوفيون، وهذه إحدى مسائل الخلاف بينهم وبين البصريين ، وهي المسألة (١١٩) في الإنصاف ٨٢١/٢.

(٢) قال الفارسي في الإيضاح ٢٠١/١ : « . . . فقول من ذهب إلى أن خبر كان، والمفعول الثاني من ظننت أحوال، فاسد؛ لأنه قد يقع مضمرا في نحو: كنته، وظننته إياه».

(٣) انظر الإيضاح العضدي ٢٠٠/١.

(٤) وتبعه فيه المبرد في المقتضب ٣٦/٣، وقد نصَّ المبرد على أن هذا هو رأي المازني، وأن سيبويه لا يجيزه، وممن نسب هذا الرأي إلى المازني والمبرد: ابن السراج في الأصول ٢٧٠/١، وابن جني في الخصائص ٣٨٤/٢ (وله فيه كلام جيد سأورده بعد قليل عند الحديث عن رواية البيت)، وصاحب الإنصاف ٨٢٨/٢ (المسألة ١٢٠) وقد ذكر أن بعض الكوفيين يجيزون ذلك، ولعله يقصد الكسائي فقد نسب المرادي في شرح الألفية ١٨٦/٢ هذا الرأي إليه مع الجرمي والمازني والمبرد، وتابعه في النسبة لهؤلاء الأربعة الأشموني ٢٠٢/٢.

[٦٤]- . . . . وَمَاكَانَ نَفْسَاً بِالْفِرَاقِ يَطِيْبُ[١]

وقال أبو اسحاق الزجاج: [الرواية[٢]]: (وماكان نفسي بالفراق تطيب[٣])

وتلك يجوز تقدمها على عاملها إذا كان فعلا.[٤].

وهـذا مقـدر بـ (من)، وتلك مقـدرة بـ (في)؛ لأنها مشبهة بالظرف من الزمان، تقول: جاء زيد راكبا، والتقدير: جاء زيد في حال ركوبه أو وقت ركوبه، ولهذا عمل فيها معنى الفعل إلا أنها لا تتقدم عليه[٤] كما يتقدم الظرف اتساعا؛ لأنها في الأصل مفعـول صحيح[٥]، والفعـل المحض إذا / تأخر ضعف عمله، فجدير أن يكون [١١٩/ب] المعنى إذا ذاك أضعف فلا تعمله أصلا.

(١) عجز بين من الطويل مختلف في نسبته؛ فقيل: للمخبل السعدي، وقيل: لأعشى همدان (وهو في ديوانه ٧٥ مفردا)، وقيل: لمجنون ليلى، وصدره:

أتهجر سلمى للفراق حبيبها . . . .

ويروى: (ليلى) بدل سلمى، ولعله بسبب هذه الـرواية نسب لمجنـون ليلى. وانـظر: سيبويه ١٠٨/١ (الحـاشية)، والمقتضب ٣٧/٣، والأصـول ٢٧١/١، والجمـل ٢٤٣، والإيضـاح العضـدي ٢٠٣/١، والخصائص ٣٨٤/٢، والتبصرة ٣١٩/١، وابن برهان ١٤١/١، وشرح المقدمة ٣١٨/٢، والحلل ٣٣١، والإنصاف ٨٢٨/٢، وابن يعيش ٧٣/٢، والعيني ٢٣٥/٣.

(٢) زيادة من (ب).

(٣) انظر: الإيضاح العضدي ٢٠٣/١، والخصائص ٢٨٤/٢ وفيه يقول ابن جني: «ومما يقبح تقديمه الاسم المميز وإن كان الناصبه فعلا متصرفا، فلا نجيز: شحما تفقأت، ولا عرقا تصببت، فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول المخبل: أتهجر ليلى . . . . الخ. فنقابله برواية الزجاجي وإسماعيل بن نصر وأبي إسحاق أيضا: (وما كان نفسى بالفراق تطيب)، فرواية برواية والقياس من بعد حاكم . . . .». وقال ابن برهان ١٤١/١: «وأصحابنا يروونه: (وما كان نفسي بالفراق تطيب)، وبالتاء، وهكذا رأيته بخط أبي سعيد السكري في ديوانه» انتهى». وقوله: (بالتاء)، أى في الفعل: (تطيب). وقوله (في ديوانه): لا أدري هل يريد به ديوان المخبل السعدي، أو ديوانا للسكري يجمع فيه ما يروق له من الشعر، أو ديوان أحد الشعراء الذين نسب لهم البيت غير المخبل.

(٤) سبقت الإشارة إلى الخلاف الوارد في هذه المسألة عند الحديث عنها في باب الحال. ص ٤١٩.

(٥) ما ذكره الدينوري من أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين الحال والتمييز، ليس شاملا لكل الأوجه الواردة في ذلك، وقد أوجز الأشموني ٢٠٢/٢ أوجه الاتفاق في خمسة أوجه، وأوجه الاختلاف في سبعة، وسردها كلها باختصار.

ومن الدليل على أن المميز قد يكون كثيرا في المعنى وهو واحد في اللفظ قوله سبحانه :

﴿ فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسا [1]﴾

أي أنفسا.

* * *

[(كم) الاستفهامية والخبرية] :

فصـــل : (كم) الاستفهامية ينتصب ما بعدها على التمييز؛ لأنها بمنزلة عدد فيه نون أو تقدير تنوين، تقول: كم رجلا عندك، والتقدير: أحد عشر رجلا عندك. وكذلك إلى تسعة وتسعين[2].

و (كم) الخبرية - لأنها للتكثير - تكون بمنزلة (مائة) ونحوها ولهذا ينجر مابعدها بالإضـافـة ويُوحَّد وقد يجمع على القياس المتروك[3]، وقد قرىء : ﴿وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلاَثَمِائَة سِنِيْنَ[4]﴾ .

وقد ينصب على أن تكون (كم) بمنزلة عشرين ونحوها[5]، وأقوى ماكان النصب مع الفصـل[6] ؛ لأن المضـاف إليه من تمام المضاف فلا يفصل بينهما بشيء. وقد أجازوا الجر مع الفصل على إضمار (من[7]).

---

(١) سورة النساء ٤/٤. وانظر، الأصول ١/٢٦٩، ٢٧٤، والإيضاح العضدي ١/٢٠٤، والبحر المحيط ٣/١٦٧.

(٣) المقتضب ٣/٥٥، والأصول ١/٣٨٣.

(٣) المقتضب ٣/٦٥، والأصول ١/٣٨٦.

(٤) سبق للدينوري أن استشهد بهذه الآية على قراءة الإضافة - أيضا - ص ٣٨٢، وقد أشبعت الحديث عنها هناك.

(٥) ذكر سيبويه ١/٢٩٣ أن النصب بها لغة لبعض العرب. وانظر المقتضب ٣/٦٠.

(٦) سيبويه ١/٢٩٥، والمقتضب ٣/٦٠،

(٧) يريد بذلك : الكوفيين فهم الذين يجيزون الجر مع الفصل - في السعة - ويرون أن الجار (من) المضمرة،

وتقول في الاستفهامية: كم مالك ؟ وكم عبيدك؟، تقديره: كم دينارا مالك، وكم نفسا عبيدك[1]، / ويجوز مثل هذا التقدير في الخبرية. [١٢٠/أ]

وتقول: كم رجلٍ[2] جاءك، حملا على لفظ (كم[3])، وكم رجلٍ جاءوك[4]، حملا على معناها[5]، وفي التنزيل الكريم: ﴿ وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِيْ السَّمٰوَاتِ لَا تُغْنِيْ شَفَاْعَتُهُمْ شَيْئاً[6] ﴾

وفيه: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتاً أَوْ هُمْ قَائِلُوْنَ[7]﴾.

* * *

[تذكير العدد وتأنيثه] :

فصـــل : العدد كله مؤنث إلا أنه من الثلاثة إلى العشرة للبسيطة يلحقه مع المذكر علامة التأنيث وهي (التاء) لأنه يكون بمنزلة مؤنث فيه علامة، ومع المؤنث لا يلحقه

أما البصريون فلا يجيزون الجر مع الفصل إلا في ضرورة الشعر، وليس الجار عندهم (من) المقدرة، وإنما الجار هو (كم) كما يقول صاحب الإنصاف ٣٠٧/١ ـ لأنها عندهم بمنزلة عدد يضاف إلى ما بعده ـ انظر: سيبويه ٢٩٥/١ ـ ٢٩٦، والمقتضب ٦١/٣، والإنصاف ٣٠٣/١ (المسألة ٤١) وفيه بسط لحجج الطرفين وترجيح لمذهب البصريين.

(١) المقتضب ٥٦/٣.

(٢) في (أ): رجلٌ.

(٣) الأحسن أن يقال: حملا على لفظ تمييز (كم) ـ انظر: الأصول ٣٩٢/١.

(٤) في (أ) جاءك.

(٥) حديث الدينوري هنا مطابق لما في الأصول ٣٩٢/١، بما في ذلك الاستشهاد بالآيتين التاليتين.

(٦) سورة النجم ٢٦/٥٣، وقد جاء مميز (كم) مفردا وهو (ملك)، وورد الحديث عليه مجموعا في قوله (شفاعتهم) مراعاة لمعنى (كم). انظر معاني الفراء ٩٩/٣، والأصول ٣٩٢/١.

(٧) سورة الأعراف ٤/٧، وهذه الآية اجتمع فيها الأمران؛ فقد روعي لفظ مميز (كم) وهو (القرية) في قوله: (أهلكناها) و (فجاءها)، وروعي معنى (كم) في قوله. (أوهم قائلون). انظر معاني الفراء ٣٧٢/١، وابن السراج حينما استشهد بالآية اكتفى فيها بما يفيد مراعاة اللفظ فقطعها عند قوله تعالى: (بياتا) ولم يأت بقوله (أوهم قائلون) كما فعل الدينوري.

لأنه بمنزلة مؤنث لا علامة فيه[1]، قال الله سبحانه : ﴿ سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُوْما[2] ﴾ وإنما كان كذلك لعلة المعادلة[3].

* * *

[تعريف العدد] :

فصـــل : ولمـا كان المضـاف يتعـرف بإضافتـه إلى المعرفة كان تعريف العدد المضاف إلى جنسه بتعريف المضاف إليه لا بتعريفه[4]، كقول الشاعر :

[٦٥] - . . . . فَسَـمَـا فَأَدْرَكَ خَمْـسَـةَ الأَشْـبَـار[5]

/ وقول الآخر : [١٢٠/ب]

[٦٦] - . . . . ثَلَاثُ الأَثَـافِي وَالـرُّسُـوْمُ الـبَـلَاقِـعُ[6]

---

(١) الجمل ١٢٥.

(٢) سورة الحاقة ٦٩/٧، وانظر : المقتضب ٢/١٥٧، والجمل ١٢٥.

(٣) لم يفض الدينوري - كغيره من العلماء - في استنباط العلل لذلك، انظر، شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١٠١/أ.

(٤) انظر : المقتضب ٢/١٧٥، والجمل ١٢٩. وهذا هو رأي البصريين ، أما الكوفيون فيجيزون دخول (أل) المعرفة على الطرفين فتقول عندهم : الخمسة الأشبار ونحوها. انظر الخلاف في : شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١٠٥/أ، وابن يعيش ٢/١٢١ - ١٢٢.

(٥) عجز بيت من الكامل للفرزدق من قصيدة في ديوانه ١/٣٠٥ يمدح بها يزيد بن المهلب، وصدر البيت:

مازال مذ عقدت يداه ازاره . . . .

ومعنى قولـه : (أدرك خمسـة الأشبار) كناية عن بلوغه الغاية في الفضل، أو كناية عن أنه تأهل لحمل السيف؛ لأن خمسـة الأشبـار هي غاية ما يكـون عليه السيف من الطول. أو نحو ذلك مما هو حول هذا المعنى . وذكر ابن السيد في الحلل ١٧٥ معنيين آخرين غير ما ذكرت، وخبر (مازال) ليس في هذا البيت وإنما هو مطلع البيت الذى يليه وهو قوله :

يدني خوافق من خوافق تلتقي . . . .

والبيت من شواهد : المقتضب ٢/١٧٦ (وروايته : ودنا فأدرك) والجمل ١٢٩ والتكملة ٢/٦٩، وإصلاح المنطق ٣٠٣، والحلل ١٧٥، والفائق ١/٧٧، وابن يعيش ٢/١٢١، والعيني ٣/٣٢١.

(٦) عجز بيت من الطويل لذى الرمة (٧٧ - ١١٧هـ) وهو أبو الحارث غيلان بن عقبة بن نهيس بن مسعود العدوي

ولما لم يجز أن يكون التمييز إلا نكرة دخل حرف التعريف على العدد المُمَيَّز بالواحد المنصوب في نفسه كقولك: ما فعل الأحد عشر رجلا[1].

وتقـول : عندي ثلاث من البط ذكور، وتؤنث حملا على المعنى ولو أضفت لذكّرت حملا على اللفظ فقلت : عندي ثلاثة ذكور من البـط[2].

وفي هذا الباب أيضا أعني باب التمييز معارضات ومطالبات ولها وجوه ومخارج، والتشاغل بها يخرج معه الكتاب عن حَدّه، وفيما بيناه من جُمله وعقوده كفاية لمن وفق لرشده.

= من مضر، من فحول شعراء الطبقة الثانية في عصره، أكثر شعره تشبيب وبكاء أطلال، كانت إقامته بالبادية، ويرد اليمامة والبصرة كثيرا، اشتهر بحب مية المنقرية. (انظر: الشعر والشعراء ١/٥٣١، والأعلام ٥/٣١٩) من قصيدة في ديوانه ٤٢٢ (المكتب الإسلامي). ومعنى (البلاقع): الخالية المقفرة، وصدر البيت:

وهل يرجع التسليم أو يكشف العمى ... ...

ويروى: (أو يدفع البكا) بدل : (أو يكشف العمى)، كما يروى (الديار) بدل : (الرسوم). والبيت من شواهـد: المقتضب ١٧٦/٢، الجمـل ١٢٩، التكملة ٦٩/٢، إصـلاح المنـطق ٣٠٣، المخصص ١٠٠/١٧، الحلل ١٧٠، الفائق ٧٧/١، ابن يعيش ١٢٢/٢. والهمع ١٥٠/٢، العيني ٤٧٧/٢، الخزانة ١٠٣/١.

(١) هذه ـ أيضا ـ مسألة خلافية، وما ذكره الدينوري هو رأي البصريين، أما الكوفيون والأخفش فيجيزون تعريف الصدر والعجز، وهناك فريق ثالث يجيز تعريف الثلاثة؛ الصدر والعجز والتمييز.

انظر : المقتضب ١٧٦/٢، والجمل ١٣٠، وشرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١٠٥/ب (وفيه نص على أصحاب هذه المذاهب الثلاثة)، والإنصاف ٣١٢/١ (المسألة ٤٣) وفيه إيضاح لحجج الكوفيين والبصريين ومناقشتها وترجيح لمذهب البصريين.

(٢) هذا المثال بعينه في الجمل ١٣٣.

(بـــاب الاستثنـــاء)

الاستثناء: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول، وإن شئت قلت : إخراج بعض من كل[1].

وأصل باب الاستثناء النصب ، تقول: قام القوم إلا زيداً، تريد: أَستثنى زيدا عند المبرد[2].

والرأي الصحيح أن الفعل / هو العامل للنصب[3] و (إلّا) قَوَّته على التعدي كما كانت (الواو) التي بمعنى (مع) الظرفية في باب المفعول معه[4] ـ ليس في الحروف ما يفعل ذلك غيرهما ـ إلا أن (الواو) تُقوي الفعل الصريح حسب، و (إلا) تُقوي معنى الفعـل أيضـا، تقول: كلهم في الدار إلا زيدا، ولا تقول: زيد في الدار وعمرا، تريد مع عمرو. [١٢١/أ]

والحرفُ المختص بالاستثناء (إلّا)، وغيرها مما يستثنى به محمول عليها ومردود في المعنى إليها، وجملتها مع (إلا) أحد عشر[5] :

---

(١) انظر : ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٢١، وفي شرح الجمل الورقة ١٦٤/ب.

(٢) انظر : المقتضب ٤/٣٩٠، والكامل ٢/٨٩. فالناصب عند المبرد فيهما هو الفعل (أستثني) الذى دلت عليه (إلا)، وقد اضطرب العلماء في فهم رأي المبرد ـ على الرغم من وضوحه في كتابيه ـ وحمله بعضهم مالم يقله، وانظر: ما كتبه الشيخ عضيمة ـ رحمه الله ـ في حاشية.المقتضب ٤/٣٩٠ ـ ٣٩١.

(٣) هذا مايراه جمهور البصريين وسيبويه ١/٣٦٠ ـ ٣٦٩، والمسألة فيها خلاف مشهور على أربعة أقوال: أحدهما: للجمهور والثاني: للمبرد (وقد ذكرهما الدينوري) والثالث: للكسائي، والرابع: للفراء. وقد ذكر هذه الآراء الأربعة مفصلة منسوبة إلى أصحابها ـ مع المناقشة وترجيح مذهب جمهور البصريين ـ كل من : ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٦٥/أ، وصاحب الإنصاف ١/٢٦٠ (م ٢٤) ، وغلط الواسطي ٩١ في الرد على المبرد، وحكى عن الفارسي خمسة أوجه تؤكد فساد رأيه. كما رد عليه ـ أيضا ـ ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٢٢.

(٤) انظر : الإيضاح العضدي ١/٢٠٥، وشرح المقدمة ٢/٣٢٢.

(٥) المشهـور لدى جمهور العلماء أنها عشر أدوات، لكن الدينوري تابع الزجاجي في إدخال (إلا أن يكون) =

فمنها (غير) وحكمها في نفسها حكم ما بعد (إلا)[1]، وينجر ما بعدها بالإضافة. ومنها (سوى) وحكمها أن ينجر ما بعدها أيضا بالإضافة، وفيها ثلاث لغات: (سِوى[2]) و (سُوى[3]) و (سَواء[4]).

و (سِوى[5]) ظرف لوقوعها في صلة الذي[6]، كقولك: الذي سوى زيد في الدار. ومنها (حاشى) و (خلا) و (عدا) و (ما خلا) و (ماعدا)، وقد ذكرنا [أحكام[7]] هذه الخمسة[8].

[١٢١/ب] ولا يجوز في / (ماخلا) و (ماعدا) إلا النصب، لأن (ما) فيهما مصدرية[9]، والجر لا يكون بالفعل.

ومنها (ليس) و (لا يكون) وحكمهما أن يضمر الاسم فيهما دائما، وينصب الخبر على الاستثناء، تقول: قام القوم ليس زيدا، ولا يكون زيدا، تريد: ليس بعضهم ولا يكون بعضهم زيدا[10]، إلا أن هذا المضمر لا يجوز إظهاره وأنت تريد

= ضمنها، فصارت بها إحدى عشرة، وسأناقش هذا الأمر في موضعه بعد قليل بإذن الله.

(١) وبين البصريين والكوفيين خلاف حول بنائها، انظر: الإنصاف (م ٣٨).

(٢) في (ب): سوا.

(٣) في (ب): سوا.

(٤) انظر لغاتها في: الجمل ٢٣٠، وابن يعيش ٢/٨٣.

(٥) في النسختين: (سوا)، والصواب عندي ما أثبته.

(٦) هذا ما يراه البصريون كما في سيبويه ١/١٣، ٢٠٣، والمقتضب ٤/٣٤٩، ويرى الكوفيون جواز وقوعها اسما. وهذه من مسائل الخلاف. انظر: الإنصاف (م ٣٩) ١/٢٩٤، وابن يعيش ٢/٨٣.

(٧) ليست في (ب).

(٨) تقدم ذلك في حروف الجر ص ٣٧٠ - ٣٧١.

(٩) ذكر الدينوري مثل هذا الكلام في ص ٣٧٣، وأشرت هناك في الحاشية إلى أنه قد روي عن الكسائي والجرمي والفارسي وابن جنى والربعي، الجر بهما على زيادة (ما). انظر: الجنى الداني ٤٣٦، والمغني ١٧٩، والهمع ١/٢٣٣.

(١٠) هكذا يقدره البصريون، أما الكوفيون: فيقدرونه: ليس فعلهم فعل زيد، ولا يكون فعلهم فعل زيد، وتقدير البصريين أمثل وأولى. والفرق بين التقديرين موضح في: ابن يعيش ٢/٧٨، وشرح الألفية للمرادي ٢/١٢١.

الاستثناء[1] أَلْبَتَّة، فإنْ أظهرته رجعا إلى بابهما.

ومنها (إلا أن يكون) وأنت فيه مُخيّر بين أن تجعل (يكون) ناقصة فتجريها مجرى أخواتها وبين أن تجعلها تامة فترفع ما بعدها بحق الفاعل[2].

* * *

[من أحكام (إلا)]:

فصل: الأصل في (إلا) أن يكون حرف استثناء، وقد تقع موضع (غير) في الوصف بها، قال الله سبحانه: ﴿ لَوْ كَانَ فِيْهِما آلِهَةٌ إلاَّ اللَّهُ [3]﴾ أي غير الله[4]، كما أن (غيراً) الأصل فيها أن تكون وصفا، وقد تقع موقع (إلا) في الاستثناء بها، قال الله سبحانه: ﴿ لاَ يَسْتَوِيْ الْقَاعِدُوْنَ مِنَ الْمُؤْمِنِيْنَ غَيْرُ أُولِيَّ الضَّرَرِ [5]﴾. قرىء[6] بالنصب على الاستثناء، وبالرفع على النعت للقاعدين، وبالجر على النعت للمؤمنين[7].

---

(١) في (ب): استثناء.

(٢) ذكرت قبل قليل أن الدينوري تابع الزجاجي (الجمل ٢٣٣) في عد (إلا أن يكون) ضمن أدوات الاستثناء والذي عليه جمهور العلماء أنها ليست أداة برأسها والاستثناء ليس بها كاملة وإنما هو بـ (إلا) وما بعدها مستثنى كما ذكر سيبويه ١/٣٧٧، وصاحب الأصول ١/٣٥٠، وابن بابشاذ في شرح الجمل الورقة ١٦٩/ب وغيرهم.

(٣) سورة الأنبياء ٢١/٢٢ (لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا).

(٤) انظر: سيبويه ١/٣٧٠، ومعاني الأخفش ١/١١٥، والمقتضب ٤/٤٠٨.

(٥) سورة النساء ٤/٩٥، وقد استشهد بها سيبويه ١/٣٧٠، والفارسي في الإيضاح ١/٢٠٩، وابن برهان ١/١٥٣ (وفيه توجيه لقراءتي الرفع والنصب السبعيتين وذكر من قرأ بهما).

(٦) في (ب): وقرىء.

(٧) قرئت هذه الآية بثلاث قراءات ـ كما ذكر الدينوري ـ اثنتان منها سبعيتان: وهما النصب والرفع، والثالثة شاذة وهي الجر، فأما النصب فقرأ به: الكسائي ونافع وابن عامر وأبو جعفر وخلف، وذكر مكي في الكشف ١/٣٩٦ أنه قراءة، زيد ابن ثابت وشيبة وأبي الزناد وشبل وابن الهادي، وأنه اختيار أبي عبيد والطبري وأبي طاهر، واختاره هو، كما اختاره الأخفش في معانيه ١/٢٤٥، وقد وجه النصب بتوجيهين: أحدهما: على الاستثناء =

وما بعد (إلا) ينتصب على أربعة أوجه[1] :

[١٢٢/أ] يكون الكلام / قبل (إلا) موجبا كقوله تعالى[2] : ﴿ فَشَرِبُواْ مِنْهُ إِلاّ قَلِيْلاً مِنْهُمْ [3]﴾، أو في تأويل الموجب كقولهم : ما أكل أحد إلا الخبز إلا زيدا[4]، والأمر في هذا الباب لاحق بالواجب، تقول : قوموا إلا زيدا.

ويكون متقدما على المستثنى منه كقول الشاعر :

[٦٧]- . . . . وَمَالِيَ إِلاَّ مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبُ[5]

من (القاعدون) أو من (المؤمنين) وهو ضعيف. الثاني : على الحال من (القاعدون).

وأما الرفع : فقرأ به : عاصم وأبو عمرو وابن كثير وحمزة ويعقوب والحسن واليزيدي، وذكر أبو حيان في البحر ٣/ ٣٣٠ أن عاصما روي عنه النصب أيضا. وقد وجه الرفع بتوجيهين : الأول : الوصفية لـ (القاعدون) وجاز ذلك مع تعريفه بـ (أل) لأنهم غير معينين فصار كالنكرة، الثاني : البدلية من (القاعدون)، ورجحه مكي في المشكل ١/ ٢٠٢ وأبو حيان ٣/ ٣٣٠.

وأما الجر : فقرأ به الأعمش وأبو حيوة، ووجه بتوجيهين : الوصفية لـ (المؤمنين) أو البدلية منها. انظر في هذه القراءات وتوجيهها : معاني الفراء ١/ ٢٨٣، معاني الأخفش ١/ ٢٤٤، والكشف لمكي ١/ ٣٩٦، مشكل مكي ١/ ٢٠٢، البحر المحيط ٣/ ٣٣٠، النشر ٢/ ٢٥١، الإتحاف ١٩٣.

(١) هذه الأوجه الأربعة ذكرها ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٣٢٠ ـ ٣٢٣، موجزة في المتن ثم بسطها في الشرح. ونظرا لأن الدينوري ذكرها متباعدة بعض الشيء، ولبعضها تفريعات موهمة قد لا تفصح عن مقصوده بوضوح، فإني أوثر تعدادها هنا بطريقة موجزة جدا فيما يلي :

الأول : إذا كان الكلام موجبا، أو في تأويل الموجب، ويدخل فيه فعل الأمر.

الثاني : إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه.

الثالث : إذا كان الاستثناء متقطعا.

الرابع : إذا كان الاستثناء بعد تمام الكلام كقراءة ابن عامر.

ومعلوم أن النصب لازم في الثلاثة الأولى على الراجح، وجائز في الرابع.

(٢) ليست في (ب).

(٣) سورة البقرة ٢/ ٢٤٩. ونصب (قليلا) هو قراءة العشرة. وقرأ ابن مسعود وأبي والأعمش برفع (قليل). انظر: البحر المحيط ٢/ ٢٦٦.

(٤) لأن المعني : الجميع أكلوا الخبز إلا زيدا.

(٥) عجز بيت من الطويل للكميت بن زيد الأسدي (٦٠ ـ ١٢٦هـ) وهو: أبو المستهل، الكميت بن زيد بن

ويكون منقطعا عما قبله لأنه ليس من جنسه، كقول النابغة :

[٦٨] - . . . . أَعْيَتْ جَوَابـاً وَمَـا بِالـرَّبْـعِ مِنْ أَحَـدِ[1]

خنيس الأسدي، شاعر الهاشميين، من أهل الكوفية، عالم بآداب العرب ولغاتها وأخبارها وأنسابها وكان أصم أصلخ، متعصبا للمضرية على القحطانية، من أشهر شعره (الهاشميات) مطبوع ومترجم للألمانية. (انظر: الشعر والشعراء ٢/٥٨٥، والأعلام ٦/٩٢).

والبيت من قصيدة مشهورة له في شرح الهاشميات ٥٠.

وصدر البيت: ومالـي إلا آل أحمـد شيعـة . . . .

ويروى العجز:

ومالـي إلا مشعب الحق مشعب.

أى طريق الحق.

وهو من شواهد: المقتضب ٤/٣٩٨، مجالس ثعلب ١/٤٩، الجمل ٢٣٤، اللمع ٦٨. والحلل ٣١٢، الإنصاف ١/٢٧٥، ابن يعيش ٢/٧٩، العيني ٣/١١١، الخزانة ٢/٢٠٨.

(١) عجز بيت، وكلمة من البيت الذي يليه، من قصيدة من بحر البسيط قالها النابغة الذبياني في مدح النعمان بن المنذر والاعتذار إليه عما نسب إليه في أمر زوجته المتجردة. وصدر البيت الأول :

وقفت فيها أصيلانا أسائلها . . . .

والبيت الثانى هو:

إلا أواري لأيـاما أبينهـا والنؤي كالحوض بالمظلومة الجلد

وفي البيتين روايات منهـا: (أصيلالا) و (عيت) و (الأواري)، والبيتان في وصف أطلال المحبوبة وأن الشاعر وقف فيها قبيل المغرب يستنطقها فلم تجبه لأنها مقفرة خالية إلا من الأواري وهي محابس الخيل التي سفت عليها الرياح وأصبحت لا ترى إلا ببطء وصعوبة، وكذلك النؤي الذي يحفر من حول الخيمة ليحول بينها وبين الماء أصبح مع الأيام كالحوض في هذه الأرض الجلد الصلبة. وفي البيتين ألفاظ ومواضع تحتاج إلى وقفات أطول. وما ذكرته هنا لا يغني عما ذكره شراح البيتين وأخص بالذكر ما سطره الشيخ عضيمة - رحمه الله - في حاشية المقتضب ٤/٤١٤ - ٤١٥.

والشاهد في البيتين أن كلمة (أواري) رويت بالنصب على لغة أهل الحجاز؛ لأن الاستثناء منقطع حيث (الأواري) ليست من جنس (الأحد). ورويت بالرفع على الإبدال على الموضع على أنه استثناء متصل على التجوز حسب لغة تميم.

وانظر البيتين في : ديوانه ١٤ - ١٥ (أبو الفضل)، سيبويه ١/٣٦٤، مجاز القرآن ١/٣٢٨، ٢/٣١٠،

إلَّا أُوارِيَّ[1] . . . .

وقد قَدّر قوم (إلا) هاهنا بـ (لكن)[2]، ومن هذا[3] قوله سبحانه : ﴿ لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ إلا مَنْ رَحِمَ[4] ﴾ وقد قيل : إنّ معنى (عاصم) هاهنا : ذو عصمة[5] وهو المعصوم، فترجع إلى الجنس وتخرج من هذا القسم.

وإذا كان ما قبل (إلا) غير موجب روعي الجنس وأبدل ما بعدها منها[6]، كقولك : ما قام أحد إلا زيد، وهل رأيت أحدا إلا زيدا، ولا تمر بأحد إلا زيد[7].

معاني الفراء ١/٢٨٨، المقتضب ٤/٤١٤، الأصول ١/٣٥٥، والجمل ٢٣٥، والحلل ٣١٨، والإنصاف ١/٢٦٩، والعيني ٤/٣١٥، ٥٧٨، والخزانة ٢/١٢٥.

(١) في (ب) الأواري.

(٢) هم الحجازيون، كما ذكر سيبويه ١/٣٦٣، لأن الاستثناء المنقطع عندهم منصوب فيه المستثنى أبدا على معنى (لكن) لأنه ليس من جنس ما قبله. بخلاف بني تميم الذين يرون أن الاستثناء المنقطع نوعان : نوع تجوز فيه البدلية وهو ما أمكن جعله من جنس ما قبله مجازا واتساعا مثل بيت النابغة. والنوع الثاني وهو مالا يمكن فيه ذلك بتاتا يتفقون فيه مع الحجازيين على نصبه على معنى (لكن). انظر : سيبويه ١/٣٦٦ - ٣٧٣، والمقتضب ٤/٤١٢، وابن يعيش ٢/٧٩ - ٨١.

(٣) أي ومما يحمل على معنى (لكن) ويلزم فيه النصب لتعذر حمله على الجنس ولو مجازا. (وهذا فيما إذا أبقيت الآية على أصلها دون تأويل).

(٤) سورة هود ١١/٤٣.

(٥) فيكون صيغة نسب مثل : (لابن) و (تامر) أي ذو لبن وذو تمر. وقيل : إن (عاصما) بمعنى (معصوم) فهو اسم فاعل بمعنى المفعول، مثل قوله تعالى : ﴿ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ ﴾ أي مدفوق. و ﴿ عِيشَةٍ رَاضِيَةٍ ﴾، أي مرضية وقيل : إن (من رحم) ليس المراد بها المعصوم المرحوم، وإنما المراد بها الراحم الذي هو الله، أي : لا عاصم إلا الراحم. وقيل بأن (من رحم) مضاف إليه لمضاف محذوف، والتقدير : لا مكان يعصم من أمر الله إلا مكان من رحمهم الله. وعلى كل فالاستثناء على هذه الأوجه كلها يخرج من باب المنقطع ويدخل في المتصل فلا شاهد فيها على ذلك. ولا تصلح محلا للاستشهاد هنا إلا إذا أبقيت على أصلها دون تأويل - كما ذكرت قبل قليل - انظر : سيبويه ١/٢٦٦، والمقتضب ٤/٤١٢، ومشكل مكي ١/٤٠٥، وابن يعيش ٢/٨١، والبحر المحيط ٥/٣٣٧ (وفيه تفصيل لا مزيد عليه). (٢) في (ب) : منه.

(٦) في (ب) : منه.

(٧) وحكم البدلية هذا غالب لا لازم، يقول ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٣٢٥ : «وإنما قلنا : (غالبا)؛ لأنه

/ وإذا فَرّغت العامل قبل (إلا) عمل فيما بعدها كقولك: ما قام إلا زيد، وما رأيت إلا زيدا. [١٢٢/ب]

ويجوز نصب المستثنى المتأخر لتمام الكلام دونه، ولا يراعى إيجاب، وعلى هذا قرأ ابن عامر: ﴿ مَاْفَعَلُوْهُ إلاّ قَلِيْلاً مِنْهُم [1] ﴾، ومنهم من يبدل من غير الموجب ولا يراعي جنسا[2]، وعلى هذا أنشدوا بيت النابغة: (إلا أواريُّ) بالرفع على البدل من موضع (مِنْ[3]) في قوله: (وما بالربع من أحد) وهي لغة بني تميم.

= يجوز النصب فيما تم الكلام قبله في جميع هذه المسائل؛ لأنه يجوز وهو ضعيف: هل قام أحد إلا زيدا - بالنصب على أصل - الاستثناء. وسيشير الدينوري إلى ذلك مستشهدا بقراءة ابن عامر. وانظر: سيبويه ١/٣٦٠، والجمل ٢٣٠.

(١) سورة النساء ٤/٦٦. وقد قرأها ابن عامر(إلا قليلا) بالنصب على أصل الاستثناء، ووافقه: أُبيّ وعيسى بن عمر وابن أبي إسحاق. وقرأ الباقون برفع (إلا قليل) والرفع هو المختار عند النحويين إما: على البدل من الضمير في (فعلوه) عند البصريين، أو على العطف على الضمير بـ (إلا) عند الكوفيين. انظر: معاني الفراء ١/١٦٦، وكشف مكي ١/٣٩٢، ومشكل مكي ١/١٩٥، والبحر المحيط ٣/٢٨٥، والنشر٢/٢٥٠، والإتحاف ١٩٢.

(٢) أي سواء كان الاستثناء متصلا أم منقطعا، وهم بنو تميم. كما بينت قبل قليل، وسيذكرهم الدينوري بعد سطر.

(٣) تعبيره فيه تجوز؛ لأنه ليس من موضع (من) بل من موضع مجرورها.

(باب الحروف التي تنصب الأفعـال المستقبلة)

فعل الحال لا يتغير عن الرفع أبدا ؛ لأن العوامل إنّما تعمل في المستقبل خاصة وذلك لقوة المشابهة بين[1] فعل الحال والاسم ، وقد ذكرنا أن[2] الحروف الناصبة للفعل المستقبل تسعة[3] :

منها أربعة تنصبه[4] بأنفسها وهي : (أنْ) و (لَنْ) و (إذاً) / و (كي) إذا كانت [١٢٣/أ]
معها اللام فإنْ لم تكن معها كانت بمعناها ونصبت بإضمار (أن[5])، ومنها خمسة تنصب بإضمـار (أنْ) وهي البـاقية[6]. إلا أن منها واحدة يجوز معها إظهار (أنْ) وإضمـارها وهي (لام الإيجاب) وتسمى : (لام كي) لأنها بمعناها، والباقية ولام الجحود لا يجوز معها إظهار (أن) لأنها أصل مرفوض[7].

وزعم الجرمي[8] أن (الفاء) تنصب بنفسها، وهو غلط ؛ لأنها حرف عطف وحروف العطف لا تعمل شيئا .

* * *

(١) في (ب) : من.

(٢) تقدم ذلك في ص ١٧٦

(٣) ورد الحديث عن هذه الحروف التسعة ـ كما هو هنا ـ لدى ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٢٦ ـ ٢٣٥ مجملا ثم مفصلا.

(٤) في (ب) : تنصبها.

(٥) تنصب (كي) بإضمار (أن) إذا لم تكن اللام مذكورة ولا مقدرة. فإن كانت مذكورة أو مقدرة نصبت بنفسها. انظر : الجنى الداني ٢٦٣ .

(٦) وهي : اللام ، وحتى، والواو. والفاء، وأو.

(٧) كلامه فيه تعميم، ولا يخفى أن إضمار (أن) بعد الواو والفاء وأو يكون واجبا ويكون جائزا، وسيرد في كلامه بعد قليل ما يؤكد ذلك عند حديثه عن بيت ميسون بنت بحدل. وانظر : شرح القطر ٦٤.

(٨) انظر : الواسطي ١٨٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٤١/أ، والإنصاف (م ٧٦) ٥٥٧/٢ وابن يعيش ٢١/٧ . =

[أَنْ] :

فصــل : (أن[1]) المفتوحة الهمزة المخففة النون تنصب الفعل المستقبل إذا كانت مصدرية وهي المقدرة مع الفعل الذي بعدها تقدير المصادر[2] وذلك إذا كان قبلها فعل طمع وإشفاق، أو محبة[3] واختيار، أو إرادة وإيثار[4] ، نحو قولك: أريد أن تقوم، والتقدير: أريد قيامك.

[١٢٣/ب] فإنْ كان قبلها فعل علم ويقين كانت مخففة من الثقيلة وقدر/ معها ضمير الشأن أو القصة وارتفع الفعل المستقبل بعدها على أصله قبل دخول العوامل عليه واحتيج إلى فاصل بينه وبين (أن) لتخرج عن حكم المصدرية، وذلك الفاصل هو (السين) أو (سـوف) أو (ما) أو (لا) [أو (قد[5])] كقوله تعالى: ﴿ عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْضَى[6] ﴾ والتقـدير: علم أنـه سيكـون، وقوله: ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾[7] والتقدير: أنه لا يرجع، والرؤية ها هنا بمعنى العلم.

فإن كان قبلها فعل ظن وحسبان جاز فيما بعدها الوجهان جميعا؛ لأن الظن تردُّد النفس بين الإثبات والنفي، والترجّح بين الشك واليقين، فبحسب مافيه من الشك

ورأي الجرمي هذا أحد ثلاثة آراء ذكرها ابن بابشاذ وابن الأنباري وابن يعيش وغيرهم. أولها: رأي سيبويه والجمهور أن النصب بـ (أن) مضمرة، والثاني: رأي الفراء والكوفيين بأن الناصب المخالفة أي مخالفة ما بعد هذه الحروف لما قبلها. والثالث: هو رأي الجرمي المذكور. هذا وسيذكر الدينوري بعد قليل في ص ٢٨٧ رأي الفراء ورأي الجرمي عند حديثه عن الفاء.

(١) حديثه عن (أن) هنا مشابه لما في شرح المقدمة ١/ ٢٣٠.

(٢) في (ب): المصدر.

(٣) (أو محبة) مكررة في (أ).

(٤) قد يفهم من كلامه أن (أن) المصدرية لا تنصب إلا بعد هذه الأفعال، ومعلوم أنها تنصب وهي غير مسبوقة بشيء، نحو قوله تعالى: ﴿ وأن تصوموا خير لكم ﴾. البقرة ٢/ ١٨٤. وانظر: التصريح ٢/ ٢٣٢.

(٥) ليست في (ب).

(٦) سورة المزمل ٧٣/ ٢٠.

(٧) سورة طه ٢٠/ ٨٩.

تكون (أن) مصدرية فتنصب الفعل، وبحسب مافيه من اليقين يبطل عملها ويرتفع الفعل بعدها، قال الله عز وجل: ﴿ وَحَسِبُوْا أَلَّا تَكُوْنَ فِتْنَةٌ ﴾[1] قرىء بنصب (تكون) ورفعها على التقديرين المذكورين[2].

[لَـــنْ] :

و (لـن) تنصب على كل حال / ومعناها نفي المستقبل[3]. [١٢٤/أ]

* * *

[إذاً] :

و (إذاً) معناها الجواب والجزاء[4]، وهي تنصب الفعل المستقبل إذا وقعت في صدر الكلام، فإن كان بعدها فعل حال ارتفع على أصله ولم تعمل فيه لما ذكرنا[5]، وإن اعتمد ما بعدها على ما قبلها ارتفع أيضا وبطل عملها؛ لأن الخبر متعلق بالمبتدأ ومطالب بالكون إلى حالته[6]، وإن كان قبلها واو العطف أو فاؤه جاز فيما بعدها الرفع على أنها ملغاة والنصب على أنها عاملة[7]، وذلك بحسب ما يعتقد في حرف العطف من عطفه مفرداً على مفرد أو جملة على جملة، ومثاله : أن يقول لك

(١) سورة المائدة ٥/٧١.

(٢) قرأ بالنصب : عاصم وابن كثير ونافع وابن عامر وأبو جعفر، على أن (حسبوا) للظن، والفعل منصوب بـ (أن).
وقرأ بالرفع: أبو عمرو والكسائي وحمزة ويعقوب وخلف، ووافقهم اليزيدي والأعمش، على أن (حسبوا) للتيقن لا للشك، و (أن) مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، أي: أنه والجملة بعدها خبرها.
انظر: كشف مكي ٤١٦/١، ومشكل مكي ٢٣٩/١، والبحر المحيط ٥٣٣/٣، والنشر ٢٥٥/٢، والإتحاف ٢٠٢.

(٣) وقد اختلف في معناها وفي لفظها أبسيطة هي أم مركبة، وكل ذلك موضح في كتب النحو، ومنها: الجنى الداني ٢٧٠، وشرح التصريح ٢٢٩/٢، وسيعرض الدينوري بعد قليل لرأي الخليل في تركيبها.

(٤) هكذا قال سيبويه ٣١٢/٢.

(٥) يريد بذلك ما قاله في السطر الأول من هذا الباب.

(٦) مثل : أنا أذن أكرمك. جوابا لمن قال: أنا أزورك. وقد مثل الدينوري بهذا المثال بعد أربعة أسطر.

(٧) سيبويه ٤١١/١ ـ.

قائل: أنا أزورك، فتقول مجيبا له: إذاً أُكرمَك، فتنصب إذا أردت الاستقبال؛ لأن الفعل قد اعتمد على (إذاً)، فإن أردت الحال رفعت، أو تقول: أنا إذاً أكرمُك، فترفع لأن الفعل قد اعتمد على ما قبل (إذاً) وهو (أنا) أو تقول: وإذاً أكرمَك، بالنصب فتعتمد بالفعل على (إذاً) ولا تعتد بالواو وكذلك الفاء، / وإن شئت رفعت [١٢٤/ب]
واعتمدت [بالفعل [1]] على الواو أو الفاء وألْغَيْتَ (إذاً)، ومنه قوله سبحانه: ﴿ وإذاً لاَّ يَلْبَثُوْنَ خَلْفَكَ إلاّ قَلِيْلاً [2] ﴾ وقد شَبّه سيبويه (إذًا) من عوامل الأفعال بـ (ظننت) من عوامل الأسماء في الإلغاء والإعمال[3]،

و (لن) و (إذاً) عند الخليل مركبتان[4]، أصلهما:

---

(١) ليست في (ب).

(٢) سورة الإسراء ١٧/٧٦. وقد قرأها العشرة (لا يلبثون) بالرفع والغاء (إذا)، وقرأ ابن مسعود وأُبيّ (لا يلبثوا) بإعمال (إذن) ونصب الفعل بها. وقد وردت كلمة (خلافك) مرسومة في النسختين هكذا (خلفك). وهو موافق لقراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وأبي بكر عن عاصم وأبي جعفر، أما الباقون بما فيهم حفص فقد قرأوا (خلافك) انظر: سيبويه ١/٤١١، والمقتضب ٢/١٢، وابن برهان ٢/٣٤٩، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٤٠/ب، وإرشاد المبتدي ٤١٢، والبحر ٦/٦٦، والنشر ٢/٣٠٨، والإتحاف ٢٨٥.

(٣) انظر: سيبويه ١/٤١٠ - ٤١١، والمقتضب ٢/١٠، وعبارة الدينوري: «وقد شبه سيبويه .... الخ» موجودة في شرح الجمل لابن بابشاذ الورقة ١٤٠/ب كما أن هناك شبها كبيرا بين حديثهما عن (إذن).

(٤) نسبة القول بتركيب (لن) و (إذن) إلى الخليل، مقبول في (لن)، ويحتاج إلى نظر في (إذن)؛ وبيان ذلك أن القول بذلك في (لن) ثابت عنه بنقل تلميذه سيبويه ١/٤٠٧، كما هو ثابت بنقل كبار العلماء القريبين من عهدهم كالمبرد في المقتضب ٢/٨، وابن السراج في الأصول ٢/١٥٢، وغيرهما من العلماء. ولم يعجب سيبويه رأي شيخه هذا في (لن) فرد عليه برد تناقله من جاء بعده من العلماء.

أما (إذن) فلم أجد ما يفيد بنسبة هذا الرأي فيها إلى الخليل لا في كتاب سيبويه، ولا في المقتضب، ولا في الأصول. ولعل الدينوري إنما أخذه من ابن بابشاذ فقد ذكره في كتابيه: شرح المقدمة ١/٢٣٢، وشرح الجمل في موضعين منه الورقة ١٣٩/ب، والورقة ١٤٠/أ. ثم تلقفه عنهما من جاء بعدهما من المتأخرين، غير أن هناك من بعض المحققين من أهمله كابن يعيش ٧/١٥ فقد عرض للتركيب في (لن) وناقشه ولم يشر إليه في (إذن) أي أشارة. وابن عقيل في شرح التسهيل ٣/٧٤ أشار إليه بصيغة تضعيف وتوهين دون أن يعلق عليه حين قال: «وقيل: هي مركبة من (إذ، أن) وقيل من (إذا، أن)... وحكى غير سيبويه عن الخليل أن

(لا أن[1]) و (إذا أن[2]) وكان حق (إذًا) أن تُكتب بالنون على الأصل إلا أنهم كتبوها بالألف تشبيها بالتنوين المفتوح ما قبله كما فعلوا في نون التأكيد الخفيفة[3].

* * *

[كـي] :

و (كـي) تنصب على كل حال[4] ومعناها الغرض، وكذلك معنى (لام)

أصلها (إذ أن)». وهذا كله يحملني على الاستنتاج بأن الشبهة ربما جاءت ابن بابشاذ وغيره في نسبة هذا الرأي للخليل من قول سيبويه ٤١٢/١ : «وقد ذكر لي بعضهم أن الخليل قال: (أن) مضمرة بعد (إذن) . . . ». وهذا ـ وإن كان بعيدا على ابن بابشاذ وغيره من كبار العلماء ـ فهو مزلق وقع فيه غير واحد من محققي الكتب المحدثين، وأخص منهم بالذكر محقق شرح المقدمة الدكتور خالد عبدالكريم، فعندما عرض ابن بابشاذ رأي الخليل بالتركيب، أراد المحقق تخريجه فأحال على سيبويه ٤١٢/١ والمقتضب ٦/٢ ـ ٧، وهذان الموضعان لا يوجد فيهما إلا القول بأن (أن) مضمرة بعد (إذن)، وليس فيهما ما يشير إلى التركيب من قريب أو بعيد حسب علمي.

هذا وفي (إذن) ثلاثة أقوال:

الأول: أنها حرف بسيط غير مركب وهو رأي الجمهور.

والثاني: أنها حرف مركب وهو ما ينسب للخليل.

الثالث: أنها اسم وأصْلها (إذا)، فالأصل في: (إذن أكرمك): (إذا جئتني أكرمك) فحذفت جملة (جئتني) وعوض منها التنوين. وهذا الرأي ينسب لبعض الكوفيين. انظر: الجنى الداني ٣٦٣، والمغني ٣٠.

(١) في (ب) : إلا أن.

(٢) في (ب) : إذ أن.

(٣) ذكر ابن هشام في المغني ٣١ خلاف العلماء في رسمها فقال: «الجمهور يكتبونها بالألف، وكذا رسمت في المصاحف، والمازني والمبرد بالنون وعن الفراء: إن عملت كتبت بالألف وإلا كتبت بالنون للفرق بينها وبين (إذا)، وتبعه ابن خروف» وانظر: الجنى الداني ٣٦٦.

(٤) عبارة الدينوري هذه قد توحي بأنه يوافق الكوفيين في القول بأن (كي) ناصبة دائما، ولا تكون جارة؛ وذلك أن في (كي) ثلاثة مذاهب:

الأول: أنها ناصبة دائما حتى في مثل : كيمه؛ فـ (مه) عندهم منصوبة لا مجرورة، وهذا رأي الكوفيين.

الإيجاب، تقول : كَلّمْتهُ كي يأمر لي بشيء ، وليأمر لي بشيء، إلا أن مع اللام (أن) مضمرة وقد تظهر في مثل قوله سبحانه : ﴿ لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ[1] ﴾ و (لا) ها هنا زائدة كالتي في قوله : ﴿ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ[2] ﴾،

ومن أجرى (كي) مجرى اللام[3] في دخولها على (ما) الاستفهامية فقال : كَيْمَهْ، كما تقول : لِمَهْ، أجاز إضمار (أن) بعد (كي) أيضا مالم يكن معها لام فإنها حينئذ لا / يصح أن تكون بمعنى اللام لأن الحرف لا يدخل على مثله، وذلك في [١٢٥/أ]
مثل نحو قوله سبحانه : ﴿ [لِكَيْلا[4]] تَأْسَوْا عَلَى مَافَاتَكُمْ [5]) ﴾.

* * *

[لام الجحـــود] :

ولام الجحـــود كقوله : ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيْمَانَكُمْ [6] ﴾.

الثاني : أنها جارة دائما والنصب إنما هو بـ (أن) مضمرة حتى وإن دخلت عليها اللام، وهذا رأي الأخفش.

الثالث : أنها جارة في مثل : كيمه، وفي مثل : جئت كي تكرمني. إذا لم تقدر معها اللام. وناصبة إذا دخلت عليها اللام لفظا أو تقديرا، وهذا رأي جمهور البصريين. انظر: الجنى الداني ٢٦١، والمغني ٢٤١.

ومما يقوي ما أشرت إليه من ميل الدينوري إلى رأي الكوفيين قوله بعد حوالي ثلاثة أسطر: «ومن أجرى (كي) مجرى اللام... الخ». ويريد بهم البصريين. وليس من عادته أن يعبر عنهم بهذا الأسلوب إذا كان يرى رأيهم. والخلاف بين البصريين والكوفيين في هذه المسألة، موضح في الإنصاف ٢/٥٧٠ (المسألة ٧٨). هذا وقد نظرت في معاني الأخفش ١/١٢٠ فوجدته يوافق البصريين في النصب بـ (كي) نفسها إذا دخلت عليها اللام، والجر بها فيما عدا ذلك فربما يكون المرادي وغيره من العلماء وهموا في نسبة هذا الرأي إليه، أو أنه قال به في موضع آخر.

(١) سورة الحديد ٥٧/٢٩. وقد سبق ورود هذه الآية في ص ١٨٥، وعلقت عليها هناك.

(٢) سورة الأعراف ٧/١٢. وقد تقدمت هذه الآية في ص ١٨٥ وعلقت عليها هناك.

(٣) وهم البصريون، كما تقدم في التعليق قبل حاشيتين.

(٤) ليست في (ب). (٥) سورة الحديد ٥٧/٢٣.

(٦) سورة البقرة ٢/١٢٣. ولام الجحود هي اللام المسبوقة بـ (كان) الناقصة المنفية الماضية لفظا ومعنى أو معنى فقط. والراجح من رأي الجمهور أن (أن) مضمرة بعدها وجوبا، ولا يجوز إظهارها. (الجنى الداني ١١٦ - ١١٨).

[الــواو] :

و (الـواو[1]) تنصب إذا كانت جوابـا بمعنى الجمع كقولك: (لا تأكلِ السمك وتشربَ اللبن)، أي لا تجمع بينهما، ولو كان النهي عن كليهما لعطفت فقلت: (لا تأكل السمك وتشربْ اللبن) ولو أردت التعيين على أحدهما لقلت: (لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن)، [أي وأنت[2] تشرب اللبن] أي في حال شربك[3]، فهذا فعل حال مرفوع على أصله والمنهي عنه أكل السمكِ خاصة، ومن الأول[4] قوله سبحانه: ﴿ وَلَمّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِيْنَ جَاهَدُوْا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِيْنَ[5] ﴾، فأما قوله سبحانه: وَلاَ تَلْبِسُوْا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمَوا الْحَقَّ[6]﴾ فيجوز أن تُحمل على هذا الباب، ويجوز أن تُحمل على باب العطف[7]، وقد أجازوا في مثل قول الشاعر:

---

(١) تعبيره فيه تسـامح؛ لأنها ليست هي التي تنصب، وإنما (أن) المضمرة بعدها. كما ذكر المؤلف في أول الباب، وكما سيأتي بعد قليل.

(٢) زيادة من هامش (أ).

(٣) تفسير الدينوري لجملة: (لا تأكلِ السمك وتشربُ اللبن) في حال رفع الفعل (تشرب) بقوله: أي وأنت تشرب اللبن، وقـوله: أي في حال شربك. تفسير غير صحيح في نظري، ولو حذفهما واكتفى بما قاله بعدهما لكفاه؛ لأن معنى الجملة في حال الرفع النهي عن أكل السمك والسماح بشرب اللبن؛ أي ولك شرب اللبن. أما العبارتان اللتان ذكرهما فيناسبان حالة النصب لأنها هي التي تفيد النهي عن الجمع بينهما.

(٤) وهـو النصب: انـظر سيبـويه ٤٢٦/١، والنصبُ في الآية هو قراءة العشرة وقد قرىء في الشواذ بالجزم، وبالرفع. انظر تفصيل ذلك وتخريجه في البحر المحيط ٦٦/٣.

(٥) سورة آل عمران ١٤٢/٣ ﴿ **أم حسبتم أن تدخلوا الجنة ولما يعلم. . . .** ﴾.

(٦) سورة البقرة ٤٢/٢ ﴿ **ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق وأنتم تعلمون** ﴾.

(٧) أي يجوز الوجهان: النصب حملا على هذا الباب، والجزم بعطف (تكتموا) على (لا تلبسوا) المجزوم، وقد أجاز الوجهين سيبويه ٤٢٦/١، والفراء في معانيه ٣٣/١، دون تفضيل أحد الوجهين على الآخر، وذكر أبو حيان في البحر ١٧٩/١ أن الجزم أرجح؛ لأن الجزم معناه النهي عن الفعلين كل على حدة، أما النصب فمعناه النهي عن الجمع بينهما ومفهومه جواز التلبس بكل واحد منهما على حدة، وهذا خلاف المراد لأن المراد النهي عن أي من الفعلين. كما أشار أبو حيان إلى أن عبدالله بن مسعود قرأ الآية بالرفع (وتكتمون) وعليه فلا شاهد في الآية.

[١٢٥/ب] /[٦٩] -: لَـلُبْسُ[1] عَبَـاءَةٍ وَتَـقَـرَّ عَيْنِـي ... ...[2]

إظهار (أن) بعد الواو[3]، وكقولهم: يعجبني ضرب زيد ويغضبَ عمرو، فأما قول الشاعر:

[٧٠]- لاَ تَنْـهَ عَنْ خُلُقٍ وتَـأْتِـيَ مِثْـلَهُ ... ...[4]

---

(١) في (ب): لبس.

(٢) صدر بيت من الوافر لميسون بنت بحدل الكلبية زوج معاوية بن أبي سفيان وأم ولده يزيد، من قصيدة قالتها تتحسر فيها على حياتها في البادية وتظهر تبرمها من الحياة في قصر الخلافة، وعندما سمعها معاوية ألحقها بأهلها، وعجز البيت:

... ... أحب إليّ من لبس الشفوف

ومعني البيت أن لبس العباءة الخشنة مع راحة النفس في البادية، أحب إليّ من لبس الثياب الرقيقة الناعمة. ويروى: (ولبس) ويذكر صاحب الخزانة ٥٩٢/٣ أنها هي الرواية الصحيحة، وأن أغلب النحويين يروونه خطأ (للبس) بلامين. وهو من شواهد: سيبويه ٤٢٦/١، والمقتضب ٢٧/٢ والأصول ١٥٥/٢ والجمل ١٨٧، والإيضاح العضدي ٣١٢/١، والصاحبي ١٤٦، والحلل ٢٦١، وابن الشجري ٢٨٠/١، وابن يعيش ٢٥/٧، والعيني ٣٩٧/٤، والخزانة ٥٩٢/٣، ٦٢١.

(٣) لأن المعطوف عليه اسم صريح ليس في تأويل الفعل، وهو المصدر (لبس)، و(تقر) فعل، فلم يمكن عطفه عليه، فحمل على إضمار (أن) مع جواز إظهارها؛ لأن (أن) وما بعدها في تأويل مصدر، فعطف اسما على اسم، وجعل الخبر عنهما واحدا وهو (أحب). انظر: الأعلم بحاشية سيبويه ٤٢٦/١.

(٤) صدر بيت من الكامل، ينسب لعدة شعراء منهم: أبو الأسود الدؤلي والمتوكل الليثي، والأخطل، وحسان والطرماح وسابق البربري. والراجح أنه لأبي الأسود ضمن مقطوعة تفيض بالحكمة، وردت في ملحقات ديوانه ١٦٥، وقد ورد البيت ضمن قصيدة للمتوكل الليثي في ديوانه ٨١، وخرجه محقق الديوان تخريجا جيدا في ص ٢٨٤. فلعل المتوكل أخذه من أبي الأسود. أما نسبته للأخطل فهي ضعيفة ولولا ورودها عند سيبويه ٤٢٤/١ لما التفت إليها أحد، وأضعف منها نسبته للشعراء الباقيين، وقد عرض للخلاف في نسبة هذا البيت وحقق القول فيها كلٌ من: ابن السيد في الحلل ٢٦٠، والسيوطي في شواهد المغني ٧٧٩/٢، والبغدادي في الخزانة ٦١٧/٣.

وانظر البيت - إضافة إلى ما تقدم - في: معاني الفراء ٣٤/١، ١١٥، ٤٠٨، والمقتضب ٢٦/٢، والأصول ١٦٠/٢، والجمل ١٨٧، والإيضاح العضدي ٣١٤/١، واللمع ١٢٩، والتبصرة ٣٩٩/١، وفرحة الأديب ١٣٤، وابن يعيش ٢٤/٧، والعيني ٣٩٣/٤.

فراجع إلى القسم الأول وهو يختص بغير الموجب كالفاء[1].

* * *

[أو]:

و (أو): تنصب إذا كانت بمعنى (إلّا أن) أو (إلى أن) وذلك في نحو قولك: (لألزمنك أو تعطيَني[2]) ومنه قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْيَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ [3]﴾ ووُجِد في بعض المصاحف القديمة: ﴿ تُقَاتِلُوْنَهُمْ أَوْ يُسْلِمُوْا [4]﴾ بغير نون، ويمكن أن يُحمل على معنى (إلى أن)، ومن المنصوب بـ (أو) قول امرىء القيس:

(١) يعنى أن البيت من القسم الأول وهو: ما يجب فيه إضمار (أن) لأن المعطوف عليه والمعطوف فعلان، وقد سبق الأول بطلب محض وهو النهي بـ (لا). والواو في ذلك كالفاء في أنهما إذا سبقتا بنفي أو طلب محضين وجب إضمار (أن) بعدهما.

(٢) انظر: سيبويه ١/٤٢٧.

(٣) سورة آل عمران ٣/١٢٨. ولم يذكر الدينوري في الآية إلا وجهاً واحداً وهو النصب بإضمار (أن) بعد (أو)، وأهمل الوجه الثاني الذي ربما كان أقوى وأظهر، وهو أن يكون الفعل (يتوب) معطوفاً على الأفعال المنصوبة في الآية التي قبله وهي: ﴿ليقطع طرفاً من الذين كفروا أو يكبتهم...﴾ وتكون جملة (ليس لك من الأمر شيء) معترضة بينها. وقد اكتفى الأخفش في معانيه ١/٢١٥ بحمل الآية على هذا الوجه الأخير وهو العطف. أما الفراء ١/٢٣٤ ومكي في المشكل ١/١٥٨ وأبو حيان في البحر ٣/٥٣: فقد ذكروا الوجهين لكنهم بدأوا بالوجه الذي أهمله الدينوري وهو العطف، ثم أشاروا إلى جواز النصب بـ (أن) مضمرة بعد (أو) مما قد يوحي بترجيحهم للعطف، بل إن أبا حيان عندما ذكر الوجهين وذكر بعدهما وجهين ضعيفين قال: «والظاهر من هذه التخاريج الأربعة هو الأول» ويريد به العطف. ثم أشار إلى أن أبيّ بن كعب قرأ الآية برفع الفعلين: (أو يتوب) (أو يعذبهم). وعليه فلا شاهد في الآية.

(٤) سورة الفتح ٤٨/١٦. والمصحف الذي يشير إليه الدينوري هو مصحف أبي بن كعب، وهي قراءة زيد بن علي أيضا، أما العشرة فقرأوا بالرفع (أو يسلمون)، والمعنى على النصب: تقاتلونهم إلا أن يسلموا أو: إلى أن يسلموا، كما ذكر الدينوري. وقد عرض سيبويه ١/٤٢٧ لقراءة الرفع ووجهها. وممن عرض للقراءتين: الفراء ٣/٦٦، والمبرد في المقتضب ٢/٢٨، ومكي في المشكل ٢/٣١٠، وأبو حيان ٨/٩٤، وقد عرض أبو حيان لآراء العلماء البصريين والكوفيين والكسائي والجرمي في ناصب الفعل بعد (أو).

[٧١] - . . . . نُحـاوِلُ مُلْكـاً أَوْ نَمُـوْتَ فَنُـعْـذَرَا[1]

* * *

[الفـاء] :

فصـل : و (الفـاء) تنصب إذا كانت جوابـا لغير المـوجب، وقـد ذكـرنا أنواعه الثمانية[2] [الشائعة[3] المانعة] والموجب هو الخبر المثبت، وإنما ينتصب ما بعد / [١٢٦/أ] الفاء إذا كان مخالفا لما قبلها في المعنى، ولو وافقه في المعنى لوافقه في الإعراب أيضا؛ لأن هذه الفاء هي العاطفة، وقد ظن الفراء أن هذا الخلاف هو العامل[4]، فقـولـك: لا تنقـطع عنـا، بمنزلة قولك : لا يكن منك انقطاع عنا، وقولك في الجـواب: فَنَجْفُـوَكَ، تقديره : فأن نجفوك[5]، و (أن) مع الفعل بتأويل المصدر فكأنك قلت: فجفاؤنا لك، أو فجفاء منا لك، وإنما سماها النحويون[5] : (فاء) الجـواب؛ لأنهـا مُؤْذِنـة بأن الثـاني وقع لوقوع الأول فأشبه جواب الشرط، ومن المنتصب بـ (الفـاء) قوله تعالى : ﴿ وَمَا مِنْ حِسَابِكَ عَلَيْهِمْ مِنْ شَيْءٍ فَتَطْرُدَهُمْ

---

(١) عجز بيت من الطويل لامرىء القيس يخاطب فيه صاحبه ورفيق سفره إلى قيصر: عَمْر بن قميئة اليشكري، وصدره:

فقلت له لا تبك عينك إنما . . . .

من قصيدة مشهورة في ديوانه ١٧١ (الجزائر) والرواية فيه: (لا تبك عيناك)، أما طبعة صادر ٩٥، وشرح أشعـار الستـة ١/٦٧، والكتب التـالية فالـرواية فيها كلها: (عينك)، انظر: سيبويه ١/٤٢٧، المقتضب ٢/٢٨، الأصول ٢/١٦١، الجمل ١٨٦، الخصائص ١/٢٦٣، ابن برهان ٢/٣٦٤، الحلل ٢٦٠، ابن الشجري ٢/٣١٩، ابن يعيش ٧/٢٢، الخزانة ٣/٦٠٩. وأجاز بعض العلماء في (أو) هنا معنى الاستثناء ومعنى الغاية؛ أي: إلا أن نموت، أو: إلى أن نموت، وبعضهم أجاز الأول دون الثاني.

(٢) سبق للدنيوري أن ذكر أنواعه في ص ٢٤٧ ، لكنه جعلها ـ هناك ـ سبعة وليس ثمانية، أي أنه أسقط الثامن وهو: (الدعاء). وقد ذكر الثمانية ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٣٤، وفي شرح الجمل ١٤١/أ.

(٣) ليست في (ب).

(٤) سبقت الإشارة إلى رأي الفراء هذا وغيره من آراء في المسألة، في حاشية ص ٤٣٧.

(٥) انظر: الإيضاح العضدي ١/٣١٣، فأغلب هذا الكلام مستقى منه بما في ذلك الاستشهاد بالآيتين.

فَتَكُوْنَ مِنَ الظَّالِمِينْ[1] ﴾ وقوله سبحانه : ﴿ وَلاَ تَطْغَوْا فِيْهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِيْ[2] ﴾ ونظائرهما كثير في القرآن، وزعم الجرمي أن (الفاء) تنصب بنفسها[3]، وهو غلط لأنها حرف عطف وحروف العطف لا تعمل شيئا، وقد يقدر المبتدأ بين (الفاء) والفعل فيرتفع الفعل، كقول الشاعر :

/[٧٢] - أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ القَواءَ فَيَنْطِقُ . . . .[4] [١٢٦/ب]

* * *

(١) سورة الأنعام ٦/٥٢. من قوله تعالى : ﴿ ولا تطرد الذين يدعون ربهم بالغداة والعشي يريدون وجهه ما عليك من حسابهم من شيء وما من حسابك . . . . ﴾ . وفي ما استشهد به الدينوري من الآية فعلان منصوبان، أحدهما: (فتطردهم) : وهو منصوب بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب النفي : ﴿ ما عليك من حسابهم من شيء ﴾ الثاني : (فتكون): وهو إما منصوب - كسابقه - بأن مضمرة وجوبا بعد الفاء في جواب النهي : (ولا تطرد الذين . . .) أو منصوب لعطفه على : (فتطردهم)، واختاره أبو حيان. انظر : معاني الأخفش ٢/٢٧٥، ومشكل مكي ١/٢٦٧ والبحر المحيط ٤/١٣٨.

(٢) سورة طه ٢٠/٨١، وانتصب الفعل (فيحل) لوقوعه في جواب النهي (لا تطغوا). انظر: المقتضب ٢/١٥، والإيضاح العضدي ١/٣١٣.

(٣) سبقت الإشارة إلى رأي الجرمي مع بقية الأراء في حاشية ص ٤٣٧.

(٤) صدر بيت من الطويل لجميل بثينة (. . . - ٨٢هـ) وهو جميل بن عبدالله بن معمر العذري القضاعي، من الشعراء العشاق، اشتهر بحب بثينة من بنات قومه - وكانت منازلهم في وادي القرى بالقرب من المدينة - شعره رقيق أكثره في الغزل. قضى آخر أيامه في مصر في كنف عبدالعزيز بن مروان، ومات هناك. (الشعر والشعراء ١/٤٤١، والأعلام ٢/١٣٤). وهو مطلع قصيدة طويلة في ديوانه ١٤٥ (حسين نصار). وعجزه : وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق.

قال الأعلم في حاشية سيبويه ١/٤٢٢: «الشاهد فيه: رفع (ينطق) على الاستئناف والقطع على معني: فهو ينطق، وإيجاب ذلك له، ولو أمكنه النصب على الجواب لكان أحسن. والقواء: القفر، وجعله ناطقا للاعتبار بدروسه، وتغيره، ثم حقق أنه لا يجيب ولا يخبر سائله لعدم القاطنين به، فقال: وهل بخبرتك اليوم بيداء : وهى القفر، والسملق: التي لا شيء بها». وانظر البيت في: سيبويه ١/٤٢٢، الجمل ١٩٤، والتبصره ١/٤٠٣، والحلل ٢٦٣ (والرواية فيه: (الخواء) بدل: (القواء)، وابن يعيش ٧/٣٦، والهمع ٢/١١، ١٣١. والعينى ٤/٤٠٣، والخزانة ٣/٦٠١.

[حـــتى] :

فصـــل : (حَتَّى) في هذا الباب تنقسم ثلاثة أقسام :

أحدهـا : أن يكون ما قبلها علة لما بعدها، أي يُفعل من أجله، فتكون بمعنى (كي) ويكون ما بعدها مستقبلا منصوبا بها، كقولك : أسلمت حتى أدخل الجنة، وقوله تعالى : ﴿ وَلَنَبْلُوَنَّكُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجَاهِدِيْنَ مِنْكُمْ [1] ﴾.

والثاني : أن يكون ما قبلها سببا لما بعدها، أي : مؤديا إليه ولا يكون غرضا ولا مرادا وهذا هو الفرق بين العلة والسبب، وهذا ينقسم ثلاثة أقسام :

أحدها : أن يكون السبب متصلا لم ينقطع، والمسبب لم يحصل ولم يقع فهو إذاً مستقبـل و (حتى) بمعنى (إلى[2]) كقوله : ﴿ وَاصْبِرْ حَتَّى يَحْكُمَ اللَّهُ [3] ﴾ و (حتى) هذه هي الجارة للاسم في قوله تعالى[4] : ﴿ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ [5] ﴾ وإنما دخلت على الفعل لتوسط (أنْ) المضمرة بعدها، والفعل مع (أن) في تقدير مصدرٍ موضعه جرّ بـ (حـــتى)، والجملة من (حتى) و (أن) والفعل والفاعل في موضع نصب / بالفعل الذي قبلها على نحو ما كانت (الباء) من قولك: مررت بزيد[6]، [١٢٧/أ]

والثاني من هذا القسم: أن يكون السبب قد مضى والمسبب حاضرا موجودا كقولهم: مرض حتى لا يرجونه، أي حتى إنه في حال لا يرجونه معها، فهو إذاً فعل حال[7].

---

(١) سورة محمد ٣١/٤٧.

(٢) هذا هو الموضع الثاني من مواضع النصب، أما الموضع الأول فهو ما تقدم من كونها بمعنى (كي)، وستليهما مواضع الرفع. انظر: سيبويه ٤١٣/١، والإيضاح العضدي ٣١٦/١، وشرح المقدمة ٢٣٣/١.

(٣) سورة يونس ١٠٩/١٠.

(٤) انظر: الإيضاح العضدي ٣١٥/١.

(٥) سورة القدر ٥/٩٧ ﴿ سلام هي حتى مطلع الفجر ﴾.

(٦) انظر هذا الكلام في الإيضاح العضدي ٣١٥/١ ـ ٣١٦.

(٧) هذا هو الموضع الأول من الرفع، سيبويه ٤١٣/١ والإيضاح العضدي ٣١٦/١ ـ ٣١٧.

والثـالث من هذا القسم : أن يكـون السبب والمسبب قد مضيا جميعا كقوله تعـالى : ﴿ وَزُلْـزِلُوْا حَتَّى يَقُوْلُ الرَّسُوْلُ [1] ﴾ بالرفع في قراءة نافع[2]؛ لأنه جعله حكاية حال وهذا أيضا فعل حال وإن كان قد مضى ؛ لأنه حكاية الحال الحاضرة في ذلك الوقت[3].

والقســم الثالث : من القسمة الأولى[4] : أن لا يكون ما قبل (حتى) سببا لما بعدها ولا علة له كقولك: سرت حتى تطلع الشمس، وحتى يؤذن المؤذن، وهذا القسم يجوز فيه النصب والرفع من الوجهين إلا أنه لا يطلق فيه سبب ومسبب، وقولك: سرت حتى أدخل المدينة، يجوز فيه النصب من الوجهين المذكورين للنصب، والرفع من الوجهين إلا أنه لا يطلق فيه سبب ومسبب ، وقولك : سرت حتى أدخل المدينة، يجوز فيه النصب من الوجهين المذكورين للنصب، والرفع من الوجهين المذكورين / للرفع، وإذا كان الفعل الذي بعد (حتى) للحال فهي غير عاملة لأنها هي الداخلة على الجملة[5]، وهو في نحو قول الشاعر : [١٢٧/ب]

---

(١) سورة البقرة ٢ /٢١٤.

(٢) قرأ برفع (يقول) نافع ومجاهد والأعرج وابن محيصن وشيبة. وقرأ القراء الباقون بالنصب. فأما الرفع فتوجيهه حسب ما ذكر الدينوري. والنصب بـ (أن) مضمرة بعد (حتى) على أنها للغاية بمعنى (إلى) أو على أنها للتعليل بمعنى (كي). وكونها للغاية أظهر. انظر: سيبويه ١ /٤١٧، والفراء ١ /١٣٢، والمقتضب ٢ /٤٣، وكشف مكي ١ /٢٨٩ ـ ٢٩١ (وفيه ذكر للقراء الذين قرأوا بالرفع غير نافع)، ومشكل مكي ١ /٩٢، والبحر المحيط ٢ /١٤٠، والنشر ٢ /٢٢٧، والإتحاف ١٥٦.

(٣) هذا هو الموضع الثاني من مواضع الرفع، ويلتقى مع الأول في الدلالة على الحال، وفي أن (حتى) فيهما ابتدائية لاجارة. انظر: سيبويه ١ /٤١١، والإيضاح العضدي ١ /٣١٦ ـ ٣١٧.

(٤) تقسيم الدينوري لمواضع (حتى) والفعل بعدها فيه نوع من الغرابة بالنسبة لما درج عليه العلماء قبله كسيبويه ١ /٤١٣، والمبرد في المقتضب ٢ /٣٨، والفارسي في الإيضاح ١ /٣١٦، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ١ /٢٣٣، وشرح الجمل ١٤٣ /أ. ذلك أن هؤلاء العلماء وغيرهم درجوا على ذكر معنيين للنصب، ثم معنيين للرفع، ثم ما يجوز فيه الأمران النصب والرفع. وعلى كل فإن الدينوري ـ وإن خالفهم في شكل التقسيم ـ فهو يتفق معهم اتفاقا تاما في مضمونه كما نرى.

(٥) وهي (حتى) الابتدائية لا الجارة. كما ذكرت قبل قليل.

[٧٣] - سَرَيْتُ بِهِمْ حَتّى تَكِلَّ رِكَابُهُمْ   وحتّى الجِيَادُ ما يُقَدْنَ بِأَرْسَانِ[1]

وإن قلت[2] : أسرت حتى تدخلها؟، لم يجز إلا النصب لأنك لم تثبت سيرا، فإن قلت: أيهم سار حتى يدخلها؟، جاز النصب والرفع لأنك قد أثبتّ السير، وإنما الاستفهام عن صاحب السير لا عن السير، ألا ترى أن الجواب: (زيد)، أو (عمرو)، لا (سار)، أو (لم يسر)، ولا (نَعَم) أو (لا)، وتقول: كان سيري أمس حتى أدخلها؛ إنْ جعلت (كان) هي التامة، وهي التي بمعنى (وقع) و (حدث) جاز في الفعل الذي بعد (حتى) النصب والرفع، وإن جعلتها الناقصة وهي المفتقرة إلى الخبر: كان على ضربين: إنْ جعلت (أمس) من صلة المصدر لم يجز إلا النصب؛ لأن الجملة في موضع الخبر، وإن جعلته متعلقا بمحذوف فقد استوفت (كان) خبرها وجاز فيما بعد (حتى) النصب والرفع جميعا؛ لأنها قد صارت / مثل المسألة الأولى وهي الواقعة بعد (كان) التامة. [١٢٨/أ]

* * *

[من أحكام الجوازم] :

فصـــل : قد ذكرنا المجزومات[3] والجوازم لها[4]، ونأتي ها هنا بزيادة يُنتفع بها

(١) بيت من الطويل لامرىء القيس من قصيدة في ديوانه ٢١٦ (الجزائر) وفي البيت روايات منها: (مطوت بهم) و (تكل مطيهم) و (تكل غزاتهم)، (تكل غزيهم). والشاهد في البيت: في (حتى) الثانية حيث وقعت ابتدائية ودخلت على الجملة فلم تعمل فيها شيئا أما (حتى) الأولى فقد نصبت الفعل بإضمار (أن)؛ لأن المعنى: إلى أن تكلّ. ويريد الشاعر: أنه يسري بأصحابه غازيا إلى أن تكل المطي وتجهد الخيل فلا تحتاج إلى من يقودها. وانظر البيت في : سيبويه ٤١٧/١، ٢٠٣/٢، معاني الفراء ١٣٣/١، والمقتضب ٤٠/٢، والجمل ١٨٣، والإيضاح العضدي ٢٥٧/١ - ٣١٧، التبصره ٤٢٠/١، المخصص ٦١/١٤ - ١٢١، ابن برهان ١٨٠/١، الحلل ٨٦، المغني ١٧٢ - ١٧٤، الهمع ١٣٦/٢.

(٢) الكلام من هنا إلى نهاية الفصل موجود بحذافيره في الإيضاح العضدي ٣١٧/١ - ٣١٨.

(٣) في (ب): المجرورات. وهو تصحيف.

(٤) تقدم ذكر حروف الجزم في ص ١٧٦ وأدوات الشرط في ص ١٤٣.

ولعل بعضها[1] مذكور إلا أنه يتأكد بالتكرير، وهي أن الهمزة إذا دخلت على (لم) ثم كانت للتقرير والتوبيخ، نقلتها عن معنى النفي إلى معنى الإيجاب، كقوله سبحانه: ﴿ أَلَمْ أَنْهَكُما ﴾[2] و﴿أَلَمْ يَأْنِ﴾[3]. وبين (لم) و (لَمّا) ثلاثة فروق، وهي:

أن (لما) لكونها مركبة من[4] (لم) و (ما) الزائدة لا يُنفَى بها[5] الفعل إلا ومعه (قد[6]).

ويجوز معها حذف المجزوم بها[7] إذا دَلّ عليه ما تقدمه.

وتكون في قولك: لما قام زيد قمت، اسما ظرفيا بمعنى الحين[8] والوقت وشبههما مضافا إلى الجملة التي بعده منصوب الموضع بالفعل الذى بعدها.

وإنما دخلت الفاء في جواب الشرط لتطرف الجملة الابتدائية للدخول فيه[9]، إذ لا علقة لها به، ويجوز حذف الفاء[10]، كقول الشاعر:

---

(١) كلمة (بعضها) غير ظاهرة في (ب).

(٢) سورة الأعراف ٧/١٢ ﴿ ... وناداهما ربهما ألم أنهكما عن تلكماالشجرة .. ﴾.

(٣) سورة الحديد ٥٧/١٦ ﴿ ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم لذكر الله ... ﴾.

(٤) القول بتركيبها من (لم) و (ما) الزائدة هو قول الجمهور. وهناك من يرى أنها بسيطة. انظر: الجنى الداني ٥٩٣، والهمع ٢/٥٦.

(٥) في (ب): بهما.

(٦) انظر سيبويه ١/٤٦٠، وشرح المقدمة ١/٢٤٣.

(٧) انظر سيبويه ٢/٣٠٧، وشرح المقدمة ١/٢٤٤.

(٨) هذا رأي ابن السراج والفارسي كما في الأصول ٢/١٦٢، والإيضاح العضدي ١/٣١٩، ووافقهما ابن بابشاذ في شرح المقدمة ١/٢٤٤ أما سيبويه ٢/٣١٢ والجمهور فيرون أنها حرف وجود لوجود. أو وجوب لوجوب. وانظر: المساعد ٢/١٢٧، والجنى الداني ٥٩٤، والمغني ٣٦٩، وشرح قطر الندى ٤٣. هذا ولم تجر العادة بمخالفة الدينوري لسيبويه، فلعله خالفه هنا حين خالفه ابن بابشاذ مجاراة له.

(٩) عبارته ركيكة، وربما كان فيها سقط، لكن مراده واضح، وهو ـ كما يبدو لي ـ: أن الجملة الواقعة في الجواب جملة منفصلة عن الشرط، ولا رابط بينهما، ولذلك جيء بالفاء لتقوم بهذا الربط.

(١٠) حذف الفاء: الصحيح أنه ضرورة، وعبارة الدينوري قد توحي بجوازه في السعة.

[٧٤] - مَنْ يَفْعَلِ الحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا ....[1]

و (إذا) / الواقعة في جواب الشرط من قوله تعالى: ﴿ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾[2] ظرف مكان؛ لأنها خبر عن جثة[3]. [١٢٨/ب]

وكذلك (قبل) و (بعد) إذا أخبربهما عن الجثة كانا ظَرْفَيْ مكان، وإذا قُطعا عن الإضافة وتضمنا معناها أشبها الحروف فبنيا، وبناؤهما على الحركة لا لتقاء الساكنين، مع أن لهما أصلا في التمكن، واختصاصهما بالضم لخوف اللبس، وذلك أنهما لوبنيا على الفتح لأَوْهَمَا أنهما منصوبان على الظرف، ولو بُنيا على الكسر لأوهما أنهما مجروران بالحرف[4] في مثل قوله تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾[5]

---

(١) صدر بيت من البسيط مختلف في قائله؛ فقيل لحسان بن ثابت، وقيل لابنه عبدالرحمن، وقيل لكعب بن مالك. وعجزه:

والشر بالشر عند الله مثلان.

ويروى: (سيان). قال الأعلم في حاشية سيبويه ١/٤٣٥: «الشاهد في حذف الفاء من الجواب ضرورة، والتقدير: فالله يشكرها. وزعم الأصمعي أن النحويين غيروه وأن الرواية: من يفعل الخير فالرحمن يشكره». وقيل - أيضا -: إن البيت مصنوع. وانظر في البيت: ديوان كعب بن مالك ٢٨٨، وسيبويه ١/٤٣٥، والنوادر ٢٠٧، والمقتضب ٢/٧٢، والخصائص ٢/٢٨١، وابن الشجري ١/٢٩٠ - ٣٧١، وابن يعيش ٩/٣، والعيني ٤/٤٢٣، والخزانة ٣/٦٤٤.

(٢) سورة الروم ٣٠/٣٦. ﴿ وإن تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون ﴾.

(٣) قال الزمخشري في المفصل - مشيرا إلى اقتران الجواب بالفاء و (إذا) الفجائية -: «وإن كان الجزاء أمرا، أو نهيا، أو ماضيا صحيحا، أو مبتدأ أو خبرا، فلا بد من الفاء... وقد تجيء الفاء محذوفة في الشذوذ كقوله: ﴿ من يفعل الحسنات... ﴾ البيت، ويقام (إذا) مقام الفاء كقوله تعالى: (إذا هم يقنطون). وقد شرح ذلك ابن يعيش ٩/٢ - ٣ شرحا جيدا، وانظر: سيبويه ١/٤٣٥، والمقتضب ٢/٥٨، ٣/١٧٨، والإيضاح العضدي ١/٣٢٠، وابن برهان ٢/٣٦٩.

(٤) انظر في الحديث عن (قبل) و (بعد): شرح المقدمة ٢/٢٩٤، وأسرار العربية ٣١، وأمالي ابن الشجري ١/٣٢٨.

(٥) سورة الروم ٣٠/٤.

(ذِكْرُ التّوابِـــع)

التابع في عرف أهل هذه الصناعة: هو[1] الجاري على ما قبله في إعرابه من رفع أو نصب أو جر [أو جزم[2]].

والعامل في التابع هو العامل في المتبوع، وقال قوم[3] : المتبوع والعامل فيه عاملان في التابع، والأول هو الصحيح وعليه الاعتماد.

وقـد ذكـرنا عدة التوابع[4] وأسماءها، فأما العلة الموجبة للترتيب الذي رتبناها عليه[5] فهي :

أن التأكيد / إنما استحق التقدم على جميعها والسبق لسائرها؛ لكونه راجعا إلى [١٢٩/أ] نفس المؤكَّد، بدليل أنك تقول: جاء زيد نفسه عينه، فيكون المعنى : جاء زيد الذي تعرفه ولا تشك فيه، لا غيره ولا أمره، وتقول : جاء القوم كلهم أجمعون، فيكـون المعنى: جاء القـوم بجملتهم وجمـاعتهم، لا بعضهم، ولهذا قيل: إنّ (نفسه) و (عينه) يؤكد بهما ما تثبت حقيقته، و (كله) و (أجمعون) يؤكد بهما ما يتبعّض[6].

(١) هكذا عرفه ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٤٠٧.

(٢) ليست في (ب).

(٣) العامل في التابع محل خلاف بين العلماء، وفيه تفصيل نظرا لاختلاف التوابع، وأحسن من لخص ذلك ـ في نظري ـ صاحب التصـريح ٢/ ١٠٨، وقـد ذكـر في المسـألـة ما يقرب من ثمانية أقوال. وانظر: المرادي ١٣٢/٣، والهمع ٢/ ١١٥.

(٤) ذكرها في ص٢٤٨ على هذا الترتيب: التوكيد، النعت، عطف البيان، البدل، عطف النسق.

(٥) الترتيب الذي اختاره الدنيوري للتوابع، والتعليل الذي علل به تقديم التوكيد عليها كله مطابق لما عند ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/ ٤٠٧. وقد اختلف العلماء في ترتيب هذه التوابع، فكل يختار لها ترتيبا معينا ثم يعلله. انظر : التصريح ٢/ ١٠٨، والهمع ٢/ ١١٥.

(٦) هذه العبارة وردت في جمل الزجاجي ٢١. وعند ابن يعيش ٣/ ٤٠.

وَوَلِيَهُ (النعت)؛ لأنه راجع إلى حِلْية المنعوت، أو حلية شيء من سببه، كقولك: جاءني زيد الطويل، والطويل أبوه.

ثم (عطف البيان)؛ لأنه يجرى مجرى النعت، إلا أنه يكون بغير المشتق، والنعت لا يكون إلا بالمشتق كالمثال المتقدم، أو ما تنزل منزلة المشتق: كالمصري والقرشي؛ لأن المعنى: المنسوب إلى مصر، والمنسوب إلى قريش، وكـ (ذي المال)؛ لأن المعنى صاحب المال[1].

ويبقى (البدل) و (عطف النسق) : فيكون البدل أحق بالتقدم على عطف النسق

[١٢٩/ب] لأنه يتبع بغير واسطة فأشبه الثلاثه / المتقدمة، وتأخر عطف النسق؛ لأن[2] بين المعطوف والمعطوف عليه وسيطا وهو حرف النسق .

فأما التابع بالحكاية والتابع بالمجاورة[3] فليسا في الأصل من التوابع ولا معدودين فيها بل لاحقين بها ومضافين إليها.

---

(١) انظر: الأصول ٢/٢٢ - ٢٥.

(٢) في (ب): لأنه.

(٣) سبق له أن إشار إليهما في ص ٢٤٨.

(بـــاب التأكيـــــد)

التـأكيد والتـوكيد لغتان، والتأكيد أفصح[1]، وهو : تمكين المعنى في النفس بإعادة اللفظ والمعنى[2].

فالأول[3] كقولك : اذهب اذهب، واقعد اقعد، وزيد زيد، بمعنى : هذا زيد هذا زيد، والطريق الطريق، أي الزْمها، والنار النار، والأسد الأسد، أي احذرهما، والله الله، أي خَفْهُ، ونفسك نفسك، أي احفظها، وأشباه ذلك كثير، ومنه قولهم : قمت قياما، لأن تقديره : قمت قمت، وذلك لأن هذا المصدر لتأكيد الفعل.

والتواكيـــد[4] المعنوية تسعة وهي[5] : نفسه، وعينه، وكله، وأجمع، وأجمعون، وجمعاء، وجمع، وكلاهما، وكلتاهما.

---

(١) في القاموس ما يناقض كلام الدينوري، حيث قال: «والتوكيد أفصح من التأكيد، و (توكد) و (تأكد) بمعنى». القاموس ٣٤٧/١ (مادة: وكد) . وقال في مادة: (أكد) ٢٧٥/١ : «أكد، تأكيدا: وكده». وذكر ابن يعيش ٣٩/٣ : أنهما لغتان ليست إحداهما أولى من الأخرى.

(٢) كذا في النسختين، والصواب في نظري: (أو المعنى)؛ لأنهما قسمان: قسم بإعادة اللفظ وهو اللفظي، وقسم بإعادة المعنى وهو المعنوي، أو أن تكون العبارة هكذا: «بإعادة اللفظ والمعنى، أو المعنى فقط». فسقطت منها كلمة «أو المعنى فقط». وانظر ما يؤكد الاحتمال الأول في: شرح المقدمة ٤٠٧/٢، وشرح الجمل ٢٤/ب لابن بابشاذ.

(٣) وهو اللفظي.

(٤) هذا هو الثاني، وهو المعنوي.

(٥) هكذا أوردها ابن بابشاذ في كتابيه: شرح المقدمة ٤٠٧/٢، وشرح الجمل ٢٤/ب، وابن الأنباري في أسرار العربية ٢٨٤، وغيرهم. ويلاحظ على كل من أوردها على هذا النحو أمران : الأول : أنهم أغفلوا كلمتي (جميع) و (عامة)، مع أنهما وردتا عند بعض من سبقهم كسيبويه مثلا. الثاني: أنهم جعلوا كلمة: (أجمع) و (أجمعون) و (جمعاء) و (جمع) مما يؤكد به أصالة، بينما جعلها بعض العلماء مما يحمل على الألفاظ الأصلية، شأنها في ذلك شأن : أكتع وأبصع وأخواتها، انظر: سيبويه ١٨٩/١، ٢٧٤، والمساعد ٣٨٦/٢، ٣٨٩، والمرادي ١٦٤/٣، والهمع ١٢٢/٢.

[١٣٠/أ] وقد يحمل عليها: أكتع أبصع[1]، /وأكتعون[2] أبصعون، وكتعاء بصعاء، وكُتَع بُصَع[3]، إلا أن هذه تدخل لتأكيد التأكيد، ولهذا لا تقع إلا بعد غيرها من التأكيد وهو ما كان من جنسها وفي وزنها؛ فـ (أكتع أبصع) يقعان بعد (أجمع)، و (أكتعون أبصعون) بعد (أجمعين[4])، و (كَتْعاء بَصْعاء) بعد (جَمْعاء)، و (كُتع بُصع) بعد (جُمع)[5].

* * *

[لا يعطف بعض هذه التواكيد المعنوية على بعض] :

فصــل : وهذه التواكيد لا يعطف بعضها على بعض[6] كما يجوز ذلك في النعوت ولكن يجـوز أن يتبـع بعضهـا بعضـا[7] بغير عطف، قال الله سبحانه: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ [8] ﴾.

* * *

[امتناع توكيد النكرة بهن] :

فصــل : وكلها تؤكد بها المعارف الخمسة دون النكرات كلها؛ لأن النكرة لم يثبت

(١) في (ب) : بصع.

(٢) كلمة (أكتعون) مكررة في (أ).

(٣) في (ب) أبصع.

(٤) في (ب) : أجمعون.

(٥) وزاد الكوفيون بعدهن: أبتع. أبتعون، بتعاء، بتع. وهذا الترتيب الذى ذكره الدينوري هو ترتيبها عند الجمهور، وأجاز الكوفيون مخالفة هذا الترتيب بتقديم (أكتع) على (أجمع) ونحوه، وفي المسألة خلاف أكثر. انظر: المساعد ٢/ ٢٩٠، والمرادي ٣/١٦٦.

(٤) انظر شرح المقدمة ٢/٤٠٩، وقال المرادي في شرح الألفية ١٦٨/٣ : «وأجازه بعضهم، وهو قول ابن الطراوة».

(٥) في (ب) : بعض.

(٦) سورة الحجر ١٥/ ٣٠، وسورة (ص) ص ١٧٢ ـ ٢٠٩ .

لها عين فتؤكد[1]، ولأن هذه الأشياء التي تؤكد بها معارف فلا يصح أن تتبع[2] إلا معـارف مثلهـا كما يكون ذلك في النعت، فأما (أجمع) وبابه فمعارف؛ لأنها في الأصل مضاف كأخواتها[3].

* * *

[تبعيتها لما قبلها في الإعراب] :

فصـــل : وكلهـا تجـري على ما قبلهـا في وجوه الإعراب الثلاثة إلا (أجمع) و (جمعاء) و (جمع) / فإنها تكون في حال الجر مفتوحة؛ لأنها غير منصرفة[4]. [١٣٠/ب

* * *

(١) انظر : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٥/أ. والقول بعدم جواز توكيد النكرة ـ توكيدا معنويا ـ مطلقا، هو مذهب جمهور البصريين، ويرى الكوفيون والأخفش جواز توكيدها إن حصلت بذلك فائدة بأن كانت مؤقتة، ويرى بعض الكوفيين جواز تأكيدها مطلقا. انظر التفصيل والشواهد في : الإنصاف ٢/٤٥١ (م ٦٣). وأسرار العربية ٢٨٩ ـ ٢٩٢، وابن يعيش ٣/٤٤، والمساعد ٢/٣٩٢، والمرادي ٣/١٦٩.

(٢) في (ب) : أجمع.

(٣) قال المرادي في شرح الألفية ٣/١٦٨ : «ألفـاظ التوكيد معارف؛ أما ما أضيف إلى الضمير فظاهر، وأما (أجمع) وتوابعه ففي تعريفه قولان :ـ

أحدهما : أنه بنية الإضافة، ونسب إلى سيبويه. والثاني : أنه بالعلمية علق على معنى الإحاطة». وانظر قبل المرادي : شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٥/ب، وأسرار العربية ٢٨٥، وابن يعيش ٣/٤٥ ـ ٤٦. وغيرها، وفي بعضها من العلل والأقوال ماليس في الآخر.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٠٩ : «فإن قيل: فلم لا يصرف (أجمع) و (جمعاء) و (جمع) ؟ فقل: لعلل مختلفـة؛ فأمـا (أجمـع): فللتعريف ووزن الفعل كأحمد. وأما (جمعاء) : فللتأنيث ولزوم التأنيث كصحـراء. وأمـا (جمع): فللتعريف والعدل، واختلف في العدل على قولين... الخ». هذا وحكم منع الصرف جار على أخوات: أجمع وجمعاء وجمع وتوابعها وهي : أكتع وأبصع وأبتع... الخ . وانظر أيضا: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٥/أ، وأسرار العربية ٢٨٥، وابن يعيش ٣/٤٦.

[**إضافتها إلى المضمر**] :

فصــل : وكلهـا مضافة إلى المضمر إلا (أجمع) وبابه، وإن كان الأصل فيها[1] الإضافة إلى المضمر أيضا[2].

* * *

[**جواز مباشرتها للعوامل في غير التوكيد، وحكم كلا وكلتا**] :

فصــل : وكلها تلي العوامل في غير هذا الباب إلا (أجمع) وبابه[3]، و (كلا) و (كلتـا) إذا أُضيفـا إلى الـظاهر كانا في الأحوال الثلاثة بالألف، وإنْ أضيفا إلى المضمر كانا في حال الرفع بالألف وفي حال النصب والجر بالياء.

* * *

[**حكم توكيد الضمير المتصل أو العطف عليه**] :

فصــل : وإذا أكّدتَ بـ (نفسه) أو بـ (عينه) المضمر المتصل المرفوع الموضع بارزا كان أو مستترا أكَّدتَه قبل ذلك بمضمر منفصل مرفوع الموضع خوف اللبس كقولك: خرج هو نفسه، وقمت أنت عينك[4].

---

(١) في (ب) : منها.

(٢) تقدمت الإشارة إلى ذلك قبل حاشيتين في كلام المرادي.

(٣) أشار إلى ذلك وذكر علته بتفصيل جيد ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤١٠، ومما ذكره: أن أجمع وبابه لم يستعمل إلا توكيدا، بخلاف (كل) ونحوها فقد استملت فاعلا ومفعولا ومبتدأ. . .

(٤) الإيضاح العضدي ١/٢٧٣، وشرح المقدمة ٢/٤٠٨. ويتجلى اللبس الذي أشار إليه الدينوري في نحو قولـك: خرجت هي نفسها. وذهبت هي عينها. فالقصد هنا واضح، لكنك لو حذفت الضمير (هي) من الجملتين لتوهم أنك تريد: أنها خرجت نفسها، أي ماتت، وذهبت عينها، أي عميت، ومن هنا كان التوكيد بالضمير المنفصل مطلوبا. وذكر ابن عقيل في المساعد ٢/٣٨٥، والمرادي في شرح الألفية ٣/١٧١ : أن الأخفش أجازه على ضعف.

وكـذلـك العـطـف كقوله عز وجل : ﴿ آسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ [1]﴾ وقوله ﴿ مَاكُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلاَ قَوْمُكَ ﴾[2] وقـد يسـد طول الكلام مسد التأكيد في العـطـف[3] كقـولـه سبحـانـه : ﴿ لَوْ شَاْءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلاَ آبَاْؤُنَاْ [4]﴾ وقوله : ﴿ فَأَجْمِعُوْا أَمْرَكُمْ وَشُرَكَاؤُكُمْ [5]﴾ في قراءة يعقوب[6] ولولا / ذلك لقبح العطف[7]. [١٣١/أ]

والعطف على المضمر المجرور بغير إعادة الجار ـ مع قبحه ـ لحنٌ[8]، قال الله

(١) سورة البقرة ٢/٣٥، وسورة الأعراف ٧/١٩. وانظر: سيبويه ١/١٢٥، ٣٩٠، والمقتضب ٣/٢١٠، وشرح المقدمة ٢/٤٠٨، والبحر المحيط ١/١٥٦.

(٢) سورة هود ١١/٤٩، وقد اجتمع هنا فاصلان: الضمير (أنت)، و (لا).

(٣) هذه المسألة وهي العطف على الضمير المتصل المرفوع محل خلاف بين المدرستين؛ فالكوفيون يجيزونه مطلقا، والبصريون لا يجيزونه إلا بشرط تأكيد الضمير أو وجود فاصل بين الضمير والمعطوف يطول به الكلام. وما سوى ذلك فضرورة أو مؤول انظر: الإنصاف ٢/٤٧٤ (م ٦٦)، والمرادي ٣/٢٢٧ ـ ٢٣٠ (وزاد المرادي بنسبة القول بالجواز إلى ابن الأنباري وأبي علي).

(٤) سورة الأنعام ٦/١٤٨. وانظر: سيبويه ١/٣٩٠، والمقتضب ٣/٢١٠.

(٥) سورة يونس ١٠/٧١.

(٦) تقدم الحديث عن هذه القراءة وتخريجها وتوجيهها في ص ٤١٧ .

(٧) أي لولا طول الكلام والفصل بـ (لا) في آية الأنعام، وبالمفعول به (أمركم) في آية يونس، لقبح العطف، وانظر: شرح المقدمة ٢/٤٣١.

(٨) هذه إحدى مسائل الخلاف المشهورة بين البصريين والكوفيين، وهي المسألة رقم (٦٥) في كتاب الإنصاف ٢/٤٦٣، فالبصريون لا يجيزون العطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار، والكوفيون يجيزونه دون شرط. ولهم شواهد كثيرة منها قراءة حمزة، والبيت، اللذين أوردهما الدينوري وقد خرجهما البصريون بمثل ما قال الدينوري. وانظر في المسألة: ابن برهان ١/٢٦٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٣/ب، وشرح المقدمة ٢/٤٣٠، والمساعد ٢/٤٧٠، والمرادي ٣/٢٣١. وقد ورد في المرجعين الأخيرين نسبة القول بالجواز إلى يونس والأخفش والشلوبين وابن مالك، كما وردت فيهما الإشارة إلى وجه ثالث نسب إلى الجرمي والزيادي وهو: جواز العطف إن أكد الضمير، وامتناعه إن لم يؤكد. هذا وقد عرض أبو حيان في البحر لهذه المسألة في موضعين منه : ٢/١٤٧، ٣/١٥٧، واختار رأي الكوفيين ودافع عنه بشدة، وفصل الحديث فيها تفصيلا لا مزيد عليه. أخيرا أود أن أشير إلى أن حكم الدينوري على العطف من غير إعادة الجار بأنه لحن،

سبحانه : ﴿ وَبَرَكَاتٍ عَلَيْكَ وَعَلَىٰ أُمَم [مِمَّنْ[1]] مَعَكَ [2]﴾، وقال تعالى : ﴿ وَلَقَدْ أُوْحِيَ إِلَيْكَ وَإِلَىٰ الَّذِيْنَ مِنْ قَبْلِكَ [3]﴾، فأما قول الشاعر:ـ

[٧٥]ـ . . . . فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ والأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ[4]

فضرورة، وأما قراءة حمزة[5] : ﴿ وَاتَّقُوْا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُوْنَ بِهِ وَالأَرْحَامِ ﴾[6]

حكم فيه شدة؛ لأنه رأي لمجموعة كبيرة من العلماء تعضده قراءات قرآنية متواترة وشواهد عربية شعرية ونثرية. لكن الدينوري لم يكن بدعا في هذا الحكم فقد سبقه إليه ابن جنى في اللمع ٩٧، وربما غيره من العلماء، وقد رد أبو حيان على من قال مثل هذا القول ـ وخاصة في قراءاة حمزة ـ بقوله في البحر ٢/١٤٧ : «ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط فقد كذب».

(١) ليست في (ب).

(٢) سورة هود ١١/٤٨ : ﴿ قيل يانوح اهبط بسلام منا وبركات . . . ﴾ وقد عطف هنا على الضمير المجرور في (عليك) بإعادة الجار (على) وانظر: شرح المقدمة ٢/٤٣١ ففيه حديث جيد عن هذه الآية.

(٣) سورة الزمر ٣٩/٦٥. وهذه الآية كسابقتها في إعادة الجار وهو (إلى) من المعطوف.

(٤) عجز بيت من البسيط ينسب لعدة شعراء منهم عمرو بن معد يكرب الزبيدي وقد أورده محقق ديوانه في ملحقات الديوان ص ٣٣١ وخرجه تخريجا جيدا، مشيرا إلى بقية الشعراء الذين ينسب لهم البيت وهم : الأعشى وخفاف بن ندبة والعباس بن مرداس. وقد مر معنا مثل هذا الخلاف في الشاهد رقم ٥٢ في ص ٣٨٤ . وهو يتفق مع هذا الشاهد في بحره ورويه، فلعل من ينسب هذا الشاهد إلى هؤلاء الشعراء يرى أن البيتين من مقطوعة واحدة. وصدره :

فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا . . . .

انظر : سيبويه ١/٣٩٢، والكامل ٣/٣٩، واللمع ٩٧، والتبصرة ١/١٤١، وشرح المقدمة ٢/٤٣٠، وشواهد الكشاف ٤/٣٣٠، الإنصاف ٢/٤٦٤، وابن يعيش ٣/٧٨، وضرائر ابن عصفور ٢٤٧، والعيني ٤/١٦٣، والخزانة ٢/٣٣٨. ويروى : (قد بت) بدل (قربت). والمقرب ١/٢٣٤.

(٥) هو : أبو عمارة (٨٠/١٥٦هـ) حمزة بن حبيب بن عمارة بن إسماعيل التيمي (بالولاء، وقيل من صميمهم) الكوفي الزيات، كان يجلب الزيت من الكوفة إلى حلوان (بالعراق)، أخذ القراءة عن سليمان الأعمش وابن أبي ليلى وطلحة بن مصرف وغيرهم. وأخذ عنه : الكسائي والفراء وسفيان الثوري وغيرهم. مات بحلوان بالعراق. انظر: (غاية النهاية ١/٢٦١، والأعلام ٢/٣٠٨).

(٦) سورة النساء ٤/١. ولم يقرأ بالجر من العشرة إلا حمزة، ووافقه ـ من غير العشرة ـ: ابن مسعود وابن عباس العم ويحيى بن وثاب وإبراهيم النخعي وطلحة اليامي والأعمش وأبان بن تغلب والحسن البصري

فليست الواو فيه للعطف بل لِلقَسَم، لأن العرب كانت تُقْسِم بذلك فيقول أحدهم للآخر إذا كانت بينهما قرابة: والرحم لأفعلن كذا، والوقف على (تَسَاءَلُوْنَ بِهِ)، وجواب القسم: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيْبًا﴾.

وهذا الفصل بباب العطف أشبه إلا أن عادتنا جَمْع النظائر والنظم بين القرائن في مكان واحد.

= وقتادة ومجاهد وأبو إياس بن الكسائي. هكذا ذكرهم ابن برهان في شرح اللمع ١/٢٦٦، وممن سردهم أو بعضهم: صاحب الإنصاف ٢/٤٦٣، وابن يعيش ٣/٧٨، وأبو حيان في البحر ٢/١٤٧، وقرأ الباقون من العشرة بالنصب انظر: الكشف لمكي ١/٣٧٥، والنشر ٢/٢٤٧، والإتحاف ١٨٥، وفي توجيه هاتين القراءتين أقوال؛ فأما قراءة الجر ـ وهي محل الشاهد ففي توجيهها ثلاثة آراء:

الأول: ما ذكره الدنيوري من أن (الواو) للقسم وليست عاطفة، فـ (الأرحام) مجرورة بها، وقد شرحه وبين جواب القسم. وممن أخذ بهذا الرأي: ابن برهان ١/٢٦٦، وابن بابشاذ في كتابيه: شرح الجمل ٢٣/ب وشرح المقدمة ٢/٤٣٢، وقد ذكره الزجاج في معانيه ٢/٢ ورده ردا شديدا بحجة أن النبي ـ صلى الله عليه وسلم ـ نهي عن الحلف بالآباء، ورده لهذا السبب ابن عطية كما في البحر ٣/١٥٨، وعندي أن رده لهذا السبب غير مسلم به؛ لأن المقسم هو الله، وهو سبحانه له أن يقسم بما شاء من مخلوقاته، ونظائر ذلك في القرآن كثيرة.

الثاني: أن تكون (الأرحام) مجرورة بباء مقدرة، وحذفت لدلالة الأولى عليها، ويؤيد ذلك قراءة ابن مسعود (وبالأرحام) التي نسبها له أبو حيان في البحر ٣/١٥٧. ذكر هذا الوجه: صاحب الإنصاف ٢/٤٦٧، وابن يعيش ٣/٧٨، وذكر له نظائر.

الثالث: (وهو محل الشاهد والخلاف) أن (الأرحام) معطوفة على الضمير المجرور دون إعادة الجار. وهو رأي جمهور الكوفيين، ويأباه البصريون والفراء ويحملون الآية على أحد الوجهين المتقدمين، وفيهم من يتجرأ فيرد هذه القراءة كالمبرد ذكر ذلك عنه ابن يعيش ٣/٧٨ وأنكره عليه، (وانظر: الكامل ٣/٣٩) كما غلط أبو حيان ٢/١٤٧، ٣/١٥٩، على من أنكر هذه القراءة وبالغ في توثيق قارئها حمزة. أما قراءة النصب (وهى قراءة الجمهور)، وقراءة الرفع الشاذة، فليست مما نحن فيه. وانظر ـ إضافة إلى ما ذكر ـ: معاني الفراء ١/٢٥٢، ومعاني الأخفش ١/٢٢٤، وتفسير الطبري ٤/٢٢٨، ومشكل مكي ١/١٧٦، والكشاف ١/٤٩٣، وإعراب العكبري ١/١٦٥.

(بـــاب النعـــت)

النعت: هو الصفة المبينة[1] عن الموصوف والمميزة له مما يشركه في اسمه، وهو خمسة أقسام؛ وذلك / أن الموصوف يوصف: بِحِلْيَتِه، وبفعله، وبصناعته، [١٣١/ب] وبنسبه البلدي والقبلي، وبـ (ذي) التي بمعنى صاحب[2]، وسبب هذه كلها يقوم مقامها إلا (ذا) فإنه لا يرفع الظاهر، تقول: مررت برجل ذي مال، ولا يجوز: ذي مال أبوه، فإن أردت ذلك رفعت الاثنين على المبتدأ والخبر فقلت: مررت برجل ذو مال أبوه، وكذلك ما كان على مثال (أَفْعَل)، تقول: مررت برجل أحسن منك، ولا يجوز أحسن منك وجهه، ويجوز: أحسن منك وجهه، عى المبتدأ والخبر[3].

* * *

[ما يتبع فيه النعت منعوته]:

فصـــل: النعت يتبـع المنعـوب في عشـرة أشياء؛ في رفعـه، ونصبـه، وجره، وتعريفه، وتنكيره، وتوحيده، وتثنيته، وجمعه، وتذكيره، وتأنيثه. لا يختلفان في شيء من ذلك[4]، فأما قوله تعالى: ﴿ عَٰلِيَهُمْ ثِيَابُ سُندُسٍ خُضْرٌ [5]﴾ في قراءة

---

(١) في (ب): المبنية.

(٢) ذكر هذه الأقسام الخمسة وفصل القول فيها، كل قسم على حدة. ابن السراج في الأصول ٢/٢٢-٢٦، كما ذكرها الفارسي في الإيضاح ١/٢٧٥، وابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤١٣، وشرح الجمل ١٨/أ.

(٣) انظر في ذلك: شرح المقدمة ٢/٤١٤ - ٤١٥.

(٤) شرح المقـدمـة ٢/٤١٥، هذا،وكـلام الـدينوري ليس على إطلاقه -؛ لأن ما قاله إنما يجري في النعت الحقيقي، أمّا النعت السببي فله حكم آخر. انظر التصريح ٢/١٠٩ - ١١٠ وفي المسألة خلاف ينسب للأخفش. ولابن الطراوة ولبعض الكوفيين. وهو موضح في: المساعد ٢/٤٠٢، والمرادي ٣/١٣٥، والهمع ٢/١١٦ - ١١٧.

(٥) سورة الإنسان ٧٦/٢١.

من جر[1]، فقد قيل: إنّه على المجاورة، كما قالوا: [هـذا[2]] جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ[3].

* * *

[١٣٢/أ] فصل: المعرفة تنعت بالمفرد[4] حسب[5]، والنكرة تنعت بالمفرد / والجملة[6]، كقولك: مررت برجل عاقل، ومررت برجل قام أبوه، وأبوه قائم، ويحكم على موضع الجملة بمثل إعراب المنعوت.

---

(١) قراءة الجر التي يشير إليها الدينوري إنما هي لكلمة (خضر)، وقصدت بذلك تحاشي القراءات الأخرى الواردة في الآية ـ وهي كثيرة ـ والاقتصار على محل الشاهد عندنا وهي كلمة (خضر) فقد قرأ بالجر فيها: ابن كثير وأبو بكر عن عاصم وحمزة والكسائي وخلف، وقرأ الباقون من العشرة بالرفع. وقد وجه العلماء الجر بأنه نعت لـ (سندس) وساغ ذلك مع أن (سندس) مفرد (وخضر) جمع؛ لأن (السندس) ـ كما قيل ـ جمع مفرده (سندسة)، أو لأن (السندس) اسم جنس فهو من معنى الجمع. وأما قراءة الرفع فهي فيها نعت لـ (ثياب). انظر تفصيل ذلك في: معاني الفراء ٣/٣١٩، والطبري ٢٩/٢٢٢، ومعاني الزجاج (المخطوط ٤/١٨٢) وإعراب النحاس ٣/٥٨٠ ـ ٥٨٢، وحجة ابن خالويه ٣٥٩، وحجة أبي زرعة ٧٤٠، وكشف مكي ٢/٣٥٥؛ ومشكل مكي ٢/٤٤١، والكشاف ٤/١٩٩، والبيان ٢/٤٨٤، وزاد المسير ٨/٤٣٩، وإعراب العكبري ٢/٢٧٧، وتفسير القرطبي ١٩/١٤٦، والنسفي ٢/٣٢٠، وغرائب القرآن للنيسابوري ٢٩/١٢٦، والبحر المحيط ٨/٣٩٩ ـ ٤٠٠، والنشر ٢/٣٩٦، والإتحاف ٤٢٩. وقد تعمدت ذكر هذه المراجع مع كثرتها لأبين أن قول الدينوري بالجر على الجوار غريب جدا حيث لم يشر إليه من هؤلاء إلا النيسابوري في غرائب القرآن.

(٢) ليست في (ب).

(٣) انـظر الحديث عن هذا المثال وعن المجاورة عموماً في: سيبويه ١/٢١٧، والمقتضب ٤/٧٣، والخصائص والخصائص ١/١٩١ ـ ١٩٢، والمغني ٨٩٤ ـ ٨٩٧.

(٤) قال ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤١٦: «وكل المعارف توصف بالمفردات دون الجمل، والعلة في امتناع وصف المعارف بالجمل أن الجمل نكرات، والنكرة لا تكون نعتا للمعرفة......».

(٥) أقحمت هنا في (ب) هذه العبارة: والنكرة تنعت بالمفرد حسب. ولا داعي لها.

(٦) شرح المقدمة ٢/٤١٧.

[الأشياء التي تُنعت ويُنعت بها] :

فصــل : إنما وضع النعت لرفع الاشتباه وإزالة اللبس العارض من الاشتراك في الاسم الواحد ولهذا لم تُنعت (مكة) و (دمشق) ونحوهما مما [لا[1]] قَسِيْمَ له في اسمه، فالنكرة إذاً أقعدُ في هذا الباب وأخص به، ومن ها هنا لم تُنعت المضمرات لوقوعها في أول مراتب المعرفة وبُعدها عن النكرات بتجردها من العموم والشياع واختصـاصها بالشيء المقصود. ولا يُنعت بها لأنها ليست مشتقة ولا منزلة منزلة المشتق[2]، ولهـذه العلة أيضـا[3] لم يُنعت بالأعـلام ولكنها تُنعت لرفع الإشكال الحادث عن اشتباه[4] بعضها ببعض، وهي تنعت بالمعارف الثلاث الأخر[5] إلا أنه لا ينعت بالمضاف إلا معرفا باللام، وتلك تنعت بما فيه لام التعريف إلا أنها في نعت المبهم تكـون للجنس، ولا يُفْصَـل بينـه وبين نعتـه / بمضاف ولا غيره، [١٣٢/ب] والمعـرف باللام ينعت أيضا بالمضاف إلى مثله، والمضاف [أيضا[6]] ينعت بما أضيف كإضافته.

فقد صارت المعارف في هذا الباب على ثلاثة أضرب[7] :

منها مالا ينعت ولا ينعت به وهو المضمر.

ومنها ما ينعت ولا ينعت به وهو العلم.

ومنها ما ينعت وينعت به وهي الثلاث الباقية[8].

---

(١) ليست في (ب).

(٢) قال ابن بابشاذ في تعليل ذلك: «إن العلة في امتناع المضمرات من الصفات أنها لا تضمر إلا وقد عرفت، فامتنعت عن الوصف وامتنعت منه». شرح المقدمة ٤١٦/٢. وذكر ذلك وزاد عليه في شرح الجمل ١٨/ب.

(٣) يريد بالعلة: كونها ليست مشتقة ولا منزلة منزلة المشتق، وهي ما علل به ابن بابشاذ في شرح الجمل ١٩/أ.

(٤) في (ب) : اشباه.

(٥) انظر: الأصول ٣١/٢، والإيضاح العضدي ٢٧٩/١.

(٦) ليست في (ب).

(٧) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٨/ب ـ ١٩/أ.

(٨) هذا رأي البصريين، وقد خالفهم الكوفيون والسهيلي في اسم الاشارة فقالوا: إنه لا ينعت به لجموده. انظر: المساعد ٤١٠/٢، وشرح الألفية للمرادي ١٣٩/٣.

فأما قولهم: مررت به المسكين، فيجوز في (المسكين): الجر على البدل[1] من موضع المضمر لا على النعت له؛ لما ذكرنا، ويجوز فيه الرفع بالابتداء وتكون الجملة خبرا له مقدما عليه، والتقدير: المسكين مررت به، ويجوز فيه القطع والنصب بتقدير فعل كأنك قلت: أعني المسكين، والرفع بتقدير مبتدأ، كأنك قلت: هو المسكين، وهذان الوجهان جائزان في النعت إذا اجتمع فيه شرطان:

أحدهما: أن يكون ثانيا أو[2] أو ثالثا فما زاد عليه.

والآخر: أن يتضمن معنى المدح أو[2] أو الذم،[3] فإن سقط الشرطان أو أحدهما بطل القطع ووجب الإتباع[4]، ولا يجوز أن يُقطع ثم يُتبع.

[١٣٣/أ] /ويجوز عطف بعض النعوت على بعض خلاف التواكيد كما ذكرنا، قال الشاعر:

[٧٦] - لا يَبْعَدَنْ قَومِي الّذِينَ هُمُ ... سُمُّ العُدَاةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطَّيِّبُونَ مَعَاقِدَ الأُزُرِ[5]

---

(١) انظر: الجمل ١٦.

(٢) في (ب): و.

(٣) ذكر الشرطين وشرح المسألة بالأمثلة، ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٤١٧/٢ - ٤١٨.

(٤) قوله: (بطل القطع ووجب الإتباع). ليس بدقيق، والأحسن أن يقال: ضعف القطع وحسن الإتباع. وبذلك عبرّ ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٤١٨/٢، وشرح الجمل ٢١/أ، وفرق من جاء بعده من المتأخرين بين المنعوت إذا كان نكرة وإذا كان معرفة، في مسألة القطع وعدمه: المساعد ٤١٦/٢ - ٤١٧، والتصريح ١١٧/٢.

(٥) بيتان من بحر الكامل لخرنق بنت بدر بن هفان القيسية، أخت طرفة بن العبد لأمه، قالتهما ضمن أبيات في رثاء زوجها: بشر بن عمرو بن مرثد، ومن قتل معه من بنيه وقومه في يوم قُلاب. ومعنى قولها (لا يبعدنْ) أي لا يهلكن، وهو دعاء خرج مخرج النهي، وقد دعت لهم بعدم الهلاك وهم قد هلكوا مريدة بذلك أحد أمرين: إما استعظام موتهم وكأنها غير مصدقة به، أو الدعاء ببقاء ذكرهم الحسن. و (العداة): جمع عاد وهو العدو وليس بجمع عدو لأن (فعول) لا يجمع على (فعلة). و (آفة الجزر): كناية عن الكرم أي: أنهم يهلكون إبلهم، وهي جمع جزور. وقولها: (والطيبون معاقد الأزر) كناية عن عفة الفرج. انظر فيما تقدم: الحلل ١٥، وانظر البيت في: ديوانها ٢٩، وسيبويه ١٠٤/١، ٢٤٦، ٢٤٩، ٢٨٨، ومجاز القرآن ٦٥/١، ١٤٣، ومعاني

فأما قوله سبحانه : ﴿ لَٰكِنِ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ مِنْهُمْ وَالْمُؤْمِنُونَ ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ الزَّكَاةَ[1] ﴾ وقوله : ﴿ وَلَٰكِنَّ الْبِرَّ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ ﴾ إلى قوله : ﴿ وَالْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَاهَدُوا وَالصَّابِرِينَ فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَّاءِ[2] ﴾ فليسا من النعت في شيء، ومَنْ جعلهما شاهدين لجواز ذلك فيه لم يُعْطِ التأمل حقه[3]، بل يُستشهد بهما على جواز القطع في المعطوف إذا تكرر.

الفراء ١/١٠٥، ٤٥٣، ومعاني الأخفش ١/٨٧، ١٥٧، والأصول ٢/٤٠، والجمل ١٥، والتبصرة ١/١٨٢، والإنصاف ٢/٤٦٨، ٧٤٣، والعيني ٣/٦٠٢، والخزانة ٢/٣٠١. وتروى كلمتا: (النازلين) (والطيبين) في البيت بأربع روايات: نصب الأولى ورفع الثانية (وهي رواية الدينوري)، وعكسها، ورفعهما، ونصبهما. ومعلوم أن النصب على القطع بإضمار فعل، والرفع على القطع بإضمار مبتدأ، أو على الإتباع إذا كان فيهما معا أو في الأولين منهما. وقد أورد الدينوري البيتين شاهدا للقطع في (النازلين) وللعطف في (والطيبون).

(١) سورة النساء ٤/١٦٢ ﴿ لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون يؤمنون بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة والمؤمنون بالله واليوم الآخر أولئك سنؤتيهم أجرا عظيما ﴾ .

(٢) سورة البقرة ٢/١٧٧ ﴿ ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتاب والنبيين وآتى المال على حبه ذوي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة والموفون بعهدهم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون ﴾ .

(٣) لا أدري من يقصد الدينوري بكلامه هذا؛ فأغلب العلماء حين يتحدثون عن القطع في باب النعت يوردون الآيتين وبيت الخرنق؛ لأن حكم القطع في النعت وفي العطف واحد، وليس إيرادهم لها جهلا منهم بأنها من باب العطف، وهذا صنيع العلماء بدءا من سيبويه ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩ وهم له تابعون في هذا. لكني لا أستبعد أن يكون الدينوري يلمز بذلك ابن بابشاذ فقد أورد الآية الأولى فقط ـ آية النساء ـ في كتابيه : شرح المقدمة ٢/٤١٨ ـ ٤١٩، وشرح الجمل ٢١/أ، عند حديثه عن القطع في باب النعت، وكان إيراده لها في الكتابين بطريقة توحي بأنها تابعة لهذا الباب منسجمة معه، لكن المتأمل ـ في نظري ـ يدرك أن إيراده لها إنما هو من باب جمع النظائر مع بعض كما عمل الدينوري نفسه في آخر باب التوكيد السابق حين ختمه بآيات من باب العطف لوجود المشابهه بينها وبين نظائرها من باب التوكيد ثم أشار إلى ذلك، ولو لم يشر لما خفيت على أرباب هذه الصناعة. وأما الآيتان ـ موضع الحديث ـ فللعلماء فيهما كلام طويل جدا تجده موضحا في هذه المراجع: سيبويه ١/٢٤٨ ـ ٢٤٩، مجاز القرآن ١/٦٥ ـ ١٤٢، معاني الأخفش ١/١٥٦، الكامل ٣/٣٨،

وإذا كان بعض النعوت أخص من بعض قُدّم الأخص كقوله : (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِيْمِ) لأن الرحمن أخص من الرحيم[1].

* * *

<u>فصل</u> : وإذا اختلف الإعرابان أو العاملان بطل النعت رأساً ووجب القطع والنصب بإضمار فعل أو الرفع بتقدير[2] مبتدأ[3].

* * *

[جواز النعت والإضافة] :

<u>فصل</u> : قولهم : (مسجد الجامع) و (صلاة الأولى) فيه وجهان :

[١٣٣/ب] إنْ شئت حملته / على هذا الباب فقلت : الصلاة الأولى ، والمسجد الجامع .

وإن شئت أضفت ، ولا يُعتقد إذا أضعت أنك قد أضفت الموصوف إلى الصفة ، كما زعم قوم[4] ؛ لأن الصفة هي الموصوف ، والشيء لا يضاف إلى نفسه ،

= معاني الزجاج ١/٢٣٢ - ٢/١٤٣ ، تفسير الطبري ٦/٢٦ إعراب النحاس ١/٢٣١ - ١/٤٧٠ ، مشكل مكي ١/٨٢ - ١/٢١٢ ، والكشاف ١/٣٣١ - ١/٥٨٢ ، أمالي ابن الشجري ١/٣٤٥ ، والإنصاف ٢/٤٦٨ ، وزاد المسير ٢/٢٥١ ، وإعراب العكبري ١/٧٨ - ١/٢٠٢ ، والبحر المحيط ٢/٧ - ٣/٣٩٥ .

(١) وجه الخصوص في (الرحمن) أنه خاص بالله عز وجل، ولا يثنى ولا يجمع بخلاف (رحيم) فإنه يجوز أن يوصف به غير الله ، وقد جاء صفة للرسول صلى الله عليه وسلم في القرآن الكريم ﴿ لقد جاءكم رسول من أنفسكم عزيز عليه ما عنتم حريص عليكم بالمؤمنين رؤوف رحيم ﴾ . (التوبة ٩/١٢٨)، وقال القرطبي ١/١٠٥ : «فـ (الرحمن): خاص الاسم عام الفعل، و (الرحيم): عام الاسم خاص الفعل. هذا قول الجمهور» . وهناك أقوال أخرى حول الخصوص والعموم فيهما. وانظر في ذلك تفسير البسملة في: الطبري ١/٥٥ ، ومعاني الزجاج ١/٥ ، وإعراب النحاس ١/١١٧ ، والكشاف ١/٤١ ، والقرطبي ١/١٠٥ ، والبحر المحيط ١/١٦ .

(٢) في (ب): بتقدير إضمار مبتدأ.

(٣) مثل: هذا عمرو ورأيت زيدا العاقلان أو العاقلين. وقام زيد وقعد عمرو الظريفان أو الظريفين. انظر : الجمل ١٦ ، وشرح المقدمة ٢/٤١٩ .

(٤) هم: الكوفيون وقيل: الفراء وبعض الكوفيين. انظر: الإنصاف ٢/٤٣٦ (م ٦١)، والمساعد ٢/٣٣٥ . =

ولكن قَدِّرْ موصوفا قد حذف من المسألة كأنك قُلتَ: صلاة الساعة الأولى أي مِنْ ساعـات الصـلاة، ومسجـد المكان[1] الجامع، وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ خَيْرٌ [2]﴾ وقوله تعالى: ﴿ وَمَاكُنْتَ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ [3]﴾ وقوله عز وجل: ﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِيْنِ [4]﴾.

وهذا الفصل هو السادس من المجرورات، وقد ذكرناه[5] فاعرفه.

= وشرح الألفية للمرادي ٢/٢٥٥ ـ ٢٥٦. وهذه المراجع فيها توجيه للآيات التي أوردها الدينوري.

(١) في النسختين: (مكان) والصواب ـ عندي ـ ما أثبته.

(٢) سورة يوسف ١٢/١٠٩ ﴿ ولدار الآخرة خير للذين اتقوا أفلا تعقلون ﴾ وفي سورة الأنعام ٦/٣٢. ﴿ وللدار الآخرة خير للذين يتقون أفلا تعقلون ﴾. وقرأها ابن عامر بلام واحدة (ولدار) فتكون مما نحن فيه على قراءته، وقرأها بقية العشرة بلامين (وللدار). انظر: كشف مكي ١/٤٢٩، والنشر ٢/٢٥٧، والإتحاف ٢٠٧.

(٣) سورة القصص ٢٨/٤٤.

(٤) سورة الواقعة ٥٦/٩٥.

(٥) تقدم ذكره له في ص٢٤٦ باختصار، وفي ص٣٥٧ بتفصيل قريب مما هنا.

باب عطـف البيـــان

عطف البيان: أن تعـطف[1] على الاسم فَتُبَيِّنَـهُ بالكنية، أو على الكنية فتبينها بالاسم، كقولك جاء زيد أبو علي، وجاء أبو علي زيد[2].

وقيل: كل اسمـين لا يعرف أحدهما إلا بالآخر. وقد يكون الأول اسم إشارة كقولك: هذا زيد أخوك، إذا جعلت (الأخ) خبرا.

والفرق بين عطف البيان وبين النعت: أن ذلك / يكون بالمشتق، وهذا ليس كذلك[3]. [١٣٤/أ]

والفرق بينه وبين البدل: أن البدل على رأي الجماعة وَضْعُ الثاني موضع الأول، وهذا ليس كذلك[4]. فأما سيبويه فلا يكاد على رأيه ينفصل عطف البيان عن البدل ولا يتميز منه لأن البدل عنده: إعلام السامع بمجموعي الاسم على جهة البيان من غير أن يُنوى طرح الأول منهما[5].

والفرق بين عطف البيان وعطف النسق أن ذلك يكون بواسطة حرف وهذا ليس كذلك.

---

(١) في (ب): للعطف. (٢) شرح المقدمة ٢/٤٢١.

(٣) انظر مزيدا من الفروق في: التبصرة ١/١٨٣، وشرح المقدمة ٢/٤٢١، وابن يعيش ٣/٧٢.

(٤) انظر مزيدا من الفروق في: شرح المقدمة ٢/٤٢١، وابن يعيش ٣/٧٢ - ٧٣، والمرادي ٣/١٨٦ - ١٨٩.

(٥) هذا الحد الذي نسبه الدينوري إلى سيبويه، لم أجده في كتابه بهذه الصورة ولا قريبا منها، بل وجدت في الكتـاب ما يخـالفه ويؤكد أن سيبويه يرى أن المبدل منه على نية الطرح، وذلك بقوله ١/٣٦٩: «.... فالمبدل إنما يجيء أبدا كأنه لم يذكر قبله شيء، لأنك تخلي له الفعل وتجعله مكان الأول....». لكن الذي يظهر لي أن الدينوري لم ينسب هذا الرأي لسيبويه من خلال نظره في الكتاب، وإنما هو مقلد في ذلك لابن بابشاذ، فهذا النص الذى ذكره الدينوري منسوبا لسيبويه، موجود بنصه في شرح الجمل ٢٦/أ، وفي شرح المقدمة ٢/٤٢٣، لكن ابن بابشاذ لم يذكره كما ذكره الدينوري بطريقة توحي بأنه لسيبويه، وإنما ذكره بقوله في شرح المقدمة: «وأما البدل: فهو إعلام السامع بمجموعي الاسم عن طريق البيان من غير أن ينوى بالأول الطرح عند سيبويه دون غيره». فهذا هو حد البدل عند ابن بابشاذ أشار في آخره إلى أنه موافق لسيبويه - حسب فهمه لرأي سيبويه - في قضية طرح المبدل منه وعدمها. والذي يظهر لي في مسألة طرح المبدل منه وعدمها أن الخلاف فيها شكلي؛ لأن المقصود بطرح المبدل منه، إنما هو في المعنى لا في اللفظ، فهو لفظا مطلوب يصبح الكلام محالا عند طرحه في أمثلة كثيرة. وقد أوضح ذلك وذكر أمثلته: ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٢٣، وابن يعيش ٣/٦٦، وصاحب التصريح ٢/١٥٥.

(بـــاب البـــدل[1])

قد ذكرنا حَدّ البدل على رأي الجماعة ورأي سيبويه[2]. فأما أقسامه فأربعة:

بدل الكل من الكل، وبدل البعض من الكل، وبدل الاشتمال، وبدل الغلط [3]

فالأول على أربعة أضرب[4]:

بدل المعرفة من المعرفة كقوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِيْنَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ[5]﴾.

وبدل النكرة من المعرفة كقوله سبحانه: ﴿لَنَسْفَعاً بِالنَّاصِيَةِ نَاْصِيَةٍ[6]﴾.

وبدل المعرفة من النكرة كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيْ إِلَى صِرَاطٍ / مُسْتَقِيْمٍ [١٣٤/ب]

صِرَاْطِ اللَّهِ[7]﴾، ويُختار أن تكون النكرة موصوفة في القسمين[8].

وبدل النكرة من النكرة كقوله عز وجل: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِيْنَ مَفَاْزًا حَدَائِقَ وَأَعْنَاْبًا[9]﴾.

(١) البصريون يسمونه: البدل، أما الكوفيون فنقل عنهم ابن كيسان تسميته: تكريرا، ونقل عنهم الأخفش تسميته: الترجمة أو التبيين. انظر: المساعد ٢/٤٢٧، والمرادي ٣/٢٤٦.

(٢) تقدم ذلك والتعليق عليه في الصفحة السابقة.

(٣) بعض العلماء يسميه: (البدل المباين)؛ ليدخل فيه: بدل الإضراب والبداء، وبدل الغلط. انظر: المساعد ٢/٤٣٤، والمرادي ٣/٢٥١.

(٤) جعل لبدل الكل من الكل أربعة أقسام ثم ألحقها بأربعة أخرى، أي أنها ثمانية، وهو في هذا متابع لابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٢٤ ـ ٤٢٦ وشرح الجمل ٢٦/ب، حتى في الآيات والأمثلة، إلا أن ابن بابشاذ جعلها ثمانية لأول وهلة، ولم يجعلها أربعة ثم يلحقها بأربعة، وخلافهما شكلي فقط.

(٥) سورة الفاتحة ١/ ٦ ـ ٧.

(٦) سورة العلق ٩٦/١٥ ـ ١٦ ﴿كلا لئن لم ينته لنسفعا بالناصة، ناصية كاذبة خاطئة﴾.

(٧) سورة الشورى ٤٢/٥٢ ـ ٥٣.

(٨) القول بضرورة وصف النكرة ينسب للكوفيين والبغداديين والسهيلي وابن أبي الربيع، أما البصريون فلا يرون ذلك. انظر: المساعد ٢/٤٢٩ والمرادي ٣/٢٥٤.

(٩) سورة النبأ ٧٨/٣١ ـ ٣٢.

وينقسم إلى أربعة أضرب أُخَر :

بدل الظاهر من الظاهر وهو جميع ما ذكرنا.

وبدل الظاهر من المضمر كقوله سبحانه : ﴿ وَمَا أَنْسَانِيهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ[1] ﴾ تقديره[2] : وما أنساني ذكره إلا الشيطان.

وبدل المضمر من الظاهر كقولك : رأيت زيدا إياه.

وبدل المضمر من المضمر كقولك : رأيته إياه[3].

وهذه الوجوه كلها تجوز في بدل البعض من الكل[4] إلا بدل المضمر من الظاهر، وبدل المضمر من المضمر، ويجمعهما القول : بأن لا يكون البدل مضمرا، وكذلك بدل الاشتمال[5].

والفرق بين بدل الاشتمال وبدل البعض من الكل : أن ذلك يكون بالمصادر والمعاني المشتملة على غيرها[6]، وهذا ليس[7] كذلك، وهو[8] كقوله تعالى : ﴿ قَالَ

---

(١) سورة الكهف ١٨/٦٣.

(٢) في (ب) : وتقديره.

(٣) منع ابن مالك وبعض النحويين كون البدل ضميرا، سواء كان المبدل منه ضميرا أم ظاهرا، فقال في التسهيل ١٧٢ : «ولا يبدل مضمر من مضمر ولا من ظاهر، وما أوهم ذلك جعل توكيدا إن لم يفد إضرابا». وشرح ذلك ابن عقيل في المساعد ٢/٤٣٠، والمرادي ٣/٢٥٦ - ٢٦١، وذكر المرادي في آخر باب التوكيد ٣/١٨٣ أن إتباع الضمير المتصل المنصوب بمنفصل منصوب - كمثل الدينوري - يحمل على البدليّة عند البصريين وعلى التوكيد عند الكوفيين ومن تبعهم كابن مالك. وانظر: التصريح ٢/١٥٩.

(٤) ذكره ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٢٦، ومثل للأوجه الستة الجائزة، وبين العلة في امتناع الوجهين الأخيرين. وذكره كذلك مع بيان العلة في شرح الجمل ٢٧/أ.

(٥) ذكر ذلك ابن بابشاذ - أيضا - في شرح المقدمة ٢/٤٢٧، ومثّل له.

(٦) ذكر ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٢٨ وفي شرح الجمل ٢٧/أ هذا الوجه، ووجها آخر وهو أن بدل الاشتمال تذهب النفس إلى معرفته وإن لم يذكر، بخلاف بدل البعض......

(٧) في (ب): هذا وليس كذلك.

(٨) أي : بدل البعض من الكل.

﴿الْمَـلأُ الَّذِيْنَ اسْتَكْبَرُوْا مِنْ قَوْمِهِ لِلَّذِيْنَ اسْتُضْعِفُوْا لِمَنْ آمَنَ مِنْهُمْ[1]﴾
ولهذا قالو: إنّ الحرف يبدل من الحرف وذلك إذا أُعيد بعينه / معه الاسم المبدل. [١٣٥/أ]

وكذلك يبدل الفعل من الفعل نحو قوله سبحانه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَاماً يُضَـاعَفْ لَهُ الْعَـذَابُ[2]﴾ فقوله: (يَلْقَ أَثَاماً) بدل من قوله: (يَفْعَلْ ذَلِكَ[3])، وقوله: (يُضَاعَفْ) جواب الشرط، فأما قوله سبحانه: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً[4]﴾ ففي موضع (مَنْ) قولان مستحسنان:

أحدهما: أن يكون موضعها جرا على البدل من (الناس) وهو «بدل البعض[5]»

---

(١) سورة الأعراف ٧/٧٥، وانظر: شرح المقدمة ٢/٤٢٧ والمبدل منه في الآية ﴿الذين استضعفوا﴾ والبدل: (من آمن منهم) وذكر أبو حيان في البحر ٤/٣٢٩ وجها آخر تكون الآية فيه من باب بدل الكل من الكل.

(٢) سورة الفرقان ٢٥/٦٨ ـ ٦٩.

(٣) الدينوري هنا مخالف لإجماع العلماء بجعله (يلق أثاما) بدلا من (يفعل ذلك) وجعله (يضاعف) جواب الشرط، لأن العلماء مجمعون على أن (يلق أثاما) مبدل منه وهو جواب الشرط، و (يضاعف) هو البدل، ولم أجد أي إشارة إلى رأيه هذا في المراجع التي نظرت فيها وهي: سيبويه ١/٤٤٦، والمقتضب ٢/٦٢، والكامل ٣/٣١، وإعراب النحاس ٢/٤٧٦، والصيمري ١/٤١٧، وحجة أبي زرعة ٥١٤، والكشف ٢/١٤٧، والمشكل ٢/١٣٧، وشرح الجمل لابن بابشاذ ٢٧/ب، والكشاف ٣/١٠١، وزاد المسير ٦/١٠٥، وإعراب العكبري ٢/١٦٥، وتفسير القرطبي ١٣/٧٧. والبحر المحيط ٦/٥١٥، ودراسات أسلوب القرآن للشيخ عضيمة (القسم الثالث ٣/١٥٣). وكل هذه المراجع اكتفت بذكر الرأي المشهور في الآية. وبعضهم أشار إلى القراءة السبعية الأخرى في الآية وهي: رفع الفعل (يضاعف) التي قرأبها أبو بكر عن عاصم، وابن عامر، إلا أن ابن عامر قرأ الفعل هكذا (يضعف) بحذف الألف وتشديد العين. وقد وجه الرفع بتوجيهين: أحدهما: القطع والاستئناف، والثاني: الحمل على المعنى. وقراءة الرفع هذه تدعم رأي الجمهور، وتضعف رأي الدينوري: لأن (يضاعف) بعد رفعه لا يصلح جوابا للشرط فيتعين أن يكون الجواب (يلق أثاما) كما هو رأي الجمهور. انظر القراءات وتوجيهها مفصلا فيما تقدم من مراجع وبخاصة، النحاس، وحجة أبي زرعة، والكشف والمشكل لمكي، والبحر المحيط، والتفاسير الأخرى.

(٤) سورة آل عمران ٣/٩٧.

(٥) في (ب) يدل على.

من الكل والتقدير: ولله على الناس أن يحجوا البيت، ثم يكون (من استطاع) بدلا من الناس[1].

والآخـر: أن تكون (مَنْ) في موضع رفع بحق الفاعل[2] ويكون التقدير: ولله على الناس أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا منهم، فالفاعل في القول الأول محذوف، وفي الثاني مذكور كما ترى.

وأما بدل الاشتمال فكقولك[3]: أعجبتني الجارية حسنها، ونفعني زيد علمه، أو ماله، ومنه قوله تعالى: ﴿ يَسْئَلُوْنَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيْهِ[4]﴾ وقوله:

---

(١) سيبويه ١/٧٥-٧٦، والمقتضب ١/٢٧، ٤/٢٩٦، وشرح المقدمة ٢/٤٢٦ وهو رأي عامة العلماء.

(٢) نسب القرطبي في تفسيره ٤/١٤٦ هذا الرأي للكسائي ونسبه أبو حيان إلى بعض البصريين - كما سيأتي -، والمشهور لدى العلماء أن للكسائي رأيا غير هذا سأشير إليه بعد قليل - بإذن الله - وقد ذكر بعض العلماء هذا الرأي وهـو الفـاعلية وضعفوه، فمن ذكره أبو البركات في البيان ١/٢١٣، والعكبري ١/١٤٤، وأبوحيان ٣/١١، وصـاحب المغني ٦٩٤، والصبـان ٢/٢٨٩، والشيخ عضيمـة في الـدراسـات (القسم الثـالث ٤/١١٥)، وقد ضعفه أغلبهم، وقال فيه أبو حيان: «وقال بعض البصريين (من) موصولة في موضع رفع على أنه فاعل بالمصدر الذي هو (حج) فيكون المصدر قد أضيف إلى المفعول ورفع به الفاعل نحو: عجبت من شرب العسل زيد، وهذا القول ضعيف من حيث اللفظ والمعنى؛ أما من حيث اللفظ: فإن إضافة المصدر للمفعول ورفع الفاعل به قليل في الكلام ولا يكاد يحفظ في كلام العرب إلا في الشعر، حتى زعم بعضهم أنه لا يجوز إلا في الشعر، وأما من حيث المعنى: فإنه لا يصح؛ لأنه يكون المعنى: إن الله أوجب على الناس مستطيعهم وغير مستطيعهم أن يحج البيت المستطيع، ومتعلق الوجوب إنما هو المستطيع لا الناس على العموم».

وانظر: مثل ذلك في المغني.. هذا وفي الآية رأيان آخران، أحدهما: رأي الكسائي وهو كون (من) شرطية مبتدأ، والجواب محذوف تقديره: من استطاع إليه سبيلا فعليه الحج، ويقوي ذلك الشرط الذي بعده وهـو ﴿ ومن كفـر فإن الله غني عن العـالمين ﴾، وقـد ذكر هذا الرأي منسوبا للكسائي كل من: النحاس ١/٣٥٣، والمشكل ١/١٥١، والبحر المحيط ٣/١١، وذكره دون نسبة كل من البيان ١/٢١٣، والعكبري ١/١٤٤.

والثاني: كون (من) خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هم من استطاع إليه سبيلا، وقد ذكره: العكبري وأبو حيان.

(٣) في (ب) كقولك.

(٤) سورة البقرة ٢/٢١٧، وحملها على بدل الاشتمال هو رأي البصريين والجمهور كما في: سيبويه ١/٧٥،

﴿ قُتِلَ أَصْحَابُ الْأُخْدُودِ النَّارِ [3] ﴾.

وأما بدل الغلط فكقولك: مررت بزيد عمرو، كأنك أردت أن / تقول: مررت بعمرو، فغلطت وذكرت زيدا ثم استدركته فقلت: عمرو. وكان أجود من هذا لو نقل إلى باب العطف فقيل: بل عمرو، على جهة الإضراب، وهذا القسم من أقسام البدل لم يأت في الكتاب العزيز ولا في الكلام الفصيح [4]. [١٣٥/

ومعاني الأخفش ١٤٧/١، والمقتضب ٢٧/١، ومعاني الزجاج ٢٨١/١. وفي الآية ثلاثة آراء أخرى للكسائي، وللفراء، ولأبي عبيدة غير أنها عند التمحيص فيها قد تتفق مع رأي البصريين. انظر: تفصيل ذلك في: مجاز أبي عبيدة ٧٢/١، ومعاني الفراء ١٤١/١، وإعراب النحاس ٢٥٨/١ ومشكل مكي ٩٤/١، وإعراب العكبري ٩٢/١، والقرطبي ٤٤/٣، والبحر المحيط ١٤٥/٢.

(٣) سورة البروج ٨٥/ ٤ ـ ٥، وجعلها من بدل الاشتمال هو رأي البصريين كما في المقتضب ٢٩٧/٤، والنحاس ٦٦٧/٣، والإيضاح العضدي ٢٨٤/١، ولأن بدل الاشتمال لابد فيه من ضمير يعود على المبدل منه ـ وليس في الآية ضمير ـ فقد وجه النحاس ذلك بقوله: «خفض على بدل الاشتمال وفيه تقديران: أحدهما: نارها، واللام عوض من المضمر. والآخر: النار التي فيها. وهذا بدل الاشتمال». وقد اعترض السهيلي في نتائج الفكر ٢٥٠ على من أعربها بدل اشتمال اعتراضا شديداً، ووجه كلامه إلى الفارسي، بحجة أن بدل الاشتمال لا يصح في الآية لأمرين: أحدهما: عدم وجود الضمير. والآخر: كون البدل هنا جوهرا وهو النار وبدل الاشتمال لابد فيه أن يكون عرضا. ونسب مكي في المشكل ٤٦٧/٢، إلى الكوفيين القول بأنها مخفوضة على الجوار. ويرى بعض العلماء كما في البحر المحيط ٤٥٠/٨ أنها بدل كل من كل على حذف مضاف تقديره: أخدود النار. وقرئت شذوذا بالرفع على تقدير: هو النار، أو قتلتهم النار. وليست مما نحن فيه.

(٤) انظر: المقتضب ٢٨/١، ٢٩٧/٤، وشرح المقدمة ٤٢٨/٢.

(بــاب عطــف النســق[1])

عطف النسق : هو الجمع بين الشيئين أو الأشياء في الإعراب والمعنى جميعا، أو في الإعراب فقط بتوسط حرف[2].

وحروف النسق عشرة[3] حسب ما أوجبه السماع وأدى إليه الاستقراء، على أن منها واحدا قد أضيف إليها مجازا وليس منها على الحقيقة، وهو : (إمّا) المكررة المكسورة الهمزة[4] لأنك تقول: قام إما زيد وإما عمرو، ولا يخلو من أن تكون قد جعلت الأولى هي العاطفة فيؤدي ذلك إلى وقوع حرف العطف قبل المعطوف عليه وهو غير جائز، أو تكون قد جعلتها الثانية فتؤدي إلى دخول حرف العطف على مثله لأن معها الواو وهو أيضا غير جائز، فقد صارت حروف النسق بعد التحرير والتحقيق تسعة[5].

* * *

[خصائص هذه الحروف] :

/ [فصــل[6]] : فمنهــا أربعـة تجمـع بين الشيئين أو الأشياء في الإعـراب [١٣٦/أ]

(١) الكوفيون يقولون : باب النسق، وأكثر ما يقول سيبويه: باب الشركة. انظر : المساعد ٢/٤٤١.

(٢) شرح المقدمة ٢/٤٢٩.

(٣) تقدم ذكره لها في ص ٤٣، وفي عددها خلاف كبير. انظر: التسهيل ١٧٤، وشرحه لابن عقيل ٢/٤٤١ وما بعدها.

(٤) الدينوري هنا متابع للفارسي، وقد سبقت الإشارة إلى ذلك ونقل كلام الفارسي في ص ١٧٧ كما أشرت إلى أن لك ليس رأي الفارسي وحده، وإنما هو رأي مجموعة من العلماء منهم يونس وابن كيسان وابن برهان وابن مالك وغيرهم وأحلت على بعض المراجع.

(٥) الصحيح أن حروف النسق المحررة المحققة المتفق عليها ستّة لا تسعة وهي : الواو، الفاء، ثم ، أو، بل، لا. انظر: المرادي ٣/١٩٢.

(٦) ليست في (ب).

والمعنى، وهي : الواو، والفاء، وثم، وحتى[1] ، فهي إذاً أخوات إلا أنها بعد ذلك مختلفة في أمور أخر، وهي :

أن (الـواو) لا توجب التـرتيب[2]، والـدليل على ذلك من طريق السماع قوله تعالى : ﴿ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي [مَعَ الرَّاكِعِيْنَ[3]][4]﴾، وَأَبْلَغُ من هذه الآية وأدل على المعنى قوله تعالى [في[5] آية] ﴿ وَادْخُلُوْا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُوْلُواْ حِطَّةٌ [6]﴾، وفي أخرى : ﴿ وَقُوْلُوا حِطَّةٌ وَادْخُلُوْا الْبَابَ سُجَّدًا [7] ﴾ والقصة واحدة[8] .

ومن طريق القياس أن (الـواو) في اختلاف الأسماء من قولك: قام زيد وعمرو، نظيرتها[9] في اتفاق الأسماء من قولك: قام الزيدون ونحوه في أن كلتيهما للجمع، فكما أن تلك لا توجد ترتيباً فكذلك هذه، ولهذا لا يجوز العطف إلا بالواو على كل ما [لا[10]] يجوز الاقتصار فيه على الواحد ولا يُستغنى معه بالمفرد كقولك: اختصم زيد

---

(١) شرح المقدمة ٢/٤٢٩.

(٢) هذا رأي الجمهـور، وذهب هشـام وقـطرب وثعلب والزاهد وغيرهم إلى أنها تقتضي الترتيب عند اختلاف الزمان. (المساعد ٢/٤٤٤).

(٣) ليست في (ب).

(٤) سورة آل عمران ٣/٤٣. ﴿ يامريم اقنتي لربك واسجدي واركعي مع الراكعين ﴾ . وقد عرض أبو حيان في البحر المحيط ٢/٤٥٦ ـ ٤٥٧) لهذه الآية وأطال الحديث في الواو وفي تقديم السجود على الركوع، وذكر خلاف العلماء في ذلك. لكنه رجح أخيرا أن الواو لمطلق الجمع تعطف السابق واللاحق، وهو ما يريده الدينوري.

(٥) ليست في (ب).

(٦) سورة البقرة ٢/٥٨.

(٧) سورة الأعراف ٧/١٦١.

(٨) استشهد بالآيتين مؤكدا هذا المعني ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢٢/أ.

(٩) في (أ) ونظيرتها. وعلى كل فالعبارة ركيكة، ولعل فيها سقطا وأن الصحيح : نظيرة التثنية، أو نظيرة الجمع، ويؤيد ذلك قول ابن بابشاذ في شرح الجمل ٢٢/أ : «والقياس : أن العطف بالواو نظير التثنية فكما أن التثنية لا توجب ترتيبا فكذك الواو». أي أن قولك: قام الزيدان، لا يفهم منه أيهما قام الأول، وكذلك: قام زيد وعمرو.

(١٠) ليست في (أ).

وعمـرو، واشتـرك بكـر وخـالـد، والمـال بين محمـد وعبـدالله، و﴿سَـوَاءً مَحْيَـاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ[1]﴾، وسِيَّانِ قربك وبعدك، ولو / قلت : اختصم زيد فعمرو، أو ثم عمرو، لم يصح[2]، وكذلك نظائرها. [١٣٦/ب]

و (الفاء) و (ثم) يوجبان الترتيب[3]، إلا أن (ثم) يقتضي مهلة وتراخيا، و (الفاء) لا يقتضي ذلك.

و (حتى) بمعنى (الواو[4]) إلا أنها تختص بأحكام وشروط ، وقد ذكرت في باب حروف الجر[5]

* * *

[تابـــع لخصائصهـا] :

فصـــل : والستة الباقية تشرك ما بعدها مع ما قبلها في الإعراب دون المعنى :

فمنهـا : (بل) و (لكن[6]) وهما أختان؛ لأنك تستدرك بهما بعد الجحد، وتمتاز

---

(١) . سورة الجاثية ٤٥/ ٢١.

(٢) أجاز الكسائي في : (ظننت عبدالله وزيدا مختصمين) استعمال: (الفاء) و (ثم) و (أو) مكان الواو، مخالفا الجمهور، وقال الفراء: رأيت رجلا يقول: اختصم عبدالله فزيد، المساعد ٢/ ٤٤٥.

(٣) خالف في الفاء الجرمي فذكر أنها قد لا تفيد الترتيب وذلك في الأماكن والمطر، فيقال: عفا مكان كذا فمكان كذا، ونزل المطر بمكان كذا فمكان كذا، وإن كان الوقت واحدا. وأثبت الفراء تقدم ما بعد الفاء أحيانا وجعل منه قوله تعالى : (فجاءها بأسنا) الأعراف ٧/ ٤. وخالف في (ثم) الأخفش والفراء وقطرب فقد نسب إليهم القول بأنها كالواو أحيانا في عدم الترتيب. المساعد ٢/ ٤٤٩.

(٤) في أنها لمطلق الجمع دون ترتيب، وجعلها الزمخشري مثل (الفاء) و (ثم) في إفادة الترتيب. هذا، والقول بأن (حتى) من حروف العطف إنما هو مذهب البصريين، أما الكوفيون فلم يثبتوا ذلك. المساعد ٢/ ٤٥٤.

(٥) تقدم ذلك في ص ٣٧٤.

(٦) وخالف يونس في (لكن) فزعم أنها للاستدراك، والعطف إنما هو بما قبلها من واو، حيث لم يسمع عن العرب استعمالهم لها بدون الواو، وقد ترخص النحويون فاستعملوها بدون الواو. انظر : التسهيل ١٧٤، وشرحه لابن عقيل ٢/ ٤٤١، والمرادي ٣/ ١٩٣ وفيه تفصيل لآراء النحويين فيها وهل العطف بها أو بالواو؟ على ثلاثة مذاهب.

(بل) عن (لكن) بأنها تفعل ذلك بعد الإيجاب[1] أيضا، ويُسَمَّىٰ: (الإضراب)، وقد مثلناه في باب البدل، وإن وقع بعد (لكن) جملة تامة منفية حسن أن تأتي بعد الإيجاب[2]، كقولك: قام زيد لكن عمرو لم يقم؛ لأن شرطها أن يكون ما بعدها خلاف ما قبلها في الإيجاب والنفي، إلا أنها في هذا القسم تعطف جملة[3] على جملة.

ومنها (لا) وهي نقيضة (لكن) لأنها تنفي بعد الإيجاب كقولك: قام زيد لا أخوك، وهي مفردة[4].

ومنها: (أو) و (إمّا) على عِلاَّتِها[5]، وهما أختان لا شتراكهما في المعاني / التي يحتملانها[6]، وهي أربعة معان: الشك، والتخيير، والإباحة، والإبهام. [١٣٧/أ]

والفرق بين (أو) و (إمَّا): أنك تبتدىء متيقنا ثم يدركك الشك فتأتي بـ (أو)، وتبتدىء متشككا مع (إمَّا)، وكذلك المعاني الأخر، فالشك كقولك: قام زيد أو عمرو، والفرق بين التخيير والإباحة: أن التخيير يكون فيما في أصله حَظْرٌ كقولك: كل السمك أو اللبن، والإباحة تكون فيما ليس في أصله حظر كقولك: تعلم النحو أو الفقه. والإبهام كقوله تعالى: ﴿ وأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ

---

(١) هذا ما يراه البصريون، أما الكوفيون فيرون أن بل لا تقع عاطفة إلا بعد نفي أو جار مجراه. انظر: المساعد ٤٦٤/٢، والمرادي ٢٢٥/٣.

(٢) الكوفيون يجيزون مجيئها بعد الإيجاب وإن كان معطوفها مفرداً، والبصريون يمنعونه ووافقهم الدينوري. انظر: المساعد ٤٦٦/٢، المرادي ٢٢١/٣.

(٣) الذي عليه الجمهور أنه إذا وليها جملة فليست بعاطفة، وإنما هي حرف ابتداء، وأجاز ابن أبي الربيع كونها عاطفة للجملة، وهو ما يراه الدينوري. انظر: المساعد ٤٦٦/٢، والتصريح ١٤٧/٢، والهمع ١٣٧/٢.

(٤) أي: ليست متآخية مع أحد حروف العطف الأخرىٰ، كبقية الحروف.

(٥) قوله: «و(إما) على علاتها» إشارة إلى ما ذكره في ص ١٧٧، ص ٤٧٩ من أنها ليست من حروف العطف مع بيانه للعلة في ذلك.

(٦) حديثه عن (أو) و (إما) موجود بحذافيره لدى ابن بلبشاذ في كتابيه شرح المقدمة ٢٦٠/١، ٢٦١، وشرح الجمل ٢٢/ب.

يَزِيْـدُوْنَ [1]﴾ وهـو سبحـانه عالم بعدّتهم على التفصيل والتحقيق، وإنما أَبْهَمَها لِضَرْبٍ من المصلحة، وكذلك قوله تعالى: ﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلاً أَوْ نَهارًا [2]﴾.

ومنها: (أم) وهي مفردة، وتنقسم قسمين: متصلة، ومنقطعة.

فالمتصلة: هي: المعادلة لهمزة الاستفهام - فلا تقع[3] إلا بعدها - المقدرة تقدير أي فلا يكون جوابها الا / أحد الشيئين لحصول العلم بذلك متقدما، وإنما الْتُمِسَ بها التخصيص والتعيين. المُدَّعَىٰ معها ثبوت أحد الشيئين[4]. [١٣٧/ب

وقد توضع[5] [(أو[6])] موضع (أم) فلا يكون لها واحد من هذه الأحكام الثلاثة[7] كقولك: أعندك زيد أوعمرو؛ لأنها قد توجد وليس قبلها همزة الاستفهام، ولا تكون معادلة لها ولأن تقدير الكلام معها: أأحدهما عندك؟ والجواب: (نعم)، أو (لا)؛ لأنك معها لست مدعيا وجود أحد الشيئين، ولا مثبتا له لجهلك به، وإنما أنت مُتعرض لمعرفته مُسْتدع إعلامك إياه[8].

---

(١) سورة الصافات ١٤٧/٣٧. ورأي الدينوري في (أو) وهو الإبهام أحد خمسة آراء قيلت في الآية، وهي: أنها بمعنى (الواو)، وأنها بمعنى (بل)، وأنها للتخيير، وأنها للشك بالنسبة للرائي، وأنها للإبهام، انظر: تفصيل ذلك في: مجاز أبي عبيدة ١٧٥/٢، ومعاني الفراء ٣٩٣/٢، ومعاني الأخفش ٣٣/١، ومشكل ابن قتيبة ٥٤٣، ومشكل مكي ٢٤٣/٢، والأزهية ١٢٧، وابن الشجري ٣١٨/٢، والإنصاف ٤٧٨/٢، والبحر المحيط ٣٧٦/٧، والمغني ٩١، والهمع ١٣٤/٢.

(٢) سورة يونس ٢٤/١٠. وذكر أبو حيان في البحر ١٤٤/٥ هذا المعنى، وزاد وجها آخر هو: التنويع، أي أن بعض الأرض قد يصيبها العذاب ليلا، وبعضها نهارا.

(٣) أي: لا تقع (أم) إلا بعد الهمزة نحو: أزيد عندك أم عمرو؟.

(٤) انظر: ابن بابشاذ في كتابيه: شرح المقدمة ٢٦١/١، وشرح الجمل ٢٢/ب، وقبلهما المقتضب ٢٨٦/٣.

(٥) في (ب): يوضع.

(٦) ليست في (ب).

(٧) يريد بالأحكام الثلاثة: ١ - معادلتها لهمزة الاستفهام. ٢ - تقديرها بأي. ٣ - تعيين جوابها. وقد نص ابن بابشاذ على هذه الثلاثة في شرح الجمل ٢٢/ب.

(٨) حديثه عن حلول (أو) محل (أم) موجود برمته في كتابي ابن بابشاذ: شرح المقدمة ٢٦٢/١، وشرح الجمل ٢٢/ب.

والمنقطعة : تقدر بـ (بل) مع همزة الاستفهام[1]؛ لأنك تُضرب بها[2] عن الجملة المتقدمة، وتستأنف استفهام جملة ثانية، وذلك نحو قولهم : إنّها لإبلٌ أَمْ شَاء[3]، فكأن هذا القائل شاهد أشخاصا عن بعد فتوهّمها إبلًا، وأخبر بذلك في قوله: إنها لأبل، ثم تشكك[4] وجَوّزَ أن تكون شاء، فاستفهم في قوله : أم شاء، والتقدير : بل أهي شاء؟ والجواب : (نَعَم) أو (لا) / وفيها طرف من الإضراب [١٣٨/أ]
وطرف من الاستفهام، ومثله قولك: أعندك زيد أم عندك عمرو، ومثله أيضا: هل عندك زيد أم عمرو[5]، ومنه قوله تعالى : ﴿ أَم مَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ [6]﴾ وقوله حكاية فرعون : ﴿ أَمْ أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَـذَا الَّـذِي هُوَ مَهِـيْنٌ [7] ﴾، وقـد وقف

---

(١) البصريون يقدرونها بـ (بل) و (الهمزة) مطلقا، والكسائي وهشام يريان أنها بمنزلة (بل) وابن مالك في التسهيل ١٧٦ جوز الوجهين على تفصيل أوضحه شارحه ابن عقيل في المساعد ٢/٤٥٥، ٤٥٦، وانظر المرادي ٣/٢٠٤.

(٢) في (ب) : معها.

(٣) هذا المثال من أمثلة سيبويه ١/٤٨٤ ـ ٤٨٥، تناقله العلماء عنه.

(٤) في (ب) : شكك.

(٥) انظر في ذلك: الإيضاح العضدي ١/٢٩١ ـ ٢٩٢.

(٦) سورة الزمر ٣٩/٩ ﴿ أمن هو قانت آناء الليل ساجدا وقائما يحذر الآخرة ويرجو رحمة ربه قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون . . . ﴾ يريد الدينوري أن (أم) في الآية منقطعة بمعنى (بل) و (الهمزة)، واستشهاده بالآية إنما هو على إحدى القراءتين السبعيتين الواردتين فيها، وهي قراءة التشديد (أَمَّنَ) التي قرأ بها: عاصم وأبو عمرو وابن عامر والكسائي، ورأي الدينوري فيها رأي جيد سبقه إليه: الزجاج في معانيه (الجزء الرابع ٣٠/ب من المخطوط) ، والنحاس في إعرابه ٢/٨١٢، وذكره مع غيره مرجحا له، العكبري ٢/٢١٤، وأبوحيان ٧/٤١٩، وذكر رأيا آخر وهو احتمال كونها متصلة والقراءة الثانية قرأ بها بقية السبعة وهي التخفيف (أَمَنْ)، ووجهت بتوجيهين: أحدهما أن الهمزة للنداء وهو رأي الفراء في معانيه ٢/٤١٦، والثاني: أنها همزة الاستفهام حذف معادلها. انظر في تفاصيل ذلك: المراجع المذكورة، وحجة أبي زرعة ٦٢٠، ومشكل مكي ٢/٢٥٨، والكشف لمكي ٢/٢٣٧، وزاد المسير ٧/١٦٦، والقرطبي ١٥/٢٣٨، والنشر ٢/٣٦٢، والإتحاف ٣٧٥.

(٧) سورة الزخرف ٤٣/٢٥، وقبلها: ﴿ قال ياقوم أليس لي ملك مصر وهذه الأنهار تجرى من تحتي أفلا

قَوم(١) على (أَمْ) هــذه، وأنكـر أبـو علي(٢) ـ رحمـه الله ـ ذلك لأن فيها معنى الاستفهام، فإذا قطعتها عما بعـدها واستأنفته دونها أَوْهَمْتَ أنه خبر جازم موجب وحكم بَاتٌّ مثبت وليس كذلك .

* * *

تبصرون ﴾ . وفي (أم) في هذه الآية كلام طويل يتلخص في ستة أوجه : أولها، أنها منقطعة بمعنى (بل) و (الهمزة) وهو رأي البصريين المفهوم من كتاب سيبويه ١ / ٤٨٤، والمقتضب ٣ / ٢٩٥ . وهو ما يراه الدينوري، والثاني : أنها منقطعة بمعنى (بل) فقط وهو رأي أبي عبيدة في المجاز ٢ / ٢٠٤، وهو ما ينسب عادة للكوفيين ـ كما سبقت الإشارة إليه قبل قليل ـ الثالث أنها زائدة، وهو رأي غريب لأبي زيد الأنصاري. والآراء الثلاثة الباقية تجعلها متصلة، ولا داعي للخوض فيها، وقد وقع الخلاف بين العلماء في فهم رأي سيبويه في هذه الآية، فقد جعلها تحت عنوان (أم) المنقطعة وقرنها بأمثلة وشواهد كلها للمنقطعة، لكنه حين قدرها جعلها معادلة للهمزة بما يوحي بأنها متصلة. وممن فهم أنها متصلة عنده: الزمخشري في الكشاف ٣/٤٩٢، وأبو حيان في البحر ٨/٢٢، وابن هشام في المغني ٦٥ . وممن فهم أنه يريد المنقطعة : ابن الشجري ٢ / ٣٣٦، والزركشي في البرهان ٤/١٨٣، وقد جمع العكبري في إعرابه ٢ / ٢٢٨ بينهما فجعلها منقطعة لفظا ومتصلة معنى وقد عرض الشيخ عضيمة لهذه القضية في حاشية المقتضب ٣ / ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ونقل فيها نصوصا جيدة لم آت بها، وأكد في النهاية أن سيبويه يريد المنقطعة.

انظر ـ غير ما تقدم من المراجع ـ معاني الفراء٣/٣٥، ومعاني الأخفش ١ /٢٩، والأزهية ١٣٨، وزاد المسير ٧ /٣٢١، وتفسير القرطبي ١٦ /٩٩.

(١) وقف عليها: عيسى بن عمر، ويعقوب الحضرمي، ومجاهد، وهو على أحد تأويلين: أحدهما : زيادة (أم). والثاني : على أن المعنى: أفلا تبصرون أم تبصرون، فحذفت (تبصرون) الثانية لدلالة الأولى عليها ووقف على (أم) لأنهـا منوية بعدها. انظر: القطع والائتناف للنحاس ٦٤٩، والمكتفي للداني ٥٠٨، والقرطبي ١٦ /١٠٠، وقـد أنكر أبو حيان في البحر ٨ /٢٣، وابن هشام في المغني ٦٤، الوقف على (أم) وحذف معطوفها؛ لأنه لا يجوز حذف معطوف بدون عاطفه، ويجوز في (أم) إذا كان بعدها (لا) نحو : أيقوم زيد أم لا. أي أم لا يقوم.

(٢) انظر : المسائل البصريات ١ /٧١١ (المسألة ٨٤) فقد عرض فيها أبو على لهذه الآية في حديث طويل أكد فيه أن (أم) منقطعة كما يرى البصريون والدينوري وفند ما عداه من آراء، غير أنه لم يشر صراحة إلى هذا الوقف.

فصـــل : ويجوز عطف الظاهر على الظاهر، والمضمر على الظاهر، والظاهر على المضمر، والمضمر على المضمر. (قد ذكرنا في باب التأكيد من أحكام العطف على المضمر مافيه بلاغ وَمَقْنَع[1]، وكذلك التابع على المجاورة ذكرناه في باب (النعت)[2].

(١) تقدم ذلك في ص ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

(٢) تقدم ذلك في ص ٤٦٣.

(بــــاب الحكايـــــة)

المحكيّ على ضربين: جملة، ومفـرد. والغـرض هاهنا / المفرد وهو على ضربين : معرفة، ونكرة. [١٣٨/ ب]

* * *

فصــل : إذا سمعت قائلا يقول : جاءني زيد، وأردت استفهامه حكيته وقلت : من زيدٌ؟، فإن قال: رأيت زيداً. قلت: من زيداً؟، فإن قال: مررت بزيد، قلت : من زيدٍ؟، فإن جئت بالواو بطلت الحكاية وثبت الرفع في الأحوال الثلاثة فقلت : ومن زيدٌ[١]، فإن لَحَنَ رددته إلى الإعراب مثل أن يقول: جاءني زيداً، فتقول: من زيدٌ، على ما كان ينبغي أن يقول.

* * *

فصــل : فإن قال: جاءني رجل، قلت: منو[٢]، وفي النصب : مَنَا، وفي الجر: مَني، وتلحقه علامة التثنية والجمع والتأنيث وجمع التأنيث، كل ذلك في الوقف دون (الوصل[٣])[٤].

* * *

---

(١) انظر : الجمل ٣٣٢. والحكاية في مثل ذلك هي مذهب الحجازيين، أما بنو تميم فلا يحكون وإنما يرفعون ذلك كله، وهو الأقيس عند سيبويه ١/ ٤٠٣.

(٢) في (ب) : منا.

(٣) في (ب) : الأصل.

(٤) انظر الجمل ٣٣٤ ـ ٣٣٥.

فصـل : الفرق بين (مَنْ) و (أَي) أن (مَنْ) يُحكى بها من يعقل على أصلها، و (أيًّا) يحكى بها عن من يعقل وما لا يعقل على أصلها. وأن (مَنْ) مبنية، و (أيًّا) معربة[1].

* * *

فصـل : قد يظن المتطلع في كتابنا هذا أَنّا قد أهملنا بعض ما شرطناه، وأخللنا
[١٣٩/أ] بشيء مما ضَمِنَّاه، والأمر بخلاف ذلك؛ لأنا تحرينا الإيجاز / والاختصار، وتوقّينا التَّرداد والتكرار، فإذا أوردنا معنىً ما قبل موضعه ودون المكان المرتب له لاقتضاء الكلام إياه وتعلقه به والمناسبة بينه وبينه، اكتفينا به واقتصرنا عليه ولم نتكلف إعادته في بابه إذا انتهينا إليه، ولذلك لم نفرد بابا للمجزومات، ولم نسق عند ذكرنا فصل الجر بعض أحكام المجرورات، ومن ذلك ما يشتمل على معنيين ويترتب تحت جنسين مختلفين، فإذا لم يتفق ذكر متقدمهما في موضعه ووقع السهو عن الأول منهما عند المكان اللائق به، اعتمدنا إضافته إلى الجنس الأخير، وتلافينا الفارط منه هناك بحسن التحيّل والتدبير، ولم نكن بذلك مفسدين لنظام الكتاب، ولا خارجين عما قررناه من ترتيب الأبواب، والله المسؤول إحسان التوفيق قولا وعملا، والمقصود في الهداية إلى سواء الطريق جودا وتطولا.

نجز الجزء الثاني من ثمار الصناعة وتم بتمامه شرح العوامل والمعربات منها وهو القسم الإعرابي من علم النحو، والحاجة إليه أمس منها إلى ما بعده، كل محتاج إليه وغير مستغنى عنه، والله المأمول للإعانة على التمام والمرغوب إليه في التبليغ إلى كنه المرام[2].

---

(١) الجمل ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٨.

(٢) ورد في هامش (أ): «والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد . . .». وبعد كلمة (محمد) كلمة غير واضحة.

[١٣٩/ب]

/ بسم الله الرحمن الرحيم
وبه أستعين[١]

(باب همزة الوصل [والقطع][٢])

اعلم أن همزة الوصل توجد من الأسماء في :

مصادر الأفعال التي تبدأ بهمزة الوصل ولا تكون إلا خماسية أو سداسية، نحو قوله سبحانه :

﴿ إِلَّا ٱبْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ [٣]﴾

وقوله :

﴿ وَٱسْتَكْبَرُوا۟ ٱسْتِكْبَارًا [٤]﴾

وهي تسعة مصادر لتسعة أفعال : ثلاثة خماسية، وستة سداسية[٥]

وفي عشرة أسماء من غير المصادر وهي[٦] : (اسم)، وقد ذُكر أصله[٧]، و (است) وأصله سَتَه. و (ابن) و (ابنة) وأصلهما كأصل (اسم). و (اثنان) و (اثنتان) و (امرؤ) و (امرأة) و (ايمن) و (ابنم) وهذه الستة[٨] مسموعة.

---

(١) زيادة من (ب).

(٢) ليست في (ب).

(٣) سورة الليل ٩٢/٢٠.

(٤) سورة نوح ٧١/٧.

(٥) انظر: سيبويه ٢/٢٧١، والتكملة للفارسي ١٦، وشرح الجمل لابن بابشاذ ١٨٦/أ.

(٦) انظر: سيبويه ٢/٢٧٣ - ٢٧٤، والتكملة ١٨، وشرح الجمل ١٨٦/أ، وقد ذكرها ابن يعيش ٩/١٣١، ١٣٥ وفصل الحديث في أصل كل واحد منها.

(٧) تقدم ذلك في أول الكتاب ص ١٤٠ .

(٨) كذا في النسختين (الستة)، والصحيح - عندي - أنها (العشرة) لأنَّ هذه الأسماء عددها عشرة، وكلها

وتدخل على الاسم المعرف باللام تعريف العهد كالرجل والغلام، وهذه الهمزة في الحقيقة داخلة على الحرف وهو اللام[1] .

* * *

[همزة الماضي الثلاثي والرباعي والخماسي والسداسي] :

[١٤١/أ][2] فصـل : وإذا وقعت في أول الفعل الماضي / الثلاثي همزة كانت همزة قطع وهي أصلية نحو : أمر، وأخذ، وأكل، فإن وقعت في أول فعل رباعي كانت همزة قطع وهي زائدة نحو : أكرم[3] وأعلم، فإن وقعت في أول فعل خماسي أو سداسي كانت همزة وصل وهي زائدة نحو : انطلقَ، واقتدر، واحمرَّ، واحمارَّ، واستخرج .

* * *

[همزة فعل الأمر] :

فصـل : وإذا أمرتَ بالفعل الثلاثي الذي في أوله الهمزة الأصلية ـ بعد أن تحذف منه لام الأمر وحرف المضارعة فلا يكون ذلك إلا للمواجهة ـ حَذَفْتَ الهمزة كقولك : خُذْ، وكُلْ، ومُرْ فلانا أن يفعل كذا، إلا أن يكون الباقي منه بعد المحذوف حرفا واحدا نحو (أْتِ) .

وإن أمرت بالرباعي الذي في أوله الهمزة الزائدة أَثبتَّ الهمزة وفَتَحْتَها نحو : أكرم .

مسموعة. ولا معنى للاقتصار على ستة منها. فلعل ذلك من خطأ الناسخ، إلا إن كان المؤلف يقصد الستة الأخيرة وأن الألف فيها ثابتة لم تزد عليها للتعويض عن محذوف بخلاف الأربعة التي قبلها.

(١) سيبويه ٢٧٢/٢، وشرح الجمل ١٨٦/أ، وقد سبق الحديث عن همزة (أل) في ص ٣١٩، والإشارة إلى الخلاف فيها ورأي الخليل بأنها همزة قطع.

(٢) الصفحة رقم (١٤٠) من المخطوط في نسخة (أ) بوجهيها ليس فيها كتابة، وليس معنى ذلك أن في المخطوط سقطا، وإنما هو تام متصل، لكن الناسخ أهمل الكتابة فيها، وربما تكون أدخلت فيما بعد واعتد بها في الترقيم.

(٣) في (ب) أعلم وأكرم.

وإن أمرت بالخماسي أو السداسي أثبتّ الهمزة وكسرتَها نحو: انطلق واستخرج.

* * *

[تابع للأمـــر] :

فصـــل : فإن أمرت بالفعل الثلاثي الذي لا همزة فيه احْتَجْتَ ـ لسكون فائه بعد حرف المضـارعـة وتعـذر الابتـداء به إذا حَذَفْتَ حرف المضـارعـة في الأمـر[1] للمواجهة ـ أن تجتلب له همزة ليستند الساكن إليها / ويعتمد عليها. [١٤١/ب]

فإن كان ثالثـا[2] لمستقبـل مضموما [ضما[3] لازما] فاضْمُمْ الهمزة كقولك : أُخرج، أُكتب[4].

وإن كان مفتوحا أو مكسورا فاكسر الهمزة كقولك : اِذهب ، اِركب، اِضرب، اِجلس، وانما لم تُتبع الفتحة كما أتبعت[5] الضمة والكسرة لأن ذلك مؤد إلى قطعها وهي همـزة وصـل، وبين الفتحة والكسرة من المناسبة ماليس بينها وبين الضمة فلذلك ألحقت بالكسر دون الضمة، وتلك المناسبة مفهومة مما تقدم في أبواب الكتاب.

---

(١) في (ب) الأمور.
(٢) في (أ) ثالث المستقبل، والتصحيح من (ب).
(٣) زيادة من هامش (أ).
(٤) شرح الجمل لابن بابشاذ ١٨٦/ب.
(٥) في (أ) تبعت.

(باب الجمع المُكَسَّـــر)

الفرق بين جمع السلامة وبين جمع التكسير من وجوه كثيرة، منها :

أن جمـع التكسيـر أعم، وجمـع السـلامـة أخص ؛ لأن ذاك يشمل العقلاء وغيرهم، وهذا مقصور على العقلاء.

وأن ذاك يتغير فيه نظم الواحد، وهذا لا يتغير فيه نظم الواحد.

وأن ذاك إعرابه بالحركات كالواحد، وهذا إعرابه بالحرف كالتثنية. /فإذا ثبت [١٤٢/أ]
هذا فالتكسير لا يخلوا من ثلاثة أقسام :

إما أن يكون تغيره بزيادة: كرجل ورجال.

واما أن يكون تغيره بنقصان : كحِمار وحُمُر.

واما أن يكون تغيره باختلاف حركة نحو : أَسَد وأُسْد(١).

وله أوزان كثيرة وأحكام مختلفة؛ وذلك أنه :

إن كان لخماسي ليس رابعـه حرف مد ولين حذفت آخـره فقلت في جمع (سفرجل): سفارج ، وفي (فرزدق) فرازد(٢) وكذلك تفعل في كل خماسي حروفه كلها أصول كالمثالين المتقدمين(٣).

فإن كان رابعه حرف مد ولين [كـان(٤)] جمعه على فعاليل نحو: سِرْحان وسَراحين.

---

(١) ذكر الفارسي هذه القسمة في التكملة ١٤٧ ثم قال: وهذه قسمة أبي عمر.

(٢) ويجوز فيه (فرازق) بحذف الدال، لأن مخرجها قريب من مخرج التاء، والتاء من حروف الزيادة، فلما أشبهتها ساغ حذفها، لكن جمعه على (فرازد) أجود.
انظر : سيبويه ٢/١٢١، وابن يعيش ٥/٣٩.

(٣) كلمة (المتقدمين) مكررة في (ب).

(٤) زيادة من (ب).

وإن كان فيه زائد[1] حذفته أينما وقع منه نحو : مُدَحرج ودحارج، وسَمَيْدع وسَمَادع .

فإن كان فيه زائدان متساويان حذفت أيهما شئت نحو : قلنسوة وقلانس، وإن شئت قلاسٍ . فإن كان أحـدهمـا لمعنى والآخر لغير معنى أبقيت الذي لمعنى [١٤٢/ب]
وحذفت الآخر نحو : مُنْطَلِق ومطالق / ومُغتسِل، ومغاسل؛ لأن الميم لمعنى وهو الدلالة على اسم الفاعل، وقد يعوض من المحذوف ياء نحو : فرازيد، ومطاليق[2].

والحـروف الزائدة عشرة يجمعها قولك : (هويت السمان[3])، وقولك : (اليوم تنساه[3])، وقولك : (سألتمونيها) .

وإذا حذفت من الخماسي فأحرى وأولى أن تحذف من السداسي والسباعي . وكل رباعي فإنك لا تحذف منه في الجمع شيئا، كان فيه زائد أو كانت حروفه كلها أصولا، كقولك: مسجد ومساجد، ودرهم ودراهم، وإذا لم تحذف من الرباعي فأحرى وأولى أن لا تحذف من الثلاثي .

* * *

<u>فصــل</u> : إذا كان الثلاثي على وزن (فَعْل) ساكن العين صحيحها[4] نحو : فَلْس، وكلب، كان جمعه في القلة على (أَفْعُل) نحو: أفلس، وأكلب، وفي الكثرة على (فِعال) نحو : كلاب، **أو (فُعُـول) نحو : فلوس**.

---

(١) في (ب) : زائدة.

(٢) أنظر في ذلك : سيبويه ٢/١١٠ ـ ١١١، ١١٥، وشرح الشافية للرضي ٢/١٩٢.

(٣) يذكر العلماء أن هاتين العبارتين من تأليف أبي عثمان المازني، وقد نص على ذلك في الأولى الرضي في شرح الشافية ٢/٣٣١، حيث ذكر أن المبرد سأل المازني عن حروف الزيادة فأجابه المازني بهذا البيت :

هويت السمان فشيبنني وقد كنت قد ما هويت السمانا

ونص على ذلك في العبارة الثانية: الزجاجي في الجمل ٣٩٩.

(٤) بشرط أن يكون اسما لاصفة، فلو كان صفة نحو: (ضخم) لم يجمع على (أفعل). وله شروط أخرى. انظر: التصريح ٢/٣٠١.

والقليل : من الثلاثة إلى العشرة، والكثير: مازاد على العشرة .

فإن كان معتل العين كان جمعه في القلة على (أَفْعَال) نحو : بيت وأبيات وثوب وأثواب، وفي الكثرة على / (فِعال) نحو : ثياب، أو (فُعُول) نحو : بيوت . [١٤٣/أ]

[فإن[1] كان] على وزن غير (فَعْل[2]) المذكور كان جمعه في القلة على (أَفْعَال). وفي الكثرة على (فِعَال) أو (فُعُول)، وقد غلب على مثال (فُعَل) الجمع على (فِعْلان) نحو: صُرَد وصِرْدان، وجُرَذ وجِرْذان.

وقد يستغنى بالقليل عن الكثير نحو : رَسَن وأَرْسَان، ولا يقال: رُسُون، وقد يستغنى بالكثير عن القليل نحو: جرْح وجُرُوح، ولا يقال: أَجْراح، وكل هذا يوجبه القياس، وقد يُسمع خلافه فيكون شاذا[3].

---

(١) زيادة من هامش (أ).

(٢) يريد بذلك بقية أوزان الثلاثي التسعة الناتجة من تحريك (الفاء) بالحركات الثلاث الممكنة، وتحريك (العين) بالحركات الأربع، باستثناء وزنين هما :
(فُعِل) نحو: (دئل). و (فِعُل) نحو: (حبك)، فلم يسمعا عن العرب وماجاء منهما فهو مؤول، أو شاذ قليل عند بعض العلماء. انظر: شرح الشافية للرضي ١/٣٥.

(٣) انظر في ذلك كله: التكملة ١٤٨ ـ ١٥٤.

(بـــاب الهجـــــاء[1])

مدار هذا الباب على معرفة ثمانية أشياء وهي :

الممدود، والمقصور، والمهموز، والوصل، والقطع، والحذف، والزيادة، والبدل .

* * *

فأما الممدود : فهو ما كان في آخره همزة بعد ألف زائدة نحو : حِنّاء، وكِسَاء، وهو يكتب بألف واحدة في الرفع والجر، وبألفين في النصب[2]، سوى مالا ينصرف منه. فإن ثُنّي كتب كله بألفين في الرفع[3]، فإن اتصل به ضمير مخاطب أو غائب كتب بالواو في الرفع وبالألف في النصب وبالياء / في الجر[4]. [١٤٣/ب]

* * *

وأمــا المقصور : فهو ما كان آخره ألفا مفردة[5]، فإن كان على أكثر من ثلاثة أحـرف كتب بالياء نحو : المولى، والمصطفى، والمستدعى، إلا أن يكون قبل

---

(١) هذا البـاب موجـود لدى ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة ٥١ ـ ٥٧، وقد شرحه شرحا مفصلا مع التمثيل والتعليل في شرح المقدمة ٢/٤٣٤ ـ ٤٦٨. وما كتبه الدينوري في هذا الباب بفروعه الثمانية إنما هو عين ماورد في المقدمة المحسبة.

(٢) مثال الرفع: هذا حناء وكساء، ومثال الجر: مررت بحناء وكساء، ومثال النصب : رأيت حناءً وكساءً. وهذه الأمثلة موجودة مع الشرح والتعليل في شرح المقدمة ٢/٤٤٠.

(٣) مثل : هذان حناآن، وكساآن. شرح المقدمة ٢/٤٤٠. ويجوز إبدال الهمزة واوا فتقول: كساوان. (سيبويه ٢/٩٤).

(٤) مثل : هذا حناؤك وكساؤك، ورأيت حناءَك وكساءَك، ومررت بحنائك وكسائك. شرح المقدمة ٢/٤٤٠ ـ ٤٤١.

(٥) هكذا عرفه ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٤٤، وورد في بعض نسخ الشرح زيادة كلمة (في اللفظ) في آخر التعريف.

آخره ياء فإنه يكتب بالألف لئلا يجمع بين ياءين[1]، إلا اسمين شذّا فكُتِبا بالياء، وهما: (يَحْيى)، و (رَيّىٰ) العَلَمان[2].

فإن كانت الألف ثالثة نظر أصلها؛ فإن كان واوا كتبت بالألف نحو: (العَصَا)، و (الرِّضَا)، و (العُلا). فإن[3] كان ياء كتب بالياء نحو (الفَتى)، و (الغِنى) ضد الفقر، و (الهُدى)، فإن اتصل بالمقصور مضمر كتب بالألف على كل حال[4]، ويعرف ما يكتب بالألف مما يكتب بالياء بأشياء وهي:

التثنيةُ. و الجمعُ على فَعَلات. وردُّ الفعل إلى النفس. والفعلُ المضارع. والمصدرُ الذى على وزن (فَعْلَة).

ومما لا يكتب إلا بالياء ما كانت فاؤه من الأفعال واوا؛ لأن ألفه منقلبة عن ياء، وكذلك[5] ما كانت عينه واوا لأن ألفه أيضا منقلبة عن الياء غالبا. وما حَسُنت[6] إمالته نحو: (متى)، و (بلى). وما[5] / كان من الحروف تظهر[6] معه الياء ما[7] اتصل به مضمر نحو: (إلى) و (على)، وماجُهل أمره ولم يُعرف أصله كتب بالألف نحو: (ما)، و (ذا)، و (تا[8]). [١٤٤/أ]

* * *

وأما المهموز[9]: فإنه ينظر: إنْ كانت الهمزة أولى صوِّرت ألفا على كل حال،

---

(١) مثل: الدنيا، والعليا. شرح المقدمة ٢/٤٤٤.

(٢) انظر هذه الأمثلة وشرحها وتعليلها في شرح المقدمة ٢/٤٤٤ - ٤٤٥.

(٣) في شرح المقدمة ٢/٤٤٥: «وإن كان أصلها ياء كتبت بالياء». وهي عندي أحسن من عبارة الدينوري.

(٤) انظر شرح المقدمة ٢/٤٤٥ - ٤٤٦، ففيه ذلك وفيه مزيد تفصيل وتعليل.

(٥) هذه معطوفة على قوله: «ومما لا يكتب إلا بالياء». أي أنها كلها تكتب بالياء.

(٦) في (أ) مع.

(٧) أي: إذا اتصل به مضمر.

(٨) هذه الأمور العشرة ذكرها ومثل لها وشرحها ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٤٦ - ٤٤٨، لكنه عدها ثمانية، وذكر الأخيرين ولم يدخلهما تحت العدد.

(٩) انظر كلامه عن المهموز بنصه مع الشرح والتمثيل في شرح المقدمة ٢/٤٤٩ - ٤٥٣.

فإن دخلت عليها همزة استفهام كتبت ألفين إلا أن تكون همزة وصل فإنها تحذف كقوله :

﴿ أَصْطَفَى الْبَنَاتِ عَلَى الْبَنِيْنَ [1] ﴾

وإن كانت متوسطة نظرت ، فإن كانت ساكنة دَبّرَتْها[2] حركة ما قبلها فكُتبتْ[3] واواً إن انضم ، وألفا إن انفتح ، وياء إن انكسر[4] . وإن كانت متحركة نظر ما قبلها ، فإن كان ساكنا لم يكن للهمزة صورة في الخط في المذهب المختار[5] ، وإن كان متحركا نظرت حركة الهمزة فإن كانت مفتوحة دَبَّرَتْها حركة ما قبلها[6] ؛ لأن الفتح أخو السكون ، وإن كانت مضمومة أو مكسورة دَبَّرَتْها حركة نفسها فكتب واوا إن انضمت وياء إن انكسرت[7] ، وإن كانت متطرفة دَبَّرَتْها حركة / ما قبلها على كل حال[8] إلا [١٤٤/ب] أن يتصل بها مضمر فإنها حينئذ تصير في حكم المتوسطة .

* * *

وأما الوصل والقطع[9] :

فأكثر ما يقعان مع (ما) و (لا) و (ها) فأما (ما) فتوصل بحروف المعاني إذ كانت على حرف واحد ، اسما كانت أو حرفا نحو قوله تعالى :

---

(١) سورة الصافات ١٥٣/٣٧ .

(٢) أي : وجهتها وسيرتها .

(٣) في (ب) : (وكتبت) .

(٤) مثل : سؤر، رأس، بئر. شرح المقدمة ٤٥١/٢ .

(٥) مثل ؛ أرءسُ، اسئل، استلئم . ء شرح المقدمة ٤٥١/٢ ، وقد بين ابن بابشاذ لماذا كان هذا المذهب هو المختار، ثم ذكر أن هناك من الناس من يخالف ذلك ويجعل للهمزة صورة فيقول : أرؤس، اسأل، استلئم . بالواو مع الضم، والألف مع الفتح ، والياء مع الكسر، وبين حجة هؤلاء في ذلك، ثم قال : والمذهب الأول أقيس .

(٦) مثل : جؤن، سأل، فئة . شرح المقدمة ٤٥٢/٢ .

(٧) مثل : لَومٌ، سُئِل . المرجع السابق .

(٨) مثل : يقرأ، يقرىء، يدفؤ . المرجع السابق .

(٩) انظر : حديثه عن الوصل والقطع مع الشرح والتمثيل في : شرح المقدمة ٤٥٤/٢ ـ ٤٥٨ .

﴿ فَبِمَا نَقْضِهِمْ [1] ﴾ و ﴿ كَما [2] أَرْسَلْنَا [3] ﴾

فإن كانت على أكثـر من حرف واحد كتبت (ما) منفصلة إذا كانت اسما بمعنى (الذى) كقوله سبحانه :

﴿ إِنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ [4] ﴾ ومتصلة إذا كانت حرفا كقوله :

﴿ إِنَّما اللَّهُ إِلهٌ وَاحِد [5] ﴾ ،

فإن كانت استفهامية كتبت متصلة لأجل الحذف الذي يلحقها كقوله تعالى :

﴿ عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ ﴾ [6] ، و ﴿ فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا [7] ﴾ ،

فإن لحقتها هاء السكت كتبت منفصلة نحو : عَنْ مَهْ ، وفِيْ مَهْ ، وقد تكتب (ما) وهي بمعنى (الذي) مع (مِن) و (عَنْ) متصلة لأجل الإدغام ، والأجود فصلها [8] .

و (كلما) : إذا كانت ظرفا كُتبت (ما) معها متصلة ، وإذا كانت غير ظرف كتبت (ما) منفصلة [9] .

وأمـا (لا) فتكتب / متصلة مع (أن) المصـدرية النـاصبة للفعل، ومع (إنْ) الشرطية ومع (هَلْ) إذا خرجت مع (لا) مخرج الإنكار والتوبيخ . [١٤٥/أ]

وأما (ها) فتكتب مع أسماء الإشارة متصلة إذا لم يكن معها كاف الخطاب .

* * *

(١) سورة النساء ١٥٥/٤ ، والمائدة ١٣/٥ ﴿ فبما نقضهم ميثاقهم .... ﴾ .

(٢) كلمة (كما) مكررة في (ب) .

(٣) سورة البقرة ١٥١/٢ ﴿كما أرسلنا فيكم رسولا منكم﴾ ، وسورة المزمل ١٥/٧٣ ﴿كما أرسلنا إلى فرعون رسولا﴾

(٤) سورة النحل ٩٥/١٦ (إن ما عند الله هو خير لكم) .

(٥) سورة النساء ١٧١/٤ .

(٦) سورة النبأ ١/٧٨ .

(٧) سورة النازعات ٤٣/٧٩ .

(٨) مثل : هربت مما هربت منه ، ومن ماهربت منه . وصفحت عما صفحت عنه ، وعن ما صفحت عنه . شرح المقدمة ٤٥٦/٢ .

(٩) مثال كونها ظرفا : كلما قمت قمت . ومثال كونها غير ظرف : كل ما عندي لك . المرجع السابق .

وأمـا الحـذف :[1] فأكثـر ما يكون مع حروف المد واللين نحو : آدم، وداود والمستهزءين[2]، فإن انفتح ما قبل الواو نحو : غَوَو، كتب بواوين لأن الحذف إنما كان لكـراهة الجمع بين واوين الأولى منهما مضمومة، وقد كتبوا[3] (ذَوُو) بواوين للفـرق بينه وبين الواحد وقد استثنوا مما فيه ياءان ما كان مُثَنّى وكتبوه بياءين للفرق بينه وبين الجمع[4]. ويدخل الحذف أيضا في المضعف إذا كان التضعيف في كلمة واحدة، فإن كان من كلمتين لم يحذف إلا (الذي[5]) فإنها تكتب بلام واحدة لأن الصلة والموصول قد صارا كالشيء الواحد، وكذلك (التي) و (الذين) في الجمع، وكتبوا (اللَّذَيْن) في التثنية بلامين للفرق بينه وبين الجمع.

وأما المنقوص فقد ذكرنا حكمه في الخط وقلنا إنه يجري / مجرى الوقف[6]. [١٤٥/ب]

ومما يدخله الحذف (ابن) إذا كان مفردا صفة[7] ووقع بين اسمين أو كنيتين أو لقبين، وسواء اتفق ذلك أو[8] اختلف، وهو حذف الألف منه إذا اجتمعت فيه هذه الشروط الثلاثة.

---

(١) حديثه عن الحذف هو عين ما عند ابن بابشاذ في المقدمة المحسبة، وقد شرحه ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٥٩ - ٤٦٣. شرحا جيداً مع التمثيل والتعليل.

(٢) هكذا وردت في (أ) والمستهزءين، وفي (ب): والمستهزئين. والظاهر لي أن ما في (أ) هو الصحيح لأنه ظهر فيه حذف الياء، كما ظهر حذف الواو في (داود) وحذف الألف في (آدم) وهذا هو المراد، أما ما في (ب)فلا حذف فيه، ووردت هذه الكلمة في شرح المقدمة ٢/٤٦١ هكذا (المستهزين) بحذف الياء والهمزة معا، وورد في شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٤ - ٣٢٥ مايؤيد مااخترته من (أ) مع شرح ذلك وتعليله.

(٣) في (ب): كتب.

(٤) مثل كلمة (مستهزءين) المتقدمة، فإنها في التثنية تكتب (مستهزئين). شرح الشافية للرضي ٣/٣٢٥. وعند ابن بابشاذ في شرح المقدمة ٢/٤٦١ (المستهزيّن) بدون همزة.

(٥) التضعيف في الكلمة الواحدة يرد معه الحذف مثل: بر، وشد. والتضعيف في كلمتين لا حذف معه مثل: (اللحم) و (اللبن) وغيرهـا من الكلمات التي تبدأ باللام وتدخل عليها (أل) التعريف. ويستثنى من ذلك (الذي) وما أشبهها من أخواتها الموصولة، فقد حذفت إحدى اللامين فيهن، مع أنهن يتركبن من كلمتين (أل). والاسم الموصول. انظر: شرح المقدمة ٢/٤٦٠.

(٦) تقدم ذلك في ص ٢٠٦، وانظر شرح المقدمة ٢/٤٦١.

(٧) في (ب): (أو صفة)، والصحيح أن (أو) لا داعي لها.

(٨) في (ب): و، بدل: أو.

وكذلك الهمزة الداخلة على لام التعريف تحذف إذا وقعت قبلها لام ابتداء[1] أو لام جر.

* * *

وأما الزيادة: [2] فكزيادتهم الألف مع فعل الجميع ليفرقوا بينه وبين فعل الواحد المستقبل، والمحققون لا يثبتون هذه الألف[3]، وكزيادتهم الألف في (مائة) ليفرقوا بينها وبين (مِنْه) مع أن هذه الألف قد صارت كالعوض من لام الكلمة المحذوفة[4] ولهذا تحذف في الجميع. وزادوا في (عمرو) واوا في حال الرفع والجر فرقا بينه وبين «عمر»، وزادوا في (أولئك) واوًا؛ ليفرقوا بينه وبين (إلَيْكَ). ومما زادوه[5] (الهاء) في نحو: (عِهْ) و (شِهْ) وذلك في الوقف، فإذا وصلوا حذفوا الهاء وقالوا: عِ الكلام، شِ الثــوب.

* * *

[١٤٦/أ] وأما البدل: [6]: / فكإبدالهم التنوين في الاسم المنصرف ألفا فرقا بينه وبين النـون الأصلية، وكـإبدالهم تاء التـأنيث في الأسماء هاء فرقا بينها[7] وبين التاء المتصلة بالأفعال. وكتبوا الأحرف الثلاثة المتصلة بها تاء التأنيث وهي: رُبَّت، وثُمَّت، ولات، بالتـاء تشبيها بالأفعال. ومن البدل على طريق الشذوذ إبدالهـم

(١) في (ب): الابتداء.

(٢) حديثه عن الزيادة هو نص حديث ابن بابشاذ عنها في المقدمة المحسبة الذي شرحه شرحا جيدا في شرح المقدمة ٢/٤٦٤ ـ ٤٦٥. وانظر قبله: كتاب الكتاب لابن درستوريه ٨٣/٨٧.

(٣) هذه عبارة ابن بابشاذ في المرجع السابق وفي شرح الجمل ١٩٢/أ، وانظر الخلاف في ذلك في المساعد ٣٧٧/٤.

(٤) لأن الأصـل: (مئية) وجمعهـا: (مئي) على وزن (فعول). انـظر توضيح ذلـك والاستشهـاد له في شـرح المقدمة ٤٦٤/٢.

(٥) في (ب): زادوا.

(٦) البـدل ـ كغيره من فروع الهجـاء أو الخط الثمـانية ـ مطابق لما عند ابن بابشاذ في المقدمة وفي شرحها ٤٦٦/٢، ٤٦٨.

(٧) في (ب): بينه.

الألف في الصلوة والزكوة[1] والحيوة واوا[2] مادامت مفردة، فإذا أُضيفت أو ثُنّيَتْ كتبوها بالألف على القياس، ومن كان مذهبه في (يومئذ) البناء أبدل الهمزة ياء ووصلها بما قبلها، ومن كان مذهبه فيه الإعراب كتبها ألفا وقطعها عما قبلها[3].

---

(١) هكذا كتبت الكلمات الثلاث بالواو في (ب)، وفي (أ): كتبت (الزكوة) بالواو، وكتبت (الصلاة، والحياة) بالألف.

(٢) في كتاب الكتاب لابن درستويه ٩٠ كلام للخليل وسيبويه حول الإبدال في مثل هذه الكلمات.

(٣) انظر تفصيل باب الهجاء بفروعه الثمانية في كتاب الكتاب لابن درستويه ٢٤/٩٣.

(بـــاب التصغـــير[1])

اعلم أن التصغير حكم يلحق الاسم دون الفعل[2] والحرف؛ إمّا لتحقير ذاته، وإمّا لتحقير شأنه[3].

وهو ثلاثة أمثلة: فُعَيل، وفُعَيْعِل، وفُعَيْعِيْل.

فالأول: تصغير الثلاثي نحو: كُلَيب، وفُلَيس، فإن كان ثانيه ياء كنت مخيرا [بين[4]] ضم / أوله وكسره، والياء بحالها نحو: شُيبخ وشِيبخ، وبُييت وبِييت، وشُييىء وشِييىء.[5] وإن كان مؤنثا ليس فيه علامة للتأنيث ألحقته تاء التأنيث في التصغير نحو: هُنيدة، وقديرة، في تصغير: هِنْد، وقِدْر[6]، إلا أسماء شاذة نحو: حَرْب، وقَوْس، ودِرْع، فإنها بقيت على حالها في التصغير، وتصغير (باب) بُويب؛ لأن ألفه منقلبة عن واو. فإن كان[7] رباعيا نحو: زَينب، وعَقْرب، لم تلحقه علامة التأنيث في التصغير. [١٤٦/ب]

والثاني: تصغير الرباعي نحو: جَعْفر، ودِرْهم، تقول: جُعيفِر، ودُريهِم، فإن كان أوله الميم الزائدة كان وزنه (مُفيعلا[8]) نحو: مُسيجد، والواو والألف ينقلبان فيه ياء كقولهم: عُمَيِّد، وحُمَيِّر، في تصغير عمود وحمار، وتصغير الخماسي الذي ليس رابعه حرف مد ولين (فُعيلل) أيضا على أن تحذف آخره إذا كانت حروفه كلها أصولا مثل: فرزدق. وسفرجل. تقول في تصغيرهما: سُفَيرِج، وفُرَيزِد.

---

(١) ويسمى: التحقير. المساعد ٣/٤٩٢.

(٢) سمع تصغير فعل التعجب وهو شاذ، وفي كونه مقيسا خلاف. انظر: المساعد ٣/٤٩٣، والمرادى ٥/٩٠.

(٣) وإما للتقليل، وإما للتقريب، وزاد الكوفيون: التعظيم. انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ١٧٥/أ، والمساعد ٣/٤٩٢، والمرادي ٥/٨٩.

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: سيبويه ٢/١٣٦، والجمل ٢٤٦.

(٦) انظر: الجمل ٢٤٦.

(٧) في (ب): كانت.

(٨) هذان الوزنان إنما هما وزنان صرفيان، وليسا من أوزان التصغير، فوزن التصغير في جميع ما أورد: (فُعَيْعِل)، وإيراد الدينوري لها بهذه الصورة غريب.

فإن كان رابعه حرف مد ولين كان تصغيره على (فُعَيلِيل) وهو المثال الثالث
[١٤٧/أ] نحو: جُرَيْمِيق / ودُنَيْنِير، وقُنَيْدِيل، في تصغير: جُرموق[١]، ودِينار، وقِنديل، فإن كان في أوله ميم زائدة كان تصغيره على (مُفَيعِيل[٢]) نحو: مِسْمار، ومُسَيمِير، وإن كان في الاسم المصغر حرف زائد حذفته[٣] أين وقع منه، فإن كان فيه زائدان وتساويا في كونهما لمعنى أو لغير معنى حذفت أيهما شئت، فإن كان أحدهما لمعنى والآخر لغير معنى أبقيت الذى لمعنى وحذفت الآخر، وقد تعوض من المحذوف ياء[٤]، وقد مضت أمثلة ذلك كله في (جمع باب[٥] التكسير[٦])، فإن كانت فيه علامة التأنيث أبقيتها[٧] نحو: حُمَيْزَة وسُفَيرِجة، وحُبَيْلَىٰ وحُمَيْرَاء، وكذلك الألف والنون الزائدتان نحو: سُكَيْران وعُثَيْمان[٨]، وإن كان قد حذف منه شيء رددت المحذوف نحو: وُعَيْدة ووُزَيْنَة، في تصغير: عِدَة وزِنَة، وكذلك: أُبَيّ، وأُخَيّ، في تصغير: أب وأخ؛ لئلا تصير ياء التصغير متطرفة[٩].

* * *

(١) الجرموق: الخف القصير يلبس فوق خف. (المعجم الوسيط ١/١١٩).

(٢) **هذا وما قبله على (فُعَيْعِل)، أما ما أورده فيها فوزن تصريفي.**

(٣) كلامه عن حذف الزائد فيه إجمال، فلا يدرى هل هو يريد مزيد الثلاثي بحرف أو أكثر، أو مزيد الرباعي، أو مزيد الخماسي. ولكل واحد من هذه أحكام وتفاصيل مبسوطة في كتب الصرف. وانظر من ذلك: ابن يعيش ٥/١٣٠ - ١٣١، وشرح الرضي على الشافية ١/٢٤٩ - ٢٦٤، والتبيان ٢١١ - ٢١٤.

(٤) انظر: سيبويه ٢/١١٠، والجمل ٢٤٨.

(٥) يريد: في باب جمع التكسير. فحصل تقديم وتأخير لعله من الناسخ.

(٦) مضى ما يشير إليه المؤلف في ص ٤٩٣ . ٤٩٤ .

(٧) علامة التأنيث إن كانت تاء أو ألفا ممدودة بقيت دائما، أما إذا كانت ألفا مقصورة فإنها تبقى إن كانت رابعة نحو: (حبلى) وإن كانت خامسة فصاعدا حذفت نحو: (قرقرى)، فتصغرها على (قريقر). انظر: الجمل ٢٤٩، والتكملة ٢٠٠.

(٨) كلامه ليس على إطلاقه؛ لأن الألف والنون تبقيان إذا لم تكسر الكلمة على (فعالين) فإن كسرت عليه نحو: سرحان وسلطان وورشان. قلبت الألف ياء فيقال: سريحين وسليطين ووريشين. انظر: سيبويه ٢/١٠٧ - ١٠٩، والتكملة ٢٠٢، وشرح الشافية للرضي ١/٢٠١.

(٩) سيبويه ٢/١٢١ - ١٢٢.

[تصغير الأسماء المبهمة] :

فصل : تصغير (ذا) و (تا) و (أولاء) و (الذي) و (التي) : ذيّا، وتيّا، وأُليّا، واللذيّا، واللتيّا[1].

[تصغير الظروف] :

فصل : وما كان / من الظروف غير متمكن لم يجز تصغيره كـ ([2] عِنْدَ)[3]. [١٤٧/ب]
والظروف كلها مذكرة، إلا (قُدَّام) و (وَرَاء) فإنهما مؤنثان ولهذا تلحقهما في التصغير علامة التأنيث[4]، قال الشاعر :

[٧٧] ـ قُدَيْدِيمَةَ التَّجْرِيْبِ والْحِلْمِ إنَّني أَرَى غَفَلاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ[5]

---

(١) سيبويه ٢/١٣٩ ـ ١٤٠، والجمل ٢٥١.

(٢) في (ب) : كهند. وهو تصحيف ظاهر.

(٣) سيبويه ٢/١٣٦، والجمل ٢٥٠. ومعلوم أن (عند) متمكن، لكنه غير متصرف. والدينوري جارى الزجاجي في الجمل، وابن بابشاذ في شرح الجمل ١٨٠/أ، في التعبير بـ (غير المتمكن) والمراد (غير المتصرف).

(٤) لحاق علامة التأنيث لـ (قدام) و (وراء) شاذ لأمرين : الأول : أنهما زادا على ثلاثة أحرف. الثاني : ما يروى عن الكسائي من أنهما يذكران. انظر تفصيل ذلك في : سيبويه ٢/١٣٦، وشرح الشافية للرضي ١/٢٤٣، واللسان (قدم) (وفيه كلام الكسائي)، والهمع ٢/١٨٩، والتبيان ٢٢٧. وحديث الدينوري عنهما هو عين ما في الجمل ٢٥٠.

(٥) بيت من الطويل للقطامي وهو: (٠٠ ـ ١٣٠هـ) أبو سعيد عمير بن شييم بن عمرو بن عباد من بني جشم بن بكر، التغلبي. يلقب بالقطامي (بضم القاف وفتحها) كان من نصارىٰ تغلب في العراق ثم أسلم، وجعله ابن سلام في الطبقة الثانية من الإسلاميين.

انظر: (طبقات ابن سلام ٢/٥٣٤ ـ ٥٣٥، والأعلام ٥/٢٦٤). وهو من قصيدة قالها في هجاء امرأة من محارب بن قيس استضافها فأبت أن تضيفه. ومعنى البيت يتضح إذا قرن بالبيت الذي قبله وهو :

صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب

والمعنى : أنه صريع غوان أعجبهن وأعجبنه منذ شبابه، قد يديمة التجريب أي قبل أن يجرب ويكون له عقل ينهاه؛ لأن غفلات العيش ولذائذه إنما هي قبل أن يكون الإنسان صاحب تجربة وعقل ينهيانه عن الخنا والفجور.

وانظر: البيت في :

ديوانه : ٤٤، والمقتضب ٢/٢٧٣، ٤/٤١، وما ينصرف للزجاج ٧٠، والجمل ٢٥٠، والتبصرة ٢/٦١٩، والحلل ٣٣٣، وأمالي ابن الشجرى ٢/١٥٥، وابن يعيش ٥/١٢٨، والخزانة ٣/١٨٨ ـ ١٩٠.

(باب النسب[1])

إذا نَسَبْتَ إلى اسم زدت في آخره ياء مشددة وكسرت ما قبلها؛ فتقول في النسب إلى زيد: زيديّ؛ وإلى عمرو: عَمْرِيّ[2].

فإن كان في آخره تاء التأنيث حذفتها، تقول في النسب إلى حمزة: حَمْزي، وإلى طلحة: طلحي، وإلى مكة: مكي[3].

وإذا نسبت إلى اسم فيه ياء حذفتها كقولك في النسب إلى قريش: قرشي[4].

فإن[5] اجتمعت فيه الياء وتاء التأنيث كنت مُخيرا في حذفهما جميعا، وإبقاء الياء وحذف تاء التأنيث نحو: حَنَفي وحنيفي في النسب إلى حنيفة[6].

فإن نسبت إلى اسم مقصور قلبت الألف التي في آخره واوا فقلت في النسب إلى عصا: عصوي، وإلى رحا / : رحوي[7]. [١٤٨/أ]

(١) ويسمى: الإضافة. انظر: المساعد ٣/٣٥١.

(٢) التكملة ٥٠.

(٣) الجمل ٢٥٥.

(٤) الوجه في مثل ذلك إثبات الياء، وأما ما سمع عن العرب بدونها نحو: قرشي وهذلي وثقفي وغيرها فيحفظ ولا يقاس عليه. وهذا ما يراه الخليل وسيبويه في الكتاب ٢/٦٩، والزجاجي في الجمل ٢٥٣، وابن جني في الخصائص ١/١١٦، وأما الدنيوري فكأنه يرى رأي المبرد في المقتضب ٣/١٣٣ في جواز القياس على ذلك لكثرته. غير أن المبرد ذكر الوجه الثاني وهو إثبات الياء، والدينوري لم يذكره مما يوحي بأنه يرى أن الوجه هو الحذف.

(٥) في (ب): وإن.

(٦) الصحيح في نحو (حنيفة) مما اجتمع فيه الياء والهاء حذفهما معا. أما الوجه الثاني الذي ذكره الدينوري وهو إثبات الياء وجعله مساويا للوجه الأول، فالعلماء يرون أنه شاذ، وقد نص على قلته وشذوذه سيبويه ٢/٧١، والمبرد في المقتضب ٣/١٣٤، والزجاجي في الجمل ٢٥٣ والفارسي في التكملة ٥٦، ونسب سيبويه إلى يونس قوله: هذا قليل خبيث.

(٧) هذا الحكم خاص بألف المقصور إذا كانت ثالثة، فإن كانت خامسة أو رابعة تحرك ثاني كلمتها وجب حذفها مطلقا، وإن كانت رابعة سكن ثاني كلمتها جاز فيها ثلاثة أوجه: الحذف، أو القلب واوا، أو زيادة ألف قبلها.

فإن نسبت إلى اسم آخره ياء مشـددة فتحت ما قبلها وقلبتها واوا[1] كقولك: عَدَوِيّ ، وقُصَوِيّ في النسب إلى عَدي وقُصي . وكذلك النسب إلى المنقوص ، تقول: قاضويّ ، وإن شئت : قاضيّ[2] .

وإن نسبت إلى اسم مؤنث بالألف المقصورة نحو : حُبْلَى ، كنت مخيرا فيه بين ثلاثة أوجه: حذف الألف، وقلبها واوا، وإثباتها وزيادة واو بعدها تقول : حُبْلِيّ ، وحُبْلَوِيّ ، وحُبْلاَوِيّ[3] .

وإن نسبت إلى الممـدود نظرت فإن كان مذكـرا أبقيته على حاله كقولك في النسب إلى رِداء: رِدائيّ ، وإلى كِساء: كسائيّ ، وإن كان مؤنثا قلبت الهمزة واوا كقولك في النسب إلى حمراء: حَمْراويّ[4] .

وتقـول في النسب إلى عَبْـدِ مَنَـاف : مَنَـافِيّ[5] ، ومنهم من يقول: عَبْشَمِيّ ، وعَبْدَرِيّ ، وَعَبْقَسِيّ ، في النسب إلى عبدشمس ، وعبد الدار ، وعبدالقيس[6] .

انظر : التبيان ٢٤٦ ـ ٢٤٧ . وسيعرض الدينوري بعد قليل للألف إذا كانت رابعة وثاني كلمتها ساكن ، وهي التي فيها الأوجه الثلاثة .

(١) الصحيح أننا نحذف الياء الأولى ، ثم نفتح ما قبل الثانية فتنقلب ألفا ثم واوا . وهذا الحكم ليس مطلقا في كل ياء مشددة ، وإنما هو خاص فيما سبقت بحرفين . أما المسبوقة بحرف نحو (طي) أو بأكثر من حرفين نحو (كرسي) و (كوفي) . فلها أحكام غير ذلك مفصلة في : ابن يعيش ٥/١٤٨ ، ١٥٥ ، والتبيان ٢٥٤ .

(٢) هذا الحكم ليس على إطلاقه في كل منقوص ، وإنما هو خاص بما ياؤه رابعة وثانيه ساكن مثل (قاضي) ففيه الوجهان والحذف أولى وليس كما يفهم من كلام الدينوري أن القلب أولى . فإن كانت ياء المنقوص رابعة وثانيه متحرك أو كانت خامسة فصاعدا حذفت في الجميع ، فإن كانت ثالثة فليس فيها إلا القلب .

انظر : التكملة ٥٥ ، وشرح الشافية للرضي ٢/٤٢ ، والتبيان ٢٥١ .

(٣) أشرت قبل حاشيتين إلى حكم المقصور عموما ، وبينت أن هذه الأوجه الثلاثة إنما تجوز فيما ألفه رابعة وثانيه ساكن .

(٤) كلامه في الممدود ليس على إطلاقه ـ أيضا ـ ؛ لأن الممدود : إما أن تكون همزته أصلية فتبقى على حالها ـ على المشهور ـ ، وإما أن تكون للتأنيث فتقلب واوا . وإما أن تكون بدلا من أصل أو زائدة للإلحاق فيجوز فيها الوجهان . انظر : شرح الشافية ٢/٥٤ ، والتبيان ٢٤٨ .

(٥) قـال الفارسـي في التكملـة ٦٣ : «وقالـوا في (عبدمناف) : منافي ، وكان القياس : (عبدي) ، وكأنهم عدلوا عن القياس لإزالة اللبس» . وانظر : التبيان ٢٧٤ .

(٦) فيبنون من الاسمين اسما واحدا . الجمل ٢٥٦ . وهذا ليس بقياس .

وتقول : أَبَوِيّ وأَخَوِيّ في النسب إلى : أب وأخ، لأن الواو تظهر في تثنيتها، وتقول : يَدَوِيّ في النسب / إلى : يَدٍ، لأن المحذوف منها لا يظهر في التثنية[1]، وهذه عبرته. [١٤٨/ب]

ومن النسب ما يُسمع ولا يقُاس عليه كقولهم: رَوْحانيّ[2]، وجِسْمانيّ، ورَازِيّ[3]، ومَرْوَزِي[4].

فإن نسبت إلى جمع رددته إلى الواحد فقلت في النسب إلى مسلمين: مُسْلِمِيّ، وإلى رجال : رَجُلِيّ، إلا أن يسمى الواحد باسم الجمع كـ (مدائن) المسمى به البلد، و (كِلاب) المسمى به الرجل، فإنك تنسب إليه على لفظه فتقول : مدائنيّ وكلابيّ[5].

---

(١) انظر: الجمل ٢٥٥، والتكملة ٦٠. ويجوز في النسب إلى (يد) وجهان : (يديّ) و (يدويّ) وقد ذكر الدينوري (يدوي) ولم يذكر (يدي) مع أنه ـ كما أرى ـ يقصدها؛ لأن التعليل الذي ذكره يناسبها نظرا لحذف الواو منها. ولا يناسب (يدوي) لوجود الواو فيها. فلعله ذكرهما معاً فسقطت (يديّ).

(٢) (روحاني) بضم الراء: حكى سيبويه ٢/ ٧٠ عن أبي الخطاب أنه سمع من العرب من يقوله في النسب إلى الملائكة والجن جميعا، وحكى عنه أن العرب تقول له لكل شيء فيه الروح. وانظر: الجمل ٢٥٢. أما: (روحاني) بفتح الراء فهو منسوب إلى (الروحاء). سيبويه ٢/ ٦٩.

(٣) في (ب) : وازى. وهو تحريف؛ لأنه منسوب إلى الري. الجمل ٢٥٢.

(٤) نسبة إلى مرو. المرجع السابق.

(٥) انظر: سيبويه ٢/ ٨٦، ٨٨ ـ ٨٩. والتكملة ٦٤.

(بـــاب الإمالـــة)

الإمالة : إِضْجَاع الفتحة إلى الكسرة والألف إلى الياء[1].

وهي في الأفعال أحرى وأمكن منها في الأسماء؛ لأن الفعل ثقيل والإمالة تخفيف، ولهذا يُمال وألفه منقلبة عن واو، ويمال أيضا وفيه أحد الحروف الموانع[2].

فأما الأسم فإنه إذا كانت ألفه متطرفة نظرت فإن كانت منقلبة عن واو وهي ثالثة مقصورة لم تَجُز إمالته[3]، فإن كانت منقلبة عن ياء أُميلت، وكذلك إذا كانت رابعة / فما زاد. [١٤٩/أ]

وألف التأنيث المقصورة مشبهة بالمنقلبة عن الياء كقولك في تثنية حُبْلَى وجمعها: حُبْلَيَان وحُبْلَيَات، وهي في الحقيقة ألف صحيحة غير منقلبة عن شيء مثل الألف التي في ضارب، وإنما زيدت للتأنيث[4] وإذا كانت متوسطة وكانت قبلها كسرة نحو: كتاب، أو بعدها كسرة نحو: كاتب، أو قبلها ياء نحو: شيبان، حسنت إمالتها[5] إلا أن يكون معها حرف من الحروف الموانع لإمالتها وهي الحروف المستعلية وعدتها سبعة وهي : الصاد، والضاد، والطاء، والظاء، والغين، والقاف، والخاء.

ومنها أربعة مطبقة وهي الأُوَلُ، وثلاثة غير مطبقة وهي الباقية[6]، وإنما[7] مَنَعَتْ

---

(١) انظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٧٠/أ.

(٢) سيذكرها المؤلف بعد قليل. وانظر: سيبويه ٢/٢٦٤.

(٣) وقد شذ من ذلك ألفاظ. انظر: التكملة ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٤) انظر في هذا، المرجع السابق.

(٥) التكملة ٢٢٣.

(١) الجمل ٤١٣.

(٢) في (ب): فإنما.

الإمالة؛ لأن الإمالة تقتضي الانخفاض [والانضجاع[1]، وهذه] الحروف تقتضي الصعود والارتفاع والضدان لا يجتمعان، فإن وقع واحد من هذه الحروف قبل الألف مكسورا[1] جازت الإمالة نحو: قِباب، وظِلال[2]، وكذلك لو كان بعد الألف / راء مكسورة لم تؤثر فيها هذه الحروف لأن الراء تغلب عليها بما فيها من التكرر وذلك نحو: صارف، وضارب، وطارق[3]. والراء المفتوحة والمضمومة تجري مجرى الحروف المستعلية في منع الإمالة نحو: إبراهيم، وإسرائيل، وهاروت، وماروت، وراشد، وراغب[4]، وقد تكون إمالة لإمالة تقول: عمادا، وشدادا[5]. [١٤٩/ب]

فشروط الإمالة إذاً ستة، وألف (خاف) أيضا في حكم المنقلبة عن الياء، وإن كانت منقلبة عن واو، بدليل كسر الخاء في (خِفْت)، ولهذا أُمِيل[6].

(١) مكانها بياض في (ب).

(٢) في (ب): مكسورة.

(٣) انظر: التكملة ٢٢٥، ٢٢٧.

(٤) سيبويه ٢/٢٦٧ ـ ٢٦٨.

(٥) التكملة ٢٢٤. فقد أميلت الألف الأولى لوجود كسرة قبلها، فأميلت لها الألف الثانية.

(٦) سيبويه ٢/٢٦١.

(بــاب المذكـر والمؤنـــث)

التـذكير والتـأنيث خاصـان للأسمـاء دون الأفعـال والحـروف، وإنما تلحق [الفعل[1]] علامة التأنيث لتكون أمارة لتأنيث فاعله وإيذانا به نحو : قامت هند، وحسن أن يكون المؤنث شيئا والعلامة الدالة على تأنيثه في غيره لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد في ارتباط بعضهما ببعض وحاجة أحدهما إلى الآخر ولهذا[2] لما امتنع اجتماع أربع / حركات لوازم واجتمعت في نحو قولك: ضَرَبْتُ، فاضطر إلى [١٥٠/أ]
تسكين أحد حروفه، سكنت لام الكلمة؛ لأن الضمير قد صار كالجزء من الفعل، ولما كانت نسبة الفعل والحرف إلى الاسم نسبة واحدة جاز إلحاق الحرف أيضا علامة التأنيث، وذلك في حروف مخصوصة وهي الثلاثة المذكورة، أعني (لا) و (ثم) و (رب[3]) كقوله سبحانه:

﴿ وَلَاتَ حِيْنَ مَنَاْص[4] ﴾، وقول ابن دُريد:

[٧٨]ـ ثَمّتَ طَافَ وانْثَنَى مُسْتَلِمَا   ثَمَّتَ جَاءَ الْمَرْوَتَيْن فَسَعَى[5]

---

(١) ليست في (ب).

(٢) في (ب) وهذا.

(٣) تقدم ذكره لها في ص ١٧٦ ، وص٣٦٦. وانظر: شرح الجمل لابن بابشاذ ٢٠٨/ب .

(٤) سورة ص ٣/٣٨. وفي كلمة (لات) في الآية خلاف، هل هي مركبة أو مفردة، وكيف ركبت، على ستة أقوال، ثلاثة مشهورة، وثلاثة مغمورة. فالأول: أنها كلمتان: (لا) زيدت عليها (التاء) وصلا ووقفا. وهذا رأي عامة القراء وجمهور العلماء كسيبويه والفراء والزجاج والفارسي والدينوري وغيرهم.

الثاني : أنها كلمتان (لا) زيدت عليها (الهاء) للوقف. وهذا رأي الكسائي نسبه إليه تلميذه الفراء.

الثالث: أنها كلمة وبعض كلمة، فأصلها (لا) (تحين) وهذا رأي أبي عبيد القاسم بن سلام. وقد ضعفه العلماء وأبطلوا حججه. هذه الآراء المشهورة، أما غير المشهورة؛ فاثنان منها في المغني ٣٣٤ ـ ٣٣٥، والثالث في الخزانة ١٧٣/٤ وهو رأى الشاطبي. وانظر الآراء المشهورة فيما يلي: معاني الفراء ٣٩٨/٢، والمذكر والمؤنث لابن الأنباري ١٨٣/١ ومشكل مكي ٢٤٧/٢، والكشف لمكي ٢٣٠/٢، والكشاف ٣٥٩/٣، وزاد المسير ١٠٠/٧، وتفسير القرطبي ١٤٦/١٥، والبحر المحيط ٣٨٤/٧.

(٥) بيت من الرجز من أبيات مقصورة ابن دريد (٢٢٣ ـ ٣٢١هـ) وهو أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي، من أئمة اللغة والأدب، ولد في البصرة، ومات في بغداد، له عدة مؤلفات منها: الجمهرة. والاشتقاق، =

والتذكير أصل والتأنيث فرع ولذلك صار التأنيث أحد الأسباب التسعة المانعة من الصرف، وإنما كان التذكير أصلا لأنه معنى عام في جميع الأسماء، لأن اسم (الشيء) يعم كل مسمى[1] من مذكر ومؤنث، و (الشيء) مذكر[2].

والمؤنث: منه ما يدرك بالقياس ومنه ما يدرك بالسماع.

فالذي يدرك بالقياس: ما كان في آخره إحدى علامات التأنيث، وهي:

[١٥٠/ب] التاء المفتوح ما قبلها المبدلة في الوقف والخط / هاء. وألف التأنيث المقصورة، وألفه الممدودة[3].

[وتاء[4] (بنت)] و (أخت) ليست للتأنيث؛ لسكون ما قبلها، ولكنها عوض من لام الكلمة المحذوفة وهي (الواو)؛ لأن أصلهما: بنوة، وأُخوة[5].

والذي يدرك بالسماع كثير، وكتب[6] اللغة به أقعد، وتحصيله منها أنفع وأعود.

= والمجتنى وغيرها. وله المقصورة المشهورة التي منها هذا البيت الممثل به، والتي حظيت باهتمام العلماء فشرحوها وعارضوها وأعربوها، ومن أحسن شروحها شرح العلامة ابن هشام اللخمي المطبوع بتحقيق الأستاذ العطار. وقد نظم المقصورة في مدح (آل ميكال) عندما ولوه ديوان فارس.

وقد ترجم له ابن هشام اللخمي في شرح المقصورة ١٠٤، وياقوت في معجم الأدباء ١٨/١٢٧، وغيرهما.

والبيت هو رقم (٥٥) في المقصورة بترتيب اللخمي ص ٧٧، وقد شرحه في ص ٢٢٦، ومما قال فيه: (ثمت): فيها أربع لغات: ضم الثاء وفتحها، مع فتح التاء وسكونها. و (المروتين) هما الصفا والمروة، من باب التغليب مثل: القمرين، والعمرين.

(١) في (ب): ومن.

(٢) سيبويه ٢/٢٢.

(٣) الزجاجي في الجمل ٢٩١ قال مثل ذلك، واعترض عليه ابن بابشاذ في شرحه ٢٠٨/ب: بأن هذه العلامات الثلاث إنما هي علامات التأنيث في الأسماء الظاهرة، وبقي علامتان وهما: الكسرة والياء في نحو قولك: أنت تفعلين. على خلاف في هذه الياء.

(٤) في (ب): وتأنيث.

(٥) (التاء) ـ كما ذكر الدينوري ـ عوض من لام الكلمة المحذوفة وهي (الواو) لكن التقدير ليس (بنوة) و (أخوة) كما قدرهما؛ لأن في هذا التقدير جمع بين العوض والمعوض، وإنما التقدير: (بِنْو) كـ (جِذْع) و (أُخْو) كـ (قُفْل) فحذفت لام الكلمة وهي الواو وعوض منها التاء. وفي المسألة تفصيل أكثر للمراحل والخطوات التي مرت بها الكلمة حتى وصلت إلى ذلك، وهو مفصل في: المنصف ١/٥٩، وابن يعيش ٩/١٣٢ ـ ١٣٣ والتبيان ٣٠٣.

(٦) في (ب): في اللغة.

[ما يغلب فيه المؤنث على المذكر] :

[فصـــل[1] : إذا اجتمـع المـذكـر والمؤنث غلب المذكر، وإذا اجتمع المتكلم والمخاطب غلب المتكلم كقولك: أنا وأنت قمنا، وإذا اجتمع المخاطب والغائب غلب المخاطب كقولك: أنت وهو قمتما، إلا أن التأنيث يغلب على المذكر في التـأريخ، تقـول: لثلاث خلون، ولأربع بقين[2] ولإحدى عشر ليلة خلت، أو بقيت، وذلك أن الشهر إنما سمي شهرا لشهرته بالهلال، والهلال إنما يظهر فى الليل غالبا، فلو وقع التأريخ بالأيام لسقطت من الشهر ليلة وهي الليلة الأولى[3].

والأنثى من الضباع يقال لها (ضَبُع) والذكر منها يقال له (صِبْعان) فإذا ثَنَّيْتَ قلت: (ضَبُعان)، فغلب المؤنث[4]، فالتأنيث يغلب على التذكير / في هذين الجنسين [١٥١/أ] حسب].

---

(١) هذا الفصل كله إلى نهاية باب المذكر والمؤنث غير موجود في (ب).

(٢) انظر: المذكر والمؤنث لابن فارس ٤٩.

(٣) انظر: أدب الكتاب للصولي ١٨٠.

(٤) في المخصص ٨/٦٩: «ابن السكيت: هي الضَبُع، والجمع: ضباع، والذكر: ضبعان، فإذا اجتمعت هي والذكر قيل: هما ضبعان. وليس شيء يجتمع منه مذكر ومؤنث إلا غلب المذكر ما خلا هذا الحرف». وانظر: المذكر والمؤنث لابن الأنباري ١/٦٠، ٨١.

(بـاب الإدغـــام[1])

إذا كان الفعـل على (فَعَـلَ) مفتـوح العين وكانت عينه ولامه من جنس واحد سكنت عينـه وأدغمتها في لامه نحو: عَدّ وشَدّ ومَدّ وردّ، ولا تفعل مثل ذلك في الاسم إذا جاء على هذا الوزن نحو : عَدَدْ ومَدَدْ؛ لأن الاسم خفيف والفتحة خفيفة فأما الفعل فإنه أثقل من الاسم فلذلك جاز[2] الإدغام فيه مع كون عينه مفتوحة. فأما (فَعِلَ) بكسر العين «و (فَعُلَ[3]) بضم العين» فالإدغام[4] جائز فيهما[5] كانا اسمين أو فعلين.

فإن سكن الحرف الأخير من الفعل لاتصال الضمير به لم يجز الإدغام نحو : رَدَدْتُ، وشَدَدْتُ[6].

فإن التقى الحرفـان المثلان في كلمتين وكان الأول منهما ساكنا لم يَجُز إلا الإدغام كقولك: اجعلْ لّنا، واضربْ بّكرا[7]، وإن كان الأول متحركا جاز الإدغام والإظهار نحو : فعل لبيد، وركب بشر[8].

والإدغـام مستمـر في ثلاثـة أنواع وهي : المثلان، والمتقاربان، / واللذان مخرجهما واحد. [١٥١/ب

* * *

---

(١) البصريون يسمونه : (الادغام) بتشديد الدال. والكوفيون يسمونه : (الإدغام)انظر : ابن يعيش ١٢١/١٠.

(٢) الصحيح أن الادغام واجب في هذه الحالة لاجائز. انظر: شرح الشافية للرضي ٢٤١/٣.

(٣) مكررة في (ب).

(٤) في (ب) : والإدغام.

(٥) الصحيح أن الإدغام واجب فيهما كسابقهما. انظر: المرجع السابق.

(٦) الجمل ٤١٥ وهذان الفعلان من باب (فَعَلَ) وليس (فَعِلَ) أو(فَعُلَ).

(٧) شرح الشافية للرضي ٢٤٧/٣.

(٨) التكملة ٢٧٤.

[الحروف التي تدغم]:

فصل : ولام التعريف تدغم في ثلاثة عشر حرفا غيرها[1] وهي : التاء، والطاء، والدال، والثاء، والظاء، والذال، والضاد، والشين، والزاى، والراء، والنون، والصاد، والسين.

والألف لا تدغم في شيء ولا يدغم فيها شيء[2].

فأما الهمزة فإنها تدغم في مثلها إذا التقيا في كلمة وكانت الأولى منهما ساكنة كقولك : رَأّاس[3] وسَأّال، ولا تدغم في غير ذلك[4].

والنون تدغم في خمسة أحرف غيرها وهي[5] : الميم، والراء، واللام، والياء، والواو ويجوز مع الإدغام إثبات الغُنّة وحذفها[6]».

ويجب أن يدغم الأضعف في الأقوى؛ فيدغم المهموس في المجهور[7]، والرخو في الشديد[8] والمُسْتَفِل في المُسْتَعْلِي[9]، والمنفتح في المنطبق[10]، وغير المتكرر في المتكرر[11].

---

(١) سيبويه ٢/٤١٦، والجمل ٤١٦. (٢) سيبويه ٢/٤١١، والتكملة ٢٧٦. (٣) في (ب): رأس وسأل.

(٤) في المقتضب ١/١٩٨ : «الهمزتان لا يجوز فيهما الإدغام في غير باب (فَعّلَ) و (فَعّال)». وفي ابن يعيش ١٠/١٣٤ مثل ذلك مع التمثيل بمثالي الدينوري : سأال ورأاس.

(٥) سيبويه ٢/٤١٤، والتكملة ٢٧٨.

(٦) انتهى باب الإدغام عند هذه الكلمة في نسخة (ب)، ثم جاءت بقيته ـ خطأ ـ في وسط باب (المقصور والممدود) وقد أصلحت هذا الاضطراب بناء على مافي نسخة (أ).

(٧) ذكر المؤلف الحروف المهموسة ـ بعد سطر ـ مجموعة في قولك : (سكت فحثه شخص). وما عداها فمجهورة وهي تسعة عشر حرفا. سيبويه ٢/٤٠٥، والجمل ٢ (٤-٤١٣).

(٨) ذكر المؤلف الحروف الشديدة ـ بعد سطر ـ مجموعة في قولك: (أجدك قطبت). وأما الرخوة فثلاثة عشر وهي : (الهاء، الحاء، الغين، الخاء، الشين، الصاد، الضاد، الزاي، السين، الظاء، الثاء، الذال، الفاء. سيبويه ٢/٤٠٦.

(٩) سبق له ذكر الحروف المستعلية في باب الإمالة ص ٥١٤.

(١٠) الحروف المطبقة أربعة وهي : الصاد والضاد والطاء والظاء، وماسواها منفتح. سيبويه ٢/٤٠٦، والجمل ٤١٣. (١١) المتكرر هو الراء وحدها كما سيذكر الدينوري. سيبويه ٢/٤٠٦.

ويجمع الحروف المهموسة هجاء: (سكت فحثه شخص). ويجمع الحروف الشديدة هجاء: (أجدك قطبت)، وقد ذكرت الحروف المستعلية والمطبقة منها.

والحرف المتكرر / الراء، ومخارج الحروف ستة عشر مخرجا[1]: [١٥٢/أ]

ثلاثـة من الحلق:

فأقصاها (الهمزة) و (الهاء).

وأوسطها (العين) و (الحـاء).

وأدناها[2] إلى الفم (الغين) و (الخاء).

وأحد عشر من الفم:

مخرج (القاف) وهو من أقصى الحنك وأقصى اللسان.

ودونها قليلا مخرج (الكاف).

ثم مخرج (الجيم) و (الشين) و (الياء) وهو من وسط الحنك ووسط اللسان.

ثم مخرج (الضاد) وهو من حافة اللسان اليمنى وما يليها من الأضراس.

ثم مخرج (اللام) وهو من طرف اللسان وأصول الثنايا العليا.

ثم مخرج (النون) المتحركة وهو دونه قليلا.

وهو مخرج (الراء) إلا أنها منقلبة إلى ظهر اللسان.

ثم مخرج (الطاء) و (الدال) و (التاء) وهو طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا.

ثم مخرج (الظاء) و (الذال) و (الثاء) وهو دونه قليلا.

ثم مخرج حروف الصفير وهي: (الزاى) و(السين) و (الصاد) وهو طرف اللسان وأصول الثنايا السفلى.

ثم مخرج (الفاء) وهو باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا وهي[3] والشين حرفان متفشيان.

---

(١) سيبويه ٤٠٥/٢، والجمل ٤١٠.

(٢) في (ب): أدناهم.

(٣) في (ب) وهي الشين.

[١٥٢/ب] / ثم مخرج (الميم) و (الباء) و (الواو) وهما الشفتان.

ثم مخرج (النون الساكنة) و (التنوين) وهما الخياشيم[1]، وهي[2] واللام حرفا الغنة.

(١) في (ب) الخواشيم.

(٢) في (ب) وهي اللام.

(بـــاب المقصور والممدود[1])

من المقصور والممدود ما يُعلم قياسا، ومنه[2] ما يعلم سماعا.

فما يعلم [من المقصور[3]] قياسا:

مصدر (فَعِلَ) بكسر العين الذي لامه ياء واسم الفاعل منه على (أَفْعَل) مقصور [أيضـا[3]] نحو: عَمِيَ فهو أعمى، والمصدر (عَمًى).

وكذلك مصدر (فَعِلَ) بكسر العين أيضا الذي لامه ياء أيضا واسم الفاعل منه على (فَعِلْ) منقوص نحو: رَدِيَ فهو ردٍ، والمصدر (رَدَى).

وكذلك مصدر (فَعِلَ) بكسر العين ولامه ياء أيضا واسم الفاعل منه على فعلان نحو: صَدِيَ أي عطش فهو صَدْيَان، والمصدر صَدَى.

ومنه المفعول من كل فعل في أوله همزة وصل، وهو الخماسي والسادسي نحو: المُجْتَبَى، والمُنْتَمَى إليه، والمُسْتَدْعَىٰ.

ومنه المفعول من فاعَلْت المعتلة لامه نحو: المُعَافَى، والمُعَادى.

ومنه كل جمع على وزن (فُعَل) / بضم الفاء وواحده فُعْلة بضم الفاء نحو: [١٥٣/أ]
عُرْوة وعُـرَى، أو (فَعْلة) بفتـح الفاء [نحو[4]: قَرْيَة وقُرَى، أو (فِعْلَة) بكسر الفاء نحو[4]:] حِلْية وحُلَى.

ومنه كل جمع على (فَعْلى) نحو: جَرْحى، وقَتْلى، وأَسْرى.

وكذلك: (فُعَالى) بضم الفاء نحو: سُكارى، وكُسالى، وأُسارى.

---

(١) حديث الدينوري في هذا الباب مطابق لما عند الزجاجي في الجمل ٢٨٣ ـ ٢٨٦ وقد سبق للدينوري أن عرض للمقصور بايجاز في موضعين: في ص ٢٠٧ وص ٤٩٨

(٢) في (ب) ومنها.

(٣) ليست في (ب).

(٤) ما بين المعقوفين ليس في (أ).

أو (فَعَالى) بفتح الفاء نحو: يَتَامَى، وأَيَامَى، أو قَضَايَا.

ومنه ما كان نوعا من المشى جمع مِشْية، وهو معتل الآخر نحو: القَهْقَرَى[1]، والخَوْزَلَى[2]، والْبَشَكَى[3].

* * *

ومما يعلم من الممدود قياسا مصدر كل فعل زائد على ثلاثة أحرف وفي أوله همزة نحو: الإعطاء والاجتباء والانتماء والاستدعاء.

ومنه مصدر (فَاْعَلْت) نحو: الرِّماء) مصدر رامى، و (الولاء) مصدر والى.

وكـل ما كان على (فَـاعَل) جاز في مصدره (مُفاعلة) و (فِعال) نحو: ضارب مضاربة وضرابا، ومنه ما كان على (فِعَال) بكسر الفاء، وجمعه (أَفْعِلة) نحو: فِناء وأفنية، ورداء وأردية، وكساء وأكسية.

ومنـه ما كان من الأصـوات على (فُعَال) بضـم الفاء نحو: الدعاء، والثغاء، والرغاء، والعواء. فأما (البكاء) ففيه لغتان[4]: المد قياسا، والقصر سماعا.

ومنه كل جمع على (فِعَال) بكسر / الفاء وواحده (فَعْل) نحو: ظَبْي وظِباء. [١٥٣/ب]

ومنه كل جمع على (أفعال) نحو: الأحياء والأسماء.

ومنه كل جمع على (فِعَال) بكسر الفاء وواحده (فَعْلة) بفتح الفاء نحو: رَكْوة ورِكاء[5].

---

(١) القهقرى: الرجوع إلى خلف. القاموس ٢/ ١٢٣.

(٢) الخوزلى: في القاموس ٣/ ٣٦٧: «التخزل والانخزال: مشية في تثاقل، وهي الخيزل والخيزلى والخوزلى».

(٣) البشكى: بشكت الدابة بشكا: أسرعت نقل قوائمها في العدو، وناقة بشكى، وامرأة بشكى اليدين والعمل: كـ (جمزى) خفيفة سريعة. القاموس ٣/ ٢٩٥، والمعجم الوسيط ١/ ٥٨١.

(٤) سيبويه ٢/ ١٦٣، والتكملة ٧٦.

(٥) الركـوة: مثلثـة، زورق صغير، ورقعة تحت العواصر، ومن المرأة: فلهمها أي فرجها. والجمع: ركاء، وركوات. (القاموس ٤/ ٣٣٦).

ومنه كل جِمع على (فُعَلاء) بضم الفاء وفتح العين نحو : علماء وظرفاء .

وكذلك (أَفْعِلاء) نحو : أنبياء وأصفياء .

ومنه ما كان من المؤنث وصفا ومذكره على (أَفْعَل) نحو: حمراء وصفراء .

وقد يكون اسما ليس بصفة ولا له مذكر على (أَفْعَل) نحو: صحراء وخُنْفساء ، وليس بمقيس .

فأمـا ما يعلم من المقصور والممدود سماعا فهو في الحقيقة بمعزل عن نظر النحوي ومختص بالمطلب اللغوي[1] .

---

(١) الدينوري تابع الزجاجي في حديثه عن المقصور والممدود إلى هنا متابعة تامة . لكن الدينوري لما وصل إلى المقصور والممدود والسماعي صرف النظر عن سرده، بينما سرد الزجاجي منه ألفاظا كثيرة في أكثر من ثلاث صفحات (الجمل ٢٨٦ ـ ٢٨٩) .

(بــاب التصــريــف) :

أصل علم التصريف معرفة الحروف الزوائد وهي العشرة المذكورة[1]، وليست أبداً زوائد [بـل[2]] قد تكون أصولا .

والطريق إلى معرفة الأصل منها من الزائد: أن يُعرف اشتقاق الكلمة، ويراجع أصلها[3].

ولا يوجد في الاسم أقل من ثلاثة أحرف أصول، إلا أن يحذف آخرها[4] لعلة نحو: يَد ودَم، وقد تقدم ذكره[5].

ولا يوجد في الاسم / أكثر من خمسة أحرف أصول، وقد يبلغ بالزيادة إلى سبعة [١٥٤/أ] وهو: (اشهيباب[6]) مصدر اشهابّ وكذلك ما أشبهه من مصادر هذا المثال وهو افعالّ.

وجملة ما تكون حروفه كلها أصولا من الأفعال أربعة أمثلة :

منها أمثلة الثلاثي الثلاثة وهي : (فَعَلَ) بفتح العين نحو: ضرب، و (فَعِلَ) بكسر العين نحو: سمع، و (فَعُلَ) بضم العين نحو: مكث[7].

وواحد من أمثلة الرباعي وهو : (فَعْلَلَ) نحو : دحرج .

ونهاية ما تبلغ إليه الأفعال بالزيادة ستة أحرف نحو: استخرج[8].

---

(١) تقدم ذكرها في ص ٤٩٤ .

(٢) ليست في (ب).

(٣) الجمل ٤٠٢ .

(٤) الأفضل أن يقال: (أحدها)؛ لأن المحذوف ليس دائما هو الأخير وإنما قد يكون الأول نحو: (عدة) و (زنة) أو الثاني نحو (سه) و (مذ).

(٥) مضى طرف من ذلك في التصغير والنسب ص ٥٠٦ ، ٥١١.

(٦) في (ب): أشهيبات . وهو تصحيف ظاهر.

(٧) في سيبويه ٢/٢١٦ : «وقالوا: مكث يمكث مكوثا، كما قالوا: قعد يقعد قعودا، وقال بعضهم: (مكث)، شبهوه بـ (ظرف)؛ لأنه فعل لا يتعدى كما أن هذا فعل لا يتعدى . . . ».

(٨) انظر : الجمل ٣٩٦.

وكل فعل ماض على (فَعَلَ) بفتح العين صحيح الحرف يجوز في مستقبله الضم والكسر نحو: خرج يخرج، وجلس يجلس، إلا أن تكون[1] عينه أو لا مه حرفا من حروف الحلق الستة المذكورة[2]، فإن العين من مستقبله مفتوحة في الأغلب، وقد تكسر وتضم[3] قياسا.

فإذا[4] اعتلت فاء الفعل الماضي المفتوح العين بالواو نحو: وَعَدَ، ووَزَنَ، ووَصَفَ: حذفت واوه في المستقبل؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، فقيل: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَصِفُ، فإن جاء مصدره على (فَعْل) صحت واوه فقيل: وَعْد، ووَزْن، ووَصْف، وإن جاء / على (فِعْلَة) حذفت نحو: عِدَة، وزِنَة، وصِفَة[5]. [١٥٤/ب]

وإن اعتلت فاؤه بالياء: صحت في المستقبل نحو: يَنَعَتْ الثمرةُ تَيْنَع[6].

فإن كانت عينه مكسورة وحروفه كلها صحيحة: كان مستقبله مفتوح العين نحو: عَلِم يعلَم، وجهِل يجهَل، إلا أربعة أفعال[7] يجوز في مستقبلها الفتح والكسر وهي: حَسِبَ يَحْسَبُ ويَحْسِبُ، ونَعِمَ يَنْعَمُ[8] ويَنْعِمُ، وبَئِسَ يَبْأَسُ ويَبْئِس، وَيئِس يَيْأَس ويَيْئِسُ.

فإن اعتلت فاؤه[9] صحت واوه في المستقبل نحو: وَجِلَ يَوْجَلُ، وفيه لغات هذه

---

(١) في (ب): يكون.

(٢) تقدم ذكرها في ص ١٤٩ وص ٥٢١

(٣) في (ب) فتضم. وليست واضحة في (أ)؛ وكأنها: وتضم. وهو الصحيح على كل، بدليل المعنى، وبدليل ورود العبارة بصورة قريبة من ذلك في جمل الزجاجي ٣٩٧ وهي قوله: «وربما جاء مضموما أو مكسورا على القياس».

(٤) في (ب): فإن.

(٥) انظر: الجمل ٤٠٧ - ٤٠٨.

(٦) انظر: الجمل ٤٠٨.

(٧) الصحيح أنها خمسة وليست أربعة، بزيادة: يبس ييبس وييبس. انظر: الجمل ٣٩٧، وشرح الشافية للرضي ١٣٥/١ (المتن والحاشية). واللباب ٩.

(٨) في (ب): وينعم.

(٩) أي بالواو. وكان حقه أن يأتي به بعد شبيهه وهو (وعد) و (وزن) ونحوه، كما فعل الزجاجي؛ لأن كلا منهما معتل الفاء بالواو إلا أن الأول مفتوح العين في الماضي، وهذا مكسورها. انظر الجمل ٤٠٨.

أفصحها، وقالوا: يَيْجَل وياجل ويِيْجَل، بكسر الياء،[١] وقد جاءت ثمانية[٢] أفعال من هذا المثال محذوفة الفاء مكسورة العين من المستقبل، منها: وَرِم يَرِم، ووثق يَثِق، ووحر يَحِر[٣] وورث يَرِث، ووغر يَغِر، وورِي الزند يَرِي[٤]، [إلا[٥]] أن منها مالامه معتلة نحو: ولي يَلِي.

وإن كانت[٦] عين الفعل الماضي مضمومة كان مستقبله على (يفعُل) بضم العين[٧]، واسم الفاعل على (فعيل[٨]) نحو: ظَرُف يظرُف فهو ظريف[٩]، وتصح الواو منه في المستقبل إذا كانت فاؤه أو[١٠] عينه نحو: وَضُؤَ وَضُوْءاً.

---

(١) وهي الأولى من الياءين. انظر هذه اللغات في سيبويه ٢/٢٥٧ ومعاني الأخفش ٢/٣٧٩، والجمل ٤٠٨. واللغة الأولى وهي تصحيح الواو هكذا (يوجل) هي لغة الحجاز، واللغة الأخيرة وهي قلبها ياء مع كسر ياء المضارعة هي لغة تميم.

(٢) الصحيح أنها أكثر من ذلك وقد تصل إلى ستة عشر. انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٣٥ (المتن والحاشية) والدينوري متابع للزجاجي في الجمل ٣٩٨ في النص على أنها ثمانية لاغير.

(٣) وحريحر: في القاموس ٢/١٥٣: «وحر: (كفرح) صدره عليَّ يحر ويوحر وييحر، فهو وحر: استضمر الوحر وهو الحقد والغيظ والغش»..

(٤) ذكر الرضي في شرح الشافية ١/١٣٥: أنه قد ورد في (وري الزنديرى) فتح العين أيضا.

(٥) ليست في (ب). (٦) في (ب): كنت. (٧) في (ب): الفعل.

(٨) تعبيره فيه تسامح؛ لأن (فعيل) صفة مشبهة وليس اسم فاعل اصطلاحي.

(٩) الجمل ٣٩٨.

(١٠) هكذا ورد في النسختين بضم (فاؤه وعينه)، وهذا لا يستقيم عليه المعنى في نظري، والذي أراه أن كلمة (فاءه) خبر لكان، والتقدير: إذا كانت الواو فاءه نحو: وضؤ يوضؤ. وكلمة (عينه) لا محل لها في نظري لأن الحديث: إنما هو عن الفاء بدليل المقال. وبدليل أن الزجاجي أدخل هذه المسألة ومثالها مع نظيرتيها: (وعد)، و (وجل) أي مع: مافاؤه واو وعينه مفتوحة نحو (وعد) أو مكسورة نحو (وجل) أو مضمومة نحو (وضُؤ) وهو الذي معنا، وكان الأجدر بالدينوري أن يجمعها جميعا لكنه جاء بكل واحد على حدة. وقد أشرت إلى ذلك قبل قليل. وربما كانت كلمة (عينه) مقصودة مرادة، وتكون صحة العبارة هكذا: «إذا كانت فاؤه وعينه مضمومة» وتكون كلمة (مضمومة) ساقطة من النسختين، وحرف العطف (الواو) تحول إلى (أو). وهذا كله بعيد. هذا، وقد جاء الدينوري بالمثال هكذا: وضؤ وضوءا. أي بالماضي والمصدر، والأولى أن يأتي بالمضارع؛ لأن الحديث إنما هو عن صحة العين في المضارع، فيقول: وضؤ يوضُؤ. كما فعل الزجاجي في الجمل ٤٠٨.

[١٥٥/أ] فأما المفتوح العين فإنه إذا كانت عينه / واوا أو ياء فإنها تنقلب ألفا، وكذلك كل واو أو ياء تحركت وانفتح ماقبلها تنقلب ألفا، والمستقبل منه على (يَفْعُل) بضم العين وهي الواو، إلا أنها تسكن استثقالا للضمة[١] عليها، وذلك إذا كانت العين منقلبة عن واو نحو: قام يقوم، وقال يقول، فإن كانت منقلبة عن ياء كان مستقبله على (يَفْعِل) بكسر العين وهي الياء إلا أنها تسكن للعلة المتقدمة نحو: باع يبيع[٢]، وكال يكيل، والمفعول من المثالين تحذف منه الواو نحو: المقول والمبيع؛ لأن أصلهما مَقْوول[٣] ومَبْيوع[٤].

فإن كانت الألف المنقلبة لام الفعل كانت[٥] في المستقبل مضمومة إن كانت الألف منقلبة عن واو، وتعود واوه نحو: غزا يغزو، ومكسورة[٦] إن كانت ألفه منقلبة عن ياء وتعود ياؤه نحو: رمى يرمي.

وأول الفعل المتصل به الضمير البارز المتصل يَنْضَمّ إن كانت عينه واوا نحو: قُمت، وصُغت، وينكسر إن كانت ياء نحو: بِعت، وكِلت[٧]، وقد تكسر في ذوات الواو نحو: خِفْت، ونِمْتُ، وعبرة هذا أن يكون مستقبله بالألف نحو: يخاف، وينام[٨].

[١٥٥/ب] وإذا وقعت / الواو والياء بعد الألف الزائدة في اسم الفاعل قلبت همزة نحو: القائم والبائع.

---

(١) في (ب): للضم.

(٢) في (ب): ويبيع.

(٣) في (ب) مقبول.

(٤) انظر في ذلك: الجمل ٤٠٣.

(٥) أي: العين.

(٦) في (ب): مكسورة. بدون الواو.

(٧) هذا الكلام خاص بباب (فعل) المفتوح العين. انظر: التكملة ٢٥١ - ٢٥٢، واللباب ٦٦.

(٨) قوله: (وقد تكسر في ذوات الواو. . .) خاص بباب (فعل) المعتل العين، سواء كانت العين واوا أو ياء نحو: (خفت) و (هبت). وهذه الكسرة للدلالة على البنية وحركة العين. وكذلك الحال في (فعل) المضموم العين فإنها تضم فاؤه للدلالة على أن العين مضمومة نحو: طال، انظر: التكملة ٢٥١ - ٢٥٢، واللباب ٦٦.

وإذا اجتمعت الياء والواو قلبت الواو ياء وأدغمت[1] إحدى الياءين في الأخرى، وسواء سَبَقَتْ الواو الياء أو سَبَقَتْ الياء الواو، فمما سبقت فيه الياء الواو: (سَيِّد)، و(مَيْت)، و(قَيِّم)، و(هَيِّن)، ومما سبقت فيه الواو الياء: (طَيًّا)، و(لَيًّا)، مصدر: (طَوَى) و(لَوَى)[2]. وجميع الأحكام التي ذكرناها تختص بالثلاثي.

فأما الرباعي: فإن حرف المضارعة منه مضموم وعينه مكسورة[3] نحو: يُدحرج ويُعلِّم ويُناظِر ويكرم وأصله: يُؤَكْرِم[4]، فحذفت الهمزة لئلا يؤدي إلى اجتماع همزتين وذلك في فعل النفس نحو: أُكْرِمُ، واجتماعهما مستثقل[5].

وأما الخماسي والسداسي فحرف المضارعة منهما مفتوح، وعينهما مكسورة[6] نحو: ينطلق، ويقتدر، ويستخرج، إلا أن يعتل الخماسي فتقلب عينه ألفا نحو: يختار[7] وينجاب[8].

واسم الفاعل من الرباعي مضموم الأول مكسور العين[9]، واسم المفعول

---

(١) يشترط لذلك: أن يكون السابق منهما ساكنا، فلو كان متحركا نحو: (طويل) فلا قلب ولا إدغام.

(٢) انظر: الجمل ٤٠٣ ـ ٤٠٤.

(٣) لو قال: (وما قبل آخره مكسور) بدل (وعينه مكسورة) لكان أدق؛ لكي يشمل المجرد والمزيد. أما عبارته فهي تخرج المجرد مثل: (يدحرج)؛ لأن عينه ساكنة، ووزنه: (يفعلل). أما الثلاثة الباقية فعينها مكسورة.

(٤) وردت في النسختين هكذا: (يأكرم)، فأصلحتها بما أراه الصحيح إملائيا.

(٥) شرح الشافية للرضي ١/ ١٣٩.

(٦) عينهما مكسورة إلا إذا كان الماضي مبدوءا بالتاء الزائدة نحو: تعلم، وتجاهل، فإن العين تبقى على فتحتها، أو كانت اللام مدغمة نحو: احمر، واحمار، فتبقى العين على فتحتها أيضا. انظر: شرح الشافية للرضي ١/ ١٣٨.

(٧) (يختار) ونحوه لم يخرج عن قاعدة كسر ما قبل الآخر؛ لأن أصله: يختير. انظر: اللباب ٤٥. وإنما الذي حصل أن الكسرة لم تظهر على عينه بسبب قلبها ألفا.

(٨) في المعجم الوسيط ١/ ١٤٤: «انجاب: انخرق وانشق وانقطع».

(٩) الأمر هنا كما ذكرت قبل قليل؛ أي أنه لو قال: مكسور ما قبل الآخر، ومفتوح ما قبل الآخر، لكان أدق كي يشمل المجرد الذي مثل به وهو: مدحرِج، ومدحرَج؛ لأنهما حسب كلامه لا يدخلان، فالمكسور والمفتوح فيهما ليس العين وإنما هو اللام الأولى.

[١٥٦/أ] مضموم الأول مفتوح العين[1] نحو: مُدَحْرِج / ومُدَحْرَج، ومُكْرِم ومُكْرَم، وكذلك الخمـاسي والسداسي إلا المعتل المتقدم ذكره من الخماسي وكذلك السداسي نحو: المُسْتطار.

وكل ما جاء على (فَعَلَ يَفْعِلُ) بفتح الماضي وكسر المستقبل وهو متعد فالمصدر منه على (فَعْل)[2] نحو: ضرب يضرب ضربا، وكذلك (فَعَلَ يَفْعُلُ) بفتح الماضي وضم المستقبل إذا كان متعديا نحو: قتل يقتل قتلا، وكذلك (فَعِلَ يَفْعَلُ) بكسر الماضي وفتح المستقبل إذا كان متعديا نحو: جَهِلَ يَجْهَلُ جَهْلا.

فإن كان واحد من هذه الأمثلة «الثلاثة غير متعد[3]» وكان على (فَعَلَ يَفْعِل) بفتح الماضي وكسر المستقبل نحو: جلس يجلس، أو بفتح الماضي وضم المستقبل نحو: خَرَجَ يَخْرُج، كان مصدره على (فُعُول) نحو: الجلوس والخروج.

وإن كان على (فَعِـلَ يَفْعَلُ) بكسر الماضي وفتح المستقبل كان مصدره على (فَعَل) بفتح الفاء والعين نحو: فرح يفرح فرحا.

وإن كان الماضي على (فَعُلَ) بضم العين كان مصدره على (فُعْل) بضم الفاء وسكون العين نحو: قَبُح / يَقْبُح قُبْحا، وحَسُن يَحْسُن حُسْنا. [١٥٦/ب]

وإذا بنيت للمصدر أو للزمان[4] أو المكان اسما في أوله ميم وكان الفعل على (فَعَلَ يَفْعِل[5]) بالفتح في الماضي والكسر في المستقبل نحو: ضرب يضرب كان

---

(١) الأمر هنا كما ذكرت قبل قليل: أي أنه لو قال: مكسور ما قبل الآخر، لكان أدق كي يشمل المجردالذي مثل به وهو: مدحرِج، ومدحرَج؛ لأنهما حسب كلامه لا يدخلان، فالمكسور والمفتوح فيهما ليس العين وإنما هو اللام الأولى.

(٢) وهذه هي الصيغة الغالبة عليه، وقد يأتي على صيغ أخرى. ومثله في ذلك ما ذكره بعده من أفعال، فالمصادر المذكورة معها إنما هي المصادر الغالبة، لكنه قد يرد لها مصادر بصيغ أخرى. انظر في هذه المصادر جمل الزجاجي ٣٨٣ ـ ٣٨٥ ففيه ماعند الدينوري وزيادة تفصيل بذكر المصادر الأخرى.

(٣) في (ب): (الثلاثة عشر متعديا). وهو تصحيف ظاهر.

(٤) في (ب): الزمان.

(٥) هذا الكلام وما بعده من الحديث عن المصدر الميمي واسمي الزمان والمكان موجود بحذافيره في الجمل ٣٨٨ ـ ٣٨٩.

المصدر على (مَفْعَل) بفتح العين[1] نحو: مضرب، واسم الزمان أو المكان على (مَفْعِل) بكسر العين نحو: مضرب[2].

فإن كان على غير هذا المثال من أمثلة الثلاثي كان اسم المصدر والزمان والمكان على (مَفْعَل) بفتح العين[3]، إلا ثمانية أفعال مفتوحة الماضي مضمومة المستقبل فإنها تضاهي المثال المتقدم في انفتاح المصدر وانكسار الزمان والمكان وهي: المشرق، والمغرب والمسجد، والمنبت، والمفرق، والمجزر، والمسكن، والمطلع[4]، وعلى هذا قرىء:

﴿حَتَّىٰ مَطْلَعِ الْفَجْرِ[5]﴾

بالفتح[6] وأريد المصدر، وبالكسر[7] وأريد الزمان.

---

(١) إلا أن يكون فعله مثالا واويا صحيح اللام محذوف الفاء في المضارع، فإن مصدره حينئذ على (مفعِل) بكسر العين نحو: (موعد). انظر: شرح الشافية ١/ ١٧٠، والتبيان ٥١.

(٢) مالم يكن فعله ناقصا نحو: (جرى) و (رمى) ونحوهما، فإن الزمان والمكان منه على (مفعَل) نحو: مجرى ومرسى. انظر: شرح الشافية ١/ ١٧٠، ١٨١، والتبيان ٨٦.

(٣) مالم يكن فعله مثالا واويا صحيح اللام على وزن (فعل يفعل) أو (فعل يفعل) نحو: وضع يضع، ووجل يوجل، فإن الثلاثة تكون على وزن (مفعِل) بكسر العين. انظر: شرح الشافية ١/ ١٧٠، ١٨١، والتبيان ٥٢، ٨٧.

(٤) وردت هذه الثمانية ـ كما هي هنا ـ في جمل الزجاجي ٣٨٨. وزاد بعضهم عليها: المنسك، والمرفق، والمسقط، والمنخر، والمحشر، والمظنة. وقد سمع في بعض هذه الكلمات ـ مع الكسر ـ الفتح. انظر: شرح الشافية ١/ ١٨١، والتبيان ٨٦.

(٥) سورة القدر ٩٧/ ٥ (سلام هي حتى مطلع الفجر).

(٦) كلمة (بالفتح) تأخرت في (ب) بعد كلمة المصدر.

(٧) قرأ بالكسر الكسائي وخلف، وقرأ باقي العشرة بالفتح، وهو القياس؛ لأن (فعل يفعل) ينقاس منه المصدر الميمي واسما الزمان والمكان على (مفعل) بالفتح. وحجة من كسر: أن هذا اللفظ أحد الألفاظ الثمانية التي سمع فيها الكسر في اسمي الزمان والمكان. وانظر تفصيل القراءتين وتوجيههما في: الكشف لمكي ٢/ ٣٨٥، والمشكل لمكي ٢/ ٤٨٨، والتيسير ٢٢٤، والبحر المحيط ٨/ ٤٩٧، والنشر ٣/ ٤٠٣، والإتحاف ٤٤٢، وقد علق محقق شرح الشافية للرضي ١/ ١٧١ (في الحاشية) على هذه الآية بكلام في غاية الجودة والشمول.

فإن اعتل أول الفعل استوى المصدر والزمان والمكان في الكسر نحو: الْمَوْعِد، والمَوْقِف.

وإن اعتلت عينه كان مصدره على (مَفْعَل) بفتح العين إلا أن حرف العلة يبقى على اعتلاله نحو: المقال / والمباع. واسم الزمان والمكان على (مَفْعِل) بكسر العين[1] إلا أن حرف العلة ينقلب ياء إن[2] كان واوا[3]، ويعود إلى أصله إن كان ياء ويسكن نحو: المقيل[4] والمبيع. [١٥٧/أ]

* * *

وإذا انضمت الواو جاز أن تنقلب همزة[5] إلا أن يكون ضمها للإعراب أو لا لتقاء الساكنين نحو: وُجُوه وأُجُوه، ووُقِّتَتْ وأُقِّتَتْ[6].

وكذلك إذا انكسرت في أول الكلمة نحو: وِعاء وإِعاء[7]، ووِشاح وإِشاح[8].

---

(١) وذلك إذا كان الفعل من باب (ضرب يضرب) كما تقدم نحو: باع يبيع، وقال يقيل (من القيلولة).

(٢) في (ب): وإن.

(٣) لا يمكن أن يكون واوا؛ لأنه من باب (ضرب يضرب) ولو كان واوا لكان الزمان والمكان على (مفعَل) بفتح العين. لأنه سيكون من باب (نصر) أو (علم).

(٤) (المقيل) هنا من القيلولة كما ذكرت قبل قليل ولا تصلح إلا على هذا، ولكن كأني بالدينوري يريدها من (القول) بدليل ذكره (الواو) قبل ثمان كلمات، وقد بينت في الحاشية السابقة أن (الواو) لا ترد هنا. وإن صح استنتاجي هذا، فالدينوري قد وهم في ذلك وهو متابع فيه للزجاجي في الجمل ٣٨٩.

(٥) سواء كانت في أول الكلمة ـ كما مثل الدينوري ـ أو في وسطها نحو: أدؤر، وأثؤب في جمع دار، وثوب. انظر: الجمل ٤٠٤، وابن يعيش ١٠/١٠ ـ ١٢.

(٦) كلمة (أقتت) وردت بوجهيها في قراءتين سبعيتين للآية رقم (١١) من سورة المرسلات وهي قوله تعالى: ﴿ وإذا الرسل أقتت ﴾. فأبو عمرو وحده قرأ بالواو (وقتت)، وبقية السبعة قرأوا بالهمزة. انظر: السبعة لابن مجاهد ٦٦٦، وكشف مكي ٣٥٧/٢، والنشر ٣٩٦/٢، والإتحاف ٤٣٠. وقد لا يكون الدينوري يقصد الآية، لكنه متابع للزجاجي متابعة تامة، والزجاجي قداستشهد بالآية في هذا الموضع من كتاب الجمل ٤٠٤.

(٧) إبدال الواو المكسورة همزة إذا كانت في أول الكلمة هو لغة هذيل. وبها قرأ سعيد ابن جبير في قوله تعالى في سورة يوسف ٧٦/١٠ ﴿ فبدأ بأوعيتهم قبل وعاء أخيه ثم استخرجها من وعاء أخيه ﴾. انظر: إعراب النحاس ١٥١/٢، والكشاف ٣٣٥/٢، والعكبري ٥٦/٢، وابن يعيش ١٤/١٠، والبحر المحيط ٣٣٢/٥.

(٨) انظر: الجمل ٤٠٤ ـ ٤٠٥.

وما ثبتت ألفه في المستقبل فلأن عينه المنقلبة إليها كانت مكسورة في الماضي ففتحت في المستقبل على الأصل ثم نقلت فتحتها إلى الساكن الذى قبلها وهو فاء الفعل فانقلبت العين ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها نحو: يخاف وينام، من ذوات الواو، ويهاب ويكاد، من ذوات الياء[1].

وقالوا: أَبَىٰ يَأْبَى، بالفتح وإن كان بابه الكسر[2] حملا على نظيره وهو: منع يمنع[3]، ومن الحمل على النظير قولهم: يَذَر، وبالفتح وإن لم يكن فيه حرف من حروف الحلق حملا على: يَدَع، ولم يستعملوا الماضي / من: يذر، وهو: وَذَرَ [١٥٧/ب]
ولا [الماضي[4]] من: يدع، وهو: وَدَعَ، استغناء عنهما بـ: تَرَكَ[5].

وما كان على (مِفْعَال) وفاؤه واو «قلبت[6] واوه» ياء لانكسار ما قبلها نحو: مِيْعَاد وميزان وميقات[7]. وكان الأصل: مِوْعاد ومِوْزان ومِوْقات.

وأصل: (قُلْ)، أُقْوُلْ، فاستثقلت الضمة على الواو فسكنت ونقلت ضمتها إلى القاف فاستغنى عن الهمزة وحذفت لأنها إنما اجتلبت ليتوصل بها إلى النطق بالساكن، فبقي على: قُوْلْ، فحذفت الواو لا لتقاء الساكنين، وكذلك أصل

---

(١) انظر: سيبويه ٢/٣٦٠، وشرح الشافية ١/٨١.

(٢) إنما شذ فيه الفتح؛ لأن فتح عين المضارع في مثله إنما هو فيما عينه أو لا مه حرف حلق، وفيما سوى ذلك ففيها الضم أو الكسر. وقد عرض المؤلف لذلك قبل حوالي خمس صفحات أي في ص ٥٢٧، ٥٢٨ وانظر في ذلك ـ أيضا ـ: سيبويه ٢/٢٥٤، وشرح الشافية للرضي ١/١٢٣.

(٣) أي أنه فتحت عين مضارعه وحقها الكسر حملا على نظيره (منع يمنع) وهو نظيره في المعنى، وفي أن ذلك أوله حرف حلق وهذا آخره حرف حلق. وقد حمل سيبويه ٢/٢٥٤: (أبى يأبى) على (قرأ يقرأ) للعلة المذكورة.

(٤) ليست في (ب).

(٥) انظر: سيبويه ١/٨، ٢/٢٣٨، ٢٥١. والصحيح أن ماضي (يدع) وهو (ودع) ليس كما قال الدينوري: إنه لم يستعمل، وإنما هو مستعمل ولكن بشكل قليل. انظر: شرح الشافية للرضي ١/١٣٠، ٣/٩١، وقد عرض محققو الكتاب الأفاضل في حاشية الموضع الأول لهذه المسألة وذكروا لماضي (يدع) شواهد من القرآن والحديث والشعر. وحققوا القول في المسألة. أما ماضي (يذر)فلم يسمع لا قليلا ولا كثيرا.

(٦) في (ب) ثبتت ألفه.

(٧) انظر: سيبويه ٢/٣٥٧.

(بِعْ) : اِبْيِعْ، فاستثقلت الكسرة على الياء [فسكنت ونقلت[1] كسرتها إلى الباء] واستغنى عن الهمزة فحذفت للعلة المذكورة[2]، وكذلك ما أشبههما.

وجميع العقود التي أوردناها في هذا الباب موقوفة على القياس، ومنها ماقد سمع خلافه فيستعمل الأصل قياسا والمسموع استحسانا.

* * *

[تم[3] الجزء الثالث من (ثمار الصناعة) وبتمامه تم الكتاب، والحمد لله رب العالمين، وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين. فُرِغَ منه بمصر في شهر ربيع الآخر سنة ثلاث وثمانين وخمس مائة.[3]].

---

(١) الكلمات الخمس ليست في (ب).

(٢) انظر :المقتضب ١/٨٣.

(٣) ما بين القوسين من (أ) . وفي (ب): [تم كتاب ثمار الصناعة وتم الكتاب بتمامه].

القســـم الثـــاني

(النص المحـــقق)

الفهارس

١ - فهرس الآيات القرآنية .
٢ - فهرس الأحاديث الشريفة .
٣ - فهرس الأمثال والأقوال .
٤ - فهرس الشعر والرجز .
٥ - فهرس أعلام الأشخاص .
٦ - فهرس القبائل والجماعات .
٧ - فهرس البلدان والمواضع .
٨ - فهرس أسماء الكتب .
٩ - فهرس المصادر والمراجع .
١٠ - فهرس الموضوعات .

(أولاً : فهرس الآيات القرآنية)[1]

الآيـــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(ســـورة الفاتحـة(١))		
- (بسم الله الرحمن الرحيم).	١	١٣٣ـ ٢٤٩ ـ٤٦٨
- (اهدنا الصراط المستقيم، صراط الذين أنعمت عليهم)	٦ـ٧	٤٧٣
(ســـورة البقرة(٢))		
- (. . . . أنذرتهم . . . . . .).	٦	٢٣٨
- (يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق حذر الموت).	١٩	٤١٥
- (يكاد البرق يخطف أبصارهم).	٢٠	٣٣٧
- (. . . اسكن أنت وزوجك الجنة . . . . .).	٣٥	٤٥٩
- (ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق . . . .).	٤٢	٤٤٣
- (وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة).	٥٨	٤٨٠
- (اهبطوا مصـرا . . . . .).	٦٢	٤٠١
- (وهو محرم عليكم إخراجهم).	٨٥	٢٥٩ـ ٣٣٣
- (وإذ ابتلى ابراهيم ربه بكلمات . . . .).	١٢٤	٢٧٦
- (وما كان الله ليضيع إيمانكم).	١٤٣	٤٤٢
- (كما أرسلنا . . . . .).	١٥١	٥٠٠
- (الذين ينفقون أموالهم بالليل والنهار سرا وعلانية).		

(١) أوردتُ الآيات هنا كما أوردها المؤلف دون زيادة أو نقصان، وحسب القراءة السبعية التي أوردها بها، وإن خالفت قراءة حفص.

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(فلهم أجرهم عند ربهم) .	١٧٤	٢٦١
- (ولكن البر من آمن بالله . . . والموفون بعهدهم) .	١٧٧	٤٦٧
- (وأن تصوموا خير لكم . . . .) .	١٨٤	٢٥١
- (. . . . وما تفعلوا من خير يعلمه الله . . .) .	١٩٧	٢٤٧
- (فإذا أفضتم من عرفات . . . .) .	١٩٨	١٨١
- (وزلزلوا حتى يقول الرسول . . .) .	٢١٤	٤٤٩
- (يسألونك عن الشهر الحرام قتالٍ فيه . . .) .	٢١٧	٤٧٧
- (فشربوا منه إلا قليلا منهم) .	٢٤٩	٤٣٢
- (. . . . فَنِعمَّا هي . . . .)	٢٧١	٢٩٨
- (وإن كان ذو عسرة . . . .) .	٢٨٠	٣٢٧
- (إلا أن تكون تجارة . . . .) .	٢٨٢	٣٢٧
(سورة آل عمران (٣)		
- (. . . واسجدي واركعي مع الراكعين) .	٤٣	٤٨٠
- (. . . من أنصاري إلى الله) .	٥٢	٣٦١
- (ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلا) .	٩٧	٤٧٦
- (ولا تموتن إلا وأنتم مسلمون) .	١٠٧	٢٦٧
- (كنتم خير أمة . . .) .	١١٠	٣٣٠
- (ليسوا سوآء . . .) .	١١٣	٣٣١
- (ليس لك من الأمر شيء أو يتوب عليهم أو يعذبهم) .	١٢٨	٤٤٥
- (ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين) .	١٤٢	٢٨٤ - ٤٤٣
- (فبما رحمة من الله لِنت لهم . . .) .	١٥٩	١٨٥

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة النساء(٤)		
- (. . . واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام) .	١	٤٦١
- (. . . ولا تأكلوا أموالهم إلى أموالكم . . .) .	٢	٣٦١
- (فإن طبن لكم عن شيء منه نفسا . . .) .	٤	٤٢٤
- (وكفى بالله حسيبا) .	٦	٣٠٠
- (. . . . إلا أن تكون تجارة . . .) .	٢٩	٣٢٧
- (. . . . نَعمّا يعظكم به . . .) .	٥٨	٢٩٨
- (ما فعلوه إلا قليلا منهم) .	٦٦	٤٣٥
- (. . . . وحسن أولئك رفيقا) .	٦٩	٢٩٣
- (. . . . وكفى بالله وكيلا) .	١٣٢-٨١ ١٧١	-٣٠٦-٢٥٣- ٣٢٥-
- (لايستوي القاعدون من المؤمنين غير أولي الضرر. .) .	٩٥	٤٣١
- (فبما نقضهم . . . .) .	١٥٥	١٨٥ - ٥٠٠
- (لكن الراسخون في العلم منهم والمؤمنون . . . والمقيمين الصلاة) .	١٦٢	٤٦٧
- (إنما الله إله واحد . . .) .	١٧١	٣٤٤ - ٥٠٠
- (يستفتونك قل الله يفتيكم في الكلالة . . .) .	١٧٦	٢٨٤
(سورة المائدة(٥)		
- (. . . فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق . . .) .	٦	٣٦١
- (فبما نقضهم . . .) .	١٣	١٨٥ - ٥٠٠
- (وحسبوا ألّا تكون فتنة . . . .) .	٧١	٤٣٩

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (. . . . ثم عموا وصموا كثير منهم) .	٧١	٢٧٠
- (ومن عاد فينتقم الله . . .) .	٩٥	٢٤٧
(سورة الأنعام (٦)		
- (وما من حسابك عليهم من شيء فتطردهم فتكون من الظالمين) .	٥٢	٤٤٧
- (وجاعل الليل سكنا والشمس والقمر حسبانا) .	٩٦	٣١٦
- (لو شاء الله ما أشركنا ولا آباؤنا . . .) .	١٤٨	٤٥٩
- (لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل . . .	١٥٨	٢٧٦
(سورة الأعـراف (٧)		
- (وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون) .	٤	٤٢٥
- (. . . . ما منعك ألّا تسجد . . .) .	١٢	١٨٥ ـ ٤٤٢
- (. . . اسكن أنت وزوجك الجنة) .	١٩	٤٥٩
- (. . . ألم أنهكما . . . .) .	٢٢	٤٥١
- (. . . مالكم من إلـه غيره) .	٥٩ـ٦٥ ٧٣ـ٨٥	٣٢٥
- (قال الملأ الذين استكبروا من قومه للذين استضعفوا لمن آمن منهم) .	٧٥	٤٧٥
- (. . . . ادع لنا ربك بما عهد عندك . . .) .	١٣٤	٣٨٢
- (واختار موسى قومه . . .) .	١٥٥	٣٨٣
- (وقولوا حطة وادخلوا الباب سجداً) .	١٦١	٤٨٠
- (ساء مثلا القوم الذين كذبوا . . .) .	١٧٧	٢٩٤

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الأنفال (٨)		
- (. . . لا تعلمونهم الله يعلمهم . . .) .	٦٠	١٦٩
(سورة التوبــة (٩)		
- (. . . . ومن أهل المدينة مردوا على النفاق . . .) .	١٠١	٢٩٥
- (. . . . لمسجد أسس على التقوى من أول يوم . . .) .	١٠٨	٣٩٢
- (. . . . من بعد ما كاد تزيغ قلوب فريق منهم . . .) .	١١٧	٣٣٧
(سورة يونس (١٠)		
- (. . . . أتاها أمرنا ليلا أو نهارا . . .) .	٢٤	٤٨٣
- (. . . . جزاء سيئة بمثلها) .	٢٧	٢٥٣
- (. . . . فأجمعوا أمركم وشركاءكم . . .) .	٧١	٤١٧ - ٤٥٩
- (. . . . ولا تتبعان . . . .) .	٨٩	٢٣٩
- (. . . واصبر حتى يحكم الله . . .) .	١٠٩	٤٤٨
(سورة هــود (١١)		
- (. . . ونادى نوح ابنه . . . .) .	٤٢	٢٧٩
- (. . . . لاعاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم . . .) .	٤٣	٤٣٤
- (. . . وبركات عليك وعلى أمم ممن معك . . .) .	٤٨	٤٦٠
- (. . . ما كنت تعلمها أنت ولا قومك . . .) .	٤٩	٤٥٩
- (. . . مالكم من إلـه غيره . . .) .	٥٠-٦١	٣٢٥ - ٨٤
(سورة يوســف (١٢)		
- (. . . رأيتهم لي ساجدين) .	٤	٢٢٨
- (وقال نسـوة . . . .) .	٣٠	٢٦٩

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (. . . . ما هذا بشرا . . .).	٣١	٣٣٤
- (قلن حاش لله . . . .).	٣١-٥١	٣٧٢
- (قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف . . .)	٨٥	٣٩٠
- (ولدار الآخرة خير . . . .).	١٠٩	٤٦٩
(سورة إبراهيم (١٤)		
- (. . . . أفي الله شك . . .).	١٠	٣٦٣
- (. . . وتغشى وجوههم النار).	٥٠	٢٧٤
(سورة الحجر (١٥)		
- (ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين).	٢	١٨٦ - ٣٦٨
- (فسجد الملائكة كلهم أجمعون).	٣٠	٤٥٦
- (لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون).	٧٢	٣٨٤
(سورة النحل (١٦)		
- (ومابكم من نعمة فمن الله . . .).	٥٣	٢٦١
- (. . . . ما ترك عليها من دابة . . .).	٦١	٢٧٧
- (إنّ ما عند الله . . .).	٩٥	٥٠٠
(سورة الإسراء (١٧)		
- (عسى ربكم أن يرحمكم . . .).	٨	٣٣٦
- (ومن كان في هذه أعمى فهو في الآخرة أعمى وأضل سبيلا).	٧٢	٣٠٨
- (وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلا).	٧٦	٤٤٠
- (عسى أن يبعثك ربك مقاما محمودا).	٧٩	٣٣٦
- (قل ادعوا الله أو ادعوا الرحمن . . .).	١١٠	٢٣٧

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيـــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (. . . أيّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى . . .) .	١١٠	٢٥١
(سورة الكهـــف (١٨)		
- (. . . كبرت كلمة تخرج من أفواههم . . .) .	٥	٢٩٤
- (. . . وكلبهم باسط زراعيه بالوصيد . . .) .	١٨	٣١٥
- (. . . ثلاث مائة سنين . . .) .	٢٥	٣٨٢-٤٢٤
- (. . . بئس للظالمين بدلا) .	٥٠	٣٠٠
- (. . . وما أنسانيه إلاّ الشيطان أن أذكره . . .) .	٦٣	٤٧٤
- (. . . قال آتوني أفرغ عليه قطرا) .	٩٦	٢٨١
(سورة مريـــم (١٩)		
- (. . . فإمَّا ترين من البشر أحدا . . .) .	٢٦	٢٣٨
- (له ما بين أيدينا وما خلفنا وما بين ذلك . . .) .	٦٤	١٦٤
(سورة طـــه (٢٠)		
- (فأوجس في نفسه خيفة موسى) .	٦٧	٢٧٥
- (. . . إنما صنعوا كيد ساحر . . . .) .	٦٩	١٨٦
- (. . . ولأصلبنكم في جذوع النخل . . .) .	٧١	٣٦٢
- (إنّه من يأت ربه مجرما . . .) .	٧٤	٢٥٩-٣٣٢
- (ولا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي . . .) .	٨١	٤٤٧
- (أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا) .	٨٩	٤٣٨
(سورة الأنبيـــاء (٢١)		
- (. . . وأسروا النجوى الذين ظلموا . . .) .	٣	٢٧٠
- (لو كان فيهما آلهـة إلا الله لفسدتا . . .) .	٢٢	٤٣١

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (وتالله لأكيدن أصنامكـــم . . .) .	٥٧	٣٨٠
(سورة الحـج (٢٢)		
- (إنّ الذين كفروا ويصدون عن سبيل الله . . .) .	٢٥	٣٤٣
- (. . . فاجتنبوا الرجس من الأوثان . . . .) .	٣٠	٣٦٠
- (لن ينال الله لحومها ولا دماؤها . . .) .	٣٧	٢٧٥
- (. . . فإنّها لا تعمى الأبصار . . .) .	٤٦	٢٥٩ ـ ٣٣٢
(سورة المـؤمنون (٢٢)		
- (. . . مالكم من إله غيره . . .) .	٢٣-٣٢	٣٢٥
- (قل رب إمّا تريني ما يوعدون . . .) .	٩٣	٢٣٨
(سورة النـور (٢٤)		
- (. . . ويعلمون أن الله هو الحق المبين) .	٢٥	١٦٧
- (يكاد زيتها يضيء . . .) .	٣٥	٣٣٧
(سورة الفرقـان (٢٥)		
- (ومن يفعل ذلك يلق أثاما يُضاعَفْ له العذاب . .) .	٦٩	٤٧٥
(سورة الشعراء (٢٦)		
- (أولم تكن لهم آية أن يعلمه علماء بني إسرائيل) .	١٩٧	٢٥٩ ـ ٣٣١
(سورة النمـــل (٢٧)		
- (وأدخل يدك في جيبك تخرج بيضاء من غير سوء في تسع آيات إلى فرعون وقومه) .	١٢	٣٧٠
- (. . . والأمر إليكِ . . .) .	٣٣	٣٧٧

(أولاً : فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة القصــص (٢٨)		
- (. . . ليكون لهم عدوا وحزنا . . .) .	٨	٣٦٣
- (. . . فوجد فيها رجلين يقتتلان هذا من شيعته وهذا من عدوه) .	١٥	٣٦٨
- (قالتا لا نسقي حتى يصدر الرعاء . . .) .	٢٣	٤١٠
- (وما كنت بجانب الغربي . . .) .	٤٤	٣٥٨ ـ ٤٦٩
(سورة العنكبـوت (٢٩)		
- (ولما أن جاءت رسلنا لوطا . . .) .	٣٣	١٨٥
(سورة الـروم (٣٠)		
- (. . . . لله الأمر من قبلُ ومن بعدُ . . .) .	٤	٤٥٢
- (وإنْ تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم إذا هم يقنطون) .	٣٦	٢٤٧ ـ ٤٥٢
(سورة لقمـان (٣١)		
- (يابُني لا تشرك بالله إنّ الشرك لظلم عظيم) .	١٣	٣٨١
(سورة الأحـزاب (٣٣)		
- (. . . وكفى بالله وكيلا) .	٣ـ٤٨	٢٥٣ ـ ٣٠٦ ـ ٣٢٥
- (. . . وأزواجه أمهاتهم) .	٦	٢٥٦
- (. . . لستن كأحد من النساء) .	٣٢	٣٣١
- (. . . والحافظين فروجهم والحافظات ، والذاكرين الله كثيرا والذاكرات) .	٣٥	٢٨٢
(سورة فاطـر (٣٥)		
- (إنّما يخشى الله من عباده العلماء) .	٢٨	٢٧٥

الآيـــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (ولو يؤاخذ الله الناس بما كسبوا ماترك على ظهرها من دابة).	٤٥	٢٣٥ - ٢٧٧
(سورة يـــس (٣٦)		
- (.... آنذرتهم ...).	١٠	٢٣٨
- (والشمس تجرى لمستقر لها ذلك تقدير العزيز العليم، والقمر قدرناه ...).	٣٨-٣٩	٢٦٥
(سورة الصافـات (٣٧)		
- (... تالله إنْ كدت لتردين ...).	٥٦	٣٨٠
- (ولقد نادانا نوح فلنعم المجيبون).	٧٥	٢٨٩
- (وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون).	١٤٧	٤٨٣
- (أصطفى البنات على البنين).	١٥٣	٤٩٩
(سورة ص (٣٨)		
- (ولات حين مناص).	٣	٥١٥
- (قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه).	٢٤	٢٦٨
- (... حتى توارت بالحجاب).	٣٢	٢٧٧
- (... إنّا وجدناه صابرا نعم العبد إنّه أواب).	٤٤	٢٩٣
- (جنات عدن مفتحة لهم الأبواب).	٥٠	٣١٣
- (فسجد الملائكـة كلهم أجمعون).	٧٣	٤٥٦
(سورة الزمـر (٣٩)		
- (أَمَّنْ هو قانت آناء الليل ...).	٩	٤٨٤
- (والذي جاء بالصدق وصدق به ...).	٣٣	٢٨٩

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
- (ولقد أُوحي إليك وإلى الذين من قبلك . . .).	٦٥	٤٦٠
- (بل الله فاعبد . . . .).	٦٦	٢٧٥
(سورة فصلـت (٤١)		
- (ولا تستوي الحسنة ولا السيئة . . .).	٣٤	١٨٥
- (لا يسأم الإنسان من دعاء الخير . . . .).	٤٩	٢٦٨
(سورة الشورى (٤٢)		
- (ليس كمثله شيء . . .).	١١	٣٦٥
- (وإنّك لتهدي إلى صراط مستقيم صراط الله . . .).	٥٢	٤٧٤
(سورة الزخرف (٤٣)		
- (فإمّا نذهبن بك . . . .).	٤١	٢٣٨
- (. . . ادع لنا ربك بما عهد عندك . . .).	٤٩	٣٨٢
- (. . . . أليس لي ملك مصر . . . .).	٥١	٤٠١
- (أم أنا خير من هذا الذي هو مهين . . . .).	٥٢	٤٨٤
(سورة الجاثيـة (٤٥)		
- (سواء محياهم ومماتهم . . .).	٢١	٤٨١
- (إنْ نظن إلا ظنا . . .).	٣٢	١٧٠
(سورة الأحقاف (٤٧)		
- (. . . قالوا هذا عارض ممطرنا . . .).	٢٤	٣١٧
(سورة محمـد (٤٧)		
- (فضرب الرقــاب . . .).	٤	١٥٢-٤١٢
- (ولنبلونكم حتى نعلم المجاهدين منكم . . .).	٣١	٤٤٨

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الفتـح (٤٨)		
- (تقاتلونهم أو يسلموا) .	١٦	٤٤٦
(سورة الحجـرات (٤٩)		
- (قالت الأعـراب) .	١٤	٢٦٩
(سورة الذاريات (٥١)		
- (والأرض فرشناها فنعم الماهدون) .	٤٨	٢٨٩
(سورة النجـم (٥٣)		
- (وكم من ملك في السموات لا تغني شفاعتهم شيئا) .	٢٦	٤٢٥
(سورة القمـر (٥٤)		
- (ولقد جاء آل فرعون النذر) .	٤١	٢٧٥
(سورة الرحمـن (٥٥)		
- (حور مقصورات في الخيام) .	٧٢	٢٠٧
(سورة الواقعة (٥٦)		
- (عربا أترابا) .	٣٧	١٩٠
- (حــق اليقين) .	٩٥	٣٥٨ـ٤٦٩
(سورة الحديــد (٥٧)		
- (ألم يأن) .	١٦	٤٥١
- (لكيـلا تأسوا على ما فاتكم) .	٢٣	٤٤٢
- (وجعلنا في قلوب الذين اتبعوه رأفة ورحمة ورهبانية ابتدعوهــا) .	٢٧	٢٦٤

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
ـ (لئلا يعلم أهل الكتاب) .	٢٩	١٨٥ ـ ٤٤٢
(سورة الصــف (٦١)		
ـ (من أنصاري إلى الله) .	١٤	٣٦١
(سورة الجمعة (٦٢)		
ـ (بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله . . . .) .	٥	٢٩٣
(سورة الطلاق (٦٥)		
ـ (واللائي يئسن من المحيض من نسائكم إن ارتبتم فعدتهن ثلاثة أشهر واللائي لم يحضن) .	٤	٢٥٨
(سورة التحريـم (٦٦)		
ـ (إنْ تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما) .	٤	٢٢٢
(سورة الحاقــة (٦٩)		
ـ (فإذا نفخ في الصور نفخة واحدة) .	١٣	٣٢٤
ـ (هآؤم اقرؤا كتابيــه) .	١٩	٢٨١
ـ (سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما) .	٢٧	٤٢٦
ـ (ماليــه . . . . .) .	٢٨	١٨١
ـ (سلطانيــه . . .) .	٢٩	١٨١
(سورة نــوح (٧١)		
ـ (واستكبروا استكبارا) .	٧	٤٨٩
(سورة الجـــن (٧٢)		
ـ (وأنَّ المساجـد لله) .	١٨	٣٤١

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيـــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة المزمــل (٧٣)		
- (كما أرسلــنا) .	١٥	٥٠٠
- (علم أنْ سيكون منكم مرضي) .	٢٠	٤٣٨
(سورة القيامـــة (٧٥)		
- (لا أقسم بيوم القيامــة) .	١	٣٨٩
(سورة الانســـان (٧٦)		
- (عاليهم ثياب سندس خضر) .	٢١	٤٦٤
- (والظالمين أعدّ لهم) .	٣١	٢٦٣ - ٣٧٦
(سورة النبأ (٧٨)		
- (عَمّ يتساءلون . . .) .	١	٥٠٠
- (إنّ للمتقين مفازا حدائق وأعنابا) .	٣١-٣٢	٤٧٤
(سورة النازعــات (٧٩)		
- (آنتم أشــد خلقا) .	٢٧	١٠٦
- (فِيمَ أنت من ذكراها) .	٤٣	٥٠٠
(سورة التكويـر (٨١)		
- (وما هو على الغيب بضنين) .	٢٤	١٦٩
(سورة الانفطار (٨٢)		
- (إذا السماء انفطرت) .	١	٢٦٢
(سورة البروج (٨٥)		
- (قتل أصحاب الأُخدود النارِ) .	٤-٥	٤٧٧

(أولاً : تابع فهرس الآيات القرآنية)

الآيــة (كما أوردها المؤلف)	رقمها	رقم الصفحة
(سورة الشمس (٩١)		
- (قد أفلح من زكاها) .	٩	٣٩٠
(سورة الليل (٩٢)		
- (إلا ابتغاء وجه ربه الأعلى) .	٢٠	٤٨٩
(سورة الضحــى (٩٣)		
- (ولسوف يعطيك ربك فترضى) .	٥	٢٤٣
(سورة العلق (٩٦)		
- (ألم يعلم بأن الله يرى) .	١٤	١٦٦
- (لنسفعاً بالناصية ناصية) .	١٥-١٦	٤٧٤
(سورة القدر (٩٧)		
- (إنا انزلناه في ليلة القدر) .	١	٢٧٧
- (حتى مطلع الفجر) .	٥	٣٧٤ - ٤٤٨ ٥٣٣
(سورة العصر (١٠٣)		
- (إنّ الإنسان لفي خسر) .	٢	١٦٠
- (إلا الذين آمنوا وعملوا) .	٣	١٦٠
(سورة الاخـلاص (١١٢)		
- (قل هو الله أحـد) .	١	٢٥٩ - ٣٣٣

(ثانياً : فهرس الحديث النبــوى)

م	نص الحديث كما أورده المؤلف	الصفحة
١	(البكر تستأمر والثيب تعرب عن نفسها) .	١٨٩
٢	(كما صليت وباركت ورحمت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم) .	٢٨٤
٣	(ليس في الخضراوات صدقــة) .	٢٣٣
٤	(ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة) .	٣١٢

* * *

(ثالثاً : فهرس الأمثـال والأقـوال)

م	نص المثل أو القول كما أورده المؤلف	الصفحة
١	(تسمع بالمعيدي خير من أن تراه) .	٢٥١
٢	(الصيف ضيعت اللــبن) .	٢٨٧
٣	(مكره أخاك لا بطل) .	٢١٧
٤	(على التمرة مثلها زبـــدا) .	٤٢١
٥	(هذا جحــر ضب خرب) .	٤٦٤
٦	(ياللــه ياللمسلمــين) .	٤١٣

(رابعاً : فهرس الشعر والرجــز[1])

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
«حـــــرف البــاء»				
- أتهجر ليلى للفراق حبيبها	تطيبُ	الطويل	مختلف فيه	٤٢٣
- ومالي إلا آل أحمد شيعة	مذهبُ	الطويل	الكميت بن زيد	٤٣٢
- عسى الكرب الذي أمسيت فيه	قريبُ	الوافر	هدبة بن خشرم	٣٣٦
- والله ماليلي بنام صاحبه	صاحبهُ	الرجز	أبو خالد القناني	١٥٠
- قُدَيْدِيْمة التجريب والحلم إنني	التجاربِ	الطويل	القطامي	٥٠٧
- فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا	من عجبِ	البسيط	مختلف فيه	٤٦٠
- يبكيك ناء بعيد الدار مغترب	للعجبِ	البسيط	غير معروف	٣٥٤
- أمرتك الخير فافعل ما أمرت به	وذانشبِ	البسيط	مختلف فيه	٣٨٣
- سراة بني أبي بكر تسامى	العرابِ	الوافر	غير معروف	٣٣١
- ويصهل في مثل جوف الطويّ	للمعربِ	المتقارب	النابغة الجعدى	١٩٠
« حـــــرف الجـــــيم »				
- من طلل كالأتحمي أنهجا	أنهجَا	الرجز	العجاج	١٨٠

(١) رتبت الشواهد ـ داخل كل حرف ـ حسب القوافي بدءاً بالساكنة فالمفتوحة فالمضمومة فالمكسورة، وكل فئة منها رتبتها حسب بحور الشعر بدءاً بالطويل ، وإذا اتفق البحر لجأت إلى الترتيب الهجائي لكلمات القافية وإذا اتفق ذلك كله لجأت إلى الترتيب حسب أول البيت (كما حصل في بيتي النابغة الذبياني في حرف الدال).

(رابعاً : فهرس الشعر والرجـــز)

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
« حـــرف الخــــاء »				
ـ إذا الرجال شتوا واشتد أكلهم	طباخِ	البسيط	طرفة بن العبد	٣٠٧
« حـــرف الـــــدال »				
ـ فما كعب بن مامة وابن سعدى	الجوادَا	الوافر	جرير	٣٤٩
ـ تزود مثل زاد أبيك فينا	زادَا	الوافر	جرير	٢٩١
ـ وقفت فيها أصيلانا أسائلها	من أحد			
		البسيط	النابغة الذبياني	٤٣٣
ـ إلا أواري لأياً ما أبينها	الجلد			
ـ ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه	من أحدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٧٢
ـ قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	فقدِ	البسيط	النابغة الذبياني	٣٤٤
ـ عمرك الله هل رأيت بدورا	وعقودِ	الخفيف	المتنبي	٣٨٥
«حـــرف الراء» :				
ـ فقلت له لا تبك عينك إنما	فنعذَرا	الطويل	امرؤ القيس	٤٤٦
ـ منهن أيام صدق قد عرفت بها	من هجرا	البسيط	الفرزذق	٤٠٩
ـ والذئب أخشاه إن مررت به	والمطرا	المنسرح	الربيع بن ضبع الفزاري	٣٧٥
ـ ياتيم تيم عدي لا أبالكم	عمرُ	البسيط	جرير	٣٥٢
ـ إنّ امرأ غره منكن واحدة	لمغرورُ	البسيط	غير معروف	٢٦٩
ـ فقال فريق القوم لما نشدتهم	ماندري	الطويل	نصيب	٣٨٥
ـ مازال مذ عقدت يداه إزاره	الأشبار	الكامل	الفرزدق	٤٢٦

(رابعاً : تابع فهرس الشعر والرجــز)

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
ـ حذر أمورا لا تضير وآمن	الأقدارِ	الكامل	مختلف فيه	٣٢١
ـ لا يبعدن قومي الذين هم	الجزرِ			
		الكامل	الخرنق بنت بدر	٤٦٦
ـ النازلون بكل معترك	الأزرِ			
ـ لمن الديار بقنة الحجر	ومن دهر	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٣٩٣
ـ ولنعم حشو الدرع أنت إذا	في الذعرِ	الكامل	زهير بن أبي سلمى	٣٠٩
«حــرف الســين» :				
ـ تالله يبقى على الأيام ذو حيد	والآسُ	البسيط	مختلف فيه	٢٨٠
ـ دع المكارم لا ترحل لبغيتها	الكاسي	البسيط	الحطيئة	٢٨٠
«حــرف الطــاء» :				
ـ فحور قد لهيت بهن عين	وفي الرباطِ	الوافر	المتنخّل الهذلي	٣٦٧
«حــرف العــين» :				
ـ تعدون عقر النيب أفضل مجدكم	المقنَعا	الطويل	جرير	١٧٨
ـ إذا مت كان الناس نصفان	أصنعُ	الطويل	العجير السلولي	٣٣٢
ـ وهل يرجع التسليم أويكشف العمى	البلاقعُ	الطويل	ذو الرمة	٤٢٦
ـ فياعجبا حتى كليب تسبني	أو مجاشعُ	الطويل	الفرزدق	٣٧٤

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
- تكنفني الوشاة فأزعجوني	المطاعِ	الوافر	قيس بن ذريح	٣٥٣
«حـــرف الفـــاء» :				
- ياصاح ما هاج الدموع الذرّفا	الذرفَا	الرجـز	العجاج	١٨٠
- نبا الخز عن روح وأنكر جلده	المطارفُ	الطويل	هند بنت النعمان بن بشير.	٤٠٧
- للبس عباءة وتقر عيني	الشفوفِ	الوافر	ميسون بنت بحدل	٤٤٤
«حـــرف القــاف» :				
- ألم تسأل الربع القواء فينطق	سملقُ	الطويل	جميل معمر	٤٤٧
- رضيعي لبان ثدي أم تحالفا	لا نتفرق	الطويل	أعشى قيس	٣٨٧
- ألا يازيد والضحاك سيرا	الطريقِ	الوافر	غير معروف	٣٥٠
«حـرف الكـــاف» :				
- يا أبتا علك أو عساكا	عساكَا	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٨٠ - ٣٤٢
- كأن بين فكها والفك	في سكٍّ	الرجز	منظور بن مرثد الأسدي	٢٢٠
«حـــرف الـلام» :				
- جزى ربه عني عدي بن حاتم	وقد فعلْ	الطويل	مختلف فيه	٢٧٨

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
ـ إنّ محلا وإنّ مرتحـلا	مهلا	المنسرح	أعشى قيس	٣٤٣
ـ فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها	تقتلُ	الطويل	الأخطل	٢٩٧
ـ هل تنتهون ولن ينهي ذوي شطط	والفُتُلُ	البسيط	أعشى قيس	٣٦٥
ـ هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها	مبذولُ	البسيط	هشام أخو ذو الرمة	٢٥٩ ـ ٣٣٢
ـ فإنْ تبخل سدوس بدرهميها	قبولُ	الوافر	الأخطل	٤٠٨
ـ وتعطو برخص غير شثن كأنه	إسحلِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٩
ـ فقلت يمين الله أبرح قاعدا	وأوصالي	الطويل	امرؤ القيس	٣٩٠
ـ فلو أن ما أسعى لأدنى معيشة	من المالِ	الطويل	امرؤ القيس	٢٨٣
ـ وليل كموج البحر أرخى سدوله	ليبتلي	الطويل	امرؤ القيس	٣٦٧
ـ فكونوا أنتم وبني أبيكم	من الطحالِ	الوافر	غير معروف	٤١٨
«حرف الميم» :				
ـ وأغفر عوراء الكريم ادخاره	تكرمَا	الطويل	حاتم الطائي	٤١٦
ـ رأى برقا فأوضع فوق بكــر	أغامَـا	الوافر	عمرو بن يربوع	٣٧٩
ـ قضى كل ذي دين فوفي غريمه	غريمُها	الطويل	كثير عزة	٢٨١
ـ يكاد يمسكه عرفان راحته	يستلمُ	البسيط	الفرزدق، أوغيره	٤١٥
ـ سلام الله يا مطر عليها	السلامُ	الوافر	الأحوص	٣٥١
ـ لاتنه عن خلق وتأتي مثله	عظيمُ	الكامل	أبوالأسود، أوغيره	٤٤٤
ـ يصبح عطشان وفي البحر فمه	فمُه	الرجز	رؤبه بن العجاج	٢١٤
ـ هما نفثافي في من فمويهما	رجامِ	الطويل	الفرزدق	٢١٤
ـ وأعلم مافي اليوم والأمس قبله	عمي	الطويل	زهير بن أبي سلمى	١٦٤

(رابعاً : تابع فهرس الشعر والرجــز[1])

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
- تالله يبقى على الأيام ذو حيد	ذو خدمِ	البسيط	مختلف فيه	٣٨٠ (وقد تقدم برواية أخرى) في حرف السين
- ابعد بعدت بياضا لا بياض له	من الظُّلم	البسيط	المتنبي	٣٠٨
- حاشا أبي ثوبان أن له	والشتمِ	الكامل	الجميح الأسدي	٣٧١
«حــرف النـون»				
- من طلل كالأتحمي أَنْهَجَنْ	أنهجَنْ	الرجز	العجاج	١٨٠ (تقدم ذكره في حرف الجيم)
- ياصاح ماهاج الدموع الذرفن	الذُّرَّفَنْ	الرجز	العجاج	١٨٠ (تقدم ذكره في حرف الفاء)
- يا أبتا علك أو عساكن	عساكَنْ	الرجز	رؤبة بن العجاج	١٨٠ - ٣٤٢ (تقدم ذكره في حرف الكاف)
- يارب غابطنا لو كان يطلبكم	وحرمانَا	البسيط	جرير	٣١٧
- فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم	عَفَّانَا	البسيط	مختلف فيه	٢٩٠
- أما الرحيل فدون بعد غد	تجمعنَا	الكامل	عمربن أبي ربيعة	١٦٨
- ما إنْ رأيت ولا سمعت	في العالمينا	الكامل	لبيدبن ربيعة	١٨٤
- تعرف منها الوجه والعينانا	ظبياناَ	الرجز	مختلف فيه	٢١٦

(رابعاً : تابع فهرس الشعر والرجـــز)

صدر البيت	قافيته	بحره	قائله	الصفحة
ـ سريت بهم حتى تكل ركابهم	بأرسانِ	الطويل	امرؤ القيس	٤٥٠
ـ من يفعل الحسنات الله يشكرها	مثلانِ	البسيط	مختلف فيه	٤٥٢
«حـــرف الهـــاء»				
ـ والله ما ليلي بنام صاحبه	صاحبُه	الرجز	أبو خالد القناني	١٥٠ (تقدم ذكره في حرف الباء)
ـ يصبح عطـشان وفي البحر فمه	فمُه	الرجز	رؤبة بن العجاج	٨٢ (تقدم ذكره في حرف الميم)
ـ قضي كل ذى دين فوفي غريمه	غريُمها	الطويل	كثير عزة	٢٨١ (تقدم ذكره في حرف الميم)
ـ ألقى الصحيفة كي يخفف رحله	ألقاهَا	الكامل	مختلف فيه	٣٧٦
ـ ان أباها وأبا أباها	غايتاهَا	الرجز	مختلف فيه	٢١٦
«حـــرف اليـــاء»				
ـ وقائلةٍ خولان فانكح فتاتهم	كماهِيَا	الطويل	غير معروف	٢٦٠
«حرف الألف اللينة» :				
ـ ثمت طاف وانثنى مستلما	فسعَى	الرجز	ابن دريد	٥١٥

(خامســا : فهرس أعلام الأشخاص)

- الأخفش (الأوسط) : ١٥٥ ـ ١٩٦ ـ ٢١٧ ـ ٢٥٤ ـ ٢٥٧ ـ ٢٩٩ ـ ٣٠١ ـ ٣٠٢ ـ ٣١٦ ـ ٣٦٠ .
- امرؤ القيس : ٢٧٩ ـ ٢٨٣ ـ ٣٦٧ ـ ٣٩٠ ـ ٤٤٥ .
- أيوب عليه السلام : ٢٩٣ .
- أبوبكر (الصديق) : ٢٢١ .
- ثعلــب : ٢٤٣ .
- الجـرمي : ٢١٨ ـ ٣٢٠ ـ ٤٣٧ ـ ٤٤٧ .
- حمزة (القارىء) : ٤٦٠ .
- أبو حنيفة : ٢٥٦ .
- الحوفي (أبو الحسن): ٢٧٢ .
- الخليل بن أحمد: . ٣١٩ ـ ٣٥٠ ـ ٤٤١ .
- ابن دريد : ٥١٥ .
- ابن ذكوان (القارىء) : ٢٣٩ .
- الربعي (علي بن عيسى) : ٢١٩ .
- الرماني : ٢٠٠ .
- الزجاج : ٣٠٥ ـ ٤٢٣ .
- الزجاجي : ١٤٥ ـ ١٥٨ ـ ٢٠٠ ـ ٢٤٩ ـ ٣٠٣ ـ ٣١٣ ـ ٣١٨ ـ ٣٢٨ ـ ٣٣٢ ـ ٣٩٢ ـ ٣٩٤ .
- ابن السراج: ١٥٧ ـ ٢٥٤ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ـ ٣١٦ .
- سيبويه : ١٤٦ ـ ١٥٥ ـ ١٦٨ ـ ١٨٠ ـ ١٩٦ ـ ٢٠٠ ـ ٢١٧ ـ ٢٢٠ ـ ٢٤٧ ـ ٢٤٩ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٧ ـ ٢٧٦ ـ ٢٩٢ ـ ٣٠٢ ـ ٣١٤ ـ ٣١٩ ـ ٣٢١ ـ ٣٢٤ ـ ٣٤٤ ـ ٣٦٨ ـ ٣٧١ ـ ٣٧٣ ـ ٣٧٧ ـ ٣٨٥ ـ ٣٨٦ ـ ٤٤٠ ـ ٤٧١ ـ ٤٧٣ .

- السيرافي : ٢٥٣ .
- ابن عامر (القارىء) : ٢٣٩ ـ ٢٥٩ ـ ٣٣٢ ـ ٤٣٥ .
- عضد الدولة : ٣٤٠ .
- أبو علي (الفارسي) : ١٤٥ ـ ١٧٥ ـ ١٧٧ ـ ٢٠٧ ـ ٢٠٩ ـ ٣٠٣ ـ ٣٤٠ ـ ٣٦٧ ـ ٤٨٥ .
- عمر بن الخطاب : ٢٢١ .
- أبو عمرو بن العلاء : ٣٥١ .
- الفراء : ٢١٥ ـ ٢١٩ ـ ٢٤٣ ـ ٢٨٢ ـ ٣٧٧ ـ ٣٨٥ ـ ٤٤٦ .
- الفرزدق : ٢١٤ .
- قطرب : ٢١٨ .
- الكسائي : ٢١٥ ـ ٢١٩ ـ ٢٤٣ ـ ٢٨٢ ـ ٢٩٥ ـ ٢٩٦ ـ ٣٠٠ ـ ٣١٥ ـ ٣٧٧ .
- ابن كيسان : ٣٣٣ .
- المازني : ٢٠٧ ـ ٤٢٢ .
- المبرد : ٢٠١ ـ ٢٨٩ ـ ٣٠٣ ـ ٣٧٢ ـ ٤٢٩ .
- المتنبي : ٣٠٨ .
- النابغة : ٣٤٤ ـ ٤٣٣ .
- نافع : ٤٤٩ .
- أبو نصر (الواسطي) : ٢٢٠ ـ ٢٧٤ .
- يعقوب (القارىء) : ٤١٧ ـ ٤٥٩ .
- أبو يوسف (الفقيه) : ٢٥٦ .

(سادسا : فهرس القبائل والجماعات والطوائف)

- بنو تميم : ١٤٧ـ ٣٣٤ـ ٤٣٥ .
- بنو الحارث بن كعب : ٢١٦ .
- الحجازيون : ١٤٧ـ ١٩٢ـ ٣٣٤ .
- حنيفة : ٥٠٩ .
- طـي : ١٤٣ .
- عبد الدار : ٥١٠ .
- عبد شمس : ٥١٠ .
- عبد القيس : ٥١٠ .
- عبد مناف : ٥١٠ .
- عـدي : ٥١٠ .
- قـريش : ٥٠٩ .
- قُصـي : ٥١٠ .

(سابعا : فهرس البلدان والمواضع)

- البصـرة : ٣٦١ـ ٤١٤ .
- بغـداد : ٤١٤ .
- حضرمـوت : ٤٣٠ .
- دمشـق : ٤٦٥ .
- فلسطين ٢٢٩ .
- قِنِّسْرين : ٢٢٩ .
- الكعبـة : ١٧٩ .
- الكوفـة : ٣٦١ .
- المـدائـن : ٥١١ .
- مصـر : ٤٠١ـ ٤٥٤ .
- مكة : ١٧٩ـ ٤٦٥ـ ٥٠٩ .
- نصيبين : ٢٢٩ .
- هَجَـر : ٤٠٩ .
- واسـط : ٤٠٩ .

(ثامنـاً : فهرس الكتـب)

- اقتراح النجيب : ٣٦٣
- تصفُّح الجمـل : ٣٠٣ـ ٣١٤ .
- الجمل : ٣٢٨ـ ٣٣٢ـ ٣٩٤ .
- شرح الجمل للواسطي : ٢٧٤
- شرح الكتاب للسيرافي : ٢٥٣ .
- الموضح للحوفي : ٢٧٢ .

(تاسعا : فهرس المراجع)

- إتحاف فضلاء البشر ـ للبنّا، تحقيق الشيخ الضباع ـ مطبعة عبدالحميد حنفي بمصر.
- الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ دار الفكر ـ بيروت .
- الأخبار الطوال لأبي حنيفة الدينوري ـ تحقيق عبدالمنعم عامر ـ مكتبة المثنى ببغداد .
- أدب الكاتب : لابن قتيبة ـ تحقيق محمد الدالي ـ الطبعة الأولى **١٤٠٢** مؤسسة الرسالة .
- أدب الكتّاب ـ للصولي ـ تحقيق محمد بهجت الأثرى ـ دار الكتب العلمية بيروت .
- ارتشاف الضرب ـ لأبي حيان (مخطوطة الأحمدية بحلب تحت رقم **٨٩٩**) .
- إرشاد المبتدىء ـ في القراءات العشر ـ تأليف أبو العز القلانسي ـ تحقيق عمر حمدان الكبيسي ـ الطبعة الأولى **١٤٠٤**هـ ـ المكتبة الفيصليه بمكة .
- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل ـ للألباني ـ إشراف زهير الشاويش ـ المكتب الإسلامي ـ الطبعة الأولى **١٣٩٩**هـ ـ بيروت ـ دمشق .
- الأزهية في علم الحروف ، للهروي ـ تحقيق عبدالمعين الملوحي ـ طبع مجمع اللغة العربية بدمشق **١٣٩١**هـ.
- أسرار العربية ـ لأبي البركات بن الأنباري ـ تحقيق محمد بهجت البيطار ـ من مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق **١٣٧٧**هـ.
- الإشارة إلى تحسين العبارة لابن فضال ـ تحقيق حسن فرهود ـ الطبعة الأولى ـ دار العلوم بالرياض .
- إشارة التعيين إلى تراجم النحاة واللغويين، لأبي المحاسن عبدالباقي اليمني

(مخــطوط في دار الكتب المصــرية تحت رقم ٣١٢٣٨ عمـومي، ١٦١٢ خصوصي تاريخ).
- الأشبـاه والنظائر في النحو، للسيوطي - تحقيق طه عبدالرؤوف سعد - مكتبة الكليات الأزهرية ١٣٩٥هـ.
- أشعـار الشعـراء الستـة الجاهلين - اختيار الأعلم الشنتمري - الطبعة الأولى ١٩٧٩م دار الآفاق - بيروت.
- إصـلاح الخلل الواقع في الجمل - لابن السيد البطليوسي - تحقيق الدكتور حمزة النشرتي - دار المريخ بالرياض - الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ.
- إصـلاح المنطق - لابن السكيت - تحقيق أحمد شاكر وعبدالسلام هارون - الطبعة الثالثة - دار المعارف بمصر.
- الأصمعيات - تحقيق أحمـد شاكر وعبدالسلام هارون - الطبعة الرابعة - دار المعارف بمصر.
- الأصول في النحو - لابن السراج - تحقيق عبدالحسين الفتلي - مطبعة النعمان في النجف ١٣٩٣هـ.
- إعراب القرآن للعكبري (المسمى إملاء ما من به الرحمن) تحقيق ابراهيم عطوة عوض - الطبعة الثانية ١٣٨٩هـ - مطبعة مصطفى الحلبي بالقاهرة.
- إعراب القرآن للنحاس - تحقيق زهير غازي زاهد - مطبعة العاني - بغداد ١٣٩٧هـ.
- الأعلام - للزركلي - الطبعة الثالثة - بيروت ١٣٨٩هـ.
- أعلام النساء - لعمر رضا كحالة - مؤسسة الرسالة بيروت - الطبعة الثالثة ١٣٩٧هـ.
- الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني - دار الفكر.
- الاقتراح للسيوطي - تحقيق أحمد محمد قاسم - الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ - القاهرة.
- الاقتضاب لابن السيد البطليوسي - دار الجيل ١٩٧٣م - بيروت.

- الأمالي الشجرية ـ لابن الشجري ـ دار المعرفة ـ بيروت.
- أمالي الشريف المرتضى ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- الأمثال لأبي عبيد ـ تحقيق عبد المجيد قطامش ـ منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ بمكة المكرمة ـ دار المأمون دمشق.
- أمثال العرب ـ لِلْمُفَضَّلِ الضبي ـ تحقيق إحسان عباس ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ دار الرائد العربي ـ بيروت.
- إنباه الرواة للقفطي ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار الكتب المصرية ١٣٦٩هـ القاهرة.
- الإنصاف لأبي البركات بن الأنباري ـ تحقيق محيي الدين عبدالحميد ـ المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- الإيضاح العضدي ـ لأبي علي الفارسي ـ تحقيق حسن شاذلي فرهود ـ الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ مطبعة دار التأليف ـ مصر.
- الإيضاح في علل النحو ـ للزجاجي ـ تحقيق مازن المبارك ـ دار النفائس بيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- البحر المحيط ـ لأبي حيان ـ الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ دار الفكر ـ بيروت.
- البرهان في علوم القرآن للزركشي ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ توزيع الباز بمكة.
- بغية الوعاة للسيوطي، تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة عيسى البابي الحلبي بمصر.
- البلغة في أئمة اللغة للفيروزآبادي ـ تحقيق محمد المصري ـ دمشق ١٣٩٢هـ ـ وزارة الثقافة.
- البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ـ تحقيق طه عبدالحميد طه ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٤٠٠هـ.
- تاج العروس ـ للزبيدي ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.

- تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ـ الطبعة العربية ـ ترجمة : النجار ورمضان عبدالتواب ـ ١٩٧٥م دار المعارف بمصر.
- تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ـ تحقيق سيد صقر ـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ.
- التبصرة والتذكرة للصيمري ـ تحقيق فتحي أحمد علي الدين ـ من منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ.
- التبصرة في القراءات ـ لمكي القيسي ـ تحقيق محمد غوث الندوي ـ الدار السلفية بالهند ـ الطبعة الثانية ١٤٠٢هـ.
- التبيان في تصريف الأسماء ـ للدكتور أحمد حسن كحيل ـ الطبعة السادسة ١٣٩٨هـ ـ مطبعة السعادة بالقاهرة .
- تسهيل الفوائد ـ لابن مالك ـ تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكتاب العربي ـ القاهرة ١٣٨٨هـ.
- التصريح على التوضيح ـ للأزهري ـ الطبعة الأولى ـ مطبعة الاستقامة بالقاهرة ١٣٧٤هـ.
- تعليق الفرائد ـ للدماميني ـ تحقيق الدكتور محمد بن عبدالرحمن المفدى ـ الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ.
- تفسير أبي السعود ـ لأبي السعود العمادي ـ تحقيق عبدالقادر عطا ـ مكتبة الرياض الحديثة.
- تفسير الطبري ـ للطبري ـ الطبعة الثالثة ١٣٨٨هـ ـ مطبعة مصطفى الحلبي ـ القاهرة.
- تفسير القرطبي ـ للقرطبي ـ دار الكاتب العربي ١٣٨٧هـ ـ القاهرة.
- تفسير ابن القيم، جمعه محمد أويس الندوي، حققه محمد حامد الفقي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٨هـ .
- تفسير النسفي ـ الناشر دار الكتاب العربي بيروت.
- تقريب التهذيب ـ لابن حجر ـ تحقيق عبدالوهاب عبداللطيف ـ دار المعرفة ـ بيروت.

- التكملة - للفارسي - تحقيق حسن شاذلي فرهود - الناشر عمادة شئون المكتبات جامعة الرياض - الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني - تصحيح أوتو برتزل - استانبول مطبعة الدولة ١٩٣٠م - تصوير مكتبة المثنى ببغداد.
- الجمل في النحو - للزجاجي - طبعة باريس بتحقيق ابن أبي شنب - وطبعة بيروت الأولى ١٤٠٤هـ بتحقيق علي الحمد.
- جمهرة الأمثال للعسكري - تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، وعبدالمجيد قطامش - المؤسسة العربية الحديثة ١٣٨٤هـ القاهرة.
- جمهرة أنساب العرب - لابن حزم - تحقيق عبدالسلام هارون - الطبعة الرابعة - دار المعارف بمصر.
- الجمهرة في اللغة - لابن دريد - مؤسسة الحلبي - القاهرة.
- الجني الداني - للمرادي - تحقيق فخر الدين قباوة، ومحمد فاضل - الطبعة الثانية ١٤٠٣هـ دار الآفاق الجديدة بيروت، وطبعته الأخرى بتحقيق طه محسن في عام ١٣٩٦هـ - على مطابع جامعة الموصل.
- حاشية الخضري علي ابن عقيل - للخضري - الطبعة الأخيرة ١٣٥٩هـ - مطبعة مصطفى الحلبي - القاهرة.
- حاشية الصبان علي الأشموني - للصبان - دار احياء الكتب العربية - القاهرة.
- حجة القراءات - لأبي زرعة - تحقيق سعيد الأفغاني - الطبعة الثانية ١٣٩٩هـ - مؤسسة الرسالة.
- الحجة في القراءات السبع لابن خالويه - تحقيق عبدالعال مكرم - الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ - دار الشروق - بيروت.
- الحلل في شرح أبيات الجمل - للبطليوسي - تحقيق مصطفى إمام - الطبعة الأولى ١٩٧٩م الدار المصرية - القاهرة.
- الحيوان للجاحظ - تحقيق عبدالسلام هارون - الطبعة الثانية - مصطفى الحلبي - القاهرة.
- خزانة الأدب - للبغدادي - (بولاق).

- الخصائص ـ لابن جني ـ تحقيق محمد علي النجار ـ دار الهدى ـ بيروت ـ لبنان ـ (مصورة).
- دراسات لأسلوب القرآن ـ للشيخ عضيمة ـ الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة.
- الدرر الكامنة ـ لابن حجر ـ تحقيق جاد الحق ـ دار الكتب الحديثة ـ القاهرة.
- ديوان الأحوص ـ تحقيق وجمع عادل سليمان جمال ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- ديوان الأخطل ـ بعناية : إيليا حاوي ـ الطبعة الثانية ١٩٧٩م ـ دار الثقافة بيروت.
- ديوان أبي الأسود الدؤلي ـ صنعة السكري ـ تحقيق محمد حسين آل ياسين ـ دار الكتاب الجديد ـ الطبعة الأولى ١٩٧٤م ـ بيروت.
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ـ تحقيق وشرح محمد محمد حسين ـ مؤسسة الرسالة ـ الطبعة السابعة ١٤٠٣هـ.
- ديوان أعشى همدان وأخباره ـ تحقيق حسن عيسى أبو ياسين ـ دار العلوم بالرياض ١٤٠٣هـ ـ الطبعة الأولى.
- ديوان امريء القيس ـ شرح الأعلم الشنتمري ـ تحقيق ابن أبي شنب ١٣٩٤هـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر.
- ديوان جرير ـ شرح محمد بن إسماعيل الصاوي ـ القاهرة ١٣٥٣هـ.
- ديوان جميل بثينة ـ جمع وتحقيق حسين نصار ـ الناشر : مكتبة مصر ـ دار مصر للطباعة.
- ديوان حاتم الطائي وأخباره ـ صنعة يحيى بن مدرك الطائي ـ رواية هشام الكلبي ـ تحقيق عادل سليمان جمال ـ مطبعة المدني ـ القاهرة.
- ديوان الحطيئة ـ تحقيق نعمان طه ـ الطبعة الأولى ١٣٧٨هـ ـ مصطفى الحلبي القاهرة .
- ديوان الخرنق بنت بدر ـ تحقيق حسين نصار ـ مطبعة دار الكتب ١٩٦٩م.

- ديوان ذي الرمة ـ نشر المكتب الإسلامي بدمشق ـ الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ.
- ديوان رؤبـة بن العجاج ـ جمعه وصححه وليم بن الورد ـ نشر مكتبة المثنى ببغداد ـ طبع في مدينة ليبسيغ ١٩٠٣م.
- ديوان شعـر الخـوارج ـ جمع وتحقيق إحسان عباس ـ دار الشروق ١٤٠٢هـ الطبعة الرابعة.
- ديوان طرفة بن العبد ـ شرح الأعلم الشنتمري ـ تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال ـ من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥هـ.
- ديوان العجاج ـ رواية الأصمعي وشرحه ـ تحقيق عبدالحفيظ السطلي ـ توزيع مكتبة أطلس ـ دمشق.
- ديوان العجير السلولي ـ صنعة محمد نايف الدليمي مجلة المورد (م ٨)، (ع ١)، ص ٢٠٧.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة ـ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٨م.
- ديوان عمـرو بن معد يكرب الزبيدي ـ جمعه وحققه مطاع الطرابيشي ـ نشر مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٤هـ.
- ديوان الفرزدق ـ دار صادر ـ بيروت ١٣٨٥هـ.
- ديوان القتال الكلابي ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٣٨١هـ.
- ديوان القـطامي ـ تحقيق د / إبراهيم السامرائي ، وأحمد مطلوب ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن ذريح ـ جمع وتحقيق حسين نصار ـ مكتبة مصر ـ دار مصر للطباعة.
- ديوان كثير عزة ـ حققه إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ١٣٩١هـ.
- ديوان كعب بن مالك ـ تحقيق سامي مكي العاني ـ الطبعة الأولى ١٣٨٦هـ مطبعة المعارف ـ بغداد.
- ديوان لبيد بن ربيعة ـ دار صادر (بيروت).
- ديوان المتنبي ـ بشرح العكبري ـ تحقيق السقا والإبياري وشلبي ـ ليس عليها مكان الطبع ولا تاريخه.

- ديوان المتوكل الليثي ـ بعناية: يحيى الجبوري ـ مكتبة الأندلس ـ بغداد ـ مطابع التعاونية ـ درعون ـ حريصا.
- ديوان النابغة الجعدي ـ الطبعة الأولى من منشورات المكتب الإسلامي.
- ديوان النابغة الذبياني ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار المعارف بمصر.
- ديوان نصيب ـ جمع وتقديم داود سلوم ـ بغداد ١٩٦٩م.
- ديوان الهذليين ـ دار الكتب المصرية ١٩٤٥م.
- رسالة البسملة ـ للصبان ـ مطبعة بولاق.
- الرماني النحوي ـ للدكتور مازن المبارك ـ دار الكتاب اللبناني ـ بيروت ـ ١٩٧٤م.
- روضات الجنات للخوانساري ـ الطبعة الثانية ١٣٦٧هـ.
- زاد المسير ـ لابن الجوزي ـ الطبعة الأولى ـ المكتب الإسلامي ـ دمشق.
- الزاهر ـ لا بن الأنباري ـ تحقيق حاتم الضامن ـ دار الرشيد للنشر ١٣٣٩هـ العراق.
- زهر الآداب ـ للحصري ـ تحقيق علي البجاوي ـ الطبعة الأولى ١٣٧٢هـ دار إحياء الكتب العربية (مصر).
- السبعة في القراءات ـ لابن مجاهد ـ تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف ـ مصر.
- سر صناعة الإعراب ـ لابن جني ـ الجزء الأول المطبوع منه في مصر لدى مطبعة مصطفى الحلبي ـ بتحقيق لجنة من الأساتذة ـ في طبعته الأولى لعام ١٣٧٤هـ. والباقي منه المخطوط، والمحفوظ في مكتبة شهيد علي برقم ٢٣٩٤ في تركيا.
- سمط اللآليء ـ للبكري ـ بتحقيق عبدالعزيز الميمني ـ الطبعة الثانية ١٤٠٤هـ دار الحديث للطباعة ـ بيروت.
- سنن الترمذي ـ تحقيق أحمد شاكر، ومحمد فؤاد عبدالباقي، وإبراهيم عطوة عوض ـ الطبعة الثانية ١٣٩٨هـ ـ طبع مطبعة مصطفى الحلبي.

- سنن الدارقطني ـ تحقيق وطبع ونشر عبدالله هاشم اليماني ١٣٨٦هـ.
- سنن أبي داود ـ تحقيق عزت عبيد الدعاس ـ الطبعة الأولى ١٣٨٩هـ ـ نشر وتوزيع محمد علي السيد.
- سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ طبع عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- شذورِ الذهب ـ لابن هشام ـ تحقيق محيي الدين عبدالحميد ـ دار الفكر.
- شرح أبيات سيبويه ـ لابن خلف (المخطوط) مكتبة حسن حسني ـ تونس.
- شرح أبيات سيبويه ـ لابن السيرافي ـ تحقيق الدكتور محمد علي سلطاني ـ دار المأمون للتراث ١٩٧٩م.
- شرح أبيات المغني ـ للبغدادي ـ تحقيق عبدالعزيز رياح وأحمد دقاق ـ الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق.
- شرح أشعار ـ الهذليين ـ للسكري ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج ـ مكتبة دار العروبة ـ مطبعة المدني.
- شرح الاقتراح ـ لابن علان ـ (المخطوط) مصوره عن نسخة المكتبة السليمانية باستانبول.
- شرح الألفية للأشموني ـ المطبوع مع حاشية الصبان ـ دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة.
- شرح الألفية ـ لابن عقيل ـ تحقيق محيى الدين عبدالحميد ـ الطبعة الثانية عشرة ١٣٨١هـ ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر.
- شرح الألفية ـ للمرادي المسمى توضيح المقاصد والمسالك ـ تحقيق عبدالرحمن سليمان ـ الطبعة الثانية ـ مكتبة الكليات الأزهرية ـ القاهرة.
- شرح ألفية ابن معطي لابن القواس ـ تحقيق (علي بن موسى الشوملي) ـ مكتبة الخريجي ـ بالرياض.
- شرح الإيضاح ـ للعكبري (المخطوط) مصورة عن نسخة مكتبة الفاتح باستانبول.

- شرح التسهيل ـ للدماميني (انظر : تعليق الفرائد).
- شرح الجمل ـ لابن بابشاذ (المخطوط) مصورة عن نسخة مكتبة فيض الله باستانبول.
- شرح الجمل ـ لابن العريف (المخطوط) دار الكتب المصرية (٤٦٤ نحو).
- شرح الجمل ـ لابن عصفور (الشرح الكبير) ـ تحقيق صاحب أبو جناح ـ وزارة الأوقاف العراقية ـ ١٤٠٠هـ.
- شرح الجمل الصغير ـ لابن عصفور (المخطوط) دار الكتب المصرية (نحو ـ حليم ٧).
- شرح الحماسة ـ للتبريزي ـ طبعة بولاق ـ تصوير عالم الكتب ـ بيروت.
- شرح الحماسة ـ للمرزوقي ـ تحقيق أحمد أمين وعبدالسلام هارون ـ الطبعة الثانية مطبعة لجنة التأليف ١٣٨٧هـ ـ القاهرة.
- شرح الشافية ـ للرضي ـ تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفراف ومحيي الدين عبدالحميد ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥هـ .
- شرح ديوان زهير ـ صنعة ثعلب ـ تحقيق فخر الدين قبادة ـ دار الآفاق الجديدة ـ الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ ـ بيروت.
- شعر زهير ـ صنعة الأعلم ـ تحقيق فخر الدين قبادة ـ دار الآفاق الجديدة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٠هـ ـ بيروت.
- شرح الشواهد الكبرى ـ للعيني ـ على هامش خزانة الأدب ـ بولاق الطبعة الأولى.
- شرح شواهد المغني ـ للسيوطي ـ تعليق أحمد ظاهر كوجان ـ نشر لجنة التراث العربي ـ دار مكتبة الحياة.
- شرح القصائد السبع ـ لأبي بكر الأنباري ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر.
- شرح قطر الندى ـ لابن هشام ـ تحقيق محيي الدين عبدالحميد ـ الطبعة التاسعة ١٣٧٧هـ ـ المكتبة التجارية الكبرى ـ مصر.

- شرح الكافية ـ للرضي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ نشر دار الباز بمكة.
- شرح الكافية الشافية ـ لابن مالك ـ تحقيق عبدالمنعم هريدي ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٢هـ منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى بمكة.
- شرح كتاب سيبويه للرماني ـ مصورة عن نسخة داماد زادة باستانبول.
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي ـ مصورة عن نسخة دار الكتب المصرية (التيمورية).
- شرح اللمع ـ لابن برهان ـ تحقيق فايز فارس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ المجلس الوطني للثقافة والفنون ـ الكويت.
- شرح اللمع ـ للواسطي ـ تحقيق حسن الشرع ـ رسالة ماجستير مخطوطة في جامعة القاهرة برقم (١١٦٣).
- شرح المفصل ـ لابن يعيش ـ مكتبة المتنبي بالقاهرة ـ وعالم الكتب ببيروت.
- شرح المقدمة المحسبة ـ لابن بابشاذ ـ تحقيق خالد عبدالكريم ـ الطبعة الأولى ١٩٧٦م المطبعة العصرية ـ الكويت.
- شرح المقصورة ـ لابن هشام اللخمي ـ تحقيق أحمد عبدالغفور عطار ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ـ دار مكتبة الحياة ـ بيروت.
- شرح هاشميات الكميت ـ تحقيق داود سلوم، ونوري القيسي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ عالم الكتب ـ بيروت.
- الشعر والشعراء ـ لابن قتيبة ـ تحقيق أحمد محمد شاكر ـ الطبعة الثالثة ١٩٧٧م.
- شواذ ابن خالويه ـ لابن خالويه ـ باعتناء برجستراسر ـ المطبعة الرحمانية بمصر ١٩٣٤م.
- شواهد الكشاف ـ (في آخر كتاب الكشاف للزمخشري) (انظر الكشاف).
- الصاحبي ـ لابن فارس ـ تحقيق سيد صقر ـ مطبعة عيسى الحلبي ـ القاهرة.
- صحيح الجامع الصغير للألباني ـ طبع المكتب الإسلامي ـ الطبعة الأولى ١٣٨٨هـ.

- صحيح مسلم ـ تحقيق محمد فؤاد عبدالباقي ـ نشر رئاسة إدارات البحوث العلمية بالمملكة ١٤٠٠هـ.
- ضرائر الشعر ـ لابن عصفور ـ تحقيق السيد إبراهيم محمد ـ الطبعة الأولى ١٩٨٠م ـ دار الأندلس.
- طبقات فحول الشعراء ـ لابن سلام الجمحي ـ تحقيق محمود محمد شاكر ـ مطبعة المدني ـ القاهرة.
- طبقات القراء ـ لابن الجزري ـ باعتناء برجستراسر ـ الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان.
- طبقات النحويين واللغويين ـ لابن شهبة ـ (مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢١٤٦ تاريخ تيمور).
- العلل المتناهية ـ لابن الجوزي ـ تحقيق إرشاد الحق الأثري ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ ـ توزيع دار نشر الكتب الإسلامية ـ لاهور.
- العمدة ـ لابن رشيق ـ تحقيق محيي الدين عبدالحميد ـ الطبعة الرابعة ١٩٩٢م دار الجيل ـ بيروت.
- الغاية في القراءات العشر ـ لابي بكر النيسابوري ـ تحقيق محمد غيات الجنباز الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ ـ مطابع شركة العبيكان بالرياض.
- غرائب القرآن ـ للنيسابوري ـ تحقيق إبراهيم عطوة عوض ـ الطبعة الأولى ١٣٩٠هـ مصطفى الحلبي ـ القاهرة.
- الفائق في غريب الحديث ـ للزمخشري ـ تحقيق علي البجاوي وأبو الفضل إبراهيم الطبعة الثالثة ١٣٩٩هـ دار الفكر.
- الفاخر في الأمثال ـ للمفضل بن سلمة ـ تحقيق عبدالعليم الطحاوي ـ ١٣٨٠هـ ـ الطبعة الأولى ـ دار إحياء الكتب العربية (مصر).
- فتح الباري ـ لابن حجر ـ تحقيق الشيخ عبدالعزيز بن باز ـ نشر دار الإفتاء ـ السعودية.
- فرحة الأديب ـ لأبي محمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني ـ تحقيق محمد علي سلطاني دار قتيبة ـ دمشق ١٤٠١هـ.

- الفسر ـ شرح ديوان المتنبي ـ الجزء الأول ـ تحقيق صفاء خلوصي ـ بغداد ١٩٧٠م.
- فصل المقال ـ لأبي عبيد البكري ـ تحقيق إحسان عباس وعبدالمجيد عابدين ـ دار الأمانة ومؤسسة الرسالة ١٣٩١هـ ـ بيروت.
- فن الشعر ـ لأرسطو
- الفهرست ـ لابن النديم ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان ـ نشر دار الباز بمكة المكرمة.
- فيض القدير ـ لعبد الرؤوف المناوي ـ تعليق نخبة من العلماء ـ دار المعرفة بيروت ـ الطبعة الثانية ١٣٩١هـ.
- القاموس المحيط ـ للفيروزآبادي ـ دار الفكر ـ بيروت.
- القطع والائتناف ـ للنحاس ـ تحقيق أحمد خطاب العمر ـ وزارة الأوقاف العراقية ١٣٩٨هـ الطبعة الأولى.
- الكامل (لابن الأثير) ـ الطبعة الرابعة ١٤٠٣هـ ـ تحقيق نخبة من العلماء ـ نشر دار الكتاب العربي ـ بيروت.
- الكامل (لابن عدي) ـ (أبو أحمد عبدالله بن عدي الجرجاني) تحقيق لجنة من المختصين بإشراف دار الفكر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ.
- الكامل ـ للمبرد ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم وزميله ـ مكتبة ومطبعة نهضة مصر ـ القاهرة ١٣٧٦هـ.
- الكتاب ـ لسيبويه ـ طبعة بولاق.
- الكتاب (لابن درستويه) ـ تحقيق إبراهيم السامرائي وعبدالحسين الفتلي ـ الطبعة الأولى ١٣٩٧هـ دار الكتب الثقافية ـ الكويت.
- الكشاف ـ للزمخشري ـ انتشارات أفتاب ـ تهران.
- كشاف اصطلاحات الفنون ـ للتهانوي ـ تحقيق لطفي عبدالبديع ـ مكتبة النهضة المصرية ١٣٨٢هـ.
- كشف الظنون ـ لحاجي خليفة ـ مكتبة المثنى ببغداد.

- الكشف عن وجوه القراءات . . . . ـ لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق محيي الدين رمضان ـ الطبعة الثالثة ١٣٥١هـ ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت .
- لسان العرب ـ لابن منظور ـ مصورة عن طبعة بولاق ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة .
- اللباب من تصريف الأفعال ـ تأليف محمد عبدالخالق عضيمة ـ الطبعة الخامسة ١٣٩١هـ .
- اللمع (لابن جني) ـ تحقيق فايز فارس ـ دار الكتب الثقافية ـ الكويت .
- المؤتلف والمختلف ـ للآمدي ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج ـ القاهرة ١٣٨١هـ ـ دار إحياء الكتب العربية .
- ما ينصرف ومالا ينصرف ـ للزجاج ـ تحقيق هدى قراعة ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٩١هـ .
- مجاز القرآن ـ لأبي عبيدة ـ تحقيق فؤاد سزكين ـ الطبعة الثانية ١٣٩٠هـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة .
- مجالس ثعلب ـ لثعلب ـ تحقيق عبدالسلام هارون ـ النشرة الثانية ـ دار المعارف بمصر .
- المجروحين ـ تحقيق محمود إبراهيم زايد ـ طبع دار الوعي / حلب ـ الطبعة الأولى ١٣٩٦هـ .
- مجمع الأمثال ـ للميداني ـ تحقيق محيي الدين عبدالحميد ـ ١٣٧٤هـ ـ مطبعة السنة المحمدية .
- مجمع الزوائد ـ للهيثمي ـ نشر دار الكتاب ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ١٩٦٧م .
- محاضرات الأدباء ـ للراغب الأصبهاني ـ مصورة بدون معلومات .
- المحكم لابن سيده ـ تحقيق مصطفى السقا وزملائه ـ مكتبة مصطفى البابي الحلبي ـ القاهرة ١٣٧٨هـ .
- المخصص ـ لابن سيده ـ تحقيق لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة ـ بيروت .
- المذكر والمؤنث ـ لابن الأنباري ـ تحقيق طارق عيد عون الجنابي ـ الطبعة

الأولى ١٩٧٨م ـ مطبعة العاني ـ بغداد . ، وطبعة الشيخ عضيمة الأولى بالقاهرة .
- المذكر والمؤنث ـ ابن فارس ـ تحقيق رمضان عبدالتواب ـ مكتبة الخانجي ـ القاهرة ١٩٦٩م .
- المرتجل ـ لابن الخشاب ـ تحقيق علي حيدر ـ دمشق ١٣٩٢هـ .
- المسائل البصريات لأبي علي الفارسي ـ تحقيق محمد الشاطر ـ الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ .
- المسائل البغداديات ـ لأبي علي الفارسي ـ تحقيق صلاح الدين السنكاوي ـ منشورات وزارة الأوقاف العراقية .
- المسائل العسكريات ـ لأبي علي الفارسي ـ تحقيق علي جابر المنصوري ـ بغداد ١٩٨٢م ـ الطبعة الثانية .
- مسائل خلافيه في النحو ـ للعكبري ـ تحقيق محمد خير الحلواني ـ الطبعة الثانية ـ دار المأمون ـ دمشق .
- المساعد ـ لابن عقيل (شرح التسهيل) تحقيق محمد كامل بركات ـ منشورات مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى ـ مكة المكرمة ـ ١٤٠٠هـ .
- المستقصى في أمثال العرب ـ للزمخشري ـ الطبعة الثانية ١٣٩٧هـ ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت .
- مسند الإمام أحمد بن حنبل ـ طبع المكتب الإسلامي ـ ودار صادر .
- مسند البزار (كشف الأستار) ـ تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي ـ طبع مؤسسة الرسالة ـ الطبعة الأولى ١٣٩٩هـ .
- مشكل إعراب القرآن ـ لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين السواس ـ الطبعة الثانية ـ دار المأمون للتراث ـ دمشق .
- معاني الحروف المنسوب للرماني ـ تحقيق عبدالفتاح شلبي ـ الطبعة الثانية ١٤٠١هـ دار الشروق ـ جدة .
- معاني القرآن ـ للأخفش ـ تحقيق فائز فارس ـ الطبعة الأولى ١٤٠٠هـ ـ المطبعة العصرية بالكويت .

- معاني القرآن ـ للزجاج ـ تحقيق عبدالجليل شلبي ـ منشورات المكتبة العصرية ـ صيدا ـ لبنان.
- معانى القرآن ـ للفراء ـ تحقيق محمد علي النجار وزملائه ـ الطبعة الأولى ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٥م.
- معجم الأدباء ـ لياقوت الحموي ـ مطبوعات دار المأمون.
- معجم البلدان ـ لياقوت الحموي ـ دار صادر للطباعة والنشر، ودار بيروت.
- معجم الشعراء ـ للمرزباني ـ تحقيق عبدالستار أحمد فراج ١٣٧٩هـ دار إحياء الكتب العربية ـ مصر.
- معجم شواهد العربية ـ لعبدالسلام هارون ـ الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ ـ مكتبة الخانجي ـ مصر.
- معجم قبائل العرب ـ لعمر رضا كحالة ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٢هـ ـ مؤسسة الرسالة بيروت.
- معجم ما استعجم ـ للبكري ـ تحقيق مصطفى السقا ـ القاهرة ١٣٧١هـ.
- معجم المؤلفين ـ لعمر رضا كحالة ـ ١٣٧٦هـ ـ نشر مكتبة المثنى بيروت، ودار إحياء التراث ببيروت.
- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن ـ وضعه محمد فؤاد عبدالباقي ـ دار الكتب المصرية ـ دار إحياء التراث العربي ـ بيروت.
- المعجم الوسيط ـ مجمع اللغة العربية ـ الطبعة الثانية ١٣٩٢هـ ـ دار المعارف بمصر.
- مغني اللبيب ـ لابن هشام ـ تحقيق مازن المبارك وعلي حمد الله ـ الطبعة الثالثة ١٩٧٢م ـ دار الفكر ـ بيروت.
- المفصل للزمخشري ـ الطبعة الثانية ـ دار الجيل ـ بيروت.
- المفضليات ـ تحقيق / أحمد شاكر وعبدالسلام هارون ـ الطبعة السادسة ـ دار المعارف بمصر.
- المقتصد في شرح الإيضاح ـ لعبد القاهر الجرجاني ـ تحقيق كاظم بحر المرجان ـ دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م بغداد.

- المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق الشيخ عضيمة ـ الطبعة الأولى ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة.
- المقرب ـ لابن عصفور ـ تحقيق أحمد الجواري، وعبدالله الجبوري ـ الطبعة الأولى ١٣٩١هـ ـ مطبعة العاني ـ بغداد.
- المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني ـ تحقيق يوسف المرعشلي ـ الطبعة الأولى ١٤٠٤هـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- منار الهدى في بيان الوقف ـ للأشموني ـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ مطبعة مصطفى البابي الحلبي ـ مصر.
- منثور الفوائد ـ لأبي البركات الأنباري ـ تحقيق حاتم الضامن ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٠٣هـ ـ مؤسسة الرسالة ـ بيروت.
- المنصف ـ لأبي الفتح بن جني ـ تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبدالله أمين ـ مصر ـ الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ.
- منهج الأخفش الأوسط ـ لعبد الأمير الورد ـ نشر مؤسسة الأعلمي ببيروت، ودار التربية ببغداد.
- الموجز ـ لأبي بكر بن السراج ـ تحقيق مصطفى الشويمي، وابن سالم دامرجي ـ بيروت ـ مؤسسة بدران.
- نتائج الفكر للسهيلي ـ تحقيق محمد إبراهيم البنا ـ نشر جامعة قار يونس بليبيا.
- النجوم الزاهرة ـ لابن تغري بردي ـ مصر ـ طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب.
- نزهة الألباء ـ لابن الأنباري ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار نهضة مصر ـ القاهرة ١٣٨٦هـ.
- النشر في القراءات العشر ـ لابن الجزري ـ راجعه محمد الضباع ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ نشر دار الباز بمكة المكرمة.
- نصب الراية ـ للزيلعي ـ الطبعة الثانية ١٣٩٣هـ ـ طبع المكتب الإسلامي ـ تصحيح إدارة المجلس العلمي.
- النقائض ـ لأبي عبيدة ـ تحقيق بيفان ١٩٠٥م ـ مصورة عن طبعة لندن.

- نوادر أبي زيد ـ تحقيق محمد عبدالقادر أحمد ـ بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤٠١هـ.
- نوادر المخطوطات العربية في مكتبات تركيا ـ لعبدالسلام هارون ـ القاهرة ـ ١٣٧٤هـ ـ مكتبة الخانجي.
- همع الهوامع ـ للسيوطي ـ تصحيح محمد بدر الدين النعساني ـ دار المعرفة ـ بيروت ـ لبنان.
- الوافي بالوفيات ـ للصفدي ـ النشرات الإسلامية ـ جمعية المستشرقين الألمانية.
- الوسيط في الأمثال ـ للواحدي ـ تحقيق عفيف عبدالرحمن ـ دار الكتب الثقافية بالكويت.
- وفيات الأعيان ـ لابن خلكان ـ تحقيق إحسان عباس ـ دار الثقافة ـ بيروت ـ لبنان.

(عاشـــرا : فهرس الموضوعات)

الموضـــــوع	الصفحـة
المقدمـــة	٥
(القسم الأول : الدراسة) وفيه أربعة فصول	١١
* الفصل الأول : (الدينوري ـ حياته)	١٣
ـ مدخل	١٣
ـ اسمه وكنيته ولقبه	١٤
ـ شيوخـــه	١٥
ـ مؤلفاتـــه	١٨
ـ وفاتـــه	٢٠
* الفصل الثاني : (كتابه «ثمار الصناعة» عرض ودراسة) : ..	٢٣
ـ توثيق نسبة الكتاب وتسميته	٢٥
ـ سبب تأليفه	٢٧
ـ عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه	٢٨
ـ منهجه في الكتاب	٣٩
ـ قيمة الكتاب وبعض سماته وخصائصه	٤٢
ـ مصادر الكتاب	٤٨
ـ شواهـد الكتاب	٧٦
ـ استدراكات وملحوظات عامة على الكتاب	٧٨
* الفصل الثالث : (الاتجاه النحوي عند الدينوري) :	٩٤
ـ موقفـــه من البصريين	٩٥
ـ موقفـــه من الكوفيين	١٠٢

(تابــع عاشــرا : فهرس الموضوعات)

الموضـــــوع	الصفحـة
- الآراء التي وافق فيها بعض العلماء	١٠٤
- الأراء والأحكام التي لم يسبق إليها	١١٢
* الفصل الرابع : (وقفات بين يدي التحقيق) :	١١٦
- وصف نسخ الكتاب المخطوطة	١١٧
- منهجي في التحقيق	١١٩
- نماذج مصورة من المخطوط	١٢٥
(القسم الثاني : النص المحقق) وقد قسمه المؤلف إلى ثلاثة أجزاء : .	١٣١
١ - الجزء الأول :	١٣٣
- مقدمــة المؤلــف	١٣٣
- حد النحو وأصناف العلل	١٣٤ - ١٣٥
- الفرق بين الكـلام والقـول	١٣٦
- أنــواع الكلمــة	١٣٨
- حدود الاســم والفعل والحرف وعلاماتها	١٣٩ - ١٤٠
- الأسماء الموصولــة	١٤٢
- أسماء الاستفهام والشرط	١٤٣
- كان وأخواتها بإيجـاز	١٤٦
- أفعال العلم والظن	١٤٧
- الأفعال الجامـدة	١٤٩
- الإسناد والإخبــار	١٥١
* تقسيمات متنوعة للاسم :	١٥٣
- ظاهر ومضمر ومبهم	١٥٣

(تابـــع عاشـــرا : فهرس الموضوعات)

الموضـــــوع	الصفحـة
ـ النكرة والمعرفة	١٥٧
ـ المتمكن وغير المتمكن	١٦١
* تقسيمات متنوعة للفعل :	١٦٣
ـ الماضى والحاضر والمستقبل	١٦٤
ـ المتعدي واللازم	١٦٥
ـ أصل الاشتقاق	١٧٢
* تقسيمات متنوعة للحرف :	١٧٣
ـ تقسيم الحرف	١٧٤
ـ الحروف العاملة	١٧٤
ـ الحروف غير العاملة	١٧٦
ـ الحروف التي تعمل تارة ولا تعمل أخرى	١٨٢
ـ تقسيم آخر للحرف	١٨٣
* باب الإعـراب	
ـ الوقـــف	٢٠٢
ـ الاسم المنقوص	٢٠٦
ـ الاسم المقصـور	٢٠٧
ـ أنواع الأسماء المعربـة	٢١٠
* باب الأسماء الستـة	٢١٣
ـ التثنيـــة	٢٢٠
ـ باب الجمع السالم	٢٢٧
ـ جمع المؤنـــث السالم	٢٣١
* بـاب الأفعـــال :	٢٣٥

(**تابـع عاشـرا : فهرس الموضوعات**)

الموضـــوع	الصفحـة
- فعل الأمـــــر	٢٣٦
- نونـا التوكيـد	٢٣٨
* باب العوامــل	٢٤١
- العامل المعنوي	٢٤١
- العامـل اللفظـي	٢٤٣
* باب المعربات :	٢٤٥
- المرفوعــات	٢٤٥
- المجرورات - المنصوبات - المجزومات	٢٤٦
- التوابــع	٢٤٨
١ - الجزء الثـانـي	٢٤٩
- ذِكْر المرفوعـات ، وفيه :	٢٤٩
* باب المبتدأ والخبر	٢٤٩
* باب الفاعــل	٢٦٧
- التنـــازع	٢٨٠
* باب (نِعْم)و (بئس) وماضارعهما ووقع فى معناهما :	٢٨٧
- إجراء (فَعُل) مجرى (نعم) و (بئس)	٢٩٦
- حبـــذا	٢٩٩
* باب التعجب :	٣٠١
- التفضيــل	٣٠٦
* باب الأسماء التي تعمل عمل الفعـل :	٣٠٩
- أسماء الأفعال	٣٠٩
- المصــادر	٣١٠

(تابـع عاشـرا : فهرس الموضوعات)

الموضـــوع	الصفحـة
ـ الصفة المشبهة	٣١١
ـ اسـم الفاعل	٣١٥
ـ اسـم المفعول	٣١٩
ـ أمثلـة المبالغة	٣١٩
* باب مالم يسم فاعلـه	٣٢٣
* باب الأفعـال التـي ترفـع الاسـم وتنصـب الخـبر	
(كان وأخواتها)	٣٢٧
ـ (ما) الحجازيـة	٣٣٤
* باب الحروف التي تنصب الاسم وترفع الخبر (إنّ وأخواتها)	٣٣٩
ـ (لا) النافيـة للجنس	٣٤٦
ـ النـداء	٣٤٩
ـ الاستغاثـة	٣٥٣
ـ الندبـة	٣٥٤
ـ الترخيـم	٣٥٤
ـ ذكر المجرورات	٣٥٧
ـ باب حروف الجر	٣٥٩
ـ معاني حروف الجـر	٣٦٠
ـ حاشـا وخـلا وعـدا	٣٧١
ـ حـتَّى	٣٧٣
ـ القسـم وحروفـه	٣٧٨
ـ مُـذْ ومُنْـذُ	٣٩١
ـ باب الأسماء التي لا تنصـرف	٣٩٩

(تابــع عاشــرا : فهرس الموضوعات)

الموضـــــوع	الصفحـة
- العلل المانعة من الصرف	٤٠٠
- ذِكْر المنصوبات وفيه :	٤١٠
* باب المفعولات الخمسة :	٤١٠
- المفعول المطلق	٤١٠
- المفعول بـه	٤١٢
- المفعول فيـه	٤١٣
- المفعول لـه	٤١٥
- المفعـول معـه	٤١٦
* باب الحـــال :	٤١٩
* باب التمييز	٤٢١
- الفرق بين الحال والتمييز	٤٢٢
- (كم) الاستفهاميه والخبرية	٤٢٤
- تذكير العدد وتأنيثـه	٤٢٥
- تعريــف العــدد	٤٢٦
* باب الاستثناء	٤٢٩
* باب الحروف التي تنصب الأفعال المستقبلة	٤٣٧
- من أحكـام الجوازم	٤٥٠
- ذكـر التوابــع ، وفيــه :	٤٥٣
* باب التأكيد	٤٥٥
* باب النعـــت	٤٦٣
* باب عطف البيـان	٤٧١
* باب البـــدل	٤٧٣

الموضــــوع	الصفحـة
* باب عطف النســق	٤٧٩
* باب الحكايــة	٤٨٧
٣ - **الجــزء الثالث (أبواب الصــرف) :**	٤٨٩
* باب همزة الوصل والقطع	٤٨٩
* باب الجمع المكسر	٤٩٣
* باب الهجــاء	٤٩٧
* باب التصغير	٥٠٥
* باب النسب	٥٠٩
* باب الإمالـة	٥١٣
* باب المذكر والمؤنث	٥١٥
* باب الإدغــام	٥١٩
* باب المقصور والممدود	٥٢٣
* باب التصريــف	٥٢٧
* **الفهــارس :**	٥٣٩
١ - فهرس الآيــات القرآنيــة	٥٤١
٢ - فهرس الحديث النبوي	٥٥٦
٣ - فهرس الأمثال والأقوال	٥٥٦
٤ - فهرس الشعر والرجــز	٥٥٧
٥ - فهرس أعـلام الأشخــاص	٥٦٤
٦ - فهرس القبائل والجماعات والطوائف	٥٦٦

(**تابـع عاشــرا : فهرس الموضوعات**)

الموضـــوع	الصفحـة
٧ - فهرس البلـدان والمواضع	٥٦٦
٨ - فهرس الكتـب	٥٦٧
٩ - فهرس المراجـع	٥٦٧
١٠ - فهرس الموضوعات	٥٨٥

مطابع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية